الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة – 3 –

كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري

قسم الاتصال والعلاقات العامة

رقم التسجيل/.....

الرقم التسلسلي/.....

استخدام الإدارة المحلية الجزائرية للاتصال البيئي في التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لعينة من بلديات ولاية عنابة–

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص علوم الإعلام والاتصال

إنجاز:

– شريفة طبيب

إشراف:

أ د– الطاهر اجغيم

لجنة المناقشة: **تاريخ المناقشة:...../.....**

– أ د/ إدريس بولكعيبات	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3	رئيسا
– أ د/ الطاهر اجغيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3	مشرفا ومقررا
– أ د/ سليمان رحال	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضوا
– د/ جمال بن زروق	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سكيكدة	عضوا
– د/ سمير رحماني	أستاذ محاضر – أ–	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية: 2016 – 2017

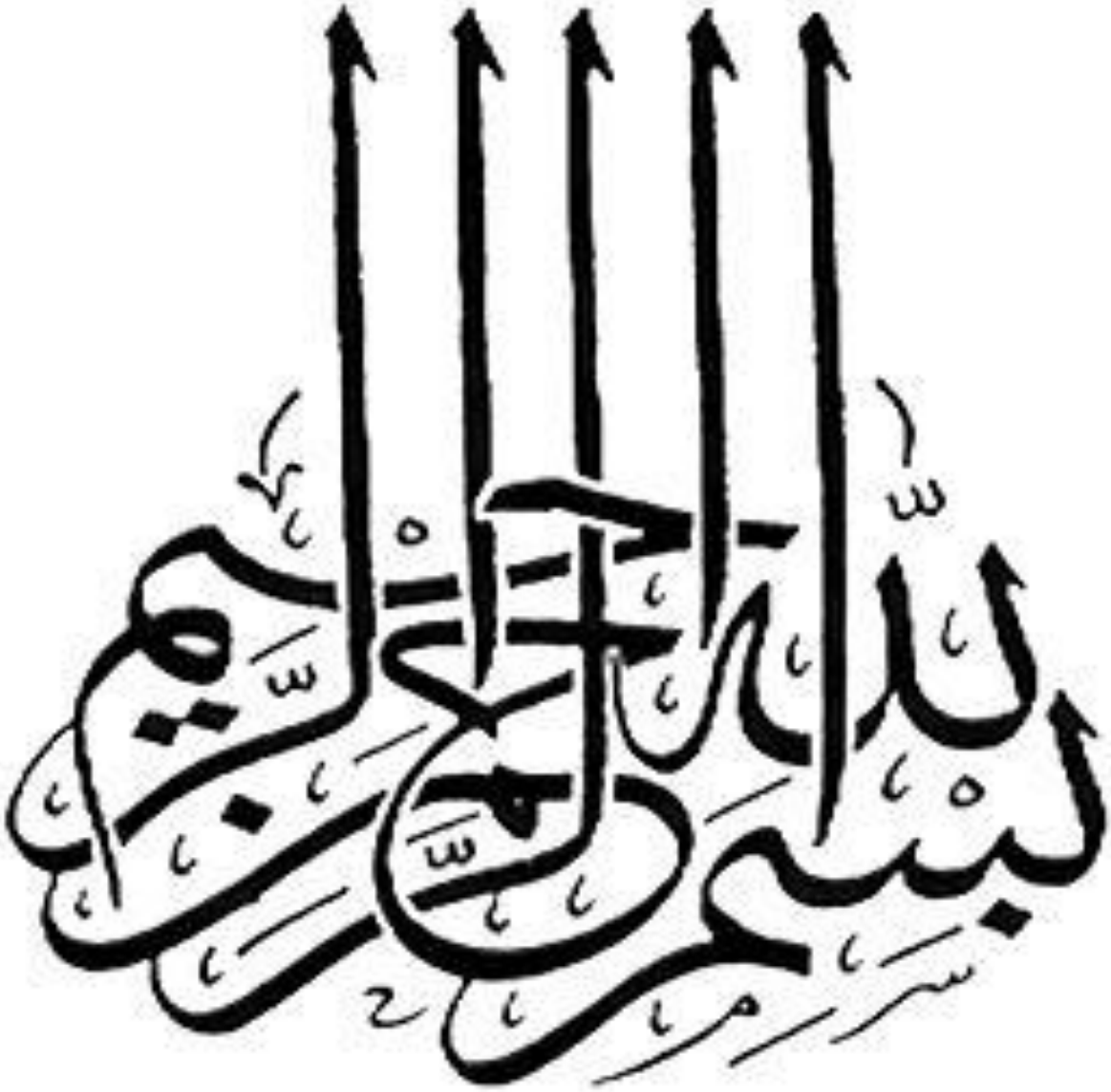
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" الذي جعل لكم الأرض مهدا وجعل لكم فيها سبلا لعلكم تهتدون (10)

والذي نزل من السماء ماءا بقدر فأنشرنا به بلدة ميتا كذلك تخرجون(11)

والذي خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون(12) لتستووا

على ظهوره، ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر

لنا هذا وما كنا له مقرنين(13) وإنا إلى ربنا لمنقلبون(14)"

صدق الله العظيم

(الزخرف: الآية 10-14)

شـــكر وتـــقـدير

الحمد والشكر لله عز وجل على توفيقه بإتمام هذا العمل العلمي

ونسأله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا به في حياتنا

ومماتنا وينفع به من يقرأه إنه ولي ذلك والقادر عليه

كما أرفع أسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "**اجغيم الطاهر**" الذي كان رمزا للاحترام والمعاملة الحسنة والأخلاق الكريمة والتواضع، الأب الروحي الذي لم يبخل علي بكل توجيهاته، ونصائحه البناءة، فجازاك الله يا دكتور خير الجزاء وجعلك منارة من منارات العلم الخالدة.

تشكراتي للأساتذة الكرام: الأستاذ الدكتور **إدريس بولكعيبات** والأستاذ الدكتور **رحال سليمان** والدكتور **جمال بن زروق** والدكتور **سمير رحماني** على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطـــروحـــة.

كما لا يفوتني أن أشكر كل موظفي البلديات الذين قدموا كل تعاونهم رغم العراقيل التي صادفتنا وصادفتهم

– لكل هؤلاء ألف شكر ومائة ألف عبارة تقدير–

البـــاحثة شـــريفة طـبيب

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم:

- ﴿ وقضي ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ﴾ -

صدق الله العظيم (الإسراء: الآية 23 / رواية ورش)

انطلاقا من هذه الآية الكريمة أهدي هذا العمل:

إلى روح أبي الطاهرة تاج رأسي الذي رباني على الفضيلة والأخلاق والذي كان يحلم بمشاركتي هذه اللحظات، شاءت حكمة الله أن يلتحق بالرفيق الأعلى وأنا على مشارف إتمام هذا العمل، اللهم ارحمه برحمتك الواسعة وأدخله جنة الفردوس الأعلى.

إلى أمي الحبيبة الغالية شمعة النور التي تضيء دربي، أدامها الله لي وأطال في عمرها وصانها برعايته.

إلى أحبتي إخوتي الأعزاء سندي في الحياة.

إلى روح جدتي العزيزة تغمدها الله برحمته الواسعة وأسكنها فسيح جناته.

إلى كل الزملاء والأصدقاء.

إلى كل محبي البيئة والمدافعين عنها.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل سائلة المولى عز وجل لي ولهم التوفيق لصالح الأعمال

البـــاحثة شـريفة طـبيب

فـــــهـــــرس المـــحـــتـــــويات:

العـــــــــــــــنوان	الصـــفـحة
ملخصات الدراسة.....	-
فهرس الجداول.....	-
فهرس الأشكال.....	-
مقدمة.....	أ - د
الفـصل الأول: موضوع الدراسة وإطارها ألمفهمي	**01 - 81**
1- إشكالية الدراسة.....	3 - 6
2- أهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره.....	7 - 9
3- أهداف الدراسة.....	9 - 10
4- المقاربة الوظيفية كمنظور للدراسة.....	10 - 16
5- فرضيات الدراسة.....	16
6- المفاهيم الأساسية للدراسة.....	16 - 49
7- مجالات الدراسة وطريقة اختيار العينة.....	49 - 62
8- منهج الدراسة.....	63 - 64
9- أدوات جمع بيانات الدراسة.....	65- 71
مراجع وهوامش الفصل الأول.....	72- 81
الفـصل الثاني: مظاهر الاتصال البيئي في بلديات ولاية عنابة	**82 - 196**
1- وسائل الاتصال البيئي في بلديات عنابة.....	84 - 112
2- أهم نشاطات الاتصال البيئي لبلديات عنابة.....	112 - 126
3- إستراتيجيات الاتصال البيئي في بلديات عنابة.....	126 - 145
4- الرسائل الاتصالية التي تعتمدها بلديات عنابة في المجال البيئي.....	145 - 154
5- بلديات عنابة وأهم الوسائل القانونية والاقتصادية لحماية البيئة.....	154 - 171
6- التكوين في المجال البيئي.....	171 - 186
مراجع وهوامش الفصل الثاني.....	187- 196

الفـصل الثالث: الاتصال وتنمية الوعي البيئي في المجتمع العنابي	**310 - 197**
1- الاتصال ودوره في التحسيس وتنمية الوعي البيئي لدى المواطن العنابي.....	206 – 199
2- أهم العوامل الاتصالية المؤثرة في تنمية السلوكات البيئية لدى المواطن العنابي.....	220 – 207
3- مشاركة المواطن العنابي كفعل اتصالي في مجال حماية البيئة.....	230 - 220
4- أهم الشركاء الفاعلين في حماية محيط المجتمع العنابي.....	269 – 230
5- الحقوق البيئية في الاتفاقيات الدولية والقوانين الجزائرية.....	299 – 270
مراجع وهوامش الفصل الثالث.....	310 -300
الفـصل الرابع: عوائق الاتصال البيئي في بلديات ولاية عنابة في ظل الرهانات البيئية	**419 –311**
1- معوقات الاتصال البيئي في بلديات عنابة من الناحية الاقتصادية.....	329 - 313
2- معوقات الاتصال البيئي في بلديات عنابة من الناحية الاجتماعية.....	334 - 329
3- معوقات الاتصال البيئي في بلديات عنابة من الناحية القانونية.....	338 - 334
4- أهم الرهانات البيئية المحلية لبلديات عنابة.....	372 - 338
5- انعكاسات الرهانات البيئية على السياحة البيئية في مدينة عنابة	389 - 373
6- انعكاسات الرهانات البيئية على صحة المواطن والمجتمع العنابي.....	408 – 389
مراجع وهوامش الفصل الرابع.....	419 -409
الفـصل الخامس: نـتـــائـــج الـــدراســـة	**433 - 420**
1- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.....	428 - 422
2- النتائج العامة للدراسة.....	433 - 428
خـــاتمة.....	**435 -434**
قائمة الـمراجع.....	**461 -436**
المـــلاحـــق.....	-

ملخص الدراسة:

– إن تعاظم المشكلات البيئية أصبح يتطلب مشاركة مختلف الفاعلين والمعنيين من أجل حماية البيئة وحل مشاكلها، على غرار الإدارة المحلية وخاصة منها البلدية التي تعتبر دعامة قوية يمكنها لفت الانتباه لهذه التحديات البيئية وتوعية الأفراد وتثقيفهم بيئيا، ودفعهم للتعامل مع البيئة بعقلانية أكبر، ومن هنا يبرز دور الاتصال البيئي في معالجة المشكلة البيئية وتقليصها وذلك من خلال نشر الوعي البيئي، ووضع الخطط التنموية للمساهمة في التربية وتغيير الاتجاهات السلبية.

– ضمن هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتركز على موضوع الاتصال البيئي في الإدارة المحلية الجزائرية وذلك رغم الصعوبات التي اعترضت محاولة معالجتنا الجوانب المتعلقة بالموضوع، سواءا من الناحية النظرية كنقص المراجع المتخصصة والحديثة، أو من الناحية الميدانية كنقص الوثائق والتقارير الإدارية وتعاون أجهزة الإدارة المحلية، إلا أن إصرارنا على استكمال دراستنا كان أقوى من كل الصعوبات والعراقيل، وذلك لاقتناعنا بأهمية الاتصال البيئي للإدارة المحلية الجزائرية في التنمية المستدامة كموضوع للنقاش العلمي، وعليه تم اختيار عينة من بلديات ولاية عنابة كنموذج في الدراسة، وعليها تم صياغة إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تستخدم الإدارة المحلية الجزائرية الاتصال البيئي في التنمية المستدامة؟

– ولتغطية محاور الدراسة وأهدافها تم اعتماد أسلوب الدمج بين الجانب النظري والتطبيقي، كما تم تبني المنهج الوصفي ومختلف أدواته البحثية والتي تمثلت في: استمارة الاستبيان، المقابلة غير المقننة والملاحظة البسيطة، وعليه جاءت أهم النتائج التي تم التوصل إليها في:

أن الاتصال البيئي لبلديات: البوني، سيدي عمار، الحجار وبرحال مازال لم يرتق إلى المستوى المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة وهو بذلك في حاجة ماسة إلى تطويره مستقبلا.

Abstract:

- In recent times, we noticed that the environment issue occupies a sensible place, It became multiplied; So as a result the protection of the environment becomes indispensable so, The local administration specially the municipality which represents a strong pillar which guarantees the identification of the environment challenges and sensibilisation of individuals, In this way;

The environmental communication plays a central role in the fight against the problem by reducing it thanks to sensitizing, with the development of environmental education and with the change of the negative tendencies.

- In this context, Our study is concerned in the environmental communication in the Algerian local administration, In spite of all difficulties that have been met and the manner, That we try to treat the various aspects and questions concerning the topic of the survey, all two theoretically lack of references or the field lack of documents and administrative reports, however, the determination to accomplish our research as it is the strongest all difficulties and obstacles, and maybe mainly, Because of our big importance about the environmental communication in the local administration for the process of sustainable development of the most important to put a scientific discussion matter, So we choose some municipalities in Annaba.

- Departing from this point, Our problematic examines that:

How the Algerian local administration uses the environmental communication for the process of sustainable development?

- So that we used at this study mixed mode between theory and practice, and we used the descriptive method and many tools: questionnaire, meeting, observation and some documents.

- Finally, Our superior result is:

The environmental communication in the municipality of: El bouni, Sidi ammar, Al hadjar and Berahal was not sufficient for the process of sustainable development, which it must be developed in the future.

Résumé :

- Les problèmes environnementaux varies qui supposent la participation de tous les intervenants pour protéger l'environnement, Et l'administration locale notamment la commune qui représente un pilier fort, Qui peut garantir la mise en évidence des défis environnementaux, Et en plus trouver un individu conscient, cultivé et raisonnable envers l'environnement, Et ici la communication environnementale joue un rôle centrale dans la lutte contre le problème en le réduisant grâce à la sensibilisation, au développement de l'éducation environnementale et au changement des tendances négatives.

- Dans ce contexte, Notre étude se concentre sous un thème très important qui parle de la communication environnementale dans l'administration locale algérienne, Et pour cela on a choisi quelques communes dans la wilaya d'Annaba comme un échantillon d'étude.

- En dépit de toutes difficultés qui ont été rencontrées et la manière que nous essayons de traiter les divers aspects et questions concernant le sujet de l'étude, tout les deux théoriquement exemple: manque de référence, ou du champ exemple: manque de documents et de rapports administratifs, cependant; la détermination pour accomplir notre recherche comme elle est le plus fort toutes difficultés et obstacles, et peut être principalement raison de notre grande importance vers la communication environnementale dans l'administration locale pour le processus de développement durable.

- Pour cela notre problématique nous à pousse à nous demander:

Comment l'administration locale algérienne utilise la communication environnementale dans le processus de développement durable ?

- Pour répandre à ce questionnement on s'est basé sur la méthode mixte entre la partie théorique et la partie pratique, comme on à utilisé aussi la méthode mixte entre la partie théorique et la partie pratique, comme on a utilisé la méthode descriptive et un nombre d'outils: le questionnaire, l'entretien, l'observation simple et les documents, Qui nous ont permis à faire ce constat:

La communication environnementale dans les communes d’El bouni, Sidi ammar, Al hadjar et berahal étais insuffisant dans le processus de développement durable, ce qu’il faut faire développé au future.

فـــهـرس الجـداول والأشـــكال:

1- فـــهـرس الجـــداول:

رقم الجدول	عـــنوان الجـــدول	الصفحة
01	تطور مفهوم التنمية منذ الخمسينات	41
02	توزيع السكان عبر بلديات مجال الدراسة	62
03	بعض الأمثلة عن أدوات الاتصال ومجال استعمالها	133
04	القائمون بالاتصال في المؤسسة	140
05	لوح القيادة لمصلحة الاتصال	144
06	أنواع التكوين	176
07	أسلوب مشاركة الجماعة في القرارات	222
08	تطور عدد أعضاء الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث من سنة 1990إلى غاية سنة 2005	267
09	المياه المستهلكة والمطروحة من طرف بعض الوحدات الصناعية لسنة 2008	343
10	طبيعة المخلفات وأوساط استقبالها والأخطار الناجمة لبعض الوحدات الصناعية	344
11	مقارنة بين الهواء النقي والهواء الفاسد	348
12	أخطر المواد الصناعية الملوثة للهواء في مدينة عنابة	350
13	محطات مراقبة نوعية الهواء بمدينة عنابة	351
14	المساحة الغابية في مدينة عنابة	358
15	توزيع سكان المناطق غير الحضارية عبر بلديات مجال الدراسة	363
16	مستويات الضوضاء المعتادة في المنزل	371
17	أهم الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء	393
18	أهم الأمراض الناجمة عن تلوث المياه	396
19	الأنواع الأساسية للجراثيم المسببة للتسمم الغذائي	400
20	أهم الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء	404
21	مستويات الضوضاءالمؤثرة على الإنسان	408

2- فـــهـرس الأشـــكال:

رقـم الشـكل	عـــنوان الشـــكل	الصـفحة
01	الإدارة المحلية كنظام	19
02	أهداف التنمية المستدامة	40
03	تحقيق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع	44
04	مثال عن جهاز تسيير العلاقات مع الصحافة	134
05	طريقة عمل أي برنامج اتصالي	143
06	كيفية تحديد حاجات التكوين	184
07	مخطط لأهداف التربية البيئية	204
08	مكونات الدافع	208
09	هرم ماسلو للحاجات الإنسانية	210
10	مدخل تغيير الاتجاهات	217
11	كيفية تحقيق التنمية المحلية البيئية	247
12	أنواع تلوث البيئة	338

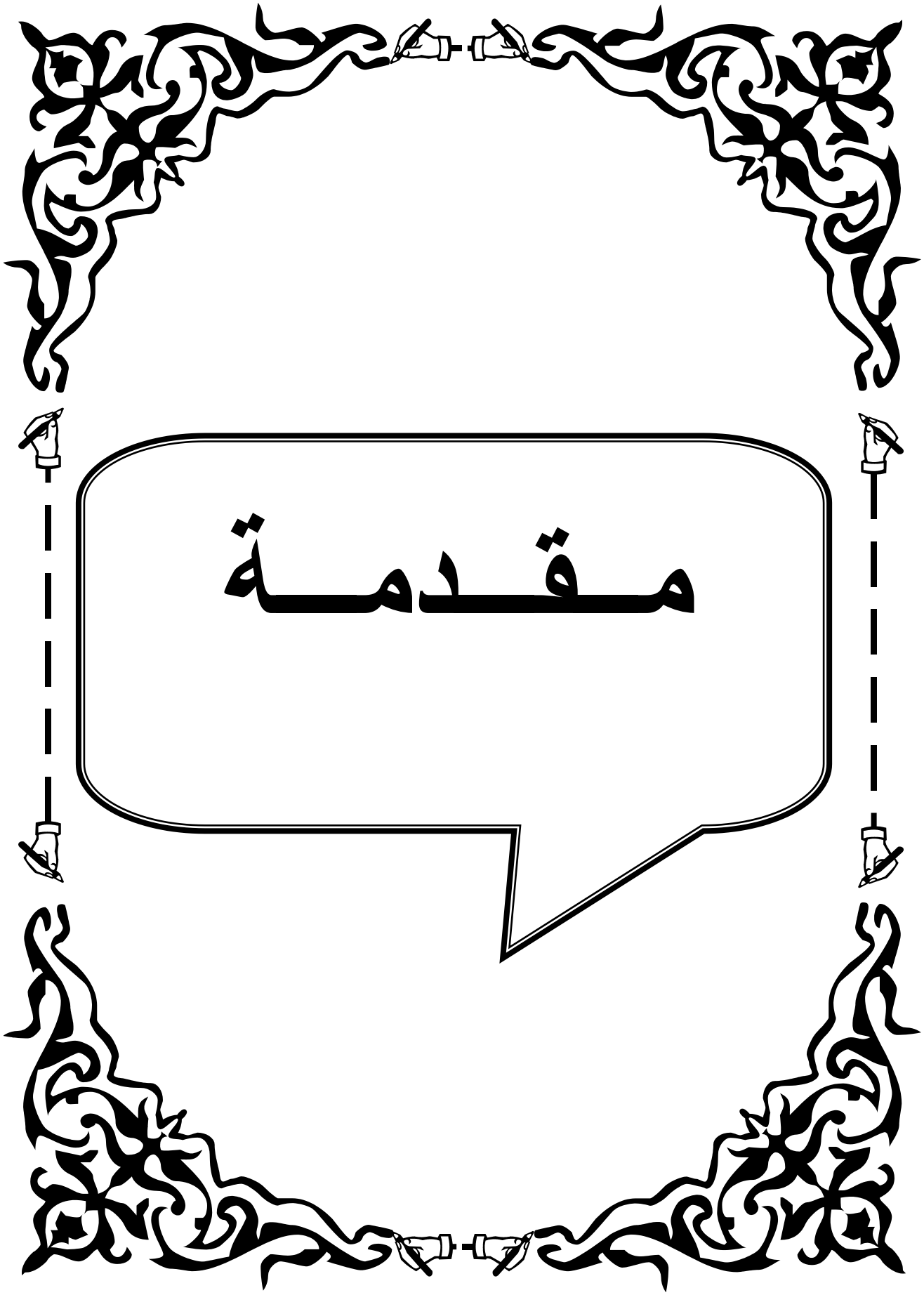
مقدمة

مقدمة:

– إن استغلال الإنسان غير المسئول لما يحيط به من كائنات ومكونات وعناصر بيئية، قد أخل كثيرا بتوازن النظام البيئي، خاصة وأن وتيرة هذا الاستغلال قد ازدادت بصورة مذهلة ومقلقة خلال السنوات الأخيرة من القرن الواحد والعشرين، فأفسدت قدرة العناصر البيئية على التجدد التلقائي وأخلت بالتوازن الطبيعي للحياة، وجعلت الأنشطة الإنمائية التي لم تضع الاعتبارات البيئية في حسبانها تساهم في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، وتثير القلق حول أهمية المحافظة على مقومات الحياة على الكرة الأرضية، ذلك أن النشاطات التي تمارس بشكل يومي من إنتاج للطاقة والصناعة وإسراف في استعمال المواد والممارسات غير السليمة للأفراد والمؤسسات...وغيرها، قد أدت إلى حدوث العديد من المشكلات البيئية التي كان لها أثرا واضحا في تدهور المحيط البيئي، لاسيما أن هذه المشكلات البيئية ليس لها حدودا جغرافية ولا تمنعها الاعتبارات السياسية.

– وفي خضم هذه التطورات سارع المجتمع الدولي إلى البحث عن حلول كفيلة بوقف هذا التدهور الخطير الذي تشهده البيئة الطبيعية، من خلال تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات، على غرار مؤتمر: قمة الأرض " ريو دي جانيرو" في البرازيل عام 1992 م، وجوهانسبورغ في جنوب إفريقيا عام 2002 م وقمة " كوبن هاغن " المنعقدة في الدانمارك في ديسمبر 2009 م، هذا بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات والاتفاقيات والتشريعات والقوانين التي تناولت كلها قضية التنمية لاسيما في بعدها البيئي، حيث سعت هذه الأخيرة إلى إيجاد مفهوم مشترك للتنمية المستدامة يقوم على التوفيق بين البيئة والتنمية، وإدماج الاعتبارات البيئية في عملية التخطيط للتنمية، وكذا ضمان حق الأجيال الحالية في التمتع بموارد طبيعية متجددة، وبيئة طبيعية مصانة من جميع مظاهر التلوث، دون إغفال متطلبات أجيال المستقبل في الاستفادة من هذه الحقوق[1].

[1] Assen Slim, le développement durable, 2eme édition, la cavalière bleue édition, 2007, p15.

– والجزائر كغيرها من الدول التي تعرف نموا متزايدا في كل المجالات، تواجه هي الأخرى العديد من التحديات البيئية التي تمثل مصدرا لتدهور الموارد الطبيعية لسكانها وتهديدا لمستقبل أجيالها القادمة، حيث تنشأ هذه التحديات البيئية من عدم قدرة الموارد المتاحة على الوفاء باحتياجات السكان، بالإضافة إلى إساءة استخدام المتاح من هذه الموارد، حيث تتصدر قائمة التحديات البيئية في الجزائر التلوث بكل أشكاله المختلفة، والذي يعتبر الصورة الأكثر وضوحا لتدهور المحيط البيئي في الجزائر، بالإضافة إلى نقص إمدادات المياه مع تزايد عدد السكان، التصحر وفقدان التنوع البيولوجي، وتدني مستويات الوعي بالأهمية الحيوية لقضايا البيئة، باعتبار أن هذا الوعي يمثل الوسيلة والشرط الأكثر فعالية في ترشيد استخدام الموارد والتعامل مع المحيط الحيوي، بالإضافة إلى الغياب النسبي لتنفيذ القوانين الخاصة بحماية البيئة والتي تعتبر وحدها غير كافية لردع مثل هذه السلوكات، الأمر الذي يتطلب تكوين مختلف شرائح المجتمع وتنمية الوعي البيئي لديهم، إذ أصبح من واجب كل فرد من أفراد المجتمع المحافظة على البيئة وتحسينها لمصلحة عامة الناس في إطار التنمية المستدامة، حتى يتحقق له العيش في بيئة سليمة تراعي حقوقه وكرامته الإنسانية.

– لذلك تضع هذه التحديات المجتمع الجزائري بمختلف طبقاته أمام مسؤولياته في التعامل مع قضايا البيئة حتى يمكن أن تتحقق له التنمية المستدامة، وهنا يبرز دور الاتصال البيئي كأحد أشكال الاتصال الذي يعتبر في تقديرنا عاملا أساسيا للعمل البيئي عامة وللتوعية والتحسيس بصفة خاصة، إذ لا يمكن تصور تنمية وتطوير بيئي دون اعتمادنا في ذلك على الاتصال البيئي، الذي يعتبر المحرك الرئيسي للعمل البيئي وقاعدة أساسية للنجاح في التقليل من المخاطر التي تهدد المحيط البيئي، كما أنه يحدث التغيير في المعارف والقيم والاتجاهات والسلوكات التي لها علاقة مباشرة مع البيئة في المجتمع، باعتبار أن هذا التغيير يعتبر ضرورة ملحة لمواجهة التحديات البيئية، وذلك بحشد طاقات وجهود المعنيين بالبيئة

على غرار الإدارة المحلية وخاصة منها البلدية على أساس اتصالها المباشر بالوظائف المتعلقة بالتنمية المحلية خاصة منها البيئية.

– ومن خلال ما سبق حاولت الباحثة في هذه الدراسة الكشف عن استخدامات الإدارة المحلية الجزائرية للاتصال البيئي في التنمية المستدامة من خلال التركيز على بعض بلديات عنابة كنموذج لذلك، حيث قد تسمح لنا هذه الأخيرة من معرفة أهم أسباب التدهور الخطير والمستمر للمحيط البيئي، ومدى وجود تنسيق بين مختلف الفاعلين الأساسيين داخل هذا المجتمع (على غرار وسائل الإعلام خاصة منها المحلية والجمعيات البيئية...الخ) بما فيها المواطن، من أجل تنمية وعي بيئي وثقافة بيئية سليمة، على اعتبار أن مدينة عنابة تعتبر واحدة من أكبر مدن الشرق الجزائري التي تضم أكبر التجمعات الحضرية، والتي تفرز بالمقابل كميات هائلة من النفايات المنزلية، كما تتمركز بها العديد من التجمعات والمركبات الصناعية الملوثة للبيئة، إضافة إلى أنها تعاني أيضا من الزيادة المفرطة للسكان بسبب الهجرة الريفية الحضرية، الأمر الذي ترتب عنه نموا سريعا للمدينة وارتفاع في كثافتها السكانية التي رافقتها زيادة التجمعات العمرانية، وبالتالي الاستخدام غير الرشيد للبيئة الناتج عن سوء التخطيط للمناطق الحضرية، إلى جانب تدني الوعي الاجتماعي وغياب التربية البيئية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة بسبب تراكم النفايات المنزلية وانتشار القمامات الفوضوية، وسوء تسييرها في أغلب الأحيان، وهذا بالتأكيد يتسبب في تفشي العديد من الأمراض والأوبئة وتشويه المناظر وتدهور النظافة والصحة العامة.

– وانطلاقا من طبيعة هذه الدراسة الوصفية الميدانية، اعتمدنا على منطق الدمج بين الجانب النظري والتطبيقي كأسلوب للتحليل والتفسير والذي نأمل أن يكون اجتهادا موفقا وكذلك خروجا عن الأسلوب المعتمد في أغلب الدراسات التي تفصل بين الجانبين، محاولين بذلك تقديم إضافة جديدة في المجال البحثي والخروج عن النمط الكلاسيكي، على أساس أن البحث العلمي هو كل متكامل لا يمكن تقسيمه

أو تجزئته، وعليه حاولت الباحثة تأسيس دراستها عليه وبالتالي صياغة فروضها وضبط المفاهيم الأساسية فيها، ثم تحديد مجال وعينة الدراسة ومنهجها وانتهاءا بتحديد أدوات جمع البيانات، وعليه تم تقسيم هذه الأخيرة حسب تساؤلات وفرضيات الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وخمسة فصول:

الفصل الأول: تناول موضوع الدراسة وإطارها المنهجي وفيه تم عرض إشكالية الدراسة وأهميتها، أسبابها وأهدافها، إلى جانب إبراز المقاربة الوظيفية كمنظور للدراسة مع ضبط فروضها وأهم المفاهيم الأساسية فيها، ثم تحديد مجال الدراسة وطريقة اختيار العينة ومنهجها وانتهاءا بتحديد أدوات جمع البيانات.

أما الفصل الثاني: استعرضنا فيه مظاهر الاتصال البيئي في بلديات عنابة، من خلال التطرق إلى وسائل الاتصال البيئي، مع التركيز على أهم نشاطاتها، إستراتيجياتها وأهم الرسائل الاتصالية التي تعتمدها لتنمية الوعي البيئي، إضافة إلى تحديد أهم الوسائل القانونية والاقتصادية التي تعتمدها لحماية البيئة.

وقد جاء الفصل الثالث: لدراسة العلاقة التي تربط الاتصال بتنمية الوعي البيئي في المجتمع العنابي، حيث تناول هذا الفصل أهم العوامل الاتصالية المؤثرة في تنمية السلوكات البيئية، ومدى مشاركة هذا الأخير في حماية البيئة، مع التركيز على أهم الشركاء الفاعلين في المجال، وأخيرا أهم الحقوق البيئية التي تناولتها القوانين الدولية والجزائرية.

وفيم يخص الفصل الرابع: تم التطرق إلى عوائق الاتصال البيئي لبلديات عنابة في ظل الرهانات البيئية، حيث تم استعراض أهم معوقات الاتصال البيئي من الناحية الاقتصادية الاجتماعية والقانونية، كما تم إبراز أهم الرهانات البيئية المحلية، وانعكاسات هذه الأخيرة على السياحة البيئية وصحة المواطن.

أما الفصل الخامس والأخير: فقد تم تخصيصه لمناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة ومؤشراتها، ثم عرض لأهم النتائج العامة المتوصل إليها، انتهاءا بالخاتمة.

– وفي نهاية هذه المقدمة نأمل أن نكون قد التزمنا بقواعد البحث العلمي في إعداد وتنفيذ هذه الدراسة، وأملنا أن تكون خطوة بناءة في دراسة هذا الموضوع الحيوي.

الفصل الأول

الفـــصل الأول:

موضوع الدراسة وإطارها ألـمفهمي

1- إشكالية الدراسة.

2- أهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره.

3- أهداف الدراسة.

4- المقاربة الوظيفية كمنظور للدراسة.

5- فرضيات الدراسة.

6- المفاهيم الأساسية للدراسة.

7- مجالات الدراسة وطريقة اختيار العينة.

8- منهج الدراسة.

9- أدوات جمع بيانات الدراسة.

*مراجع وهوامش الفصل (من الصفحة 72 إلى الصفحة 81).

1- إشـكالية الدراسة:

- إن التقدم التكنولوجي والصناعي الذي حققه الإنسان نتيجة الثورات الصناعية والزراعية والخدماتية المتتالية، أدى إلى تطور المجتمعات وزيادة معدلات النمو في مختلف الميادين، سواءا كان ذلك من حيث عدد السكان أو من حيث الأنشطة الممارسة (صناعية، اقتصادية، خدماتية...الخ)، الأمر الذي أدى إلى زيادة سعي الإنسان لتحقيق المزيد من الرفاهية والتطور في شتى المجالات، إلا أن كل هذا كان له أثرا كبيرا في إحداث مشكلات بيئية خطيرة، وبالتالي حدوث تأثيرات كبيرة على الموارد الطبيعية بشتى أنواعها ومن ثم الإخلال بالنظام البيئي.

- لقد بدأت المشكلات البيئية في الظهور عندما سعى الإنسان إلى السيطرة على كل عناصر الطبيعة، وعمل على استغلالها بطريقة فوضوية غير مدروسة، دون إعطاء أي اعتبار للتوازن البيئي والأخطار التي يمكن أن تحدث للبيئة من خلال استنزاف ونهب الثروات الطبيعية خاصة منها غير المتجددة، إضافة إلى التسبب في اختفاء الكثير من المساحات الخضراء بفعل الاستغلال غير العقلاني للغابات الذي هدد الكثير من الحيوانات بالانقراض، زد على ذلك كثرة المصانع التي تستخدم الطاقة بشكل مفرط وتفرز مخلفات سامة، والتي أدت إلى ظهور ما يسمى بالتلوث الذي يعتبر أخطر مشكلة تعاني منها البيئة والإنسان على حد سواء، باعتباره مس كل عناصر البيئة الطبيعية من: بحار ومحيطات، أنهار ووديان، بحيرات وأماكن رطبة، وذلك بسبب إلقاء المصانع لمخلفاتها الصلبة، السائلة والغازية إما في الماء أو في التربة أو في الهواء، ما أدى ظهور عدة مشكلات بيئية أخطرها "الانحباس الحراري" الذي يهدد الكرة الأرضية بأكملها، هذا بالإضافة إلى إسراف عدد كبير من الفلاحين في استخدام المبيدات والمخصبات الزراعية [1].

- وأمام هذه المشكلات البيئية المحدقة بحياة الإنسان والبيئة، أصبح من الضروري العمل على تظافر الجهود العالمية سواءا هيئات حكومية رسمية أو غير رسمية، عالمية أو محلية، من أجل منع

حدوث المزيد منها ولو جزئيا، لذلك ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين العديد من الأصوات المنادية بحماية البيئة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة، والتي أدمجت البيئة في العملية التنموية لتصبح بعدا رئيسيا من أبعادها، على غرار البعد الاجتماعي والاقتصادي والتي تمثل الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي انعقد لأجلها العديد من المؤتمرات العالمية، كمؤتمر: قمة الأرض " ريو دي جانيرو " في البرازيل عام 1992 م، و " جوهانسبورغ " في جنوب إفريقيا عام 2002 م وقمة " كوبن هاغن " المنعقدة في الدانمارك في ديسمبر 2009 م، هذا بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات والاتفاقيات والتشريعات والقوانين، والتي تناولت كلها قضية التنمية لاسيما في بعدها البيئي، حيث ركزت على ضرورة تكاثف الجهود من أجل حماية البيئة من كل أنواع النهب والتدمير.

– واستجابة للتطورات العالمية في مجال الالتزام تجاه البيئة، فقد شهدت المنطقة العربية بشكل عام وخاصة في السنوات الأخيرة، تزايدا في مستوى الوعي البيئي على الصعيد الرسمي، حيث تجلى ذلك من خلال سن العديد من الأنظمة والقوانين البيئية وصدور التشريعات المختلفة، وذلك بهدف المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية خاصة منها غير المتجددة، كما أفضى هذا الوعي إلى ظهور حركات وجماعات ضغط غير رسمية على غرار: جمعية حماية المستهلك وجمعيات حماية البيئة...الخ، والتي تؤيد التوجه العالمي للمحافظة على البيئة، وتتصدى لكل الممارسات السلوكية الضارة بالبيئة، وعلى الرغم من كل هذه التطورات في مجال الوعي البيئي، إلا أن معظم المؤسسات (سواءا كانت صناعية، اقتصادية أو خدماتية) لا تقدم أي دعم أو مساندة للجهود البيئية المختلفة رغم مسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية تجاه البيئة والمجتمع، ومما يزيد الأمر تعقيدا هو إقبال معظم الناس على الأنماط الاستهلاكية غير الصديقة للبيئة من دون الاكتراث للنتائج السلبية الناجمة عن ذلك، فمعظم وجبات الغذاء على المائدة العربية مشبعة بالهرمونات، ومعالجة بالمواد الحافظة الضارة للإنسان والبيئة على حد سواء، وهذا ما يعني أن هناك حاجة إلى زيادة الوعي البيئي لدى الأفراد والمؤسسات باختلاف نشاطاتها، وذلك لتفعيل العملية

التنموية من خلال نشر وتدعيم سلوكات وقيم تحكم هذه السلوكات، قصد ترشيد السلوك الإنساني في بناء مجتمع واعي بمسؤولياته، حقوقه وواجباته تجاه البيئة، ولن تتحقق هذه الأهداف إلا بإتباع عدة أساليب، ومنها الاتصال الذي يعتبر أحسن طريقة في عملية التوعية البيئية وإحداث التغيير باستخدام كل أشكاله ووسائله، لأن عملية الوعي البيئي هي أولا وقبل كل شيء عملية اتصالية تعتمد على نشر المعلومات البيئية والتأثير على قيم واتجاهات وسلوكات الأفراد.

– والجزائر كغيرها من الدول العربية تواجه هي الأخرى العديد من التحديات البيئية، جعلتها تحتل المرتبة الرابعة من حيث التلوث البيئي من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد جاء في تقرير حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2005 م أن أوضاعها متدهورة، ما جعلها تضيع سنويا (870) مليون دولار بسبب الإهمال البيئي حسب دراسة أجراها البنك العالمي، فيما كشفت الجمعية الوطنية لحماية البيئة في 23 نوفمبر 2005 م أن الجزائر تنتج سنويا (1,14) مليون طن من النفايات، غير أن مشاريع معالجتها لم تحقق النتائج المنتظرة والمطلوبة[2]، ذلك أن التطور الصناعي الذي حدث في العشرينات الماضية جاء نتيجة لحصيلة تنمية اقتصادية واجتماعية، أعطيت فيها الأولوية للتصنيع دون مراعاة للجوانب البيئية، سواءا كان ذلك إراديا أو لا إراديا، لتصبح المدن الحضارية مناطق جذب للمشاريع الصناعية غير المخططة، وظاهرة للهجرة الداخلية أو النزوح الريفي بفعل انعدام التنمية الريفية، وهذا ما صعد في وتيرة التعمير وزاد في مستوى الكثافة السكانية للمدن الجزائرية الكبرى خاصة منها مدينة عنابة التي شهدت في السنوات الأخيرة نموا عمرانيا سريعا وفوضويا، ساهم إلى حد كبير في خلق مشكلة التلوث خاصة بالنفايات المنزلية، وهذه الأخيرة ترتبط مباشرة بالنموذج المعيشي للأفراد وعادات الاستهلاك وكذا مستوى التطور الاقتصادي، حيث يصل إنتاج الفرد للنفايات في اليوم إلى حوالي (700) غ[3]، فيم تقدر كمية النفايات بأكثر من (5) مليون طن سنويا حسب دراسة أجريت من طرف

(EPIL) [4]، يتم هذا في ظل طرق الجمع السيئة للبلدية التي تتم أحيانا بعربات غير مهيأة لحمل النفايات مع غياب أماكن مخصصة للفضلات ونقص الجانب القانوني، ما أدى إلى فسح المجال لتشكل مزابل فوضوية غير مراقبة، أدت إلى انتشار الأوساخ وتدهور النظافة العمومية وتشويه جمالية المحيط، كما ساعدت على تفشي أمراض جد خطيرة بسبب انتشار الحشرات والحيوانات والروائح الكريهة قرب المناطق السكنية وحتى المساحات الخضراء المخصصة لتنزه العائلات ولعب الأطفال، أو ما يسمى عموما بالخدمات الجوارية.

– وأمام تفاقم هذه المشكلات البيئية، وتدني مستوى الوعي بالأهمية الحيوية لقضايا البيئة، باعتبار أن هذا الوعي هو الوسيلة الأكثر فعالية في ترشيد استخدام الموارد والتعامل مع المحيط الحيوي، تضع هذه التحديات الإدارة المحلية الممثلة بالبلدية والمجتمع الجزائري بمختلف طبقاته أمام مسؤولياتهم في التعامل مع قضايا البيئة، والتي لن تتحقق فيها التنمية المستدامة إلا بوجود إطار اتصالي تنموي منظم ومؤسس من أجل ترسيخ قيم ومبادئ ترفع من مستوى الوعي والثقافة البيئية لدى كل أفراد ومؤسسات المجتمع الجزائري، بالاعتماد في ذلك على عدة أساليب ووسائل اتصالية، ومجموعة من الأنظمة والخطط والتجارب الناجحة في المجال التنموي من أجل التصدي للمشاكل البيئية على المستوى المحلي، والتي تقتضي تعاونا شاملا بين كل أفراد ومؤسسات المجتمع، وعليه واستنادا إلى ما سبق أمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

– كيف تستخدم الإدارة المحلية الجزائرية ممثلة ببلديات عنابة الاتصال البيئي في التنمية المستدامة؟

– ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

1– ماهي مظاهر استخدام بلديات عنابة للاتصال البيئي في إطار التنمية المستدامة؟

2– ما مدى وجود وعي بيئي لدى مواطن مدينة عنابة في ظل مفهوم التنمية المستدامة؟

3– كيف ينظر المشرع الجزائري لموضوع حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؟

4- فيم تكمن معوقات الاتصال البيئي التي تعرقل سير التنمية المستدامة على المستوى المحلي لمدينة عنابة؟

2- أهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره:

- تبرز أهمية موضوع الدراسة المتمحور حول: **استخدام الإدارة المحلية الجزائرية للاتصال البيئي في التنمية المستدامة** في مجموعة من النقاط التي نوجزها كالتالي:

1- تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية كبيرة، حيث تمثل إضافة جديدة إلى دراسات علوم الإعلام والاتصال، باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل ميدانا واسعا يستمر في التجدد مع كافة التطورات المستمرة في المجتمع في حقول مختلفة: كالاقتصاد، علم الاجتماع، السياسة، التكنولوجيا...الخ.

2- تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة والاتصال التنموي في كافة المجتمعات بما فيها الجزائر، خاصة مع تنامي دور القطاع الحكومي (الإدارة المحلية) فيها لاسيما على مستوى النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية...الخ.

3- أن الإدارة الحديثة المفتوحة تعتمد في تطورها ونجاح أهدافها على عملية إشراك المواطنين وكافة الفاعلين الاجتماعيين في اتخاذ القرارات وتنفيذ الاستراتيجيات التي من شأنها تفعيل عملية التنمية المستدامة.

4- أن الإدارة المحلية – خاصة البلدية – بحكم تعاملها المباشر مع المواطنين في حل مشاكلهم والعمل على تحقيق سياسة الدولة ومسؤوليتها على النهوض بالتنمية المحلية تكتسي أهمية خاصة، فهي الهيئة القاعدية الأولى التي يلجأ إليها المواطن، سواءا لطلب مصلحة أو للتعبير عن ضرر أو لطلب حماية، باعتبارها تمثل رمزا قاعديا للدولة، ووزنا شعبيا عن طريق المنتخبين.

5- أن المعلومات المحصلة من الدراسة ستساعد القائمين على تسيير شؤون الإدارة المحلية على مستوى بلديات عنابة محل الدراسة في توظيفها للتغلب على نقاط الضعف والقصور، وتعزيز الجوانب الايجابية في عملية التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بجانب الاتصال البيئي.

- هذا ويرجع اختيار موضوع هذه الدراسة بالتحديد إلى مجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية، تشكل في مجملها دافعا أساسيا ومهما في اكتشاف أبعاد الموضوع والتي نوجزها كالتالي:

2-1-أسباب موضوعية:

1- التدهور البيئي المتصاعد الذي نلاحظه يوما بعد يوم، والذي يؤكد ضرورة الاهتمام بالبيئة ومواردها.

2- قلة الدراسات المتعلقة بالاتصال البيئي خاصة منها الجزائرية على حد علم الباحثة.

3- يرجع سبب اختيار مدينة عنابة مجال الدراسة كونها مدينة كانت في وقت ليس ببعيد ذات إمكانيات طبيعية وأثرية وسياحية، ثم ما لبثت أن تحولت إلى قطب صناعي في الشمال الشرقي للبلاد، فعرفت " بمركب الحجار للحديد والصلب " ومركب " أسميدال " بالإضافة إلى آلاف الوحدات الصناعية التي لها تأثيرات على البيئة والصحة العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لاحظنا وجود نقص كبير في مجال الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع الجزائري، حيث يظهر ذلك بوضوح في ظاهرة الرمي العشوائي للقمامات التي أثرت إلى حد كبير في تشويه جمالية المحيط، كما أدت إلى انتشار الحشرات والحيوانات الضالة التي ساعدت على إحداث أمراض جد خطيرة خاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن...الخ.

2-2-أسباب ذاتية:

1- ميول الباحثة للمجال البيئي، خاصة وهو يواجه تحديات وصعوبات كثيرة تجعل علامات استفهام كثيرة تحوم حول مصير الكرة الأرضية بعد ثقب الأوزون، وكذلك التغيرات المناخية الخطيرة التي تعتبر مواضيع الساعة.

2- رغبة الباحثة في التعرف عن مدى اهتمام الإدارة المحلية وخاصة منها البلدية بتحديد احتياجات المواطنين خاصة في المجال البيئي، ومدى إدراجها ضمن سياسات بيئية تتماشى ومطالب وانشغالات جمهور المواطنين.

3- الوازع الإنساني والإيمان الشخصي بأن حماية البيئة ونشر الوعي والثقافة البيئية هي مهمة كل فرد في المجتمع (مؤسسات أو مواطنين).

3- أهداف الدراسة:

- من البديهيات أن أي دراسة مهما كانت طبيعتها ومجال تخصصها تتأسس على جملة من الأهداف التي يسعى الباحث إلى الوصول إليها وتحقيقها، ومنه فإن هذه الدراسة تسمو إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- إبراز أهمية ودور الاتصال البيئي للإدارة المحلية (البلدية) في تحريك عملية التنمية المستدامة على المستوى المحلي لمدينة عنابة.

2- الكشف عن مدى وجود وعي بيئي لدى مواطن مدينة عنابة، وتوضيح رؤيته لاتصال الإدارة المحلية (البلدية) في المجال البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة.

3- توضيح رؤية المشرع الجزائري لموضوع حماية البيئة والجرائم المرتبطة بها في إطار مفهوم التنمية المستدامة.

4- التعرف على أهم معوقات الاتصال البيئي التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة على المستوى المحلي لمدينة عنابة.

5- محاولة الإسهام المتواضع في إثراء المكتبة الجزائرية من جهة وإثراء تخصص علوم الإعلام والاتصال من جهة أخرى.

6- محاولة ربط الدراسة أكثر بالاهتمامات التنموية الحالية للمجتمع الجزائري وجعلها أكثر عملية، من خلال ربط الاتصال بالرهانات البيئية التي يعاني منها النسق الاجتماعي ككل، خاصة في ظل

الظروف والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعرفها المجتمع الجزائري في الفترة الراهنة.

7- فتح آفاق بحثية جديدة لتناول هذا المفهوم بشيء من التدقيق في ظل تطور السياقات السوسيو اقتصادية والسياسية المحلية التي تتدخل في تشكيل وحراك هذه المفاهيم باتجاهات معينة ضمن نشاط المؤسسات والمجتمع ككل.

4- المقاربة الوظيفية كمنظور للدراسة:

- تعد النظرية العلمية نسقا فكريا استنباطيا متسقا حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة، والذي يحوي إطارا تصوريا ومفهومات وقضايا نظرية توضح العلاقات بين الوقائع وتنظمها بطريقة دالة وذات معنى، كما أنها ذات بعد إمبريقي، بمعنى: اعتمادها على الواقع ومعطياته، وذات توجيه تنبئي (أي: يساعد على فهم مستقبل الظاهرة ولو من خلال تعميمات احتمالية) [5].

- وبما أن علوم الإعلام والاتصال تمثل جزءا من مختلف العلوم التي تعتمد في بحوثها على النظريات الاتصالية والاجتماعية، ونظرا لتشعب، تعقد وتشابك الظواهر الاتصالية المختلفة، فإن أهميتها في البحث ترجع إلى أنها تمد الباحث بالإطار التصوري لبحثه الذي يساعده على تحديد الأبعاد والعلاقات التي عليه أن يدرسها، وتمهد له الطريق لجمع معطياته وتنظيمها وتصنيفها، فهي تعد بمثابة نقطة البداية التي ينطلق منها الباحث والتي تنطوي على السياق العام الذي سيجري بحثه من خلاله.

- واستنادا لما سبق فقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المقاربة الوظيفية، أين يتناول اتجاه التحليل الوظيفي دراسة التنظيمات الاجتماعية بوصفها مجموعة أنساق اجتماعية رئيسية، وأخرى فرعية تضم الجماعات والأقسام...الخ، ويعد التنظيم الاجتماعي نسقا فرعيا في إطار نسق اجتماعي أكبر وأعم هو المجتمع.

– وتستمد التنظيمات الاجتماعية شرعيتها من القيم المعيارية السائدة المحددة لنظم الحقوق والواجبات والأدوار الاجتماعية والمهام المنوطة بكل عضو من أعضاء التنظيم الاجتماعي، والتي يتم اكتسابها عن طريق التنشئة الاجتماعية منذ سنوات الطفولة الأولى، حيث تسهم هذه المعايير في الحفاظ على استقرار التنظيم الاجتماعي وتوازنه كما تسعى لتحقيق أهدافه وخططه، فيكون أداء العضو في التنظيم الاجتماعي مرتبطا أشد الارتباط بهذه المعايير.

– هذا وتعود الأصول الأولى للمدرسة الوظيفية إلى القرن الثامن عشر لمفكرين اجتماعيين مشهورين من أمثال: " **فولتير**" و " **روسو** " و " **هوبز** "، حيث اعتمدوا في كثير من دراساتهم على مبدأ العلاقة الوظيفية بين متغيرين أو عاملين أحدهما مستقل والثاني تابع، كما أن الدافع الحقيقي لاستعمال اصطلاح " **وظيفة** " ظهر نتيجة بروز علماء اجتماع في القرن التاسع عشر مثل: " **أوغست كونت** " و " **هربرت سبنسر** "، شبهوا مجموعة المجتمعات الإنسانية أو المجتمع الإنساني بالكائن الحي، وذلك من خلال التشابه الكبير بين بنية المجتمع وبنية المادة الحية، فكل منهما يسير في أنظمة واضحة محددة، ولكل ظاهرة أسبابها ووظائفها، وقد قام " **راد كليف براون** " بتشبيه الحياة الاجتماعية بالحياة العضوية، غير أنه حاول تجنب آراء " **دوركايم** " التي تركز على أهمية إشباع الحاجات المختلفة للكائن الاجتماعي، واستخدم محلها الظروف الضرورية لوجود الكائن الاجتماعي وبقائه، كما أن " **دوركايم** " لم يعتمد الأفكار الغائية ولم يلجأ إلى أسلوب المشابهة البيولوجية الذي اعتمده كل من " **سبنسر** " و " **راد كليف براون** " [6].

– لقد تعددت المعاني التي ينطوي عليها مفهوم الوظيفية واختلفت وأخذت عدة مناح، منها ما يشير إلى مدى ما يقدمه كل عضو في جماعته، أو ما تقدمه جماعة من الجماعات لأعضائها، كدور المدرسة أو دور الأسرة مثلا وكذلك دور المعلم أو دور الأب، ويمكن سحب المجال البيولوجي إلى المجال الاجتماعي كمفهوم (**الجسم الاجتماعي**)، ومنها ما ارتبط بمفهوم (**الغائية**) الذي يعني أن لكل ظاهرة (سواءا كانت اجتماعية أو غير اجتماعية) غاية تسعى من أجل تحقيقها وفق نظام محدد وثابت، حيث

تذكرنا هذه الأخيرة بقول " **برغسون** ": **أن غاية الحياة واحدة وبسيطة، أما الوسائل المؤدية إليها فهي مركبة ومعقدة، كما أن لمفهوم الوظيفة دلالة واضحة في ترابط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض في نسق وظيفي يحدد المهام والواجبات والحقوق، وطبيعة التفاعلات والنشاطات الداخلية وكيفيتها وطرائق توجيهها وغاياتها المتعددة.**

– وتصف النظرية الوظيفية البناء الاجتماعي في ضوء فكرة النسق الاجتماعي، والعناصر التي يعتمد بعضها على بعض أين تتعاون وتتساند من أجل تحقيق أهداف التنظيم الاجتماعي، وقد تمثل هذا الاتجاه في دراسات: " **بارسونز**" **(parsons) و** " **سملر**" **(smelser)**، فجميع الأنساق عليها العمل والتعاضد من أجل حل كل المشاكل التي تعترضها، وذلك لكي يكتب لها البقاء والاستقرار والاستمرار في تنفيذ خططها وانجاز أهدافها، وهذه المشكلات تتعلق ب: التوافق، تحديد الهدف، التكامل وتدعيم النمط، كما أن لكل مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعي مشكلاته الخاصة به، فالمستوى الفني من واجباته السهر على تحقيق أهداف التنظيم، أما المستوى الإداري فيقوم بالعمل من أجل تكامل التنظيم، في حين أن الإدارة العليا تعمل على توحيد التنظيم وربطه بالمجتمع الأكبر، ويستخدم هذا المنظور في دراسة العلاقات الصناعية على أساس أنه تصور يتسم بالشمول والعمومية[7].

– إن النسق عبارة عن مجموعة أجزاء مرتبة ترتيبا معينا ومنظما، يتصل بعضها مع بعض اتصالا فيه دقة وتنسيق من أجل تحقيق هدف ما أو وظيفة خاصة، فالآلة مثلا هي نسق (وفق الكلام السابق)، لأنها منظمة بشكل دقيق ومترابط الأجزاء وتعمل معا من أجل تحقيق غاية محددة، أما النسق الاجتماعي " **فهو يشير إلى المجتمع وكيف تكاملت نظمه تكاملا وثيقا، وكيف رتبت الأجزاء التي يتكون منها المجتمع بفضل تكامل نظمه بعضها مع بعض، واتصال بعضها ببعض، واتصال الأفراد بالنظم التي يخضعون لها، واتصال الهيئات بعضها ببعض، وكيف يؤدي ذلك كله إلى وصول التنظيم الاجتماعي إلى تحقيق أغراضه وغاياته الاجتماعية، فالنسق الاجتماعي هو الصلات الموجودة بين أفراد المجتمع**

وهيئاته ووظيفة كل هيئة واتصالها بوظائف الهيئات الأخرى، ووظائف النظم الاجتماعية، وصلة هذه الوظائف مع بعضها، والغاية التي يسعى إليها كل نظام " [8].

– وبذلك يكون النسق الاجتماعي في التنظيمات الاجتماعية، أساس تماسكها وسر متانتها، ولا يمكننا فهم البناء الاجتماعي والظواهر الاجتماعية المتعددة بمعزل عن النسق الاجتماعي، حيث يعد المحور الرئيسي والعمود الفقري لأي تنظيم اجتماعي، ومن الضروري توافر التضامن والاستقرار والتوازن والثبات

في التنظيمات الاجتماعية، فالنظرة الوظيفية هي نظرة تسعى للحفاظ على التوازن الدائم للبناء الاجتماعي داخل التنظيمات، ولا تكترث بضرورة التغيير ونشوب الصراع والحركة التي ترفض السكون والثبات، فهذه النظرية ترفع من شأن قيم التساند والتناغم **(Harmony)** من أجل تحقيق التضامن والتماسك بين سائر الأنساق والنظم والعلاقات السائدة في البناء الاجتماعي، ولذلك أخفقت معه الوظيفية – إلى حد كبير – تفسير ظواهر مرضية أو غير سوية **(An normal)**، لأنها تصيب البناء الاجتماعي بالانحلال والاعتلال والتفكك فتصبح الظواهر المرضية المعتلة مضادة للتضامن والتماسك والتلاؤم القائم على نحو مسبق دائم في البناء الاجتماعي [9].

– لقد جاءت المدرسة الوظيفية بوصفها رد فعل مباشر للنظريات التطورية التي سادت القرن التاسع عشر، والتي كانت ترى أن فهم الحاضر يجب أن يتم من استعراض الماضي وتطوراته، ففهم خلية اقتصادية أو اجتماعية كان بالنسبة إلى أتباع المدرسة التطورية يتم بالرجوع إلى سلسلة التطورات التي طرأت عليها فأوجدتها على الحالة التي تتسم بها في الوقت الراهن [10] .

– ويقدم الباحثون في علم الاجتماع جملة من الشروط اللازمة لاستخدام التحليل الوظيفي في دراسة الواقع الاجتماعي تتلخص في العناصر الرئيسية الآتية [11]:

- لابد من وجود منظومة اجتماعية.
- لابد من وجود حدود خارجية تحدد أطر تلك المنظومة، فتميزها من غيرها من بقية النظم.

- يتقاسم الأفراد ضمن المنظومة أدوارا أساسية مرتبطة بطبيعة كل فرد فيها ومكانه.
- تعد تلك الأدوار من وجهة نظر المنظومة شرعية وقانونية، لأنها تقدم من خلالها وظائف حيوية وأساسية وضرورية لبقاء المنظمة واستمرارها.
- لكل منظومة أهدافا وغايات معروفة تسعى لتحقيقها بوسائل متعددة.
- هناك اعتماد متبادل بين خلايا المنظومة، فخلايا المنظومة تقدم الدعم والتعاون لباقي الخلايا وذلك بتفاعل مستمر ودائم.
- تستخدم الوظيفية بعض المفاهيم الخاصة بها – إلى حد بعيد – كمفهوم البنية الاجتماعية **(Social Structure)** والمنظومة الاجتماعية **(Social System)** والمكافأة **(Rewards).**

– ويلاحظ من خلال ما سبق أن المدرسة الوظيفية تركز اهتماماتها على التغيرات التي تحدث ضمن التنظيم الاجتماعي، ولم تهتم بالحوادث والتغيرات التي تحدث على التنظيم الاجتماعي كليا، فقد ركزت على دراسة التحولات والنمو لمتغيرات موجودة ضمن التنظيم الاجتماعي، تنتقل من مرحلة إلى أخرى بالاعتماد على الخصائص الذاتية التي تميزه، ومن تلك المتغيرات على سبيل المثال: الاختراعات والاكتشافات التي يمكن أن تستخدم لزيادة قدرة التنظيم القائم والتحركات الدورية والنمو أو التخصص في الحجم **(Différentiation)**، أو درجة التعقيد في متغيرات موجودة وجاهزة في التنظيم الاجتماعي، فهدف المدرسة الوظيفية هو رصد التحولات والتبادلات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي **(Change within system)**، وليس بمقدورها أن تدرس أو تفسر أو تحلل التغيرات أو التبادلات أو التحولات الثورية للتنظيم الاجتماعي **(Change of the system)** [(12)].

– وقد بينت الدراسات السوسيولوجية المعاصرة أن كل التنظيمات الاجتماعية لا تتمتع بحالة الثبات، إنما هي تنظيمات اجتماعية متحركة حافلة بما تحتويه من تغيرات، كما يستمر الصراع ويسود في بنية التنظيم من حين إلى آخر، لأن مدة الاستقرار والتوازن هي مدة مؤقتة، وعند حدوث خلل ما أو انحراف معين

في أي مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعي، فإن حالة الركود تلك سوف تتحرك من أجل حل ذلك الخلل وإصلاحه، لذلك تختلف طبيعة الحل وسرعته، فقد يكون بطيئا هادئا حتى يتخيل المرء أن هناك حالة من الاستقرار والتوازن، وقد يكون الحل سريعا ثوريا يقتلع الجذور، مما يدل على حاجة ضرورية من حاجات التنظيم الداخلي لأي بناء اجتماعي يخضع لظروف اقتصادية وعسكرية وثقافية من خارجه، كما يخضع داخليا لواقع تنظيمي حركي متغير طبقا لتوزيع القوة أو السلطة داخل إطار نسق اقتصادي أو تنظيم ديني أو بناء ثقافي أو تطور سياسي فوري أو ثوري [13].

– وتأسيسا على ما سبق، نجد أن افتقار المدرسة الوظيفية للعناصر المحفزة على التغيير الاجتماعي، قد دفع كثيرا من المهتمين والباحثين بالدراسات الاجتماعية إلى تلافي تلك الثغرة من خلال الاستفادة من مدارس اجتماعية متعددة، وعلى قائمة تلك المدارس: المدرسة الماركسية، إذ يمكن الاستفادة منها وسحب أنواع من التغيرات الكمية والنوعية وإسقاطها على التغير نحو الأفضل دائما، وذلك حسب الظروف الداخلية والمؤثرات الخارجية التي يتعرض لها التنظيم الاجتماعي، فالتنظيم الناجح يساعد على تطوير الإنتاج وزيادته، ويزيد مستويات أداء العاملين مما يسهم في رفع معدلات التنمية والتطور، والعكس صحيح، فتخلف التنظيم وجموده وانغلاقه على ذاته كفيل باستمرار تدهور حالته وتردي إنتاجه وانخفاضه، ومن ثم ضياع الطاقات والجهود المبذولة هدرا، وعليه فإن استغلال جميع الإمكانيات والمؤهلات الموجودة ضمن التنظيم الاجتماعي أفضل استغلال سيؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة الإنتاج والتطور إلى الأمام، وذلك بحل التناقض بين متطلبات التنظيم الاجتماعي وبين إمكانيات العاملين وطاقاتهم ضمن ذلك التنظيم، وهو ما يتطلب مزيدا من العمل والإنتاجية إلى تحقيق المزيد من الأهداف والأماني المرجوة.

– لقد نادت المدرسة الوظيفية بالحفاظ على متانة البناء الاجتماعي وتماسكه خلال القبول بحيثيات الواقع، والقيام بالأدوار الاجتماعية وفق المنظومة المعيارية والقيمية التي تحدد الواجبات والحقوق،

وعلى الفرد في التنظيم الاجتماعي أن يقوم بمهمته على أحسن وجه وأتم صورة، وأن يكون مستوى أدائه مرتفعا، فلم تهتم النظرية الوظيفية بالظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد وما يعانونه من مشاكل، فقد دعتهم إلى الخضوع للسلطة القائمة والتزام القوانين الموضوعة التي تحافظ على توازن التنظيم الاجتماعي واستقراره.

– ولعل أفضل خاتمة للحديث عن الوظيفية هو ما قاله عنها " **بول لازارسفيلد** " في تلخيصه الاتجاهات الرئيسة للبحث في علم الاجتماع، في كتابه " **الاتجاهات الرئيسة في العلوم الاجتماعية والنفسية** " حيث قال: " **إن النظرية التي أسالت أكبر قدر من الحبر في علم الاجتماع، هي كذلك أصعب النظريات على التعريف ألا وهي النظرية الوظيفية، إنها بروتي* حقيقي، ولهذا قبلت قبولا حسنا في كل مكان** ".

5– فرضيات الدراسة:

1– تستخدم بلديات عنابة الاتصال البيئي بشكل محدود في عملية التنمية المستدامة.

2– يتمتع مواطن مدينة عنابة بوعي كبير تجاه أهمية حماية البيئة ضمن عملية التنمية المستدامة .

3– يواجه الاتصال البيئي في بلديات عنابة معوقات اقتصادية واجتماعية وقانونية.

6– مفاهيم الدراسة:

– تشكل المفاهيم النظرية الخلفية والمنهجية لتوجيه مسار البحث، على اعتبار أنها تطرح بالضرورة القضايا البحثية التي تثيرها الدراسة، لهذا يعتبر تحديد المفاهيم خطوة أساسية في البحث العلمي وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، على اعتبار أن هناك مفاهيما تحتوي على أكثر من معنى، وعليه ومن خلال ما سبق سنعالج في هذه النقطة ثلاثة مفاهيم أساسية مفتاحية لهذه الدراسة هي:

* (بروتي): يعتقد أنه إله تلقى من أبيه نبتون القدرة على التنبؤ، ولكنه كثيرا ما يرفض الكلام، ولكي يخلص من الذين يلحون بأسئلتهم كان يغير صورته كلما أراد.

- **الإدارة المحلية.**
- **الاتصال البيئي.**
- **التنمية المستدامة.**

6-1- مفهوم الإدارة المحلية :

6-1-1- الإدارة المحلية لغة:

- الإدارة المحلية هي عبارة عن مفهوم مركب من قسمين هما: الإدارة والمحلية.

- أما **الإدارة** فهي من الفعل: **أدار يدير إدارة**، وتعني **فن أو علم توجيه وتسيير إدارة عمل الآخرين بقصد تحقيق الأهداف المحددة** [14]، أما من الناحية الاشتقاقية فهي تعود إلى الكلمة اللاتينية المكونة من مقطعين **(AD)** و **(Ministrare)** وتعني أداء خدمة للآخرين، كما تترجم تارة إلى كلمة **(Management)** وذلك للدلالة على البعد الاجتماعي بالنسبة للإدارة، أو أهمية البعد الإنساني في المؤسسة [15].

- وأما كلمة **محلية:** فهي من الفعل: **حل يحل محلا ومحلية**، وتعني **مكتبا أو مركزا أو مقرا**، ونعني به **مكانا، مكتبا إداريا أو قاعة اجتماع** [16].

6-1-2- الإدارة المحلية اصطلاحا:

- ليست الإدارة المحلية ابتكارا حديثا للإنسان، بل إنها لازمت البشرية منذ أقدم العصور وحتى الآن، إذ الملاحظ أن القرى الصغيرة نشأت قبل أن تنشأ الدولة أو قبل أن يتبلور مفهوم الدولة في الوقت الحاضر، حيث كانت القرى والمدن تجتمع بين حين وأخر – اجتمع أفرادها – لإدارة شؤونهم وحل مشاكلهم، وكان

هذا خير دليل لتطبيق مفهوم الديمقراطية * المباشرة بين أفراد المجتمع الواحد، ولذلك فإن الحكم المحلي يعد الأصل أو المنبع الذي استحدثت منه الدول الحديثة النظام، بل والتفكير الديمقراطي ومبدأ السيادة الشعبية بمفهومها الحديث، والملاحظ أن هذه الدول أخذت منه أساس وجودها ونشأتها وحدود وظيفتها التي قامت من أجلها، حيث يؤكد العديد من الكتاب بأن الإدارة المحلية خير تطبيق لما يسمى ب " **مبدأ الديمقراطية في الإدارة** " على اعتبار أنه التعبير السليم عن نظام متحرر من الناحيتين السياسية والإدارية.

– لذلك فإن نظام الإدارة المحلية في العالم يتأثر بطبيعة النظام السياسي السائد، وبالظروف التاريخية التي مرت بها كل دولة، حيث يشكل تزايد الضغوطات الجماهيرية المطالبة بتحقيق الديمقراطية الشعبية وتضخم وظائف الدولة وتشعب مسؤولياتها، وثقل أعباء التنمية وبروز حتمية المشاركة الشعبية في تنفيذ برامج التنمية المحلية، جملة من العوامل الموضوعية لإنهاء الأساليب المركزية القديمة في ممارسة السلطة واستبدالها بأساليب أكثر إنسانية من جهة وأكثر فاعلية من جهة أخرى [17]، وذلك تعزيزا للمجال التنموي الذي يتميز بالتعدد في الأبعاد، باعتباره يحتاج إلى إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر في المجتمع [18] بإشراك جميع قطاعات المجتمع للنهوض والوصول به إلى أرفع درجات الرقي والحضارة والازدهار [19].

* الديمقراطية كلمة ذات أصل إغريقي قديم، تتكون من معنيين أساسيين: " Démos " بمعنى الشعب، و " kratia " بمعنى الحكومة أو السلطة، وهي في مدلولها " حكم الشعب " أو " سلطة الشعب "، أي أن النهج الديمقراطي تكريس لسلطة الشعب في إدارة الشأن العام من خلال اختياره لحكومة تتولى ذلك، ويكون هو صاحب السلطة عليها، ولمزيد من التفاصيل أنظر:

– عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1974، ص 274.

– صالح دجال، حماية الحريات ودولة القانون، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، الجزائر، 2012، ص 266 وما يليها.

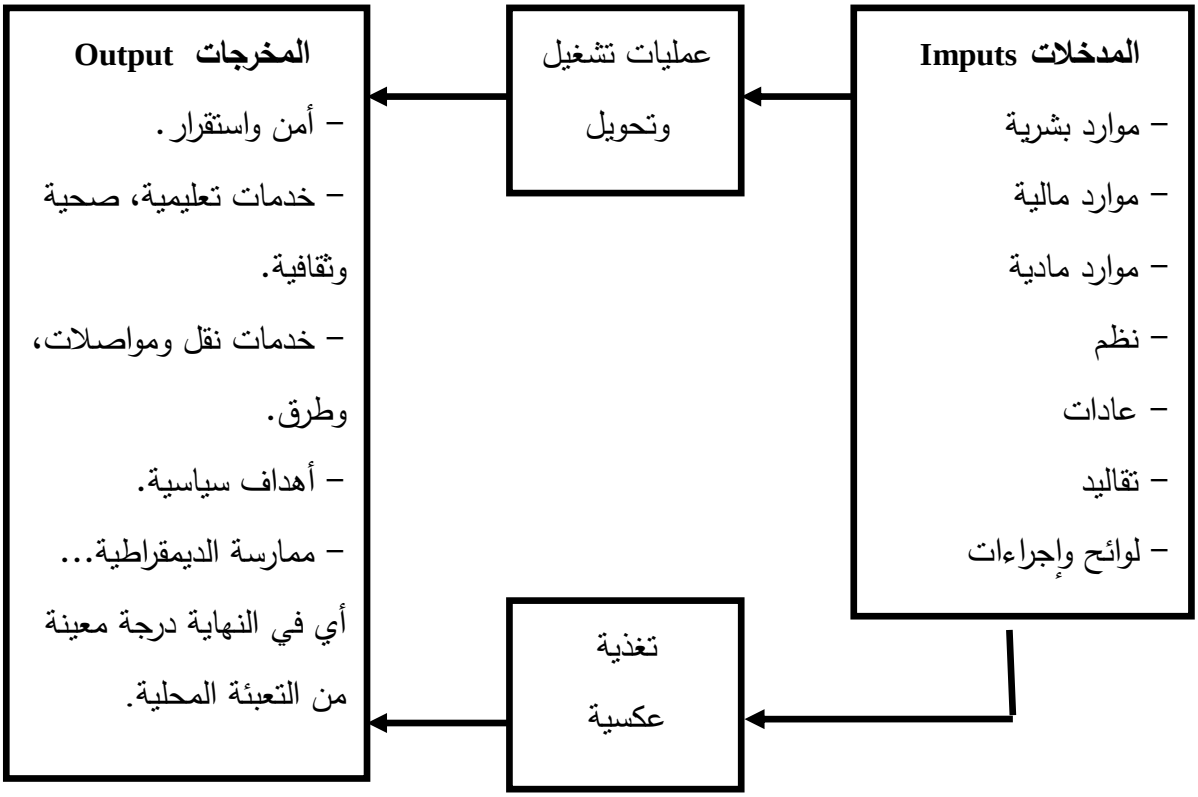

الشكل رقم (1)

يوضح: الإدارة المحلية كنظام [20]

– وعليه فالعملية التنموية مهمة جدا لما تحققه من دور ايجابي في مجالات هامة منها: المجالات الاقتصادية والاقتصادية والسياسية والبيئية، ولن تحقق التنمية أهدافها بمعزل عن تعاون مستمر ومتصل مبني على خطة واضحة بين الوحدات المحلية والعاملين فيها من ممثلين للسلطة المركزية والإقليمية والمجالس المحلية، ويشترط في خطة التنمية المحلية والإقليمية أن تكون مكملة لبرامج الحكومة على المستوى الوطني، ومن هنا برز الاهتمام بالإدارة المحلية والحكم المحلي، لتحديد أهم القواعد التي تتضمن تطويرها، وتوكيد فعاليتها كأداة من أدوات التنمية العامة، ومن أبرز هذه القواعد وأهمها [21]:

1- قاعدة العمل المنتج:

- مفاد هذه القاعدة أن يسمح للهيئات المحلية القيام بأي نشاطات إنتاجية شرط أن لا تتعارض مع مساعي الإنتاج الوطني ومخططاته، وأن يكون تخطيط العمل المحلي بصورة علمية ودقيقة، وأن يظل في إطار الخطة القومية الإنتاجية، مما يحول دون الازدواجية أو التعددية بين هذه المشاريع في الوحدات المحلية المختلفة، ويحول دون وجود مناخات تصارعية بين هذه الوحدات.

2- قاعدة العمل المشترك:

- تعني هذه القاعدة إرساء قواعد مبنية من التعاون القادر على مواجهة أية عقبات أو انجاز أية مشاريع قد لا تقوى الوحدة المحلية الواحدة على مواجهتها، وتتمثل هذه القاعدة في تعاون الهيئات المحلية كل حسب طاقتها مع الإدارة المركزية، كذلك تقوم بعض الهيئات المحلية بمشاركة القطاع الخاص المحلي في إنجاز بعض المشاريع الأساسية تحقيقا للمصالح المتبادلة بين الأطراف.

3- قاعدة العمل التطوعي:

- تمكن هذه القاعدة الوحدات المحلية من إعادة تنظيم طاقاتها خاصة الطاقات البشرية فيها، حيث تعمل على استغلالها في صورة أعمال تطوعية كاملة أو جزئية، من أجل انجاز بعض المشروعات أو الأعمال الداخلية، وهنا تبرز أهمية هذه القاعدة في كونها تعمق إحساس المواطنة والانتماء الوطني، كما تعمق الإدراك بقيمة الموارد والمشاريع العامة والمحلية لدى المواطنين ودفعهم لدعم هذه المشاريع وتطويرها، وفي هذا مدخل هام للرقابة الذاتية الناجحة، لذلك فالأجهزة المحلية تساعد على توعية الجماهير توعية اقتصادية واجتماعية، وتمنحهم الإمكانيات التي يستطيعون بها مساعدة أنفسهم بأنفسهم عن طريق الإقناع والممارسة الفعلية [22].

- وفي خضم كل هذه الأفكار تعددت واختلفت التعريفات الخاصة بمفهوم **الإدارة المحلية**، ويرجع ذلك إلى اختلاف وتباين النظم السياسية والاجتماعية التي نشأ في ظلها النظام الإداري من جهة،

وإلى اختلاف وتباين وجهات نظر المفكرين حول العناصر المكونة لها، والأهمية النسبية التي يخضعها المشرع على أي عنصر من هذه العناصر من جهة أخرى، وسيتجلى ذلك الاختلاف والتباين من خلال استعراض تعريفات بعض الباحثين حيث:

– إن الإدارة المحلية تعني: " **توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة منها، ومن ثم فهي أسلوب في التنظيم الإداري الحكومي من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية** [(23)] "، كما تمثل أسلوبا من أساليب العمل الإداري الذي ينصب على توزيع اختصاصات الوظيفة بين السلطة المركزية وبين هيئات أو مجالس منتخبة أو مستقلة عن السلطة المركزية، ولكنها تباشر اختصاصاتها في هذا الشأن تحت إشراف ورقابة الدولة المتمثلة بسلطتها المركزية، وبذلك نشير إلى أن مفهوم الإدارة المحلية تتداخل فيه مجموعة من المفاهيم كالبلدية والدائرة والولاية، إلا أننا في هذه الدراسة سنتناول الموضوع بالتركيز على تنظيم البلدية.

– حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي تتخذ البلدية كوحدة أساسية في التنظيم تعلوها الدائرة ثم الولاية، متأثرة في ذلك بالنموذجين الفرنسي واليوغسلافي، هذا وقد نصت المادة الأولى من الأمر رقم 67– 24 الصادر في 18 جانفي 1967م والمتعلق بالبلدية على أن: " **البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....وتحدث بموجب قانون وتعين وتحدد حدودها الإدارية بموجب مرسوم صادر من طرف رئيس الجمهورية بناءا على تقرير من وزير الداخلية** [(24)] "، أما قانون البلدية الجديد لسنة 1990م فيعرف البلدية على أنها: " **الجماعات الإقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون** [(25)] "، وهذا ما يدل على أن مفهوم البلدية في النظام الإداري الجزائري قد تغير بعد النقلة النوعية الكبيرة التي عرفها النظام السياسي في الجزائر إثر صدور دستور 1989م، والذي كان من ثماره قانون البلدية الجديد لسنة 1990م والذي أعطى للبلدية صفة

الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والمقصود هنا بالشخصية المعنوية للبلدية هو: " **أن تكون لها أهلية قانونية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات** [26] "، كما أنها تشير إلى ذلك التنظيم المتمتع بقدر من الحكم الذاتي، بمعنى اللامركزية في نطاق المدينة أو القرية أو عدة مدن أو قرى[27]، وهذا ما يعطي للبلدية أهمية إقليمية قاعدية في الإدارة الجزائرية، على أساس أن الولاية تقسم إلى عدة بلديات تمارس فيها صلاحيات داخل حدودها الإقليمية طبقا للقانون رقم 90- 08 المؤرخ في 07 أفريل 1990م المتضمن للقانون البلدي [28].

- وبما أن البلدية في الجزائر تعتبر مزيجا من النموذجين اليوغسلافي البلدي المستقل ومن المزيج الفرنسي البلدي المركزي، فإن ذلك يفرض القيام بإنسجام إجمالي للنظام البلدي في الجزائر بشكل معتدل، يجمع بين الاستقلالية النسبية والمركزية المعقولة، والتي تبقي للمواطن المجال للمشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ليشعروا بسيادتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية....

- هذا وتعرف البلدية من وجهة نظر سوسيولوجية على أنها: " **حقيقة طبيعية تضم مجموعة من الأفراد تجمع بينهم روابط جغرافية تاريخية وتعاقبية.... بحيث تكون هذه الروابط مشتركة ومتقاسمة بشكل متجانس ولا يأتي القانون إلا ليكرسها** [29] ".

- رغم كل التعاريف المذكورة أعلاه إلا أن أكثر التعاريف دلالة ومعاصرة على مفهوم البلدية في وقتنا الحاضر، هو ذلك التعريف الذي يرى أن: " **البلدية عبارة عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية، كما أنه أداة تحريك للمجتمع، بالإضافة إلى توفير البيئة الصحيحة التي تساعد المواطنين على استثمار مواردهم وطاقاتهم للمشاركة والمساهمة في العملية التنموية في المدى القصير وعلى المدى الطويل** [30] "، ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن البلدية في عصرنا الحالي أصبحت تقوم بمهام جسيمة، لاسيما في مجال التنمية المحلية كأعمال التخطيط وإجراء التنفيذ، كما أنها تشكل المكان المناسب الذي يمكن المواطنين من خلاله مشاركة الدولة والمساهمة معها في تحقيق أهداف التنمية

المحلية لبلديتهم ومن ثم الارتقاء إلى مستوى التنمية المستدامة، فالبلدية في الجزائر وفي معظم الدول الأخرى هي أقرب الهيئات الرسمية إلى المواطنين، حيث تعايش مشاكلهم اليومية وتعمل على تلبية حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار الصلاحيات والاختصاصات التي يخولها لها القانون.

– وخلاصة لما سبق، ترى الباحثة أن الإدارة المحلية والممثلة بالبلدية ماهي إلا " **استقلال نسبي لمنطقة جغرافية محددة في إدارة شؤونها المحلية بواسطة سكانها أو ممثلين تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية، فمتى توفرت شروط هذا التعريف فإنه يمكن أن يطلق عليه مصطلح الإدارة المحلية، ويقصد هنا بالاستقلال النسبي، حرية التصرف في شؤون الإدارة المحلية (البلدية) المستمدة من قانون الإدارة المحلية مباشرة، وليس من أشخاص الحكومة المركزية** ".

– ومن هذا التعريف تتحدد خصائص بل وعناصر نظام الإدارة المحلية في مايلي:

1– وجود منطقة أو أقسام جغرافية محددة طبيعيا أو اصطناعيا.

2– لكي تتمكن الإدارة المحلية من ممارسة نشاطها المحلي لابد من منحها الشخصية الاعتبارية أو القانونية أو المعنوية.

3– مشاركة السكان بإدارة شؤونهم بأنفسهم، وهذا صعب في الوقت الحاضر، وذلك للزيادة الهائلة في عدد السكان في هذه المناطق والأقسام، ولهذا وجدت الهيئات المنتخبة التي تمثل هؤلاء السكان، حيث تسمى هذه الهيئة بالمجلس المحلي أو المجلس البلدي، كما أن هناك اختلافا بين أنظمة العالم فيما يتعلق بنسبة هذا التمثيل ومداه.

4– الإدارة المحلية أو الحكم المحلي لا يعمل بمعزل عن الحكومة المركزية، فالأولى يسمى ممثليها بالحكام الثانويين في حين الثانية يسمى ممثليها بالحكام الأصليين، وبالنظر لكون هؤلاء جميعا يعملون في دولة واحدة فلابد من أن يتبع الحكام الثانويون الحكام الأصليين، وعليه فإن الرقابة والتعاون بين النوعين من الحكام ضروري وواجب لابد منه، بحيث تكون الكلمة الأخيرة للحكومة المركزية وحكامها.

6-2- مفهوم الاتصال البيئي:

6-2-1- الاتصال البيئي لغة:

- إن الملاحظ لمفهوم الاتصال البيئي يرى أنه مركب من شطرين هما: الاتصال والبيئة.

- فأما **الاتصال** لغة فهو من الفعل **وصل** ويعني ربط شيء بشيء أخر ومنها: " **اتصل، اتصالا** " يعني الاجتماع والالتئام والانسجام، ونقول أيضا **وصل الشيء بالشيء أي نقله إليه** [31].

- والاتصال أيضا هو **الوصلة بين شيئين** [32] – ولفظ اتصل – اتصالا من الفعل الثلاثي وصل أي: التأم، اجتمع، لم ينقطع به، واجتمع إليه، **وبلغ وانتهى إلى القوم: انتسب إليهم وانتمى**[33].

- وفي اللغة الفرنسية كلمة اتصال **(Communication)** مشتقة من الكلمة اللاتينية **(Comunis)**، وتعني الاشتراك والانسجام مع الآخرين، ولو أرجعنا كلمة اتصال إلى أصلها اللاتيني لكانت أقرب إلى التواصل منها إلى الاتصال، غير أنها تزعمت " **اتصال** " في اللغة العربية [34].

- وفي المقابل نجد أن **الشطر الثاني** أي **كلمة البيئة** في اللغة العربية هي اسم للفعل **تبوّأ**، أي **نزل أو أقام، وتبوّأه أي أصلحه وهيأه** [35].

- هذا ويتطابق المفهوم العربي للبيئة إلى حد بعيد مع تعريف علم البيئة **(Ecology)** والمشتق من الكلمة اليونانية **(Oikos)** وتعني **المنزل أو محل الإقامة (Ogos)** أي بمعنى **العلم** أي **علم البيئة**، وهو العلم الذي يدرس الكائن الحي في مكان إقامته أو منزله [36].

- إن المتدبر في القرآن الكريم يلاحظ وجود الكثير من الآيات القرآنية التي جاءت بهذا المعنى اللغوي للبيئة، ومنها قوله تعالى ﴿ **وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوّأ منها حيث يشاء** ﴾[37]، وأيضا قوله تعالى ﴿ **وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوّءا لقومكما بمصر بيوتا** ﴾ [38].

- وفي الحديث الشريف " **من كذب عليا متعمدا فليتبوّأ مقعده من النار** " [39]، أي لينزل منزله من النار، وهذا التبوّء هو الحلول والنزول والسكن، ويمكن أن يؤخذ منه أن البيئة هي المحل والمنزل والسكن [40].

– ومن ناحية أخرى نجد أن الله تعالى ذكر البيئة في أكثر من موضع، بداية من قوله ﴿ **والله خلق كل دابة من ماء** ﴾[41]، وكذلك ﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتا** ﴾ [42]، كما بين سبحانه وتعالى أن العناصر البيئية ركبت بكيفية التزاوج ﴿ **من كل شيء زوجين لعلكم تذكرون** ﴾ [43]، أما من وحدة الصيرورة يقول سبحانه وتعالى أنها تسير نحو الفناء ﴿ **كل من عليها فان** ﴾ [44]، وكذلك في قوله تعالى ﴿ **كل شيء هالك إلا وجهه** ﴾ [45].

– هذا وقد وصى الله سبحانه وتعالى المسلمين عن البيئة في قوله ﴿ **وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما** ﴾ [46]، كما أن المتأمل للقرآن الكريم يلاحظ أن الله تبارك وتعالى خلق البيئة بمعطيات ومكونات ذات مقادير محدودة، وبصفات وخصائص معينة لقوله تعالى ﴿ **وخلق كل شيء فقدره تقديرا** ﴾ [47]، ويقول سبحانه وتعالى في موضع آخر ﴿ **الله الذي رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى** ﴾[48].

– أما رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم فقد أعطى أهمية كبيرة للشؤون البيئية فتناولها من كل الجوانب، فعن التبذير والإسراف في استعمال الماء قال عليه الصلاة والسلام: " **لا تسرف في الماء ولو كنت على نهر جار** "، كما نهى الرسول عليه الصلاة والسلام عن تناول الطعام الملوث، حيث سئل ذات يوم عن فأرة وقعت في سمن فماتت، فقال: " **إن كان جامدا فخذوها وما حولها ثم كلوا ما بقي، وإن كان مائعا فلا تقربوه** "، وهذا لأن السمن الجامد ربما لا يختلط بقاذورات الفأرة عكس السمن المائع، ويقول أيضا صلى الله عليه وسلم في حديث آخر: " **من بات وفي يده غمر* ولم يغسله وأصابه شيء فلا يلومنّ إلا نفسه** " [49].

– والإسلام يفرض على المسلم أن يتوضأ قبل الصلاة، وما حكمة الوضوء إلا وقاية للفرد من خطر الأوساخ والجراثيم التي تعلق بالجسم، كما شدد الإسلام على وجوب طهارة الماء الذي يستعمل

***الغمر**: هو نوع من أنواع السمن.

في الاستحمام والوضوء، هذا ويؤكد الرسول صلى الله عليه وسلم على صحابته وأمته بوجوب طهارة البدن والمأكل والملبس والحرص على نظافتها، حيث قال صلى الله عليه وسلم: " **إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود، فنظفوا أفنيتكم ولا تتشبهوا باليهود** "، كما جعل تنظيف الطرقات من شعب الإيمان، حيث روى الترميذي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: " **إماطة الحجر والشوكة والعظم عن الطريق لك صدقة** " [50].

– ولعل من متطلبات الحياة هي الصحة والنظافة، حيث ليس هناك دين أو فلسفة حضت على النظافة كما حض الدين الإسلامي، إذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في أحد الأحاديث: " **إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات** "، ويذكرون أنه عليه الصلاة والسلام قال أيضا: " **اتقوا الملا عن ثلاث: البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل** "، وهذا دليل على حرصه صلى الله عليه وسلم على نظافة المحيط والبيئة.

– كما كان الرسول عليه السلام أشد تقديرا للنخلة لمعرفته الواسعة بفوائدها، لذلك قال: " **أكرموا عمتكم النخلة** "، كما ربط عليه السلام غرس الأشجار بالأجر والثواب والصدقة فقال: " **من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق** "، وفي قوله أيضا: " **ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان من أكل منه له صدقة، وما سرق منه له صدقة، وما أكل السبع فهو له صدقة، وما أكل الطير منه له صدقة، ولا يزوره أحد إلا كان له صدقة** "، كما نهى الإسلام عن حرق الأشجار وقطعها عمدا بدون غاية محددة لقوله عليه السلام: " **من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار** ".

– وهناك مبدأ معروف في الإسلام وهو مبدأ " **لا ضرر ولا ضرار** "، حيث ينصّ هذا المبدأ على حرمة قتل الإنسان للإنسان، أو قتل الإنسان للحيوانات والطيور الموجودة في البيئة إلا إذا كان ذلك مباحا شرعا (للطعام)، حيث يظهر ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: " **من قتل عصفورا بغير حقه سأله الله يوم القيامة عنه، قيل وما حقه؟، قال أن تذبحه لتأكله** "، وهناك حديث آخر للرسول صلى الله عليه وسلم

في ما معناه أن الله سبحانه وتعالى يلعن كل من صاد صيدا دون سبب، كأن يتخذ الطيور والحيوانات لمجرد إظهار براعته في التصويب أو من أجل الفرجة والتسلية فإن الله يلعنه.

– وفي المقابل حثنا الدين الإسلامي على الرفق بالحيوان وعدم تعذيبه وضربه، حيث في الصحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " **بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج، فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل ما بلغني، فنزل البئر فملأ خفيه ثم أمسكه بيده، فسقى الكلب فشكره الله فغفر له، فقالوا له يا رسول الله إن لنا في البهائم أجرا؟ فقال: في كل ذات كبد رطبة أجر** "، وفي حديث آخر لقوله عليه الصلاة والسلام: " **وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته** ".

– أما البيئة في اللغة الفرنسية **(Environnement)** فقد وردت في معجم **(La petite Larousse)** أنها [51]: " **مجموعة العناصر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية سواءا كانت طبيعية أو اصطناعية والتي يعيش فيها الإنسان والحيوان والنبات وكذا العناصر** ".

** المفهوم القانوني للبيئة:

– على الرغم من كثرة النصوص القانونية الدولية والوطنية التي تناولت موضوع البيئة بالتنظيم والحماية، إلا أنها لم تزل قاصرة عن إعطاء تعريف موحد للبيئة أو للعناصر المكونة لها، وهذا يؤدي إلى اختلاف الرأي حول العناصر البيئية المقصودة بالحماية، أي أيراد بها العناصر الطبيعية فقط أم يضاف إليها العناصر المنشأة بفعل الإنسان؟

1– البيئة في الاتفاقيات الدولية: أعطى مؤتمر ستوكهولم للبيئة معنا واسعا، بحيث يدل على أنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته [52].

2– البيئة في التشريعات المقارنة: سوف نشير في هذه النقطة إلى تعريف البيئة في كل من التشريع الفرنسي، المصري والجزائري.

2-1- البيئة في التشريع الفرنسي: عرف المشرع الفرنسي البيئة شمن المادة الأولى من القانون الصادر في 10- 07- 1976م المتعلق بحماية الطبيعة بأنها: " **مجموعة من العناصر التي تتمثل في الطبيعة، الفصائل الحيوانية والنباتية، الهواء، الأرض، الثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفة** "، ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن المشرع الفرنسي قد قام بحصر مفهوم البيئة ضمن العناصر الطبيعية فقط دون العناصر التي يتدخل الإنسان في إيجادها.

2-2- البيئة في التشريع المصري: لقد كان تعريف المشرع المصري للبيئة أكثر اتساعا، حيث أضاف العناصر التي يتخل الإنسان في إيجادها، وظهر ذلك من خلال الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون البيئة المصري بأنها: " **المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت** " [53].

2-3- البيئة في التشريع الجزائري: انتهج المشرع الجزائري نهج المشرع الفرنسي في تعريفه للبيئة، حيث قام بحصر مدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية، وهذا في إطار ضبط للمفاهيم والمصطلحات الخاصة بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث جاء في هذا القانون على أن " **البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية، كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والحيوان والنبات بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا بين الأماكن والمناظر والعالم الطبيعية** " [54].

- إن التعريف المذكور أعلاه والذي يحصر مدلول البيئة موضوع الحماية القانونية في العناصر الطبيعية، سواءا الحيوية أو اللاحيوية دون العناصر التي يتدخل الإنسان في إيجادها، يتناقض مع ما يتوخاه المشرع الجزائري في نصوص قانونية أخرى ذات صلة بالبيئة، كما هو الحال بالنسبة للقانون 90- 29 المعدل

والمتمم المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي يهدف من خلاله إلى حماية وتنظيم النشاط العمراني، وكذا القانون 98- 04 المتعلق بحماية التراث الثقافي والذي يهدف إلى حماية التراث المادي واللامادي للنشاط الإنساني.

- وعلى هذا الأساس يتعين على المشرع الجزائري أن يوسع من مدلول البيئة الذي تبناه في مضمون المادة (07) من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بإضافة العناصر الاصطناعية باعتبار أن هذا القانون هو الإطار العام لحماية البيئة.

6-2-2- الاتصال البيئي اصطلاحا:

- يلعب الاتصال البيئي دورا بارزا في التبصير بقضايا البيئة، باعتباره قناة اتصالية ايجابية للتعرف على وجهات النظر المختلفة بين المسئولين عن البيئة والجماهير بصورة سهلة وميسرة، يتم عن طريقها الإقناع والدفع بهم إلى المشاركة الفعالة في الحفاظ على البيئة.

- لذلك فالاهتمام بالقضايا البيئية يعد حديثا نسبيا، حيث أنه لم يتسع ويتنامى إلا بعد اكتشاف الآثار السلبية المدمرة للبيئة، والناجمة عن التطبيقات المعاصرة للتكنولوجيا المتقدمة، مما يلزم الاتصال بتسليط الضوء على مشكلات البيئة وخلق الوعي بقضاياها لدى المواطن، فالوعي البيئي كما عرفه " وليام التسون " **(William Itelson)** هو " **إدراك الفرد بدوره في مواجهة البيئة** " [55]، وهذا ما يوضح أن الاتصال البيئي وظيفة أساسية في نشر هذه الثقافة الجديدة والارتقاء بالوعي البيئي بمختلف وسائله، بما يتيح توضيح أساسيات التربية البيئية والتوعية البيئية ودور الاتصال في رفعهما.

- ومن خلال ما سبق فإن الاتصال البيئي هو " **نوع من الاتصال الذي يسلط الضوء على كل المشاكل البيئية من بدايتها وليس بعد وقوعها، وينقل للجمهور المعرفة والاهتمام والقلق على بيئته من خلال مجموعة من قنوات الاتصال والتأثير الجماهيري التي يتم من خلالها الاتصال في نفس الوقت**

إلى مجموعة ضخمة وغير متجانسة من الجمهور المستهدف وعلى نطاق جماهيري " [56]، **وذلك اعتمادا على أشخاص مؤهلين بيئيا وإعلاميا للتوعية بقضايا البيئة، وخلق رأي عام متفاعل ايجابيا مع تلك القضايا** " [57]، وبذلك يعد الاتصال البيئي من أهم أجنحة التوعية البيئية، وهو أداة إذا حسن استثمارها كان لها المردود الايجابي للارتقاء بالوعي البيئي في تيسير وفهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة، وبناء قناعات معينة اتجاه البيئة وقضاياها، وهو شامل لكافة شرائح المجتمع بطرح أفكار تناسب جميع مستوياته [58]، وفي هذا الصدد يقول **الدكتور عايد راضي** وهو عضو في جماعة الخط الأخضر البيئية الكويتية: " **إن هدف الاتصال البيئي هو تكوين المجتمع بأجياله المتعاقبة، فيقرع ناقوس الخطر للأفراد والجمعيات والحكومات من أجل الحفاظ على البيئة، وإقامة التوازن بين البيئة والتنمية للوصول إلى نهج صحيح من التنمية المتكاملة القابلة للاستمرار، أو التي تضع في اعتبارها حاجات الجماهير** " [59].

– وحسب **صولانج هيمري جيفري** الباحثة المتخصصة في مجال ما يعرف بالاتصال المسؤول، فإن الاتصال البيئي يحمل مفاهيما مختلفة من باحث لآخر، لكنها في الأخير تشمل جميعها مفاهيما تحيل إلى خصائص مشتركة للاتصال البيئي، ومن ضمن هذه المفاهيم يمكن للاتصال البيئي أن يتفرع إلى عدة أنواع تنقسم إلى [60]:

<u>الاتصال المستدام:</u>

– حيث يشير مصطلح " **الاتصال المستدام** " إلى الاتصال ذو الصلة بالتنمية المستدامة أو المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنظمات وتأثيراتها على المجتمع والاقتصاد والبيئة، ويشمل هذا الاتصال عملية التوعية البيئية والتحسيس البيئي والإعلام الموجه إلى الأطراف المشاركة، مع الأخذ بعين الاعتبار انجاز تقارير بيئية للتنمية المستدامة للمساهمين.

الاتصال المسؤول:

– إن الاتصال المسؤول لا يعني ضرورة ارتباطه بالمعيار الأخلاقي، لأن خاصية المسؤولية يستقيها من الظروف الراهنة المتصلة بالواقع الاقتصادي، أي الاتصال والتفاعل مع الواقع وتحضير ردود الأفعال قبل وقوع الفعل بحد ذاته، وهو ما يمثل نقطة تحول في مسار الاتصال البيئي المسؤول، لاسيما من ناحية المرسل الذي يجب أن يراعي عامل تقبل رسالته الاتصالية البيئية من قبل المستهدف بغض النظر عن شكل أو مضمون الرسالة الاتصالية البيئية [61].

– وحتى يتسنى وصف الاتصال بالمسؤول، يجب أن لا يكون لهذا الاتصال آثارا بيئية واجتماعية ومجتمعية فيما يتعلق بشكل الرسالة الاتصالية وكذا مضمونها، مع مراعاة مدى نجاعة الوسيلة المستخدمة في إيصال الرسالة، وعليه يجب أن تكون الرسالة البيئية الموجهة صادقة وقابلة للتحقق وأن تحترم البيئة والمجتمع على حد سواء.

الاتصال الايكولوجي:

– إن مصطلح الاتصال الايكولوجي هو عملية تقليل الآثار البيئية المترتبة عن الاتصال بين الأفراد والمؤسسات والمنظمات وغيرها، إذ أن القيام بعملية الاتصال تترتب عنه تلقائيا استهلاك الموارد في عملية الاتصال، وتوليد النفايات وأحيانا أخرى يترتب عنه تلويثا للبيئة، والناجم عن وسائل النقل المستعملة من طرف الأفراد والمؤسسات والجمعيات في عملية الاتصال، لذا فإن الاتصال الايكولوجي هو فرع من فروع الاتصال المسؤول، ويمكن مثلا تطبيقه على وجه التحديد من خلال اختيار نوع الورق المستخدم كالورق الخاضع إلى الرسكلة.

– كما أن الاتصال الايكولوجي هو مجمل العمليات الاتصالية والأنشطة التي يتم اختيارها بعناية خلال جميع مراحل العملية الاتصالية من المصدر إلى غاية صناعة الرسالة، والتي تعنى بشكل خاص بالتقليل من آثار هذه الأنشطة على البيئة داخليا وخارجيا [62].

الاتصال الأخضر:

– تختلف الآراء حول التعريف الدقيق للاتصال الأخضر، لكن الباحث **بول دي باكر** في كتابه المانجمينت الأخضر يشير إلى أنه: " **كل شكل من أشكال الاتصال الذي يعتمد على الحجج البيئية، وهذا ما يعني أن كل نشاط اتصالي حول البيئة يمكن اعتباره اتصالا أخضرا أو اتصالا بيئيا، كما يمكن أن يدخل ضمن خانة الاتصال المسؤول، أو تحسين الصورة الخضراء (Greenwashing)** " [63] .

– وفي هذا الصدد يعتقد **بول دي باكر** أن الاتصال الأخضر يهتم أكثر من أي وسيلة اتصال أخرى بالنشاط البيئي الرئيسي للمؤسسة، ويقوم على التكامل بين إستراتيجية الاتصال البيئي من جهة والاستراتيجيات التقنية والمالية والقانونية من جهة أخرى وهكذا، فعلى سبيل المثال يصبح إنتاج المواد الخام أو إنتاج النفايات على حد سواء لهما تأثيرا على صورة الشركة، وبالتالي فإن دور الاتصال البيئي يكتسي أهمية بالغة بنفس قدر أهمية الإنتاج في المؤسسة، فالاتصال الأخضر، الشرح والإقناع لهم نفس أهمية الإنتاج والتسويق.

– أما الباحث **ميشال أوجريزاك** فيرى في كتابه البيئة والاتصال، بأن الخطاب البيئي هو الخطاب الوحيد القادر على الجمع بين المعيار الأخلاقي والتقني، كما يضيف في تحديد مفهوم الاتصال البيئي بأنه يتميز بثلاثة أمور أساسية في تعريفه وهي:

- **الشفافية:** وهي مبدأ أساسي من مبادئ الاتصال البيئي، وهو المعيار نفسه الذي يشكل قاعدة المصداقية للمؤسسة في كل ما يخص اهتمامها بالبيئة.

❖ **إعطاء الأولوية للاتصال البيئي الداخلي قبل القيام بأي اتصال خارجي:** حيث أن الاتصال البيئي داخليا مع جميع موظفي المؤسسة هو أمر ضروري، وهو سمة من سمات المؤسسات الناجحة.

❖ **أن إدارة الاتصال البيئي ترتبط بالضرورة بالمستقبل:** وهي سمة أساسية في تحديد مفهوم الاتصال البيئي، لأن المؤسسة من خلاله تراعي التأثيرات البيئية المحتملة مستقبلا في عملية الإنتاج [64].

– ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن هذه المفاهيم المتنوعة للاتصال البيئي، فتحت المجال للباحثين للتعمق في دراسة الاتصال البيئي أكثر من خلال إبراز خصائصه وأشكاله المتعددة، ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن الاتصال البيئي هو: " **عبارة عن اتصال متخصص، على اعتبار أنه يشمل كافة النشاطات التي تقوم بها وسائل الإعلام أو المنظمات أو الأحزاب السياسية أو كل المتدخلين في الشأن العام، والذي يحمل موضوع البيئة، هذا الموضوع يظهر على شكل مستويات واقعية لعناصر مترابطة ومختلفة، كالوقائع الفيزيائية (هواء، ماء، حيوانات، نباتات...) ووقائع اجتماعية (تنمية مستدامة، المواطنة البيئية *، مستوى المعيشة...)** " [65]، وفي هذه النقطة تحديدا يتضح لنا أن الاتصال البيئي يشمل جميع الخطط والممارسات والاستراتيجيات المسطرة من قبل الدول والهيئات وكل الفاعلين في المجال البيئي، كما يشمل الأنشطة الاتصالية المتكاملة التي يمكن أن تحدث التغيير في المعارف والآراء والاتجاهات والسلوكات ذات العلاقة بالبيئة، باعتبار أن هذا التغيير ضرورة لمواجهة المشكلات البيئية وإيجاد الحلول لها.

---

* إن تنمية " **المواطنة البيئية** " تعني أن يكون مواطن هذا العصر واعيا بأهم القضايا البيئية، ليس داخل وطنه وحسب بل عضوا نشطا وفاعلا في مجموعة بشرية أوسع نطاقا، وذلك لتعزيز السلوكات السليمة الواعية والمسؤولة لرفع كافة التحديات التي تواجه أجيال الحاضر والمستقبل.
لمزيد من التفاصيل انظر:
– أوهايبية فتيحة، دور الاتصال الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة في ظل الحاكمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة عنابة، الجزائر، 2008.

– لذلك وحتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة في هذا المجال، والمتعلقة بنشر مضامين بيئية تسهم في بناء الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع وتغيير اتجاهاته وسلوكاته، وجب الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجال بصفة مستمرة، حتى لا تكون التغطيات مقتضبة في مناسبات معينة فقط، وحتى يكون للرسالة الاتصالية أثرا في فهم الظروف المحيطة بالمتلقي، وفي توضيح المعلومة البيئية وتوجيه الخطاب الإعلامي البيئي، على اعتبار أن البيئة من أكثر محاور التنمية المستدامة ارتباطا بالإعلام والاتصال، وهذه الأخيرة يكون فيها الاتصال البيئي عنصرا فاعلا في المسار التنموي بلا منازع، خاصة بعد أن اكتست القضايا البيئية أهمية كبيرة تجاوزت المستويات المحلية والوطنية جعلت الاتصال والإعلام المتخصص يولي اهتماما كبيرا بها، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهداف الاتصال البيئي كالآتي [66]:

1– نشر المعرفة البيئية:

– يقصد بالمعرفة البيئية مجموعة من المعاني والمفاهيم والأحكام والمعتقدات والتصورات الفكرية لدى الفرد عن البيئة ومشاكلها والمؤسسات المعنية، فنشر ونقل الأنباء والمعارف البيئية عبر قنوات الاتصال يثير لدى الجماهير التساؤل والتفسير والجدل والمناقشة بصورة كبيرة، وبالتالي ينعكس في نمو رأي عام وتكوين اتجاهات من خلال ما يتم تناقله من أنباء وأخبار، لذلك تظهر أهمية قنوات الاتصال في ضمان الإدراك والفهم الصحيح لمختلف القضايا والمسائل البيئية لقدرتها في إيصال المعلومات والبيانات اللازمة في خلق صورة ذهنية جديدة عن البيئة، حيث يتجلى ذلك في عدة أمثلة نذكر منها:

– تخصيص نشرات إعلامية أو برمجة أفلام وثائقية علمية بيئية إذاعية أو تلفزيونية، مع طرح المشاكل البيئية وطرق التصدي لها من أجل لفت انتباه الجمهور، كما يمكن للصحف إصدار ملاحق مستقلة بالبيئة، أو إنشاء صحف ومجلات أو بنوك للمعلومات البيئية على شبكة الانترنيت [67] (سيتم تناول هذه الوسائل بشيء من التفصيل في الفصل الثاني من الدراسة).

– وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات الميدانية العربية والأجنبية أوضحت أن التعرض لمضامين وسائل الاتصال يزيد من معلومات الجماهير، فالمتلقي كقطعة الإسفنج التي تمتص معظم ما لا تتعرض له، وهو ما أكددته بعض الدراسات التي أشارت إلى أن المعلومات التي يحصل عليها الفرد في مؤسسات التعليم النظامي ضئيلة إذا ما قورنت بالمعلومات المتنوعة والآنية التي يستقيها من وسائل الاتصال [68].

2– التأثير على الاتجاهات:

– إن الاتجاهات البيئية هي المواقف التي يتخذها الأفراد نحو بيئتهم واستشعارهم بمشكلاتها أو عدم شعورهم بها واستعدادهم للمساهمة في ذلك، وموقفهم من استغلال الموارد الطبيعية استغلالا رشيدا أو جائرا، وكذا موقفهم من المعتقدات السائدة رضا أو قبولا، سلبا أو إيجابا، هذا وقد حددت الدراسات المتعلقة بالبيئة عدة نماذج للاتجاهات البيئية نذكر منها [69]:

- الاتجاه نحو الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.
- الاتجاه السالب نحو تلويث البيئة.
- الاتجاه المضاد نحو استنزاف الموارد الطبيعية.
- الاتجاه المضاد نحو الإصابة بالأمراض المتوطنة.
- الاتجاه المضاد نحو الانفجار السكاني.
- الاتجاه المضاد نحو الإخلال بمقومات التوازن البيئي.
- الاتجاه نحو نبذ المعتقدات الخاطئة عن البيئة.

3– التأثير في السلوكات:

– وذلك من خلال إكساب الأفراد سلوكات بيئية سليمة، وإقناعهم بترك اتجاهات وسلوكات بيئية غير سليمة ومضرة بالبيئة، اعتمادا على الأنشطة المختلفة التي تستهدف هذه الجوانب في الأشخاص، لذلك تعتبر هذه المرحلة المحطة النهائية لتأثيرات الاتصال البيئي، فبعد تكوين المعارف والوعي بانعكاسات

سلوكات الأفراد، الصورة الذهنية البيئية وتكوين الاتجاهات والقيم تجاه القضايا البيئية، يستهدف القائمون على الاتصال البيئي التأثير على سلوكات الأفراد، وهنا تبرز فاعلية وسائل الاتصال في الدفع إلى انتهاج سلوكات جديدة في التعامل مع البيئة، بالموازاة مع فاعلية كل الجوانب التي تطرقنا إليها سابقا في السلوك، وبه نحكم على نجاحها أو فشلها.

– وفي هذه النقطة تحديدا يمكننا الإشارة إلى أن أصحاب المدرسة السلوكية يؤكدون على أن السلوك الإنساني يتأثر بالعوامل الخارجية، حيث اهتم هؤلاء بدراسة الأحداث البيئية كمثيرات في علاقتها بالسلوك الملاحظ، ورأوا أن التعلم يكون من خلال الخبرة المكتسبة الناتجة عن التعرض للمثيرات البيئية وتعزيزها أكثر من تأثير العوامل الوراثية [70]، كما يربط أصحاب هذه المدرسة سلوك الفرد في إطار ما يملكه من تراكمات المعرفة العامة عن المحيط الذي يعيش فيه والاتجاهات التي يتبناها تجاه المشكلات البيئية، وكذلك نمو الحوافز المختلفة لحماية البيئة والحيلولة دون وقوع أخطار مهددة، بما في ذلك تفهم القضايا الصحية وكذلك دعم الإدارة المسؤولة عن البيئة، وتقليد واستيعاب البرامج التي تدفع الناس إلى العمل من أجل البيئة، واقتراح الحلول الكفيلة لصيانتها والحفاظ عليها [71].

– ومنه يمكن القول أن: **الاتصال البيئي في مجمله يهدف إلى نشر الوعي البيئي، باعتباره وسيلة لخلق الاتجاهات والسلوكات الايجابية تجاه البيئة بالاعتماد على مؤثرات للوعي البيئي، والتي تقوم بدورها على الاستعمال الاستراتيجي لتقنيات الاتصال من أجل تشجيع ومساندة سياسات ومشاريع بيئية، وجعلها أكثر فعالية من خلال توطيد العلاقات مع المعنيين بالأمر.**

– وانطلاقا من هذه الفكرة، فإن حماية البيئة لا تتحقق إلا من خلال تظافر الجهود والدعم الكامل وتعاون جميع الأطراف في المجتمع المحلي والدولي، كما قال " **يوثانث (Youthant)** " الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة: " **إننا جميعا شئنا أم أبينا معا على ظهر كوكب واحد، وليس لنا من بديل عقلاني سوى أن نعمل معا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة وآمنة** ".

6-3- مفهوم التنمية المستدامة:

6-3-1- التنمية المستدامة لغة:

- إذا نظرنا إلى مفهوم التنمية المستدامة * نجده ينقسم إلى قسمين أو شطرين هما:

- الشطر الأول: **التنمية** والشطر الثاني هو: **المستدامة**، فإذا كان الشطر الأول أي **التنمية** والذي يعود في الناحية اللغوية إلى الأصل **نمى، نمىّ، ينمّي، نميًا، نميّا، نماءا ونمية**، والذي يعني **زاد وكثر، ونمى تنمية الشيء** أي **جعله ناميا، وأنمى إنماء الشيء** أي **زاده فأنمى أي زاد** [72].

- والتنمية تعني توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب، وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير المقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤية تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي [73].

- أما بالنسبة إلى الشطر الثاني أي **الاستدامة**، فمن الناحية اللغوية فإنه يعود إلى الأصل **دام دوما ودواما وديمومة**، أي **ثبت وامتد واستمر، واستدام استدامة الشيء** أي **طلب دوامه، وأدام إدامة الشيء** أي **جعله دائما** [74].

- والمصطلح يعبر عن استدامة هذه التنمية، فأصل مصطلح **الاستدامة** يعود إلى علم الايكولوجيا، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن شكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون نتيجة ديناميكيتها تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض [75].

---

* تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "التنمية المستديمة" المترجم للعربية من أصله باللغة الانجليزية " Sustainaible development " أكثر دقة من مصطلح " التنمية المستدامة " فالأخير يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل الأول على مبدأ الاستمرارية، كما يشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها، ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة، والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى، لكن تم اختيار مصطلح التنمية المستدامة لأنه الأكثر استعمالا، ولمزيد من التفاصيل أنظر:

- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء، عمان، 2007، ص ص 24-25.

– **والاستدامة** هي أيضا ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، ولقد تبين أن قدرة بلد ما على الاستدامة بمعنى تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد والثروة مع مرور الزمن [76]، وعلى هذا الأساس فإن التنمية تحتاج إلى تأن في رسم سياستها وديمومتها في مشاريعها وآثارها في المجتمع، وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها [77].

6-3-2- التنمية المستدامة اصطلاحا:

– مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته **بالتنمية المستدامة** والذي تبلورت خطوطه في **مؤتمر ستوكهولم** سنة 1972م، ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة **بلجنة بورنتلاند** سنة 1987م تم تبني مصطلح **التنمية المستدامة** بشكل رسمي ودائم، وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة التي ما تزال متواصلة منذ سنة 1987م.

– وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك تزاحما شديدا في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف بقدر ما هو تعدد وتنوع في التعريفات، حيث تضمن العديد منها عناصر وشروط هذه التنمية، إلا أنه يكاد يكون هناك إجماعا حول فكرة مفادها: " **مادام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات** "، وفيما يلي بعضا من هذه التعاريف:

– عرفت **لجنة برونتلاند** التنمية المستدامة على أنها: " **التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها** "، وبمقتضى هذا التعريف يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند استخدامها، ولاشك أن هذا يهدد استمرارية التنمية في المستقبل، فالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وإذا استنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت فإن انعكاسات ذلك سوف تكون خطيرة، هذا وقد اتفقت دول العالم في **مؤتمر الأرض** عام 1992م

على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره **مؤتمر البيئة والتنمية** في **ريو دي جانيرو البرازيلية** عام 1992م على أنها: " **ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل** " [78].

– وعرفت أيضا على أنها: " **نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها** " [79].

– وعرفت كذلك على أنها: " **عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات هيكلية سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه** " [80]، وذلك " **بوضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلا من الأمد القصير، وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية، وعلى كوكب الأرض بكامله بدلا من دول وأقاليم منقسمة، وعلى تلبية الحاجات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش** "[81].

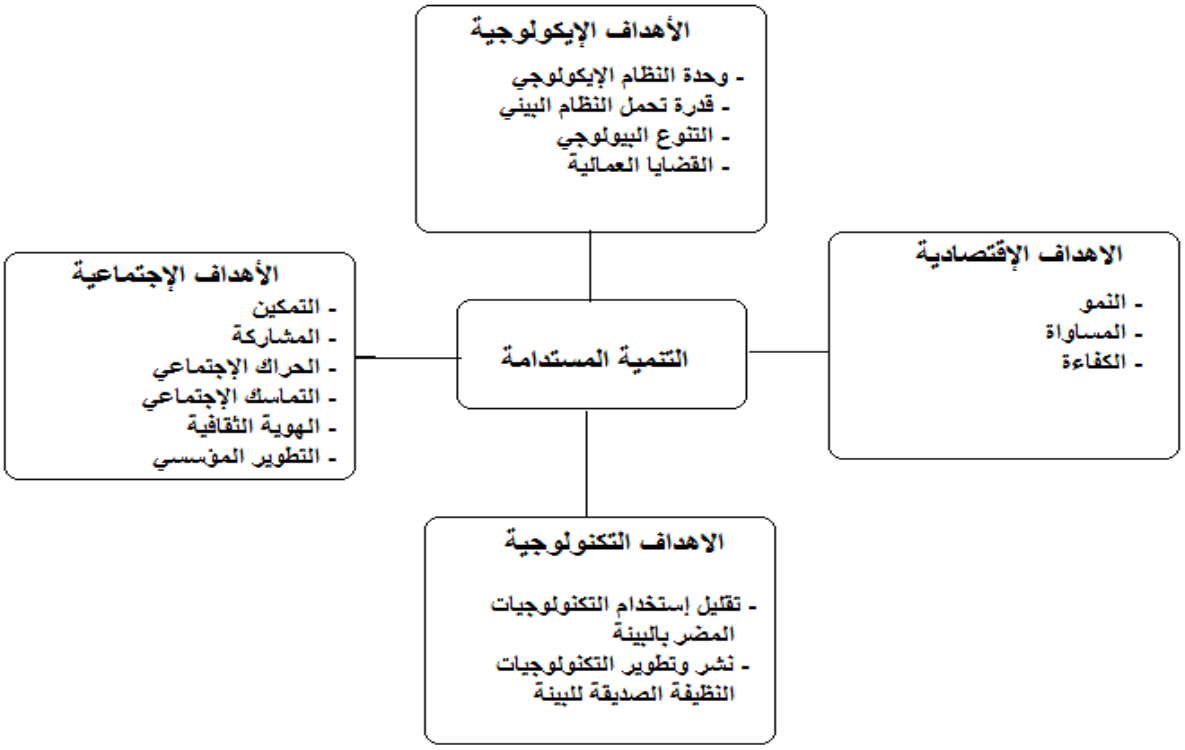

الشكل رقم (2)

يوضح: أهداف التنمية المستدامة [82]

– هذا وقد عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: " **التنمية التي تقتضي تلبية الحاجات الأساسية للجميع، وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل، ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول** " [83].

– ومن التعاريف أيضا أنها: " **تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من أنماط التنمية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية** " [84]، **لذلك " لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية وأن العولمة الاقتصادية مستحيلة دون انتهاج تصرفات مسؤولة اتجاه البيئة** " [85].

الفـــترة	المنـــاهج المـــجسدة للمضـــمون الســـائد	المـــبادئ الأســـاسـية	مـــلاحـــظـــات
الخـــمسينات والســـتينات	– النموذج الخطي لمراحل التنمية، النمو المتوازن، النمو غير المتوازن، نظريات: روستو، هارود، دومار...الخ	– معدل نمو الناتج المحلي.	– امتداد أفكار الكلاسيك، مع تلاؤم هذه النماذج لتفسير النمو الذي حدث في أوروبا.
الســـبعينات	– نموذج التغير الهيكلي (شينيري) – نموذج التبعية الدولية (التفكير الماركسي) والاستعمار الحديث.	– التغيـر فـي الهيكـل الاقتصـادي وزيادة معدلي الاستثمار والادخار شروط لتحقيق التنمية. – تحقيق التنمية يتوقف على عديد العوامل: اقتصادية، سياسية، محلية ودوليـــة، والتركيـــز علـــى الجانـــب الاجتماعي.	– محاولـة تقديم نمـوذج للتنميـة مناسـب للدول المتخلفة. – تفســير التخلــف، واعتبــار العامــل الخارجي حاسما في التأثير على التنمية بالدلو المتخلفة.
الثـــمانـــينات	النموذج النيوكلاسيكي للأسواق الحرة	– آلية السوق الحرة ضمان لتحقيق كفـــاءة توزيـــع واســـتخدام المـــوارد المتاحة، وعدم التدخل الحكومي من شأنهما تحقيق النمو.	– هـذا النمـوذج يمثـل محاولـة انعكـاس تاريخي لما تحقق في أوروبا الغربية من نمو، وهو يقوم على العديد من العوامل غير الموضوعية التي لا تتوفر في البلدان المتخلفة، وبالتالي فإنه لا يمكن تكرار التجربة الغربية في التنمية.
منذ نهاية الثمانينات حتى بداية التسعينات	نموذج النمو من الداخل (النمو الذاتي)، ظهور مفهوم التنمية البشرية.	– توافر رصيد من المال، وقوى العمـل المدربـة والمتعلمـة، ومنـاخ اقتصادي ملائم لتراكم المعارف هي ركائز لتحقيق النمو والتنمية.	– اعتمد هذا المفهوم منذ 1990 من قبل العديد من المفكرين الذين منحوا أهمية خاصة للعنصر البشري الذي قدمه النموذج، وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة للإنمـــاء المصـــطلح بمضـــمون محـــدد ومقياس مركب مبسط .
من التســـعينات إلى غـــاية اليـــوم	مفهوم التنمية المستديمة	– إدخال عنصر البيئة في مضامين التنميـــة، أي العمـــل علـــى تحقيـــق احتياجـــات الجيـــل الحـــالي دون المســـاس بمتطلبـــات الأجيـــال المستقبلية.	– تغير الكثير من المفاهيم الاقتصادية: كالتغير في مفهوم رأس المال المادي، البشري، الطبيعي والاجتماعي، وظهور أخرى مثل معدل استهلاك الموارد الطبيعية والحكمية...وما إلى ذلك.

الجدول رقم (1) يوضح: تطور مفهوم التنمية منذ الخمسينات [86]

– بالإضافة إلى كامل التعاريف المقدمة أعلاه، هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك في تفصيل مفهوم التنمية المستدامة، حيث يرى أحد الباحثين أنه يندرج تحت مختلف مفاهيم التنمية المستدامة عدد من القضايا الهامة أهمها [87]:

- ✓ أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أملكن قليلة ولسنوات معدودات بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد.
- ✓ أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.
- ✓ أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات يمكن إدامتها عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل متطلبات الإدامة على المدى البعيد.
- ✓ أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

– وعند قيامنا بتحليل مختلف التعريفات المذكورة أعلاه، يتبين لنا أن ما تشمل عليه **التنمية المستدامة** هو:

1– التركيز على العنصر الاجتماعي بحيث يمكن للفقراء الحصول بنفس الحظوظ على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.

2– تدمج التنمية المستدامة عنصرا ثانيا وهو الأخذ بعين الاعتبار طول الأمد، هذا العنصر كان مغفلا تماما في الممارسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية.

3– هناك تنسيق جديد بين الإشكاليات الدولية العالمية والآفاق الوطنية، فهناك رؤية موحدة مبنية على عمليات تعاون في عالم يشتد بالتنافسية.

4- من الضروري وجود نوعين من التضامن:

- **التضامن عبر الزمن:** أي بين الأجيال، والذي مفاده أنه يتعين الحماية والمحافظة على المصالح المستقبلية لهؤلاء الأجيال.
- **تضامن خاص بالحاضر:** والذي يتعين من خلاله محاربة الفقر في الوقت الحالي.

5- أن أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة هي:

- **ضمان النمو الاقتصادي:** مستوى الراحة والرفاهية الذي يعيش فيه الشمال حاليا يجب أن يصله الجنوب أيضا، وكذلك الأجيال المستقبلية.

- **المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل:** لابد أن يتم تطوير حلول معيشية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي لتستهلك مواد أولية أقل وتكون أقل تلويثا.

- **العمل على التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم:** بحيث يتم توفير احتياجات الناس من العمل والغذاء والتعليم والطاقة والصحة وغيرها.

- وهنا نجد أن الاهتمام يربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب البيئية، بمعنى أن الأرض والإمكانيات الطبيعية التي تحتويها كميراث يجب أن تحوّل إلى الأجيال المستقبلية بشكل غير منقوص[88]، وفي هذا الإطار قام الفيلسوف السويدي **(Jonass Hans)** بدمج المفاهيم الثلاثة للتنمية ليستنتج مفهوم التنمية المستدامة حسب الشكل التالي:

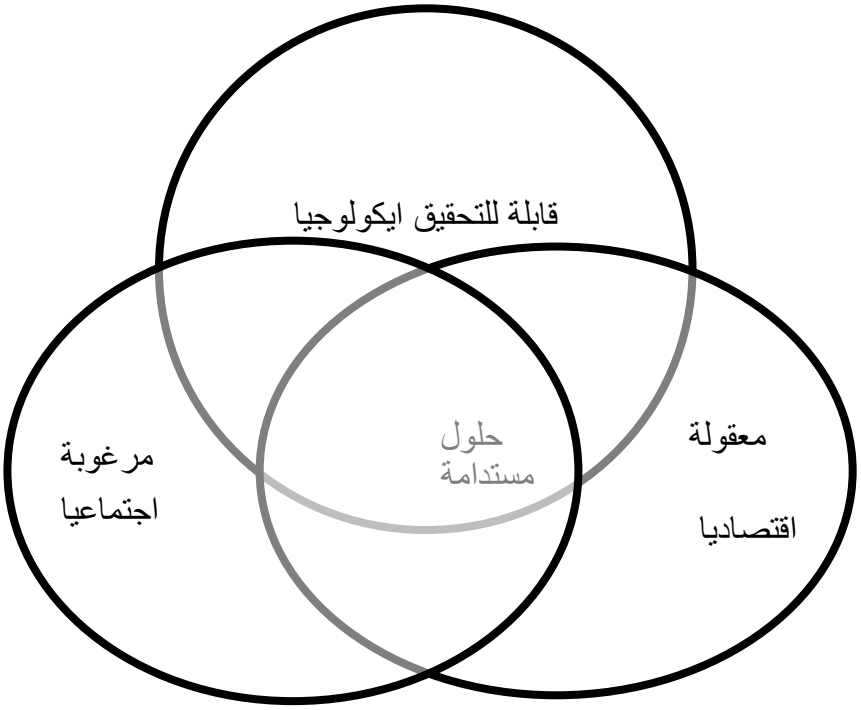

الشكل رقم (03) يوضح:

تحقيق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع [89]

– وكنتيجة للتحليل أعلاه، نقترح تعريفا بسيطا للتنمية المستدامة، حيث نرى أن التنمية المستدامة هي: **النتيجة الحتمية لرغبة المجتمع على مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية إلى جانب البعد الاقتصادي، والغاية من ذلك هي تشجيع التوزيع العادل للثروات وحماية مستقبل وفوائد الأجيال المقبلة، حيث تتحمل مسؤولية تحقيق هاتين الغايتين كل من الدولة والمؤسسات والأفراد.**

*** مبادئ التنمية المستدامة:**

– تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق إستراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال الآتية لتلبية حاجاتهم، وتنقسم هذه المبادئ إلى:

أ– مبادئ أساسية وتتمثل في مبدأين هما:

1– التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة [90]:

– يظهر ذلك من خلال تأثير كل منهما على الآخر، حيث تتسبب التنمية في عدة مشاكل ايكولوجية من جراء التقدم الصناعي كالتلوث مثلا، في المقابل يسهم نقص التنمية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية والفقر، في استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم الايكولوجية، كقطع الغابات وتردي الأراضي الخصبة لسد حاجات المجتمع، فضلا عن ذلك، فإن المشاكل البيئية ناجمة عن عدم إتباع تنمية ملائمة تستخدم الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وتحافظ على البيئة، لأن هذه الأخيرة تتوقف عليها استمرارية التنمية.

– وعليه فمهمة هذا المبدأ هي بالدرجة الأولى التوفيق بين وجهات نظر الدول المصنعة المهتمة بالمستقبل الايكولوجي للأرض، ووجهات نظر الدول النامية التي تصبوا إلى تنمية اقتصادياتها.

2– العدالة ما بين الأجيال[91]:

– ذلك أنه على الجيل الحاضر المحافظة على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية لفائدة الأجيال القادمة، وفي الوقت ذاته لا تتحمل الأجيال الحاضرة أعباءا غير معقولة لمواجهة احتياجات المستقبل غير المحددة، ولكن على العكس يجب إعطاء مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق أهدافها حسب القيم الخاصة بها، كما يجب على كل جيل أن يقدم لأعضائه حقوقا عادلة، أي استغلال تراث الأجيال السابقة

وأن يحافظ على هذا الحق للأجيال المقبلة، وذلك بمجموعة من الحقوق والواجبات بين الأجيال التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان الدولية القائمة حاليا، لذلك يتوجب على كل دولة أن تسعى على ممارسة الأنشطة في حدودها أو تحت إشرافها بأن لا تسبب أضرارا يمكن أن تمس بحياة الأجيال الحالية والمقبلة.

ب- مبادئ ثانوية وتتمثل في أربعة مبادئ هي:

1- مبدأ الاحتياط [92]:

- عرف القانون الدولي للبيئة منذ السبعينات، تطورا ملحوظا لمسايرة مختلف الأخطار الجديدة، فبعدما كان مجرد قانون يتخذ عادة في حالات الاستعجال لمواجهة الكوارث، دخل مرحلة جديدة إذ أصبح قانونا موجها أيضا نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة.

- وفي هذا السياق ظهر **مبدأ الحيطة** والذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، وذلك حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصى على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره على ونتائجه على البيئة إذا ما وقع، أي أن يكون هناك وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر.

- فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق والتوقع وهو بذلك موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل، واستنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر[93].

- ومن **الناحية القانونية** فمبدأ الاحتياط منصوص عليه ضمن **المبدأ الخامس عشر** من **إعلان ريو** حول **البيئة والتنمية** (ستتم الإشارة إليه في الفصل الثالث ضمن عنصر الحقوق البيئية في الاتفاقيات الدولية) وهو بذلك يعطي معنى أولي للمبدأ على أنه لا يحتاج بالافتقار إلى اليقين العلمي، كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة [94]، كما تم النص عليه أيضا من قبل المشرع الجزائري وذلك

في المادة (03) من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وكذا المادة (08) من القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة [95].

2- مبدأ المشاركة [96]:

- التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، والتي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية.

3- مبدأ الإدماج [97]:

- لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم عليها بناء تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، إلا أنه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه، يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة على البيئة.

- وعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية [98].

– وفي الإطار القانوني نلمس هذا المبدأ ضمن الفصل الثامن من جدول أعمال القرن 21 في المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة والاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق، وكذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الاعتبارات.

4– مبدأ الملوث الدافع [99] :

– يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها.

– وقد عرف هذا المبدأ على المستوى الدولي بداية من سبعينات القرن الماضي، حيث تم النص عليه لأول مرة سنة 1972م كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بموجب الاتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنمية قائمة على أساس هذا المبدأ، ويقصد به حسب توصية هذه المنظمة: جعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث، وامتد تأثير هذا المبدأ إلى القوانين الداخلية للدول ومنها القوانين الجزائرية، حيث أقره المشرع الجزائري ضمن المادة (03) من القانون 03–10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتم تطبيقه وتكريسه من خلال العديد من قوانين المالية.

– إن تطبيق مبدأ الملوث الدافع يتسم بالمرونة، فهذا المبدأ يمكن إنفاذه تشريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية [100]، ويبرز ذلك من خلال فرض العقوبات الجزائية والمالية على الملوث، ووضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن الإضرار بالبيئة تلاءم خصوصيات الضرر البيئي والمسائل الفنية والقانونية المرتبطة به، كما يمكن إعمال المبدأ إداريا من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة

المختلفة وفرض إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي لتلك الأنشطة مع ما تقتضيه تلك الدراسات من تكاليف مالية وخبرات تقنية، وكذا فرض ما يسمى بالضرائب البيئية على اختلاف أنواعها.

7- مجالات الدراسة وطريقة اختيار العينة:

- يعد تحديد مجال الدراسة خطوة أساسية في البناء المنهجي لكل دراسة علمية ميدانية، كونه يساعد على قياس مدى تحقق المعارف النظرية في الميدان، ونقصد بمجال الدراسة المجال الزمني، البشري والجغرافي.

7-1- المجال الزمني:

- يحدد المجال الزمني بالفترة التي تستغرقها الدراسة والتي تمتد من بداية التفكير في مشكلة البحث إلى غاية استخلاص النتائج العامة، وبالنسبة إلى موضوع **استخدام الإدارة المحلية الجزائرية للاتصال البيئي في التنمية المستدامة**، فقد بدأ التفكير فيه منذ شهر ديسمبر من سنة 2012م، إلا أنه تبلور فعليا بعد التسجيل في الدكتوراه، بالضبط في شهر نوفمبر من سنة 2013م حيث خضع للعديد من التعديلات، ليتم بعدها الاستقرار على العنوان الأخير ومنه الشروع في جمع المراجع المباشرة وغير المباشرة كإطار نظري للدراسة وذلك مع نهاية شهر جانفي من سنة 2014م إلى غاية شهر مارس من سنة 2016م، أما الدراسة الميدانية فقد بدأت بالدراسات الاستطلاعية للميدان المتمثل في بلديات عنابة.

7-2- المجال الجغرافي:

- تمثل البلديات الأربعة لمدينة عنابة (البوني، سيدي عمار، الحجار، برحال) الحدود المكانية لهذه الدراسة، حيث تم اختيار هذه المدينة وبلدياتها دون غيرها من المدن لسببين رئيسيين هما:

1- رغبتنا في حصر هذه الدراسة والتحكم فيها، وذلك باعتبار أن مدينة عنابة تعتبر من أكثر المدن الجزائرية تضررا من التلوث الصناعي.

2- محاولتنا دراسة درجة الوعي البيئي للمبحوثين على المستوى المحلي في إطار الاتصال والتوعية بقضايا البيئة.

- وفي مايلي سنقوم بعرض أهم مراحل تطور البلدية في الجزائر:

تطور نظام البلدية في الجزائر:

- لقد استعاد الشعب الجزائري الاستقلال بعد كفاح طويل، حيث عرفت الجزائر مرحلة عصيبة أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال مباشرة، إذ ترك المستعمر الفرنسي بعد طرده فقرا ودمارا كبيرين، الأمر الذي جعل الدولة تتخبط في مشاكل ورواسب مالية حادة، لهذا كان لابد على الدولة الجزائرية أن تندفع بكل حزم نحو بناء دولة قوية، وتشييد مجتمع متقدم أساسه القضاء على الاستغلال، لذلك تم الشروع في عملية البناء انطلاقا من الخلية الأساسية للدولة وهي البلدية، هذه الأخيرة مرت بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال، وفي مايلي سنحاول التطرق إلى هذه العناصر بنوع من الإيجاز لنصل إلى تعريف شامل لهذه الهيئة.

1- البلدية في الجزائر أثناء مرحلة الاستعمار (1830م- 1962م):

- لم تحد البلدية عن غيرها من الهيئات الإدارية الأخرى، فقد كانت هي كذلك أداة لتحقيق طموحات الإدارة الاستعمارية وفرض هيمنتها ونفوذها، وخدمة العنصر الأوروبي عامة والفرنسي خاصة، فالبلديات المختلطة كما جاء في بيان الأسباب لقانون البلدية كان يديرها موظف من الإدارة الاستعمارية وهو متصرف المصالح المدنية، يساعده موظفون جزائريون خاضعون للإدارة الفرنسية وهو القواد، وتساعده لجنة تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين وبعض الجزائريين المعينين [101].

- منذ سنة 1844م أقام الاحتلال الفرنسي على المستوى المحلي هيئات إدارية، عرف بالمكاتب العربية **(Bureaux Arabes)** مسيرة من طرف ضباط الاستعمار، بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة

على مقاومة الجماهير[102]، حيث تم إحداث واحد وعشرين (21) مكتبا عربيا سنة 1844م، ليرتفع سنة 1870م إلى تسعة وأربعين (49) مكتبا، وبعد الاستتباب النسبي للوضع الأمني بالجزائر عمدت السلطات الاستعمارية إلى تكييف وملائمة التنظيم البلدي تبعا للأوضاع والمناطق، ليصبح التنظيم البلدي بالجزائر منذ سنة 1868م يتميز بوجود ثلاثة أصناف من البلديات هي [103]:

1-1- البلديات الأهلية (Communes d' indigènes):

- وجد هذا الصنف أصلا في مناطق الجنوب الجزائري (الصحراء) وفي بعض الأماكن الصعبة والنائية في الشمال إلى غاية سنة 1880م، وقد تميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري، إذ تولى تسييرها الفعلي رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي تم تعيينهم تحت تسميات مختلفة (القائد، الأغا، الباشا...الخ).

1-2- البلديات المختلطة (Communes mixtes):

- لقد كان هذا النوع من البلديات يغطي الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري، حيث وجد في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوروبيين الفرنسيين بالقسم الشمالي من الجزائر، وترتكز إدارة هذا النوع من البلديات على هيئتين رئيستين هما:

أ- **المتصرف (Administrateur)**: والذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم أو الوالي العام من حيث التعيين والترقية والتأديب.

ب- اللجنة البلدية (Commission municipale): يرأسها المتصرف مع عضوية عدد من الأعضاء المنتخبين الفرنسيين، وبعض الجزائريين الذين يتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية استنادا إلى التنظيم القبلي القائم أصلا على أساس مجموعة بشرية أو ما يعرف بالعرش.

1-3- البلديات ذات التصرف التام (العاملة) (Communes de plein exercice):

- أقيمت أساسا في أماكن ومناطق التواجد المكثف للفرنسيين بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية، حيث أنه في سنة 1945م بلغ عدد البلديات ذات التصرف التام بالقسم الشمالي (329) بلدية، أما البلديات المختلطة فبلغ عددها (97) بلدية.

- ولدى اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م كان هناك (332) بلدية ذات التصرف التام، ثم عمدت السلطات الاستعمارية إلى إصدار المرسوم رقم 56-642 المؤرخ في 28 جوان 1956م لتعميم صنف البلديات ذات التصرف التام إلى كافة مناطق الجزائر، وذلك بهدف مجابهة الثورة والالتفاف عليها، هذه البلديات ومنذ نشأتها خضعت للقانون البلدي الفرنسي الصادر في سنة 1884م، والذي ورد فيه وجود هيئتين بالبلدية هما:

أ- **المجلس البلدي (Conseil municipal):** وهو جهاز منتخب من طرف سكان البلدية الفرنسيين والجزائريين، إلا أن تأثير الجزائريين فيه كان بنسب محدودة ومتغير حسب المراحل والتطورات السياسية التي عرفتها الجزائر، وكانت لهذا المجلس صلاحيات متعددة وفي مجالات مختلفة.

ب- العمدة (Le maire): وهو رئيس المجلس البلدي، ينتخب من بين أعضاء المجلس نفسه، ويهدف إلى قمع الجماهير ومقاومة الثورة التحريرية، كما دعمت السلطة الاستعمارية الفرنسية الطابع العسكري للبلديات بإحداث:

- الأقسام الإدارية الخاصة (S.A.S) في المناطق الريفية.
- الأقسام الإدارية الحضرية (S.A.U) في المدن، وهي هيئات تقع تحت السلطة المباشرة للجيش الفرنسي وتتحكم فعليا في إدارة وتسيير البلديات.

2- البلدية في الجزائر بعد الاستقلال:

- لقد مر التنظيم البلدي في الجزائر بعد الاستقلال بعدة مراحل كانت كمايلي:

2-1- البلدية في المرحلة الانتقالية (1962م- 1967م) [104]:

- تعرضت البلدية في هذه المرحلة لنفس الأزمة التي هزت باقي المؤسسات على اختلاف أنواعها، وهذا بحكم ظروفها الصعبة على المستوى المالي والتقني والبشري، حيث فرض هذا الفراغ على السلطة آنذاك أن تعمل على إنشاء لجان خاصة لتتولى مهمة تسيير شؤون البلدية، يقودها رئيس عهدت إليه مهام رئيس البلدية، وبالموازاة مع ذلك عمدت السلطة إلى تخفيض عدد البلديات ليصل العدد إلى (676) بلدية، وبذلك سميت هذه المرحلة بمرحلة التجميع حيث أصبح متوسط عدد سكان البلدية (180) ألف ساكن [105]، وهذا بعد أن وصل عدد البلديات أثناء الفترة الاستعمارية إلى (1535) بلدية اصطنعتها السلطة الفرنسية لفرض هيمنتها وبسط نفوذها وتعزيز تواجدها في التراب الجزائري [106]، وبهدف مساعدة البلديات على القيام بمهامها تم إنشاء لجان أخرى تمثلت في: لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي **(C.I.E.S)** والمجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي **(C.C.A.S.S)**، حيث تضم الجنة الأولى ممثلين عن السكان وتقنيين يتمثل دورهم في تقديم آراء حول مشروع الميزانية، وعلى العموم تقوم هذه اللجنة بكل عمل من شأنه بعث التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة، غير أن هذه اللجان لم يتم تنصيبها في كثير من المناطق، أما المجلس الثاني فقد كان يضم ممثلين عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلين عن الحزب وعن الجيش، وكانت مهمته الأساسية تتمثل في تنظيم ومتابعة المشاريع المسيرة ذاتيا [107].

2-2- مرحلة التفكير في إنشاء قانون البلدية [108]:

- لقد كان لدستور 1963م وميثاق الجزائر وميثاق طرابلس بالغ الأثر في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي والاعتراف بدورها الطلائعي، ولعل من الأسباب التي دفعت السلطة آنذاك

إلى ضرورة الإسراع في إصدار قانون البلدية نجد:

– خضوع البلدية أثناء الفترة الاستعمارية للنظام القانوني الفرنسي، مما أجبر السلطة على ضرورة التعجيل بإصلاح المؤسسات الموروثة ومنها البلدية.

– عدم مواكبة هذه النصوص لفلسفة الدولة المستقلة والتي تبنت الاتجاه الاشتراكي بحسب النصوص الرسمية، ورغبة السلطة في عدم إطالة الفترة الانتقالية خاصة وقد نجم عنها تباين محسوس على المستوى التطبيقي العملي.

– أن دور البلدية أعظم من دور الولاية بحكم اقترابها أكثر من الجمهور، وبحكم مهامها المتنوعة، لذا وجب أن يبدأ الإصلاح منها أولا.

– وانطلاقا من هذه النصوص المرجعية، ومن تجربة الفترة الانتقالية تحرك الهيكل السياسي المتمثل في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، وأعد مشروع قانون البلدية الذي طرح وبقوة بعد أحداث 1965م، وعرف امتدادا واسعا وشرحا مستفيضا وإثراءا لا مثيل له من جانب الحزب، وتم تبنيه في مجلس الثورة في شهر جانفي 1967م.

2-3- مرحلة قانون البلدية لسنة 1967م:

– شهدت هذه المرحلة صدور القانون البلدي رقم 67- 24 الصادر في جانفي 1967م، حيث تميز هذا القانون بالتأثر بنموذجين مختلفين هما: النموذج الفرنسي والنموذج اليوغسلافي، ويبدو التأثر بالنموذج الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الاختصاصات للبلديات بحكم العامل الاستعماري، أما التأثر بالنموذج اليوغسلافي فيعود سره إلى وحدة المصدر الإيديولوجي (النظام الاشتراكي) واعتماد نظام الحزب الواحد، وإعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال والفلاحين.

2-4- مرحلة التقسيم الإداري لسنة 1974م [109]:

- بموجب هذا التقسيم الصادر بمقتضى الأمر 74-69 المؤرخ في 02 جويلية 1974م تم استبدال مصطلح المقاطعة بمصطلح ولاية، وارتفع عددها من (17) مقاطعة إلى (31) ولاية، أما عدد البلديات فبلغ (704) بلدية بعد أن كان عددها (676) بلدية في سنة 1967م، كان يهدف هذا التقسيم إلى إيجاد نوع من التوازن الإقليمي والتقليل من حدة الفوارق بين بلديات الوطن، وذلك بتوسيع وتكثيف الأنشطة الاقتصادية، ومنه خلق أنشطة متجانسة بحصرها في حدود ولايات تتمتع باكتفاء ذاتي في جميع الميادين، لكن الواقع التطبيقي أظهر عيوبا حالت دون ذلك.

2-5- مرحلة التقسيم الإداري لسنة 1984م [110]:

- تميز تواجد البلديات بالاستقرار السياسي والاقتصادي إلى غاية 1984م، حيث قسمت البلديات القديمة وأحدثت أخرى جديدة، لغرض تقريب الإدارة من المواطنين وتكريسا لمبدأ اللامركزية والاستقلالية، فتضاعف عدد البلديات ليصل إلى (1541) بلدية، وعدد الولايات ليصل إلى (48) ولاية بموجب قانون 04 فبراير 1984م، وبقي عدد البلديات والولايات مستقرا إلى غاية ترقية بعض الدوائر إلى ولايات بداية من سنة 2015م، إلا أن عدد الدوائر جدد بموجب المرسوم رقم 86-310 المؤرخ في ديسمبر 1986م ليصل إلى (229) دائرة، ثم تضاعف العدد إلى (522) دائرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91- 306 المؤرخ في 24 أوت 1991م، وهذا بغرض الإشراف الجيد والفعال على العدد الهائل من البلديات، ولتحسين مستوى الأداء بفضل تقريب الهيئة الوصية المشرفة على رقابة البلديات.

2-6- مرحلة قانون البلدية لسنة 1990م [111]:

- تميزت هذه المرحلة بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989م، وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد التعددية الحزبية، ولم يعد للعمال والفلاحين أي أولوية في مجال الترشح كما كان من قبل بعد أن ثبت هجر النظام الاشتراكي.

2-7- قانون البلدية في التشريع الجديد 11-10:

- مسايرة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، ومن منطلق ترقية مكانة دور المجالس المحلية بصفتها الفاعل الأول في تحسين البرامج التنموية، باشرت الدولة الجزائرية الإصلاحات تماشيا مع التحديات التي تواجهها الإدارة المحلية، وهذا من خلال الانتقال إلى مرحلة جديدة تدعمها الديمقراطية التشاركية، قصد تدارك النقائص المسجلة خلال السنوات الأخيرة في تطبيق القانون 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990م، ونتيجة لعجز هذا الأخير عن إزالة التوترات وحل المشاكل الناجمة عن التعددية الحزبية، أدخلت مجموعة من التعديلات على النص القانوني الذي يسير المجلس الشعبي البلدي، والتي تهدف إلى تعزيز طاقات البلدية في اتخاذ القرارات وتسيير الموارد البشرية، وذلك قصد بروز كفاءات وأجيال جديدة من القيادات (نساء وشباب) لديها قوة اقتراح ودراية لتسيير بلديتها [112].

- لقد استغرق إعداد القانون البلدي الجديد رقم 11-10 خمس سنوات كاملة، فنقص القانون الذي يحتوي على (220) مادة يأتي ليحل محل القانون رقم 90- 08، والتي أظهرت التحولات التي عرفتها وتعرفها البلاد أنه يحمل الكثير من النقائص التي تجعل من أحكامه لا تستجيب لتلك التحولات والتعديلات التي تواجهها الإدارة المحلية ، ولم بعد بإمكانه معالجة الاختلالات والمشاكل الجديدة الناجمة خاصة عن التعددية الحزبية، بالإضافة إلى ظهور متطلبات مشروعة ومختلفة متعلقة بالعصرنة الشاملة التي تستدعي استجابات من نمط جديد.

- لذلك فقانون البلدية الجديدة يهدف إلى إدخال تصحيحات قصد تحقيق التوازنات الضرورية لتأسيس تسيير منسجم للبلدية، فالحالات المختلفة المعاشة خلال العشرين سنة الماضية من تطبيق القانون 90-08 المتعلق بالبلدية، أظهرت محدودية منظومة قانونية غير قادرة على تفكيك التوترات، وعن عدم تمكنها من تسوية المشاكل ذات النمط الجديد المتولد خاصة عن التعددية منها: بروز جماعات ومصالح تحاول الاستحواذ على هيئات البلدية لصالحها عن طريق لعبة التحالفات على حساب منطق حزبي، وهو

ما ساهم في زعزعة استقرار البلدية واللجوء السريع وغير المؤسس إلى سحب الثقة وإلى وجود حالات الانسداد [113].

– كما جاء القانون بمبدأ حرية المجالس المحلية للبلدية في المبادرة التي يمكنها توفير مداخيل البلديات، ومنح حق التصرف في ميزانيات ومخططات التنمية المحلية، بالإضافة إلى تعزيز دورها في الاختيارات التنموية المحلية من خلال التأكيد على رأيها ومواقفها بشأن بعض أنواع المشاريع التي تقام على إقليم البلديات، فترقية دور ومكانة المجالس المحلية بصفتها الفاعل الأول في تجسيد التنمية المحلية وضمان الاستمرارية وفعالية المرفق العام المحلي، حيث شمل هذا القانون حلولا لمشاكل التسيير في البلديات، والذي تفرض أحكامه ضرورة إشراك المواطن في اتخاذ القرارات، من خلال تمكينه من حضور الجمعيات العامة للمجالس البلدية، وتفعيل أدوار لجان الأحياء كممثلين داخل هذه الجمعيات لنقل انشغالات المواطنين ووضع المواطن في صميم اهتماماتها، كما يسمح هذا القانون للجمعيات المحلية والبلديات على وجه التحديد بالقدرة على إنشاء مؤسسات بمعايير اقتصادية حقيقية، تسمح بتوفير موارد مستدامة للبلديات تسمح لها بتغطية جزء مهم من التزاماتها الاجتماعية والمشاركة بفعالية في جهد التنمية الوطنية [114]، كما تضمن القانون الجديد مجموعة من النقاط الايجابية تسمح بدعم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والجهوي، تظهر من خلال تمكين البلديات من خلق مؤسسات اقتصادية في العديد من قطاعات النشاطات الفلاحية منها والصناعية والخدماتية، فهذا القانون يهدف إلى تمكين المجالس الشعبية من القدرات التي تتوفر عليها كل بلدية حسب طبيعتها وموقعها الجغرافي [115].

– وعموما يتكون تنظيم البلدية من:

1– المجلس الشعبي البلدي:

– المجلس الشعبي البلدي هو جهاز للمداولة، يتكون من أعضاء منتخبين يتراوح عددهم بين سبعة أعضاء وثلاثة وعشرين عضوا حسب سكان البلدية، وينتخب لمدة خمس سنوات من قبل سكان البلدية

بالاقتراع العام المباشر والسري، حيث يتمتع هذا الأخير بصلاحيات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي، حيث تنقسم إلى:

- **صلاحيات تقليدية:** تتمثل في التصويت على الميزانيات ثم على الأعمال الإدارية المتعلقة بأملاك البلدية، وعلى قبول الهبات والتبرعات، كما يقر الصفقات الخاصة بالبلدية.
- **صلاحيات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي:** تتعلق بنشاط التعمير والهيئات الأساسية والتجهيز والنشاط والتعليم الأساسي وما قبل المدرسي، ونشاط الأجهزة الاجتماعية والصناعية وقطاع السكن ونشاط الصحة والنظافة والمحيط ونشاط الاستثمارات الاقتصادية، ولانجاز هذه النشاطات تستعمل البلدية طرق التسيير الآتية: الاستغلال البلدي المباشر والمؤسسة العمومية والامتياز.

2- الجهاز التنفيذي:

- يعتبر الجهاز التنفيذي جهازا جماعيا يتكون من رئيس البلدية وعدة نواب للرئيس يتراوح عددهم بين نائبين إلى ستة نواب، وهذا حسب عدد المنتخبين لكل مجلس، ويعين رئيس الجهاز التنفيذي (رئيس البلدية) من طرف أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد في المجلس الشعبي البلدي خلال الثمانية أيام الموالية لإعلان نتائج الاقتراع، ويختار الرئيس النواب المساعدين له بعد استشارة المجلس، كما يتصرف رئيس المجلس أحيانا بإسم البلدية ويتخذ قراراته على شكل قرارات بلدية، يعلم المواطنين بها بواسطة النشر إذا كانت ذات طابع عام، وبواسطة التبليغ إذا كانت تتضمن إجراءات فردية.

- إن من إصلاحات رئيس المجلس الشعبي البلدي تمثيل البلدية في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات وفي كل أعمال الحياة المدنية والإدارية، كما يقوم تحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية وإدارتها.

- وبصفته ممثلا للدولة فإن من أهم صلاحياته:

- أنه يتولى تحت سلطة الوالي نشر وتنفيذ القوانين والتنظيمات في إقليم البلدية.
- أنه يتولى السهر على حسن النظام والأمن العموميين وعلى النظافة العمومية.
- أن له صفة ضابط الحالة المدنية.

– وللقيام بهذه الصلاحيات على أحسن وجه وبأكثر فعالية، لابد من وجود تنظيم إداري يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث يتكون هذا التنظيم من عدة مصالح تختلف من بلدية لأخرى حسب أهمية كل بلدية، وبصفة عامة نجد المصالح التالية:

- الأمانة العامة.
- المصالح الإدارية.
- المصالح التنفيذية.
- المصالح الأخرى.

الأمانة العامة:

– حيث يسير الأمانة العامة أمينا عاما، حيث يعتبر الركيزة الأساسية في البلدية والمساعد المباشر والأساسي لرئيس البلدية، كما يتولى الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي مايلي:

- ✓ جميع مسائل الإدارة العامة.
- ✓ القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي وتنفيذ المداولات.
- ✓ تبليغ محاضر المداولات وقرارات السلطة الوصية، إما على سبيل المثال الأخبار أو من أجل ممارسة الموافقة والرقابة.

المصالح الإدارية:

– تتمثل هذه المصالح في مصلحة التنظيم والشؤون العامة ومصلحة المحاسبة ومصلحة الحالة المدنية:

- **المصلحة الأولى:** مكلفة بالانتخابات وبالتنظيم.

- **المصلحة الثانية:** مكلفة بالميزانية والفواتير وتصريف الأجور.
- **المصلحة الثالثة:** مكلفة بتلقي والحفاظ وتسليم وثائق الحالة المدنية.

المصالح التقنية:

– تقدم المصالح التقنية مساعدتها للبلديات حسب الشروط المحددة في التنظيم، كمتابعة بعض المشاريع مثل قطاع الأشغال العمومية وأشغال الري، بالإضافة إلى المصالح التقنية هناك، والمصالح المكلفة بالأمن وهي شرطة البلدية والحرس البلدي.

7-3- المجال البشري:

– يمثل هذا المجال المجتمع الذي تشمله الدراسة، والذي بدوره قمنا بتقسيمه إلى جزأين هما: عينة من الجمهور الداخلي للبلدية، وعينة من الجمهور الخارجي وهذا الأخير قمنا بتقسيمه إلى:

1- عينة من المواطنين.

2- عينة من مختلف الفاعلين في المجال البيئي.

7-4- عينة الدراسة وطريقة اختيارها:

– إن العينة هي مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، وهي جزء معين أو نسبة معينة من الأفراد أو وحدات المجتمع الأصلي التي تخضع للدراسة، وتختبر من خلالها فرضية أو فرضيات البحث، ومن ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع العام، وبالنسبة لميدان الدراسة لا يمكن للباحثة القيام بأسلوب المسح الاجتماعي والإحاطة بجميع الأفراد لكثرتهم وتعذر معرفة عددهم بدقة في ظل غياب إحصاءات دقيقة، مما استلزم علينا اختيار عينة من نوع معين ومواصفات وخصائص معينة، لذلك فطريقة اختيار العينة إجراء جد مهم في أي دراسة سوسيولوجية ميدانية، لأنها مرتبطة بتحديد البيانات المطلوب جمعها، وعليه تم تقسيم عينة الدراسة إلى:

أ- عينة من الجمهور الداخلي:

- بالنسبة للجمهور الداخلي للبلدية قمنا باختيار عينة قصدية على أساس علاقة مصالحها بفصول الدراسة، نذكر منها: مصلحة الموارد البشرية، مصلحة التطهير والبيئة، مصلحة التمويل، مصلحة الإعلام والاتصال (واجهتنا صعوبات كبيرة في التعامل مع هذه المصالح نظرا لحساسية الموضوع وعدم اعتراف أغلبها بأهمية موضوع البحث العلمي إن لم نقل رفضه، لذلك لم يتم مدنا بالمعلومات الكافية عن ذلك).

ب- عينة من الجمهور الخارجي:

- نظرا لصعوبة التعامل مع مواطني (12) بلدية متواجدة على مستوى ولاية عنابة، اعتمدنا في هذه الدراسة على اختيار عينة عمدية وحصصية، حيث قمنا بالاختيار القصدي لأربع بلديات شملت: بلدية البوني، سيدي عمار، الحجار وبرحال ثم اختيار مفردات عينة هذه البلديات وفق الطريقة الحصصية التي تقوم على تقسيم الباحث للمجتمع الأصلي إلى فئات على أساس خصائص معينة، ويعمل على تمثيل كل فئة من فئات العينة بنسبة وجودها في المجتمع، ويترك للباحث الميداني حرية اختيار مفردات الحصة في حدود ضوابط معينة، لهذا فإن هذا النوع من العينات يشبه العينة الطبقية، من حيث أن كل منهما يقوم على تصنيف مجتمع البحث إلى مجموعات وفقا للفئات أو الشرائح التي يتضمنها متغير معين أو عدة متغيرات، إلا أن هناك فرقا دالا بينهما من جهة أخرى، وهو أنه في العينة الطبقية يختار الباحث وحدات عينة بحثه بطريقة عشوائية من كل مجموعة، بينما في العينة الحصصية فإن للباحث حرية اختيار الحالات في حدود ضوابط معينة مما قد يوقعه في التحيز [116].

- ويرجع سبب اختيار الباحثة للعينة الحصصية دون غيرها من العينات إلى عدة اعتبارات منها:

- ✓ سهولة اختيار العينة الحصصية وتحديدها.
- ✓ سهولة التعامل معها لكونها من العينات غير الاحتمالية.
- ✓ انسجام العينة الحصصية مع طبيعة هذه الدراسة وهدفها.

- ✓ أن هذا النوع من العينات يقلل من تحيز الباحث في اختيار المبحوثين، لأن ذلك يكون بصورة حيادية ذو معرفة مسبقة.
- ✓ أن هذه العينة تتميز بمصداقية وموثوقية عاليتين.
- ✓ إعطاء لكل فرد في المجتمع الأصلي نفس الفرصة في ظهور العينة.
- ✓ تحقيق التمثيل المنسجم لأفراد المجتمع الأصلي في عينة البحث.

– بالإضافة إلى هذا فإنه في مثل هذا الصنف من البحوث تظهر عقبة لا يمكن لأي باحث تجاوزها بقدر ما يجب التعامل معها بحذر وواقعية، وبالتالي يستعمل الباحث طرقا أخرى لاختيار عينته غير تلك التي تقوم على نظام الاحتمالات [117]، وتتمثل هذه العقبة في أن عدد سكان البلديات غير معروف في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة والمتجددة لكل سنة، لذلك واعتمادا على إحصائيات سنة 2008م كسند للدراسة والتي توضح ترتيب البلديات حسب توزيع عدد السكان، وفي ظل إمكانيات الباحثة والوقت المتاح لهذه الدراسة، فقد تم اختيار عينة تضم (250) مفردة تم توزيعها وفق العينة الحصصية مراعين بذلك الكثافة السكانية كمايلي: بلدية البوني (90) مفردة، بلدية سيدي عمار (70) مفردة، بلدية الحجار (60) مفردة وبلدية برحال (30) مفردة.

البلدية	مساحة البلدية (كـــم^2)	عدد السكان	الكثافة السكانية (ن/ كـــم^2)
البوني	95,18	138374	1454
سيدي عمار	44,90	82467	1837
الحجار	64,74	38778	599
برحال	174,14	22484	129

الجدول رقم (2) يوضح: توزيع السكان * عبر بلديات مجال الدراسة [118]

* توزيع السكان حسب إحصائيات سنة 2008م، وهي آخر إحصائيات قامت بها بلديات عنابة حسب موظفي البلديات محل الدراسة.

8- منهج الدراسة:

- يعد المنهج أساس أي دراسة علمية لأنه كفيل بقيادة الباحث في مختلف مراحل البحث، ويقصد به الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة القواعد العقلية حتى نصل إلى نتيجة معلومة [119]، وبناءا على ذلك فإن هذه الدراسة تقوم على المنهج الوصفي والذي بواسطته تم دمج الدراسة النظرية مع الميدانية، وذلك باستغلال المعلومات التي تخدم الدراسة مباشرة والتي يمكن إسقاطها في الواقع وذلك رغبة منا في الخروج عن الطقوس التقليدية في محاولة لاستكمال هذه التجربة التي كانت بداياتها في الشهادة السابقة وخلق نوع من التجديد العلمي وهذا ما يميز دراستنا عن غيرها من الدراسات العلمية، ففي الدراسة النظرية استندت الباحثة إلى مصادر مكتبية عديدة بمختلف اللغات، منها: الكتب العلمية والمقالات العلمية والمحكمة والمداخلات المنشورة في الملتقيات العلمية والدولية، وعلى مصادر الكترونية ذات الاختصاص من مواقع موثوقة، أما في الدراسة الميدانية فقد تم جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية في الميدان، من خلال تصميم استمارة استبيان تضمنت الجوانب الرئيسية لمحاور البحث، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين، واعتماد الملاحظة البسيطة لاستكمال بعض الجوانب البحثية وتوضيحها.

- إن اختيار هذا المنهج ينسجم مع طبيعة الدراسة الوصفية التحليلية وطبيعة الفرضيات التقريرية، وذلك للحصول على البيانات التي استخدمتها الباحثة في تحليل أبعاد وآثار عملية الاتصال البيئي للإدارة المحلية الجزائرية، ثم رصد التغيرات والتحولات التي صاحبت هذه المشكلة وتحليلها تحليلا سوسيولوجيا للوصول إلى فهم العلاقة والعوامل التي أثرت في المشكلة [120]، لذلك فإن هذا الاختيار لم يكن وليد الصدفة بل لاعتبارات ومبررات موضوعية وبحثية منها:

1- أن هذه الدراسة تتلاءم مع المنهج الوصفي لأنها تقرر علاقة بين متغيرين هما: الاتصال البيئي والإدارة المحلية.

2- أن هذا المنهج يسمح باستخدام أدوات جمع البيانات في الدراسة، والتي تشكل في النهاية مجموعة متكاملة، يمكن من خلالها الحصول على الإجابات التي تتطلبها التساؤلات الرئيسية في الدراسة.

3- نستطيع بهذا المنهج الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها، وبالتالي تفيد في صياغة نتائج علمية على درجة كبيرة من المصداقية والموثوقية.

4- أن المنهج الوصفي يلاءم الدراسات الاجتماعية من نوع الدراسة الراهنة التي تهدف إلى الحصول على صورة متكاملة لمجتمع البحث المتواجد في قطاع محدود، إلى جانب كونه سهل الاستخدام مقارنة بغيره.

5- يسمح هذا المنهج بالاتصال المباشر بأفراد مجتمع البحث، ويفسح المجال لاستخدام المقابلة والاستطلاع على الميدان.

- ومن خصائص المنهج الوصفي أنه:

- يمكّن الباحث من وصف وتحليل المشكلة موضوع الدراسة بشكل متكامل وكافي ضمن ميدان الدراسة وخصائص مجتمع البحث.
- يتوفر على درجة مقبولة من الموضوعية في التحليل والتفسير.
- يكشف عن العلاقة الوظيفية بين متغيرات موضوع الدراسة.
- يوفر الدقة والكفاية في جمع البيانات عن موضوع الدراسة.
- يضمن مجال مقبول للمقارنة والاستدلال بين البيانات والوقائع والعوامل مما يثري محتوى الدراسة ويدعم نتائجها.
- يبعد الباحث عن الأحكام المعيارية ويلزمه بالأحكام التقريرية ويدفعه إلى المعالجة الكمية إلى جانب المعالجة الكيفية للبيانات.

9- أدوات جمع البيانات:

- إن عملية جمع البيانات مهمة جدا في أي بحث كان، بحيث أن دقة النتائج التي يتوصل إليها الباحث ومدى صحتها وتطابقها مع الواقع، تتوقف على الاختيار السليم والمناسب لهذه الأدوات، وهذه الأخيرة تمثل مجموعة من الوسائل والطرق والأساليب التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز دراسته، وإذا كانت أدوات جمع البيانات متعددة ومختلفة فإن طبيعة الدراسة هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات جمع البيانات التي يجب أن يتخذها الباحث.

9-1- الاستمارة (صحيفة الاستبيان):

- تعتبر الاستمارة أو الاستبيان **(Questionnaire)** أداة أساسية لجمع البيانات في هذه الدراسة، لأنها تعد طريقة اتصال أساسية بين الباحث والمبحوثين، من حيث أنها تتضمن مجموعة من الأسئلة والعبارات تتعلق بأسئلة وفروض الدراسة [121]، وبما أن أسئلة الاستبيان تحدد سلفا وتهدف إلى الحصول على أجوبة بالمقابلة تعتبر استمارة مقابلة أو استبيان، ويتميز هذا النوع من الاستمارات بمايلي:

أ- تصاغ الأسئلة بلغة بسيطة ومفهومة لكي تكون الأجوبة واضحة ودقيقة.

ب- تسجيل الإجابات مباشرة، مما يسمح بتحقيق أكبر قدر من الأمانة، زيادة على حصول الباحث على إجابات المبحوثين على كل الأسئلة المتضمنة في الاستمارة.

ج- تشجيع المبحوث على الإجابة وإشعاره بأهمية ذلك.

د- المحافظة على الاستمارات من الضياع لو أخذها المبحوثين معهم لملأها فيما بعد.

هـ- إمكانية إضافة أية بيانات يستقيها الباحث من الميدان نتيجة الملاحظة أو المقابلة الجانبية.

- هذا وقد حاولت الباحثة قدر الإمكان أن تكون أسئلة الاستبيان واضحة وملمة بكل جوانب الإشكالية، مع مراعاة فروض الدراسة ومؤشراتها ومتغيراتها، وبذلك فقد مرت صياغة أسئلة استمارة الاستبيان وفق المراحل التالية:

أ- إعداد استمارة الاستبيان في صورتها الأولية:

- حيث تضمنت هذه الأخيرة كمرحلة أولية (52) سؤال بين مفتوح ومغلق، مشتملة على أسئلة للرأي والتقييم، موزعة على أربعة محاور تنسجم مع فرضيات الدراسة، حيث جاءت كالتالي:

1- محور خاص بمظاهر الاتصال البيئي في بلديات عنابة.

2- محور يتعلق بالوعي البيئي لدى المواطن العنابي.

3- محور يركز على الرهانات البيئية لبلديات عنابة.

4- محور خاص بالبيانات السوسيوديمغرافية والذي تم وضعه كآخر محور من محاور الاستمارة، وذلك لتجنب إثارة الحساسية والتوتر والخوف لدى المبحوثين إضافة إلى تجنب إعراضهم عن الإجابة.

ب- عرض استمارة الاستبيان على الأستاذ المشرف:

- حيث قام الأستاذ المشرف بمراجعة الاستمارة وتصحيحها من جميع النواحي المنهجية، المنطقية، الشكلية واللغوية، وقد جاءت توجيهات الأستاذ المشرف جد دقيقة، حيث سمحت للباحثة بإعادة صياغة استمارة الاستبيان في صورة جديدة من حيث الشكل، حيث تم إدراج " أخرى تذكر" ضمن اختيارات الأسئلة وبالتالي تم حذف ترقيمها، ومنه أصبح عدد الأسئلة (38) سؤالا بدل (52).

ج- إخضاع استمارة الاستبيان إلى التحكيم:

- حيث تم عرض استمارة الاستبيان على ثلاثة محكمين، وهم أساتذة باحثون في علم الاجتماع وعلوم الإعلام والاتصال كانوا على النحو التالي: مختص في علوم الإعلام والاتصال من قسم علوم الإعلام والاتصال من جامعة الجزائر3، مختص في علم الاجتماع من قسم علوم الإعلام والاتصال من جامعة باجي مختار عنابة، مختص في العلاقات العامة من قسم علوم الإعلام والاتصال من جامعة باجي مختار عنابة، وروعي في هؤلاء الأساتذة الخبرة في موضوع البحث منهجيته، ومن خلال هذه العملية استفادت الباحثة من جانب: إعادة الصياغة اللغوية لبعض الأسئلة لتكون أكثر وضوحا ودقة، خاصة

في السؤال رقم: (22) و (23) على التوالي، حيث تم تغيير الصياغة على النحو التالي:

- بالنسبة للسؤال رقم (22) كانت صياغته: هل سبق وأن اتصلتم بالبلدية لحل هذه المشكلات؟

- ليصبح: هل تتصلون بالبلدية لحل هذه المشكلات؟

- كذلك بالنسبة للسؤال رقم (23) الذي كانت صياغته: في حالة الإجابة بنعم، هل قامت بلديتكم بتسوية هذه المشكلات؟

- ليصبح: في حالة الإجابة بنعم، هل تقوم بلديتكم بتسوية هذه المشكلات؟

د- اختبار ثبات أسئلة استمارة الاستبيان:

- حيث تم إخضاع استمارة الاستبيان إلى الاختبار الميداني، من خلال تطبيقه على عينة تتكون من (20) مبحوثا موزعا على أربعة بلديات: البوني، سيدي عمار، الحجار، برحال، حيث تم التحقق من صلاحية الاستبيان لجمع بيانات موضوع الدراسة، وبذلك فقد سمح لنا الاختبار الأولي لأسئلة استمارة الاستبيان من معرفة مدى صلاحية هذه الأسئلة منهجيا وإجرائيا للتطبيق ميدانيا.

هـ- ضبط وصياغة استمارة الاستبيان في صورتها النهائية:

- حيث بعد أن أصبحت أسئلة استمارة الاستبيان مقبولة وصالحة للتطبيق تم ضبط هذه الأخيرة من حيث الشكل في (35) سؤالا مغلقا من مجموع (38) سؤالا مع (3) أسئلة مفتوحة، أما من حيث الموضوع فنجد أن أسئلة استمارة الاستبيان موزعة بشكل غير متوازن بين أسئلة الرأي والعلم بالشيء والتقويم، بمعنى: أن أسئلة العلم بالشيء والرأي هي الغالبة، ويرجع هذا إلى طبيعة الموضوع لا إلى اختيار الباحثة أو تفضيلها، حيث أن عدم التوازن بين الأسئلة المفتوحة والمغلقة في الاستبيان يعود حسب تقدير الباحثة إلى التقويم القبلي والبعدي للأسئلة، لذلك فإن الأمر لا يتعلق بمسألة التفضيل، بقدر ما يتعلق بوضوح ودقة المعلومات المراد الحصول عليها من المبحوثين، كما جاءت أسئلة محاور استمارة الاستبيان متقاربة جدا في عددها.

و – تطبيق استمارة الاستبيان:

– اعتمدنا في توزيع استمارة الاستبيان على فريق يتكون من: طالبين جامعيين مستوى ماستير من مدينة عنابة، لهم الخبرة في توزيع مثل هذه الاستمارات وهذا ما ساعد على جمع المعلومات ولو نسبيا، حيث تم توزيع الاستمارات على المبحوثين شخصيا، وفي بعض الحالات تم انتظار مدة ثلاثة أيام لإعادة جمعها والتأكد من عددها، إلا أن الأخير تقلص من (250) استمارة إلى (229) نظرا لعدم مطابقة بعض الاستمارات معايير البحث العلمي، إضافة إلى عدم استرجاع البعض منها، ثم قامت الباحثة بعملية تفريغها يدويا واستغلال بياناتها في التحليل، وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات تم تسليم الاستمارة واستلامها بالمقابلة.

9-2- المقابلة المفتوحة (غير المقننة):

– نظرا للارتباط القوي بين الاستبيان والمقابلة من حيث الهدف وطريقة التطبيق، وحمل الباحث على الاتصال المباشر مع المبحوثين، ارتأت الباحثة تدعيم الاستبيان باستخدام المقابلة المفتوحة أو غير المقننة لأنها تفسح المجال للمبحوث بالإدلاء بآرائه بحرية أكبر في القضايا التي يطرحها عليه الباحث، كما تمكن الباحث من التعمق والإلمام أكثر ببعض الموضوعات التي يرى أنها حساسة ولم تحقق له بيان الاستبيان الكشف عن حقيقتها بالكفاية اللازمة والدقة المطلوبة [122].

– ولهذا استخدمت الباحثة المقابلة المفتوحة (غير المقننة) إلى جانب الاستبيان كأداة مكملة توظف في تحليل وتفسير وتعليل البيانات المجمعة عن طريق استمارة الاستبيان، وقد احتوى دليل المقابلة في جانبها الشكلي على رقم تسلسلي وتاريخ إجراء المقابلة ومكانها، ومدة المقابلة.

– هذه المقابلات كانت مع بعض موظفي البلديات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، من أجل الحصول على معلومات إضافية كفيلة بمساعدتنا في عملية التحليل، كما تمت في نفس الإطار مقابلة بعض الشخصيات الفاعلة في المجال البيئي (إذاعة عنابة الجهوية– الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة

التلوث...) من أجل التعرف عن ما إذا كانت هناك نشاطات أخرى لم يتم التعرض لها أو الإعلان عنها في المجلة التي تصدرها البلدية، وكذا في التقارير التي تنجزها من حين لآخر، وقد تم اعتماد هذه التقنية لمعرفة التفاعلات وردود الأفعال الناتجة عن التحاور الشخصي المباشر للتقييم النوعي لأداء البلديات، وخلق الانطباعات والآراء الأولية حولهم، كما تم تسجيل الحوار " تطبيق دليل المقابلة " مع كل مبحوث أحيانا بالتسجيل الفوري على دفتر، وأحيانا أخرى بواسطة آلة تسجيل، ثم إعادة سماع الحوار وتلخيصه، واستخلاص النقاط والأفكار المهمة فيه، والتي تعبر بوضوح عن موقف أو تقويم المبحوث للموضوع أو التصريف بشيء، هذا وقد كانت مبرراتنا لاختيار هذه الأداة كمايلي:

- ✓ أن اختيارنا لأداة المقابلة يتوافق مع طبيعة موضوع الدراسة.
- ✓ ارتفاع نسبة المعلومات التي توفرها لنا هذه الأداة نظرا لتعاملنا مع الأفراد المسؤولين عن حماية البيئة بصورة مباشرة وغير مباشرة.
- ✓ محاولة التعرف على ردود أفعال وانفعالات المسؤولين وكذلك المشاكل والعواقب التي حالت دون تحقيق فعالية أكبر للاتصال البيئي.
- ✓ حصولنا على عدة خيارات في طرح الأسئلة وصياغتها، وحرية استخدام أنواع الأسئلة وبدائلها، والتي ساعدتنا على تذليل بعض الصعوبات التي أعاقتنا في الحصول على المعلومات.
- ✓ إدراكنا أن الحصول على المعلومات عن طريق الوثائق والمصادر الأخرى الموثقة أمر شبه مستحيل في بعض الحالات لعدم توفر هذه الوثائق، وإن وجدت فتوجد نسخة قليلة يصعب الحصول أو حتى الاطلاع عليها.
- ✓ أن هذه الأداة سمحت لنا باختزال عامل الزمن الذي يلعب دورا مهما في معالجة موضوع الدراسة.

9-3- الملاحظة البسيطة:

- على الرغم من الأهمية العلمية للمقابلة والاستبيان، إلا أنها تبقى محدودة الفعالية ما لم نلاحظ عن كثب واقع الاتصال البيئي في الإدارة المحلية الجزائرية والممثلة في هذه الدراسة بالبلدية بشكل عام وأهميتها في ترسيخ القيم والسلوكات البيئية لدى أفراد المجتمع، كما تمكننا أيضا من ملاحظة السلوكات والممارسات الاتصالية والعلاقات القائمة بين البلديات محل الدراسة ومختلف الفاعلين في المجال البيئي والمواطنين من جهة، والاطلاع أيضا على أنماط الاتصال البيئي بينهم وأهم العوائق والمشكلات الاتصالية التي تحول دون أداء هذه الأخيرة دورها في ترسيخ القيم البيئية من جهة أخرى، وعليه فقد اعتمدت الباحثة في دراستها على الملاحظة البسيطة من خلال متابعتها لموضوع الدراسة عن بعد، إلا أن ذلك لا يعني خلو ملاحظاتها من التحليل والتفسير، وربط الجوانب الفاعلة مع بعضها البعض خصوصا مع المقاربة النظرية المنتهجة في الدراسة.

- هذا ويرجع اختيارنا لهذه الأداة المنهجية للأسباب التالية:

- أن الملاحظة سمحت لنا بمشاهدة وكشف الأفعال والسلوكات وقت حدوثها، والتي من خلالها استطعنا وصف الاتصال البيئي ومختلف تأثيراته في مدينة عنابة.
- أنه من خلال الملاحظة استطعنا جمع المعلومات والخصائص المتعلقة بإشكالية الدراسة في الحالات التي تعذر علينا الحصول عليها من مصادر أخرى.
- أن الملاحظة تعتبر المشجع الأول لإثارة كل التساؤلات والاستفسارات التي وجهناها للهيئات المسؤولة عن حماية البيئة، إضافة إلى مساهمتها في أسئلة المقابلة.
- أن الملاحظة تمثل إحدى الأدوات المساعدة التي تعمل ضمن تقنيات المنهج الوصفي المتبع في هذه الدراسة والتي تخدمه وتدعم تحليلاته ونتائجه.

أن اللجوء إلى الملاحظة البسيطة سمح لنا بمشاهدة واقع مدينة عنابة كما هو دون تغيير أو تعديل للحصول مباشرة على إجابات حول الأزمة البيئية التي تعرفها هذه الأخيرة.

9-4- الوثائق والسجلات:

- تمثل السجلات نظام الاتصال الذي يسمح بتقديم دليل أو شهادة تحتل مكانة مهمة في البحث، كونها الإنتاج الذي يمكن الباحث من التحكم فيه، وبالتالي دراسته وتحليل مضمونه بما يمكنه من التعرف على الحقائق التي تتضمنها الوثيقة، هذا وقد استطاعت الباحثة الاطلاع على بعض الوثائق والسجلات وأعداد المجلات التي سمحت لها البلديات محل الدراسة بالاطلاع عليها والتي زودتها ببعض المعلومات عن:

- ❖ الهيكل التنظيمي للبلدية.
- ❖ عوامل نجاح وفشل عملية الاتصال البيئي.
- ❖ القوانين والمراسم التنفيذية المتعلقة بالبلدية.
- ❖ الدستور الوطني القديم والحديث.
- ❖ الدراسات المونوغرافية والبطاقات التقنية حول البلدية.
- ❖ مختلف السجلات والوثائق الموجودة بالبلديات المتعلقة خاصة ببرامج التنمية بالبلدية **(PCD)** *.

* **PCD**: المخطط البلدي للتنمية، منشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 73-136 المؤرخ في 09-08-1973م، ويحتوي على البرامج والمشاريع التي تخص البلدية في المجال ألفلاحي والقاعدي والتجهيزات الضرورية للمواطنين، ورغم أنه أقرب مخطط لتجسيد اللامركزية إلا أن هذا المخطط يوضع باسم الوالي الذي بإمكانه رفض بعض المشاريع التي أقرها المجلس المنتخب في إطار ممارسة الرقابة على نشاط البلدية، وبحكم أنه الآمر بالصرف فيما يخص الغلاف المالي الذي يغطي مشاريع هذا البرنامج، والتي مصدرها ميزانية الولاية وليس البلدية، فالمجلس البلدي يقترح المشاريع والوالي له صلاحية التصرف في هذه المشاريع.

مراجع وهوامش الفصل الأول:

1- محمد منير حجاب، التلوث وحماية البيئة: قضايا البيئة من منظور إسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص80.

2- وزارة تهيئة إقليم البيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2001-2002، ص94.

3- Larbi Ait Belcasem, Population et environnement, Ceneap, Alger, 1999, p37.

4- وزارة تهيئة إقليم البيئة، مرجع سابق.

5- عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص10.

6- زكرياء خضر، النظريات الاجتماعية المعاصرة، مطبوعات جامعة دمشق، دمشق، 1989، ص127.

7- محمد علي محمد، مجتمع المصنع: دراسة في علم الاجتماع التنظيمي، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1985، ص ص 24-25.

8- مدكور إبراهيم، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص ص600-601.

9- Cohen Percy, Modern Social Theory, Heinemann, London, 1968, p58.

10- الأخرس صفوح، علم الاجتماع العام، المطبعة الجديدة، دمشق، 1984، ص ص146- 147.

11- نفس المرجع، ص ص163- 164.

12- نفس المرجع، ص ص182- 184.

13- زهري زينب محمد، إسماعيل محمد قباري، أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي، ط5، المنشأة العامة للنشر والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1985، ص ص257- 258.

14- زكرياء خضر، مرجع سابق، ص85.

15- نبيل غطاس وآخرون، قاموس الإدارة، مكتبة لبنان، بيروت، 1981، ص6.

16- عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، ط1، الدار العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص40.

17- Jean Dubois, Larousse Dictionnaire (Français/ Arabe), Académie International, Beirout, Lebanon, 1998, p543.

18- عبد المعطي عساف، التكيف القانوني للنظام المحلي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القضائية الاقتصادية والسياسية، العدد 3، المجلد xv، جامعة الجزائر، سبتمبر 1978، ص620.

19- المؤمن قيس وآخرون، التنمية الإدارية، عمان، 1999، ص9.

20- غسان عبد المعطي محمد، إدارة التنمية: دراسة تحليلية مقارنة، ط1، الكويت، 1988، ص32.

21- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص42.

22- غسان عبد المعطي محمد، مرجع سابق، ص123.

23- لجندي مصطفى، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970، ص39.

24- حمود أمين عبد الهادي، الإدارة العامة العربية والمعاصرة: أصولها العلمية وتطبيقاتها المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977، ص116.

25- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة الأولى من قانون البلدية لسنة 1967.

26- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة الأولى من قانون البلدية رقم 90-08 لسنة 1990.

27- عمار عوابدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص182.

28- مدكور إبراهيم، مرجع سابق، ص27.

29- محمد الصغير بعلي، دروس في المؤسسات الإدارية، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، بدون سنة نشر، ص28.

30- إسحاق يعقوب القطب، التطوير الإداري للأمة العربية، مجلة المدينة العربية، العدد 10، الكويت، أكتوبر، 1983، ص9.

31- مؤنس رشاد مؤنس، مرجع سابق، ص24.

32- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، الجزء الرابع، دار القلم للملايين، بيروت، ص64.

33- جبران مسعود، رائد الطلاب، دار العلم للملايين، 2000.

34- Larousse, Edition spécial, Alger, 2001, p46.

35- ابن منظور، لسان العرب، فصل الياء، حرف الهمزة، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة نشر، ص210.

36- حسين عادل الشيخ، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص17.

37- سورة يوسف، الآية 56.

38- سورة يونس، الآية 87.

39- الإمام مسلم، صحيح مسلم، كتاب المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله- ص-، حديث رقم4.

40- ابن منظور، لسان العرب، ط1، الجزء 15، دار صادر للطبع والنشر، بيروت، 2000، ص210.

41- سورة النور، الآية 45.

42- سورة نوح، الآية 17.

43- سورة الذاريات، الآية 49.

44- سورة الرحمن، الآية 26.

45- سورة القصص، الآية 88.

46- سورة الفرقان، الآية 63.

47- سورة الفرقان، الآية 02.

48- سورة الرعد، الآية 02.

49- مهدي صالح السمرائي، الحفاظ على البيئة في العصور العربية الإسلامية تشريعا، دار جرير، عمان، ص641.

50- أحمد بن معزيز، البيئة في الكتاب والسنة والعلم الحديث، مجلة رسالة المسجد، السنة 6، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، فيفري 2008، ص ص70-71.

51- Larousse, Op.cit.

52- رشيد الحمد، محمد صباريني، البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 22، عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر 1979، ص24.

53- ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص44.

54- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 4 فقرة 7 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، مؤرخة في 19 جويلية 2003.

55- William Itelson, Harold Proshonsky, An introduction to environmental psychology, New York, 1974.

56- جمال الدين السيد علي صالح، الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للأبحاث، مصر، 2003، ص93.

57- سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011، ص12.

58- أسماء عبادي، المعالجة الإعلامية للتلوث الصناعي في الصحافة الجزائرية: دراسة تحليلية لجريدة الوطن الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص83.

59- خليل بن الدين، الإعلام البيئي في الوطن العربي: التحديات والطموحات، مجلة إذاعة وتلفزيون الخليج، العدد 72، جانفي 2008، ص26.

60- Solange Hémery Jauffret, Consultante & fondatrice de Vedacom communication responsable, p2, Disponible sur le site : www.Vedacom.fr.
61- Op.cit, p3.
62- Girod Julie, Le concept de naturalité en cosmétique, D un paradoxe supposé à un nouveau mythe de la nature, Mémoire de dess, Université Paris IV Sorbonne, Celsa, 2002, p56.
63- Paul de Backer, Le management vert, Dunod, 2ème édition, Février 1998, p8.
64- Michel Ogrizek, Environnement et communication, Edition Apogée, Paris, 1993, p45.
65- Emmanuel Marty, Annette Burguet, Pascal Marchand, La communication environnementale, Des discours de Jacques Durand, Les formes de la communication, Dunod interférences, Paris, 1981, p20.

66- متاح على الموقع الالكتروني:

www.eeaa.gov.eg/English/Achivements/Awarness.Pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ:

07-03- 2014، على الساعة 21:30.

67- عبد الله العوضي، الإعلام والوعي الاجتماعي البيئي، هيئة المحميات البيئية والطبيعية، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 2002، ص5.

68- عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، الإعلام التنموي والتغيير الاجتماعي، ط5، دار الإيمان للطباعة، القاهرة، 2007، ص123.

69- محمود أبو زيد إبراهيم، مستوى الاتجاهات البيئية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1997، ص ص24- 26.

70- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص16.

71- محمد خليل الرفاعي، أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي، مجلة المستقبل العربي، العدد 215، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص ص24-26.

72- المنجد في اللغة والإعلام، ط34، دار المشرق، بيروت، 1994، ص840.

73- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص19.

74- المنجد في اللغة والإعلام، مرجع سابق، ص230.

75- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد1، المجلد 36، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، كانون الثاني (جانفي) 2009، ص23.

76- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص19.

77- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص23.

78- مرجع سابق، ص02.

79- رزيق كمال، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، 2002.

80- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، 2007، ص24.

81- Marie Claude Smouts, Le développement durable, Edition Armand Colin, France, 2005, p4.

82- دوغلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص72.

83- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مرجع سابق، ص176.

84- نـوزاد عبـد الـرحمن الهيتـي، التنميـة المسـتدامة فـي المنطقـة العربيـة: الحالـة الراهنـة والتحـديات المستقبلية، مجلة الشؤون العربية، العدد125، الكويت، 2006، ص ص103- 104.

85- Jean Supizet, Le management de la performance durable, Edition D'organisation, France, 2002, p74.

86- رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص ص292- 293.

87- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص103.

88- Lahsen Abdelmalki, Patrick Mundler, Economie de l'environnement, Paris, 1997, p45.

89- دوجلاس موسشيت، مرجع سابق، ص73.

90- محمد فائز بوشدوب، التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر، 2002، ص37.

91- لورانس إسسكند، دبلوماسية البيئة: التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية، ترجمة أحمد أمين الجمل، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص ص68-69.

92- محمد صافي يوسف، مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئية: دراسة في إطار القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص60.

93- Martin Bidou, Le principe de précaution en droit international de L'environnement, RGDIP, N3, Octobre- Décembre 1999, p633.

94- Pierre Marie, Droit International Publique, 4ème édition, Dalloz , Paris, 1998, p101.

95- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 04-02 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، العدد 84، مؤرخة في 25 ديسمبر 2004.

96- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص31.

97- محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، www.ao.academy.org ، اطلع عليه بتاريخ: 13-02-2014، على الساعة 23:15.

98- سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص111.

99- عنصل كمال، مبدأ الحيطة في انجاز الاستثمار وموقف المشرع الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر، 2007، ص153.

100- عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي: النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص71.

101- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، ط2، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص271.

102- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002، ص195.

103- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002، ص133.

104- عمر صدوق، دروس في الهيئات المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص89.

105- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بيان الأسباب لقانون البلدية لسنة 1967، العدد06.

106- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص183.

107- نفس المرجع، ص183.

108- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص273.

109- مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص38.

110- بن شعيب نصر الدين، إشكالية تمويل البلديات وسبل ترقيتها، مذكرة ماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2002، ص06.

111- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص274.

112- سهام شباب، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، دراسة تطبيقية: حالة بلديات بسكرة، مذكرة ماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص56.

113- عبير غمري، إصلاحات الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون الإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص ص97- 98.

114- نفس المرجع، ص ص98- 99.

115- سهام شباب، مرجع سابق، ص56.

116- Raymond Quivy, Lucvan campenhoudi, Manuel de recherche en sciences sociales, Edition Dunod, Paris, 1988, p112.

117- عبد الباسط محمد حسين، قواعد البحث الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، 1974، ص166.

118- مقابلة مع بعض موظفي البلديات محل الدراسة، 2016/04/04 + معالجة شخصية.

119- جمال محمد أبو شنب، أصول الفكر والبحث العلمي: نماذج تطبيقية للتصميم والتنفيذ التجريبي، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص149.

120- محمد زيان عمر، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص51.

121- محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعارف الاجتماعية، القاهرة، 1980، ص339.

122- Boudon Raymond, Les méthodes en sociologie, Série que sais-je ?, N° 1334, P.U.F, 6ème édition, Paris, 1984, p31.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

مظاهر الاتصال البيئي في بلديات ولاية عنابة

1- وسائل الاتصال البيئي في بلديات عنابة.

2- أهم نشاطات الاتصال البيئي في بلديات عنابة.

3- إستراتيجيات الاتصال البيئي في بلديات عنابة.

4- الرسائل الاتصالية التي تعتمدها بلديات عنابة في المجال البيئي.

5- بلديات عنابة وأهم الوسائل القانونية والاقتصادية لحماية البيئة.

6- التكوين في المجال البيئي.

*** مراجع وهوامش الفصل (من الصفحة 187 إلى الصفحة 196).**

1- وسائل الاتصال البيئي في بلديات عنابة:

- إن وسيلة الاتصال هي ما تؤدى بها الرسالة الاتصالية أو القناة التي تحمل الرموز التي تحتويها الرسالة من المرسل إلى المستقبل، فالوسيلة التي نحصل أو نتبادل عن طريقها المعلومات تؤثر في تفكير الأفراد وسلوكاتهم أكثر من بعض محتويات الرسالة نفسها، فالوسيلة ليست شيئا محايدا أو سلبيا، إنها تؤثر تأثيرا متفاوتا لدى المعرضين لها بل حتى لدى مستعمليها، وبشكل عام توجد طريقتان للنظر إلى وسائل الاتصال:

أولا: من حيث أنها وسائل لنشر المعلومات والتعليم والتنمية والترفيه وتوجيه الرأي العام.

ثانيا: من حيث أنها جزء من سلسلة التطور التكنولوجي المطرد.

- ففي الحالة الأولى يركز الاهتمام على مضمونها، طريقة استخدامها والهدف من هذا الاستخدام، أما في الحالة الثانية فيهتم بتأثيرها كوسيلة تقنية بصرف النظر عن مضمونها، وضمن التوجه الأخير يعتبر بعض علماء الاتصال ومنهم "**هارولد انيس**" و "**مارشال ماكلوهان**" أن لوسائل الاتصال دورا أساسيا في عملية الاتصال، بل في تنظيم المجتمع وتطوره، ويبقى أن أشهر من كتب عن أهمية وسائل الاتصال هو الباحث الأمريكي الكندي الأصل "**مارشال ماكلوهان**" **(1911م- 1979م)** صاحب العبارة الشهيرة "**الوسيلة هي الرسالة**"، والتي تشير إلى أن طبيعة الرسالة من مفردات وتراكيب وأسلوب وأدوات... تتأثر بنوع الوسيلة، فالخبر في الجريدة يختلف عنه نسبيا في الإذاعة ويختلف عنه أيضا في التلفزيون [1].

- ومن ثم تقوم الفكرة الرئيسية ل "**ماكلوهان**" على أساس أن الوسيلة التي تنقل المضمون الإعلامي تؤثر على المستقبلين تأثيرا لا شعوريا يغير سلوكهم، والوسيلة هي الرسالة تعني بالإضافة إلى ذلك أن لكل وسيلة جمهورا من الناس يفوق حبه لها اهتمامه بمضمونها.

- كما حدد علماء الاتصال ومن بينهم "**بول لازارسفيلد**" و "**روبرت ميرتون**" عدة وظائف لوسائل الإعلام في المجتمع، ومن بين أهم هذه الوظائف: التشاور وتبادل الآراء، ففي أي مجتمع لابد من توفر وسائل

للتشاور وتبادل الآراء والأفكار والقضايا، كما يضيف "**ولبور شرام**" وظائف أخرى مثل: وظيفة المراقب وذلك لاستكشاف الآفاق، وإعداد التقارير عن الأخطار والفرص التي تواجه المجتمع، بالإضافة إلى وظيفة التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال تعليم أفراد المجتمع بالمهارات والمعتقدات والسلوكات من خلال المعلومات التي تنشرها هذه الوسائل[2]، هذا بالإضافة إلى وظيفة الإعلام التي تعنى بنشر المعلومات الخاصة بالوقائع والأحداث التي تقع داخل المجتمع وخارجه، وتحديد اتجاهات القوى الفاعلة والعلاقات بينها، كما تقوم أيضا بالتعبئة والمساهمة في الحملات الاجتماعية بصفة عامة.

– وعليه سوف نتطرق إلى أهم الوسائل والأساليب الاتصالية التي تعتمدها بلديات عنابة في نشر الوعي البيئي في الأوساط المحلية، حيث تشمل:

1– الوسائل اللفظية المكتوبة أو المطبوعة:

– إن المطبوعات شكل من أشكال الاتصال الكتابي، والإعلام المكتوب هو جميع وسائل النشر والإعلام التي تعتمد على طبع الكلمات، وتعتمد على الأحرف المطبوعة لنقل المعلومات [3].

– إن مهارة الكتابة التي كتب عنها "**برلو**" في نموذجه هي الأكثر صعوبة حسب "**محمد منير حجاب**"، لأن الكاتب سيفرغ الأفكار والمعلومات في قالب كتابي أي يحولها من باب الفكرة إلى باب التدوين، وعن طريق اختيار الألفاظ وترتيبها في شكل له أثره وطابعه في اللغة المستخدمة يحولها إلى مادة مفهومة وواضحة [4]، ولذلك فإن الصعوبة في مجال الكتابة تكمن في أن تكون المادة المكتوبة مفهومة للقارئ، وهو الشرط الأساسي الأول لتحقيق الهدف الاقناعي والتأثير في الأفكار والسلوكات.

– إن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه الفرد في قراءاته للمطبوعات هو أولا فهم المحتوى المتضمن فيها، والذي يجب أن يكون واضحا ومفهوما، وفي هذا الصدد يقول كل من:

NICOLE (B) و **RICHARD (A):** " أن محتوى الرسالة يجب أن يكون سهل الفهم في الوضعية التي يستقبل فيها، ولهذا يجب على القائم بالاتصال أن لا يصعب مهمة الفهم، بل يجب إعطاء المستقبل ما يبحث عنه أو ما ينتظر أن يجده في المحتوى وفي الشكل "[5].

– كما تسمح المطبوعات للقارئ بأن يتحكم في وقت وفرصة القراءة وبإمكانية إعادة الاطلاع على مضامينها بتأن، ولكنها تحتاج إلى مستوى ثقافي ومهارات معينة، وهذه الوسائل لها أدوارا مهمة في التعبئة ومساعدة البلدية وأهم الفاعلين في المجال البيئي على عملية نشر وإيصال رسائلها إلى مختلف شرائح المجتمع بالشكل المطلوب، وفي مايلي نذكر أهم وسائل الاتصال المكتوبة والمطبوعة:

1-1- المجلات:

– تقدم هذه الأخيرة معلومات مفصلة ومطولة في عدة مجالات مستعينة بالخبراء والمتخصصين، لذلك نجد أن كتّاب المقالات في المجلة مثلهم مثل الباحثين في موضوعات جديدة، يحاولون أن يكتشفوا أبعادها وعرضها بأسلوب يتناسب مع القارئ العادي، خاصة في ظل انتشار المجلات المتخصصة التي تركز على مجال محدد من الدراسة، حيث تهتم بالمعلومات الدقيقة والحديثة التي يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى [6].

– وهنا يمكن أن نشير إلى مجلة أو جريدة البلدية، التي تعد من أهم وسائل الاتصال التي تربط البلدية بجماهيرها المختلفة، بحيث تعتبر همزة وصل بينهما، حيث تقدم فيها البلدية مختلف المعلومات التي يمكن أن تفيد في حماية البيئة، وكذلك المواعيد والأنشطة التي تقوم بها، وحشد المواطنين للمشاركة فيها، وغيرها من المهام التي تتميز بها هذه الوسيلة.

1-2- المطويات:

- تمثل هذه الأخيرة أوراقا تطوى عادة عدة مرات، حيث تسمح مساحتها بذكر موضوع الرسالة كاملا، وينبغي أن يراعى فيها تناسق المواد والصور والرسوم، وكذلك أن تكون متصلة ومترابطة في المعنى كلما فتحت إحدى طياتها [7].

- وتتميز المطوية بسهولة حملها وتوزيعها، إضافة إلى إمكانية طباعة كمية كبيرة منها بأرخص الأسعار، وعادة ما تركز المطوية على موضوع واحد فقط، وتتناوله شرحا وتحليلا، وبأسلوب مبسط ومفهوم للمستهدفين، وتعد المطوية من أفضل وسائل الإعلام في المناسبات العامة، ومفيدة أيضا للتركيز على موضوعات معينة، إلا أنه ورغم كل هذه المميزات التي تتمتع بها المطوية، فإن البلديات محل الدراسة لا تعتمد عليها بدرجة كبيرة، حيث جاءت في المراتب الأخيرة من جملة الوسائل التي تعتمدها بنسبة (3,65%) وهي نسبة ضعيفة جدا. (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (7)).

1-3- الملصقات:

- تعتبر هذه الوسيلة من وسائل الاتصال اللفظية المكتوبة التي تستخدم في كثير من المؤسسات والهيئات المختلفة، وتضم معلومات وأخبار وإرشادات وتوجيهات تهم أعضاء الجماعات أو العاملين فيها.

- كما تظل الملصقة من الوسائل الإعلامية الفعالة، ومن أهم شروط نجاحها [8]:

- وضوح الهدف وبساطة المضمون.
- الاتزان: أي انسجام بين المحتويات الملصقة والتركيز على فكرة واحدة.
- الاختصار في الكلمات المكتوبة والتركيز على الصورة المعبرة.
- استخدام الألوان الملفتة للانتباه.

- وتصنف الملصقات ضمن الصور التي تعمل على نقل الفكرة بشكل مصور، ويكثر استخدامها لأغراض التوعية العامة، ومن أهم ما ينبغي مراعاته عند وضع الملصقة أن تكون سهلة الإزالة بعد انتهاء

الغرض منها، وهنا ينبغي التنبيه إلى أنه لكي يحقق الملصق أهدافه يجب عدم عرضه لمدة طويلة مهما كانت درجة قوته، حتى لا يفقد فعاليته وتأثيره، أما الملصقة التي تعلن عن التظاهرات فيجب أن تكون حاوية لاسم التظاهرة، التاريخ، الساعة والمكان مع تبيان المنظمة التي يكون على عاتقها التمويل، كما يجب أن تكون كبيرة عريضة، واضحة للجميع، وتكون ملصقة في أماكن مكتظة بالسكان.

– وتستعمل الملصقات عادة لثلاثة أسباب أساسية هي:

- إعطاء المعلومات.
- إعطاء النصائح المزودة بتعليمات وإرشادات.
- الإعلان عن التظاهرات والبرامج المهمة.

– كما تقتضي الملصقة الأخذ بعين الاعتبار بعض النقاط منها محل الكلمات المستعملة، إذ يجب أن تكون مستقاة من الثقافة المحلية مع مراعاة بساطة وقلة الكلمات، كما تستوجب استعمال الرموز حتى تكون في متناول الأميين أيضا، إضافة إلى استعمال الألوان التي تجذب الانتباه وتشده مع استعمال فكرة واحدة [9].

– واستنادا إلى ما سبق تعتبر الملصقات من أكثر الوسائل الاتصالية التي تلجا إليها البلديات محل الدراسة للتعبير عن نشاطاتها البيئية وتوعية المواطنين بأهمية حمايتها والمحافظة عليها، حيث بينت نتائج الدراسة أنها احتلت المرتبة الأولى بناءا على إجابات المبحوثين بنسبة وصلت إلى (30,47%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (7))، هذه الأخيرة والتي عادة ما تكون مرسومة بلون واحد أو عدة ألوان، وتنفذ على نوع معين من الورق الرفيع نسبيا والذي يسهل لصقه على الحائط أو على ألواح الخشب، رغم ما تتمتع به من ايجابيات إلا أن لها عيوبا عديدة حسب **أحمد عادل راشد** يمكننا إسقاطها على محل الدراسة وهي [10]:

- ✓ لا تصل الرسالة الإعلانية التي تحملها إلا للملمين بالقراءة والكتابة.
- ✓ جمهورها محدود بالمنطقة التي توجد فيها.
- ✓ كثيرا ما تتأثر بالعوامل الجوية، الأمر الذي يقضي على صيانتها.

1-4- الصحيفة (الجريدة):

- وهي من الوسائل المطبوعة التي تعتبر بأنها عبارة من مساحات من الورق المطبوع، لنقل الرسالة الاتصالية من القائم بالاتصال أو المرسل إلى أعداد كبيرة ومنتشرة من الأفراد، ويمكن تعريف الصحيفة بأنها: "**النافذة التي يرى منها الفرد العالم**"، وتدخل الصحف والمجلات العامة "التجارية" ضمن الدوريات التي تمثل حلقة اتصال مهمة بين أفراد المجتمع بكل طبقاته، وتتميز بالجدة، وسهولة الحصول عليها، وهذا ما سيزيد من تفاعل الناس مع الصحف المحلية، وبالتالي زيادة ثقافة المجتمع في هذا المجال، كما تعد الصحافة وسيلة مهمة للتثقيف العلمي والقراءة السريعة الفاحصة، التعبير والحوار البناء [11].

- وتعتبر الصحف من بين الوسائل التي تقدم كمية كبيرة من المعطيات وتتعامل مع حاسة واحدة، لذلك فهي لا تتطلب قدرا كبيرا من الجهد لكي تستكمل هذه المعطيات، وهذا معيار وضعه "**مارشال ماكلوهان**" لوصف الوسيلة بأنها قادرة على إثارة القارئ بما تقدمه من إيضاح عال، نظرا لكثرة المثيرات التي تقدمها في تفاعلها مع حاسة واحدة، كما أثبتت التجارب التي أجراها كل من **لازار سفيلد (Lazarsfeld) ، دوب (Dob) ، والبر (Walber) وبيرسلون (Berslon)** أن وسائل الاتصال المكتوبة أو المطبوعة تتفوق على الوسائل الأخرى بالنسبة للجمهور القارئ، وذلك لما تتميز به من مقدرة على عرض التفاصيل الدقيقة والموضوعات الطويلة التي تساعد على توضيح الأمور للقراء وتهيئ لهم الدراسة المتأنية بالإضافة إلى إمكان قراءتها في الوقت والمكان المناسبين مما يضفي عليها صفة الخصوصية [12].

- وعليه يمكن القول أن الصحيفة عموما تؤدي خدمة عامة ومؤكدة، فهي تحيط المواطنين وتعلمهم بالمشاكل القائمة على غرار المشاكل البيئية، كما أنها تعرض عليهم الحلول التي تقترحها الحكومة

والأحزاب وكذا الفئات الاجتماعية الفاعلة، ومن هنا يستطيع الأفراد اتخاذ مواقفهم وإبداء أرائهم، كما تساهم الصحيفة أيضا في الاندماج الاجتماعي للفرد داخل الهيكل الاجتماعي، لأن قراءة الصحيفة هي حوار ونوع من الانفتاح على العالم [13].

– ومن خلال ما سبق تستطيع الصحافة المكتوبة أن تلعب دورا رياديا في نشر الوعي بالمشكلات البيئية، كما أنها تستطيع أن تكون أداة فعالة للتربية البيئية، وذلك عن طريق طرحها للمسائل البيئية المختلفة والمشكلات المتعلقة بها، وكذلك نشر المعلومات والأخبار ومعالجتها بالطريقة التي تؤثر في اتجاهات القراء [14].

– وانطلاقا من هذه الخصائص التي تميز الصحف من قدرة كبيرة على التأثير في الأفراد خاصة المتعلمين منهم، والكم الهائل من المعلومات التي تقدمها، فهي تعتبر من الوسائل المناسبة للبلديات محل الدراسة في نشر الوعي البيئي، ونشر أكبر قدر ممكن من المعلومات حول البيئة، فما عليها إلا استغلال هذه الوسيلة بطريقة جيدة، وذلك من خلال إقامة علاقات وطيدة مع مختلف الصحف واستغلالها في الوصول إلى قدر كبير من الأفراد.

1-5- اللافتة:

– بعد اختراع المطبعة عام 1436م وبروز الصحافة إلى الوجود، ظهرت الحاجة إلى "**الإعلان**" الذي ينشر على صفحاتها في شكل نصائح أو إرشادات وذلك منذ سنة 1625م، ثم في شكل ملصقات ولافتات وجداريات في الشوارع، ومع تطور الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا في القرن التاسع عشرة، شهدت اللافتة أول نقلة كمية ونوعية، وذلك تحت ضغط طلبات القطاع الصناعي الذي استعان بشكلها الإعلاني في الترويج لبضائعه وتصريف منتجاته الصناعية، ونتيجة لذلك أصبحت اللافتة الإعلانية من إيرادات الصحف والمجلات وعنصرا أساسيا في اقتصاد السوق [15].

– وفي العشرينات من القرن العشرين دخل الإعلان عالم وسائل الاتصال السمعي (الراديو) باحتشام، كما رافق استعمال وانتشار التلفزيون بعد الحرب العالمية الثانية، ثم باقي وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، هذا وتعتبر اللافتة من أقدم وسائل الاتصال، ومع ذلك فهي ما تزال تحتل مكانا هاما في الجهاز الواسع لوسائل التأثير الإعلامي، وفي ظرف عدم توفر الوقت، تتغلب اللافتة بسهولة على الكثير من الحواجز النفسية الناتجة عن الإرهاق والأحكام المسبقة المتحاملة وسلبية الانتباه والترفع، فهي تتميز بتأثيرها على المشاهد بالتعبير الفني العاطفي أكثر منه بالنص المفسر، كما يتم استيعابها بصورة أدق وأسرع، وترسخ في الذهن أكثر من الرسائل المبثوثة والمنشورة في وسائل الاتصال الأخرى، وهذا ما يفسر رواج هذه الوسيلة في الوسط الإعلامي والاتجاه الواضح لتغلغلها الفعال إلى الصحافة والراديو والتلفزيون [16].

– وعموما تعتمد اللافتة على الجملة المعبرة الواضحة، وعادة ما تستخدم في عمليات الإرشاد والتوجيه كأن تشير اللافتة إلى مكان مناسبة ما، هذا وتصلح اللافتة أساسا لمخاطبة جمهور عام وغير موحد الصفات والميول والاهتمامات، كما تحمل رسائل ذات طابع عام مثل: الإرشادات والنصائح العامة سواءا كانت صحية، زراعية، تربوية...وتستعمل لأغراض متعددة أهمها تجارية، سياسية، اجتماعية...وذلك لإرساء بعض قواعد السلوك الاجتماعي مثل: النظافة والتضامن، الحفاظ على الوقت، ترشيد الاستهلاك، الحفاظ على البيئة وغيرها، ويكثر استعمالها في مناسبات معينة وعلى شكل حملات إعلامية مكثفة ومنتظمة، وفي حجم كبير وملفت للنظر من بعيد، أما من حيث مضمونها فقد تحتوي على كتابة فقط أو صور شمسية أو رسوم طبيعية أو تخطيطية أو كاريكاتورية...وقد تجمع بين الكتابة والصور والرسوم وقد تحتوي على رسوم متسلسلة أو مقسمة أو مركبة، كما قد تكون سمعية أو سمعية بصرية.

– إن اللافتة تدعى بحق "**فن الشوارع**" فهي تلبي حاجة الإنسان التسويقية والإرشادية، كما تلبي حاجته الطبيعية إلى الاستمتاع الجمالي والى العواطف الجياشة التي يقدمها له استيعابه لرسائل اللافتة ومعالجته العقلية لها.

– ومن شروط فعالية اللافتات وقوة تأثيرها التي تميزها عن غيرها من وسائل الاتصال الأخرى مايلي:

- الاقتران العضوي بين عمق الموضوع ونضوجه وبين الروح الفنية العالية للوسائل المستخدمة في التعبير عن هذا الموضوع.
- ضبط توقيت ظهور محتواها، إذ لا يحق للافتة أن تتأخر عن الظهور بل يجب أن تظهر قبل أو مع ظهور الحدث أو بعده مباشرة (ممهدة أو مفسرة أو مقومة).
- ضرورة أن تكون لغتها مختصرة وبليغة "**اصطلاحية**" تصل حد المفاجأة وعدم التوقع.
- ضرورة أن تكون رسالة اللافتة مؤثرة وفعالة كطلقة نارية، وأن تكون قابلة للقراءة والاستيعاب من النظرة الأولى.

– وبالنسبة لمجال الدراسة فإن هذه الوسيلة لم تظهر بقوة في إجابات المبحوثين، كما أن ملاحظاتنا البسيطة للميدان بينت وجود نقص كبير في مستوى اعتماد هذه الوسيلة كأداة توعوية في المجال البيئي، وهو الأمر الذي يستدعي على القائمين في هذه البلديات مراجعة سياساتهم الاتصالية فيم يخص استعمالها مستقبلا.

2– الوسائل والأساليب اللفظية غير المكتوبة:

2–1– التلفزيون:

– إن التلفزيون وسيلة من وسائل الاتصال، تعتمد على الصوت والصورة في آن واحد، ومن ثم فقد جمعت بين خواص الإذاعة المسموعة وخواص الوسائل المرئية [17].

– ويعد التلفزيون من بين الوسائل الأكثر قوة وحضورا في عالم الاتصال، إذ يلعب التلفزيون دورا حيويا في مجالات الإعلام والاتصال الجماهيري لما يملكه من حاستي السمع والبصر في إبهار المشاهد، ولهذا فإنه يمكن أن يستثمر التلفزيون لتقديم المعلومات والأفكار والسلوكات المرغوبة، حيث تشير الدراسات إلى أن الطفل على وجه الخصوص الذي تجاوز عمره سن الثالثة، يقضي سدس ساعات يقظته اليومية أمام شاشة التلفزيون، فإذا بلغ سن السادسة تكون المدة التي يقضيها في متابعة برامج التلفزيون معادلة لتلك التي يقضيها في المدرسة، والتلفزيون لا يقتصر على تقديم البرامج الترفيهية فقط بل حتى البرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخاصة منها البيئية، لذلك فإن عليه مسؤولية أكثر عمقا، ومن ذلك: توجيه الجمهور إلى أسس التفكير السليم، وكيفية البحث عن المعلومة مع مراعاة تطبيق مضمون ما يقال مع الصور الحية المعروضة.

– وبالرجوع إلى موضوع الدراسة، نجد أن التلفزيون يعتبر من أنسب الوسائل الاتصالية المعتمدة في معالجة المواضيع البيئية، وذلك من خلال استناده على مجموعة من التقنيات، والتي تشمل[18]:

- نشرات الأخبار التي تمثل الإطار الأفضل للتوعية البيئية، إذ يمكن عبر تقرير إخباري من دقائق قليلة أن نتناول موضوعا بيئيا مهما أو قضية بيئية خطيرة.
- الشريط الإخباري في أسفل الشاشة هو أيضا مصدر مهم للمعلومات البيئية أو الترويج لحملة ما، إضافة إلى الإعلانات القصيرة والومضات الترويجية السريعة.
- تقديم برامج متخصصة عن البيئة والتراث، على أن تكون في قالب يراعي ثلاثة عناصر أساسية هي: السرعة والجذب والتخصص.
- تلفزيون الواقع، وهو من أنجح الأمثلة عن البرامج التلفزيونية في جذب أكبر عدد من المشاهدين، لذلك يمكن استغلال تقنياته في الترويج لرسائل ترمي إلى حماية البيئة.

– وعليه لو تأملنا التلفزيون الجزائري لأمكننا أن نميز وجود نموذجين رئيسيين يسيطران على خريطة البرامج البيئية، حيث أن:

– النموذج الأول: يعتمد على الاهتمام الموسمي المؤقت المرتبط بالأزمات والنكبات البيئية

– حيث غالبا ما يصاحبه نمط التغطية الإعلامية القائم على الإشارة والاكتفاء بالجوانب الصارخة في الأحداث البيئية، وتحاشي الإشارة إلى الأسباب مع الميل إلى التمويه والمعالجة السطحية، إضافة إلى انتهاء الاهتمام الإعلامي بانتهاء الحدث وعدم الحرص على متابعته، وهذه المعالجة المبتورة والمتعجلة لا تتعرض للمشكلات البيئية في سياقها الصحيح مما يؤدي إلى التضليل أحيانا، علاوة على تشويه الوعي البيئي، ومنه نرى أن الاهتمام بقضايا البيئة لا يزيد عن كونه استجابة لما تفرضه احتياجات السوق الإعلامية، ومن بين نماذج هذا الاهتمام نجد تغطية فيضانات الجزائر (باب الواد) أين قام التلفزيون الجزائري بقطع مباشر لمباراة كرة القدم وعرض أخبار وصور تتعلق بالفيضانات، واستمرت هذه التغطية في كل اللحظات الإخبارية ثم تم عرض حصص خاصة حول الفيضانات وكل ما انجر عنها، وبعد زوال المشكلة انتهت كل التغطيات.

– كما نجد من بين نماذج الاهتمام الزلزال الذي هز منطقتي " بومرداس " و " الجزائر العاصمة "، أين سخرت كل الإمكانيات الإعلامية من أجهزة ونقل مباشر وزيارات رسمية ومساعدات وتوجيه نداءات وعرض إعلانات...الخ، لتنتهي التغطيات الإعلامية بعد عودة الحياة للمنطقة.

– لذلك يلاحظ على التغطيات الإعلامية في هذا النوع غياب الاهتمام بالجانب البشري بالدرجة الأولى والمشاكل الاجتماعية المترتبة عن هذه الأزمات، مع غياب حقيقي لمعالجة المشاكل البيئية المترتبة عن هذه الكوارث.

- النموذج الثاني: يعتمد على الجوانب المتكاملة للقضايا البيئية

- حيث نلاحظ ذلك سواءا في العلاقة العضوية للقضايا البيئية بالقضايا المجتمعية الأخرى (السياسية، الاقتصادية، الثقافية...) أو فيما تتميز به من سمات الاستمرارية وعدم الانقطاع، مما يستلزم معالجات إعلامية تتسم بالشمول ومتابعة إعلامية متصلة وغير منقطعة ولا تقتصر فقط على الأزمات والنكبات.

- هذا وقد عرف التلفزيون الجزائري منذ الثمانينات برامج تعتني بقضايا البيئة، حيث كانت أولى هذه البرامج حصة " الأرض والفلاح " لأحمد وحيد، والتي بثت على الجماهير لسنوات طويلة، كما أن هناك حصة " الإنسان والبيئة " والتي استوحت من برنامج الحصة الأولى وهي من إعداد أحمد ملحة، حيث يدوم بثها مدة (26) دقيقة، أما في السنوات التي تلت هذه الحصة فقد تم تقديم برنامج حول البيئة بعنوان " البيئة والمجتمع " والذي يعنى بتقديم مواضيع ذات صلة بالمشاكل البيئية وتأثيرها على المواطنين من خلال تحقيقات ميدانية، على غرار برنامج بيئة نت وكوكبنا الأخضر...الخ والتي كانت تبث على القنوات الفضائية الخاصة مثل قناة الشروق TV.

- وعلى العموم تبقى المعالجة التلفزيونية المرئية لقضايا ومشاكل البيئة ضعيفة على الرغم من خطورة التدهور البيئي الذي مس أغلب مناطق الوطن، وهذا على الرغم من تعدد القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، الأمر الذي يستدعي بحق إعادة النظر في نظام البرمجة ومضاعفة الحصص البيئية بهذا القطاع الثقيل، هذا ونشير أيضا إلى أنه كانت هناك محاولات لوضع شبكة وطنية " للصحفيين الخضر " بمبادرة من مجلة " (Symbiose) " بهدف إعداد إعلام بيئي موثوق فيه وغير متحيز إلا أنها فشلت.

2-2- الإذاعة:

- هي الانتشار المنظم الموجه بواسطة جهاز الراديو للمواد الإخبارية والثقافية والتعليمية، وتتبع أهمية الإذاعة من عدة خصائص منها: سرعة الانتشار، قدرتها على الجذب، استطاعتها تخطي حواجز

المستمع إضافة إلى تخطيها الحدود الجغرافية والسياسية، والراديو كوسيلة من وسائل الاتصال بالجماهير تعد واحدة من أهم الوسائل وذلك لأنه يعتمد على الكلمة المنطوقة، ومن هنا فهو يخاطب كافة الفئات من المتعلمين وغير المتعلمين، وبذلك فهو يجتاز حاجز الأمية الذي لا تستطيع وسائل الإعلام المكتوبة أن تتجاوزه.

– وتتميز الكلمة المذاعة بالسرعة والانتشار الواسع، بحيث يصل مداها إلى أماكن كثيرة، وبالتالي فهي تستطيع الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد، لذلك فالإذاعة يمكنها أن تساعد البلدية بالموازاة مع مختلف الفاعلين في نشر الوعي البيئي ونشر المعارف والمعلومات المتعلقة بالبيئة، وذلك باعتبارها وسيلة اتصالية وإعلامية فعالة خاصة في الحملات التحسيسية الكبرى مقارنة بوسائل أخرى، مثل الحملة الوطنية لحماية البيئة التي أشرفت عليها الإذاعة الجزائرية سنة 2011 م، إضافة إلى برامجها وأركانها المختلفة الموجهة لكل فئة من فئات المجتمع كفئة الأطفال والشباب، وكذلك خلال الأخبار والبرامج المسلية وغيرها.

– وكغيرها من الإذاعات المحلية في الجزائر، فإن إذاعة عنابة التي تأسست بتاريخ 13 جانفي 1997م في إطار القرار المتعلق بإنشاء الإذاعات المحلية، انطلق بثها الإذاعي في البداية ب (04) ساعات يوميا، ثم ارتفع إلى (08) ساعات ليصل إلى (12) ساعة ابتداءا من جانفي 2004م، هذا وتبث إذاعة عنابة المحلية برامجها على موجة FM 100.3 بقوة تصل إلى (1/4) كيلواط، وتغطي عنابة وضواحيها بموجة ال FM 88.8 بقوة (10) كيلواط، حيث كانت في البداية تغطي تسع ولايات في الشرق الجزائري، ثم امتدت تغطيتها لتصل كامل القطر الجزائري بعد اعتمادها على شبكة الأنترنيت، هذا وقد احتوت الشبكة البرامجية لإذاعة عنابة الجهوية على العديد من البرامج الإعلامية البيئية اليومية والأسبوعية، ومن بين هذه البرامج نجد " من أجل بيئة سليمة " والذي يبث كل يوم جمعة من الساعة (15:00) إلى غاية الساعة (16:00) زوالا، والذي يهدف إلى إعلام وتوعية الجماهير بأهمية الحفاظ على البيئة، وتحسيسهم

بمخاطر التلوث الصناعي المعروف في المنطقة، هذا بالإضافة إلى العديد من البرامج والحصص الأخرى، كما تتطرق الإذاعة في كل مرة إلى مايلي [19]:

- التسجيلات الميدانية والنوادي الإذاعية حول مشكلات البيئة المحلية.
- النفايات الصناعية الناجمة عن مركب " أسميدال " و " مركب الحجار ".
- النفايات الحضرية وأخطار المفرغة العمومية ب " البركة الزرقاء ".
- النفايات الناجمة عن ميناء عنابة.
- مشكلة التوسع العمراني والأحياء القصديرية والأمراض المتنقلة عبر المياه.
- انشغالات المواطنين حول النفايات المتراكمة بالأحياء والتجمعات السكنية، ونقص المساحات الخضراء وظاهرة الحيوانات الضالة.

– هذا وتفتح الإذاعة مجالا للمستمعين للمشاركة في طرح انشغالاتهم ومقترحاتهم عن طريق الاتصال مباشرة بالحصة، بحيث تصل عدد المكالمات الهاتفية إلى أكثر من (15) مكالمة في الدقيقة الواحدة، كما تستضيف الإذاعة في أغلب الأحيان أخصائيين ومسؤولين وممثلين عن الحركة الجمعوية بالإضافة إلى ممثلين عن بعض بلديات عنابة وبعض المؤسسات الناشطة في المجال [20].

2-3- السينما:

– تعتبر السينما إحدى وسائل الاتصال الجماهيري، حيث تعود أهميتها إلى أنها تعتمد على تقديم مادتها مسموعة ومرئية، الأمر الذي يضاعف من جاذبيتها وتأثيرها، كما تقوم السينما بدور هام في مجالات التوجيه والإرشاد والتثقيف [21].

– هذا وتتشابه الأفلام السينمائية في بعض الصفات مع التلفزيون حيث يجمع كلاهما عنصري الصوت والصورة، وإمكانية شرح معلم المادة من خلالهما إضافة إلى عنصري التشويق ووحدة المكان والزمان، ويكفي أن نذكر أن الإعداد الجيد لفيلم سينمائي للتعريف بالبيئة ومشكلاتها بشكل علمي دون مبالغة

أو دعاية يسهم في انضمام أعداد كبيرة من الناس إلى تبني سلوكات بيئية ايجابية، حيث يمكن أن نصور المشكلات البيئية باستخدام السينما، وكذلك بواسطة الومضات الاشهارية التي تسبق عرض الأفلام التي تعرض في قاعات السينما، وهذا سيجعل الجمهور الحاضر يتعرض للرسالة البيئية المراد توصيلها وهو ما سيزيد من درجة فاعليتها، خاصة إذا علمنا أنها تتميز بتأثيرها القوي والخاص حسب الباحثين الذين أكدوا أن الصورة المعروضة في السينما تكون نسبة تذكرها (75%) من أول رؤية مقارنة ب (15%) من عرض رسالة واحدة في التلفزيون لمدة (34) ثا [22]، ورغم ذلك فإن اعتماد هذه الوسيلة لدى البلديات محل الدراسة مازال بعيدا كل البعد رغم الاقتراحات المقدمة في ذلك.

2-4- المسرح والتمثيليات:

- تعتبر التمثيليات من وسائل الاتصال الهامة في العصر الحديث، علاوة على كونها مصدر ترفيه فهي مصدر تعليم أيضا، وهي تقيم إلى عدة أنواع طبقا لأغراضها، ويعتبر التمثيل وسيلة اتصال هامة في اختصارها للوقت، حيث تمكن المشاهد من رؤية الحوادث أو الأحداث بغير فواصل زمنية حقيقية، فهذه الفواصل الزمنية الحقيقية قد تكون من الطول بحيث يعجز الإنسان على الربط بينها عقليا، كما يوفر التمثيل نوعا من المؤثرات الحسية والقوة الانفعالية التي تجعل المستقبل أكثر انتباها وتشويقا، بالإضافة إلى أن التمثيل يقرب من الحقائق الماضية التي لا نستطيع الوصول إليها بذاتها، كما يساعد أيضا على نشر الأفكار والمفاهيم التي يصعب على رجل الشارع فهمها بالألفاظ [23].

- إن المسرحية عبارة عن قصة تمثيلية تعرض موضوعا أو موقفا من خلال حوار يدور بين شخصيات القصة، وتدور أحداثها عن طريق الصراع بين المواقف واتجاهات الشخصيات، ويتطور الموقف حتى يبلغ ذروته، ثم ينتهي الأمر بانفراج الموقف والوصول إلى الحل المرغوب، وللمسرحية أسسا مهمة هي:

- **الفكرة:** ويقصد بها مضمون القصة.
- **الحكاية:** وهي بمثابة جسد الفكرة، وتوزيع الأدوار.

❖ **الشخصيات:** وهم أبطال المسرحية.

❖ **الصراع:** وهو لب المشكلة وتعقيداتها.

❖ **الحوار:** ويعني فصول الحديث وأحداث المسرحية المبنية على المناقشة والحوار والتصرفات.

– هذا وتعتبر القضايا البيئية من بين المواضيع التي يمكن أن تستغل وتحول إلى عروض مسرحية، بحيث يمكنها أن تنشر قيما ومفاهيما ايجابية خاصة لدى الأطفال من خلال هذه العروض والتمثيليات، وهي وسيلة فعالة جدا في نشر الوعي البيئي إذا ما استغلتها البلدية في هذا المجال أحسن استغلال، خاصة إذا علمنا أن العروض المسرحية تقوم بدفع الفرد إلى التفكير في سلوكه، ردود أفعاله، معتقداته وقيمه على ضوء ما يشاهد وما يسمع أثناء العروض المسرحية، فأهميتها تكمن في كونها تبين وتوضح للمشاهد السلوكات المضرة بالبيئة والمراد تعديلها، كما أنها تعمل على نشر الرسالة التي تدفع الجمهور للتفكير والتساؤل عن ما يمكن أن يتصرف به في حالة ما إذا وقع في نفس المشكل الذي وقع فيه الممثل، فهذه العروض تعتبر بمثابة تمارين مسلية لكيفية اتخاذ القرارات الصحيحة.

– ومن خلال ما سبق ونظرا لأهمية هذه الوسيلة في تنمية الوعي والتربية البيئية في المجتمع، قامت ولاية عنابة بالتنسيق مع مختلف بلدياتها على غرار بلديات: البوني، سيدي عمار، الحجار وبرحال بإقامة معرض تحسيسي وإعلامي على مستوى مسرح عز الدين مجوبي، وذلك في إطار التعاون مع الوكالة الألمانية **GTZ** *، حيث هدف هذا المعرض الذي حمل موضوع " **عنابة مدينة نظيفة** " إلى تحسيس المواطنين بضرورة مشاركتهم الفعالة في هذا المجال، وإعطاء بعض التوضيحات حول المنطقة التي تم اختيارها للتجربة، والتي تتلخص في مايلي [24]:

* **الهيئة الألمانية للدعم التقني GTZ:** تعد الهيئة الألمانية للدعم التقني شريكا تقليديا للجزائر منذ سنة 1962م، حيث تعهدت الهيئة منذ ذلك التاريخ بنقل معرفتها بكل القطاعات للتجاوب مع تطلعات شريكها الجزائري، الهيئة التي تعد مؤسسة فدرالية للتعاون الدولي للتنمية المستدامة، تهدف إلى التحسين المستدام لشروط حياة الإنسان، حيث تتدخل في الميدان لصالح الحكومة الألمانية الفدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية، بفضل فرعها الدولي الخاص بالخدمات، حيث تضم الهيئة (2700) برنامجا بأكثر من (130) دولة في العالم، كما تشغل (9500) عاملا و(67) مكتبا منتشرا بقارات إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية وأوروبا.

- تطبيق المسار الجديد لشاحنات جمع النفايات المنزلية أثناء الليل والنهار لمراقبة فعاليته.
- تزويد حي من الأحياء بالحاويات الفردية المتحركة (كتجربة أولى)، وذلك بوضع النفايات في أكياس بلاستيكية مغلقة قبل وضعها في هذه الحاويات.
- محاولة استرجاع لقب مدينة عنابة نظيفة.

– كما سلط هذا المعرض التحسيسي الضوء على ضرورة احترام مواعيد إخراج النفايات المنزلية، والفائدة التي يمكن أن تترتب عن هذه العملية لصالح المدينة والمواطن، وبالموازاة مع هذه العملية تم استعراض العتاد الجديد المخصص لعملية جمع النفايات وكذا توزيع النشرات الإعلامية التي أعدت لهذا اليوم.

– وتجدر الإشارة إلى أنه بعد نهاية العرض المسرحي تم توزيع بعض الهدايا على الأطفال الفائزين في المسابقة الخاصة بالعرض المسرحي تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي والإفريقي للطفل.

2-5- الاجتماعات والمناقشة الجماعية:

– المناقشة الجماعية عبارة عن نشاط جماعي يأخذ طابع الحوار الكلامي المنظم الذي يدور حول موضوع أو مشكلة معينة، ومختص الاتصال هنا له دور كبير في نجاح المناقشة، حيث يقوم بعرض الموضوع ومساعدة الأعضاء على التفكير والمساهمة في المناقشة، كما يلقي الأسئلة ويشجع الأعضاء على التفكير والمساهمة، علاوة على دوره في تلخيص ما تم مناقشته، وهذه الأخيرة لها فوائد كثيرة منها: ايجابية الأعضاء ومساعدتهم على التركيز والانتباه لأكبر عدد من الأعضاء في المساهمة والتفاعل والمشاركة في تحمل المسؤولية [25].

– كما يمكن أن نقول أن الاجتماعات هي عبارة عن اشتراك عدد كبير نسبيا من الأفراد في لقاء لتحقيق هدف أو أهداف معينة [26]، وهي من بين الوسائل التي تستعملها البلديات محل الدراسة لنشر الوعي البيئي خاصة مع الشخصيات البارزة في المجتمع، وكذلك مع المسؤولين وأصحاب المؤسسات ولجان الأحياء والجمعيات البيئية وغيرهم من الفاعلين الرئيسيين في المجتمع، والذين يمكن أن يساهموا

في حماية البيئة والمحافظة عليها، بحيث تتيح الفرصة للأعضاء المشاركين للتفاعل والمناقشة والحوار وإبداء الرأي وإعطاء الاقتراحات والنصائح، لذلك فالاجتماعات وسيلة هامة من أجل نشر الوعي البيئي خاصة في صفوف نخبة المجتمع ومسؤوليه.

2-6- المؤتمرات:

- المؤتمر هو عبارة عن مناقشة وتبادل فكري بين الأعضاء حول قضية أو موضوع أو مشكلة أو مشروع أو ظاهرة يهتمون بها أو مرتبطة بظروفهم، بغرض التوصل إلى توصيات أو قرارات مناسبة والعمل على الالتزام بها [27]، والمؤتمرات هي وسيلة يجتمع فيها الأفراد وجها لوجه لتبادل وجهات النظر بينهم، وكثير من رجال العلاقات العامة يرون بأن هذه الوسيلة أهم من الكلمات المكتوبة، لذلك تعقد اجتماعات أو مؤتمرات لعينة من أفراد الجمهور من وقت لآخر، وقد تعقد مؤتمرات للباحثين في موضوع معين، فالمؤتمرات تقلل من سلبية المؤتمرين بطرق منها: حصر المشكلات التي يود الأعضاء مناقشتها، وتشجيعهم على طرح هذه المشكلات، كما تقدم لنا هذه المؤتمرات إمكانية الدعاية الفعالة لأنها تضم عددا من الناس يأتون من أماكن بعيدة، وعددا من القادة الذين يأتون للتحدث فيها [28].

- والمؤتمر يعني الوسيلة التي يتم فيها إقناع الجماهير بفكرة أو موضوع معين أو نتائج عمل معين لكسب تأييد الرأي العام، أو تهيئته للجو الملائم قصد التبادل الفكري حول مشكلة أو مسألة معينة بين عدد من المهتمين بتلك المشكلة أو المسألة، ويهدف المؤتمر إلى التوصل إلى توصيات وقرارات ونتائج فيما يتعلق بموضوع انعقاده، ويمهد المؤتمر عادة بعقد الاجتماعات وعمل الندوات والأحاديث العامة والجلسات التحضيرية، وغير ذلك من الوسائل المناسبة للموضوع، بحيث لا تتعدى مدة المؤتمر غالبا أياما معدودة، كما تتحدد أهداف المؤتمر حسب الغرض منها كما يلي[29]:

- ✓ خلق الاهتمام الشعبي بمسألة معينة.
- ✓ إقناع المسؤولين بفكرة أو قضية أو مسألة معينة.

- ✓ دراسة التغير الذي يمر به المجتمع في ممارسة مهنة معينة على البحث والدراسة وتبادل الآراء والأفكار في موضوعات اهتمامهم.
- ✓ العمل على تنسيق الجهود وخلق روح التعاون بين المتخصصين في مهنة والمتخصصين في مهنة أخرى، سواءا كان لها علاقة بتلك المهنة أو ليس لها علاقة بها.
- ✓ العمل على تنسيق الجهود وخلق روح التعاون بين المهتمين بقضية معينة في مجتمع معين، أو بينهم وبين غيرهم من المهتمين بنفس القضية في مجتمعات أخرى.

– هذا وتوجد العديد من أنواع المؤتمرات، حيث تقسم من حيث المدة إلى مؤتمرات مؤقتة وهي التي لا تنعقد بصفة دورية منتظمة وليست لها هيئة دائمة تنظم انعقادها بصفة دورية، ومؤتمرات دورية وهي التي تنعقد بصفة دورية على فترات محددة غالبا ولها هيئة دائمة مسؤولة عن الإعداد لها وتنظيمها وانعقادها في المواعيد المحددة لها.

– كما تنقسم أيضا إلى مؤتمرات عامة وهي التي تتناول مختلف النواحي التي تهم الجماهير في المجتمع، ومؤتمرات نوعية وهي التي تختص بممارسة أنشطة في مجال معين، ومؤتمرات مهنية وهي التي يعقدها المشتغلون بمهنة معينة، كما توجد عدة تقسيمات أخرى حيث تنقسم إلى مؤتمرات محلية، ومؤتمرات قومية تنعقد على مستوى الدولة، ومؤتمرات إقليمية على مستوى إقليم معين يشمل عددا معينا من الدول، ومؤتمرات دولية والتي تنعقد على المستوى العالمي أو التي يشترك فيها عدد من دول العالم، وتوجد العديد من الأساليب المستخدمة في المؤتمرات أهمها [30]:

- ➢ **البحوث:** حيث يعد المتخصصون بحوثا في موضوعات المؤتمر، تقدم في الاجتماعات العامة أو في اللجان المختصة التي يشكلها المؤتمر.
- ➢ **الاجتماعات:** وهي أهم وسائل المؤتمرات لكي يمارس المؤتمر نشاطه، وهذه الاجتماعات تكون عامة أو تكون خاصة بلجان المؤتمر.

- **المناقشات:** وهي الوسيلة التي تتبع في الاجتماعات العامة، واجتماعات اللجان تناقش الموضوعات الأساسية للمؤتمر في الاجتماعات العامة، وتقوم اللجان بمناقشة الموضوعات الفرعية المتخصصة.
- **المطبوعات والوسائل السمعية البصرية:** وتستخدم في المؤتمرات كوسائل توضيح للموضوع الذي يبحثه المؤتمر.

– وتعتبر المؤتمرات وسيلة اتصال جد هامة تستغلها البلديات محل الدراسة وكذا شركائها الفاعلين في عملية نشر الوعي البيئي، من خلال المشاركة الفعالة في هذه المؤتمرات، سواءا كانوا هم أنفسهم من ينظم المؤتمر أو مشاركين فيه، بحيث يجب استغلال هذه الوسيلة أحسن استغلال وذلك لسمعة المؤتمرات والشهرة التي تكتسبها.

2-7- الندوات:

– تعتبر الندوة مناقشة متكاملة بين مجموعة من المتخصصين في موضوع معين، وفي جوانب مختلفة من هذا الموضوع، ويتناول المتخصصون الموضوع من جوانبه المتعددة كل منهم يتناوله من زاوية أو من جانب معين، ولذلك تعد الندوة من وسائل الاتصال التي تتيح التفاعل بين المرسل وهو المختصون، وبين المستقبل وهو الجمهور وذلك حول موضوع معين، ولهذه الوسيلة مميزات منها [31]:

- ✓ تتيح الفرصة للجمهور للاستماع لآراء أكثر من خبير أو متخصص واحد، حيث أن تتنوع هذه الآراء وتعدد المتحدثين يزيد من تشويق وانتباه الجمهور بموضوع الندوة وحسن تفهمه لزواياه المختلفة.
- ✓ تتيح الفرصة للمناقشة بين الخبراء والجمهور، مما يجعل الاتصال يسير في اتجاهين بعكس المحاضرة التي غالبا ما تسير في اتجاه واحد.
- ✓ تصبح الندوة على درجة عالية من الأهمية إذا كان الموضوع غير مفهوم لدى أغلب الحاضرين.

– ولا شك أن البلدية وشركائها الفاعلين في المجال البيئي بحاجة إلى استخدام هذه الوسيلة، وذلك حتى يمكن مواجهة المشكلات التي تواجه البيئة، بحيث تدرس كل جوانبها المتعددة وذلك عن طريق خبراء متخصصين فيها، فلا شك أن مشكلة مثل المشاكل التي تواجهها البيئة كفيلة بأن تعقد حولها العديد من الندوات، واستدعاء أكبر عدد من الخبراء المتخصصين في هذا المجال، وذلك من أجل الإحاطة بالمشكلة من كل جوانبها وإيجاد الحلول اللازمة لها، على أساس أن الندوات من بين الأساليب الاتصالية التي يمكن أن تستخدم في نشر الوعي البيئي، والتأثير في الاتجاهات وتغيير سلوكات الأفراد تجاه البيئة، وإعطائهم النصائح والإرشادات المختلفة، وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى الندوة الجهوية التي نظمتها الإدارة المحلية على مستوى ولاية عنابة حول موضوع: "**الوقاية ومكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه**"، وذلك بمشاركة ممثلين عن بعض بلديات عنابة إضافة إلى مشاركة ثمانية ولايات شرقية على غرار: سوق أهراس، الطارف، قالمة، قسنطينة، ميلة، جيجل، سكيكدة وعنابة، وذلك بحضور الأمين العام لولاية عنابة وممثل عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، حيث شدد هذا الأخير بلهجة صارمة على ضرورة تطبيق القوانين ضد المخالفين خلال عملية الأشغال التي تشمل إنشاء بناءات فوق المجاري المائية، وأنابيب قنوات الصرف الصحي الخاصة بالتوصيلات العشوائية للقنوات، معتبرا أن هذا سيساهم بشكل كبير في تفشي الأوبئة المنتقلة عبر المياه، إلى جانب انعدام شروط النظافة بالمحيط البيئي، مشددا خلال الكلمة التي ألقاها أمام الثماني ولايات على وضع برنامج استعجالي لمكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه، فيما ناقش بقية المشاركون الأسباب التي أدت إلى تكاثر الأوبئة في الآونة الأخيرة، كما أكدوا على ضرورة وضع إستراتيجية لمكافحة تلك الأمراض على سبيل المثال: حمى التيفويد والتهاب الكبد الفيروسي صنف أ، إلى جانب التسممات الغذائية [32].

– هذا وقد أكد المتدخلون في هذه الندوة على أن مثل هذه الأمراض تنتشر في الوسائط الجماعية كالمطاعم المدرسية، الإقامات الجامعية والأعراس نتيجة استهلاك مياه الصهاريج غير المراقبة، كما أن

تناول الأطعمة من محلات الأكل السريع والتي تستعمل زيوتا قديمة وكذا مياها ملوثة لا يعرف مصدرها واعتمادها في الطهي وغسل الأواني...وحسب الحصيلة التي قدمها المتدخلون على هامش انعقاد هذه الندوة، فإن مرض التهاب الكبد الفيروسي قد عرف انتشارا واسعا خاصة في أوساط المتمدرسين وذلك خلال سنة 2012 م، حيث سجلت (96) حالة التهاب كبد فيروسي لدى الفئة المحصورة أعمارهم بين:

(9) سنوات و(19) سنة، حيث يرجع سبب ذلك إلى قيامهم بالسباحة بواد سيبوس في عنابة، ومن ضمن أشغال الندوة كذلك تم تسطير برنامج وطني لمكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه، لتنتهي هذه الأخيرة بوضع إستراتيجية لسنة 2013 م والمتعلقة أساسا بتجديد أنابيب المياه وقنوات الصرف الصحي، وانجاز مراكز للردم الصحي من أجل القضاء على النفايات، إلى جانب القيام بمراقبة منابع المياه وسدود المياه عن طريق إجراء التحاليل، وكذا تكثيف المراقبة على المطاعم والمؤسسات التربوية، ومن جانب آخر وعلى هامش هذه الندوة قدم مدير الصحة لولاية الطارف حصيلة عن أمراض التهاب الكبد الفيروسي، حيث كشف عن (273) حالة سنة 2007 م و(128) حالة سنة 2008 م، فيم قدر عدد الإصابات خلال سنة 2011 م ب (66) حالة، أما في سنة 2012 م فقد سجلت (44) حالة، وفي حين قدم مدير الصحة لولاية سوق أهراس عدد الإصابات بحالات التهاب الكبد الفيروسي بسبع حالات تمت معالجتهم على مستوى المستشفى، فيما سجلت (21) حالة تسمم غذائي تمت على مستوى المطاعم، كما كشف خلال تقديمه لهذه الحصيلة أثناء الندوة عن معالجة (104) بئرا ملوثا لنقص مادة الكلور، فيما كانت الحصيلة المقدمة عن ولاية قالمة ب (12) حالة تيفويد، ومن جانبه قدم مدير الصحة لولاية سكيكدة حوصلة عن هذه الأمراض التي يتعرض لها المواطن والمرتبطة بغياب الوعي الصحي لديه، حيث قدرت حالات الإصابة بالتيفويد ب (179) حالة، فيما كان عدد الإصابات بقسنطينة خلال سنة 2008 م ب (16) حالة لالتهاب الكبد الفيروسي، و(19) حالة على مستوى حامة بوزيان، أما خلال شهري ماي ونوفمبر من سنة 2012 م قدرت حالات الإصابة بالتهاب الكبد الفيروسي ب (172) حالة، فيما سجلت

(219) حالة تنقل للعدوى عن طريق مخابر التحليل جراء عدم تنظيف الحقن (استعمال نفس الحقنة لعدة أشخاص)، في حين سجلت الحصيلة المقدمة من طرف مسؤول ولاية جيجل عن حالات الحمى التيفويدية ب (61) حالة خلال سنة 2012 م، و(64) حالة خلال سنة 2010 م إضافة إلى (55) حالة التهاب الكبد الفيروسي في نفس السنة، فيما سجلت (20) حالة سنة 2011 م و(3) حالات سنة 2007 م مع (45) حالة تسمم ناجمة عن التغذية غير الصحية والمياه غير الصالحة للشرب [33].

2-8- المحاضرات:

- تعتبر المحاضرة من وسائل الاتصال اللفظية التي تستخدم لنقل قدر كبير من المعلومات لأعداد كبيرة من الأفراد في وقت يمكن تحديده مسبقا، حيث يقوم شخص واحد بالتحدث في الموضوع المحدد وشرحه وتوضيحه للجمهور، ويتميز الاتصال الشفهي المباشر بوضوح شخصية المتحدث، فالمظهر الذي يظهر به وطبقة الصوت التي يتحدث بها وحركات ونظرات عينيه، وغير ذلك من أساليب التقديم تؤثر على مدى تقبل المستمع للرسالة، ومدى اقتناعه بها [34].

- إذن فالمحاضرة هي عبارة عن شرح وتوضيح لفظي لموضوع أو مشكلة ما، حيث يقوم بها شخص لديه خبرة في هذا الموضوع لأعضاء جماعة في حاجة إليه، وتعد من الوسائل اللفظية الشائعة الاستعمال في كثير من المجالات، ومنه فإن هناك العديد من الظروف التي تؤثر على مدى نجاح أو فشل المتحدث في تحقيق أهداف المحاضرة منها: قاعة المحاضرة، واستقبال الجمهور، ومظهر القائم بالاتصال، والصوت والصورة، واللغة والأسلوب، والدعائم الاتصالية المستعملة.

- وتعتبر المحاضرة من بين الأساليب الاتصالية المتاحة بكثرة للبلديات محل الدراسة وشركائها الفاعلين بأقل تكلفة من أجل نشر الوعي البيئي، حيث تستعين هذه الأخيرة بخبراء في مجال البيئة وغيرهم

من الأخصائيين الذين لهم علاقة بالموضوع، من أجل تقديم المعلومات الكافية والصحيحة، وبذلك كسب مصداقية أكبر، وهو الأمر الذي سيكون له تأثيرا كبيرا على المتلقين خاصة إذا تم إعلامهم بتاريخ انعقادها في الوقت المناسب.

3- الانترنيت:

- تعد الانترنيت من بين أهم الوسائل الإعلامية في الوقت الراهن، وذلك لعالميتها وسهولة استخدامها، إضافة إلى غزارة المعلومات وتنوع مصادرها، لذلك فإن الحاسب الآلي يعد من أهم مصادر التعلم حاليا، وينظر إلى الانترنيت على أساس أنها الوسيلة الأهم والأكثر فاعلية في عملية التفاعل والاتصال المحلي والعالمي، ومن فوائد شبكة الانترنيت:

- **البريد الالكتروني:** ويعني تبادل المراسلات والمحادثات بين طرف وآخر أو عدة أطراف، وقد يكون ذلك في الوقت الحالي أو تسجل ليراها المستفيد حسب رغبته.
- **الحوار وتبادل الآراء:** حيث تكون من خلال جميع فنون العمل الإعلامي.
- **الدراسات العلمية:** حيث يمكن الحصول على المعلومات العلمية والمنهجية والاقتصادية والبيئية وغيرها.
- **الإعلام:** حيث ساهمت الانترنيت في توسيع حركة النشر وزيادة عدد قراء الصحف.
- **معجم علمي واسع:** ويشمل جميع العلوم والمعارف.

- وانطلاقا مما سبق نجد أن الأنترنيت وسيلة ناجحة للتعريف بالبيئة والمحيط والأخبار المتعلقة بهما عن طريق الاطلاع على الجرائد الالكترونية وباقي المواقع الأخرى المتخصصة، كما تسمح باتصال الجمهور (مؤسسات، جمعيات...الخ) بصناعة القرار البيئي وتنويرهم فيما يخص السياسات البيئية للبلاد [35]، كما تساهم في الترويج لحملات النظافة والتشجير عن طريق استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن الواقع لبلديات محل الدراسة يثبت غير ذلك، حيث يقتصر استخدام هذه التقنية إلا

على شركائها الفاعلين كالجمعيات البيئية مثلا، وذلك من خلال سعيهم من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص وبأقل تكلفة، حتى يتم نشر كم هائل من المعلومات والصور والتسجيلات حين وقوعها.

4- الهاتف النقال:

- دخل الهاتف النقال إلى مجتمعنا بشكل مكثف، حيث أصبح عادة لا غنى عنها، وشيئا أساسيا في حياتنا، حيث لا نستطيع الاستغناء عنه وهذا راجع إلى سهولة القيام بالاتصالات المباشرة بواسطته، كما يتيح الهاتف المحمول خدمة الرسائل القصيرة **(SMS)** التي هي تقنية ناجحة في إيصال المعلومات لأكبر عدد مكن من مشتركي ومتعاملي الاتصالات اللاسلكية، لذلك يمكننا تصور انعكاس هذه الخدمة في ميدان الاتصال البيئي.

- هذا وقد شهد الهاتف النقال في السنوات القليلة الماضية بروز جيل من الهواتف التي تدعى بالذكية (Smart phone) المعروفة بميزاتها المتعددة الوسائط كالربط بشبكة الأنترنيت، خدمة إرسال واستقبال الصورة والفيديوهات وغيرها، وتشير الأمثلة السالفة الذكر إلى الدور الذي يمكن للهاتف النقال أن يلعبه في سبيل تنمية البيئة وحمايتها، حيث يمكن للبلديات محل الدراسة استغلال هذه الوسيلة من أجل نشر رسالتها البيئية والإعلام عن مختلف نشاطاتها في ذات المجال.

5- وسائل أخرى:

5-1-المعرض:

- يمثل المعرض موقعا مكانيا خاصا يعرض من خلاله مختلف الإنتاج المتعلق بموضوع المعرض وأهدافه وأشكاله بطريقة منظمة متوازنة، حيث تتلخص أهداف إقامة المعارض في: نشر وتبادل المعلومات، التعريف بالمنتج سواءا للتسويق أو للتعريف أو خلق انطباع معين لدى الجمهور، بث روح التنافس الشريف، اكتشاف المواهب والقدرات وتنميتها.

– وينبغي عند إقامة المعرض مراعاة التالي [36]:

- اختيار الموقع المناسب بحيث يسهل الوصول إليه.
- أن يكون المكان مضيئا وصحيا وفسيحا.
- تحديد الهدف من إقامة المعرض، والنتائج المرجوة من خلاله.
- تقسيم المعرض إلى عدة أجنحة أو أقسام، حسب الهدف من إقامته.
- تحديد التكاليف المادية والاحتياجات العامة من الكوادر، وتوزيع الأدوار بينهم، وهنا ينبغي إشراك القطاع الخاص في تمويل المعرض.
- تحديد موعد افتتاح المعرض والشخصية التي ستفتتحه وأيام ووقت الزيارة، وإعداد مطوية تعبر عن المناسبة، وتوضح للزائر كل المعلومات حول المعرض ومحتوياته، وأوقات الزيارة.

– كما تستخدم المعارض لأسباب إعلامية إلى جانب أغراضها التسويقية والترويجية، وتفيد المعارض في إعلام الجماهير وإعلام الناس بأحداث التطورات ومعرفة اتجاهات الجماهير ورغباتهم، كما تساعد على التطور والتفاهم بين المؤسسات وجماهيرها.

– وتستخدم داخل المعارض أكثر من وسيلة اتصال ك: الأفلام السينمائية والكتيبات والنشرات ومحطات الراديو والتلفزيون وغيرها من الوسائل، وتكون المعارض وسيلة من وسائل نشر الوعي البيئي، خاصة إذا كان موضوع المعرض هو البيئة، أين تعرض فيه مختلف الأفكار والمشاريع والمنتجات الصديقة للبيئة مهما كان الطرف الذي يقوم بانجازها، لذلك تستغل البلديات محل الدراسة بالموازاة مع شركائها الفاعلين في المجال هذه المناسبة من أجل تمرير رسائلها للجمهور والزوار على غرار معرض الزهور الذي تم تنظيمه شهر أفريل سنة 2016 م.

5-2- الرحلات والزيارات:

- إن القوافل والرحلات البيئية المتنقلة والمجهزة بكافة الوسائل السمعية والبصرية، هي آلية متميزة لنشر الوعي البيئي، بالإضافة إلى منح المشاركين في برامج التوعية البيئية من شرائح المجتمع المختلفة أعدادا من الإصدارات التثقيفية البيئية التي تقوم بانجازها البلدية أو أي طرف من شركائها الفاعلين خاصة منها الجمعيات البيئية... هذا بالإضافة إلى بعض الجوائز الرمزية، وتتميز هذه الآلية بإمكانية وصولها إلى كافة شرائح المجتمع في المدن والقرى، بتجهيزاتها المتكاملة وفرق عمل التوعية المدربة تدريبا جيدا، حيث يتم خلال هذه القوافل تقديم عروض حول كافة المشكلات والقضايا البيئية، وكذا دور البلدية في التعامل مع هذه المشكلات إضافة إلى دور شركائها في التعامل معها حفاظا على البيئة ومواردها، كما يتم خلال هذه القوافل عرض أفلام تسجيلية وتنويهات للتوعية بقضايا البيئة، إضافة إلى تنفيذ مسابقات فورية بين المشاركين وتوزيع الجوائز الرمزية عليهم [37].

- وتعتبر الرحلات من الوسائل الهامة التي تمكن الفرد من اكتساب المهارات والخبرات الكثيرة، وازدياد معرفته وخبرته في نواحي كثيرة من الحياة، ومن أهم ما تتصف به الرحلات تدريب الفرد على الاعتماد على نفسه عن طريق المشاركة في الأنشطة المختلفة، وخدمة نفسه بنفسه، علاوة عن إتاحة الفرصة لمشاهدة الأشياء المطلوب التعرف عليها في بيئتها الطبيعية ومن أهم أهداف الزيارات أو الرحلات نذكر [38]:

- ❖ تزويد الأفراد بمعلومات تساعد على زيادة دائرة معرفتهم وثقافتهم.
- ❖ تدريب الأفراد على الحياة الجماعية وتحمل المسؤولية مع الآخرين.
- ❖ إتاحة الفرصة للابتكار والتجديد.
- ❖ إيجاد تلاحم بين الأفراد وبيئتهم، ومعايشة مشاكل البيئة وفهم أسبابها.
- ❖ تدريب الأفراد على التعاون وتحمل المسؤوليات.

– إن الرحلات كإحدى محتويات برامج الجماعات وسيلة ليس هدفا في حد ذاتها، لأن الهدف يكمن فيما يحصل عليه عضو الرحلة من خبرات ومهارات حين ينتقل من مكان إلى مكان آخر يزداد علما أو يكتسب خبرة.

5-3- المعسكرات البيئية:

– المعسكرات مؤسسة اجتماعية يمكن أن تسهم إسهاما فعالا في تكوين المواطنين الصالحين وإشباع رغباتهم ومقابلة حاجاتهم، كما تساهم في اتصال الإنسان بالطبيعة بصورة مباشرة وكذلك تتيح الفرصة لدى الأفراد لشغل وقت الفراغ بصورة ايجابية [39].

– والمعسكرات قد تكون ثابتة أو مؤقتة، فالمعسكرات الثابتة هي التي تقام في مكان ثابت ودائم، أما المعسكرات المؤقتة فهي المعسكرات التي تقام عادة لغرض مؤقت وفي مكان مؤقت وتنتهي بانتهاء هذا الغرض [40]، وتعتبر المعسكرات من بين الأساليب الفعالة التي يمكن أن تساعد البلديات محل الدراسة في نشر الوعي البيئي، وأن تسهم بما تحتويه من برامج وأنشطة في تنمية الوعي البيئي لدى الأعضاء والأفراد المشاركين فيها، وغرس القيم البيئية، وكذلك تزويدهم بالمعارف والسلوكات الايجابية والخبرات اللازمة من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها.

5-4- المسابقات البيئية:

– تعد هذه الأخيرة نوعا من النشاط القائم على المنافسة بين الأفراد، وتتم من خلال قيام الهيئات المحلية أو الإقليمية المعنية بشؤون البيئة وقضاياها بعمل مسابقات تتبنى قضية بيئية ما أو عدة قضايا بيئية، كما تخصص جوائز تشجيعية تشمل مستويات مختلفة لضمان مشاركة شرائح المجتمع المختلفة في هذه المسابقات، سواءا من خلال الكتابة أو التصوير أو الرسم أو غيرها، وليس ثمة شك بأن مثل هذه المسابقات تزكي روح التوعية البيئية بين المواطنين وتدعمها وبالتالي تحقيق أهدافها [41].

– ويمكن أيضا أن تستثمر البلديات محل الدراسة المسابقات لتعزيز القيم التربوية في نفوس الأفراد،

أو محاربة عادات وممارسات خاطئة في المجتمع، كتوجيه أسئلة علمية أو إجراء بحوث مختلفة، ومن فوائدها أيضا تعويد الأفراد على البحث والتقصي وتدوير المعلومات، وبالتالي زيادة حصيلة الفرد العلمية، وعلى ذلك فالتوعية البيئية المستندة إلى تحليل علمي دقيق تعتبر إستراتيجية حتمية لبناء إدراك مستنير للقضايا البيئية وخلق أجيال قادرة على التعامل مع بيئتها من منظور بيئي سليم، لأن هناك علاقة بين الأمية البيئية وسوء استغلال موارد المنظومة البيئية المعاصرة.

2- أهم نشاطات الاتصال البيئي في بلديات ولاية عنابة:

- من خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة مع بعض المسؤولين في البلديات محل الدراسة، ومختلف الملاحظات والبيانات التي تم جمعها من عديد الوثائق الرسمية، وما تضمنته الصحف من معلومات، تبين أن هذه الأخيرة تقوم بالعديد من المبادرات والنشاطات لصالح المجتمع المحلي في مختلف الأحداث والمناسبات البيئية منها:

- التحضير لموسم الاصطياف وتنظيف الشواطئ [42]:

- من أجل دفع عجلة التطور وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وسعيا منها لتحقيق مكاسب فعلية وحقيقية تتلاءم والمجهودات المكثفة التي تبذلها مختلف مصالح البلديات في مجال النشاطات التنموية، والقيام بالعديد من التحضيرات استعدادا للموسم الاصطيافي وتوفير الأجواء المناسبة والظروف الحسنة لراحة المواطن، تم تسطير برامج خاصة من خلال تنصيب ورشات عمل في إطار الشبكة الاجتماعية، تقوم بمهمة تنظيف الجانب المحيطي للحيز الترابي من جمع القارورات البلاستيكية، قلع الحشائش الضارة والأتربة، تجيير الأرصفة...الخ، بالإضافة إلى استمرارية الأشغال من طرف المقاولين المشرفين على مشروع الجزائر البيضاء لتهيئة المحيط وتنظيفه.

– وحرصا منها على نظافة شواطئها وصحة مواطنيها تم تسطير برنامج يواكب الانشغالات المطروحة، حيث تم وضع فرق لتنظيف القمامة والأوساخ والرمي العشوائي للقارورات وزجاجات الخمر ...الخ، على مستوى شواطئ: ريزي عمر، الخروبة، رفاس زهوان، شاطئ بلفدار وشاطئ عين عشير، كما تم تعليق الشارات الملونة بمداخل المدينة وشريطها الساحلي، وتم إعادة تشغيل كل إشارات التزيين الضوئية حتى تكون بونة منيرة في ليلها كما هي مشرقة في نهارها، وقصد التكفل الأحسن بالمصطافين وحرصا على صحتهم تم تشكيل لجنة خاصة أسندت إليها مهمة مراقبة المؤسسات المستقبلة للجمهور (على غرار الفنادق)، المواد الغذائية والمحلات التجارية ذات الطابع الغذائي وكذا المخيمات الصيفية، هذه اللجنة مكونة من أطباء بيطريين وأعوان مكتب حفظ الصحة وأعوان مكتب البيئة وحماية المحيط، إضافة إلى أن مديرية التنظيم والشؤون العامة التابعة لبلدية عنابة قامت بإصدار جملة من القرارات المتعلقة بعدة جوانب مهمة منها: قرار يتضمن منع رسو الزوارق المجهزة بمحرك على شاطئ رفاس زهوان وريزي عمر والخروبة، وتحديد نقطة رسوها، أما القرار الثاني فهو يتعلق بمنع بيع المأكولات الخفيفة والمشروبات على الطريق العمومي وشواطئ عنابة، وقرار آخر يتعلق بدهن العمارات والمؤسسات والمحلات الكائنة بعنابة، إضافة إلى قرار آخر متعلق بمنع كراء المظلات الشمسية والكراسي بمختلف شواطئ عنابة، وأخيرا قرار يتعلق بمنع حجز جزء من الشواطئ لنصب الخيام والشمسيات بمناسبة الموسم الصيفي وغيرها من القرارات، حتى يصبح فصل الصيف متعة واستجمام تجعل من مدينة عنابة "مدينة البحور الجميلة" وقبلة للعديد من المصطافين والسياح.

– تنظيم أيام البحر [43]:

– نظم الديوان البلدي للثقافة والسياحة لولاية عنابة وبمشاركة مختلف البلديات "فعاليات أسبوع البحر" وذلك في الفترة الممتدة من 18 إلى 21 جوان 2007 م بشاطئ ريزي عمر بمشاركة الحماية المدنية، مديرية الصيد البحري، غرفة الصناعات التقليدية، مديرية التكوين التقني للصيادين، مركز الصيد الجوي،

نادي هيبون للغطس في أعماق البحار، جمعية الشباب المسعفين، جمعية أنيس لمكافحة السيدا، جمعية الريادة، حيث تضمن البرنامج الفعاليات التالية:

- تدشين المعارض المتنوعة التي لها علاقة بالبحر.
- منافسات في كرة الطاولة والشطرنج.
- مداخلة تحسيسية حول مكافحة مرض السيدا من تقديم جمعية أنيس.
- مداخلة تحسيسية حول النجدة والإسعاف.
- حفل فني ساهر في اختتام الفعاليات مع توزيع الجوائز على الفائزين بالتنسيق مع مديرية الثقافة.

- تنظيم أيام دراسية حول المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU) [44]:

- يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حسب ما تنص عليه القوانين المعمول بها أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، كما يحدد التخصيص العام للأراضي على تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية مناطق التدخل في المناطق الحضرية والمناطق الواجب حمايتها، كما يخصص المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها قطاعات محددة كمايلي: القطاعات المعمرة، القطاعات المبرمجة للتعمير، قطاعات التعمير المستقبلية، القطاعات غير القابلة للتعمير، ولا يمكن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلا إذا كانت القطاعات المزمع تعميرها في طريق الإشباع، أو إذا تطورت الأوضاع أو المحيط أصبحت معه مشاريع التهيئة للبلدية أو البنية الحضرية لا تستجيب أساسا للأهداف المعينة لها.

- هذا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي نحن بصدد الحديث عنه ضم أربعة بلديات من بلديات الولاية هي: عنابة، البوني، سيدي عمار، الحجار، حيث أسندت مهمة إسناده إلى مكتب الدراسات

والانجاز العمراني (**URBAN**) حيث عكف على تحضير المرحلة الأولى (التشخيص والتحليل) والمرحلة الثانية (التهيئة)، وقد أظهرت المعاينة لمدى تنفيذ توجيهات المخطط الأول والتي تستدعي وجود نظرة جديدة ودراسة علمية وواعية وفق توجيهات هادفة تتمحور أساسا في: ضرورة ترسيخ وتأصيل العمل بمفهوم التنظيم ما بين البلديات، تراعى فيه مصالح مواطني البلديات المشتركة والتي تخدم المجموعة بغض النظر عن المقياس الجغرافي أو الحدودي، مع ضرورة توسيع شبكة الطرقات ما بين البلديات الأربعة لخلق سهولة في التنقل بينها، إضافة إلى معالجة مشكلة التنقل من المناطق الداخلية إلى الشريط الساحلي، ونسج شبكة الطرقات المدعمة للنمو والمواكبة للتطور الاقتصادي الذي تعرفه الولاية، للربط بين كبرى هياكل النقل كالميناء، المطار، السكك الحديدية، مما استدعى ضرورة مراجعة مخطط النقل الحضري لتخفيف الضغط على وسط المدينة الذي يعرف اختناقا كبيرا جراء تمركز محطات النقل للحافلات والسيارات داخل المحيط العمراني للمدينة، إضافة إلى ضرورة التجسيد الفعلي لمشروع المدينة القطب بمنطقة حجر الديس، وتفعيل المناطق الواقعة على طول الطريق الوطني رقم (44) من حي بوخضرة مرورا بأحياء الصرول، خرازة، وادي النيل، وادي زياد والارتقاء بأدائها العمراني، وتدعيم دورها في إطار هذا المحور الحساس وذلك لتخفيف الضغط والعبء الثقيل على عنابة المدينة جراء استقبالها لأعداد هائلة من مواطني البلديات المجاورة يوميا، وبالتالي أصبح من الحتمي إنشاء مناطق تركيز أخرى ومراكز قطبية جديدة تلعب دور المدينة.

– وعليه فإن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات، ينتظر منها أن تجسد التوجهات الكبرى لإعادة الهيكلة العمرانية للمناطق التي يتشكل منها المخطط لتلعب دور التكامل في أداء وظائفها المنوطة بها.

- القيام بحملات لتنظيف الشوارع:

- في كل يوم تعمل مصالح التنظيف التابعة لمديرية حماية البيئة والمحيط لبلديات عنابة جاهدة للمحافظة على نظافة المحيط في مختلف البلديات، ولكن للأسف لا ينعكس هذا الجهد المبذول يوميا بسبب بعض السلوكات غير الحضارية والمعادية للبيئة، حيث تصل كمية النفايات المنزلية التي يرميها المواطن العنابي إلى حوالي (350) كغ سنويا أي بمعدل (1) كغ في كل يوم، بمعنى حوالي (1400) كغ سنويا بالنسبة لأسرة تتكون من (06) أفراد، هذا بالإضافة إلى الردوم والنفايات الصلبة، ولو اعتبرنا أن كمية الفضلات المذكورة آنفا لم تجمع لسنة كاملة لوصلت طبقة الفضلات المنزلية إلى حوالي (07) أمتار من الارتفاع [45].

- وتحضيرا لكل موسم شتوي وتفاديا لانعكاساته السلبية، تقوم المصالح التقنية التابعة لبلديات عنابة محل الدراسة بتخصيص مبالغ مالية من ميزانيتها لجهر الشبكات الداخلية لها، حيث يتم التركيز في هذه العملية على أهم النقاط السوداء لتفادي الفيضانات، كما تقوم بالتنسيق مع مديرية الري التابعة لولاية عنابة وذلك لجهر وتنظيف الأودية المتواجدة في البلديات ضمن مخطط حالة الطوارئ الذي يتم فيه تنصيب لجان تضم أعوانا من مختلف المصالح، أين تقوم بالمتابعة الليلية والمتابعة الميدانية لأي طارئ خاصة في المناطق الحساسة والمعرضة للفيضانات، إضافة إلى دورهم في معاينة الأحياء المتضررة من تهاطل الأمطار وذلك بالتنسيق مع فرق التطهير الذين يقومون بتنظيف كل البالوعات ومجاري صرف المياه من خلال الاستعانة بالشاحنات المصاصة، والقيام بحملات لرفع الأتربة والفضلات من المجمعات السكنية بالتنسيق مع مديرية البيئة والمحيط، ومن جهة أخرى فقد تم تجهيز مختلف البلديات بواقيات للحافلات، كما تم تسطير برنامج خاص لرفع الأعشاب الضارة والفضلات والأتربة، وتقليم الأشجار وتهيئة المساحات الخضراء وإقامة أخرى جديدة، إضافة إلى معالجة وضعية الطرقات والإنارة العمومية،

وتنصيب مقاعد ذات مواصفات جيدة ووضع حاويات لجمع النفايات التي يتم نقلها وإفراغها في المفرغة العمومية "البركة الزرقاء" المتواجدة بواد زياد[46].

– كل هذه الوظائف تتم محاولة القيام بها على أحسن وجه رغم شساعة الحيز الجغرافي لبلديات ولاية عنابة وكذا الكثافة السكانية الكبيرة في ظل العدد الهائل المتوافد إليها خاصة من الولايات الأخرى .

– الاحتفال باليوم العالمي للبيئة:

– في كل سنة تنظم بلديات عنابة محل الدراسة وبالتنسيق مع مديرية حماية البيئة والمحيط وتحت إشراف والي ولاية عنابة احتفالات باليوم العالمي للبيئة المصادف ل 05 جوان من كل سنة، حيث يتم تقديم معرض تتخلله جملة من النشاطات والمهام لمختلف مصالح المديرية وتتمثل في [47]:

مصلحة التنظيف:

– عرض برنامج للكنس ورفع القمامة عبر مختلف بلديات عنابة.

– القيام بتوعية وتحسيس المواطن بالتنسيق مع مكتب خلية التحسيس للمديرية، حيث يتم عرض بعض المنشورات والملصقات واللافتات والصور الملتقطة عن طريق الساتيليت **(Satellite)**، كما يتم عرض حاويات رفع القمامة سعة (240) ل و(1100) ل مع توضيح كيفية استغلالها.

مصلحة المساحات الخضراء:

– يتم من خلالها عرض لبعض النباتات الداخلية والخارجية، البذور، الأسمدة، أدوات العمل التقليدية وحتى بعض الحديثة والمبيدات الحشرية والفطرية، إضافة إلى تقديم بطاقات فنية لكامل النباتات المعروضة.

مصلحة الوقاية والصحة:

– تقوم هذه الأخيرة بعرض الهيكل التنظيمي للمصلحة والتعريف بمختلف مهامها، إضافة إلى إعطاء أهمية كبيرة لمكتب الوقاية كونه يعمل على مكافحة ومحاربة الحشرات والناموس، الجرذان والقوارض والحيوانات المتشردة **(Zoonose)**، وكذا محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه **(MTH)**،

كما تقوم هذه المصلحة بعرض دوريات بيولوجية لليرقات والحشرات على شكل بطاقات تقنية لتوعية وتحسيس المواطن بمعظم الحشرات الضارة له من خلال برنامج دوري أسبوعي عن طريق عمليتي التبخير والرش عبر كامل قطاعات وبلديات عنابة.

– عرض بطاقات تقنية لبعض الآلات المستخدمة في عمليتي التبخير والرش، وكذا عينات من المبيدات، إضافة إلى عرض نموذج لبئر مع برنامج إحصائي لجميع الآبار، وبرامج أخرى مثل البرامج المخصصة لمحاربة الفئران مع عينات المبيد الموجه لمحاربتها، زد على ذلك عمليات مطاردة الحيوانات المتشردة وعرض بعض الأمراض التي تسببها هذه الحيوانات [48].

– وتزامنا مع احتفالات اليوم العالمي للبيئة نظمت جمعية الريادة للرقي بالشباب والمجتمع بالتعاون مع بلديات عنابة والديوان البلدي للثقافة والسياحة لبلدية عنابة أيام دراسية حول البيئة تحت شعار:

"**معا من أجل محيط نظيف**"، وذلك على مدار ثلاثة أيام متتالية، من الخامس إلى السابع جوان بقاعة سينما الباكس، حيث كان الغرض من هذه الأيام تحسيس المواطن العنابي وتوعيته بكيفية حماية البيئة والمحافظة عليها وتجنيده لتحقيق ذلك من منطلق أن الوصول إلى بيئة آمنة يتطلب إرساء قاعدة صلبة من أجل التأسيس لفكرة غرس مفاهيم ومبادئ الفكر البيئي والتحسيس بطبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، والخروج من دائرة الفكر النمطي في عملية التجنيد إلى فكر فاعل يقوم على برنامج وتخطيط موجه في سبيل تحقيق التوعية البيئية.

– هذا وقد شهد اليوم الأول عرض فيلم وثائقي حول البيئة ومشاركة المثقفين والأساتذة الجامعيين

من داخل وخارج الوطن، أما اليوم الثاني فقد تم تخصيصه لموضوع التلوث الجوي والبيولوجي وعرض أسبابه وكيفية الوقاية منه، حيث عرفت بعض المداخلات مشاركة أساتذة مختصين في علم البيولوجيا، أما اليوم الاختتامي فقد عرف التفاتة جميلة للطفولة في ظل احتفالهم بيومهم العالمي بعرض أناشيد ومسرحيات مهرجين إضافة إلى بعض النشاطات المتعلقة بالطفولة.

المكتب البلدي للوقاية والصحة والأمن:

- تمثلت نشاطات المكتب في صيف 2007 م كمايلي:
- إعداد تقارير موجهة إلى الجزائرية للمياه بعد عدة معاينات.
- إعداد تقارير موجهة لديوان الترقية والتسيير العقاري بعد المعاينات.
- تسجيل معاينات متعلقة بمصلحة التطهير.
- الرد على شكاوي المواطنين.
- إعداد تقارير خاصة بمصلحة الترميم والطرقات.
- الرد على المراسلات.
- إعداد تقارير عن الكلاب المتشردة.
- إعداد محاضر مخالفة ضد مواطنين.
- إخطار الجهات المعنية بضرورة دهن واجهات العمارات، المؤسسات والمحلات.
- القيام بحملات لنزع الحشائش الضارة.
- القيام بحملة تحسيسية من أجل تنظيف أقبية العمارات قصد تسهيل مهام عمال رش المبيدات.
- تعليق الملصقات في الأحياء ومقابل المساجد بخصوص الرمي العشوائي للنفايات والفضلات من طرف بعض المواطنين.

مكتب العمران:

– توجيه إعذارات للمواطنين متعلقة بمخالفات عمرانية.

– الرد على الشكاوي.

– رخص الصيانة، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعوان المصلحة بصفة يومية.

مكتب التطهير:

– قام هذا المكتب بمجموعة من النشاطات نذكر منها:

– تكوين فرقة مختصة بتصليح القنوات، تطهيرها وجهرها، إضافة إلى متابعة جهر وتطهير شبكات صرف المياه القذرة، وتسربات المياه القذرة والمياه الصالحة للشرب بالتنسيق مع الجهات المختصة " الجزائرية للمياه "، إضافة إلى معالجة شكاوي المواطنين المتعلقة بالتطهير وصيانة الطرقات.

مكتب (MTH) لمحاربة الأمراض المتنقلة عبر المياه:

– عالج هذا المكتب خطر تلوث مياه الشرب في عدة أحياء، حيث تم تسجيل في المجموع حوالي (181) حالة لتسرب مياه الشرب و(122) حالة تسرب للمياه القذرة.

مصلحة التنظيف:

– تمثل نشاط هذه المصلحة في: دهن الأرصفة، وضع عدة حاويات سعة (1100) لتر على عدة طرق كبلعيد بلقاسم، إضافة إلى نزع الحشائش عبر جميع الأرصفة والقيام بحملات تحسيسية لفائدة المواطنين.

مكتب الأشغال والتهيئة:

– تهيئة مداخل الأحياء من تفريش، إنارة، تجديد قنوات مياه الشرب من طرف الجزائرية للمياه.

– تفريش الطريق الرابط بين القطب الجامعي البوني وسيدي عاشور وتهيئتها وكذا تجديد قنوات صرف المياه، إعادة المهملات إلى الأماكن المناسبة بمقياس جديد، إضافة إلى تهيئة الأحياء وبعض الطرقات المتدهورة كحي (400) مسكن بالبوني ومدخل مدينة برحال، أما فيم يخص مشروع الجزائر البيضاء

فيتضمن: تكوين فرق منتشرة بعدة قطاعات تقوم بعدة مهام وفق برنامج خاص بكل فرقة مثل: نزع الحشائش الضارة ورفعها، تطهير البالوعات، دهن الأرصفة، والعملية متواصلة بتدعيم من طرف البلديات بالعتاد المناسب، كما تقوم بمتابعة عمل هذه الفرق وتدعيمها ببرنامج صيفي كتزيين الأحياء، دهن الأرصفة وتدعيمها بلافتات صيفية، بالإضافة إلى القيام بحملات لمحاربة الحشرات الضارة ومنها الباعوض المنتشر عبر الأحياء، مكافحة الحيوانات المتشردة...الخ.

- الاحتفال باليوم العالمي للشجرة:

- تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي للشجرة والمصادف ل21 مارس من كل سنة، وإيمانا منها بأن المساحات الخضراء تمثل بالضرورة رئة المدينة، ناهيك عن البعد الجمالي والحضاري الذي تلعبه في بلورة صورة المدينة، تقوم بلديات عنابة محل الدراسة بالتنسيق مع مديرية حماية البيئة والمحيط بعملية غرس واسعة تمس معظم أحياء المدينة، وهذا بالتنسيق كذلك مع مديرية الأشغال والصيانة وكذا محافظة الغابات لولاية عنابة، حيث تم خلال هذه الاحتفالات عقد عدة لقاءات مع ممثلي جمعيات الأحياء لمناقشة انشغالاتهم، هذا وقد استفادت قرابة (20) جمعية من حوالي (1150) شجيرة، كما تم أيضا احتفالا بالمناسبة تنظيف وإزالة الأعشاب الضارة وتخليل التربة...الخ [49].

- وتجدر الإشارة إلى أنه تم غرس قرابة (40) شجيرة سابقا من نوع الصفصاف على طول الطريق الوطني رقم (44)، من خلال الاستعانة بأعوان مصلحة المساحات الخضراء للقيام بالعملية [50].

- مشروع انجاز مركز تصنيف وعبور للفضلات المنزلية:

- إن التزايد المستمر لكمية النفايات المنزلية التي تنتجها مدينة عنابة، بالإضافة إلى بعد المفرغة العمومية (البركة الورقاء) وقلة الإمكانيات المتاحة لمصالح البلدية، جعل الحاجة ملحة للتفكير في حل يوفر المجهود ويحافظ على الوسائل، ومن ثم كانت فكرة إنشاء مركز عبور للفضلات المنزلية التي ترجع أصول اقتراحها إلى السيد "سهيلي صالح" عضو بالمجلس الشعبي البلدي لمدينة عنابة، والذي قام بدراسة

إمكانية تطبيق هذا الاقتراح من جميع الزوايا الممكنة خاصة منها الناحية التقنو– اقتصادية للمشروع ومدى ملائمته من الناحية البيئية، وذلك في الفترة التي كان فيها مستخلفا للنائب المكلف بحماية البيئة والمحيط، أما عن الخصائص الشاملة للمشروع فتتمثل في [51]:

- ✓ **الموقع:** يقع المشروع في منطقة حدودية بين بلدية عنابة وبلدية البوني، ويبعد حوالي (03) كم عن وسط المدينة، وعلى بعد حوالي (22) كم من المفرغة العمومية (البركة الورقاء)، على طريق عنابة – برحال، كما تجدر الإشارة إلى أن الموقع تابع قانونيا للدولة أي ملك لها.
- ✓ **المساحة:** لكي يمكن إنشاء المشروع فإنه من الضروري توفير مساحة (2) هكتار على الأقل من مساحة المنطقة المختارة.
- ✓ **المداخل:** يحتوي المشروع على مدخلين أساسيين، حيث أن الأول يكون من الناحية السفلية، وأما الثاني فيكون من الناحية العلوية.

– يبقى أن تكلفة المشروع لم يتم دراستها بعد لأن المشروع قيد التشاور والدراسة من طرف السلطات الولائية المعنية، وإلى حين الموافقة على إمكانية انجاز المشروع، فإن هذا الأخير يعتبر نقطة هامة في الدراسة التي تقوم بها بلديات عنابة لمحاولة مواكبة التطور السريع للنسيج الديمغرافي للمدينة، دون إهمال الكم الهائل من الذي يتوافد عليها يوميا من الولايات الأخرى المجاورة.

– التسيير المندمج للنفايات المنزلية الصلبة بين بلديات عنابة والوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) [52]:

– (3000) مزبلة فوضوية، (30000) ألف طن من النفايات اليومية، (185000) طن في السنة من النفايات الخاصة الخطيرة، (126611) طن في السنة من نفايات نشاطات العلاج، هذا ما تنتجه بلادنا من النفايات في ظل عدم وجود أي مزبلة مراقبة ولا أي مركز للدفن التقني منجز ومسير حسب المعايير والقواعد التقنية المعروفة عالميا، كما أنه لا يتم استرجاع إلا أقل من (2%) من النفايات للتثمين، هذا ما

جاء في الدليل الإعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الحضرية الصلبة والصادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لسنة 2003 م، وأمام هذه الأرقام المرعبة، وفي إطار تطبيق البرنامج والمشاريع المتعلقة بالتسيير المندمج للنفايات المنزلية الصلبة مع الوكالة الألمانية للدعم التقني **(GTZ)**، قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة باختيار مدينة عنابة كمدينة مثالية لتطبيق هذا البرنامج والذي يهدف أساسا إلى استئصال التصرفات غير البيئية، وكذا تنظيم عملية الجمع والنقل والقضاء على النفايات في ظروف تضمن المحافظة على نظافة البيئة والوسط المعيشي .

– جاء هذا بعد انعقاد ورشة عمل في شهر جويلية 2005 م، والتي حدد وسطر من خلالها الخطوط الرئيسية التي سيلتزم من خلالها كل من بلديات عنابة والوكالة الألمانية للتعاون التقني على تطبيقها ومتابعتها، والهدف الرئيسي الذي عملوا على تطبيقه كمرحلة أولى امتدت على مدى سنتين: من سنة 2005 م إلى غاية سنة 2007 م هو تحسين تسيير النفايات الصلبة، حيث أن أهمية هذا البرنامج تكمن في الدور الفعال الذي سيتركه في التسيير الحضري للنفايات المنزلية، كتقوية قدرات الجمع والنقل بالنسبة لمصالح البلدية في تسيير النفايات عن طريق وضع مقاييس وأنماط لوسائل النقل المخصصة للنفايات، إضافة إلى عقلنة وتسيير وسائل النقل بالاعتماد على أدوات عصرية تتيح التحسين المستدام لوضعية الصيانة، كما ستقسم البلديات بإتباعها لهذا البرنامج إلى قطاعات مخصصة للجمع، تحدد فيها مسارات الجمع حسب كل قطاع، هذا بالإضافة إلى تحديد أوقات وترددات الجمع.

<u>– القيام بحملات تحسيسية في إطار مشروع الجزائر البيضاء:</u>

– في إطار تطبيق برنامج رئيس الجمهورية الذي يهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن، قامت وزارة التشغيل والتضامن الوطني بالتنسيق مع البلديات والولايات والعديد من المؤسسات والجمعيات بإنشاء مؤسسات مصغرة للتضامن من أجل النظافة والحفاظ على المساحات الخضراء، إضافة إلى تنفيذ برامج تحسيسية للسكان والتي تهدف إلى بعث روح المواطنة في المجتمع، وتنمية شعور المواطن بالانتماء

إلى مجموعة واسعة وإلى بيئة أكثر شساعة من عائلته الصغيرة أو منزله، حيث سمح هذا المشروع بتحديد سياسة تطهير شاملة تتناسب مع مدننا ونشاطاتها اليومية، ذلك أن وجهة النظر البيئية، الاقتصادية والقانونية تقتضي تطوير سياسة التطهير في جل الأحياء من خلال التنسيق مع كل ممثلي المجتمع المدني لاسيما منها الحركة الجمعوية، إضافة إلى أن هذه العملية قد ساهمت أيضا في توفير مناصب شغل لفائدة الشباب البطال، وخاصة منهم المتسربين من الدراسة، ومن بين الأهداف التي تم السعي إلى تحقيقها نجد [53]:

- تطهير الأحياء عن طريق جمع ونقل النفايات المنزلية.
- تطوير المساحات الخضراء ومساحات الترفيه.
- تحسين نوعية المعيشة في الأوساط الحضرية.
- حماية المواطن من الأمراض الناتجة عن تدهور الوسط المعيشي.
- نشر الثقافة البيئية في أوساط المواطنين.
- الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب العاطلين عن العمل.
- إنشاء نشاطات ذات مداخيل للشباب.

– أما عن أهم النشاطات التي تم القيام بها في إطار هذا المشروع نجد:

- جمع ونقل النفايات المنزلية.
- تصنيف النفايات حسب النوع.
- رسكلة وتحول النفايات المنزلية.
- ترقية سلات المهملات الجماعية.
- تسريح القنوات وتطهيرها.
- التدخل في معالجة النفايات المستعملة كتسريح الحفر وقنوات الصرف الصحي.

- بناء واستغلال المراحيض في الأسواق والتجمعات السكنية الأخرى.
- وضع واستغلال نافورات عمومية مع تخصيص مساحات للغسل.
- صيانة وتنظيف المحلات والمباني.
- صيانة الكهرباء والغاز للمباني.
- صيانة مصاعد المباني.
- إقامة مؤسسات لاسترجاع النفايات ورسكلتها.
- تطهير الأقبية والمساحات المختلفة.
- إنشاء مصلحة أعوان لبستنة البنايات وحظائر السيارات.
- التحسيس في مجال التطهير والصحة العمومية.
- إنشاء مؤسسات مصغرة لتصفيف ومعالجة النفايات الخطيرة.
- إنشاء مؤسسات مصغرة لتحويل النفايات: كالزجاج، البلاستيك، المعادن الحديدية وغير الحديدية.
- تحويل الورق.
- تنظيف الشواطئ.
- إنشاء واستغلال الوحدات التجارية الصغيرة: كبيع مواد التنظيف، بيع النباتات والورود...الخ
- إنشاء وحدات لتهيئة وانجاز وصيانة المساحات الخضراء.
- إنشاء مؤسسات لتسيير نفايات المستشفيات والنفايات السامة.
- تشييد مؤسسات التزيين والزخرفة.
- إقامة مؤسسات للتكفل بالحيوانات الضالة.

– وبالنسبة لمدينة عنابة فقد أعطيت بها إشارة الانطلاق الرسمية للمشروع بتاريخ: 10-07-2006 م عبر عشر شواطئ هي: النصر، رزقي رشيد (2)، ريزي عمر، رفاس زهوان، الخروبة، بلفودار (1) و(2) الشاطئ العسكري وعين عشير، حيث مست العملية هذه الشواطئ كمرحلة أولى من خلال الاعتماد على طريقة التصنيف، أي فرز وتصنيف النفايات ووضعها في مهملات مختلفة: مهملات للحديد، مهملات للزجاج، مهملات للورق...الخ، ليتم بعدها تعميم هذا المشروع عبر باقي أحياء مدينة عنابة وبلدياتها، وتجدر الإشارة إلى أن فوج العمل في هذه العملية كان يتكون من مقاول و (09) أعوان في كل شاطئ، أي ما يعادل (100) منصب شغل جديد تم إنشاءه عبر العملية الأولية [54].

– القيام بأيام إعلامية حول المكافحة البيولوجية للناموس[55]:

– نظمت مديرية حماية البيئة والمحيط التابعة لبلدية عنابة أياما إعلامية حول المحاربة البيولوجية للناموس، وهذا بحضور: ممثلين عن كل بلديات عنابة الاثني عشرة، مديرية الري لولاية عنابة، ديوان التسيير العقاري، مديرية الصحة وقسم البيولوجيا الحيوانية لجامعة باجي مختار عنابة، حيث توصل الحاضرون خلال هذا اللقاء إلى ضرورة التخلي عن استعمال المبيدات والمواد الكيميائية للقضاء على الناموس والحشرات الضارة وذلك لنتائجها الوخيمة على صحة المواطن أولا والبيئة ثانيا، وهذا حسب ما أقره مختصون عالميون في المجال.

– وانطلاقا من هذا المشروع تم عقد تعاون مع مؤسسة " أطلس أغرو" السويسرية وذلك في مجال استعمال مواد بيولوجية للقضاء على اليرقات، الحشرات...الخ، وكخطوة أولى تم اختيار حي الصفصاف كمنطقة نموذجية، لتواجد الظروف المناسبة لنمو وتكاثر هذه الحشرة بسبب المياه الراكدة في العديد من الأحياء السكنية وأقبية العمارات، ليتم تعميم هذه العملية على باقي بلديات الولاية.

– وتجدر الإشارة أن المواد البيولوجية المقترحة من طرف المؤسسة السويسرية تم اختبارها في بوزريعة بالجزائر العاصمة، أين أثبتت نجاحها لأنها تعتمد على عملية الرش التي تستهدف بكتيريا من نوع "فكتوباك ج" أو "فكتوباك دوبلفي ج" المتواجدة خاصة في المياه الراكدة أين تتغذي يرقات الناموس والتي تتكاثر خاصة في شهري فيفري ومارس.

3- إستراتيجيات الاتصال البيئي في بلديات عنابة:

– تعتبر الإستراتيجية عموما عملية إسناد مجموعة من الموارد أو المصادر إلى نشاط معين لتحقيق أهداف محددة فهي تركيب الغايات مع الوسائل[56]، كما أن لكل مؤسسة مهما كانت طبيعتها وسياستها العامة – سواءا كانت مصرح بها أو لا – وهي ثمرة دوافع أعضائها (التكوين الذي تلقوه وثقافتهم...)، حيث تمثل السياسة مجموعة المبادئ القائدة والقواعد الكبرى التي توجه الأفعال والتصرفات بصفة دائمة، وهي تفرض نفسها على إستراتيجية المؤسسة عندما تحدد لها الأهداف التي يجب تحقيقها أو حدودا لا يمكن تجاوزها ومعاييرا لابد من احترامها [57]، حيث تنعكس هذه السياسة على كل مجالات النشاط بالمؤسسة بما فيها الاتصال، وهو ما يسميه المحترفون في مجال اتصال المؤسسات ب: "**مزاوجة إستراتيجية الاتصال بإستراتيجية المؤسسة**"، وبذلك ترتبط إستراتيجية الاتصال في المؤسسة بثقافة الاتصال لدى هذه الأخيرة وموقعه في هيكلها التنظيمي، حيث يجب أن يشتمل هذا الأخير على مكتب اتصال تكون مهمته الأساسية حلقة الوصل بين الإدارة والناس، باعتباره يرتبط بالإدارة ويخدمها ويخدم المواطنين الذين هم في حاجة إلى تقديماتها وخدماتها أو معاملاتها، أو حتى فهم قراراتها.

– وللمكتب وجه إعلامي يديره إعلاميون عارفون بأصول المهنة ومبادئها، ويستطيع المكتب بذلك استقاء المعلومات من مصادرها وإظهار الإدارة كمؤسسة وجدت لمصلحة المواطن وتوفير الخدمات له، وإطلاع المواطنين على تفاصيل حقوقهم لدى الإدارة وأفضل السبل وأقصرها، وتعريفهم – عن طريق الوسائل

الإعلامية الملائمة – بما هو مطلوب منهم للمساهمة في تنمية الإدارة والدولة، حيث يجب أن يتسلح مسؤول الاتصال في جميع الأحوال بالموضوعية والشفافية والإخلاص للمنفعة العامة والمرفق العام، ودعم الصورة الايجابية الممكنة للإدارة وتسويقها ضمن شبكة علاقات عامة معاصرة.

– وفي سياق هذا التوجه وهذه الوظيفة يعمل الإعلاميون والعاملون في العلاقات العامة والتسويق على إبراز وجه الإدارة، لا وجه المسؤول أو المنفذ في اختصاصها ومهماتها وتقديماتها وقراراتها وعلاقاتها مع الآخرين سواءا أكان ذلك داخل الإدارة أو خارجها، بالإضافة إلى دوره كمتحدث رسمي باسمها وممثل لها في علاقاتها العامة، وبالتأكيد لا ننسى مشاركته في صنع سياسة المؤسسة وخططها، باعتبار أن التخطيط هو الوظيفة الإدارية الأولى التي تسبق ما عداها من الوظائف، حيث يقوم على الاختيار المرتبط بالحقائق، ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة [58]، وعليه يمكن اعتبار التخطيط كعملية تصور آني لحالة مستقبلية هو بمثابة توجيه للمستقبل على أساس معطيات حالية وتوقعات منطقية وعلمية، فحيثما يوجد الاتصال – في المؤسسة – يمكن الحديث عن تخطيطه، بمجرد أن تظهر الحاجة إلى توجيهه لتحقيق أهداف وغايات محددة، وفيما يتعلق بتخطيطه على مستوى المجتمع ككل نجد أن هذه الفكرة ترددت بكثرة مع بداية السبعينات، فمنذ عقد **منظمة اليونسكو (U.N.E.S.C.O)** * ندوة للخبراء حول وسائل الإعلام والمجتمع في مدينة مونتريال بكندا في أوت 1969م، ظهرت فكرة تحليل وتنظيم وسائل الإعلام لتكون في خدمة التطور خاصة في البلدان النامية، كما تبين أنه من الضروري القيام بدراسات معمقة في مجال الاتصال للتمكن من وضع سياسة اتصال مناسبة، والوصول إلى تحديد الطرق والأطر العلمية والعملية لتخطيط الاتصال، انطلاقا من وظيفته في المجتمع عموما [59].

* **U.N.E.S.C.O** : Organisation des Nations Unies pour l Education, la Science et la Culture.

– وهكذا فإن تخطيط استراتيجيات للاتصال يمكن أن يتعلق بقطاع بأكمله، كما يمكن أن يتعلق بحيز أضيق كالإدارة المحلية ومنها البلدية، خاصة بعد أن تبينت أهمية الاتصال كوظيفة من وظائف المنظمة، وبالتالي فهو يستجيب لمبادئ العملية الإدارية المعروفة سيما منها التخطيط والتنظيم الإداري والرقابة، مما يسمح له – كوظيفة – أن يكون دائم الحضور والنشاط ودائم التناسق مع المحيط ومعطياته ليتجاوب معه ويستجيب له، كما يجن يحدد الطرق التي تمكنه من هيكلة وضمان متابعة نشاطاته وتأدية دوره.

– وبهذا فإن التخطيط الاستراتيجي للنشاطات الاتصالية ضرورة حتمية حتى تتمكن من الاستغلال الجيد والأنسب لوسائل الاتصال المتعددة التي بحوزتها لتحقيق اتصال متناسق ومنسجم، حيث يكون هذا الانسجام بين اتصالها الداخلي والخارجي من جهة، وكذلك بين نشاطاتها الاتصالية في مشاريع مختلفة من جهة أخرى، حتى لا تكون هناك ثغرات أو تناقضات بين ما تبثه من معلومات في مشروع حالي أو مشاريع موالية.

– ولتحقيق اتصال فعال يتوجب على المنظمة – من خلال وظيفة الاتصال – تحديد مزيجها الاتصالي بشكل يتسع لأهداف متنوعة آخذة بعين الاعتبار تنوع جماهيرها من المتعاملين معها، وبهذا يصل الاتصال إلى مرحلة النضج، فإسناد رسالة ما لوسيلة دون أخرى لم يعد يتم عشوائيا بل إن له معاييرا، ويتطلب تنظيما وتسييرا خاصا يتجسد من خلال مخطط للاتصال، يسمح بدراسة كل وضع يتطلب اتصالا ليقرر: **متى نتصل؟ عن طريق أي وسيلة؟ كيف تصاغ هذه الرسالة؟ وما مدة بثها؟....الخ.**

– إن مخطط الاتصال عبارة عن سيرورة من القرارات المنطلقة من مبادئ وخطاب عام لتحديد نظام اتصالي (مرسلين، وسائط، مستقبلين أو جماهير مستهدفين، مخطط الاتصال) يعكس برمجة نشاطات الاتصال، ويسمح هذا المخطط بالتوجه العملي نحو التطبيق الميداني في شكل مخططات للحملات المتنوعة حسب الموضوع أو المشروع [60]، كاتصال الإدارات بالجمهور لشرح سياستها أو قراراتها

في إطار ما يسمى ب: " **الاتصال المؤسساتي** "، وفي هذه الحالة لا يكون الاتصال نشاطا في حد ذاته بقدر ماهو مرافق للنشاطات [61]، وإذا كان مخطط الاتصال أداة لنشاط وظيفة الاتصال في أي منظمة كانت، فإن كيفية استعماله عمليا تختلف من منظمة إلى أخرى، حسب طبيعتها وأهدافها ومجالات اتصالها من جهة، وبمدى الاهتمام الذي توليه هذه المنظمة للاتصال في حد ذاته من جهة أخرى.

– وإلى جانب التخطيط، فإن أساليب التكفل بالاتصال – كوظيفة – تشهد تطورا مستمرا من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي تسمح بتحقيق أهداف الاتصال، وأصبح المكلفون به يعتمدون على ما يسمى ب: " النظام الذكي " أو " أنظمة المعلومات "، وهو نظام لجمع المعطيات ومعالجتها وتحليلها إلى جانب إدماج التجارب والمعارف المطبقة سابقا للوصول إلى التوصيات المناسبة والمتلائمة مع الحاجات الحالية والقابلة للتطبيق والاستعمال في الحال دون معوقات [62].

– ويعتبر التخطيط ووضع الاستراتيجيات الخطوة الأولى في الاتصال، وبقدر التركيز والاهتمام الذي ينصب على هذه المرحلة سوف يكون النجاح أو الفشل في المرحلة التالية، لذلك أصبح التخطيط في وقتنا الحالي سمة من سمات التطور، نسمع عنه في كل مجال ومكان، خاصة بعد التطور الهائل للإعلام الآلي ومعالجة المعطيات.

– ويمر مخطط الاتصال بمرحلتين رئيستين، حيث تتمثل الأولى في الحصيلة التي يتم من خلالها تحليل النشاطات الماضية وتشخيص حالة الاتصال بالمؤسسة من ناحية النتائج التي حققتها والوسائل المعتمد عليها في ذلك، وهو ما يسمى أيضا ب: " **تشخيص نظام الاتصال** ".

– أما الثانية فتتمثل في " **بناء مخطط للإستراتيجية الاتصالية** " وهو الذي نستق منه مخطط النشاط (خطط التنفيذ)، حيث تتم هاتين المرحلتين وفقا لمايلي [63] :

المرحلة الأولى: تشخيص حالة الاتصال

– ظهر مفهوم التشخيص العملي أو العملياتي في سنوات الخمسينات في مؤسسات القطاع العمومي والخاص بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو عبارة عن اختبار لنشاطات المؤسسة بالمقارنة مع غاياتها وأهدافها بهدف مساعدة الإدارة على التحكم أكثر في مختلف العمليات والنتائج وتحسين الكفاءات، وبشكل أكثر واقعية يمكن القول أن التشخيص العملي يتعلق بتنظيم المؤسسة أو بتسييرها أو بكليهما معا، أي المعلومة المتعلقة بالتنظيم وهيكلته والتسيير وكيفيته، حيث يتم اختبار مدى صحتها ومدة نجاعتها [64].

– ويعتبر التشخيص نقطة التقاطع بين الماضي والمستقبل، حيث يتم من خلاله التقييم واستخلاص الدروس، فهو يهدف إلى أن يكون المشرف على الاتصال على علم بكل كبيرة وصغيرة حول الاتصال الخاص بالمؤسسة، سواءا من حيث الممارسات السابقة أو الوسائل الممكنة (المستعملة منها أو المهملة أو المجهولة التي يعمل على كشفها...) وكذلك مختلف الجماهير الموجودة والمحتملة، كما أن التشخيص لا يتعلق بالنتائج المتحصل عليها بل هو عبارة عن مراجعة تحليلية على مستويين [65]:

- **المستوى الأول:** النتائج ومدى تطابقها مع الأهداف الموكلة للاتصال (ماهي النتائج المحققة، وما الذي مازال علينا تحقيقه).
- **المستوى الثاني:** يتعلق بالجانب المنهجي لعملية تحديد الأهداف في حد ذاتها (هل الأهداف محددة بوضوح؟، ماهي المعايير المحددة للتدرج نحو الأهداف؟، كيف تمت المتابعة للقياس الفعلي للنتائج والفترات الفاصلة؟، ماهي وسائل القياس الموجودة والمتخصصة لأي جمهور مستهدف وذو أولوية؟).

– إن التشخيص مرحلة هامة لبناء مخطط الاتصال، حيث يجب أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المعلومات أولا، ومنطق الشبكية ثانيا، وغايته الأساسية هي تحليل نظام الاتصال القائم وتحديد عدة الاتصال المبرمج، ذلك أن عالم المؤسسة الحديثة هو عالم متصل والمعلومات المتبادلة فيه تتسم بالتعدد

والتعقيد، أي أن الرسالة قد تكون محدودة وواضحة المعالم وقد تكون بعضها مشفر وبعضها مكون بشكل تقريبي وجزءه الأكبر غير مصرح به، وتنتقل هذه المعلومات بين الأفراد وبين الهياكل ومسؤولي المصالح والمديريات، وكثير من هذه المعلومات تبقى محبوسة – ولو ظاهريا – داخل المجال الذي نشأت فيه، وهذا يدل على وجود مصدر للثروة والفعالية لابد من استغلاله من طرف المؤسسة عن طريق تحديد هذه المعلومات ومعالجتها لتصبح قابلة للنقل أتوماتيكيا أو آليا (عبر وسيلة الإعلام الآلي أو بأية وسيلة أخرى دون أن يتموّه معناها)، مع العمل على تحسين سيرورة تنقلها خاصة مع تطور الإعلام الآلي وتزايد جهود استغلاله في نقل مختلف المعلومات، وخلق أنظمة خاصة بذلك، مما يعود بالفائدة على المؤسسة عندما تعتمد على أنظمة معلومات تساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة وإحداث التغييرات والتجديدات الملائمة، وبفضل هذه التحولات يمكن إنشاء شبكة اتصال ثابتة (بحيث تكون الأطراف والرسائل معروفة نسبيا وسيرورة الاتصال أكثر وضوحا)، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن المعلومة العملية (Information Opérationnelle) ، والمعلومة التي تفيد في الانسجام والتنسيق (Information de Cohérence)، أما الأولى فهي التي تنتقل مباشرة بين الأطراف الفاعلة حول النشاط المراد القيام به، أما الثانية فتستعمل للتوثيق والأرشيف بهدف التحليل والاستنتاج في مراحل قادمة [66]، وبذلك تجد المؤسسة نفسها وسط شبكة من الأطراف المعنية التي تتزاحم وتتداخل في فهم وإدراك فكرة المشروع من جهة وفي تطبيقاتها الميدانية من جهة أخرى، وهكذا ففي كل مرحلة من مراحل تطور المؤسسة يتشكل تركيب خاص بين المصادر الأساسية للرسائل.

– إن أخذ منطق الشبكية – الجديد – بعين الاعتبار هو من تحديات مصلحة الاتصال كما سيسمح بمعرفة كل الأطراف (المرسلة) وتحليل العلاقات المتبادلة وطريقة تنقل المعلومة ومحطاتها [67]، وهو ما من شأنه تفعيل إستراتيجية الاتصال، إلا أن المشكل الأساسي في المجتمع الما بعد صناعي لم يعد البحث عن كيفية التنظيم الفعال للإنتاج، وإنما هو البحث عن الكيفية الأمثل التي تنظم المؤسسة بها

نفسها حتى تتخذ القرارات الأنسب، بمعنى: الكيفية الأمثل التي تنظم المؤسسة بها نفسها حتى تعالج المعلومات بشكل فعال ومفيد، فالمعلومة تلعب دورا هاما في اتخاذ القرار المناسب، وعليه لابد من إنشاء وتطوير نظام قادر على نقل المعلومات اللازمة داخل المؤسسة [68]، ورغم التطور التقني لوسائل الاتصال إلا أنه يمكن القول أنه لا وجود لما يسمى بثورة الوسائل التكنولوجية، لأن المشكل الحقيقي يكمن في درجة ومدى التمكن من التنسيق فيما بينها، واستغلالها بشكل منسجم يعود على المؤسسة من دون أن تنفي وسيلة معينة ما تقدمه أخرى، أو تطغى وسيلة على أخرى بل بشكل متكامل منسجم وبأقل التكاليف وبأكثر مردودية [69]، وهكذا فالوسائل متعددة وفي تزايد مستمر بفضل التطور التكنولوجي، وفي مايلي سنقوم بتصنيفها حسب أهدافها وما يمكن أن تقدمه لاتصال فعال بالمؤسسة، من خلال الجدول التالي:

المجال	أدوات الاتصال
تسيير الإشاعات	المنشورات، الملصقات الدورية.
الاستماع / المتابعة	التحقيقات، الصور والمناخ الاجتماعي، الهاتف الأخضر، تحليل المحتوى، زيارة ميدانية.
الإعلان	ندوات صحفية، حملات اشهارية، تسويق مباشر، اتفاقية، رسالة الرئيس أو المسؤول، الملصقات الداخلية.
النتائج	ندوات صحفية، اجتماع للإعلام، ملف لعرض مختلف العناصر.

الجدول رقم (03)

يمثل: بعض الأمثلة عن أدوات الاتصال ومجال استعمالها [70]

– إن تحديد هذه العناصر (المصادر، الوسائط والدعائم) سمح بتحليل نظام الاتصال، حيث عندما يتم تركيب مصدر معين من وسائطه ودعائمه حول خطاب معين، وتطبيق ذلك في الواقع نكون بصدد ما

يسمى بعدة أو جهاز الاتصال (un dispositif de communication)، فالأمر يتعلق بتحديد مجموعة المراسلين المحتملين والوسائط الممكنة للقيام باتصال معين (الهدف) للوصول إلى جمهور مستهدف معروف أو معين [71]، والشكل التالي يعطي مثالا عن عدة اتصال أو جهاز اتصالي وضع بهدف تسيير العلاقات مع الصحافة.

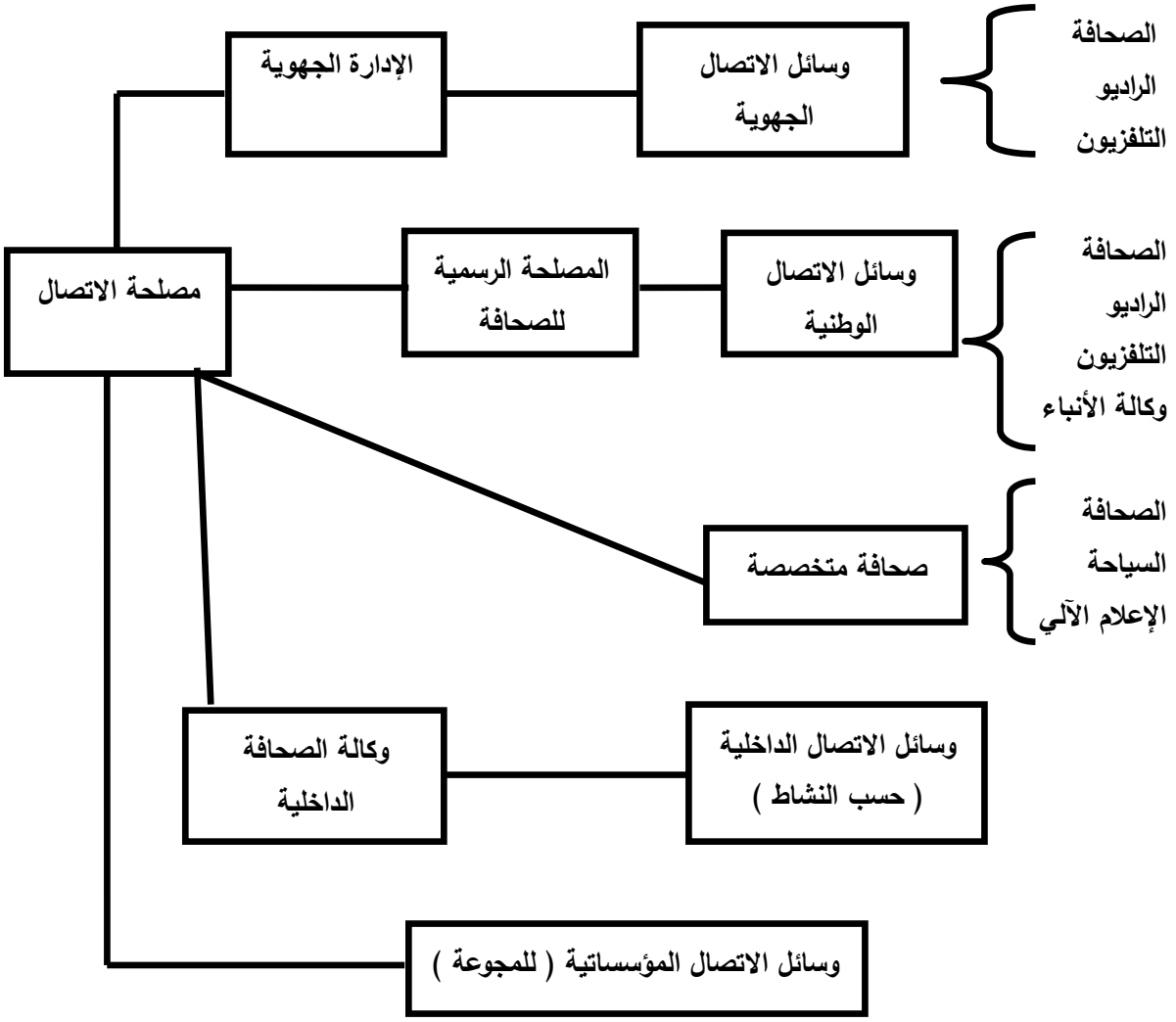

الشكل رقم (04)

يمثل: مثالا عن جهاز تسيير العلاقات مع الصحافة [72]

المرحلة الثانية: مخطط إستراتيجية الاتصال

– على ضوء السياسة العامة يتم إعداد استراتيجيات لتطوير المؤسسة في أفق محدد، حيث أن كلا من الإستراتيجية والأهداف ماهي إلا تعبير عن رؤية وإدراك المؤسسة لنشاطاتها، وهي تحديد لنسبة تطور حقل التوسع والقوى الكبرى الواجب استغلالها والفائدة المراد تحقيقها، وبما أن الإستراتيجية حجر الأساس للقيام بالمناجمنت، فهي اتخاذ خيارات تكون ذات أولوية لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال توضيح النقاط التالية [73] :

- **فحص المهمة (بماذا يتعلق الأمر؟).**
- **دراسة تحليلية للعوامل الأساسية (من أين جئنا؟).**
- **إعداد فكرة أولية لطريقة السير عن طريق تلخيص نتائج الدراسة (أين نحن؟).**
- **إنشاء مخطط النشاط المناسب (ماهي النتائج؟).**
- **اتخاذ القرارات وتوزيع التوجيهات (إلى أين سنذهب؟).**

– وبالإجابة على هذه الأسئلة نتوصل إلى اتخاذ قرارات إستراتيجية توجه سير المؤسسة في عدة ميادين أو وظائف والى أمد طويل.

– إن طريقة التفكير الاستراتيجي الهادفة إلى اتخاذ مثل هذه القرارات ماهي إلا امتداد لطريقة التفكير التكتيكي والمستعملة منذ أجيال في التخطيط العسكري [74]، إلا أنه لا يجب التركيز فقط على الوجه الخارجي لإستراتيجية المؤسسة، لأن البعد الاستراتيجي يتعلق بداخل المؤسسة أيضا وأن الانسجام بين الإستراتيجية الداخلية والخارجية يعتبر أمرا هاما جدا، فالإستراتيجية عموما عبارة عن اختيار معايير وقرارات تستهدف توجيه نشاطات وهيكلة التنظيم بصفة محددة وعلى المدى الطويل، أما الاستراتيجيات الخارجية فهي تحدد أنماط الارتباط مع المحيط، لأنها تعين جماهير أو مراسلين تتوجه إليهم المنظمة والدعائم أو أنماط الترابط (معلومات، علاقات شخصية أو مؤسساتية...الخ) ومدى كثافة هذه العلاقات

ودرجة عدم التناسق التي يمكن تجاوزها (أثر الهيمنة)، ودرجة التعاون المقبولة في عملية تحديد أنماط الترابط، بينما الاستراتيجيات الداخلية فتتطبق على أنماط العلاقات القائمة داخل المنظمة، فهي تحدد المبادئ التي ستوجه التطبيقات الإدارية (وحدات التنظيم، وحدات التنشيط والمراقبة الاجتماعية) [75].

– أما ميدان الاتصال فإنها أحسن طريق لتحديد السياسات والمواقف التي تتماشى مع خصوصيات كل عملية، فهي عملية اختيار السياسات، الرسائل والوسائل والمواقف وفق معايير محددة ومدروسة، تجعلها الأكثر تناسبا مع خصوصيات كل عملية اتصال يتم تخطيطها، سواءا في إطار اتصال المنظمة أو بالموازاة مع أحد نشاطاتها [76]، كما يقترح الباحث " **تييري ليبايرت** " في إعداد نموذج ومخطط للاتصال البيئي مراعاة أمور أساسية، على أن يراعي هذا المخطط [77]:

- حالة الرأي العام ومستوى الوعي البيئي.
- الهدف البيئي الاستراتيجي الذي ينبغي الوصول إليه، من خلال الاتصال بالجماعات المستهدفة الأولية والثانوية والمسؤولية بالمشكلة البيئية المطروحة.
- تحديد خصائص الهدف ومميزاته لتسهيل تحديد الرسائل البيئية الموجهة إليه.
- تحديد قنوات الاتصال والأساليب الواجب استخدامها، للوصول إلى الجمهور المستهدف والأهداف المرجوة من الاتصال البيئي.
- تقييم الأفعال ومحتوى الرسائل الاتصالية البيئية بعد عملية الاتصال بالجمهور المستهدف.

– وحتى تكون إستراتيجية الاتصال مقبولة ولائقة بالمؤسسة أو المنظمة فإن عليها الاستجابة إلى الشروط التالية [78] :

- **التواجد:** فعلى كل مؤسسة إعداد إستراتيجية اتصال فعلية بمعنى الكلمة، لها ميزانيتها وأهدافها البعيدة المدى وليس الاكتفاء بعمليات الطلقة بطلقة أو ردود الفعل الآنية والنشاطات المنعزلة.

- **الاستمرارية:** حيث لابد أن تتواصل على مدى السنوات دون تقطع، حتى تتجاوز كل حالات التداخل أو التمويه للرسائل بسبب بعض الأحداث أو التغيرات.
- **التمييز:** ذلك أنه من الأدوار الأساسية للاتصال نجد ضرورة خلق المميزات وإبرازها.
- **الوضوح:** حيث أنه حتى يكون الاتصال مفهوما وفعالا يجب أن يكون واضحا، بسيطا، وسهل الاستيعاب، حيث لا يجد الجمهور المستهدف غموضا أو صعوبة في إدراك الرسائل.
- **الواقعية:** حيث لابد أن ينسجم الاتصال مع واقع المؤسسة، فأي تفاوت بين رسالة ما والواقع قد يؤدي إلى رفض باقي الرسائل وفقدان المؤسسة لقيمتها.
- **الإحالة والانعكاس:** يجب أن يكون للاتصال القدرة على الانعكاس على جميع التقنيات: إشهار جماهيري، علاقات عامة...الخ، دون أن يفقد قوته ووضوحه.
- **الانسجام والتناغم:** حيث يجب أن ينسجم الاتصال مع باقي قرارات المؤسسة.
- **القبول الداخلي:** وذلك بأن ينال الاتصال تأييد العمال والموظفين، وفي حالة العكس فإن ذلك سيؤثر على فعالية حملة الاتصال.

– إن وظيفة الاتصال ستقوم من خلال الإستراتيجية بتسيير عدة نشاطات يمكن تصنيفها كمايلي:

- **نشاطات مبرمجة:** كحملات الصورة الداخلية أو الخارجية (اتصال مؤسساتي وعلاقات عامة)، النشاطات الدورية عبر وسائل الإعلام الجماهيري (جريدة المؤسسة، صحف خارجية، ملصقات...الخ)، تنظيم التظاهرات (ميسينا، سبونسورينغ، معارض...الخ)، الإشهار والترويج.
- **نشاطات غير مبرمجة:** وهي عموما تتعلق بالاتصال الخاص بانتهاز الفرص والمناسبات غير المتوقعة لصالح المؤسسة، والاتصال أثناء الأزمات الذي يعتمد على وسائل التنبيه والتجنيد والتعبئة.

– وتتم هذه النشاطات بالتنسيق المباشر مع إدارة المؤسسة، حيث تلعبه مصلحة الاتصال دور المرشد المؤسساتي بالنسبة لمختلف وحدات الوظائف الأخرى والقائمين بتنفيذ المشاريع، وحتى ينجح الاتصال فإن هذه المصلحة تقوم بإنشاء حلقات وارتباطات في شكل شبكة قادرة على كسب رهانات الاتصال في آجالها وتعطي للقائمين بالاتصال فكرة الوقت المناسب لبث الاتصال، وكذا كيفيته وسبله والنقاط الأساسية لمحتواه [79].

– إن كل أنواع الاتصال بالمؤسسة (إشهاري، داخلي، مؤسساتي...الخ) قد تستقبل من جماهير أخرى إضافة إلى تلك التي توجه إليها، ويمكن للمؤسسة مضاعفة استفادتها من كل نشاط اتصالي إن هي نسقت بينه وبين باقي النشاطات والرسائل، وبثتها في تناغم على اختلاف جماهيرها، فلا يوجد إشهار موجه للزبائن من جهة واتصال عبر الصحافة موجه للرأي العام من جهة أخرى أو اتصال داخلي موجه للموظفين فقط، لأن الموظفين يقرؤون الصحف الخارجية، والصحافة قد تستقي معلوماتها مما يتم بثه داخل المؤسسة، ولا يعني ذلك دمج الاتصال الداخلي والاتصال الخارجي في اتصال واحد، بل أخذ هذه العلاقة القائمة بينهما بعين الاعتبار عند إعداد الرسائل والمحتويات الاتصالية.

– إن هذه العلاقة بين الاتصال الداخلي والخارجي تبين أهمية الاتصال كوظيفة في المؤسسة، كما تؤكد على حاجته إلى التخطيط والتنظيم، لذلك فإن تسيير السياق التنظيمي الذي ترسم فيه الإستراتيجية هو بلا شك أحد المراحل الحاسمة التي تواجه المسير، وأحسن إستراتيجية من الناحية النظرية قد تصل لا محالة إلى الفشل إن لم تكن كل من الدعائم التنظيمية للهيكل، المخططات العملية التنفيذية، المراقبة والتنشيط غير متماشية مع طابع وخصائص النشاطات الواجب القيام بها [80]، لذلك فإن الاقتناع بالبعد الاستراتيجي للاتصال في المؤسسة الحديثة جعل المسؤولين يتجهون نحو خلق مديريات للاتصال موضوعة مباشرة تحت تصرفهم، ليساعدهم على مراقبة حالة الاتصال بمؤسساتهم، وهذا رغم الصعوبات

التي واجهتهم لإقناع المسؤولين التجاريين ومسؤولي الموارد البشرية للتخلي عن الإشهار والإعلام الداخلي وتركها للمختصين الملحقين مباشرة بالإدارة العامة.

– إن المتمعن في نشاطات الاتصال يلاحظ أنها تواجه صعوبات وتشتت في استعمال مصادرها، مما جعل تنظيم نشاطاتها تنظيما هيكليا أمرا ضروريا لأنه يسمح بتقسيم المهام وتنسيق العمل، ومن الناحية النظرية يوجد مقاربتين لوضع نموذج هيكلي للاتصال وهما:

- ✓ التجميع حسب الوظائف (حسب الوسائل التقنية).
- ✓ التجميع حسب الأسواق (الجماهير المستهدفة).

– إن المقاربة الأولى ترتكز على الناحية التقنية للاتصال، وتطبيقها في مصلحة الاتصال يجعل الهيكل مبنيا حسب الأدوات (الوسائل التقنية) وليس حسب المهام، مما يجعل المصادر مرتبطة بالوسائل وبالتالي تكون الرسالة محددة بالوسيلة ومتوقفة عليها.

– أما المقاربة الثانية فميزتها تسبيق المصادر وتجميعها حسب الجماهير المستهدفة والتي تعتبرها المؤسسة جماهيرا إستراتيجية، وهي بذلك تسهل تسيير الأهداف حسب الأصناف الكبرى لسوق الاتصال (الجماهير المستهدفة).

– إن القائمين بالاتصال في المؤسسة ليسوا فقط موظفي مصلحة الاتصال – إن وجدت – بل العديد من وحدات المؤسسة التي عليها تنسيق اتصالها تحت إشراف مصلحة الاتصال، وتنسيق الاتصال يستجيب لبعض التقنيات العملية، وقبل ذلك لابد من تحديد هذه الوحدات التي قد تختلف من منظمة إلى أخرى.

القـائـمون بالاتــصال	حـــالات الاتـــصـــال
الإدارة	– المصادقة على المخطط الإستراتيجي. – المصادقة على مخططات الحملة. – تزويد إستراتيجية المؤسسة والحوادث الجارية للمشاريع الكبيرة بمعلومات. – التدخل في مرحلة التحضير للإعلان عن مخطط الحملة. – التدخل للاتصال في حالة الأزمة.
الــوحــدات الــوظــيفية	– تزويد الحملات المؤسساتية بمعلومات إذا كان ضروريا. – القيام بطلب لمصلحة الاتصال للاستشارة. – تزويد مصلحة الاتصال بالحصيلة الدورية لمشاريعها في مجال الاتصال. – إمكانية التدخل للاتصال في حالة الأزمة.
الــوحــدات العــمــلية	– تزويد مصلحة الاتصال بمعلومات لتقوية الحملات المؤسساتية (إذا كان ضروريا). – إدارة الاتصال العملي: الزمرة (الفريق)، الاتصال التجاري والترويجي. – المساهمة في الحملات المؤسساتية بدعم من قبل مصلحة الاتصال أو من قبل مسؤول. – تزويد مصلحة الاتصال بالحصيلة الدورية للاتصال وبالمشاريع الخاصة بمجال الاتصال. – القيام بطلب لمصلحة الاتصال للاستشارة في: – تشخيص فكرة وتركيب العمليات. – الإعلانات التقنية: الطبع، السمعي البصري. – إمكانية التدخل للاتصال في حالة الأزمة.

الجدول رقم (04) يمثل: القائمون بالاتصال في المؤسسة [81]

– ويعتبر نظام التسيير حسب الأهداف (Management by objectives) لمصلحة الاتصال بمثابة عدة أو جهاز دوري للمناجمنت وتسيير العمليات، إضافة إلى كونه يتماشى مع التوجهات الإستراتيجية للاتصال، حيث ينقسم إلى خمسة أطوار [82]:

1- تحديد إستراتيجية الاتصال، ويتم ذلك بالتنسيق بين مصلحة الاتصال والمسؤولين الرئيسيين للمؤسسة.

2- اختيار الأولويات من خلال المقابلات المتواصلة مع المتعاملين معها من الداخل والخارج، وتحضير برنامج للأولويات يتم تقديمه للمسؤولين للمصادقة عليه.

3- تحديد الأهداف وكيفية مشاركة مختلف وحدات المصلحة، ويتم اشتقاق الأهداف من الأولويات

أو بتعبير آخر تحويل الأولويات إلى أهداف، عن طريق مخطط للنشاط يحتوي على إجابات للأسئلة التالية: من؟ يفعل ماذا؟ متى؟.

4- تنفيذ التوجيهات.

5- مراقبة وتقييم النتائج، ويتعلق الأمر بالقيام بحصيلة (un bilan) للنشاطات على المستوى الداخلي للمصلحة، وعلى مستوى زبائنها ومتعامليها، بهدف استخلاص العبر والدروس التي تفيد في السنة القادمة في التفاوض مع المسؤولين على الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف.

- إن مثل هذا الجهاز لا يمكنه العمل بفعالية إن لم تكن كل وحدات المصلحة مشتركة ضمنيا في كل أطوار نظام التسيير حسب الأهداف (G.P.O) Gestion par objectifs حيث لابد أن يكون لمصلحة الاتصال منهجية داخلية لتسيير المشاريع تحتوي على:

- تعيين مسؤول المشروع لكل نشاط من النشاطات الكبرى المبرمجة في مصلحة الاتصال، ويتمثل دوره في:

- ✓ السهر على مخطط الحملة (من؟ يفعل ماذا؟ متى؟).
- ✓ تجميع وتوزيع المعلومات والربط والتنسيق بين النشاطات.

- إنه إذن يمثل مصلحة الاتصال داخل فريق الاتصال الذي يعمل بالتوازي مع مشروع معين.

- تجسيد مخطط الحملة حسب المشروع عن طريق:

- ✓ الاجتماعات التنسيقية.

- ✓ النشاطات.
- ✓ التواريخ المستهدفة.
- ✓ التوفير اليومي للمادة الوثائقية الأساسية.

– متابعة على شكل اجتماعات تنسيقية يتم فيها تحليل الجداول المتضمنة ل:

- ✓ مخطط الحملة، المسؤولين.
- ✓ درجة التقدم.
- ✓ النشاطات التصحيحية المقررة في الاجتماعات.
- ✓ التواريخ التي تعتبر كمفاتيح للنشاط الاتصالي.

– ولتسهيل متابعة المشاريع ومراجعة مدى تناسبها مع توجيهات المؤسسة وأخذ راهن ومستجدات المؤسسة بعين الاعتبار، يتم إنشاء هياكل للربط والتنسيق، وهي على شكل لجنة اتصال تجمع أهم الوظائف المتواجدة بالمؤسسة، مما يسمح بالعمل مباشرة مع المسؤولين الرئيسيين، فلجنة الاتصال عبارة عن وسيلة لاتخاذ القرار الهادف لمتابعة تطور أهم برامج الاتصال والقيام باختيار النشاطات التصحيحية إن لزم الأمر، لذلك فإن نجاح مثل هذه الوسيلة الهادفة للربط والتنسيق والجامعة لأهم المسؤولين وأصحاب القرار في المؤسسة، يرتكز على قدرة ونجاعة ومتابعة أشغال اللجنة، وهو ما يدخل في مهام مصلحة الاتصال بالتنسيق مع الإدارة العامة، ويمكن القول أن كل برامج الاتصال تستجيب في سيرورتها إلى المخطط التالي:

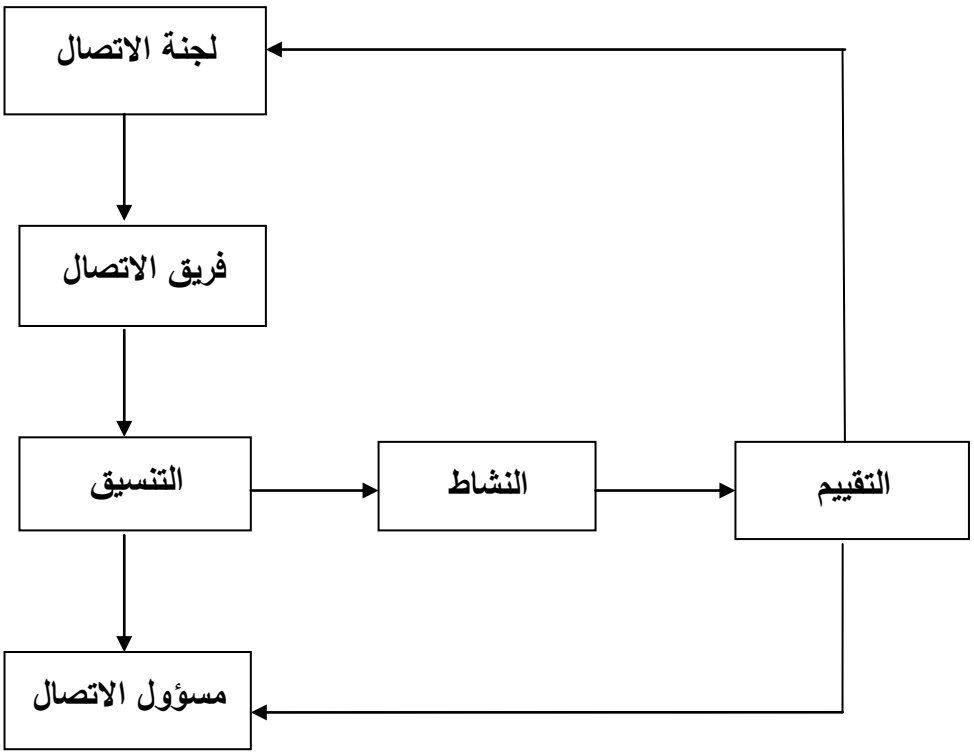

الشكل رقم (05)

يمثل: طريقة عمل أي برنامج اتصالي [83]

– وتجدر الإشارة إلى أن هناك وحدات للقيادة تسمح بتحديد التركيبة التي تستغل بها مصلحة الاتصال، وهذا من خلال مجموعة من المؤشرات، وعلى مصلحة الاتصال أن تتوفر على وسائل مناسبة للتسيير، حيث يمكن أن نذكر وسائل المتابعة كالتالي:

- ❖ متابعة مخطط الاتصال.
- ❖ متابعة تسيير مصلحة الاتصال.
- ❖ متابعة تسيير حملات الاتصال.

– والجدول الموالي يحصي أهم العناصر التي يمكن أن يحتويها لوح القيادة الخاص بمصلحة الاتصال:

المستعـملون	المسـؤولون	الوسـائـل	الأهـداف
– لجنـــــــة إدارة المؤسسة – لجنة الاتصال	مسؤولوا مصلحة الاتصال	جدول المتابعة	– لابد أن تكون لديهم نظرة حول الأهداف والنشاطات الخاصة بالمصلحة خلال السنة. – متابعة تحقيق هذه الأهداف.
– الأعضـــــــاء المعنيين بالحملة – لجنة الاتصال – فريق الاتصال	– المشرف على المشروع – المسؤول عن الحملة	جدول متابعة الحملة	– لابد أن تكون لديهم نظرة حول كل حملة فيما يتعلق بانطلاقتها والنشاطات التي ستقوم بها المؤسسة. – متابعة انطلاق الحملة والتأكد من تناسق مختلف الفاعلين. – تغذية لوح القيادة الخاص بتسيير المصلحة.
– مسؤول مصلحة الاتصال	الإطارات المسؤولة لخلية في مصلحة الاتصال	ورقة تبسيط النشاط بطاقة التوقع	– لابد أن تكون لديهم نظرة حول النشاط المرتقب للمصلحة والأشخاص للكشف عن نقاط الضعف. – التمكن من تحديد وسائل بشرية ومادية.
– لجنة الإدارة – مسؤول مصلحة الاتصال – أعضاء المصلحة	مسؤول عن الاتصال	لوح القيادة العام للمصلحة	– لابد أن تكون لديهم نظرة مجملة حول الحملات الحالية. – متابعة هذه الحملات بطريقة عملية.
– مسؤول مصلحة الاتصال	مسؤول عن الحملة	لوح قيادة التسيير للحملة	– التمكين من متابعة الميزانية لكل مشروع. – التمكين من القيام بالمحاسبة بالطريقة التحليلية ومراقبة التسيير. – تغذية لوح القيادة الخاص بتسيير المصلحة.
– مسؤول مصلحة الاتصال	حضور المشرف على مصلحة لمراقبة التسيير	لوح القيادة لتسيير المصلحة	– إمكانية متابعة الميزانية المتعلقة بالمصلحة. – إعطاء نظرة رمزية حول دور الوسائل مقارنة مع إستراتيجياتها.

الجدول رقم (05)

يمثل: لوح القيادة لمصلحة الاتصال [84]

– وبناءا على الجدول الموضح أعلاه فإن على مصلحة الاتصال أن تركز على الاجتماعات المهيكلة كمايلي:

- اجتماعات داخلية في المصلحة أسبوعيا، تدور حول الحملات القائمة ومستجدات المؤسسة وقرارات اللجنة الإدارية (المسؤولين الاداريين).
- اجتماعات شهرية للجنة الاتصال بهدف الوقوف على مشاريع الاتصال الكبرى ومدى تقدم الحملات.
- منتديات بين أعضاء المصلحة بهدف تحليل كيفية اشتغالها، ومساهمات مختلف الوحدات ومستجدات المحاور الإستراتيجية الكبرى[85].

4– أهم الرسائل الاتصالية التي تعتمدها بلديات عنابة في المجال البيئي:

– إن كل عنصر من عناصر العملية الاتصالية وفقا ل " **ميكيلي**" **(Muchielli)** يتطلب تحليلا مستقلا إذا أردنا معرفة عوامل فشل العملية الاتصالية [86]، وعليه فإن أي رسالة اتصالية للبلديات محل الدراسة أو أهم الفاعلين في المجال البيئي لا تحدث أثرا في المستقبل ولا ينتج عنها استجابة معينة، هي في الواقع رسالة غير مؤثرة، وهذا يعني أيضا أن الاتصال لم يحدث بالصورة المطلوبة، وبذلك فهو اتصال غير فعال، وبقدر ما تبدو عملية الاتصال عادية وسهلة، بقدر ماهي معروضة لأخطار وقيود تهدد فعاليتها، وهو أمر يؤدي إلى تدني الاتصال أو فشله في أداء وظيفته [87]، لذلك وحتى نقول أن الرسالة قد حققت هدفها من الضروري الأخذ بعين الاعتبار شكل ومحتوى الرسالة الاتصالية في كل موقف اتصالي والتي تظهر بوضوح في نوعية السلوك الذي يؤديه المستقبل.

أ- محتوى الرسالة الاتصالية:

- يعد محتوى الرسالة طرفا أساسيا في العملية الإقناعية، ويشترط أن يكون محتواها مقنعا ولا يتعارض مع المنطق حتى تؤثر في الأفراد، ويرتبط محتوى الرسالة إذا بالقدرة على الإقناع، فقد كان أفلاطون يعرف البلاغة بأنها كسب عقول الناس بالكلمات، وكان أرسطو يرى بأن البلاغة هي القدرة على كشف جميع السبل الممكنة للإقناع في كل حالة بعينها [88].

- إن المتصفح للرسالة الاتصالية البيئية للبلديات محل الدراسة يلاحظ أن محتوياتها تتضمن القضايا الكبرى التي تهم المجتمع وجميع أفراده، كالقضايا الاجتماعية، البيئية...الخ، ومن أهمها تحفيزهم للتطوع والنضال المجاني، وتدعيم طرق وأساليب مشاركتهم في بناء وإصلاح المجتمع من خلال تعريفهم بأهم حقوقهم ومختلف واجباتهم، وعموما تعد التوعية بالصالح العام والمشروع المشترك للجميع، هي المضمون الذي يفترض بأن تسعى البلديات إلى تحميله في مختلف رسائلها الاتصالية من خلال محتويات مختلفة ومتباينة.

1- محتويات خاصة بتحفيز مشاركة الأفراد في المجال البيئي:

- إن توضيح أهمية العمل التطوعي لمتلقي رسائلها الاتصالية، وإبرازه كظاهرة اجتماعية متأصلة في ثقافة كل مجتمع هو واحد من عناصر الهدف الاتصالي للبلديات محل الدراسة والمتعلق بتعديل السلوك والتعبئة بشكل عام، حيث يظهر المتطوع من خلال بذل الجهد أو المال أو الوقت لحل المشكلات الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية التي تعتري المجتمع، وهذا ما عبر عنه (48,56%) من المبحوثين الذين أبدوا استعدادهم لذلك دون انتظار العائد المادي (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (29))، وهو ما يمثل بمنهجه الاجتماعي والإنساني سلوكا حضاريا راقيا ورمزا للتكاثف والتعاون بين أفراد المجتمع، حاملا بذلك كل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجتمعات البشرية منذ الأزل وذلك باعتباره ممارسة إنسانية [89].

– ولكن في بعض الأحيان لا تتم ذلك إلا من خلال اعتماد البلديات محل الدراسة على المحفزات الاتصالية على المشاركة، والتي تظهر بوضوح في محتويات رسائلها الاتصالية والتي من بينها:

نظافة المحيط مهمة الجميع

السلوك المناسب

في الوقت المناسب وفي المكان المناسب

– إن الملاحظ لهذه الشعارات يجد أنها تحمل رسائل بيئية سامية تهدف إلى تعبئة المواطنين على كل المستويات، خاصة القاعدية منها والتي تشمل المهمشين والمبعدون عن المشاركة، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، لتصبح هذه الأخيرة في هذه الحالة بمثابة الإطار الذي تنتظم فيه الجماهير لتحقيق أهدافها التي حددتها بنفسها سواءا كانت خدمية أو دفاعية، فمن خلالها ينمو الوعي الجمعي بأهداف التنمية البيئية وبالقدرة على المشاركة الحقيقية [90]، ومن أبرز المحفزات التي تدفع الأفراد للمشاركة التوعية بأهمية البيئة، وتوضيح أهمية العمل التطوعي وإظهار مزاياه، لذلك تلجأ البلديات محل الدراسة أحيانا إلى أشكال اتصالية، وتضمنها محتويات ومضامين اتصالية تكون أكثر جلبا للانتباه كتنظيم ملتقيات وندوات متخصصة لذلك، كما قد تخصص خلال حملات التنظيف سواءا كانت للأحياء والشوارع، أو الشواطئ خلال الاحتفال بالمناسبات البيئية حوافز مادية رمزية للمواطنين المتطوعين والعمال كالأقمصة والقبعات، لتحفيز باقي أفراد المجتمع للانخراط والمشاركة، معتمدة في ذلك على عديد الشعارات البيئية منها:

هل تحبون أن تكون الشواطئ نظيفة !

لنتحل كلنا بالسلوك المناسب

احترام إرشادات الشواطئ واجب ضروري

– إن الاتصال البيئي يهدف إلى تنمية الشعور بحماية البيئة، وذلك بإرسال محتويات تؤكد الاهتمام بالوطن، ورفاهيته والاعتزاز به، ومن المفروض أن تتضمن الرسائل الاتصالية التي تنقلها البلديات محل الدراسة محتويات من شأنها إعداد مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم، وهي المهمة التي يتحتم أن تضطلع بها إلى جانب باقي الفاعلين الاجتماعيين، وقد برزت إشكالات عديدة بعضها يرتبط بضعف الانتماء إلى الوطن وضياع الهوية الوطنية، وبعضها الآخر يرتبط بتغيير بعض القيم، وتبني قيم أخرى قد تكون غريبة على المجتمع الجزائري، وتأتي قيم المواطنة في طليعة هذه القيم التي يجب المحافظة عليها والعمل على ترسيخها لدى أفراد المجتمع، مع العمل على تدعيم الحس بالانتماء الذي يضفي على نفسية المواطن الشعور بالاطمئنان والاستقرار، في حين أن فقدانه يؤثر على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للوطن، التي هي عملية متواصلة لتعميق الحس بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء إلى الوطن والاعتزاز به [91]، وعليه نجد من بين جملة الرسائل التي اعتمدتها البلديات محل الدراسة في هذا الجانب:

عـنابـة مـديـنة نـظـيـفة !

كـلنا مـعـنـيون وكـلـنا مـسـؤولـون !

Un seul passage par jour
Je respect les horaires de ramassage
Des déchets de 19 h à 21 h.

ب- الإقناع في رسائل الاتصال البيئي:

- يرتبط الإقناع أو التأثير في الاتصال ببناء الرسالة بالدرجة الأولى بأسلوب تقديمها، وعلى الرغم مما يشار إليه من تأثيرات لعناصر أخرى في عملية الاتصال، إلا أن الرسالة وخصائصها تظل المتغير الأساسي والحاسم في تحقيق هدف الإقناع في الحصول على استجابة موالية [92].

- إن الرسالة الاتصالية هي محتوى السلوك الاتصالي، وتتخذ الرسالة الاتصالية أشكالا عديدة، بعضها يستخدم الاتصال اللفظي الذي يجمع بين اللغة المنطوقة والرموز الصوتية، وبعضها يتخذ شكل الاتصال غير الفظي الذي يتمثل في: لغة الإشارة، الحركات والأفعال والملابس والألوان... وأهم الرموز التي يجب مراعاتها في الرسالة هو سهولة استيعابها من جانب المتلقي، واستخدام الاستمالات المؤثرة على الإقناع، ومراعاة خصائص الوسيلة المستخدمة في توصيل المعنى للجمهور المستهدف [93].

- ويرتبط محتوى الرسالة الاتصالية عادة بالقدرة على الإقناع، وحين تتحدث عن الرسالة نلاحظ أن القائم بالاتصال عليه اتخاذ عدة قرارات، مثل تحديد الأدلة التي سوف يستخدمها وتلك التي سوف يستبعدها، والحجج التي يسهب في وصفها وتلك التي يجب أن يختصرها، ونوعية الاستمالات التي يستخدمها ومدى قوتها... فكل رسالة إقناعية هي نتائج للعديد من القرارات بالنسبة لشكلها ومحتواها، وأغلب تلك القرارات لا يمليها الهدف الإقناعي للرسالة فقط ولكن تمليها أيضا خصائص المتلقي ومهارات القائم بالاتصال[94].

- وهو الشأن كذلك بالنسبة لرسائل الاتصال البيئي التي تقوم البلديات محل الدراسة بنشرها، باعتبار أن هذه الرسالة هي رسالة اتصال إقناعي، تهدف إلى التأثير في اتجاهات الأفراد وتعديل بعض السلوكات السلبية اتجاه البيئة، واستبدالها بسلوكات أخرى أكثر إيجابية، لذلك يجب على هذه الأخيرة إذا ما أرادت أن تكون رسائلها الاتصالية ذات فعالية عالية وذات تأثير إقناعي كبير على الجماهير المستهدفة، أن تتقيد بعدة إجراءات وشروط في بناء محتوى ومضمون هذه الرسالة، وذلك بانتقاء الأفكار والمعلومات

بدقة، والتي يكون لها وقعا كبيرا على الأفراد والجماعات، وبما يتناسب مع خصائص ومميزات الفئة الموجهة إليها، مع حسن استخدام الاستمالات والمثيرات المختلفة والمناسبة التي من شأنها التأثير في الأفراد وجلب انتباههم، وذلك من منطلق أن كل فئة من الفئات تستجيب وتتأثر بها الفئات الأخرى.

– وعموما فإن الرسالة الاتصالية التي تقوم البلديات محل الدراسة بنشرها يجب أن تتناسب مع الهدف من نشرها والفئة المستهدفة، وعلى أساس ذلك يتحدد المحتوى المطلوب تضمينه في هذه الرسالة، كالمعلومات العامة والمختلفة حول البيئة، والمشكلات والمخاطر التي تواجهها، والأسباب التي أدت إلى حدوث هذه المشكلات، بالإضافة إلى النصائح والإرشادات والسلوكات المرغوبة أو الأهداف التي تريد البلديات تحقيقها، مع مراعاة الطريقة والأسلوب الذي تصاغ به الرسالة الاتصالية، ولأن الإقناع يستهدف دائما بناء الاتجاهات وأنماط السلوك، فإن المداخل الإقناعية تستهدف أساسا البناء الوجداني والبناء المعرفي، باعتبارهما من بين العناصر الأساسية لبناء الاتجاهات والميل السلوكي لدى الأشخاص.

– وفي مايلي سنذكر أهم الاستمالات التي يتخذها محتوى الرسالة الاتصالية الفعالة، والتي تمثل الاستمالات المستخدمة في الرسالة الإقناعية وهي ثلاثة أنواع: **الاستمالات العاطفية، الاستمالات العقلية، استمالات التخويف.**

1– الاستمالات العاطفية:

– تستهدف الاستمالات العاطفية التأثير في وجدان المتلقي وانفعالاته وإثارة حاجاته النفسية والاجتماعية، ومخاطبة حواسه بما يحقق أهداف القائم بالاتصال، وتعتمد الاستمالات العاطفية على [95]:

- **استخدام الشعارات والرموز:** بحيث تعتمد على تبسيط عملية التفكير واختزال مراحله المختلفة عن طريق إطلاق حكم نهائي في شكل مبسط، مما يجعل المتلقي ينقل هذه الشعارات والرموز دون أن يمر بمرحلة التفكير، وتشير الشعارات إلى العبارات التي يطلقها القائم بالاتصال لتلخص

هدفه في صيغة واضحة ومؤثرة بشكل يسهل حفظها وترديدها، حيث تصبح مشحونة بمؤثرات عاطفية تثار في كل مرة لتستخدم الشعارات والكلمات البراقة التي تحظى باحترام المتلقي.

- **استخدام الأساليب اللغوية وكل الأساليب البلاغية:** والتي من شأنها تقريب المعنى وتجسيد وجهة نظر القائم بالاتصال.
- **مراجعة دلالات الألفاظ:** وهي من أساليب تحريف المعنى اعتمادا على الألفاظ المستخدمة، ويمكن تطبيق ذلك باستخدام كلمة أو صفة أو فعل، تكون محملة بمشاعر معينة، كذلك يمكن استبدال الكلمة بكلمة أخرى لها دلالات معنوية، ويقصد بالدلالة المعنوية انتقال الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يلازمه.
- **الاستشهاد بالمصادر أي التشبيه:** حيث يكون ذلك من خلال الاستشهاد بمن هو أكثر شهرة أو أكثر سلطة، أو من يحظى بمصداقية عالية من جانب المتلقي.

– وتستهدف الرسالة الاتصالية البيئية من خلال تضمينها هذه الاستمالات إثارة الجوانب العاطفية والوجدانية لدى الشخص، أي محاولة التأثير في الأشخاص عاطفيا ووجدانيا، وذلك من أجل بناء اتجاهات نحو البيئة، ومن ثم تبني سلوكات وتصرفات سليمة من شأنها حماية البيئة والمحافظة عليها بطريقة ذاتية، ودون تدخل طرف آخر يفرض عليهم هذه السلوكات، ويتم التركيز أيضا في هذا النوع من الرسائل على الجوانب والقضايا البيئية المؤثرة، والتي تجعل الشخص يستجيب لها من الناحية العاطفية أكثر منه من الناحية العقلية، ومن بين الرسائل العاطفية التي اعتمدتها البلديات محل الدراسة نجد:

Les agents de la propreté
En font beaucoup
Aidons – les !

2- الاستمالات العقلية:

- تعتمد هذه الأخيرة على مخاطبة عقل المتلقي، وتقديم الحجج والشواهد المنطقية، وتفنيد الآراء المضادة بعد مناقشتها وإظهار جوانبها المختلفة، وهذه الاستمالات من النوع " الإدراكي العقلي " والتي تتبع الإقناع المنطقي، وذلك بتعديل المعارف والآراء والمعتقدات عن طريق مخاطبة العقل، حيث تستخدم في ذلك[96]:

- الاستشهاد بالمعلومات والأحداث الواقعية.
- تقديم الأرقام والإحصاءات.
- بناء النتائج على مقدمات.

- وتتضمن الرسالة الاتصالية البيئية، من خلال اعتمادها على هذا النوع من الاستمالات، الحجج والبراهين العلمية والمنطقية في إقناع الأشخاص بالمعلومات والأفكار التي تحتويها تلك الرسالة، ويتجلى ذلك من خلال طرح نتائج الدراسات والبحوث المنجزة حول قضية معينة من قضايا البيئة، وذكر أحداث ومعلومات واقعية ملموسة عن البيئة ومشكلاتها، وغيرها من الأساليب التي تستهدف الجوانب العقلية لدى الأشخاص لتكوين الاتجاهات، وبالتالي سلوكات صحيحة سليمة وايجابية نحو البيئة وقضاياها، ومن أمثلة هذا النوع من الرسائل التي اعتمدتها البلديات محل الدراسة نجد:

إنـــها بيـئتـنا التي نـــعيـش فيـها !

فـلنـحافـظ علـيها مـن الاسـتـنـــزاف !

3- استمالات التخويف:

- تشير استمالة التخويف إلى النتائج غير المرغوبة التي تترتب على عدم اعتناق المتلقي لتوصيات القائم بالاتصال، وتعمل استمالة التخويف على تنشيط الإثارة العاطفية لدى المتلقي، كما تؤدي استمالة التخويف إلى جعل المتلقي للرسالة في حالتين:

– شدة الإثارة العاطفية تشكل حافزا لدى المتلقي للاستجابة لمحتوى الرسالة.

– توقعات الفرد بإمكان تجنب الأخطار، وبالتالي تقليل التوتر العاطفي عند الاستجابة لمحتوى الرسالة، وتوجد ثلاثة عوامل تؤثر على شدة الإثارة العاطفية وهي [97]:

- ✓ **محتوى الاستمالة:** بأن يكون محتوى الاستمالة له معنى عند المتلقي حتى يستجيب للهدف منها، وبالتالي يحدث التوتر العاطفي، فالناس يميلون إلى تجاهل التهديدات حتى تظهر علامات واضحة على خطورتها.
- ✓ **مصدر الرسالة:** إن نظر المتلقي للقائم بالاتصال باعتباره غير ملم بالمعلومات الكافية سوف يرفض توقعاته، وبهذا تفشل الرسالة في إثارة ردود الفعل العاطفية، وإذا شعر أن القائم بالاتصال يبالغ في التخويف، فإنه قد يتجاهل ما يقوله.
- ✓ **خبرات القائم بالاتصال السابقة:** إذ أشارت الدراسات إلى أنه حينما يتعرض بعض الناس لرسائل تثير الخوف والتوتر، يقل جانب الخوف لديهم إذا سبق أن تعرضوا لرسائل مشابهة، فالتعرض السابق للمعلومات يؤدي إلى نوع من التشخيص العاطفي، ذلك لأن عنصر المفاجأة يزيد من درجة الإثارة العاطفية التي تحدثها الأنباء السيئة، فإدراك الخطر تدريجيا يقلل الخوف الذي يترتب عن المعرفة، في حين أن الإدراك المفاجئ يزيد من درجة الخوف.

– وبشكل عام فإن البلديات محل الدراسة إذا أرادت أن تقوم ببناء رسالة اتصالية على أساس التهديد والتخويف، يجب عليها أن تسهل على المتلقي تقييم إدراكه للتهديد بشكل يجعله يقتنع بأن احتمال تعرضه للتهديد قائم فعلا بجانب جدية التهديد، ثم فاعلية التوصيات التي تقدمها، بحيث كلما كانت التوصيات في حدود قدرات المتلقي وإمكانياته كلما كان من السهل تنفيذها والالتزام بها، كما تقوم الرسالة الاتصالية السيئة على جعل المتلقي يخشى التصرف أو القيام بسلوك مغاير للسلوكات والأفكار التي تدعوا إليها الرسالة، وتعتمد على تضمين الرسالة النتائج السلبية التي تنتج جراء بعض السلوكات السلبية التي يسلكها

الأشخاص والتي يمكن أن تسبب مشكلات بيئية خطيرة بالبيئة وتعود بالسلب والضرر حتى على صاحب السلوك أيضا، وبالتالي جعل الشخص المتلقي يشعر بضرورة إتباع توصيات تلك الرسالة، ومن أهم رسائل التخويف التي اعتمدتها البلديات محل الدراسة نجد:

كلنا مسؤولون وكلنا معنيون...!

النفايات المنزلية خطر كبير يهدد المحيط الذي تعيشون فيه!

5- بلديات عنابة وأهم الوسائل القانونية والاقتصادية لحماية البيئة:

أ- الوسائل القانونية:

1- الجنايات:

- إن الجرائم البيئية التي تأخذ وصف الجنايات في القانون الجزائري نجدها متفرقة على مختلف الفروع القانونية، سواءا في قانون العقوبات أو القانون البحري أو قانون تسيير النفايات رقم 19-01.

- ففي قانون العقوبات، نجد أن المادة (87) مكرر حرمت كل إدخال لمواد سامة أو تسريبها جوا أو في باطن الأرض أو إلقائها في المياه مما يسبب خطورة على صحة الإنسان، وعاقبت على هذا الفعل بعقوبة الإعدام، كما نصت المادة (57) من القانون رقم 19-01 المتعلق بتسيير النفايات ومعالجتها بعقوبة مالية قدرها (5.000) دج ضد كل شخص طبيعي أهمل النفايات، كما يعاقب كل شخص طبيعي أو معنوي بغرامة مالية تقدر بين (1.000) دج إلى (50.000) دج لمن يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو غيره، ويرمي النفايات أو يهملها مع إهمال النفايات في أي موقع غير مخصص لها [98].

- وحسب المادة (58) يعاقب حائزوا ومنتجوا النفايات الخاصة الخطرة بغرامة تقدر من (50.000) دج

إلى (100.000) دج، إذا خالفوا التعليمات حسب المادة (21) [99].

– كما تنص المادة (59) على عقوبة مالية قدرها (100.000) دج إلى (200.000) دج ضد كل جزائري يستعمل المنتجات الضارة التي تشكل خطرا على الأشخاص في صناعة مغلفات تستعمل لحفظ المواد الغذائية [100].

– وقد نصت المادة (60) على عقوبة الحبس من شهرين إلى سنة، وغرامة مالية قدرها (200.000) دج إلى (400.000) دج لإحدى العقوبتين ضد كل من يستعمل مخلفات المواد الكيميائية في تغليف مواد غذائية مباشرة، في حين نصت المادة (64) على الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية قدرها (600.000) دج إلى (900.000) دج أو بإحدى العقوبتين فقط كل من قام بإيداع أو إخفاء أو وضع أو إهمال النفايات الخطرة من مواقع غير مخصصة لهذا الغرض [101].

– ونصت المادة (66) من نفس القانون على عقوبة السجن الذي تتراوح مدته ما بين (05) و (08) سنوات، وبغرامة مالية ما بين مليون دينار جزائري (1.000.000) دج وخمسة ملايين دينار جزائري (5.000.000) دج أو إحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من استورد النفايات الخاصة الخطرة أو صدرها أو عمل على عبورها مخالفا بذلك أحكام هذا القانون [102].

2– الجنح والمخالفات:

– الوارد في قانون البيئة رقم 03–10 أنه في حالة مخالفة الشروط التي يمنع فيها أو ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو، وكذلك الشروط التي تتم فيها المراقبة، أو عدم احترام الآجال التي يستجاب من خلالها إلى هذه الأحكام، يعاقب الجاني بغرامة تتراوح ما بين خمسة آلاف دينار جزائري وخمس عشرة ألف دينار جزائري، وفي حالة عودة الجاني إلى ارتكاب نفس الأفعال، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من خمسين ألف دينار جزائري إلى مائة وخمسين ألف دينار جزائري، أو بإحدى العقوبتين فقط.

– وفي مجال حماية البيئة البحرية من التلوث بالمواد الخطرة، جعل المشرع عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة تتراوح ما بين مائة ألف دينار ومليون دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، جزاءا لكل ربان سفينة جزائرية أو كل شخص يشرف على عمليات الغمر أو الترميد على متن آليات جزائرية أو قواعد عائمة ثابتة أو متحركة...إذا كان الغرض من ذلك هو الإضرار بالصحة العمومية أو الأنظمة البيئية البحرية، أو عرقلة الأنشطة البحرية أو إفساد نوعية المياه والتقليل من قيمتها الترفيهية والجمالية [103].

– وبهذا تتنوع الأفعال التي تشكل اعتداءا على البيئة بقدر تنوع وتعدد العناصر المختلفة للقيمة الاجتماعية محل التجريم، فكل عنصر من هذه العناصر يتعرض لاعتداء بصورة وبطبيعة مختلفة عن غيره من الأفعال، سواءا كان هذا بنشاط ايجابي أم سلبي عمدي، سلوك مجرم في حد ذاته أو لابد من تحقق نتيجة مادية معينة، وبالتالي تحدد كل جريمة من الجرائم المنصوص عليها صورة النشاط المادي المتطلب حتى يقع تحت طائلة العقاب [104].

ب– الوسائل الاقتصادية:

1– الضريبة البيئية:

– تمثل الضريبة البيئية إحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها لمعالجة مشكلة التلوث البيئي خاصة في الدول النامية، والاعتماد عليها في تفعيل قوى السوق من خلال تطبيق ضريبة موحدة على التلوث بكافة أنواعه وأشكاله والتي تؤدي إلى آثار ايجابية، ولذلك فكل ماهو سائد حاليا أن يكون للإصلاح الضريبي دورا فعالا ولو جزئيا في بداية الأمر من أجل تخفيض معدلات التلوث الناتجة عن ممارسة نشاطاتهم الإنتاجية.

– لذلك تفرض الضرائب البيئية لتعزيز مبدأ (الملوث يدفع) لدمج تكاليف إصلاح الأضرار في سعر المنتج، وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على البيئة، وتحقيق سيطرة أكبر على التلوث، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة، ومع أنه قد دافع جميع دول الإتحاد الأوروبي في " **إجتماع كيوتو** " عن فكرة حماية البيئة، من خلال فرض الرسوم * والضرائب البيئية ** من أجل حماية البيئة ومقاومة الاحتباس الحراري، إلا أنه في الأخير نجح المقترح الأمريكي من جعل الجباية **(Ecotax)** أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة، حيث تعتبر الجباية الآن أهم أداة من أدوات الاتفاقيات المتعددة لحماية البيئة، كما تعتبر أيضا من أنجح الوسائل الاقتصادية الحالية لحماية البيئة والأكفىء على الإطلاق.

– والجزائر كغيرها من الدول تهدف من خلال هذا المسعى إلى تحقيق هذه الإستراتيجية المتعددة الأبعاد، وهي الاستفادة من تجارب وبرامج التحكم في تسيير النفايات المسترجعة من أجل القضاء على المزابل الفوضوية، إضافة إلى تجهيز مراكز لمعالجة النفايات عبر كامل التراب الوطني، حيث تم إنجاز (41) رسما لتسيير النفايات الحضرية، (13) منها منجزة و(19) أخرى قيد الإنجاز و(16) في مرحلة الدراسة، هذا وقد قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بفرض ضريبة بيئية بقيمة (10,5) دج/كغ من النفايات المتعلقة بإنتاج أو استيراد الأكياس السوداء في قانون المالية لعام 2004م، حيث اعتبر خطوة لتطبيق

***الرسم Taxe**: هو الفريضة المالية الجبرية التي يدفعها الفرد نظير خدمة معينة تؤديها له الدولة، بمعنى أنه ذلك المبلغ المالي الذي يدفعه الشخص جبرا عنه كمقابل لخدمة معينة تقدمها الإدارة، مثلا:

1– خدمة تدخل في إطار إشباع الحاجات العامة للمواطنين، كالتعليم بالنسبة للرسوم المدروسة أو الرسوم القضائية بالنسبة لمرفق القضاء.

2– تأهيل يمنح لشخص معين يجعله يمتاز به عن غيره كالحصول على جواز سفر أو رخصة سياقة، ويلاحظ بأن دفع الرسوم يكون في شكل طابع جبائي أو إلصاقه على رخصة أو وثيقة يستفيد منها الشخص في الامتياز الذي يمنح له.

لمزيد من التفاصيل أنظر:

– عبد العزيز شرابي، خالد بوجعدار، السياسات البيئية وقياس أضرار التلوث الصناعي، البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية وإستراتيجيات الحماية، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.

** **الضريبة Impôt**: هي المساهمة المالية الإجبارية التي يدفعها الأفراد بصفة نهائية وبدون مقابل، من أجل تحقيق المنفعة العامة، وتكون هذه المساهمة حسب طاقة المواطنين ونسبة إنفاقهم.

لمزيد من التفاصيل أنظر:

– حسين صغير، المالية والمحاسبة العمومية، طباعة دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

مخطط " إيكوجام "، وقد سمحت هذه الضريبة المخصصة لصندوق البيئة والوقاية من التلوث بتطبيق بعض البرامج نذكر منها على سبيل المثال [105]:

- ✓ توزيع الأموال المحصلة على الجماعات المحلية التي تقوم بتطبيق برامج جمع وإعادة رسكلة النفايات.
- ✓ سن القوانين وتحديد مميزات الأكياس البلاستيكية الموجهة للاستهلاك اليومي للمواطن وتتضمن شروطا بيئية وصحية.
- ✓ دفع الضريبة على النشاطات الملوثة أو الخطيرة وتوسيعها تماشيا مع طبيعة النشاط وكمية النفايات الناتجة عنه.

– وتجدر الإشارة إلى أنه تم الشروع في فرض الضريبة البيئية ابتداءا من شهر أفريل من عام 2003م وقد ساعدت هذه الضريبة على تهيئة " المواطنة البيئية " وتغيير تصرفات الملوثين، ولكي يكون تطبيق هذه القوانين بأكثر فاعلية تم تزويد مديريات البيئة التابعة للبلديات محل الدراسة على مستوى كل الولايات بمعدات تقنية لمراقبة التلوث، وبالمقابل تم تسجيل (1300) خرقا لهذا القانون ومتابعة أغلب الملوثين في العدالة، وبفضل إجراءات الضريبة البيئية اتخذت شركة " إسبات " تدابير للحد من نفاياتها ووضع نظام تطهير وتصفية الغبار ومخطط معالجة بيولوجية، وتشغيل المصفاة الكهرباء ونظام تقطير الأميونت ومحطات لتصفية المياه الملوثة، وقد قدرت كلفة الاستثمارات المحققة ب (04) مليون دولار أمريكي، كما تم تخفيض درجة تلوث الهواء بمدينة عنابة بنسبة (10%) حيث سمحت الضريبة البيئية أيضا باجتناب (85) حالة وفاة مسبقة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999م و2005م، و(23) ألف زيارة إلى الاستعجالات و(63) ألف إغماء من السل، وتمكنت بالمقابل " أسميدال " من استرجاع

(160) طن/يوم من الأسمدة أي ما يقابل (160) دولار للطن الواحد عام 2003م، وقد عرفت الوضعية البيئية في مدينة عنابة تحسنا بفضل الضريبة البيئية حيث تم التوقف عن إلقاء (2000) طن سنويا من الفوسفوجيبس، كما تم تسجيل فوائد اقتصادية بارتفاع قيمة المؤسسات المعنية والتزاماتها البيئية [106].

– إن الجباية تمثل الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يسببه الملوث لغيره، ولقد تحدثت معظم الدول والحكومات في العالم بفرض الضرائب والرسوم للحد من التلوث البيئي، وتعتبر الجباية إحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة التي تهدف إلى تصحيح النقائص عن طريق وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث، ومن أهم فوائدها [107]:

1– تعتبر إجراءات عقابية بشكل غرامات مالية أو عقوبات جنائية تجاه كل من يخالف قوانين حماية البيئة.

2– تصحيح النقائص الموجودة في وسائل أخرى من حماية البيئة.

3– ضمان بيئة صحية عالمية.

4– غرس ثقافة المحافظة على البيئة.

5– تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.

6– إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.

7– تشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.

– ومن أنواع الضرائب البيئية نجد: ضرائب الطاقة، ضرائب الموارد الطبيعية، ضرائب التلوث والتي تشمل على الانبعاثات المقاسة (غازية وسائلة) ما عدا (CO_2) كاربون داي أوكسايد لأنه ضمن ضرائب الطاقة.

– إن الاعتماد على النظام الضريبي في معالجة مشاكل التلوث هو الأسلوب الأكثر شيوعا على المستوى الدولي حيث تعد ضريبة النفايات من أكثر أشكال الضرائب استخداما، ولقد قامت منظمة التعاون

الاقتصادي (**OECD**) بإجراء مسح على (14) دولة عام 1987م، حيث اتضح أنه من بين (153) حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي هناك (81) حالة اعتمدت على ضرائب التلوث، وقد كانت تلك الضرائب حافزا حقيقيا على تحسين جودة ونوعية البيئة، بالإضافة إلى المورد المالي الذي حققته، ومن أهم أدوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث والحد من أثارها السلبية مايلي:

أ- الضريبة على المنتجات:

- حيث تقوم فيه الحكومة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوثا للبيئة وإحداث أضرار اجتماعية.

ب- الضريبة على النفايات أو الانبعاثات:

- تختلف هذه الضريبة عن سابقتها في أنها تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة [108].

- ووفقا لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى أقل تلويثا، وبالتالي فإن جوهر استخدام هذا الشكل من الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث، واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة، حيث يترتب على هذه الضريبة مايلي:

1- إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، مما يحفز المنتج بدوره على التحكم بمستويات النفايات المصاحبة للإنتاج كي لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية.

2- طالما أن هدف الوحدة الاقتصادية تدنية التكاليف أو تعظيم الربح، فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم مع معدل الضريبة على النفايات.

- ولكن يعاني فرض ضريبة النفايات من الصعوبات التالية:

✓ أنها تسمح بالوصول إلى حجم الإنتاج مع مستويات التلوث إلى مستويات مثلى اجتماعيا في حالة المنافسة غير الكاملة، ففي هذه الحالة سوف ينقل الجزء الأكبر من الضريبة إلى المستهلكين دون الاهتمام بمعالجة النفايات، طالما أن المستهلك هو الذي يتحمل العبء الأكبر من هذه الضريبة.

✓ الجمود وعدم المرونة، حيث أن فرض ضريبة موحدة على كل وحدة من وحدات التلوث، بغض النظر عن طبيعتها وحجم إنتاجها ونشاطها الملوث، سوف يضر بالمشروعات الصغيرة في أوقات الكساد، ومن هنا فإنه من المفيد أن نبين ماهي المشكلات التي تواجه الحكومة عند فرض الضريبة على المنشأة أو الوحدات الاقتصادية الملوثة للبيئة:

1- صعوبة التوصل إلى المستوى المناسب للضريبة الحكومية الواجب فرضها على المنشأة الملوثة للبيئة.

2- صعوبة التنفيذ والإدارة خاصة إذا ما اتسم عمل السلطات بالبيروقراطية وانتشار الرشوة والفساد الإداري.

- وعند فرض الضرائب الحكومية على المنشآت الملوثة للبيئة يجب:

- اتسام هذه الضريبة بالمرونة وفقا لنوع النفايات.
- استخدام جزء كبير من الإيرادات الضريبية المفروضة على المنشآت الملوثة للبيئة في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة النفايات، وتطبيق طرق أكثر كفاءة للتقليل من كمية النفايات.

– والملاحظ أن مشكلة التلوث البيئي أصبحت من أهم المشكلات التي تواجه الإنسان في القرن الحادي والعشرين، إذ أنه ترك لنفسه العنان في استغلال البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية، لدرجة الإضرار بهذه الموارد، بل أصبحت حياته مهددة بكثير من الأمراض والمخاطر، وقد لفتت مشكلة التلوث البيئي الأنظار منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي الماضي، بسبب التقدم العلمي والتقني الذي شهده العالم خاصة في المجال الصناعي، ونظرا للمخاطر العديدة التي يسببها التلوث البيئي، فقد اتجهت الدراسات العلمية المخصصة لبحث هذه الظاهرة منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين الميلادي، حيث انصب الاهتمام أساسا على التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية للدول الصناعية، وعدت تلك الدول المسؤول الأول عن كثير من مشكلات التلوث البيئي، فأشارت بعض الدراسات

على سبيل المثال إلى أن الولايات المتحدة التي يقل عدد سكانها عن عشر سكان العالم تنتج نحو ثلث النفايات المطروحة في الماء والهواء، كما عقدت المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، والتي نبهت إلى خطورة التلوث البيئي من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ري ودي جانيرو في عام 1992م، حيث أوصى بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة من التلوث أهمها الضريبة البيئية.

– وأمام مخاطر التلوث البيئي اقترحت بعض الدراسات الاقتصادية الأخذ بنظام الضريبة البيئية، كوسيلة من وسائل مواجهة التلوث البيئي والحد منه بأسلوب اقتصادي، أي أنها عبارة عن اقتطاع إجباري يدفعه الفرد إسهاما منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة، ومن أهم المبررات التي استند إليها أنصار فرض تلك الضريبة البيئية، أنها إجراء يهدف

إلى حماية حياة الإنسان، بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث.

– إن الضريبة ينبغي أن تفرض بأسعار معقولة بالنسبة إلى السلع ذات الاستعمال الشائع، وهي تلك السلع التي لا يترتب عليها كقاعدة عامة أي آثار ضارة، وتعني من ناحية أخرى أن الضريبة تفرض

بأسعار مرتفعة على السلع الأكثر ضررا، كما يبرر أنصار فرض الضريبة البيئية الأخذ بها بأنها تهدف إلى حماية الصحة العامة للمواطنين، والصحة في حد ذاتها تعتبر أحد أشكال التنمية، بل أنها ركيزة أساسية لها، إذ أنها تمثل جزءا من الرأسمال الإنساني، هذا فضلا على أن فرض الضريبة البيئية من شأنه أن يساعد على منع – أو حتى على الأقل التقليل من – استهلاك المواد التي تسبب أضرارا للصحة العامة والكفاءة في العمل، وكلاهما يعد مطلبا أساسيا لرفع مستوى الإنتاجية، كما أن العائد الناتج من الضريبة يمكن استخدامه في تعويض الضحايا الذين تثبت إصابتهم بأضرار جراء التلوث البيئي، ويبرر فرض الضريبة البيئية أيضا ما يترتب على العوادم التي تنتجها المصانع وغيرها من آثار سلبية تتطلب اتخاذ إجراءات مكلفة اقتصاديا للقضاء عليها أو التخفيف منها، فالدخان الناتج عن أحد المصانع مثلا يتسبب في تحمل السكان المجاورين للمصنع تكاليف طبية ونظافة، على الرغم من أنهم لا يستفيدون من المنتجات التي ينتجها هذا المصنع، ولهذا فإن فرض ضريبة بيئية يمكن أن يسهم في إنتاج الكثير من البضائع والمنتوجات دون آثار جانبية لعملية الإنتاج.

– ومن المعلوم أن السبب في وجود العوادم وكثرتها هو أنها أرخص طريقة لصنع الكثير من الأشياء أو لاستهلاكها، فإلقاء الفضلات يعد بالنسبة لمن يسلك هذا السلوك أرخص من أن يشتري سلة مهملات، وإلقاء الفضلات في النهر يعد أرخص من تنظيفها، لكنه يكون أكثر تكليفا بالنسبة للجميع، فإذا تم إلقاء فضلات أحد المصانع في نهر مجاور، فإن هذه العملية لا تكلف أصحاب المصنع أي تكلفة اقتصادية، ولكن السكان الذين يقيمون بجوار هذا النهر سيتحملون نفقات مالية باهظة بسبب استخدامهم مياه النهر الملوثة، حيث تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن مواجهة التلوث البيئي تكلف الدول والأفراد نفقات مالية باهظة، فمواطنوا دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال ينفقون نحو (1,5%) من الناتج الوطني الإجمالي جراء الاختناقات في الشوارع، وينفق سكان بانكوك نحو (2,1%) من الناتج الوطني الإجمالي

لهذا السبب، وعلى ذلك فالمبرر الأساسي لفرض الضريبة البيئية يتمثل في أنها وسيلة تجبر الأفراد والشركات على أن تسلك أحد السبل الثلاثة الآتية [109]:

- **إما أن تتوقف تماما عن النشاط الملوث للبيئة.**
- **أو أن تتحمل تكاليف نشاطها الضار بالبيئة، بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الأضرار التي سببها السلوك البيئي الضار.**
- **أو أن تبحث عن حلول فنية تكفل قيامها بأنشطتها دون تلويث البيئة.**

– كما يوجد هناك نوع آخر من الضريبة البيئية لحماية البيئة والتي تسمى ب: **ضريبة الازدحام**، حيث تم تطبيق هذه الضريبة لأول مرة في ستوكهولم بتاريخ: 3 كانون الثاني – إلى 31 تموز عام 2006م، وهو عبارة عن ضريبة يجب على كافة مالكي العربات المسجلة في السويد أن يدفعوها خلال عبورهم عبر إحدى محطات الدفع البالغ عددها (18) محطة، خلال أيام الأسبوع العادية من الساعة (6:30) صباحا إلى (6:30) مساءا سواءا عند الدخول أو الخروج في وسط ستوكهولم وتستثني العربات التالية من ضريبة الازدحام [110]:

عربات الإنقاذ – الباصات التي لا تقل وزنا عن (14) طن – العربات المسجلة في سلك الدبلوماسي – سيارات التاكسي – الدراجات النارية – العربات التي تحمل لوحات أجنبية – العربات العسكرية – سيارات كهربائية – أو غازية غير غاز السائل، حيث كان الهدف من هذه الضريبة أو الرسوم البيئية تقليل الطوابير وتحسين وضعية البيئة وحمايتها من التلوث.

– وتجدر الإشارة إلى نظام المعلومات الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يستخدم تعريفا أوسع نطاقا للضرائب البيئية أو الإيكولوجية، بحيث يتضمن كافة الضرائب ذات الصلة بالبيئة والمفروضة على المنتجات، والملاحظ من خلال الضرائب والرسوم البيئية أن استحداثها وتطبيقها يحتاج إلى:

- ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر في حماية البيئة.
- ضرورة توفير تقنيات قياس درجة التلوث.
- ضرورة وجود عقد اجتماعي لمكافحة التلوث.
- عدالة متخصصة في المسائل البيئية.

2- الرسوم البيئية:

- نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية، فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوما خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة من خدماتها مثل: رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب...الخ.

أ- الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة [111]:

- إن إنتاج الفضلات الصناعية الخطرة هو حوالي (200.000) طن في السنة و (500.000) طن تخزن حاليا بالقرب من أماكن الإنتاج وأغلبيتها تترك في شروط غير مناسبة، هذا الرسم حدد بموجب قانون المالية لسنة 1992م، وتم تعديله بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة وأهمية النشاط وكمية الفضلات والمرميات الموروثة الناتجة.

- ويطبق هذا الرسم على النشاطات القائمة محددة بالمرسوم التنفيذي، ومعرفة لقوانين التطبيق للنشاطات المصنفة ومعينة لمدونتها، قد حدد بموجب أحكام المادة (117) من القانون رقم 25-91 المؤرخ في 18-12-1991م المعدل والمتمم بالمادة (54) من قانون رقم 99-11 المؤرخ في 23-12-1999م المتضمن لقانون المالية سنة 2002م، حيث أن المعدل السنوي للرسم المطبق على النشاطات المصنفة الخاصة بالتصريح من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي يقدر بالنحو التالي:

- (20.000) دج على النشاطات المصنفة الخاضعة لرخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- (90.000) دج على النشاطات المصنفة الخاضعة لرخصة من السيد الوالي.

- (120.000) دج على النشاطات المصنفة الخاضعة لرخصة من السيد الوزير المكلف بالبيئة، أما بالنسبة للنشاطات المذكورة سابقا والتي توظف أكثر من عاملين (02) نسبة الرسم السنوي يخفض ب:
  - ✓ (2.000) دج بالنسبة لتصريح السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي.
  - ✓ (3.000) دج بالنسبة لرخصة السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي.
  - ✓ (18.000) دج بالنسبة لرخصة السيد الوالي.
  - ✓ (24.000) دج بالنسبة لرخصة السيد الوزير المكلف بالبيئة، يفهرس معامل مضاعف مشمول بين (01) و(10) لكل نشاط من تلك الأنشطة تبعا لطبيعة وأهمية ونوع المرميات والنفايات وكمياتها، كما أن مبلغ هذا الرسم يصب في رصيد الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ب- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي [112]:

- يكون على الكميات الخاضعة المتعدية للقيم، والمحددة بقوانين سارية المفعول حسب أحكام المادة (205) من قانون المالية 2002م، ويطبق على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حدد بموجب أحكام المادة (54) من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23-12-1999م من معامل مشمول بين (01) و(05) حسب النسبة التي تتجاوز حدود القيم، ويخصص حاصل هذا الرسم كمايلي:
  - ❖ (10%) لفائدة البلديات.
  - ❖ (15%) لفائدة الخزينة العمومية.
  - ❖ (75%) لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ج- رسم تشجيع عدم التخزين للنفايات الصناعية الخاصة والخطيرة [113]:

- إن الفضلات الصناعية غير المعالجة والمخزنة من طرف منتجيها تخضع لرسم التشجيع لعدم التخزين، أين المبلغ محدد ب (10.500) دج لكل طن مخزن من النفايات الخاصة أو الخطرة، الهدف من هذا الرسم هو إرجاع التخزين بأقل التكاليف من المعالجة، وقد حددت مدة (03) سنوات ابتداءا من تاريخ بداية مشروع إزالة الفضلات، وهذا الرسم يحدد حسب أحكام المادة (203) من قانون المالية لسنة 2002م وتخصص عائداته كمايلي:

- (10%) لفائدة البلديات.
- (15%) لفائدة الخزينة العمومية.
- (75%) لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

د- رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية[114]:

- فيم يخص النفايات التي لها علاقة بالنشاطات الطبية كميتها (125.000) طن أين تعتبر (33.000) طن سامة و(22.000) طن نفايات معدية، لتشجيع المستشفيات والعيادات للتخلص بطريقة تامة من هذه النفايات، وبتطبيق مبدأ الملوث – الدافع تم تحديد رسم لتشجيع عدم تخزين هذه النفايات، وذلك حسب أحكام المادة (260) و(204) من قانون المالية لسنة 2002م بسعر مرجعي قدره (24.000) دج للطن، هذا الرسم يضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية، ويخصص حاصل هذا الرسم كمايلي:

- (10%) لفائدة البلديات.
- (15%) لفائدة الخزينة العمومية.
- (75%) لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

هـ- الرسم على الوقود [115]:

- يحدد هذا الرسم حسب أحكام المادة (38) من قانون المالية لسنة 2002م بمبلغ قدره (1) دينار جزائري لكل لتر من البنزين الممتاز والعادي، ويصب هذا الرسم في:

- ❖ (50%) لحساب التخصيص الخاص رقم 302/100 الذي عنوانه الصندوق الوطني للطرق السريعة.
- ❖ (50%) لحساب التخصيص الخاص رقم 302/065 الذي عنوانه الصندوق الوطني لحماية البيئة وإزالة التلوث، حيث جاء هذا الرسم لدفع المستهلكين لاستعمال الوقود النظيف بدون رصاص.

و- رسم التطهير (إتاوة الماء) [116]:

- تم تأسيسه بقانون المالية لسنة 1994م، هذا الرسم يحسب على فاتورة استهلاك الماء خارج الرسم بنسبة (20%)، وتدخل هذه الإتاوة مباشرة إلى البلدية عندما تكون هذه الأخيرة هي التي تهتم بتسيير مصلحة المياه، أو عن طريق المؤسسة المسيرة للمياه التي يجب أن تدفعها للقابض البلدي كل ثلاثة أشهر.

ي- الرسم التكميلي الخاص بالمياه القذرة ذات الأصل الصناعي[117]:

- إن قانون المالية لسنة 2003م حدد رسم تكميلي على المياه القذرة الصناعية، هذا الرسم يحسب بحجم الصرف المرمي، حمولة التلوث ودرجة التلوث الناتجة على النشاط المستعمل الذي يتعدى القيم المحددة بأحكام هذا القانون، وحددت بالرجوع للمعدل الأساسي السنوي الذي حدد بموجب أحكام المادة (54) من القانون 99-11 المؤرخ في 23-12-1999م، المتضمن قانون المالية لسنة 2002م ومن معامل مضاعف مشمول بين (01) و(05) حسب النسبة التي تتجاوز حدود القيم ويخصص حاصل هذا الرسم كمايلي:

- ✓ (50%) لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (**FEDEP**).
- ✓ (25%) لفائدة الخزينة العمومية.
- ✓ (25%) لفائدة البلديات.

– وهذا مبرر على حسب الإنبعاثات السائلة الصناعية التي تؤدي بطريقة ملحوظة إلى تلويث المجاري المائية، السدود والمياه البحرية الساحلية.

ك– رسم رفع القمامة المنزلية [118]:

– هناك قياسات جديدة أدخلت تبعا لقانون المالية 2002م بهدف تحديث وتطوير هذا الرسم، وسوف يحدد من الآن فصاعدا كمايلي:

- بين(500) دج و(1.000) دج لمحل ذو الاستعمال السكني.
- بين (1.000) دج و(10.000) دج لمحل ذو الاستعمال المهني، التجاري وما شابه.
- بين (5.000) دج و(20.000) دج للأراضي المهيئة للتخييم والمقطورات.
- بين (10.000) دج و(100.000) دج عن كل محل صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما ماثل ينتج كمية فضلات أكبر من الأصناف المذكورة أعلاه.

– هذا وقد أعطت أهمية واسعة لهذا الرسم الذي يحدد بقرار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد المداولة والمصادقة عليه من طرف السلطة الوصية، علما وأن الفضلات الصلبة الحضرية وكمياتها تزداد أو ترتفع إلى (5,2) مليون طن في السنة بدون فرز أو استرجاع يذكران رسميا.

– وتجدر الإشارة أيضا أن المستوى النظري الحالي لرفع القمامة المنزلية لا يغطي إلا (6/1) تقريبا من كلفة التسيير، لكن تقرر رفع هذا المبلغ لكي يغطي تدريجيا تكاليف التسيير، علما أن العناصر السابقة لا يمكن أن تفي بالغرض في تأسيس قاعدة متينة لتعزيز مكافحة الدولة للتلوث البيئي ما لم يكن هنالك عناصر مساعدة يمكن أن نجملها في الآتي:

- ❖ منظمات المجتمع المدني النشطة التي تحسس الأعوان الاقتصاديين وأفراد المجتمع بخطورة التلوث البيئي.
- ❖ سياسات تربوية ترسخ حماية البيئة في عقول تلاميذ وطلبة المدارس.
- ❖ إستراتيجية إعلامية مقنعة بضرورة المساهمة في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي.

ن- الرسم على الأكياس البلاستيكية [119]:

- تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004م، حيث يشمل وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية سواءا المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، ويقدر مبلغ الرسم ب (10,5) دينار جزائري للكيلوغرام، هذا ويوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.

- إلا أن الإشكال الذي يفرض علينا الارتكاز على العناصر السابقة في تأسيس قاعدة متينة لحماية البيئة والحد من التلوث يكمن في السؤال التالي: هل يكفي فرض رسوم وضرائب للحد من التلوث البيئي؟

3- الحوافز والإعفاءات الجبائية:

- الواقع أن النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوما، وإنما يوجد فيه الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أكبر أثر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية وسلوكات صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي، بينما التحفيز والإعفاء قد تقابله الاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة، علما أن الإعفاء والتحفيز قد يأخذان الأشكال التالية:

- ❖ **الإعفاء الدائم:** وهذا من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها.
- ❖ **الإعفاء المؤقت:** والذي يكون لمدة محدودة، كأن يتم إعفاء المؤسسة المعنية في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها، وهذا لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيا مكلفة صديقة للبيئة،

بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيا ملوثة للبيئة.

- **الحوافز الجبائية:** كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع للضرائب والرسوم الجمركية، ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى، وذلك بغية تحفيز المؤسسة على استيراد التكنولوجيا الصديقة للبيئة، ما يساعد في توسيع النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة.

6- التكوين في المجال البيئي:

- يعتبر التكوين * من الدعائم الأساسية للاستثمار البشري ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تسعى كل الدول للوصول إليها، ذلك أن التكوين كان ومازال يشغل اهتمام الكثير من الباحثين في مجالات متعددة، وعليه فالتكوين هو عملية تعليم وتعلم تمكن الفرد من إتقان مهنته والتكيف مع ظروف عمله في أقصر وقت ممكن وبأقل جهد، من خلال إكسابه مهارات ومعارف من أجل إحداث تغيير في سلوكه وتحسين أدائه.

- لذلك يحتل التكوين مكانة هامة بين الأنشطة الإدارية الهادفة، لتزويد الأفراد بالمعلومات والمعارف الوظيفية المتخصصة والمتعلقة بأعمالهم، وأساليب الأداء الأمثل لها، وصقل المهارات والقدرات التي يتمتعون بها، بما يمكنهم من استثمار الطاقات التي يختزنونها ولم تجد طريقها للاستخدام الفعلي، بالإضافة إلى تعديل السلوك وتطوير أساليب الأداء التي تصدر عن الأفراد فعلا من أجل إتاحة الفرص والمزيد من التحسين والتطوير في العمل الإنتاجي، وتأمين الوصول إلى الأهداف الإنتاجية المتصاعدة، إضافة إلى تجهيز الفرد للعمل المثمر والاحتفاظ به على مستوى الخدمة المطلوبة، على أساس أنه نوع من التوجيه الصادر من إنسان وموجه إلى إنسان آخر، كما أنه منهج لتحقيق أهداف تنظيمية، تمس كل

* إن التكوين والتدريب مصطلحان لهما نفس المعنى، والفرق بينهما في التسمية فقط.

ما يقدم للفرد من معلومات معينة أو مهارات أو اتجاهات ذهنية لازمة لتحقيق أهداف المؤسسة [120]، لذلك فالتكوين يمثل فعلا بيداغوجيا يكتسب وليس مجرد تسجيل للمعلومات أو مجرد تعليم لعادات معينة، لذلك ينبغي أن يسعى إلى البناء وإلى تحليل المواقف، وامتلاك المهارات والكفاءات مع إمكانية استثمارها من جديد في التكوين وفي السلوك وفي تحليل المواقف المختلفة [121]، كما يمكن الفرد من إتقان مهنته والتكيف مع ظروف عمله في أقصر وقت وبأقل جهد ممكن، وهو لا يقتصر على النواحي الفنية للعمل فقط بل يتناول جوانبه الاجتماعية أيضا، فهناك برنامج لكل من يعمل سواءا كان عمله يدويا أو عقليا أو إداريا، كما أنه لا يقتصر على العمال والموظفين بالشركات والمصانع كما قد يتبادر إلى الذهن، بل يشمل التكوين ملاحظي العمال والمشرفين والمفتشين وكل من تتطلب أعمالهم التوجيه والمراقبة والإشراف والتنفيذ [122].

– كما أن التكوين لا يقتصر على العمال الجدد فحسب، وإنما يشمل أيضا قدامى العمال وكذلك القادة والمشرفين والملاحظين، لذلك فالتكوين هو أحد الوسائل التي تستخدمها الإدارة من أجل تطوير وتنمية القدرات العملية والسلوكية بالشكل الذي يمهد الطريق نحو نمو المنظمة وازدهارها ومواجهة التغيرات على مستوى البيئة الداخلية والخارجية [123]، كما أن التدريب له دور رئيسي وهام في مقاومة الشيخوخة الإدارية التي تضرب بجذورها في الهياكل القيادية والتنفيذية لمواجهة معظم المشاكل [124]، وحسب " ماهر " تنقسم أهداف التكوين إلى ثلاثة أنواع هي [125]:

- ✓ **حسب نوع ومحتوى التكوين:** كهدف تغيير اتجاهات المتكونين وتوجهاتهم وآرائهم وتهيئتهم لتقبل آراء وظروف جديدة، وهدف تقديم المعرفة وتوسيع مدارك المتدربين، هدف تنمية المهارات والقدرات.
- ✓ **حسب درجة وكثافة ومستوى التكوين:** وذلك بتعريض العاملين لخلفية عامة عن موضوع الدراسة أو التكوين أو المهارة الواجب اكتسابها، كهدف رفع مهارة الأداء، وهدف السيطرة والتفوق.

✓ **حسب المدة التي يغطيها التكوين:** أهداف قصيرة الأجل لتغطية احتياجات تكوينية عاجلة وسريعة، أو أهداف طويلة الأجل لتغطية احتياجات تنمية وتطوير متأنية.

– ويشير أحد الباحثين في ذات السياق إلى ضرورة صياغة الهدف التكويني في صورة سلوكية محددة، وأن يكون وثيق الصلة بأهداف الوظيفة التي يشغلها المتكون، وبأهداف المنظمة التي يعمل بها، وبأهدافه الشخصية، كما أوضح أن أهداف التكوين تتجمع في ثلاث فئات هي [126]:

- تنمية المهارات والمعرفة بالعمل.
- نقل المعلومات.
- تعديل الاتجاهات.

– كما صنف أحد الباحثين أهداف التكوين في ضوء أربعة معايير كالتالي [127]:

1– أهداف التكوين العادية: وتشتق من الواجبات الرئيسية للوظيفة، وتتخذ لمواجهة مواقف عادية متكررة من حين لآخر، كما تشتمل على الأهداف التكوينية التقليدية مثل: تكوين العاملين الجدد أو إعداد برامج تذكيرية لبعض الأفراد بهدف التأكيد على معلوماتهم الأساسية، كما تهدف إلى تحقيق القدر المطلوب من كفاءة الأداء وتحفظ للوظيفة توازنها مع بقية الوظائف.

2– أهداف التكوين لحل المشكلات: وتختص بإيجاد حلول محددة للمشكلات التي تثور في العمل، ومحاولة الكشف عن المعوقات والانحرافات التي تعوق الأداء، ويمثل هذا النوع درجة أرقى في المستوى من النوع السابق، حيث يحتاج إلى خبرة في التنظيم وظروفه والقدرة على التشخيص والتحليل ثم براعة في التصميم.

3– أهداف تكوينية ابتكارية: وتتعلق بالتطوير والاكتشاف والتجديد، وتعد أعلى مستويات المهام التكوينية، حيث تستهدف تحقيق نتائج إبداعية وابتكارية لرفع مستوى الأداء في التنظيم إلى أفاق لم يسبق التوصل إليها.

4- أهداف تكوينية شخصية: وهي التي يريد الأفراد تحقيقها لأنفسهم من تنمية ذاتية وترقية واحترام الآخرين وتأكيد الذات.

- هذا وتعمل الأنواع الأربعة السابقة في تناسق وتكامل بحيث يمهد بعضها لبعض ويكمل بعضها البعض الآخر، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الهدف الأساسي من التكوين هو تدعيم روح الاتصال داخل الجماعة وإعطاء الاهتمام بالمعلومات التي يتم نقلها، لذلك شرعت العديد من المنظمات بالاهتمام بالبرامج التكوينية وذلك للفوائد التي تنتج عنه والتي تخدم المنظمة والفرد في نفس الوقت، فالتكوين يزود العاملين بمهارات ترتقي بأدائهم في العمل وتساعدهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم بكفاءة مع تقليص الوقت الضائع، كما يساعد التكوين أيضا على زيادة الاتجاهات الايجابية لدى الأفراد العاملين نحو العمل والمنظمة، ومما سبق يمكننا تحديد أهمية وفوائد التكوين كمايلي [128]:

1- أهمية التكوين للمنظمة: حيث تحقق البرامج التكوينية الفاعلة الفوائد التالية للمنظمة:

- ❖ زيادة الإنتاجية والأداء التنظيمي، إذ أن إكساب العاملين المهارات والمعارف اللازمة لأداء وظائفهم يساعدهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم بكفاءة، مع تقليص الوقت الضائع والموارد المادية المستخدمة في الإنتاج.
- ❖ يساهم التكوين في خلق الاتجاهات الإيجابية لدى العاملين نحو العمل والمنظمة.
- ❖ يؤدي إلى توضيح السياسات العامة للمنظمة، وبذلك يرتفع أداء العاملين عن طريق معرفتهم لما تريد المنظمة منهم من أهداف.
- ❖ يؤدي إلى ترشيد القرارات الإدارية وتطوير أساليب وأسس ومهارات القيادة الإدارية.
- ❖ يساعد في تجديد المعلومات وتحديثها بما يتوافق مع المتغيرات المختلفة في البيئة.

❖ يساهم في بناء قاعدة فاعلة للاتصالات والاستشارات الداخلية، وبذلك يؤدي إلى تطوير أساليب التفاعل بين الأفراد العاملين والإدارة.

2- أهمية التكوين للعاملين: حيث يحقق التكوين فوائد أخرى للعاملين من أهمها:

- مساعدتهم في تحسين فهمهم للمنظمة وتوضيح أدوارهم فيها.
- مساعدتهم على حل مشاكلهم في العمل.
- يطور وينمي الدافعية نحو الأداء ويخلق فرصا للنمو والتطور لدى العاملين.
- مساعدتهم في تقليل التوتر الناجم عن النقص في المعرفة أو المهارة أو كليهما.
- يساهم في تنمية القدرات الذاتية للإدارة والرفاهية لدى العاملين.

- إن ما ذكر أعلاه من فوائد للبرامج التكوينية تتحدد بمدى توفر المبادئ العلمية، إذ أن أي برنامج يخلو من هذه المبادئ قد لا يحقق جزءا أو كلا من هذه الأهداف أو الفوائد [129]، لذلك يرى محمد عويضة أن التدريب القائم على أسس علمية شرط ضروري لكل عامل نريد له النجاح في عمله والتقدم فيه، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية [130]:

- ✓ ارتفاع الروح المعنوية للعامل وشعوره بالرضا عن عمله.
- ✓ ارتفاع مستوى إنتاجه من حيث الكم والكيف، مما يؤدي إلى ارتفاع في الأجر.
- ✓ التقليل من حوادث العمل.
- ✓ ارتفاع الروح المعنوية للعامل.

- إلا أنه على أي منظمة أن تحدد سياستها العامة (أو فلسفتها) في التكوين، ويعني هذا تحديد أنواع التكوين التي تفضلها المنظمة وتود التركيز عليها، ويعني هذا في نفس الوقت عدم اهتمامها بالأنواع الأخرى من التكوين، وهناك العديد من أنواع التكوين التي تمثل الاختيارات المتاحة أمام المنظمة، وحينما تستقر هذه الأخيرة على مجموعة من الاختيارات، تكون هذه المجموعة من الأنواع بمثابة فلسفة التكوين

الخاصة بها، حيث تستطيع المنظمة أن تختار من بين أنواع التكوين ما يناسبها، وذلك بحسب طبيعة النشاط الحالي لها وطبيعة النشاط المرتقب، والتغييرات المتوقعة في تكنولوجياتها وتنظيمها وعملها، لذلك تتعدد الاختيارات المتاحة أمام إدارة الموارد البشرية بالنسبة لأنواع التكوين، لهذا يحاول الجدول الآتي أن يوضح بعض أنواعه:

يمكن تقسيم أنواع التكوين حسب:		
مرحلة التوظيف	**نوع الوظائف**	**المكان**
1- توجيه الموظف الجديد. 2- التدريب أثناء العمل. 3- تدريب لتجديد المعرفة والمهارة. 4- تدريب بغرض الترقية والنقل. 5- التدريب للتهيئة للمعاش.	1- التدريب المهني والفني. 2- التدريب التخصصي. 3- التدريب الإداري.	1- داخل الشركة. 2- خارج الشركة: أ- في شركات خاصة. ب- في برامج حكومية.

الجدول رقم (06) يوضح: أنواع التكوين [131]

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التكوين قد يكون داخل المنظمة أو خارجها، إلا أن هناك من المنظمات من ترغب أحيانا في تقديم التكوين في موقع العمل وليس في مكان آخر حتى تضمن كفاءة أعلى للتكوين، حينئذ تشجع وتسعى المنظمات إلى أن يقوم المشرفون المباشرون فيها بتقديم المعلومات والتكوين على مستوى فردي للمتكونين، ومما يزيد من أهمية هذا التكوين أن كثيرا من آلات اليوم تتميز بالتعقد، الأمر الذي لا يكفي معه استعداد العامل أو خبرته الماضية، وإنما عليه أن يتلقى تدريبا مباشرا على الآلة نفسها، ومن المشرف عليها [132]، وفي هذا السياق فقد نظمت بلديات عنابة أياما تكوينية في مجال التوعية والتحسيس، بعدما تم اختيار مدينة عنابة كمدينة نموذجية لتطبيق برنامج التعاون البيئي بين الوكالة الألمانية **(GTZ)** والجزائر (تم ذكر هذا البرنامج في عناصر سابقة)، وذلك في إطار مسايرة الدراسة التي تقوم بها الوكالة على مستوى مديرية البيئة والمحيط، قصد تمكينها من التحكم الجيد

في الوسائل المادية والموارد البشرية لتسيير النفايات المنزلية الصلبة، حيث قامت ذات الوكالة بتنظيم ورشات تكوينية لفائدة إطارات من مختلف بلديات عنابة خاصة فيما يتعلق بجانب التوعية والتحسيس البيئي [133]، وتجدر الإشارة إلى أن مدة هذه الأيام التكوينية كانت قصيرة، حيث دامت ثلاثة أيام فقط، إلا أنها ساعدت المتربصين ولو بنسبة مقبولة في وضع الخطوات الرئيسية للعمل في المجال البيئي خاصة منها العمل التوعوي للانطلاق في العملية التحسيسية، ورغم هذه المبادرة إلا أن البلديات محل الدراسة مازالت في حاجة ماسة إلى مضاعفة هذا النوع من التكوين وتعميمه خاصة على مستوى عمال النظافة والمشرفين على المجال البيئي بصورة مباشرة، حتى ينعكس بشكل إيجابي على سياسات ومشاريع التنمية البيئية ومنه تحقيق أحد أهم أهداف التنمية المستدامة.

– وبالرجوع إلى الجدول السابق، نجد أن التكوين ينقسم حسب الوظائف إلى:

1– التكوين المهني والتقني:

– حيث يهتم هذا النوع بالمهارات اليدوية والميكانيكية، في الأعمال الفنية والمهنية، ومن أمثلتها أعمال الكهرباء، الميكانيكا، الصيانة وغيرها، وبعبارة أخرى التكوين الفني تكوين الأفراد على التخصصات الفنية العالية وأساليب العمل الجديدة الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يطرأ على ميدان معين [134].

2– التكوين التخصصي:

– ويتضمن هذا التكوين معارف ومهارات على وظائف أعلى من الوظائف الفنية والمهنية، وتشمل عادة الأعمال المحاسبية والمشتريات، المبيعات، هندسة الإنتاج، وهندسة الصيانة والمعارف والمهارات، هنا لا تركز كثيرا على الإجراءات الروتينية وإنما تركز على حل المشاكل المختلفة وتصميم الأنظمة والتخطيط لها ومتابعتها واتخاذ القرار فيها [135].

3- التكوين الإداري:

- يمثل النشاط التكويني الذي يخص شاغلي المناصب الإدارية (الإشرافية والوسطى والعليا) والذي يهدف إلى تطوير سلوكهم الإداري وتنمية مهاراتهم القيادية [136].

- كما تتعدد طرق وأساليب التكوين في المنظمة، إل أننا حاولنا إيجازها في التالي:

- طريقة المحاضرة:

- تمثل المحاضرة طريقة اقتصادية للتكوين، لأنها تتناول مقدارا من المعلومات وتنقله إلى عدد كبير من الأشخاص في نفس الوقت، ذلك أن كثيرا من الناس يتعلم بالاستماع إلى المحاضرات أكثر مما يتعلمونه بالقراءة، والمحاضرات الجيدة تساعد على الفهم ولكنها لا تساعد الأشخاص على تكوين ارتباطات إلا إذا أعقبها تكوين عملي، كما أن للمحاضرات قيمة ضئيلة في تغيير الاتجاهات وفي تنمية مهارات العمل، وهي أسلوب جيد لنقل الأفكار إذا استطاع المحاضر أن يستحوذ على انتباه السامعين، ويستفيد الأشخاص ذوو الذكاء ومن هم فوق المتوسط من المحاضرة أكثر ممن دونهم.

- وطريقة المحاضرة تعتبر مناسبة حين تتناول المبادئ وتقدم المعلومات العامة والقواعد للعاملين، حيث تهتم بعض المؤسسات بأن يعرف العاملون الجدد بها تاريخ المؤسسة وسياستها، لأن مثل هذا العمل يتيح لهم تقدير المؤسسة فيعتزون بها، لذلك تعتمد البلديات محل الدراسة خاصة منها بلدية البوني على هذه الأداة بين الحين والآخر، حيث تستضيف بدار الثقافة بعضا من الخبراء المتخصصين في المجال البيئي، بالإضافة إلى عدد من عمال البلدية المشرفين على المجال البيئي، أين يتم تداول مختلف الأفكار والتصورات والاقتراحات المتعلقة بكيفية تحسين الوضع البيئي على مستوى ذات البلدية ومختلف أحيائها [137].

- النشرات والكتيبات:

- تقوم كثير من المؤسسات بتوزيع نشرات مطبوعة على عمالها وموظفيها، ولكن أخذ النشرة شيء وقراءتها شيء آخر، ذلك أن إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة دلت على أن ثلث السكان تقريبا قرروا أنهم لا يقرؤون سوى صفحات الرياضة والقصص المصورة والأخبار والإعلانات في الجرائد اليومية، وأن عددا منهم لا يقرأ المجلة بانتظام، وبين نصف عدد السكان أنهم لم يقرءوا كتابا من أي نوع خلال سنة بأكملها، أما القراءة الجدية (غير القصص) فتنحصر في (30%) من مجموع السكان، وينقطع عدد كبير من خريجي الكليات عن القراءة بعد التحرج [138].

- وبناءا على هذه النتائج فإن المؤسسات تعد هذه المواد لتشجع على القراءة للشخص المتوسط الذي لا يقرأ، ومن فوائد هذه النشرات أنها تتيح للفرد أن يعيد قراءتها إذا أراد، وفيم يخص مجال الدراسة كانت هذه الوسيلة في وقت من الأوقات متداولة بشكل مقبول إلا أنها عرفت تراجعا في السنوات الأخيرة [139].

- الأفلام:

- إن تكاليف الأفلام التعليمية باهظة ولكنها أداة تعليمية يمكن عرضها على عدد كبير من العمال، ولذلك فإن عائدها يزيد على تكلفتها، حيث تصنع الشركات الكبرى أفلاما خاصة بها كما تشتري أفلاما من صنع شركات أخرى، ويستخدم الفيلم الصوت والصورة معا، ويستطيع توضيح كيفية صناعة المواد وكيف تتسلسل عمليات الإنتاج والعلاقات بينها، ولهذا فإنه يعتبر أداة فعالة في إعطاء صورة كاملة للعمليات المختلفة التي تقوم بها الشركة، والفيلم الناطق يجمع ميزات المحاضرة والبيان العملي، إلا أنه لا يستطيع تعليم المهارات العملية [140]، لذلك لا تعتمد البلديات محل الدراسة على هذه الوسيلة كثيرا.

- المحاكاة:

- تعتبر تمرينات المحاكاة من أكثر الأساليب التدريبية تطورا وفعالية وإن كانت باهظة التكاليف لأنها تمثل الواقع، حيث يتم وضع المتدرب في بيئة تعكس الواقع الحقيقي لوظيفته، ويتولى المدرب بعد ذلك تدريب وتعليم المتدربين على أداء العمل المطلوب من خلال قيامه بمهام الوظيفة [141].

- المناقشة:

- إن استخدام المناقشة في التكوين يثير اهتمام المشتركين فيه، وينشط فهمهم ويتيح لهم التدريب على حل المشكلات، كما أنه يمكنهم من استيعاب موضوع المناقشة لأنها تستغرق وقتا طويلا، وعادة ما تتناول موضوعا محددا، ولكن المناقشة قد تعجز عن تناول جميع جوانب الموضوع بترتيب وشمول، ولو استعجل أسلوب المحاضرة لعرض الموضوع ثم المناقشة لمعالجة نقاط معينة لكان ذلك أفضل.

- لعب الدور:

- يفيد هذا الأسلوب في تكوين الأفراد على المهارات اللازمة في العلاقات الإنسانية وعلى القيادة سواءا أكانت قيادة لجنة أم مؤتمر، ويمكن هذا النوع من التكوين من اكتساب المهارات التي تلزم للتعامل الكفء مع الأشخاص، وتزيد من وعي الشخص بمشاعر الآخرين، ويجب أن يكتمل هذا النوع من التكوين بدراسة مبادئ السلوك بأسلوب آخر، وذلك لأن السلوك الكفء أو السيئ يصبح بعد معرفة المبادئ أكثر من مجرد آراء للمناقشة [142].

- كما يجب أن يراعى عند اختيار الوسائل التكوينية أن تكون مناسبة، وأن يكون المكون ملما بكيفية استخدام هذه الوسائل لغرض التنويع في استخدامها، لأن حالة الاستمرار على أسلوب واحد يؤدي بالمتدرب إلى الملل، وبالتالي عدم الاستفادة من البرنامج التكويني [143].

- حلقات الجودة:

- لقي استخدام أسلوب حلقات الجودة نجاحا كبيرا في دفع العاملين، وتحقيق أعلى مستوى من الجودة والأداء، حيث تقوم الجودة على فكرة تقسيم العاملين إلى مجموعات صغيرة وتقوم بعقد العديد من الاجتماعات واللقاءات خلال وقت العمل للبحث عن الوسيلة المناسبة لأداء العمل بالجودة المناسبة.

- وتلجأ بعض المنظمات إلى تشكيل حلقات الجودة من بعض العاملين في المستوى الإداري الواحد، ولكن في إدارات مختلفة بالإضافة إلى مجموعات عمل يتم اختيار أعضائها من مستويات إدارية مختلفة، ولكن في نفس الإدارة، ومن هنا حلقات الجودة لا تركز فقط على نشاط إدارة بعينها وإنما تمتد لتشمل جميع الأنشطة التي تمارس داخل المنظمة [144].

- وقد أدى تنفيذ توصيات حلقات الجودة في العديد من المنظمات إلى الارتقاء بمستوى الجودة دون تضخيم دور العاملين في الأداء، وطبقا لذلك الأسلوب يكتسب العاملون قدرة أعلى على المشاركة في العمليات الإنتاجية، حيث أنهم يتحملون مسؤوليات أكبر، مما يؤدي إلى الارتقاء في مستوى العمل والأداء، وهو من أنسب الأمور لتحصيل الخبرات، إذ لابد أن يلم شاغلوا الوظائف والمهن بكل ما يستحدث في ميدان تخصصهم المهني، ولهذا تشمل مجالات التكوين مايلي [145]:

- تكوين العاملين الجدد:

- قد يبدو للفرد الجديد أن العمل مشوب بشيء من الغرابة والرهبة في بداية الأمر، وهذا ما يدعو إلى اتخاذ إجراءات تكفل استقبال العاملين الجدد وتوجيههم توجيها يجعلهم يشعرون بالطمأنينة، وبداخلهم الإحساس بأنهم ملحقون بإدارة، يتوقف نجاحها وحسن سيرها في المستقبل على مقدار ما يقومون به من جهد، وما يؤدونه من خدمات، ومنه كان التدريب ضروريا للفرد الجديد بهدف زيادة قدرته الإنتاجية، إلا أن الملاحظ على البلديات محل الدراسة أنها لا تعتمد كثيرا على هذا النوع من التكوين إلا في الحالات القصوى التي تتطلب ذلك [146].

- تكوين العاملين القائمين بالعمل:

- إلى جانب تدريب العاملين الجدد، هناك تدريب للعاملين القائمين بالعمل، إذ هم الذين يسيرون دفة العمل، وعليهم يتوقف نجاح أو فشل التنظيم في تأدية رسالته، كما أن قيام الفرد بأداء عمل ما مدة طويلة لا يعني أنه يؤدي هذا العمل بأحسن طريقة ممكنة، إذ قد يرجع الفشل في الوصول إلى مستوى عالي من الأداء إلى عدة أساليب لا يمكن علاجها إلا بالتدريب، وقد يلزم تدريب العاملين القائمين بالعمل، نتيجة التطور الفني والتكنولوجي الذي يطرأ على العمال، مما يتطلب تدريبا متواصلا لمواكبة هذا التطور.

- تكوين بغرض الترقية:

- عند ترقية العاملين إلى مراتب عليا، لابد من أن نفسح لهم الفرص لازدياد مهاراتهم ومعارفهم، خاصة تلك التي تتطلبها المستويات الجديدة وطبيعة العمل الجديد الموكل لهم.

- كما يمثل التعرف على الحاجات التكوينية فقطة البداية، فالتعرف على الحاجات التكوينية ليس مجرد مسألة إيجاد الحاجة ثم إشباعها، ببساطة لأن هذه الحاجات إن لم يتم التعرف عليها يتعين مطابقتها بدورات تكوينية مناسبة للتغلب على المشاكل التي تعرقل سير العمل أو الإنتاج أو تعرقل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، كما أن عملية تحديد الحاجات التكوينية ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية تخطيط الموارد البشرية التي تهدف إلى التنبؤ بالاحتياجات من العمالة (كما ونوعا)، تترجم إلى احتياجات تكوينية تتمثل في المهارات والمعارف والقدرات التي يجب تنميتها في العاملين [147]، ولتحديد الحاجات التكوينية لابد من تحليل كل من المنظمة والمهمة والأفراد [148]:

أ- تحليل المنظمة:

- يتطلب تحليل المنظمة فحصا وتشخيصا لجميع العوامل التنظيمية كثقافة المنظمة ورسالتها وأهدافها وهيكلها التنظيمي، إذ أن كل عامل من هذه العوامل يساعد في تحديد الحاجات التنظيمية، أي يحدد

ويضمن الحاجة إلى التدريب في مجال أو مجالات معينة، فعلى سبيل المثال إذا كانت إستراتيجية المنظمة مركزة على الإبداع فإن حاجتها إلى برنامج تدريبي متنوع المهارات تكون أكثر من حاجتها إلى مهارات محددة، كما أن عملية التحليل التنظيمي قد تكشف للمخطط حاجة المنظمة إلى الموارد اللازمة لتنفيذ أي برنامج تدريبي وفي هذه الحالة تساعد المنظمة على اللجوء إلى بدائل أخرى عوضا عن هذا البرنامج.

ب- تحليل المهمة:

- إن تحليل المهمة يمثل دراسة الوظائف في المنظمة من حيث المسؤوليات والأعباء لتحديد التكوين المطلوب لكل وظيفة، وتحديد المعارف والمهارات والقابليات المطلوبة لإنجاز الوظيفة بفاعلية.

ج- تحليل الأفراد:

- إن التحليل على مستوى الأفراد يحدد حاجة الأفراد للتكوين عن طريق قياس أدائهم وتحديد الانحرافات بين أداء كل فرد وتوقعات المنظمة أو الأداء المعياري المعتمد من قبل المنظمة، كما يتطلب تحديد الحاجات التكوينية توضيح الأهداف الخاصة بالبرنامج التكويني ولابد أن تكون هذه الأهداف دقيقة وواضحة ومفهومة من قبل جميع العاملين، إضافة إلى إمكانية تنفيذها من قبلهم.

- ويقدم الشكل الآتي الخطوات الإجرائية لتحديد الحاجة للتكوين سواءا على مستوى الأفراد أو المنظمة، حتى يمكن تحديد الهدف من التكوين ومحتوى برنامج التكوين:

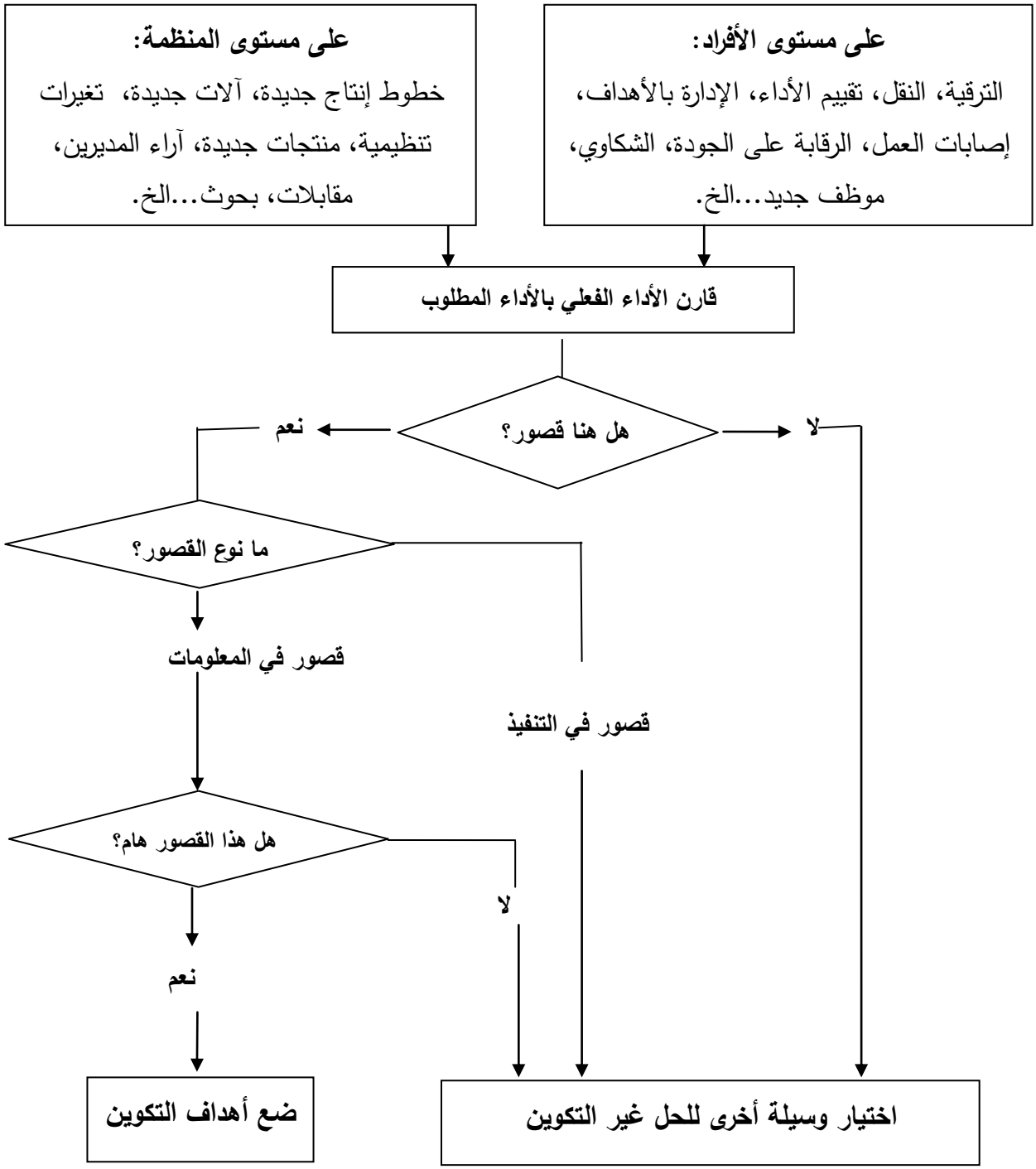

الشكل رقم (06) يوضح كيفية تحديد حاجات التكوين [149]

– وكما يوضح الشكل السابق فإن تحديد الحاجة التكوينية على مستوى كل من الفرد والمنظمة، هو أمر يحتاج إلى مجهود ودراسة بواسطة كل من إدارة الموارد البشرية والمديرين التنفيذيين، حيث تشمل هذه الدراسة مايلي [150]:

- **دراسة التنظيم:** أي دراسة الإدارات والأقسام، وما سوف يتم فيها من تعديلات في هياكلها وحجمها، وما إذا كان هناك أنظمة ولوائح وسياسات عمل جديدة، وبالطبع فكل هذا يشير إلى احتياج واقعي للتكوين.
- **دراسة عمليات وأنشطة المنظمة:** أي دراسة الوضع الحالي والمرتقب فيما يمس خطوط الإنتاج، والمنتجات، والآلات، والعمليات الإنتاجية، والمعايير والمواصفات والجودة، ووحدات الإنتاج، والتكنولوجيا، وأي تغيير أو إضافة في هذه الأمور التي تشير إلى احتياج تدريبي.
- **دراسة الأفراد:** أي تتبع المسار الوظيفي لكل فرد، ومدى مناسبة الفرد لأداء عمله الحالي أو العمل المتوقع الترقية أو النقل إليه، ووجود فرق بين معارف ومهارات وخبرات الشخص حاليا وبين ما تحتاجه الوظيفة هو مؤشر كاف للاحتياجات التكوينية.

– وبعد عملية تحديد احتياجات التكوين، واختيار الأنواع المناسبة له، تنتهي هذه العملية بالتقويم الذي يجرى من خلاله تحديد الأهداف المراد تحقيقها، ثم دراسة المعطيات في إطار ظروفها كميا أو كيفيا، للتعرف على مدى اقترابها من الأهداف، وأخيرا إصدار حكم على الأمر المقوم وبيان مدى مناسبته باستخدام معايير تصبح لذلك [151]، بمعنى أدق استخدام طرق البحث العلمي ومناهجه لتحديد المزايا النسبية لطرق التكوين ووسائله ونتائجه في ضوء الأهداف التي وضعت في بداية البرنامج التكويني، ومن أهم أسس التقويم: الاستمرارية، الشمولية، الموضوعية، التكامل، أن يكون التقويم علميا.

– كما يرى **ماهلر (Mahler) ومونرو (Monroe)** أن هناك أربعة أسئلة أساسية هامة تتصل بالتدريب وهي [152]:

1– كيف تحدد احتياجات التدريب؟

2– ماهي المزايا النسبية لطرق التدريب المختلفة؟

3– ماهي المزايا النسبية لمعينات التدريب المختلفة؟

4- ما الذي حققه التدريب؟

- وللإجابة عن هذه الأسئلة اعتمد الباحثان على مصدرين: الأول مراجعة ما كتب من بحوث في هذا المجال، والثاني استفتاء مسحي وزع على (150) شركة صناعية، ويدل التقرير الذي كتباه عل أن الأبحاث التي تجرى على التدريب بدائية وقليلة العدد، ولو أن التقرير يدل على اتجاه نحو اتجاه العناية بهذا النوع من البحوث، كما اتضح أن الشركة من بين كل (40) شركة درست المزايا النسبية لكل من طرق التدريب المختلفة ومعاينته، وأن فاعلية التدريب كانت تقوم على أساس من الأحكام الذاتية وليس على أساس البحوث.

- ولابد قبل أن نتأكد من أن أساليبنا تؤدي إلى نتائج ايجابية أن نحصل على مقياس لجودة التدريب، وهذه الموازين تتلخص فيما يلي [153]:

- ✓ جودة الإنتاج.
- ✓ زيادة عدد العاملين القادرين على الارتقاء إلى مستويات العمل.
- ✓ نقص الزمن المطلوب للقيام بعمل معين.
- ✓ النقص في إتلاف الآلات والتجهيزات.
- ✓ نقص الغياب.
- ✓ نقص معدلات فصل الأفراد.
- ✓ نقص أساليب التشغيل.
- ✓ أداء أفضل في الاختبارات النفسية على اختلاف أنواعها.

مراجع وهوامش الفصل الثاني:

1- فضيل دليو، الاتصال: مفاهيمه- نظرياته- وسائله، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص60.

2- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص73.

3- سامي ذبيان، الصحافة اليومية والإعلام، دار المسيرة، بيروت، 1987، ص80.

4- محمد منير حجاب، مهارات الاتصال للدعاة والتوبويين والإعلاميين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص253.

5- Richard Arcand, Nicole Bourbeau, Op cit, p267.

6- ملفين دفلر، ساندرا بول روكيتش، ترجمة كمال عبد الرؤوف، نظريات وسائل الإعلام، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص176.

7- محمد منير حجاب، سحر مصطفى وهبي، المداخل الأساسية للعلاقات العامة- المدخل الاتصالي، مرجع سابق، ص185.

8- محمد العمري أبو النجا، مرجع سابق، ص218.

9- نبيلة بوخبزة، الاتصال الاجتماعي الصحي في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995، ص13.

10- راشد أحمد عادل، الإعلان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص204.

11- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص46.

12- علي عجوة، الأسس العلمية للعلاقات العامة، ط6، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص185.

13- طه عبد العاطي نجم، الاتصال الجماهيري في المجتمع العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص141.

14- Yolanda Ziaka, Philippe Robichon, Christian souchon, Op cit, p119.

15- فضيل دليو، مرجع سابق، ص133.

16- نفس المرجع، ص133.

17- نفس المرجع، ص135.

18- نفس المرجع، ص135.

19- مقابلة مع المذيعة سليمة زراري، إذاعة عنابة الجهوية، 06- 04-2015، الساعة 15:00.

20- نفس المرجع.

21- هناء حافظي بدوي، الاتصال بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص202.

22- مشال لوني، الإعلام الاجتماعي، ترجمة صالح بن حليمة، اقتباس مصطفى المصمودي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1993، ص172.

23- محمد العمري أبو النجا، مرجع سابق، ص232.

24- مجلة أخبار عنابة، العدد 13، عنابة، 2007، ص09.

25- محمد العمري أبو النجا، مرجع سابق، ص192.

26- هناء حافظ البدوي، مرجع سابق، ص165.

27- نفس المرجع، ص167.

28- غريب سيد أحمد، علم اجتماع الاتصال والإعلام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص305.

29- محمد غالب أبو النجا، مرجع سابق، ص199.

30- محمد العمري أبو النجا، مرجع سابق، ص199.

31- نفس المرجع، ص209.

32- متاح على الموقع الالكتروني: http//sadaa-annaba.com، اطلع عليه بتاريخ:

19-05-2016، على الساعة 14:05.

33- نفس المرجع.

34- محمد منير حجاب، مهارات الاتصال للدعاة والتربويين والإعلاميين، مرجع سابق، ص83.

35-Ahmed Bedjaoui, Pour une stratégie de communication sur l'environnement, Workshop communication et environnement, université d Alger, 04 mai 2009, p10.

36- غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص305.

37- مقابلة مع نائب مختص الاتصال لولاية عنابة، 17-12-2014، على الساعة 14:00.

38- محمد العمري أبو النجا، مرجع سابق، ص246.

39- نفس المرجع، ص278.

40- هناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص227.

41- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص82.

42- مجلة أخبار عنابة، العدد 12، 2007، ص13.

43- مجلة أخبار عنابة، العدد رقم 08، ص32.

44- نفس المرجع، ص33.

45- نفس المرجع، ص35.

46- مقابلة مع ممثل عن مديرية حماية البيئة والمحيط، 04-04-2016، على الساعة 9:45.

47- نفس المرجع.

48- مجلة أخبار عنابة، مرجع سابق.

49- نفس المرجع.

50- نفس المرجع.

51- نفس المرجع.

52- نفس المرجع.

53- نفس المرجع.

54- نفس المرجع.

55- مقابلة مع ممثل عن مديرية حماية البيئة والمحيط، 04-04-2016، على الساعة 9:45.

56- Dominique Beau, Sylvan Daudel, Stratégie d'entreprise et de communication, Dunod, Paris, 1992, p15.

57- Général (CR), Gril Fievet, de la stratégie militaire à la stratégie d'entrprise, Inter édition, Paris, 1992, p.p 193-194.

58- علي محمد منصور، مبادئ الإدارة، أسس ومفاهيم، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1996، ص ص105-106.

59- Alan Hancock, La planification de la communication au service du développement: recherche d'un cadre opérationnel, U.N.E.S.C.O, Paris, 1982, p.p 17-18.

60- Dominique Beau, Sylvain Daudel, Op cit, p.p54-55.

61- Pierre Zémor, La communication publique en pratique, Edition d'organisation, Paris, 1995, p25.

62- Jean Marie Choffray, Systèmes intelligent de management : diagnostic, analyse et assistance à la décision, Edition Nathan, Paris, 1992, p.p15-16

63- Dominique Beau, Sylvain Daudel, Op cit, p63.

64- Michael Poisson, Que sais- je ? Audit et collectivités territoriales, Presses universitaires de France, Paris, 1989, p.p25-37.
65- Dominique Beau, Sylvain Daudel, Op cit, p.p63- 91.
66- Alain Vincent, Concevoir le système d'information de l entreprise, Les éditions d'organisation, Paris, 1993, p.p121-128.
67- Dominique Beau, Sylvain Daudel, Op cit, p.p36- 40.
68- Emmanuel Arnaud Pateyron, Le management stratégique de l'information, Edition economica, Paris, 1994, p.p5-6.
69- Op cit, p24.
70- Dominique Beau, Sylvain Daudel, Op cit, p88.
71- Op cit, p.p80- 81.
72- Op cit, p89.
73- Raymond Alain Thiétart, Que sais-je : Le management, Op cit, p6.
74- Henri Spitzki, La stratégie d'entreprise compétitivité et mobilité, Edition economica, Paris, 1999, p46.
75- A.CH. Martinet, Stratégie, Libraire vuibert, France, 1983, p.p25-28.
76- عبد الوهاب الكتابي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص169.
77- Libaert T, La communication verte : l'écologie au service de l'entreprise, Liaisons coll. Communication/ innovation, 1992, p220.
78- Jean Marc Décaudin, La communication marketing : concept, Techniques et stratégies, Edition economica, Paris, 1995, p.p49-50.
79- Dominique Beau, Sylvain Daudel, Op cit, p.p129-131.
80- Raymond- Alain Thietart, La stratégie d'entreprise, Edition international, France, 1993, p209.
81- Dominique Beau, Sylvain Daudel, Op cit, p141.
82- Op cit, p.p154-157.
83- Op cit, p157.

84- Op cit, p158.

85- Op cit, p160.

86- Muchielli, Le questionnaire dans l'enquête psychosocial, ESF, Paris, France, 1983, p8.

87- هناء بدوي حافظ، الاتصال بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص25.

88- محمود شمال حسن، الصورة والإقناع: دراسة تحليلية لأثر خطاب الصورة في الإقناع، ط1، دار الآفاق العربية، 2006، ص187.

89- حميد محمد القطامي، تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، 17-18 ديسمبر 2002، متاح على الموقع الالكتروني: www.hnoad.org.ae/zoher.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-06-2014، على الساعة 22:00.

90- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، طبع نيويورك، الأمم المتحدة، 1998، ص4.

91- الصانع محمد بن حسين، دراسة تحليلية لكتب التربية الوطنية، مقال في ندوة بناء المناهج والأسس والمنطلقات، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2004، ص ص19-20.

92- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص321.

93- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص187.

94- نفس المرجع، ص187.

95- نفس المرجع، ص188.

96- نفس المرجع، ص188.

97- نفس المرجع، ص188.

98- محمد مدني بوساق، الجزاءات الجنائية لحماية البيئة في الشريعة والنظم المعاصرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص39.

99- نفس المرجع، ص39.

100- نفس المرجع، ص39.

101- نفس المرجع، ص40.

102- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيميائية في القانون الجزائري، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص321-322.

103- نفس المرجع، ص ص324-325.

104- نفس المرجع، ص314.

105- Pillet Gonzague, La fiscalité écologique, Levier du développement durable, Conférence Alger, 08 mars 2005, p02.

106- Op cit, p03.

107- رزيق كمال، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، ماي 2007.

108- دور الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي، متاح على الموقع الالكتروني:

www.shatharat.net، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11-11-2015، على الساعة 21:13.

109- متاح على الموقع الالكتروني: www.shatharat.net، تم الاطلاع عليه بتاريخ:

11-11-2015، على الساعة 21:30.

110- ضريبة الازدحام من أجل حماية البيئة، متاح على الموقع الالكتروني:

www.stokholmosforsoket.se، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11-11-2015، على الساعة 22:00

111- Cherif Rahmani, Les finances des communes algériennes insincérités déficits et bonne gouvernance, Casbah, Alger, 2002, p71.

112- Op cit, p74-75.

113- Op cit, p72-73.

114- Op cit, p73.

115- بن ورزق هشام، البلدية بين التبعية والاستقلالية المالية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جامعة باتنة، 2006، ص10.

116- Cherif Rahmani, Op cit, p74.

117- Op cit, p74.

118- Op cit, p75.

119- عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر: 1994-2004، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم الاقتصادية، الشلف، 2005، ص173.

120- رشاد أحمد عبد اللطيف، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، مصر، 2000، ص ص122-123.

121- Morineau. M, La construction d'objectifs, Innovation dans la formation des enseignants, LP Medra- formation, Paris, 1985, p66.

122- أشرف محمد عبد الغني شريت، علم النفس الصناعي: أسسه وتطبيقاته، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص130.

123- عادل حرشوش، مؤيد سعيد سالم، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي، عالم الكتب الحديثة، دار الكتاب العالمي، 2006، ص130.

124- رأفت عبد الفتاح، سيكولوجيا التدريب وتنمية الموارد البشرية، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2001، ص ص81-82.

125- أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص ص335-337.

126- محمود السيد أبو النيل، أسس علم النفس الصناعي: بحوث عربية وعالمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1985، ص672.

127- عبد الفتاح ذياب حسين، دور التدريب في تطوير العمل الإداري، مطبعة النيل، مصر، 1997، ص100.

128- Marie José, Avenue le pilotage stratégie que dans l'entreprise, Edition de CNRS, Paris, 1988, p180.

129- سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص ص188-189.

130- كامل محمد عويضة، علم النفس الصناعي، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1996، ص55.

131- أحمد ماهر، مرجع سابق، ص323.

132- نفس المرجع، ص325.

133- مقابلة مع رئيس قسم الموارد البشرية لبلدية البوني، 29-03-2016، على الساعة 15:10.

134- عبد الرحمن محمد العيسوي، علم النفس والإنتاج، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص69.

135- أحمد ماهر، مرجع سابق، ص ص325-326.

136- أمين عز الدين، مدخل في شؤون العمل والعلاقات، مكتبة القاهرة، مصر، 1964، ص114.

137- مقابلة مع ممثل عن مديرية حماية البيئة، مرجع سابق.

138- عبد الفتاح أحمد دويدار، أصول علم النفس المهني والصناعي والتنظيمي وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص215.

139- مقابلة مع ممثل عن مديرية حماية المحيط، مرجع سابق.

140- عبد الفتاح أحمد دويدار، مرجع سابق، ص216.

141- نفس المرجع، ص216.

142- نفس المرجع، ص ص216-217.

143- رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص138.

144- لوكيا الهاشمي، محاضرة كمدخل للسلوك التنظيمي، قسم علم النفس، قسنطينة، 2009، ص ص170-171.

145- مهدي حسين زويلف، إدارة الأفراد، ط3، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1998، ص160.

146- مقابلة مع ممثل عن مديرية حماية المحيط، مرجع سابق.

147- مصطفى أبو بكر، الموارد البشرية: الميزة التنافسية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص366.

148- سهيلة محمد عباس، مرجع سابق، ص190.

149- أحمد ماهر، مرجع سابق، ص321.

150- نفس المرجع، ص ص333-334.

151- مصطفى القمش، القياس والتقويم في التربية الخاصة، دار الطباعة للفكر والنشر، 2000، ص25.

152- أحمد علي الحاج محمد، أصول التربية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص27.

153- عبد الفتاح محمد دويدار، مرجع سابق، ص ص220-221.

الفـصل الثالث

الفـــصل الـــــثالث:

الاتصال وتنمية الوعي البيئي في المجتمع العنابي

1- الاتصال ودوره في التحسيس وتنمية الوعي البيئي لدى المواطن العنابي.

2- أهم العوامل الاتصالية المؤثرة في تنمية السلوكات البيئية لدى المواطن العنابي.

3- مشاركة المواطن العنابي كفعل اتصالي في مجال حماية البيئة.

4- أهم الشركاء الفاعلين في حماية محيط المجتمع العنابي.

5- الحقوق البيئية في الاتفاقيات الدولية والقوانين الجزائرية.

*** مراجع وهوامش الفصل (من الصفحة 300 إلى الصفحة 310).**

1- الاتصال ودوره في التحسيس وتنمية الوعي البيئي لدى المواطن العنابي:

- بدأت الحاجة تدعو إلى وضع السياسات والاستراتيجيات لحماية البيئة، وذلك من خلال الأنظمة والتشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية (سيتم تناول هذه الاتفاقيات والتشريعات مفصلة في العناصر الموالية من هذا الفصل) ولكن هذا يتطلب في المقابل أفرادا ومجتمعات لهم درجة من الوعي البيئي، ولا يحدث هذا إلا بمعرفة الإنسان لبيئته ومشكلاتها ووعيه بالحلول والتخفيف من تلك المشكلات قدر الإمكان، ومن هنا أصبح للوعي البيئي دورا مهما في المجتمعات لأنه ينشر المعرفة ويزود بالمهارات الضرورية، ويساعد في اكتساب الايجابية للتعامل مع المشاكل البيئية [1].

- وتعد التوعية البيئية من الأساليب الوقائية التي تحد من تفاقم المشكلات البيئية، باعتبار أن التوعية تستهدف الإنسان، والإنسان هو السبب الرئيسي والوحيد في حدوث كل هذه المشكلات، والتوعية البيئية عبارة عن برامج ونشاطات توجه للناس عامة أو شريحة معينة، بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين أو مشكلة بيئية ما لخلق اهتمام وشعور بالمسؤولية، وبالتالي تغيير اتجاههم ونظرتهم وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البيئة.

- إن الكثير من المشكلات والأزمات البيئية في الوقت الراهن، مردها إلى سوء التصرف البشري وسوء استخدام التكنولوجيا والمبيدات الحشرية والأدوية والمواد الكيماوية وسوء تنقية المياه وتعقيمها، سواءا في العالم المتقدم أو النامي، فسلوك الإنسان في العالم الثالث يتسم بضعف الوعي والانشغال بتنمية الموارد الطبيعية لتلبية حاجات سكانها المتزايدة دون النظر إلى مستقبل البيئة، أما سلوك الإنسان في الدول المتقدمة فإنه سلوك يتسم بالكسب المادي والربح النقدي والأنانية وسيطرة روح الاستحواذ والنفعية، وهو ما يؤدي إلى تدمير أنظمة البيئة وتدهورها، ويعتقد كثير من الناس أن حل المشكلات البيئية يتطلب تكنولوجيا مناسبة، وفي مقابل هذا نجد اهتمام العلوم الاجتماعية والسلوكية بالبحث عن استراتيجيات الحفاظ على البيئة من خلال تغيير سلوك الأفراد والجماعات، كما أن تعديل السلوك

في الحياة اليومية عمل له مغزاه إذا أريد التخفيف من أثر الإنسان على البيئة، وقد يكون تعديل السلوك أحيانا أكثر أهمية من إسهام هذه التكنولوجيا في مجال التوصل إلى حلول، وعلى الأقل لا يقل أهمية من إسهام هذه التكنولوجيا في الحفاظ على البيئة، وقد يكون تعديل السلوك الإنساني هو أفضل الوسائل لعلاجها، أو حتى إذا توفرت لدينا تكنولوجيا فعالة لحل المشكلات البيئية فإننا بحاجة إلى أنماط سلوكية معينة لضمان استخدام الناس لها للحفاظ على البيئة، فأثر التكنولوجيا مرهون بسلوك الناس إزاءها، هذا فضلا على أن للسلوك آثارا بعيدة المدى في البيئة، فكل فعل من أفعالنا له أثره الايجابي أو أثره السلبي على البيئة [2].

– إن الوعي مسألة وجدانية ترتبط بدوافع السلوك، إذ أن سلوك الإنسان لا ينبع من فراغ ولا يصدر في فراغ، ولكنه ينبع من أصول وقواعد ومنابع، ويظهر في فروع وروافد، حيث أن جوهر الوعي هو المعرفة والفهم، أي أننا إذا أردنا أن نكوّن أو ننمّي الوعي بقضايا ومسائل البيئة ومواردها واستثمارها وحمايتها، فهذا يعني أننا يجب أن نولي معظم الاهتمام إلى الجوانب الوجدانية التي تعد صمام الأمان بالنسبة لسلوك البشر، والمقصود هنا بفهم الإنسان للطبيعة المعقدة للبيئة هو: أن الإنسان حينما يتعامل مع البيئة بكل مكوناتها وما تشتمل عليه، يجب أن يرى أنها ليست مجرد مكان يعيش فيه ولكن لها أبعادها المتعددة، الظاهرة والكامنة والتي لا يراها بعينه المجردة، ومن هنا فإن الإنسان إذا استطاع أن يفهم هذا الأمر بوضوح كان أقدر على إدارة التفاعل بينه وبين البيئة بكل أبعادها [3].

– يجب علينا هنا أن ندرك بوضوح بأن ثمة فرقا بين أن يعرف الإنسان وأن يفهم الإنسان، فالفرد منا قد يعرف شيئا ولكنه لا يستطيع أن يفسره، ولا يستطيع أن يستنتج منه شيئا، ولا يستطيع أن يدرك العلاقة بينه وبين أشياء أخرى وثيقة الصلة به، ومن ثمة فإن المعرفة وحدها لا تكفي ولا تكون دليلا على الفهم، ولذلك فالمقصود بالفهم هنا ليس مجرد أن يعرف الإنسان أن هذا هو معنى البيئة، وهذه نوعيات وأنماط مختلفة لبيئات متباينة، وأن لكل بيئة خصائص، ولكن الأهم من هذا هو أن يدرك الفرد البيئة بكافة

أبعادها وتراكماتها وتشابكاتها وتعقيداتها وتفاعلاتها، ومن ثم لا يرى البيئة من زاوية ضيقة، أو من خلال بيئة معينة دون إدراك للصورة أو المجال الكلي الذي ينتمي إليه مجموع الأجزاء، والذي يشكل الصورة الكلية للبيئة، وأن هذه العملية هي بداية التفاعل مع البيئة بوعي وبصيرة، وعليه يجب أن نؤكد هنا أن المسألة ليست مجرد معرفة، ولكنه يجب أن تكون لهذه المعرفة طريقها للفهم، وأن يؤدي هذا الفهم إلى بناء وجداني متطور يكون من شأنه أن يعدل مسار السلوكات نحو البيئة، ومن خلال هذا نشير إلى أنه يجب أن نصل بالفرد إلى درجة الإحساس والإدراك بأنه عندما يتعامل تعاملا عدوانيا مع البيئة أو أحد مواردها، فإن ذلك سيؤدي إلى خلل أو إخلال بالتوازن البيئي، لأن الإنسان في هذا الموقف الذي يصدر عنه سلوك غير رشيد إزاء البيئة، يتصرف في غياب من الوعي وعدم القدرة على إدراك المعنى الضمني لهذا التصرف العدواني على البيئة الذي أدى إلى إخلال التوازن بها، هذا ما أكده (94,76%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (13)) من المبحوثين الذين لاحظوا هذه السلوكات خاصة منها رمي القمامة والنفايات بطريقة عشوائية، سجلت أعلاها ببلديتي سيدي عمار والحجار بنسبة (100%)، الأمر الذي دفع ب (45,85%) منهم (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (14)) إلى توضيح خطورة هذه السلوكات لهؤلاء الأفراد وانعكاساتها على صحة الفرد والبيئة والمجتمع.

– وبذلك فتحقيق الوعي البيئي لدى الأفراد يجعلهم يدركون بأن أي سلوك يصدر منهم يضر أو يسيء للبيئة، فإن ذلك يسيء إليهم ويضرهم أيضا في نفس الوقت، بل وأكثر من ذلك فإنه يسيء إلى أجيال عديدة قادمة، كما أن تلك الموارد من حق الإنسان أن يستمتع بها، وأن يستفيد بإمكاناتها الهائلة، ولكن إلى جانب ذلك لابد من المحافظة عليها واستثمارها حتى يمكن أن تستفيد منها أجيال قادمة، وبذلك فإن المسؤولية أخلاقية أيضا، فالإنسان لابد أن يكون رحيما وواعيا بأهمية البيئة، وأهمية الاحتفاظ بذلك التوازن، ومن ثم فإن الوعي والفهم الكاملين بهذا الأمر بكافة جوانبه، وما يمكن أن يترتب على السلوكات

الخاطئة نحو البيئة من تدمير هو الذي يمكن القول معه أن الإنسان يمكن أن يمارس سلوكات أكثر نضجا وأكثر التزاما، من أجل الاحتفاظ بالمنظومة البيئية على أعلى درجة ممكنة من التوازن [4].

– إن المواطن العادي هو الذي يعد مسؤولا مسؤولية كاملة عن سلوكاته نحو موارد البيئة، بحيث يدرك بوعي حقيقي خطورة إهدار هذه الموارد المحدودة، ولذلك فكل مؤسسات المجتمع مسؤولة عن نشر الوعي البيئي، فالمواطن يحتاج إلى المعلومة والحقيقة ويحتاج إلى تعلم المفهوم وتطبيقاته، ويحتاج إلى اتجاهات موجبة نحو هذه الموارد، وبذلك فإن المسألة في جوهرها تعني الحاجة إلى المراجعة الدقيقة لدور المواطن في هذا الشأن، وهذا يستدعي العمل على رفع مستوى الوعي تجاه هذه الموارد، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة إلى تكوين شعور عام أو وعي عام بين الكبار والصغار، جوهره ضرورة المشاركة في المحافظة على البيئة ومواردها، وفيم يخص مجال الدراسة فقد بينت إجابات المبحوثين أن (67,73%) منهم لم يشارك في النشاطات التي قامت بها البلديات محل الدراسة (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (3))، بسبب عدم توفر القنوات الاتصالية المناسبة للإعلام حول هذه النشاطات، والتي اقتصرت في مجملها على الاتصال الشخصي من خلال الاستعانة بالجيران والأصدقاء بنسبة (31,53%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (5))، ومع ذلك فقد أبدى (92,14%) من المبحوثين معرفتهم بهذه النشاطات (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (1))، خاصة تلك النشاطات المتعلقة بحملات تنظيف الأحياء والشوارع بنسبة (38,40%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (2)) والتي تصنف ضمن وظائفها الروتينية، كما بينوا استعدادهم للمشاركة ضمن هذه النشاطات في حالة علمهم بها، الأمر الذي يؤكد بوضوح وجود خلل إعلامي قد يرجع إلى سوء اختيار البلديات محل الدراسة للوسائل الاتصالية الأكثر فعالية، وعليه وجب عليها تفعيل كافة أدواتها الاتصالية مع ضرورة حسن اختيارها، وذلك لتوصيل مختلف مبادراتها والمعلومات المتعلقة بخدماتها إلى مختلف جماهيرها، وذلك تفاديا للوقوع في أخطاء الفجوات التي من المحتمل حصولها والتي قد تؤثر على صورتها وعلاقتها بهم.

– وبذلك فإن تنمية الوعي البيئي لا تتم هكذا تلقائيا، إنما لابد لها من وسائل وطرق يمكن أن تتمثل في نشاطات منظمة أو حملات توعية مكثفة (تم تناول هذه الطرق والوسائل والنشاطات مفصلة في الفصل الثاني من الدراسة) أو عن طريق إتاحة المجال وتحفيز المواطنين على المشاركة في المشاريع وخاصة بعض الشرائح التي تمتلك إمكانات مناسبة، فإشراك العاملين في الزراعة والصناعة والتركيز على المرأة والشباب والأندية والجمعيات الطلابية والمؤسسات والجمعيات البيئية والخيرية بما في ذلك غير الحكومية، وتعميم الوعي البيئي في الريف والمدينة، في البيت والمدرسة، في الحي والشارع للوصول إلى توعية شاملة، الأمر الذي يتطلب الوصول إلى كافة شرائح المجتمع ونقل الصورة كما يجب أن تنقل، لأن الرسالة عندما تصل نستطيع من خلالها أن نخاطب رأي أمة بما يتناسب مع الهدف المراد تحقيقه، فرفع الوعي العام جزء جوهري ضمن الوسائل المتخذة لتعزيز المواقف الايجابية، وضروري أيضا لمواجهة التحديات الرئيسية للبيئة، فالتهديدات تحيط كل عنصر من عناصر البيئة من ماء وهواء وتربة، لذلك فزيادة الوعي البيئي تمثل أداة رئيسية لضمان المحافظة على هذه العناصر والعمل على عكس التدهور البيئي [5].

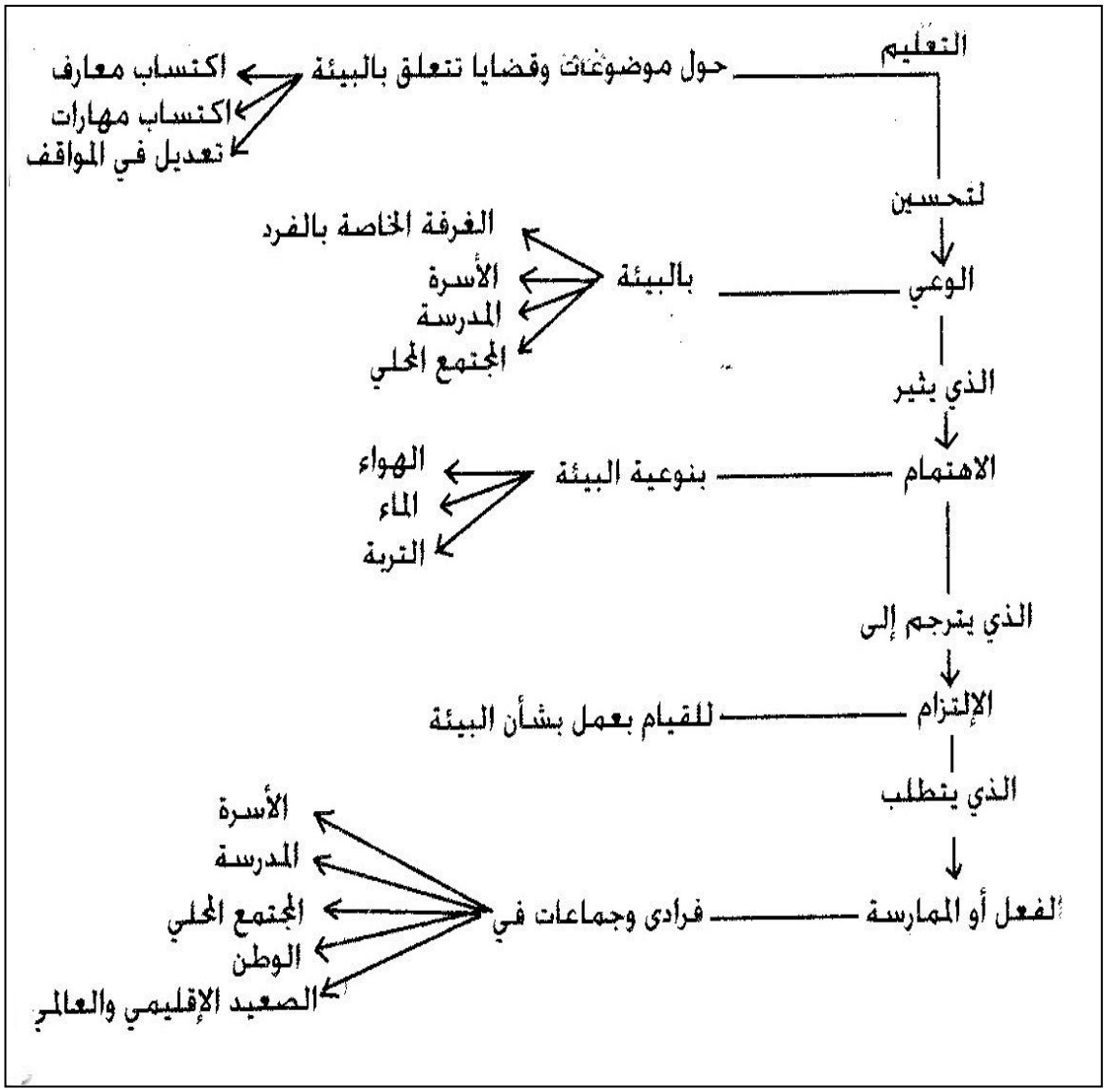

الشكل رقم (07) يوضح مخططا لأهداف التربية البيئية [6]

– وكما رأينا فإن الوعي البيئي يترجم من خلال سلوك الإنسان سلوكات ايجابية تجاه البيئة وإدراكه لأهمية الحفاظ عليها، وبذلك فإن عملية تحقيق هذا الوعي وجعل الناس يسلكون هذه السلوكات الواعية يتطلب استهداف جوانب محددة في شخصية الإنسان وهي القيم، فبدون قيم بيئية ايجابية لا يمكن أن نتحدث عن وعي بيئي، إذن فالوعي البيئي والسلوكات الرشيدة والايجابية تجاه البيئة ترتكز بالدرجة الأولى على قيم بيئية راسخة في أذهان الأفراد وتوجههم وتدفعهم للسلوك والتفكير الايجابي تجاه البيئة، فمسألة القيم تعد من أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى النجاح في عملية نشر وتنمية الوعي البيئي، وهو

الأمر الذي يعني أن الفرد يمكن أن يسلك سلوكا سليما نحو البيئة على كافة المستويات استنادا إلى قيمة معينة أو نظام قيمي معين، يحكم ويوجه سلوكاته وتفكيره وتفاعلاته مع الآخرين [7].

– إن الإنسان في تصرفاته وأقواله وأفعاله يتحرك من خلال نظام قيمي بداخله، وبقدر ما يوجد في هذا النظام من قيم موجبة نحو البيئة، بقدر ما يكون الفرد قادرا على أن يسلك سلوكا رشيدا نحو البيئة، ويتضح من ذلك أن مسألة القيم هذه لها تأثيرها المباشر في اتخاذ القرارات، بل وفي تشكيل شخصية الإنسان وتحديد مظاهر سلوكه، وبذلك فالقيم البيئية هي مجموعة الأحكام المعيارية المنبثقة من الأصول العقائدية والأخلاقية التي تكون بمثابة موجهات لسلوك الإنسان اتجاه البيئة، وتمكنه من تحقيق وظيفة الخلافة في الأرض وتشمل قيم المحافظة والاستغلال وقيم التكيف والاعتقاد والقيم الجمالية [8]:

- **قيم المحافظة:** حيث تختص بتوجيه سلوك الأفراد نحو المحافظة على مكونات البيئة، وتشمل المحافظة على كل من: نقاء الغلاف الجوي، نظافة الثروة المائية، رعاية الثروات النباتية والحيوانية، المحافظة على الثروات المعدنية واللامعدنية، نظافة الطرق، نظافة البيوت، الصحة البدنية، الهدوء وتوفيره...وغيرها.
- **قيم الاستغلال:** وهي القيم التي تختص بتوجيه سلوك الفرد نحو الاستغلال الجيد لمكونات البيئة، وتتضمن: عدم الإسراف، عدم التبذير والبعد عن الترف، والاعتدال والتوازن في كل شيء واستهلاك موارد البيئة بحيث تكفي ضرورة الإنسان وحاجاته دون إفراط أو تفريط.
- **قيم التكيف والاعتقاد:** وهي القيم التي تختص بتوجيه سلوك الأفراد نحو التكيف مع البيئة وتصحيح المعتقدات السلبية تجاهها، وتشمل التكيف مع التغيرات الطبيعية والظروف المناخية وطبيعة الأرض.
- **القيم الجمالية:** وهي القيم التي تختص بتوجيه سلوك الإنسان نحو التذوق الجمالي لمكونات البيئة.

– في الأخير يمكن أن نقول بأن التوعية البيئية أو نشر الوعي البيئي يساهم بشكل فعال في التقليل من المشكلات البيئية، من خلال البرامج الاتصالية والتوعوية المختلفة التي أكدت الدراسات فعاليتها جنبا إلى جنب مع الوسائل الأخرى، حيث تؤكد التشريعات البيئية والبحوث العلمية أن التوعية البيئية تعد الوسيلة المثلى لحماية البيئة، فالبشرية تحتاج إلى أخلاق اجتماعية عصرية ترتبط باحترام البيئة، ولا يمكن أن نصل إلى هذه الأخلاق إلا بعد توعية حيوية توضح للإنسان مدى ارتباطه بالبيئة، وتعلمه حقوقه في البيئة، ويقابلها دائما واجباته نحو البيئة، فليس هناك حقوقا دون واجبات، لذلك أصبح من الضروري تنمية الوعي البيئي لدى المواطنين للمحافظة على البيئة وصيانتها، وعموما تكمن أهمية ودور التوعية في إيجاد الوعي عند الأفراد والجماعات وإكسابهم المعرفة، وبالتالي تغير الاتجاه والسلوك نحو البيئة بمشاركتهم في حل المشكلات البيئية، حيث يقومون بتحديد المشكلة ومنع الأخطار البيئية من خلال تنمية المهارات في متابعة القضايا البيئية والإدارة البيئية المرتبطة بالتطور دون المساس بالبيئة وتحقيق تنمية مستدامة، ومن خلال كل ما سبق فإن أهم أهداف نشر الوعي البيئي تتلخص في تحقيق مستوى من المعرفة بأبجديات البيئة للناس كافة كهدف عام، وتوفير معرفة فنية بيئية أكثر عمقا لمتخذي القرارات [9]، وهذا من خلال نشر المعلومات العامة والتفصيلية عن البيئة ومشكلاتها والأسباب التي أدت إلى حدوثها، وهذا باستخدام مختلف الوسائل التي بإمكانها إيصال هذه المعلومات إلى أكبر قدر ممكن من الأفراد.

2- أهم العوامل الاتصالية المؤثرة في خلق السلوكات البيئية لدى المواطن العنابي:

- تنقسم العوامل المؤثرة في سلوك الفرد إلى نوعين رئيسيين هما [10]:

- ❖ المؤثرات الشخصية.
- ❖ المؤثرات الاجتماعية.

❖ المؤثرات الشخصية:

- ترتبط هذه المؤثرات في الأساس بالعوامل والجوانب المتصلة بشخصية الفرد في حد ذاته، والتي نذكر منها مايلي:

أ- الدوافع:

- تعتبر الدوافع طاقة كامنة داخل الفرد تدفعه ليسلك سلوكا معينا في اتجاه معين لتحقيق هدف معين، فهي بذلك القوة الدافعة للفرد المحركة من طرف حاجته ورغباته غير المشبعة التي تجبره على القيام بسلوك معين، أي أنها تلك القوى المحركة الداخلية التي تجعل الفرد يتصرف بطريقة هادفة، والتي تشمل: الحاجات والرغبات والغرائز الداخلية التي تحرك الفرد، والتي تتحدد أساسا حسب " أحمد ماهر " في ثلاثة منطلقات هي: تنشيط السلوك، وتوجيه وتثبيت أو تعديل السلوك [11]، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة:

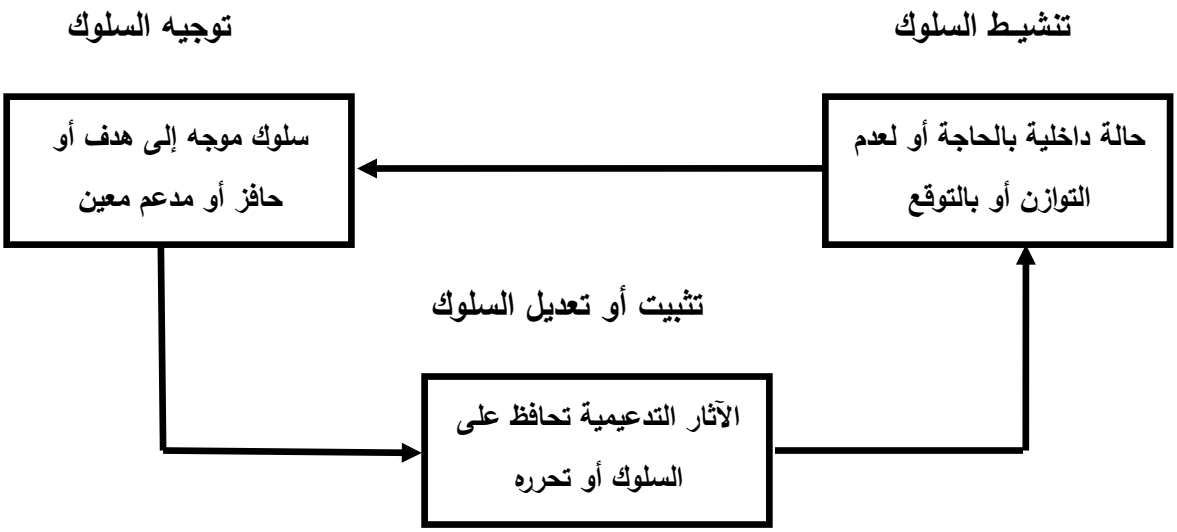

الشكل رقم (08) يوضح: مكونات الدافع [12]

– يتضح من الشكل أعلاه أن وجود حالة خارجية من المثيرات قد تتسبب في نشأة وظهور سلوك جديد، أو أن حالة داخلية للفرد بالحاجة إلى شيء معين، أو التوقع أو الرغبة لشيء أو عدم التوازن تؤدي إلى تنشيط السلوك، وهذا السلوك الذي تم تنشيطه سيكون موجها نحو هدف معين أو حافزا أو بديلا محددا من بدائل السلوك، وفي المرحلة التالية يقوم الفرد بالتفكير والنظر والتبصير في حصيلة الخبرة الماضية والتي سوف تؤثر إما بتثبيت السلوك والحفاظ عليه، أو تحريره إلى هدف آخر، أو تعديله حتى يتحقق الدافع والتوازن والإشباع للفرد.

– ومثلما يشترك البشر في عدد من الحاجات وفقا لسنن الحياة وقوانينها البيولوجية، فإن بعضا من الدوافع هي الأخرى مشتركة وعامة، لذلك نجد قدرا من السلوك العام للأفراد يتماثل ويتشابه يمكن التعميم في فهمه وتحليله، لكن الدوافع الثانوية أو الخاصة هي التي تميز الأفراد عن بعضهم داخل المجتمع الواحد، ودراسة هذا النوع من الدوافع يزيد من صعوبة التشخيص والقياس لأنهم يختلفون في أعمارهم وجنسهم ومؤهلاتهم وأهدافهم... [13]، لذلك تعتبر الحاجات الإنسانية المختلفة وغير المشبعة أساسا للتوترات المكونة للدوافع فمن خلال هذه التوترات تنشأ الدوافع لدى الأفراد للتخلص من هذه الحاجات من خلال إشباعها بأقصى قدر ممكن.

– وقد قدم **ماسلو (Maslow)** سنة 1954م أهم نظرية مفسرة للسلوك الإنساني والدوافع، وهي تعتمد أساسا على الحاجات الإنسانية التي وزعها في ما سمي ب " **هرم ماسلو للحاجات** "، والتي ارتكزت على فرضية أن **الفرد يسعى دوما لإثبات ذاته**، كما أكد أن عدم إشباع الحاجات المتواجدة في المستويات الدنيا للهرم سيهيمن على سلوك الأفراد ويحدده، فإن تمكن من إشباعها ستدفعه الحاجات الموجودة في المستوى اللاحق للهرم للبحث عن السبل لإشباع الحاجات الموجودة فيه، ويمكن أن نلخص معاني هذا الهرم كمايلي [14] :

- الحاجات الإنسانية متعددة ومتشعبة.
- تولد الدوافع نتيجة لظهور حاجات غير مشبعة.
- يتميز مستوى الحاجات بترتيب تسلسلي، ولا يمكن للإنسان أن يتجاوز المستوى اللاحق من الحاجات حتى يتم إشباع حاجات المستوى الذي يسبقه.

– وفيم يخص مجال الدراسة يمكننا تفسير رغبة المبحوثين في حماية البيئة إلى عدة حاجات منها: تحقيق الأمان المرتبط بسلامة الشخصية، باعتبار أن المشكلات البيئية خلفت له آثارا صحية ترجمت بارتفاع إصابته بالأمراض التنفسية بنسبة (35,55%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (26))، إضافة إلى الأمراض النفسية ومنها القلق بنسبة (31,42%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (27))، وهذا ما جعله يتكبد خسارة مادية مكلفة لمعالجة هذه الأمراض بنسبة وصلت إلى (29,92%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (28))، كما يمكن أن يكون سبب اهتمام المبحوثين بالمواضيع البيئية ناجم عن رغبته في تحقيق القبول الاجتماعي أو الاحترام وتحقيق الهيبة والمكانة.

– هذا وقد أدرك الباحثون لاحقا أن هذه الهرمية التي تميز الحاجات الإنسانية، هي في الواقع أكثر مرونة مما تصوره نظريا، لأن الفرد يمكن أن يسعى لتحقيق وإشباع حاجات من مستويات مختلفة في نفس الوقت، ذلك أن هذا الفرد غير عقلاني ولا يمكن التنبؤ بسلوكه أساسا، إضافة إلى ظروف المحيط الذي

يعيش فيه والتي تجبره على ذلك، وعليه فإن هذا التصور الهرمي ليس بالضرورة مثاليا، وذلك رغم فائدته المتعلقة بالحاجات في فهم السلوك الإنساني وتبسيطه لأنه مازال يتسم بالغموض لعدم معرفة أسس ومعايير تكوينه.

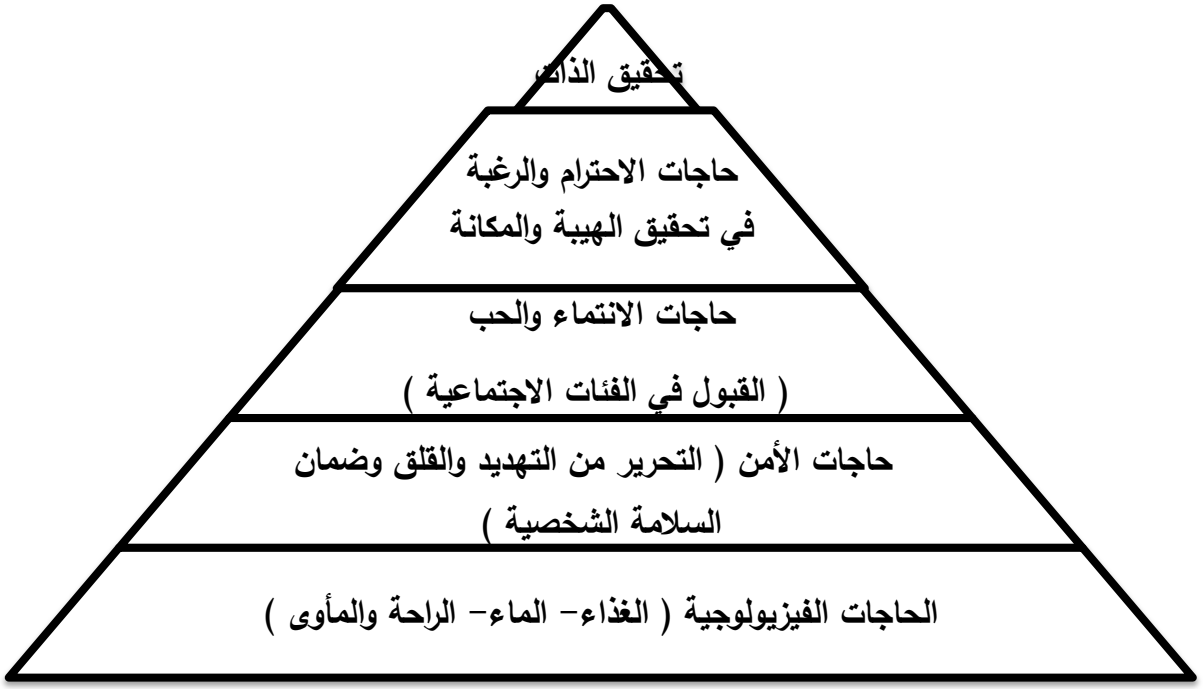

الشكل رقم (09) يوضح: هرم ماسلو للحاجات الإنسانية[15]

ب- الإدراك:

- تتأثر قرارات الفرد بالكيفية التي يدرك بها كثيرا من الأمور، بدءا من إدراك الحاجة واختياره للبدائل التي من شأنها إشباعها، حيث يمثل الإدراك عموما الإحساس والانتقاء والتفسير لعوامل الإثارة التي يتلقاها من العالم الخارجي، باعتباره عملية تنظيم واستيعاب للمعلومات عن طريق الحواس الخمس، وبشكل عام يمثل الإدراك في المجال البيئي إلمام الفرد بكافة المعلومات والمعارف والحقائق البيئية، والمتعلقة أساسا بحقوقه وواجباته تجاه البيئة تجنبا لأخطار التلوث وهذا ما أكده (48,89%) من المجموع الكلي

للمبحوثين، سجلت أعلاها ببلديتي البوني وسيدي عمار بنسبة (57,58%) و(56,60%) على التوالي (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (12)).

ج- الشخصية:

- تلعب الشخصية دورا هاما في التأثير على الأفراد ودفعهم إلى اتخاذ سلوك معين، حيث لا يعقل أن يتصرف الجبان غير الواثق من نفسه بنفس التصرف الذي يعكسه الشخص الشجاع، أو يتساوى سلوك الشخص السلبي مع سلوك الشخص الإيجابي والسلوك الهزلي مع السلوك الجاد، كما يتعين على هذه الشخصية دراسة وفهم عادات وطبائع الأفراد ونفسيتهم، لجعل مهمة التوعية البيئية سهلة إلى حد كبير، وعليه سجلت دراستنا تأثير الأصدقاء والجيران على مشاركة المبحوثين في النشاطات البيئية بنسبة وصلت إلى (31,53%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (5))، ونظرا لأهمية تأثير هذه الفئة على السلوك البيئي للأفراد، على البلديات محل الدراسة استغلالها أحسن استغلال من أجل الوصول إلى أهداف التنمية البيئية المنشودة ضمن مخططاتها الإستراتيجية.

د- المكونات العقلية والنفسية:

- وهي المكونات أو العمليات النفسية التي يعتمد عليها سلوك الفرد، وذلك لأن الإنسان منذ لحظة ولادته يبدأ بمرحلة التقييم والإدراك والدوافع، وتتمثل المكونات العقلية والنفسية في الذكاء والقدرات العقلية الخاصة والثقة بالنفس، وهذه المكونات قد يكون للوراثة جانبا كبيرا في تكوينها، وبصفة عامة تشكل المكونات الجسمية والعقلية والنفسية شخصية الفرد، ولذلك تؤدي مجتمعة دورا فعالا في تحديد السلوك الإنساني.

هـ- القيم:

- تعد القيم إحدى الركائز الأساسية للشخصية، فهي تدفع الفرد وتحفزه إلى سلوكات معينة، من شأنها تحقيق رغباته واحتياجاته وما يجب أن يتخذه من تصرف في مواقف معينة، لذلك فالقيم من المفاهيم التي يصعب حصرها لأنها ترتبط بعدد من العلوم مثل: علم النفس، علم الاقتصاد، علم النفس

الاجتماعي...الخ، كما أن الاهتمام بموضوع القيم بدأ في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، حيث يرجع الفضل في ذلك إلى عالمين هما [16]:

- ❖ ثرستون وما قدمه من تصور لمعالجة القيم في إطار المنهج العلمي.
- ❖ سبرانجر وهو مفكر ألماني نشر نظرية الأنماط الشخصية والتي انتهى منها إلى أن الناس يتوزعون بين أنماط استنادا إلى غلبة أو سيادة واحدة من القيم التالية: القيمة السياسية، القيمة الاقتصادية، القيمة الجمالية، القيمة الدينية.

– إن هذه القيم لها مجموعة من الخصائص اختلف العلماء في تحديدها بسبب اختلاف المذاهب الدينية والفكرية التي ينتمون إليها ومن أهم هذه الخصائص: المرونة، النسبية، التلقائية، الاكتساب، خصائص ذاتية واجتماعية، وخصائص معرفية، وفي هذه النقطة يمكننا الاستناد إلى أحد الباحثين الذي حدد شرح هذه الخصائص كالتالي [17]:

- ✓ نسبية: أي أنها تختلف من شخص إلى آخر حسب حاجاته ورغباته وتربيته وظروفه، ومن زمن إلى زمن، ومن مكان إلى مكان، ومن ثقافة إلى أخرى.
- ✓ تترتب فيما بينها ترتيبا هرميا.
- ✓ تؤثر القيم في الاتجاهات والآراء والأنماط السلوكية بين الأفراد.
- ✓ صعبة الدراسة ولا يمكن قياسها.

و – الاتجاهات:

– إن الفرد في المجتمع عبارة عن كيان مادي ومعنوي يمثل نظاما مفتوحا، يتأثر ويؤثر في عديد من المتغيرات التي تحيط به، وغالبا ما لا يكون الفرد في محيطه محايدا دون مشاعر أو ميول، أو دون رأي تجاه موضوع معين، فهو يحب أشياءا ويكره أشياءا أخرى، لذلك فمشاعر الحب والكراهية تظهر تأثيرا

واضحا في سلوك الفرد والمجتمع، حيث تتحدد الاتجاهات السلوكية وفق طبيعة التفاعل بين المتغيرات والقيم البيئية.

– إن الاتجاهات عبارة عن مفاهيم متعلمة وتقويمية ترتبط بأفكارنا وسلوكنا، فأفكار الناس عن الموضوعات المتعلقة بالاتجاه تبنى على كل من الخبرة والمعرفة، وعلى ذلك فالناس يقومون ببعض الملاحظات ويكونون أفكارا عامة، لذلك تشمل الاتجاهات مجموعة من المعتقدات، المشاعر والميول السلوكية نحو الأشياء والأفراد أو الأحداث [18]، وبذلك يعمل الاتجاه على توجيه الفرد الإدراكي واستعداده للاستجابة نحو موضوع معين أو مجموعة من الموضوعات، أي نزعة الفرد إلى الاستجابة بطريقة محددة سلفا، فهو تكوين نفترضه نحن لعدم تمكننا من ملاحظته مباشرة، لكننا نستدل عليه من خلال السلوك الملاحظ أو الاستجابة اللفظية التي تعكس رأي الفرد [19].

– هذا وقد استنتجت الباحثة أن الاتجاه يمكن التعرف عليه من خلال السلوك الملاحظ والاستجابة اللفظية للفرد، أي أن الاتجاه من طبيعة نفسية غير ظاهرة، وهي تكتسب من خلال التنشئة الاجتماعية في الأسرة أو المدرسة والأماكن العامة أين يلتقي الأفراد، وحتى من خلال وسائل الإعلام ومع الأصدقاء،

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الاتجاهات تتكون من ثلاثة عناصر هي:

1– العنصر الفكري (الإدراكي):

– ويشير له البعض بالعنصر المعرفي، فمن خلال تفاعل الفرد مع محيطه فإنه تتوفر له معلومات وخبرات وثقافة تساعد في تكوين معارف ومعتقدات لديه اتجاه موضوع معين، وهي بالتأكيد تساعد في تكوين ردود فعل في صورة مشاعر وتصرفات تجاه هذا الموضوع.

2– العنصر العاطفي:

– ويتمثل هذا العنصر في المشاعر التي تتكون بناءا على معرفة ومعتقدات الفرد، وتظهر في شكل تفضيل أو عدم تفضيل، حب وكراهية، رضى أو استياء.

3- العنصر السلوكي:

- ويعتبر هذا العنصر أهم عنصر في الاتجاه، ذلك لأنه يظهر في شكل تصرف بطريقة معينة تجاه عامل من عوامل البيئة المحيطة [20].

- إن تعديل السلوك هو العلم الذي يشمل على التطبيق المنظم للأساليب التي انبثقت عن القوانين السلوكية، وذلك بغية إحداث تغيير جوهري ومفيد في السلوك باعتباره عملية تقوية السلوك المرغوب به من ناحية وإضعاف أو إزالة السلوك غير المرغوب فيه من ناحية أخرى، وهو يركز على الأفعال وليس على الأقوال، وعلى العوامل التي أدت إلى حدوث هذا التغيير، كما يشتمل على الطرق والإجراءات والأساليب التي يتم بها تحويل السلوك غير المرغوب فيه إلى سلوك مرغوب فيه أو تشكيل سلوكات جديدة، ولتحقيق ذلك ظهرت عدة تقنيات لتعديل السلوك نذكر منها: التسلسل، التشكيل، التنفير، لعب الدور، التعزيز أو التدعيم، النمذجة، ضبط الذات وغيرها من التقنيات ونحن في هذا الإطار سوف نتطرق إلى أهم هذه التقنيات [21]:

- تقنية لعب الأدوار:

- في هذه الحالة يقوم الفرد بلعب دور معين، ينفس من خلاله عن انفعالاته ويعبر عن اتجاهاته وصراعاته ودوافعه، وعليه فإن هذه العملية تسهل عليه تقبل المشاكل لأنه يفهمها بطريقة أفضل إذا عرضت عليه، كما أن هذه التقنية توفر للفرد فرصة للتعلم والتدريب على الحلول الممكنة في مواقف معينة، حيث يمكن أن يفيد هذا الأسلوب في علاج المشكلات الاجتماعية ومشكلتي الخوف والخجل.

- تقنية ضبط الذات [22]:

- يعتبر أسلوب ضبط الذات من الأساليب الإجرائية التي توفر من الوقت والجهد على الفرد بالكثير، لأن الفرد نفسه هو المسؤول عن تطبيق الإجراءات التي تضبط سلوكه وتتحكم به، لذلك فهذا الأسلوب يعتمد على تعزيز السلوكات التي يرضى عنها الفرد والتي يريد إحداث التغيير فيها ومعاقبة السلوكات غير

المرغوبة، كما يمثل هذا الأسلوب أشجع أساليب تعديل السلوك لأنه يعتمد على تعديل سلوك الفرد نفسه بنفسه، وذلك عن طريق إحداث تغييرات في المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في السلوك المراد تعديله، كما يساعد الفرد أيضا على التحكم في نفسه، لذلك يعزز التكوين هذه التقنية للأفراد.

- تقنية النمذجة [23]:

- تمثل هذه الأخيرة عملية موجهة تهدف إلى تعليم الفرد من خلال الإيضاح، وهي أيضا التغيير الذي يحدث في سلوك الفرد نتيجة لملاحظته سلوك الآخرين، ذلك أنه غالبا ما يتأثر سلوك الفرد بملاحظته سلوك الآخرين، كما أن الإنسان يتعلم العديد من الأنماط السلوكية مرغوبة كانت أو غير مرغوبة من خلال ملاحظته الآخرين وتقليدهم، وتسمى هذه العملية بعدة أسماء نذكر منها:

التعلم بالملاحظة، التعلم الاجتماعي، التقليد، التعلم المتبادل.

- هذا وقد وضح أحد الباحثين في ذات السياق أهمية النمذجة قائلا أن باستطاعة الفرد اكتساب الأنماط السلوكية المعقدة من خلال ملاحظة أداء النماذج المناسبة، فالاستجابات الانفعالية يمكن إشراكها بالملاحظة وذلك من خلال مشاهدة ردود الأفعال الانفعالية لأشخاص آخرين يمرون بخبرات مؤلمة، فمثلا يمكن التغلب على الخوف أو السلوك التجنبي من خلال مشاهدة نماذج تتعامل مع الشيء الذي يبعث على الخوف من دون التعرض لعواقب سلبية، كما يمكن خفض السلوك من خلال مشاهدة آخرين يعاقبون على تأديته، وأخيرا يمكن المحافظة على استمرارية أداء الفرد للاستجابات المتعلمة وتنظيمها وضبطها اجتماعيا، من خلال الأفعال التي تصدر عن النماذج المؤثرة وهذا ما يحصل مع المتكون خلال تكوينه، ومن جانب آخر حدد أحد الباحثين المراحل التي تمر بها عملية النمذجة على النحو التالي[24]:

- ✓ **أ / مرحلة لفت الأنظار:** والتي تثير المتدرب فيبدأ بتحليلها وإدراك خصائصها ومقارنتها مع النماذج الأخرى.
- ✓ **ب / مرحلة التخزين والحفظ:** وذلك لما تم مشاهدته أو للنموذج الذي تم انتقاؤه.

- ✓ **ج / مرحلة الاسترجاع والانتقاء:** والتي يستدعي فيها الفرد البدائل التي تم خزنها في الذاكرة، والمقارنة بينها لاختيار النموذج السلوكي الأكثر ملائمة أو الأفضل في نتائجه المتوقعة.
- ✓ **د / مرحلة التعرف وفقا للنموذج:** حيث يبدأ الفرد في هذه المرحلة بتقييم مدى فاعليته وكفاءته، ثم يقرر بعدها التمسك به ووضعه في مقدمة النماذج السلوكية المتاحة، أو حذفه من الذاكرة إذا كانت نتائجه وآثاره سيئة أو ضارة.

<u>– تقنية التعزيز أو التدعيم [25]:</u>

– يعتبر هذا المبدأ من أساسيات عملية التعلم، ويعد من أهم مبادئ تعديل السلوك لأنه يعمل على تقوية النتائج المرغوبة لذا يطلق عليه اسم مبدأ الثواب أو التعزيز، فإذا كان حدث ما (نتيجة) يعقب إتمام الاستجابة (سلوك)، يزداد احتمال حدوث الاستجابة مرة أخرى ويسمى هذا الحدث اللاحق معززا أو مدعما، والتعزيز نوعان:

- ➢ **تعزيز ايجابي:** وهو حدث سار كحدث لاحق (نتيجة) لاستجابة ما (سلوك) إذا كان هذا الحدث يؤدي إلى زيادة استمرار قيام السلوك.
- ➢ **تعزيز سلبي:** ويتعلق بالمواقف السلبية والبغيضة والمؤلمة، فإذا كان استبعاد هذا الحدث منفردا يتلو حدوث سلوك بما يؤدي إلى زيادة حدوث هذا السلوك، فإن استبعاد هذا الحدث يطلق عليه تدعيم أو تعزيز سلبي، وهناك مجموعة من المعززات نذكر منها [26]:

<u>أ / معززات أولية:</u>

– وهي التي ينتهي تأثيرها على السلوك بمجرد الحصول عليها، مهمتها إشباع الحاجات الأولية للفرد كالطعام لإشباع الجوع.

ب / معززات ثانوية:

– وهي التي تساعد الأفراد على القيام بالأدوار والمهام المكلفين بها، مهمتها إضفاء القيمة الاجتماعية والمكانة والمديح والثناء والتقدير.

ج / معززات مادية:

– وهي التي تساعد الفرد أكثر على سد كل حاجاته والعيش في رفاهية.

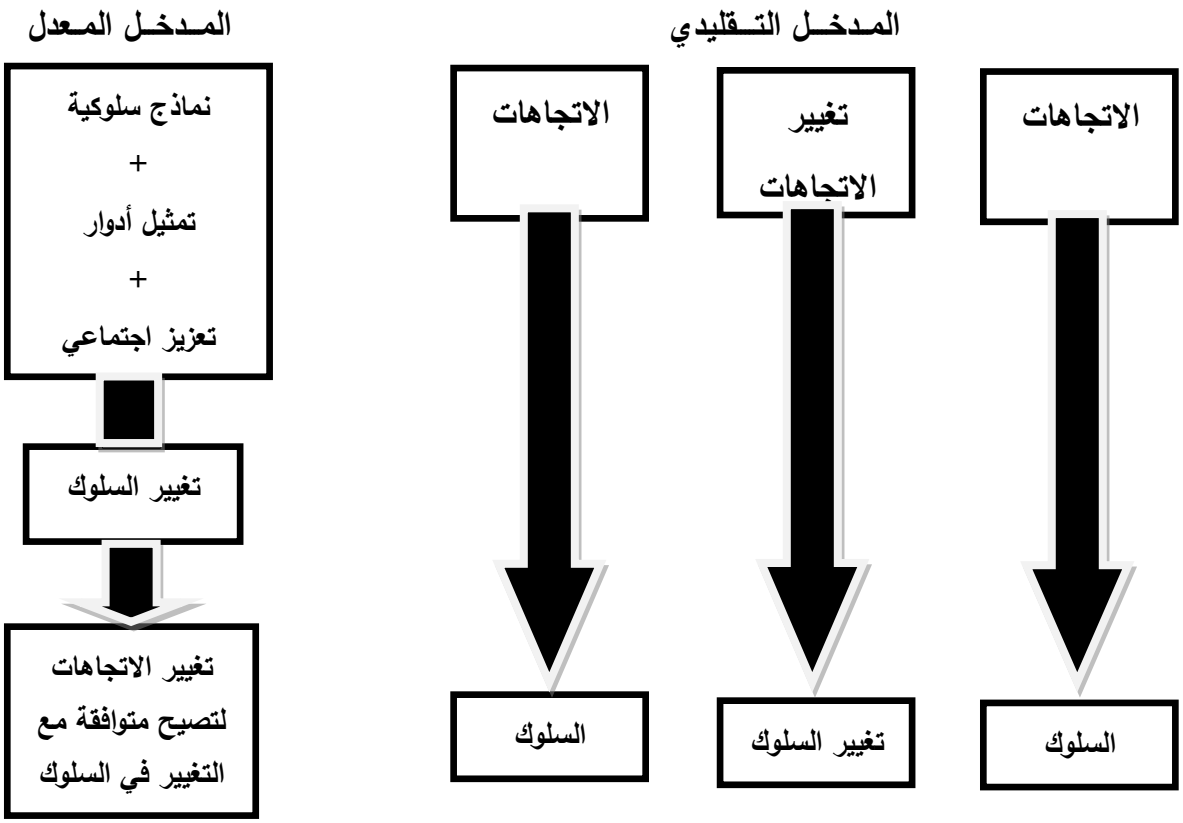

الشكل رقم (10) يوضح: مدخل تغيير الاتجاهات [27]

❖ **المؤثرات الاجتماعية:**

– للمؤثرات الاجتماعية أهمية كبيرة في توجيه سلوك الفرد والتأثير فيه وذلك من خلال:

أ– الثقافة:

– يشمل لفظ الثقافة كلا من القيم والعادات والفنون والمهارات المشتركة بين الأفراد في مجتمع معين، والتي يتم انتقالها من جيل إلى جيل وبالتالي يمكن اعتبارها نمطا للسلوك، وعادة ما ترتبط الثقافة بالمناطق التي نشأ فيها الأفراد، فمثلا ثقافة الجزائريين تختلف عن ثقافة الفرنسيين أو الألمان أو الصينيين والهنود، حيث يرجع السبب في ذلك إلى العديد من السلوكات نذكر منها: السلوك الديني، العادات الاجتماعية، اللغة والأصل...الخ، وكذلك حتى في نفس البلد ونفس المدينة فالثقافة تختلف، حيث أن ثقافة سكان المدن تخلف عن الأرياف، وثقافة ذوي الدخل المنخفض تختلف عن ذوي الدخل المرتفع وهكذا.

– وعليه فإن الاختلاف في الثقافات من مكان إلى آخر يعكس الاختلاف في أنماط السلوك البيئي داخل المكان الواحد، لذلك كان على مسؤولي البلديات محل الدراسة خاصة مختصي الاتصال تقسيم المجتمع المستهدف إلى فئات محددة، ووضع خطة إستراتيجية للاتصال وفقا للتغيرات الثقافية الموجودة لدى الأفراد (تم تناول هذه النقطة مفصلة في الفصل الثاني من الدراسة).

ب– الطبقة الاجتماعية (المستوى الاجتماعي):

– ينقسم كل مجتمع إلى فئات وطبقات اجتماعية مختلفة لكل منها قوتها ووضعها الأدبي والمعنوي، فهناك الطبقة الغنية والمتوسطة والفقيرة وكل واحدة منها تختلف عن الأخرى من حيث المستوى المعيشي والمادي، فالفرد الغني ليس كالفرد المتوسط الدخل والفقير، سواءا من حيث اهتماماته وترتيبه للأولويات أو من حيث مواضيع الانشغال أو من حيث الإمكانيات والدخل...الخ، لذلك نجد أن الفقير مثلا لا يمكنه التفكير في المخاطر البيئية وكيفية مواجهتها وهو لا يملك قوت يومه، لأن أولى اهتماماته واحتياجاته أولا

وقبل كل شيء توفير متطلبات العيش والتي تمثل الأساس في هرم ماسلو الذي تم عرضه سابقا أي قاعدة الهرم، فإن تم تحقيق هذه الحاجة في ظل إمكانياته المتاحة أصبح له التطلع إلى المرحلة التالية، وهكذا دواليك.

ج- دورة حياة الأسرة:

- للأسرة وأفرادها تأثيرا لا يمكن تجاهله خاصة من حيث عملية غرس وتنمية القيم البيئية، فقد يؤثر فرد من أفراد الأسرة على اتجاهات وسلوكات الأفراد من خلال أفكار معلنة أو معلومات سمعها من أفراد آخرين كالأساتذة وأئمة المساجد مثلا أو من خلال وسائل الإعلام (سيتم تناول هذه النقاط مفصلة في العناصر الموالية من هذا الفصل).

د- الجماعات المرجعية:

- يرتبط الفرد ارتباطا وثيقا بالجماعة التي يعيش معها كالأسرة والمجتمع وصداقات الطفولة وزملاء الدراسة...الخ، حيث تصبح هذه الجماعة عاملا لاحقا ومؤثرا في السلوك البيئي للفرد، كما تؤثر فيه تأثيرا قويا وفعالا وذلك في جميع مراحل حياته، واستنادا إلى ذلك فقد أشارت نتائج هذه الدراسة أن الجيران - لما يحملونه من مكانة اجتماعية ودينية في المجتمع العنابي - قد لعبوا دورا مهما في توصيل المعلومات المتعلقة بالنشاطات البيئية لبلديات البوني، سيدي عمار، الحجار وبرحال بنسبة تصل إلى (31,53%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (5))، مما دفع ب (32,27%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (3)) منهم للمشاركة ضمن هذه النشاطات خاصة منها عملية تنظيف الأحياء والشوارع، والتي جاءت نسبتها مرتفعة في جميع البلديات ماعدا بلدية برحال التي شهدت نسبة ارتفاع في عمليات تزيين المحيط بنسبة (40,54%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (4))، ويمكننا تفسير ارتفاع هذا الاهتمام إلى أن معظم هذه الفئات من المتحصلين على الشهادات الجامعية بنسبة (44,10%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (31)) باعتبارها الفئة الأكثر تثقيفا وارتفاعا في المستوى

التعليمي، والتي تكون على درجة من الوعي والدراية بالأضرار والمخاطر التي يحدثها تلوث البيئة سواءا على مستوى الفرد أو المجتمع، والتي ترجمت من خلال إتباع (58,52%) من المبحوثين للنصائح والإرشادات الرامية إلى ضرورة حماية البيئة من التلوث (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (15)).

هـ- الديانة والمعتقدات:

- وهي ارتباط الديانة والمعتقدات بضرورة الحفاظ على البيئة من خلال دراسة جوانب الدين والعقائد والتركيز عليها، وباعتبار أننا مجتمع يدين بالإسلام، فإنه على البلديات محل الدراسة الاستناد إلى كل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ذات المدلولات البيئية، واستغلالها خاصة في عملية بث الرسائل الاتصالية البيئية حتى تؤدي تأثيرها، وتلقى فهما وتضامنا سريعين من قبل الأفراد.

3- مشاركة المواطن العنابي كفعل اتصالي في مجال حماية البيئة:

- تأتي أهمية المشاركة في اتخاذ القرارات من أهمية دور الموظف كعضو في التنظيم مثلما هو المواطن عضو في المجموعة المحلية كتنظيم، خاصة في مجال إعداد واتخاذ القرار، وانعكاس ذلك على أدائه وفعاليته، والمشاركة في القرار تجعل كل شخص يتأثر به عند اتخاذه، وسيقوم بمناصرته وتأييده بالكامل، فالتفهم والمساندة يكونان أكثر أهمية من المحتوى الفعلي للقرار ذاته، والأمر المهم لا يتعلق بالقرار نفسه، ولكن بمدى التزام الأفراد المعنيين بهذا القرار، نتيجة لتوافر المعلومات الكافية لديهم حول الموضوع.

- إن المشاركة توفر بدائلا عديدة وأفكارا ومقترحات متنوعة، كما أن كثيرا من القرارات أو حلول المشكلات قد يدرك عمقها الموظفون أو العاملون (الأعضاء عموما) أكثر من إدراك المدير

أو المشرفين لها، فتأتي القرارات أو الحلول أكثر فعالية وواقعية، وبالنسبة للبلديات محل الدراسة والمواطن فالمواطنون لديهم الكثير من التفاصيل التي تساعد في حصر المشكلات البيئية، وقد تكون لديهم مقترحات مناسبة كبدائل أو حلول، لذلك فالمشاركة تتيح فرصة الدقة والعدالة في اتخاذ القرار، حيث تسمح بتفادي

تحيز المدير أو المشرف والذي قد يكون لا إراديا فهو بشر، كما أن المشاركة تدعم عامل الثقة والدافعية إلى العمل، وتزيد من درجة الولاء والانتماء للجهاز أو المؤسسة، فيشعر الفرد الواحد أنه جزء فعال ومهم في كيان المنظمة، وأنها ليست وقفا على المديرين أو المشرفين أو المسؤولين المحليين، غير أن لمبحوثي هذه الدراسة اختلافا في ذلك حيث أن جل النشاطات الممارسة من طرف هؤلاء المسؤولين تلغي مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات خاصة منها البيئية، وهذا ما استنتجناه من خلال إجابات المبحوثين الذين أكدوا عدم رضاهم عن هذا الأداء بنسبة (88,21%) من المجموع الكلي (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (24)).

– من جهة أخرى فإن تحليل مقالات صحف البلديات محل الدراسة الصادرة في هذه المرحلة قد أظهر وجود إرادة في معاملة المواطن كشريك، ويبدوا ذلك نقطة وصول أو هدف نهائي لعملية تطبيق الاحترافية في تسيير العلاقة مع المواطن، حيث أصبح المنتخبون غير قادرين على تقديم مقترحاتهم حول مشاريع التهيئة دون أن يعبر السكان عن احتياجاتهم لها من خلال مشاركتهم في النقاش العام (في لجان الأحياء مثلا)، وهو ما يسمى بالمشاركة البراغماتية، حيث يعبر كل مواطن عن مصالحه الذاتية تجاه موضوع أو نشاط أو مشروع ما، كما يساعد ذلك على الإنقاص من الانتقادات، ومن خلال النقاش الواسع يتم تجاوز المصالح الخاصة للوصول إلى حالة من الوعي الجماعي، حيث يتجسد ذلك عمليا بإعداد ما يسمى بالإجراءات التأطيرية (كالمواثيق والقوانين)، التي تصبح بمثابة المرجع بالنسبة لكل الأطراف سواءا كانوا: منتخبين، أصحاب الأشغال، موظفين، جمعيات وسكان...الخ، وهذا من شأنه الارتقاء بالمواطن وجعله طرفا متمدنا، أي مساعدته على تجاوز السلوكات العدوانية وغير الحضارية (المواطن العدواني أو المواطن المزعج) وذلك بإتباع أسلوب المشاركة التي تجعله يساهم بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية خاصة منها البيئية، سواءا بجهوده الذاتية والتي عبر عنها المبحوثين بنسبة (48,56%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (29)) أو بالتعاون

مع الهيئات المحلية كوسائل الإعلام والجمعيات البيئية وهو ما عبر عنه المبحوثين بنسبة (24,33%) و(23,27%) على التوالي (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (10)).

- هذا وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة لا يجب أن تكون مشاركة زائفة أو مضللة تتمثل في مجرد المظهر الخارجي للمشاركة، أو إتاحة الفرصة للفرد لكي يتحدث دون أن يكون هناك مستمع لحديثه، أو مجرد مجموعة رمزية من الفوائد التي يعلن عنها أو الاستمتاع ببعض الإجراءات المسكنة لبعض الوقت، ولكن المشاركة تعني المشاركة الحقيقية في كل جانب من جوانب الحياة، إنها تعني مشاركة فعلية وكاملة في كل أنشطة المجتمع خاصة منها ما تعلق بالبيئة والتنمية [28]، والجدول الموالي يوضح الأوضاع التي يمكن أن تكون فيها المشاركة مفيدة:

تكون المشاركة مفيدة	تكون المشاركة غير مفيدة
1- حاجة المسؤولين * إلى المعلومات لحل مشكلة لوحدهم (المشاركة توفر لهم المعلومات). 2- المشكلة غير واضحة وهناك حاجة إلى الجماعة لحصر المشكلة جيدا. 3- موافقة الأعضاء على القرار عملية مهمة لنجاحه (يساهمون بفعالية وسهولة في التنفيذ ولا يعرقلونه ويحافظون على الإنجازات). 4- عندما يشارك الأعضاء القائد في الأهداف (أهدافهم مشتركة مع أهدافه). 5- عندما يكون لدى الأعضاء مشاعر قوية نحو القضية ويريدون تمرير تحكيمهم.	1- عندما لا يكون لدى المسؤولين وقت كاف لإعداد واتخاذ القرار (عندما تكون وضعية حرجة ومستعجلة). 2- عندما لا تؤثر المخرجات (النتائج) في الأعضاء* بشكل مباشر (في حال تعلق الأمر بشؤون غير مصيرية بالنسبة لهم). 3- عندما تكون موافقة الأعضاء في القرار غير ذات أهمية في نجاحه (عدم موافقتهم لا تؤثر في التنفيذ أو النجاح). 4- عندما يدرك الأعضاء أن المشاركة عملية حكم أو ذات قيمة قليلة (يرون أن المشاركة غير مهمة أي لا يهتمون بها أو لا يردونها). 5- عندما يكون الأعضاء مختلفين بشأن القرار ونتائجه (يكون الاختلاف كبيرا، جوهريا، متجذرا، ولا يوجد إمكانية اتفاق).

الجدول رقم (07) يمثل: أسلوب مشاركة الجماعة في القرارات [29]

* تم استعمال تسمية "**المسؤول**" بدلا من المدير و "**الأعضاء**" بدلا من المرؤوس أو الموظف، لعمومية التسميتين، وشموليتهما التي تتناسب مع نظرة الدراسة الحالية للإدارة المحلية ممثلة بالبلدية كمنظمة، وللمواطنين كأعضاء فيها، وللمديرين والرؤساء كمسؤولين محليين.

– وإذا كان المشرع الجزائري ينظر إلى الإدارة المحلية سيما منها البلدية، على أنه مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة، أي أن المشاركة هي أساس نشاطها، فإن هذه الأخيرة هي عنصر أساسي ومعطى محوري بالنسبة لكل عملية اتصال وتنمية، وعليه يمكن القول أن المشاركة عنصر جوهري بالنسبة لكل من البلدية والعملية الاتصالية والتنموية في آن واحد، وهي فوق ذلك عنصر مشترك فيم بينهم أو إحدى نقاط تقاطعهم، ومن هذا المنطلق نلاحظ أن للمشاركة عدة أبعاد أو عناصر اتصالية، تتمثل على وجه الخصوص في:

- ✓ توافر وتقاسم المعلومات حول الموضوعات محل الاهتمام المشترك.
- ✓ تبادل الآراء بين الأطراف الأعضاء (الإرسال والتلقي أو الإرسال والرد) حول هذه الموضوعات.
- ✓ تكوين رأي مشترك إلى حد ما، واتخاذ قرار محدد في إطار جماعي.

– وبناءا على ما سبق فإن تسيير الحياة العامة يتمحور أساسا حول اتخاذ قرارات تتعلق بمصالح وحاجات المجموعة المحلية، وتتخذ هذه القرارات في إطار السياسة العامة للمجموعة المحلية السامية وهي الدولة، وتعمل الإدارة المحلية بأجهزتها المختلفة على تنفيذ وتجسيد تلك القرارات، على أساس أن جوهر الإدارة المحلية هو تسيير مجموع الحاجات المشتركة لعامة سكان الإقليم الجغرافي، وتعتبر الدولة الجماعة المحلية السامية المجسدة لشخص المجموعة الوطنية، أما الجماعات المحلية للجمهورية فتجسد

في شخصها المعنوي الصالح العام في إطار إقليمي محدد [30]، وبالتالي فالإدارة المحلية التي ركزنا فيها في هذه الدراسة على البلدية وتنظيمها ماهي إلا هيكلة تنظيمية تعمل أساسا على تجسيد مشاركة المواطنين في تسيير الحياة العامة بما فيها التنمية وخاصة منها البيئية، وبما أن نشاطها يرتكز أساسا على اتخاذ القرارات والعمل على تنفيذها، فهي بذلك جهاز منظم يسمح بمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات بشكل جماعي، حيث تعتبر المشاركة الشعبية مدخلا سليما لإصلاح الإدارة في الإدارة الحكومية،

وهي الأساس في تحسين الاتصالات بين المواطنين والحكومة [31]، وفي هذه النقطة تحديدا يجدر بنا التأكيد على أهمية المعلومات بالنسبة لعملية اتخاذ القرار عموما والقرار الجماعي بشكل خاص، والتأكيد أيضا على أن إدارة البلدية ماهي إلا جهاز أو تنظيم للنشاطات بشكل يضمن مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة لمجموعتهم المحلية، أي المشاركة في اتخاذ القرارات بصفة خاصة وهذه الأخيرة سجلنا فيها ضعفا بنسبة تصل إلى (67,73%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (3)) رغم أن هناك نصوصا تأطيرية متنوعة تجسد التشاور والاتفاق أو التداول كأشكال معاصرة لفعل المشاركة ومنها [32]:

1- المجالس:

- هي من الأشكال التقليدية للديمقراطية المحلية المجسدة لمشاركة السكان في القضايا المحلية، ومنها تنحدر اليوم عدة أشكال تحاول تحقيق مشاركة مجموع السكان أو مجموعة منهم في مناقشة القضايا المحلية نذكر منها: لجان الأحياء، المجلس البلدي للطفولة أو الشباب، مجالس المقيمين، مجالس الحكماء، اللجان الاستشارية للجمعيات، اللجان ما فوق البلدية كلجان ما بين البلديات، والمنتديات الإلكترونية بالأنترنيت.

2- الأطر المقننة للاستشارات المرتبطة بالمشاريع:

- مثل مشاريع التهيئة أو إنجاز بعض المنشآت خاصة منها ما يعتقد أنها تهدد المحيط، وتعتمد على عدة كيفيات على شاكلة التحقيق العام والنقاش العام، وكل الأشكال التي فيها تجسيد لضرورة الإعلام والنقاش.

3- أشكال التشاور المستلهمة من العلوم الاجتماعية:

- مثل لجان التحكيم المكونة من المواطنين، مؤتمرات الإجماع، سبر الآراء للتداول (سبر الآراء بغرض التحضير للمداولات).

– إن هذه الأشكال والأطر على اختلافها في نهر واحد، حيث تستهدف إشراك مجموعة من المواطنين أثناء المدة التي تدور فيها عملية استشارة عامة ما، ويتم اختيارهم إما بالقرعة و/أو تبعا لرغبتهم كمتطوعين، حيث يقومون بإعداد اختيار جماعي يتعلق بمشروع محدد ذو أهمية محلية أو وطنية أو مسألة مطروحة بشكل واسع على المستوى الوطني، ويجب على مجموعة المواطنين هذه أن تصل إلى حكم موضح ومبرر، ينتظر منه أن يثري وجهة نظر السلطة المخولة، هذا وقد استعملت هذه الأشكال في عدة دول، مثل: لجان التحكيم المكونة من المواطنين في ألمانيا، ومؤتمرات الإجماع في كل من الدانمارك وفرنسا [33].

4– المجموعات الدينامية:

– إن الدور الذي يمكن أن تلعبه المجموعة المحلية كتنظيم رسمي، في جميع نواحي حياة المواطنين، هو محل بحث ودراسة دائمين، ففي ظل التغير السريع الذي تشهده المجتمعات على جميع الأصعدة، لا تزال المجموعة المحلية وتنظيمها ميدانا خصبا بحاجة للكثير من الدراسات والتحليلات، من أجل فهمها بعمق ومن ثم تفعيل نشاط الإدارة المحلية خاصة منها البلدية، والوصول به إلى حد مرضي من المردودية التي تظهر في التحسن والرقي على جميع مستويات ونواحي الحياة العامة وحل المشكلات التي تعترض المواطنين في حياتهم الجماعية.

– ومن بين الجهود المسجلة في هذا الإطار نجد في كندا ما يسمى ببرنامج: المجموعات الدينامية (Le programme: collectivités dynamiques) وهو مشروع ذو نطاق واسع، يمتد جغرافيا على المستوى الوطني، وزمنيا على مدى أربع سنوات، ويستهدف استكشاف الحلول التي تسمح بمحاربة الفقر، وهو من أولى الاهتمامات على المستوى المحلي، وليس بجديد أن يتم اللجوء إلى أنشطة الجماعات المحلية لمواجهة أصعب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لأن عليها أن تكون طرفا فاعلا في التكيف

مع التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية المحيطة بها، والتي تفرز فعلا ضغوطات جديدة، لكنها وفي نفس الوقت تحمل آفاقا مغرية ومشجعة [34]، وقد كانت الدراسات ومجمل الجهود المسجلة في إطار برنامج المجموعات الدينامية بكندا، محل جمع ونشر في مؤلف يحمل عنوان: " الدور الاجتماعي للإدارة المحلية "، اشتمل على عدة نقاط تمحورت بصفة خاصة حول أدوار الإدارات المحلية وكيفية التكفل بالحاجات الأساسية: السكن، التغذية والممتلكات الأساسية، ودعم التنمية الاقتصادية: تنمية الكفاءات، خلق مجالات للشغل، ودعم الشغل، والاستثمار في الخدمات الموجهة للطفولة، وأيضا ترقية الشمولية واندماجية واسعة الأهداف، وهذا ما يتطلب من الإدارات المحلية أن تتوفر على عدة متنوعة من النشاطات والتدابير.

– إن الخطوة الأولى في بناء مجموعة محلية مندمجة وذات حفاوة أي: ذات علاقة جيدة وتعامل فعال مع مستعمليها، تتركز على التمكن من جعل كل أعضائها قادرين على التنقل بحرية والمشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والثقافية للمجموعة المحلية، ولتحقيق الاندماجية لابد من التهيئة التي تسمح بالوصول إلى الإدارة بسهولة، ولابد أن يكون هذا الأمر من الأولويات [35]، ولا تتوقف التهيئة فقط على تهيئة مقر الإدارة بل محيطها أيضا، إن لم نقل الإقليم ككل لضمان حرية التنقل ومن ثم حرية الاتصال والمشاركة، أو الاستفادة من خدمات الإدارة العامة والمرافق العامة أيضا، ولنضرب مثالا على ذلك: فما فائدة تشييد عيادة متعددة الخدمات الصحية مزودة بأحدث التجهيزات، بينما تكون مساحة فضاء ركن السيارات فيها لا تتعدى ال (80) م^2 ؟!، فما عدد سيارات المرضى التي يمكن ركنها إذا ما احتسبنا سيارات المصلحة وسيارات الموظفين والأطباء...الخ، مما يجعل المواطن يفكر ألف مرة في مشكلة ركن سيارته قبل التوجه للمعالجة بها، وبآليته يستطيع اختيار عيادة عامة أخرى، لأن الاستشفاء بالعيادات العامة تحكمه في كثير من الأحيان الإقامة في الإقليم، ناهيك عن كون بعض الإدارات العامة لا تأخذ بالحسبان نهائيا مشكلة ركن المواطنين لسياراتهم التي تبقى ذات أولوية

في القطاع الصحي، نظرا لاضطرار الأهالي لنقل مريضهم بواسطة وسيلة نقل لابد من ركنها لمرافقته، وقس على هذا المثال العديد من المسائل المرتبطة بالتنمية على مستوى البلديات.

– لذلك فإن منظار الشمولية يمتد إلى أبعد من الجانب الفيزيائي، إنها تهتم أيضا بما إذا كان الجميع قادرين على المشاركة، أي: أنهم لا يواجهون ما يمنعهم لسبب أو لآخر، أو ما يحد من تمكنهم من الاستفادة من بعض الخدمات، أو المشاركة في بعض النشاطات التي تساهم في جمع الناس بعضهم ببعض توطد الروابط وتخلق شبكات اجتماعية كالجمعيات الفاعلة والنشطة في المجال البيئي مثلا.

– كما نجد في معنى الشمولية والاندماجية ما يدل على مشاركة المواطنين في السيرورة السياسية وفي تحديد الأولويات الكبرى للوسط الذي يوجدون فيه، ولنذكر مثال مدينة مونتريال بكندا التي كانت شديدة الاهتمام بخلق (22) لجنة قطاعية للنشاطات المرافقة أو الموازية، حيث تعمل هذه اللجان على إعلام إدارة المدينة وغيرها من التنظيمات حول اهتمامات السكان المحليين، وتضع قيد التنفيذ مشاريع خاصة لمواجهة مختلف المشكلات المحلية، وتمس هذه المشاريع كل أشكال تنمية المجموعة المحلية بعينها، فقد تختلف المشكلات من مجموعة إلى أخرى اختلافا جذريا وقد تتمايز في بعض التفاصيل فقط، وتشمل هذه المشاريع أيضا أشكال التنمية الاجتماعية وتنمية المجموعة المحلية بما فيها المحيط الحضري، الظروف السوسيو اقتصادية للسكان ولحياة المجموعة المحلية كمجموعة، وتنوع تشكيلة هذه اللجان من حي إلى آخر، حيث نجد فيها عموما أشخاصا مستقلين، هيئات محلية، القطاع الخاص وموظفين محليين.

– وهكذا، فإن ضمان المشاركة هو أساس تحقيق الشمولية والاندماجية، ويتم ذلك على مستويين [36]:

- فيزيائيا من خلال تهيئة المقرات والإقليم ككل بشكل يسهل التنقل بحرية للمشاركة.

- إزالة الصعوبات والموانع الموضوعية والملموسة في الواقع والتي تعيق المشاركة، من خلال استحداث آليات كلجان الأحياء التي تهتم بالتعرف وتحديد ودراسة هذه الموانع، وكذا اهتمامات وانشغالات السكان ووضع مشاريع وإجراءات خاصة للتكفل بها والرد عليها.

– إن تمكن البلدية من ضمان المشاركة وبالتالي تحقيق الشمولية والاندماجية في الوسط المحلي، يجعلها تحقق أحد الأدوار الأساسية للدولة، ومن وجهة نظر " **ميشال كروزيه** " **(Michel Crozier)** فإنه:

" من الصعب إيجاد سياسة فعالة وواقعية – في عالمنا المعقد – من دون التعاون الفعلي والملموس للمواطنين الذين يتحملون الجزء الأكبر من الجهد الجماعي، وتستطيع الدولة اعتبار نفسها فعالة عندما تكون قادرة على الاستماع فعليا للمجتمع وفهم المواطنين وبالتالي خدمتهم، وذلك بمساعدتهم على تحقيق أهدافهم بأنفسهم [37]"، وبالتالي فالدور الحقيق للدولة ليس تقديم الخدمات – وإن كان لابد من ذلك من خلال المؤسسات العامة – بقدر ماهو تقديم كل ما من شأنه تفعيل وتحقيق المشاركة، وتوفير الوسائل والقنوات والمؤسسات والإمكانيات التي تمكن المواطنين والمجموعة المحلية برمتها من أن تنشط كتنظيم لحقق المواطنون أهدافهم بأنفسهم من خلال ممثليهم الذين يتم اختيارهم بدقة، ويكونون على اتصال دائم معهم، حيث يعمل المنتخبون على تمثيل مواطنيهم أكثر من ممارسة الوصاية أو الأبوة عندما يتخذون القرارات بدلا عنهم أكثر مما تكون نيابة عنهم وتمثيلا لهم، فالمجموعة المحلية هي جميع مواطني الإقليم وليست فقط ممثليهم المتواجدين في البلدية، والتمثيل الذي يفتقر إلى الاتصال المستمر بين الطرفين يتحول إلى وصاية تعتبر المواطن فاقدا للأهلية!، لذلك يجب أن يلعب المنتخب دور الوسيط الدائم بين البلدية والمواطن، ليس فقط بنقل الانشغالات والتعبير عنها في الاجتماعات الرسمية انطلاقا من تقييم يكاد يكون شخصيا، بل بالعمل على توفير وسائل وآليات الاتصال بين المواطن والإدارة، والسهر على تسهيل وتفعيل مشاركته في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجموعة المحلية وتسيير شؤونها العامة.

– لذلك يجب أن تكون الإدارة المحلية وخاصة منها البلدية أن تبحث عن وسائل جديدة لمساعدة مواطنيها على المشاركة في النقاشات حول الرهانات البيئية، كتحسيس وتوعية الأفراد الذين لا يشاركون، أو جعل أيام الاستشارات أو المنتديات العامة أياما للتوقف عن العمل، أو أن تقتدي ببعض التجارب العالمية في الميدان على غرار مدينة **كالغاري (Calgary)** التي صممت دليلا يساعد المواطنين على تحديد الحاجات ذات الأولوية في أحيائهم وتحديد التدخلات ذات الأسبقية [38]، فكل هذا من شأنه تشجيع المشاركة ونزع الحواجز والعوائق واستبعاد كل ما يمنع أو يعطل مساهمة المواطنين.

– ومن وجهة نظر دراستنا التي ترى أن الإدارة المحلية الممثلة بالبلدية كمنظمة إقليمية ذات مجالات ونشاطات محددة، يكون المواطن عضوا فيها من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الخطط والبرامج التنموية وحتى تنفيذها ومتابعتها، فإن مشاركته هذه قد تتعلق أيضا بتقييم ما سبق، ووضع الخطط المستقبلية، وفي هذا الصدد يقول " **ميشال كروزيه** " **(Michel Crozier)** أنه من الضروري وجود نظام تقييمي ملموس، واقعي، عملي وفعال لنتائج النشاط الإداري، تضع المواطن عضو المنظمة المحلية في قلب جهاز التقييم، مما يجبر الإدارة على الاهتمام بشكاويه واعتراضاته وآرائه، وهو الأسلوب المطبق في اليابان مما يسمح بتوفير وسائل للتعاون والمشاركة والتقليل من التضاد مع الإدارة وحماية المصالح الفردية في نفس الوقت، هذا إلى جانب النزاع القضائي، حيث يسمح هذا الأسلوب بالتقليل من اللجوء إلى النزاعات القضائية لتحقيق المشاركة أو إبداء الرأي والتعبير عن المواقف وإجبار المنظمة المحلية على أخذها بعين الاعتبار، حيث أن النزاع القضائي يفيد في حماية مصالح الأفراد

أو المجموعات لكنه لا يظهر المساوئ العامة والشاملة لنشاط معين للاستفادة منه في التقييم والتخطيط، وبالتالي تغيب الحقيقة المتعلقة بالجماعة (الحقيقة الجماعية) ويبتعد المواطن عن حقيقة المشاركة الفعالة والتعاون مع الأجهزة الجماعية، وبالتالي نجد أن النزاع القضائي يفيد المصلحة الفردية أكثر مما يفيد الجماعة المحلية، وبذلك تصبح شكاوي المواطنين مصدرا للمعلومات والدفع نحو التغيير والتطور

بالاستفادة منها في تحسين النظام القائم من خلال توفير الظروف الملائمة، المعلومات الصحيحة والملائمة مما يضمن اتصالا مقبولا بين مختلف أعضاء المنظمة وهم: الإدارة، قمة الدولة والمواطنين [39]، ونلاحظ هنا أن " **ميشال كروزيه** " **(Michel Crozier)** يتحدث عن منظمة تعتبر جد واسعة المجال وهي الدولة، ويركز عليها كنظام أو كمنظمة وعلى علاقتها بالمواطن كعضو فيها.

4- أهم الشركاء الفاعلين في حماية محيط المجتمع العنابي:

- إن مسؤولية حماية البيئة هي مسؤولية يشترك فيها الأفراد والمؤسسات والجماعات على المستوى الرسمي وغير الرسمي، وحتى يفهم الإنسان حقائق بيئته ويعيها فإنه يحتاج إلى من يقوم بتوعيته، ليصبح هذا الوعي سلوكا يتبعه ومنهاجا يسير عليه في تعامله مع مكونات البيئة، وفي هذا الشأن يورد " **متولي** " بعض المؤسسات التي تسهم في نشر الوعي البيئي وهي [40]:

- ✓ 1- الأسرة.
- ✓ 2- المدرسة.
- ✓ 3- المسجد.
- ✓ 4- وسائل الإعلام.
- ✓ 5- المؤسسات المرتبطة بمجالات البيئة المختلفة، والمنظمات والجمعيات الحكومية والطوعية.

- هذا ويرى هذا الباحث أن تلك المؤسسات تمثل وزنا اجتماعيا كبيرا، ويمكن من خلالها التأثير بشكل فعال في سلوكات الأفراد، والتي يمكن التنسيق فيم بينها من أجل التعاون حتى تعود بفائدة أكبر من خلال تأثيرها المتعدد في تعديل سلوكات الأفراد وزيادة وعيهم البيئي.

1- الأسرة:

- إن التعرض لدور الأسرة في ترسيخ التربية البيئية يقودنا إلى تعريف الأسرة والمقومات التي تقوم عليها والوظائف المسندة لها، وعلى هذا الأساس فالأسرة تعتبر أول نظام اجتماعي عرفته البشرية، حيث تمتد جذورها منذ نشأة الحياة الإنسانية، لذلك فقد تعددت مفاهيم الأسرة نظرا لتعدد عناصرها البنائية والوظيفية واختلافها من حقبة زمنية لأخرى ومن مجتمع لأخر، إلا أن الأكيد أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد الاجتماعية المختلفة [41]، كما تتعدد وظائفها حسب الدراسات السوسيولوجية في هذا المجال، وهذه الوظائف تشترك في مجموعة من الخصائص تتمثل في الوظيفة البيولوجية والوظيفة الاقتصادية والوظيفة التربوية.

- إنه من خلال هذه الوظائف نجد أن للأسرة علاقة وطيدة بالفرد منذ فجر حياته الأولى، فهو يعتمد عليها اعتمادا كليا وبخاصة في فترة تكوينه السيكولوجي والثقافي والأخلاقي حيث يكون الفرد قابلا للتشكيل، ولهذا فإنها تلعب دورا أساسيا وفعالا وايجابيا في تحديد نمط السلوك الذي سيمارسه فيما بعد في حياته الاجتماعية، فالأسرة هي أول وسط يتلقى فيه الطفل اللغة والعادات آداب السلوك وقواعد الدين والعرف، فهي التي تقوم بأهم وظيفة وهي التنشئة الاجتماعية إلى جانب الوظائف الأخرى، فالطفل يولد غير قادر على أن يحقق لنفسه قدرا من الحماية أو الكفاية للسير أو الاستمرار فيها لذلك يقع عبء ذلك كله في العادة على الأسرة [42]، وعلى هذا الأساس يجدر أن تتبع دروس التربية البيئية من خلال التربية غير الرسمية (التنشئة الاجتماعية) في المنزل وداخل الأسرة، حيث يظهر ذلك في بداية الأمر عندما يشاهد الطفل أباه وهو يتعامل مع الطاقة داخل المنزل وكيفية ترشيدها، والمياه وكيفية المحافظة عليها وعدم الإسراف فيها وعادات النظافة في المسكن والتهوية اللازمة...هذا بالإضافة إلى كيفية التخلص من القمامة والمخلفات بانتظام وأسلوب مأمون [43] .

– ومن المنظور البيئي على الطفل أن يكون مشاركا بالرأي والعمل في حماية وتنمية بيئته، ولا يجب أن يكون سلبيا منقادا مذعنا لا رأي له [44]، كما أن الطفل الذي يدلل ويستجاب له في كل ما يطلب دون أن يعرف ما عليه من التزامات، لاشك أنه سيشبّ وهو لا يعتني بالبيئة حوله سوى ما يحقق رغباته الجامحة فيها، فهو إن رأى الوردة وأعجبته قطفها دون أية محاذير، وهو إن أكل أو شرب وأراد التخلص من البقايا في الحال ألقاها على قارعة الطريق دونما حرص على نظافة عامة أو خشية على إيذاء الذوق، والطفل الذي ينشأ في أسرة تفتقد فيها القدوة البيئية الصالحة، ويفتقر فيها الآباء والأمهات إلى الاهتمام بعناصر البيئة المحيطة بدءا بالمنزل، ومرورا بالشارع وانتقالا إلى الحديقة والمتنزه، سيجعل هذا الطفل بعيدا كل البعد عن الاهتمام بالقضايا البيئية مهما تلقى من تعليمات ومهما تعلم من بديهيات الغرس البيئي، ولاشك أن نموذج الأب المدخن يغرس في الطفل مع التأثير القوي لنموذج الأب في نفسية الطفل حب التدخين، ينتهي معه كل أثر للنهي عن التدخين، مهما تصاعدت حدة الحملات المنادية بالامتناع عن التدخين، لذلك ينبغي على الأسرة أن تعمل بكل جدية على تدريب الطفل على أنماط السلوك الذي قد يكون حتى جديدا عليها إذا لزم الأمر، فمن أجل أطفالنا يكون التزامنا بالعادات البيئية السليمة، ومن أجل أطفالنا يكون حرصنا على التقاليد التي تحمي البيئة وتحافظ عليها ولو تعارض ذلك مع طباعنا وعاداتنا [45]، ومنه وجب تبصير الأسرة باستمرار بأهمية صيانة البيئة وأن يبدأ ذلك مع الأطفال في الأسرة منذ بداية تنشئتهم الأولى واستمرار ذلك التبصير في المراحل المتعاقبة [46] على أن مسؤولية الأسرة لا تنتهي بمجرد انتقال الطفل من البيت إلى المدرسة، فدور الأسرة بالذات في مجال التوجيه البيئي عملية مستمرة، وقد تختلف أساليب هذا التوجيه البيئي كلما تقدم السن بالمواطن، فستظل القدوة الأسرية صالحة أو سيئة تؤدي دورها، وسيكون لتصرف الآباء والأمهات في النواحي البيئية أثرا خطيرا في التركيبة النفسية للطفل اتجاه البيئة [47]، ومنه على الأسرة أن تقوم بتقديم النموذج التطبيقي في مكافحة عوامل التلوث بكافة أنواعه داخل المنزل وخارجه، واعتبار نظافة البيئة قيمة كبرى يجب أن يتكاثف جميع الأفراد في نظافتها

وحمايتها وتخليصها من كل ما من شأنه تلويثها، هذا السلوك الأسري هو البداية الحقيقية لتنشئة الأفراد على الثقافة البيئية، وممارسة تلك الثقافة عمليا في المحيط الذي يعيش فيه الفرد سواءا في محيط الأسرة أو خارجها [48].

– هذا ويرتبط الدور المؤثر للأسرة حسب ما عبرت عنه (25,32%) من المبحوثين في هذه الدراسة (ارجع الملحق رقم (1)، جدول رقم (18)) ارتباطا وثيقا بشكلها على وجه الخصوص في المجتمع، وبتركيبتها الثقافية ووضعها الاجتماعي، ومشاركتها في بناء المجتمع، إضافة إلى دورها في غرس الثقافة البيئية لأطفالها من خلال احترام الموارد المائية التي عبرت عنه نسبة (23,29%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (16)) من المبحوثين الذين أكدوا ضرورة ترشيد استخدامها وتأمينها من كافة الملوثات، إضافة إلى المحافظة على المساحات الخضراء، ورمي النفايات في أماكنها المخصصة، والاهتمام بالسياحة الداخلية خاصة لدى الأطفال والشباب للتعرف على الموارد البيئية الطبيعية، وعلى ما يسببه الإنسان من أضرار بيئية في المناطق الصناعية وفي الريف والمناطق العشوائية مما يشوه الوجه الحضاري للمجتمع [49].

– ولكي تحقق التربية البيئية الغايات والأهداف المرجوة منها، يجب أن تقدم للفرد في مختلف المراحل العمرية داخل الأسرة المعلومات المناسبة، وفق إمكانياتهم وقدراتهم واستيعابهم لفهم البيئة البيوفيزيقية والبيئة الاجتماعية من جهة، حتى يكتسبوا مهارات واتجاهات إيجابية نحو المشكلات البيئية وكيفية مواجهتها وحلها، وبناءا عليه فإن التربية البيئية شأنها في ذلك شأن أي نوع من التربية التي يجب أن تحقق أهدافا يمكن تصنيفها في ثلاثة أبعاد هي [50]:

1– البعد الإدراكي: ويضم المعلومات التي ينبغي أن يعرفها الأفراد والجماعات نحو بيئتهم البيوفيزيقية، وكل ما تحتويه من موارد وما تتعرض له من مشكلات.

2- البعد المهاري: ويشمل المهارات التي ينبغي أن يكتسبها الأفراد والجماعات ليتمكنوا من التعامل الفعال مع بيئتهم.

3- البعد الانفعالي: ويختص بالاتجاهات والاهتمامات وأوجه التقدير التي ينبغي أن يكتسبها الأفراد والجماعات لترشيد سلوكهم إزاء بيئتهم.

2- رياض الأطفال:

- تعتبر الروضة النسق النظامي الأول الذي يتوجه إليه الطفل بعد خروجه من الأسرة، والروضة هي نسق تربوي نظامي، هذا النسق الذي تتكون عناصره من البرامج التربوية والمربية والطفل، والتفاعل الموجود في الصيغة النظامية البيداغوجية من شأنه أن تكون له فعالية في ترسيخ مفهوم التربية البيئية ومنه فإن الحديث عن اكتساب التربية البيئية في الروضة يجرنا إلى الحديث عن مفهوم الروضة،

وعلى هذا الأساس فلا غرابة أن الروضة مشتقة من رياض بمعنى: حديقة والتي لها مدلول جمالي للبيئة كما أن هناك من يسميها حديقة الأطفال، وهذه التسميات والتي لها ارتباطا بالناحية التاريخية لنشأة رياض الأطفال في العالم، ابتداءا من المؤسس الأول لرياض الأطفال " **فرويل** " ثم " **منتسوري** " والتي كانت برامجهم كلها تنبع من الطبيعة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه النقطة هو: هل بالإمكان إدخال التربية البيئية في برامج تربية الأطفال ما قبل المدرسة بصورة علمية ؟.

- إن إدراج التربية البيئية في نشاطات الروضة لابد أن يخضع لميكانيزمات التصنيف الذي تعتمد عليه برامج الأطفال ما قبل المدرسة، وهذا ما نجده في تصنيف الدكتور " **سامي عريفج** " على النحو التالي [51]:

أ- التصنيف تبعا للأهداف:

- يمكن أن تكون في أربعة برامج هي:

1- برامج الإثراء الاختياري: وهي برامج تهدف بمجموعها إلى تنمية الطفل من الجوانب الجسمية والحسية والحركية والعقلية والانفعالية والاجتماعية، ويترك للأطفال أمر المبادرة في الأنشطة التي تعرض النقص في خبراتهم الثقافية أو المعرفية أو الحياة الترفيهية، وذلك حسب طبيعة العجز الذي يعاني منه.

2- البرامج الموجهة معرفيا: حيث تهدف إلى تنمية القدرات العقلية والمهارات المعرفية للأطفال بإكسابهم المفاهيم وتدريبهم على عمليات: التصنيف والترتيب والتسلسل والربط بين الأسباب والنتائج، وبين الأجزاء والكل، وفي مثل هذه البرامج تكون المربية هي المبادرة، حيث تقوم باقتراح المناشط التعليمية على الطفل حسب تقييمها لأوضاعه.

3- برامج التعليم الموجهة: وهي أكثر تقييدا لمبادرة الطفل من البرامج السابقة، فالمربية تخطط للأنشطة الهادفة إلى تنمية المهارات المعرفية للطفل، وتحدد نوع النشاط الذي تقرره لكل طفل، وتقوم باتخاذ الاستراتيجيات المناسبة لدفع الطفل للإقدام على النشاط والتفاعل معه.

4- البرامج الموجهة بيئيا: وهي برامج تعمل على تعويض الحرمان الثقافي في بيئة الطفل بتزويده بخبرات حياتية اجتماعية مما يحتاج إليه، وذلك بإثراء البيئة عن طريق توفير المواد والتجهيزات والأدوات... فيبادر هو نفسه إلى نشاطات تقوم على الاستفادة من الثراء في البيئة.

ب- تصنيف البرامج حسب الأبعاد المعرفية:

- وتنحصر في النماذج التالية:

1- نموذج البرامج التي تركز على النمو المعرفي الشامل: حيث تنبثق فلسفة هذه البرامج من أن النمو في أحد الجوانب يؤثر على النمو في الجوانب الأخرى، ومن الاعتقاد بأن النمو المعرفي لا يتم إلا في مناخ يسهل التعلم فيه، لذلك نجد أن هذه البرامج تتضمن أنشطة متعددة ومتنوعة وتلجأ إلى أساليب وطرق التعليم غير التقليدية: كالتعلم من خلال الزيارات الميدانية والرحلات وتمثيل الأدوار، ويكون الطفل في هذه البرامج حرا في اختيار الأنشطة وتغييرها وفقا لاهتماماته [52].

2- نموذج البرامج الحسية المعرفية: وتستند على منطلقات " **منتسوري** " في تأكيد أهمية الحواس كمعابر أساسية للمعرفة، وبقدر ما تكون الحواس دقيقة في الاستغلال بمقدار ما يكون الإدراك العقلي سليما وبعيدا عن التشويش.

3- نموذج البرامج التي تركز على التعلم اللفظي: هنا تقوم المربية بتوجيه التعليمات إلى الأطفال فيما يخص المهارات الأساسية الممهدة لمهارات القراءة والكتابة والحساب، الرسم والموسيقى والتمثيل والألعاب الحركية، وهنا يزداد دور المشرفة إيجابية [53].

- ولكن قبل التحدث هنا عن البرامج والمناهج، يجب التحدث أولا عن ضرورة الاهتمام المطلق بتربية الطفل على أسس علمية سليمة، وذلك بالنظر إلى أهمية السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل، ومن هنا يتضح أن إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في مجتمعنا المعاصر ضرورة اجتماعية واقتصادية وتربوية ونفسية، كما تعتبر مطلبا من مطالب الحياة المعاصرة، ومن المسلمات أن التخطيط التربوي لنمو الطفل يعد تخطيطا لمستقبل البشرية، ولكن دراسة ظروف العمل في دور الحضانة ومدارسها، يعطي ويطرح نوعا من المعيقات التي تكون عثرة في تطبيق أمثل لمناهج البيئة ونجد [54]:

- ❖ أن نسبة كبيرة من العاملات في مجال الطفولة غير مؤهلات تربويا للعمل مع الأطفال.
- ❖ أن التكوين عادة ما يكون قصير المدى، حيث يهتم بتقديم معلومات دون التركيز على الاتجاهات والمهارات.
- ❖ أن نقص الإمكانات المادية والبشرية في دور الحضانة يؤثر في نوعية الخدمات، ولذا كان من الواجب توفير برنامج تربوي معد إعدادا تربويا ونفسيا، على أن يكون هذا البرنامج نابعا من حاجات الأطفال ومشكلاتهم الأساسية واهتماماتهم، ومتماشيا مع خصائص نمو متطلبات المجتمع المحلي، ومن هنا تبرز إشكالية تصميم الوحدات والبرامج.

– إنه من الحقائق التي نسمعها مرارا وتكرار هي أنه إذا أردنا للطفل أن ينمو في مناخ صالح لحياة الإنسان فإننا يجب أن نحمي البيئة، وينبغي على الأطفال أن يتعلموا الحقائق التي تدور حول الطبيعة منذ سنواتهم الأولى المبكرة [55]، فالطفل يحتاج إلى تعلم كل ما يتعلق ببيئته، لأن حياته تتوقف على هذه البيئة وتعتمد عليها، ويمكن أن يتم هذا التعليم من خلال الأنشطة المتنوعة التي تساعد الطفل على فهم بيئته والكشف عما يحيط بها من ظواهر طبيعية أو من صنع الإنسان، والتعرف على مشكلاتها وبناء الثقة في مقدار الطفل على التفاعل البناء مع البيئة والتعاون على حل مشكلاتها.

– وينبغي لدراسة البيئة أن تخاطب حواس الطفل، وأن تتضمن زيارات وألعاب لتمس بالخبرة المباشرة للطفل، وإذا تتبعنا التطور التاريخي لتعلم الطفولة المبكرة نجد أنه يطابق تماما هذا الاتجاه، ويؤكد على أهمية دراسة البيئة والتربية البيئية.

– ومن بين السيكولوجيين والعلميين الذين وضعوا نظريات في نمو الأطفال كانت لهم القدرة على قدح شرارة البحث، وكذلك بافتراضها لأفكار جديدة كان " **بستالونزي** " **(Pestalozy)** فقد ركز على أهمية الخبرة المباشرة والملاحظة في تعليم الصغار الأطفال، كما ركز على أهمية استخدام الحواس، وأن تكون المدركات الحسية هي محور العملية التعليمية، ويعتبر " **بستالونزي** " واحدا ممن نادوا بأسلوب التعلم بالاكتشاف، فالطفل يكتشف بنفسه ويختبر الأشياء باستخدام حواسه المختلفة.

– ويعتبر التعلم بالاكتشاف أحد المظاهر الهامة للتربية البيئية، فمن خلال اصطحاب الأطفال في رحلات وجولات ميدانية للحدائق والمزارع، تتهيأ لهم الفرصة للملاحظة والمشاهدة عن قرب وجمع العينات، ويكتشفون بأنفسهم العلاقات بين عناصر البيئة ثم يبحثون عن إجابات لأسئلتهم.

– ولقد أثر " **بستالونزي** " في غيره مثل " **فروبل** " **(Frobel)** و " **منتسوري** " **(Montessori)**، كما ركز " **فروبل** " على أهمية مشاهدة الطفل وملاحظته للطبيعة والبيئة من حوله، حيث أنه من خلال هذه الملاحظة سوف يتعلم المبادئ الأولى للتربية البيئية، كما أشار إلى أهمية تكامل أنشطة الروضة وترابطها

وتنظيم برامجها وتدريباتها حول مراكز اهتمامات الأطفال، وأن يتضمن المنهج دراسة البيئة والعلوم الطبيعية والموسيقى والفن، وبالنسبة لأنشطة " **منتسوري** " لصغار الأطفال، فقد كانت البيئة المركزة حول الخبرات الحسية هي الأساس الرئيسي، حيث تعتمد الروضة المنتسورية على تدريب حواس الطفل المختلفة.

– هذا وقد أكدت " **منتسوري** " على الحرية الفردية للطفل داخل بيئته، حيث يتعلم الأطفال من خلال أنشطتهم التلقائية والاستكشافية العديد من الحقائق حول البيئة، ويكتسبون أيضا مهارات التكيف مع هذه البيئة [56]، وتعمل جنبا إلى جنب مع الرياض الفروبلية والرياض المنتسورية والرياض الدكرولية التي تهدف إلى إعداد الطفل للحياة عن طريق الحياة نفسها، ويهتم باستخدام حواس الطفل التي تعتبر الركيزة الأولى للمعرفة، وقد اهتمت الروضة الدوكرولية بدراسة البيئة حيث تضمنت أنشطتها دراسة الطفل للكائنات الحية الموجودة في بيئته، واعتمدت على مبدأ الملاحظة والاكتشاف في مراقبة الطبيعة من حولهم، وكذا أهمية تنظيم رحلات وزيارات ليكتشف الأطفال معالم بيئتهم [57].

– في ضوء هذه الفلسفات يتبين لنا مدى اهتمام الباحثين بأهمية تعلم الطفل وأن يقوم التعليم على النشاط الذاتي والملاحظة واستخدام الحواس، وأن تكون اهتمامات الأطفال وحاجاتهم المرتبطة بالبيئة هي محور العملية التعليمية، كما أكدت جميع تلك الفلسفات على أهمية ربط الطفل ببيئته وبالطبيعة، ومن خلال هذه الخبرة المباشرة سيزود بالمادة اللازمة لتنمية مفاهيمه البيئية.

– وقد كان " **جون ديوي** " **(John Dewy)** واحدا من أبرز الشخصيات التي اهتمت بالأطفال، حيث نادى بأن يكون الطفل محورا للبداية، وهو المركز والغاية في عملية التربية، كما نبه إلى أن الأطفال يجب أن يكتشفوا بأنفسهم ويجربوا ويلاحظوا البيئة من حولهم، وأنه لا ينبغي دراسة البيئة بطريقة التلقين، ولكنه اهتم بالمواد الطبيعية وأن الطفل يجب أن يكتشف بطريقة البيئة الحرة، ولكل من " **بياجيه** " **(Piaget)** و" **جانيه** " **(Gagne)** أثرهما في تربية الأطفال تربية بيئية حيث نبها إلى ضرورة مساعدة وتشجيع

الأطفال على استطلاع واكتشاف ما في بيئتهم وإشباع فضولهم البيئي منذ نعومة أظفارهم حتى لا يفقدوا هذا الفضول كلما تقدم بهم السن.

– واستكمالا لتبرير إدماج التربية البيئية في برامج الروضة فقد أظهرت العديد من أبحاث المعرفة في تعليم الطفولة المبكرة خلال السنوات الأخيرة بعض التوافق مع أبحاث التربية البيئية، حيث اتجه الباحثون إلى تناول موضوعات البيئة ومشكلاتها في أبحاثهم في مجال الطفولة، كما أن تضخم المشكلات البيئية وتفاقمها جعل العلماء يتجهون باهتماماتهم إلى الأطفال من أجل تنشئة جيل مستقبلي ليس فقط مدركا للبيئة، بل لديه التزام لتحسين البيئة الطبيعية والاجتماعية، ويتعامل معها على أنها جزء غال في حياته ويحنو عليها من أجل تفادي حدوث مشكلات لها [58].

– وعلى المستوى الدولي فقد أكدت المؤتمرات والندوات العالمية على ضرورة تخطيط برامج في التربية البيئية، لتوسيع مدارك الأطفال وزيادة معرفتهم ودرايتهم بكيفية التعامل مع البيئة بدءا من مرحلة ما قبل المدرسة.

– وتدعيما للرأي القائل بأن التربية البيئية يجب أن تدخل ضمن الخبرات التعليمية للطفل، قدمنا أدلة من الأحداث التاريخية ومن الكتاب الآخرين، والآن يمكننا القول أن من واجب صغار الأطفال أن يتعلموا الكثير من الأشياء حول بيئتهم، وأن يبدؤوا في إدراك أنهم جزء من بيئتهم، وأنهم يستطيعون أن يجعلوا الأشياء أسوء لأنفسهم وللآخرين، كما يمكن للأطفال أيضا أن يتعلموا ما يعنيه التلوث وأنواعه، ويمكنهم أيضا أن يتعلموا عن الجمال وكيف يمكننا إضافة لمسات جمالية للبيئة من حولنا، والأطفال عن طريق تحرياتهم لبيئتهم، يمكنهم أن يتعلموا كثيرا من المهارات والاتجاهات وعند تقديم موضوعات التربية البيئية لطفل الروضة، يجب أن نؤكد أهمية النشاط الذاتي للطفل والمشاركة الفعلية والاندماج والاستمرارية، بحيث لا يستوعب الطفل المشكلات ويفهم الأفكار الرئيسية المتعلقة بها، بل يجب أن تنمي في الطفل حاسة الاهتمام والالتزام بدراسة المشكلة.

– وهكذا تكون التجارب الأولية المبكرة للأطفال في التربية البيئية هامة وضرورية، حيث تفيد الأطفال في فهمهم للبيئة، وتساعد في تكوين اتجاه نحو الانتماء إلى البيئة، فإذا تكوّن الانتماء في وجدان الطفل منذ الصغر، أصبح حفاظه على بيئته سلوكا ينبع من ذاته، فلا يحتاج إلى رقيب أو حافز، كما أن الأطفال في مرحلة الروضة يتعلمون الكثير من الأشياء عن طريق المشاركة في أنشطة الحياة بالتقليد أو المحاكاة، وفي هذه النقطة تحديدا يذهب " **باندورا** " **(Bandura)** في نظريته عن التعلم الاجتماعي أن الطفل يتعلم بملاحظة الآخرين، وأن هناك أربعة عمليات أساسية تدخل في هذا النوع من التعليم وهي [59]:

1– الانتباه: فلكي يتعلم الطفل لابد له من أن يراقب النموذج.

2– الحفظ: إذ يتعين على الطفل تحويل السلوك الملاحظ إلى صورة ذهنية وأن يختزنها في الذاكرة.

3– الأداءات الحركية: حيث يتعين على الطفل أن يكون قادرا من الناحية الجسمية على تقليد النموذج.

4– الدافعية: حيث يتعين أن يكون لدى الطفل ميل ورغبة لتقليد النموذج.

– ومن خلال ما سبق يبرز لنا دور القدوة الحسنة ممثلة في مربية الروضة والأم والأب في المنزل وغيرهم من الشخصيات التي تؤثر في حياة الطفل، ويتضح أيضا أهمية تضافر الجهود من أجل تحقيق أهداف التربية البيئية في مرحلة الروضة، كما أن روضة الأطفال يمكنها أن تقدم العديد من الأنشطة التي يمكن أن يمارسها الأطفال في هذه المرحلة، فتساهم في تعديل سلوكهم واتجاههم نحو بيئتهم سواءا داخل الروضة أو خارجها.

3– المدرسة:

– لا يمكن اعتبار المدرسة نسقا مستقلا عن باقي الأنساق، بل المدرسة تمثل الحياة الاجتماعية التي ترتكز فيها جميع العوامل والجهود، وتتعاون على تربية الطفل لتمكينه من الاشتراك فيما ورثه من الجنس البشري، وجعله قادرا على استخدام مواهبه لخدمة المجتمع [60]، هذا التعريف الذي صاغه " **جون ديوي** "

للمدرسة أعطاها مكانة تليق بها كهيكل اجتماعي تربوي هادف، وجعل منها أداة لخدمة المجتمع والارتقاء به انطلاقا من إعداد جيل لا يكتفي بحفظ التراث فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى ماهو راقي، ولعلنا نستطيع القول أن أمر التربية إذا كان صميم مسؤولية العديد من مؤسسات المجتمع، فإن أولى المؤسسات المسؤولة عن هذا الشأن هي المدرسة والتي عبر عنها المبحوثون في هذه الدراسة بنسبة (15,99%) من المجموع الكلي (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (18)).

– ومع الاعتراف الكامل في هذا الصدد بالمعوقات التي تجعل مهمة المدرسة الحالية عسيرة في أداء دورها المنشود في عملية التنمية للطفل، وحتى تؤدي المؤسسة التعليمية دورها في هذا الصدد ماذا ينبغي أن يتوفر؟

– إن الاتجاهات الحديثة للمدرسة تركز على وسائل لتحقيق عملية التربية وأهدافها وتشمل [62]:

1– المعلم الكفء:

– وهو من أهم وسائل المدرسة لتحقيق عملية تربية الأطفال تربية سليمة، ولذلك تبذل كافة الدول الواعية جهودا كبيرة من أجل تكوين المعلمين تكوينا علميا ومهنيا وتربويا راقيا، وذلك عن طريق تكوين المعلمين والمعلمات على اختلافها لمخالف مراحل التعليم، لأن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التربوية.

2– الكتاب المدرسي الجيد:

– وهو وسيلة ثانية من وسائل المدرسة لتحقيق عملية التربية وأهدافها، حيث يشترط فيه عدة شروط منها:

- ✓ وضوح أفكاره وسلامة لغته وبساطة تعبيره.
- ✓ اتفاقه مع المنهج الذي ألف بموجبه.
- ✓ ملائمته لمستوى التلاميذ الذين يدرسونه.

3- المنهج المدرسي:

- وهي الموضوعات المعنية التي تقرر السلطات التعليمية أن يدرسها للتلاميذ في مرحلة تعليمية معينة، ويشترط فيه أن يكون ملائما لمستوى نمو التلاميذ الفكري والعلمي.

4- الإدارة المدرسية الواعية:

- تعتبر وسيلة مهمة لأنها متممة لعمل المعلم والكتب والمنهج، ووظيفة الإدارة المدرسية هو أن تعمل على تأمين الانسجام بين الوسائل المذكورة، وأن تتحقق من أن كل وسيلة منها تحقق غرضها بشكل صحيح، عن طريق التقديم والتوجيه والنصح والتعاون.

5- مبنى المدرسة ومحتوياتها:

- وهي وسيلة ذات تأثير هام في عملية التربية والتعليم، ولذلك يشترط في بناء المدرسة عدة شروط منها: أن يكون الموقع مناسبا ومتمتعا بالخدمات العامة [63].

- إذن ومن خلال ما تقدم، من واجب المدرسة في مراحلها الأولى أن تعمل على تنمية الحواس لدى التلاميذ، لأنه في هذه المرحلة أصبح يميز بين الألوان والأشكال والمناظر الطبيعية وأنواع الطيور والحيوانات وتفاصيل المظهر الخارجي لها، لذلك فإن هدف التربية في هذه المرحلة يكون أكثر عمقا واتساعا، فهو يتجه إلى تنمية الحس الجمالي والتذوق الفني لدى الطفل حتى يقدر مظاهر الجمال والإبداع ألا وهي في كل ما يحيط به في هذا الكون، لذا يستوجب على المدرسة التي كلفت بعملية التربية والتكوين أن تستغل نزعة حب الاستطلاع والفضول الموجودة لدى الطفل، وتعمل على تهذيب الأنماط السلوكية للطفل الملتحق بها، مع إكسابه أنماطا سلوكية جديدة تؤهله ليكون عضوا فعالا في أسرته، وهو الغرض من تضمين البعد البيئي في التعليم، أو كما عبر عنه بتهيئة الأفراد لتحمل المسؤوليات نحو بيئتهم.

– إن ربط أهداف التعليم الأساسي بالتربية البيئية يجعلنا نعتقد بأهمية التصنيف المتبع (أهداف معرفية، وجدانية، مهارية) وهو تصنيف أمثل يتخذه خبراء التربية ركيزة أساسية عند تقويم المناهج وطرائق التدريس، وفيما يلي شرح لهذه التصنيفات [64]:

1– أهداف معرفية تزود التلاميذ بمعلومات وحقائق عن:

- ✓ المجال الصناعي.
- ✓ المجال الزراعي.
- ✓ مجال الاقتصاد المنزلي.
- ✓ المجال التجاري.

2– أهداف وجدانية تتمثل في:

- ❖ تنمية الولاء للطبيعة بما فيها من: ثروات، تقاليد شعبية وإقليمية.
- ❖ إثارة اهتمام التلاميذ بالظواهر البيئية المحيطة بهم.
- ❖ تنمية الإيجابية عند التلاميذ في التفكير والقول والعمل.
- ❖ تنمية الانتماء إلى المجتمع المحلي والقومي، والمحافظة على ثرواته وممتلكاته.
- ❖ تنمية الاتجاهات الروحية والخلفية وقواعد السلوك السوي.
- ❖ تنمية الاتجاه نحو التعاون.

3– أهداف مهارية وتشمل:

- تدريب التلميذ على استخدام يديه، والسيطرة على بعض الأدوات البسيطة.
- تدريب التلميذ على مهارة القص الدائري.
- تدريب التلميذ على التوصيلات الكهربائية، وعملية إنشاء وتقسيم التركيبات بالمنزل.

- تدريب التلميذ على مهارة لإتقان العمل، وإكسابه المهارات العملية عند دراسة المجال الزراعي الذي يتضمن تطعيم وتلقيم الأشجار.
- تنمية مهارة التفكير العلمي عند التلميذ وذلك بتدريبه على النظرة الموضوعية للمشكلات البيئية (الحيوانات الهزيلة، قلة الثروة الحيوانية).

– إن هذه الأهداف مرتبطة بوضع معايير ناجحة لبرنامج التربية البيئية، والتي لابد أن تخضع لمعايير معينة تساعد عند وضع المناهج والكتب وتدريسها، كما تساعد أيضا عند تقييم هذه البرامج لذا لابد لبرامج التربية البيئية أن [65]:

1- ينمي تفهما للمصادر الطبيعية وطرق صيانتها وحسن استغلالها.

2- يوضع للفرد الدلالات التي قد تشير إلى إهدار وضياع تلك المصادر.

3- يوضع للدارسين في جلاء الحقيقة الأساسية التي تقوم على أن جميع النشاط البشري ومؤسساته المختلفة له جذور متأصلة في المصادر الطبيعية كما أنها تعتمد عليها اعتمادا كليا.

4- يشرح ويبرز الوقائع التاريخية التي تدل على سوء استغلال بعض المصادر وما ترتب أو قد يترتب على ذلك من آثار اجتماعية.

5- يبين التداخل والترابط بين الإنسان وغيره من الحيوانات والنباتات، وكذلك الأرض التي تعولهم جميعا.

6- يصحح الاعتقاد الخاطئ عند البعض بأن هذه المصادر لا ينصب معينها مهما عبث الإنسان بها.

7- يستبعد الفكرة التي تنادي بأن العلم يمكن أن يكون بديلا للمصادر الطبيعية، ويوضح العلاقة بين العلم وطرق دراسة تلك المصادر والمحافظة عليها.

8- يقوم بدراسة شاملة فاحصة للمصادر المحلية والقومية والعالمية، ويوضح آثارها على مستويات المعيشة.

9- يجعل المتعلم على صلة مستمرة بالمجهودات التي بذلت في الماضي والتي تبذل في الحاضر للمحافظة على مصادر الثروة الطبيعية.

10- يشجع فكرة التعاون بين الأفراد والهيئات في النهوض بمستويات صيانة المصادر الطبيعية.

11- يوضح فكرة ضرورة بل حتمية التعاون الدولي في هذا المجال.

12- يبني فلسفة متكاملة عند الأفراد والجماعات تتحكم في تصرفاتهم عند استغلالهم للمصادر الطبيعية.

- وفي ضوء هذه المعايير يمكن تحديد عدد المبادئ التي تساعد على إعداد وتنظيم برامج التربية البيئية في مراحل التعليم، والتي يمكن أن تتماشى مع المعايير السابقة ومن أهم هذه المبادئ مايلي [66]:

أ- مع أن هذا المجال يدور أساسا حول محور عملي، إل أنه لابد أن تساهم فيه كل الموضوعات المدرسية.

ب- يستحسن التأكيد على التربية البيئية في جميع مواضيع الدراسة وخصوصا العلوم والموارد الاجتماعية، فالعلوم تستطيع أن تمد الفرد بالمعلومات والمبادئ اللازمة عن المصادر الطبيعية، بينما تساعد المواد الاجتماعية في تعميق النظرة إلى الآثار الاجتماعية لتلك المصادر.

ج- لابد من العناية بالتربية البيئية في مختلف المستويات التعليمية.

د- لابد من دمج موضوعات التربية البيئية وصيانة المصادر الطبيعية مع خبرات المنهج الملائمة، بحيث تتحقق الأهداف الأساسية منها.

هـ- قد يؤدي تدريس وحدات في موضوع التربية البيئية إلى نتائج عكسية، خصوصا إذا ساد أثناء التدريس طابع النصح والإرشاد، وهذا لا يعني الامتناع كليا عن تدريس مثل هذه الوحدات المتخصصة، وإنما يعني الإقلال منها بقدر المستطاع، وإذا درست كوحدات متخصصة فإنها تدرس على المستويات العالية من مراحل التعليم كالمرحة الجامعية مثلا، حيث يكون لدى المتعلمين ثروة من المعلومات تدعم وتؤكد مدركات ومفاهيم التربية البيئية [67].

و– لما كانت الأبحاث العلمية مستمرة لمعرفة مكونات البيئة وعلاقاتها المعقدة وآثارها على الإنسان من ناحية وعلى بعضها البعض من ناحية أخرى، فإن وجود فجوة بين نتائج تلك الأبحاث ومحتويات المناهج من الأمور التي تضر بفعالية التربية البيئية، ولتقليل الفجوة فإن المناهج التي تنفذ في مختلف مراحل التعليم لابد وأن تخضع لتطوير مستمر لمحتوياتها في ضوء نتائج الأبحاث.

ي– الاتجاهات السليمة من أهم الأهداف التي يجب أن نسعى إلى تحقيقها نتيجة للبرامج الجيدة في التربية البيئية، لذلك ينصح بتنمية الانفعالات المصاحبة السليمة عند الدارسين مثل: الشعور بالتأثر عند مشاهدة استنزاف المصادر الطبيعية كانجراف التربة أو تآكل الشواطئ وغير ذلك، ولا يكفي الشعور بالتأثر في هذا المجال بل لابد أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ سلوك معين يؤدي إلى مكافحة استنزاف مصادر البيئة فرديا وجماعيا [68].

– إن التربية في سبيل البيئة وعنها ومنها، تساعد الأفراد بكل تأكيد على إدراك مسؤوليتهم، لا نحو إخوانهم وحسب، وإنما نحو البيئة بكليتها أيضا، كما أن عبارة التربية البيئية لا تعبر في الواقع عن اهتمام حديث بالبيئة من التعلم بالذات، فلقد كانت تمارس على جميع مستويات التعليم لاسيما غير النظامية منها، لذلك أشار المربون إلى أن التربية البيئية لن تعتبر نوعا آخرا من التربية، لأنها ليست غير تجديد للتأكيد على البيئة والقضايا المتصلة بها في النظام التربوي نفسه، وبمعنى آخر أنها تعتبر كذلك نظرة جديدة للتربية بمزيد من التأكيد على تحديد وتطوير القيم وتصنيف المفاهيم، بغية تنمية مهارات حل المشاكل، مما يؤدي إلى فهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطة الطبيعي الحي.

– إن المتعلمين الصغار في المدرسة الابتدائية يتعلمون عادة بالملاحظة، والأطفال في بيئتهم يواجهون عددا كبيرا من الأوضاع والأعمال البيئية كالنظافة والتخلص من الأقذار، لذلك فالمرحلة الابتدائية تعتبر مرحلة حساسة للتعلم ولتكوين المواقف والنظرات، وقد تكون المواقف السليمة بين الأطفال أسهل علينا من تغيير مواقف الكبار، وبذلك يكتسب نقل التربية البيئية إلى تلامذة الابتدائية أهميته ومغزاه [69].

– صحيح أن المناهج لاسيما في المدارس العالمية قد أعطيت بعدا بيئيا، لكن تنفيذها الفعلي في غرف التدريس لا يزال بعيدا على أن يكون مرضيا، فالعامل الأكبر في ذلك هو النقص في المعلمين والمدربين والإداريين، لذلك فالتربية البيئية في طبيعتها ومداها ونطاقها تستوجب برنامجا واسع النطاق لتعويض المعلمين إلى فرص تربوية ومنهجيات للبحث تصلح لاستخدامها في تصميم وتطوير الأساليب والأدوات لتكون أكثر فعالية في تنفيذ أهداف التربية البيئية، وفي هذا الصدد اقترح الناشطان في مجال البيئة " **الزا تاليرو** " **(Elsa Talero)** و " **جلوريا هومانا** " **(Glauria Humana)** من كولومبيا خطة من أجل تربية بيئية مشاركاتية ومجتمعية تلخصت في الشكل الآتي [70]:

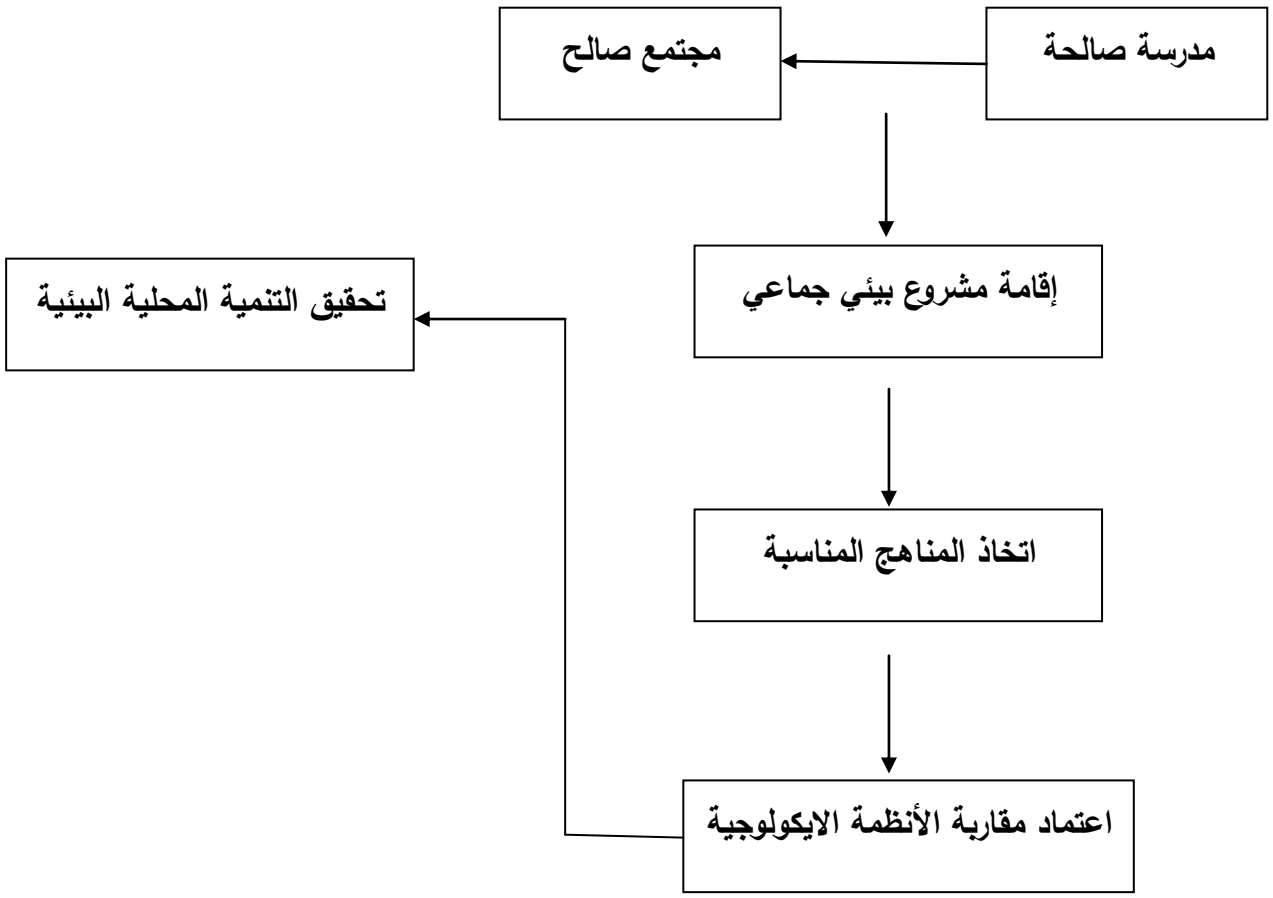

الشكل رقم (11) يوضح: كيفية تحقيق التنمية المحلية البيئية

– إن الملاحظ للشكل أعلاه يجد أن المدرسة الصالحة تكوّن المجتمع الصالح، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من المسؤولية يقع على عاتق معلمي ومفتشي المدارس الابتدائية، الذين ينبغي أن يتم تطوير معارفهم ومهاراتهم والتزاماتهم بين الحين والآخر، وفي هذه النقطة ينبغي أن نؤكد على أهمية التكوين، لأنه يمكّن المعلمين من تسليح أنفسهم بالكفاءات الأساسية اللازمة لنشر التربية البيئية بصورة فعالة، وهكذا فإن برامج التكوين أثناء الخدمة يجب أن تقدر حاجات المعلمين الممارسين في مجال التربية البيئية، كما أن تصميم هذه البرامج يجب أن يبنى على مايلي [71]:

- خلفية أكاديمية من حيث المعارف والمهارات.
- تحليل المنهج بالنسبة للعناصر البيئية في المؤسسات القائمة للتدريب قبل الخدمة، وهي التي تمثل المصدر الرئيسي لتغذية النظم المدرسية.
- تحليل المنهج المدرسي من وجهة نظر بيئته.
- مدى اشتراك المعلمين في تصميم وتطوير منهج على أساس البيئة.
- تقدير الدور الحالي للمعلمين في الأقسام حيال الدور المتوقع لتحقيق النشر الفعال للتعليم البيئي.
- تقدير الكفاءات التي اكتسبها المعلمون لتعليم المواد.
- تحديد الكفاءات الأساسية اللازمة للمعلمين لنقل التربية البيئية.
- تحديد المعارف الأساسية والمهارات والمناهج التدريسية اللازمة للتربية البيئية والتي يمكن للمعلمين استخدامها بصرف النظر عن مكان عملهم.
- تحديد التوقعات المرتقبة بعد تنفيذ تدريب المعلمين والمفتشين.

– ويجب للبرنامج التكويني أن يأخذ بعين الاعتبار تنمية مايلي بين المعلمين والمفتشين [72]:

1– مواقف إيجابية نحو البيئة بنتيجة التربية البيئية.

2– الالتزام نحو البيئة، مما يساعدهم على تعليم القضايا البيئية بصورة أكثر إقناعا.

3- معرفة المواد التعليمية التي تتعلق بالبيئة والتربية البيئية معا.

4- التوق لاكتساب المزيد من المعارف والمهارات لفهم أفضل لدقائق علاقات البيئة بالبشرية.

5- الثقة للتعبير عن آرائهم بصدد القضايا في إطار الأفق الصحيح، بدون أي تعصب وبصرف النظر عن أي تحيز.

- بعد التعرض لعنصرين مهمين ودورهما في ترسيخ التربية البيئية وهما: المنهج والمعلم، يجدر بنا أن نعطي نظرة شمولية لنسق المدرسة مع المحيط الخارجي، فالمدرسة مركز قيادة اجتماعية تعمل على رفع مستوى الحياة حيث تقوم بدراسة الأنشطة المختلفة في البيئة بقصد التعرف عليها ومعرفة المعوقات التي تقف في سبيل إنمائها لوظائفها على أكمل وجه، والتعليم لا ينتج ولا يثمر إلا إذا اتصل بالبيئة الاجتماعية وتفاعل مع عناصرها ومقومات الحياة بها، إذ أن التربية عملية اجتماعية والجانب الاجتماعي ركيزة أساسية لكل فلسفة تربوية.

- كما أن الاتجاه التربوي الحديث يؤكد على ربط المدرسة بالبيئة، فالمدرسة مؤسسة تنظيمية تهدف إلى خدمة المجتمع ودراسة البيئة بقصد التعرف عليها والوقوف على احتياجاتها ومواردها، إذ أن لكل بيئة محلية تاريخها وتقاليدها وطابعها الثقافي وظروفها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها، وهي عوامل لابد أن يكون لها أثرا في تكيف الأنظمة التعليمية [73]، وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى برنامج إدماج التربية البيئية الذي اعتمد في الجزائر سنة 2002 م كخطوة تجريبية في المسار التربوي البيداغوجي، تحت إشراف وزارة التربية الوطنية ووزارة البيئة وتهيئة الإقليم، هذه العملية خصت (133) مؤسسة تعليمية تشمل الأطوار الثلاثة عبر كامل التراب الوطني، حيث تندرج العملية في إطار برنامج التوعية الذي سطرته وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والتي رصد لها غلافا ماليا يقدر ب (250) ألف دولار خصت بها سبع ولايات نموذجية، وهي الأولى من نوعها على المستوى المغاربي، حيث ترمي هذه العملية التربوية إلى فتح آفاق جديدة للمنظومة التربوية عن طريق إثراء الموارد التعليمية وتوسيع علاقة التلاميذ الاجتماعية،

لتشمل الحاجات الحيوية للإنسان التي تتمثل في الهواء، الماء، النباتات، الحيوانات والطبيعة، وقد أشير في هذه العملية أيضا إلى أن المدرسة لا يجب أن تبقى بمعزل عن المحيط بل هي جزء لا يتجزأ من البيئة، كما تم الإلحاح على وجوب توعية الطفل بأهمية الطبيعة التي تمثل رأس ماله وتراثه الوطني، وهو رهان لتجسيد التربية البيئية المستديمة.

– وتجسيدا لهذه الأهداف، وضعت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة منهجية بيداغوجية ترتكز على مسعى منبعه تجربة المعلمين والمربيين والمنشطين للنوادي، تساهم بمواضيع شتى كرسكلة النفايات وطرق الحفاظ على الماء، حسن استغلاله، ترشيد استعماله، وكذا دراسة موضوع التلوث ومعرفة أسبابه وكيفية الحد منه، كما سخرت الوزارة أدوات بيداغوجية تتمثل في دليل للأستاذ يحتوي على أهم المفاهيم والتحديات والرهانات المتعلقة بالتربية البيئية والمنهجية التي يجب إتباعها، بالإضافة إلى حقيبة بيداغوجية للنادي الأخضر تضم دليلا للمعلم والطالب وكتابا للمنخرطين في النادي [74].

– أما في مجال البحث العلمي فقد تم في سنة 2004 م إبرام ستة عقود بحث في مجال البيئة في إطار تنفيذ برنامج الدراسات والبحوث الخاصة بنشاط وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، حيث تنص في مجملها على حماية الهواء من التلوث، التنوع البيولوجي والمحيط الطبيعي إلى جانب السواحل، معالجة المياه المستعملة الصناعية والتربية البيئية، وتندرج هذه المبادرة في إطار عملية " (100) باحث و(100) مشروع " التي بادرت بها الوزارة، هذا وتجدر الإشارة إلى أن المسعى الحقيقي من هذه العملية يهدف إلى تثمين الثروات، وتثبيت الإطارات وتحسين التأطير الوطني، وخاصة مساعدة الإدارة الجزائرية على التحكم بشكل أحسن في المشاكل البيئية [75]، إضافة إلى التركيز على تحديد وربط الإسهامات التي يتعين على شتى ميادين المعرفة (العلوم الاجتماعية، العلوم الطبيعية، الفنون والآداب) أن تقدمها لفهم واقع البيئة وحل مشكلاتها، مع الاهتمام بصفة خاصة بتنمية وعي واضح يسمح بالأخذ بطرق معيشية ونماذج إنمائية لا تترتب عليها آثارا ضارة على نوعية البيئة.

– هذا وينظر اليوم إلى أن إدخال التربية البيئية في التعليم من خلال طرائق متعددة، سيتوجب بدرجات مختلفة إتباع منهج جامع لعدة فروع علمية، حيث تتفاوت هذه الطرائق ما بين مجرد إدخال مضمون بيئي في مختلف المواد التقليدية، وإدماج تلك المواد تماما بحيث تدور حول موضوعات أو مشكلات بيئية عملية [76].

– ومن الاستراتيجيات التي تعد قابلة للدوام فيما يتعلق بإدخال التربية البيئية في التعليم، إعادة توجيه موضوعات المواد الدراسية بالتعليم التقليدي، وقد يتحقق ذلك عن طريق إدخال موضوعات جديدة أو استخدام تلك الموجودة فعلا في مناهج الدراسة على نحو أفضل، بيد أنه مما لاشك فيه أن أنسب وسيلة في هذا المنظور هي إعادة النظر في مجمل مضامين مختلف الموضوعات وإعادة بنائها، ومن أجل ذلك وتفاديا لإهمال دراسة بعض الموضوعات أو لظهور تناقضات في طرق تناولها، فمن المفيد على ما يبدو اتخاذ تدابير لمساعدة المربين المكلفين بتدريس المواد المختلفة على تنسيق أنشطتهم بشكل أفضل.

– وأخيرا فإن أعقد الطرق وربما أنجعها أيضا لتحقيق غايات التربية البيئية هي تحطيم الحواجز التقليدية ودمج مضمون شتى مواد المناهج الدراسية في إطار موضوعات أو مشكلات بيئية أساسية، كما أن صياغة منهج تعليمي متكامل لمشكلات البيئة ستستلزم جهودا على مستوى إعداد وتخطيط البرامج الدراسية للتعليم النظامي في مجموعه، ويعني ذلك إيجاد تكامل أفقي لعمليات التعليم والتعلم، يدور حول موضوعات تتعلق بالبيئة في مختلف مستويات التعليم، وصلة رأسية تكفل للتربية البيئية استمرارا وتقدما متناسقا طوال عملية التعليم النظامي [77].

– إن إدماج أهداف التربية البيئية ومضمونها في مناهج التعليم النظامي سيلزم المسؤولين على اعتماد سلسلة من التدابير لتجديد شتى جوانب العملية التعليمية، من أهمها التدابير المتعلقة بالأساليب التربوية والتنظيم المؤسسي للعمل التعليمي، وبالنسبة للنقطة الأخيرة فإن تطوير منهج متكامل لمشكلات البيئة

سيقتضي مثلا إعادة تنظيم تعليم تكتنفه حاليا حواجز قوامها نظام الدروس والمدارس والأقسام والكليات...الخ، وذلك لتفادي ظهور حواجز مؤسسية أو نفسية على طريق الحوار بين الفروع العلمية، فينبغي إتباع تصميم أكثر مرونة (التدريس الجماعي مثلا) يسمح بالتقاء معلمي مختلف المواد لإعداد المناهج التعليمية وتطبيقها، كما ينبغي تحديد وسائل فعالة تكفل انفتاح المدرسة على المجتمع المحلي، حتى ولو اقتصر الأمر في البداية على الاستعانة بالخبراء المحليين في شؤون البيئة عند إعداد مناهج الدراسة وفي التدريس ببعض المستويات ولاسيما المستوى العالي.

– هذا وقد شهد إنتاج المواد التعليمية في مجال البيئة تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال غير كاف لإشباع حاجات غالبية البلاد، لذلك ينبغي بذل جهود كبيرة في المستقبل القريب، لسد الفجوة بين إنتاج هذا النوع من المواد والطلب المتزايد عليه، ويبدو أنه من المرغوب فيه اتخاذ الدول الأعضاء تدابير تستهدف زيادة كمية هذه المواد وتحسين تنوعها، ذلك أن إعداد مواد تعليمية تعكس واقع بيئة بلد أو إقليم أو جهة ما أمر ذو أهمية بالغة، ومع هذا فإن هذا الوصف لا ينطبق على غالبية المعينات الموجودة، فمحتواها مفرط في عموميته وصمم بناءا على نظرة منطلقة من فرع علمي واحد، لذلك ينبغي السهر على أن تسترشد المعينات التعليمية في مضمونها بتنوع المشكلات التي يطرحها الواقع المحيط بالدارسين.

– ولما كانت شتى البلدان تبذل في الوقت الحالي جهودا مالية ضخمة نسبيا لنظامها التعليمي، ينبغي لاستراتيجيات إعداد المواد التعليمية الخاصة بالتربية البيئية أن تأخذ في حسبانها القدرة الاقتصادية لكل بلد أو منطقة، وتقدم البيئة نفسها أحد عناصر الحل، وبالنسبة للترتيبات اللازمة لاستخدام بعض هذه الموافق لغايات تربوية، فإن أهم مشكلة تواجهها هي إطلاع المعلمين على سبل هذا الاستخدام، ومنه إعداد أدلة توجيهية للمربين على أن تعد وفقا للأهداف التي تنشرها برامج التربية البيئية، وإذا كان

من الضروري أن تعد لجميع مستويات التعليم النظامي مواد تعليمية متفقة مع توجيهات تربية بيئية، فإنه يبدو أيضا مما لا غنى عنه تحسين توزيع المواد الموجودة فعلا، وإن تطوير سبل التوزيع الملائمة (شبكات المعلومات، المعارض الوطنية والدولية للمواد المدرسية...الخ) ستسمح من جهة بتعميم الفائدة المحصلة من تطورات العلم والتكنولوجيا، وستقلل من جهة ثانية من ازدواج الجهود المالية والفكرية.

4- المسجد:

- تلعب المؤسسات الدينية دورا كبيرا في توجيه الرأي العام في كافة ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية، كما تؤدي التوعية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف إلى زيادة مشاركة المواطنين في تنفيذ خطة التنمية وحثهم على العمل، لذلك يمكن أن تقوم المساجد وقادة الرأي والمرشدون الدينيون بدور هام في التوعية، خاصة إذا ما اقترن ذلك بالقدرة البلاغية والتفسيرية للقائم بالاتصال، مما يزيد من قدرتها على التأثير في نفوس المواطنين ويدعم دورها في توعيتهم مما يؤثر في زيادة مشاركتهم وحثهم على العمل، لذلك فإن للولاة والشيوخ والأعيان تأثيرا على المواطنين، حيث أن أفكارهم وتفسيرهم تلقى احتراما بين الأفراد، بالإضافة إلى الأفراد المتحصلين على درجات عالية نسبيا من التعليم بالقياس إلى أفراد المجتمع المحلي يتمتعون بتأثير كبير، حيث تجد آرائهم وأفكارهم الكثير من التقدير [78].

- ومن خلال ما سبق، واستنارة بتجربة الهيئة الألمانية للدعم التقني (GTZ) والتي تأكدت من الدور المهم للمساجد في التربية البيئية باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع التي يقصدها العام والخاص، الرجال والنساء، ولأن المسجد اتصال مكثف لهذه الفئات من خلال الخطب والدروس والمواعظ المتخصصة، أولته هيئة (GTZ) عناية خاصة من خلال تنظيم ورشة خاصة للأئمة في مدينة عنابة التي مثلت المدينة النموذج تحت شعار " **مساجد عنابة تتجند من أجل نظافة المدينة** "، وذلك في إطار تحقيق الجزء الهام من برنامج تسيير البيئة والذي ينجز بالشراكة مع وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، حيث أن الهدف من تطبيقه

على المستوى المحلي للسياسة البيئية الوطنية هو المساهمة في تغيير السلوكات، وذلك بتضافر جهود الفاعلين المعنيين ومن بينهم الأئمة، باعتبار أن لديهم مقاما ومركزا اجتماعيا عاليين يمكّنهم من الاتصال بأكبر عدد من المجتمع بصفة منتظمة وذات مصداقية.

– وتسهيلا لدور المسجد في التربية البيئية، وتعميما للتجربة على كل مساجد القطر الجزائري، ارتأت مديرية البيئة في سنة 2010 م وبمعية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في توزيع كتيبات متخصصة على المساجد لتوعية المجتمع بأهمية حماية البيئة، وضرورة اعتماد المسلم السلوك المتحضر المذكور في نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، حيث تهدف هذه العملية إلى الاستعانة بالأئمة لغرس الثقافة البيئية في أوساط المصلّين، كما يندرج هذا البرنامج أيضا ضمن جملة من البرامج التي تم فيها إشراك مصالح التربية الوطنية وإدارة الغابات والكشافة الإسلامية، بالإضافة إلى الجمعيات المتخصصة التي تعنى بحماية البيئة لغرس هذه الثقافة.

– وفي إطار الاستعانة بالمساجد لغرس الثقافة البيئية في أوساط المجتمع، بادرت الوزارة الوصية بإعداد دليل عملي يعين الأئمة على القيام بدور فعال في التربية البيئية، حيث يمثل هذا الدليل كتيبا صغيرا يضم (125) صفحة بحجم صغير، تحت عنوان: " **دور المسجد في التربية البيئية** " وهو من تأليف عمار محجوبي مفتش مركزي بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، هذا المؤلف ينقسم إلى ثلاثة أبواب رئيسية كالآتي:

- **الباب الأول: التربية البيئية في الإسلام.**
- **الباب الثاني: دور الإمام في التربية البيئية.**
- **الباب الثالث: المجالات الكبرى للتربية البيئية.**

– هذا بالإضافة إلى مجموعة مشاريع وخطب ودروس في التربية البيئية، كما تم توزيع هذا الكتيب

على مختلف المساجد لتوعية المواطنين بدورهم في حماية البيئة، جاء هذا المنتوج بعد دراسة معقمة تم فيها تحديد الآيات القرآنية التي توضح علاقة الإسلام الحنيف بالسلوك اليومي للفرد لتوعيته بنظافة المحيط واقتصاد الماء هذا كمرحلة أولى، أما في المرحلة الثانية تم القيام بنشاطات بيئية لتحقيق الأهداف المسطرة في مجال الاتصال، التحسيس والتوعية، جنبا إلى جنب مع الكشافة الإسلامية، حيث تجدر الإشارة إلى أنه تم إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة والكشافة الإسلامية الجزائرية والمتعامل الألماني (GTZ)، والتي تنص على التعاون بين هذه الأطراف في المجال البيئي

من خلال إنشاء النوادي المتخصصة في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي وتنظيم عمليات التطوع لتنظيف الشوارع والشواطئ، وهذا لتكريس مبدأ التطوع لحماية البيئة من جميع أشكال التلوث التي قد تطالها، وتكثيف الجهود بين مختلف الأطراف المعنية بحماية البيئة والفاعلين في المجال من جهة ومختلف فئات المجتمع من جهة أخرى، حيث كان للكشافة الإسلامية دورا تحسيسيا وإعلاميا وبيئيا فعالا، حيث شارك حوالي (100) كشاف من مختلف ولايات الوطن في هذا المجال.

– وبموجب هذا التعاون تمت طباعة البرنامج الكشفي البيئي العالمي، حيث قام بتمويل الطباعة الهيئة الألمانية للدعم التقني (GTZ)، والملاحظ أن هذا البرنامج يهدف إلى جعل البيئة في أولى اهتمامات الطفولة وجمعيات المجتمع المدني وإشراك المواطن في التفاعل مع محيطه بسلوكات ايجابية تحافظ على البيئة وترقيتها، باعتبار أن الحركة الكشفية لها الطاقات والقدرات والكفاءات، مما يؤهلها لأن تكون شريكا أساسيا للبلدية من أجل خلق ثقافة بيئية لدى الطفل الذي هو مواطن الغد، والعمل بفعالية لنشر الوعي البيئي للحد من كل الأخطار التي تهدد البيئة ومستقبل الإنسان، وقد احتوى هذا الدليل على عدة محاور وهي:

الفن الطبيعي، ملتقى الأنواع، نقاش سريع حول الطاقة، لندرس الماء، الأوراق اللاصقة، مطاردة ثاني أكسيد الكربون، الطبيعة عن طريق الحواس، حياة نهر، تحدي أكياس القمامة، الكوارث الطبيعية، السلسلة الغذائية، بصمتي البيئية، استعدوا للكارثة، ماذا فعلت اليوم.

5- الإعلام:

- يتفق خبراء الإعلام المعاصرون على أن الإعلام الحديث - أيا كانت وسائله - يؤدي وظائف أربعة هامة للمجتمعات المعاصرة وهي:

- **أولا: التوجيه.**
- **ثانيا: التثقيف.**
- **ثالثا: التعارف الاجتماعي.**
- **رابعا: الترويج.**

- والإعلام بهذا المعنى هو جزء من وسائط التعليم غير النظامي، فهو إن لم ينشأ أساسا لغايات تعليمية ووظائف تعليمية، إلا أنه ومن خلال وظائفه الأربع السابقة يؤدي دورا تربويا ويحقق أهدافا تربوية، وهو من هذه الزاوية مدرسة من مدارس الحياة، وذلك لأنه يقدم من خلال هذه البرامج والمواقف دروسا في فلسفة الحياة مليئة بالقيم والمعايير وأنماط السلوك، ومن خلال المزج بين الواقع والخيال في برامج الإعلام تستطيع أجهزة الإعلام التأثير في قيم الأفراد وأفكارهم واتجاهاتهم ومواقفهم في الحياة بما لا تستطيعه أجهزة التعليم النظامي التقليدية [79] .

- وتعتبر وسائل الإعلام أداة أساسية في زيادة الوعي العام بالعديد من قضايا البيئة إلى جانب الأسرة والمدرسة، غير أن وسائل الإعلام اقتصر دورها بوجه عام على رد الفعل، أكثر من كونه فعلا ابتكاريا، فالتغطية الإعلامية كانت تعلو وتهبط استجابة للأحداث المثيرة التي تتصل بالكوارث الفعلية أو كوارث محتملة الوقوع، مما يشير إلى النزوع إلى كل ما هو مأساوي مما يعني أن المعلومات التي تقدمها وسائل

الإعلام بشأن المخاطر كثيرا ما تكون غير كافية، وأحيانا غير مؤثرة إلا بشكل وقتي ينتهي بانتهاء الحدث أو الخطر [80].

– إن ربط التربية البيئية بمجال وسائل الإعلام تجعل تركيزنا أكثر على البرامج التلفزيونية نظرا لعامل التأثير الذي تتميز به، كما أن ربط مجال التربية بالإعلام يجعلنا أمام ما يعرف بالإعلام التربوي، بمعنى أن هناك علاقة بين الإعلام والتربية والتعليم، وفي هذا الصدد يمكن أن نحصر أهدافه في:

- ❖ تنمية نوع الموقف أو الحس النقدي حول ما تقدمه الوسائل الإعلامية.
- ❖ جعل الأفراد أقدر على التعبير عن أنفسهم عبر مختلف وسائل الإعلام.
- ❖ الحصول على الخبرات والمعارف من خلال ما يقدم من وسائل ومضامين ومعلومات.
- ❖ التفتح على القضايا الراهنة في كل الميادين الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية وهذا أمر يجعل الأفراد على بيّنة مما يجري حولهم.
- ❖ تقريب الشقة بين الأفراد والأمم، وذلك بفضل تعريف المتعلمين بالأعراف والعادات والمواقع الجغرافية والمعلومات التاريخية.
- ❖ التحفيز على اللحاق بركب الحضارة المعاصرة وأخذ منها ما يتناسب مع قيمنا وعقائدنا، دون الوقوع في التبعية الفكرية والاقتصادية المدعومة بالتبعيات الإيديولوجية والتكنولوجية.
- ❖ مساهمة وسائل الإعلام التقنية في جودة العملية التعليمية من جهة، وإعداد المعلمين من جهة ثانية.
- ❖ نشر روح التسامح الديني من جراء فهم معتقدات الغير وخصائصهم.
- ❖ تنظيم المعلومات بالبيانات الدقيقة التي تعين على حسن التخطيط والإشراف والتوجيه والتنسيق والتقويم والمتابعة.

– إن تحقيق أهداف الإعلام التربوي هو خدمة لأهداف التربية البيئية لأن ذلك من مهام وسائل الإعلام التقليدية والمتجسدة في الإعلام والترفيه والتثقيف، إضافة إلى المهام الحديثة والتي تتمثل في التربية والتعليم، وعلى هذا لا يجب التطلع إلى استخدامها استخداما مباشرا حتى ولو أمكن حدوث هذا، فإن النتائج لن تكون طيبة بالنظر إلى الفروق الجوهرية بين المدرسة كنظام تربوي مؤسسي، ووسائل الإعلام بما فيها من كفايات متقاربة القدرات وما لها من أساليب وتقنيات خاصة بها [81].

– إن التعرف على أهمية وسائل الإعلام وخصائصها يكشف عن أهمية دورها التربوي، فالإعلام هو المحرك والمعبر عن مقومات النشاط الاجتماعي المشترك الذي ينهل منه هذا الإنسان عن غريزته إلى المطامح الحضارية، وهو المنبع المشترك الذي ينهل منه هذا الإنسان الآراء والأفكار، وهو الرابط بين الأفراد والموحي إليهم بشعور الانتساب إلى مجتمع واحد، وهو الوسيلة لتحويل الأفكار إلى أعمال، وهذا النشاط من نقل معرفي وتحويل المعرفة إلى سلوك ما هو إلا عمل التربية، من ثم يمكن للإعلام حسب ما عبر عنه المبحوثين في هذه الدراسة بنسبة (24,33%) (ارجع للملحق (1)، جدول رقم (10)) أن يشارك مشاركة فعالة في نقل مفاهيم الوعي البيئي إلى الأفراد، وينمي بينهم الشعور بأهمية الحفاظ على البيئة التي يشتركون في العيش فيها، خاصة وأنه من المعروف أن دور الإعلام كمشارك أساسي في عملية التربية والتنشئة أصبح يفوق تأثير المدرسة بحكم عوامل كثيرة، ومن هذه العوامل أن لكل وسيلة من وسائل الإعلام ما تتميز به من خصائص تختلف عن الأخرى، مما يجعل لها أهميتها في الدور التربوي للإعلام ويمكنها من مخاطبة شريحة من شرائح المجتمع بشكل أفضل من غيرها، ولهذا فإن نشر الوعي البيئي يحتاج إلى الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة ليصل إلى قطاعات المجتمع كافة، فنظرا لارتفاع نسبة الأمية في المجتمع تصبح للإذاعة أهميتها كوسيلة للتثقيف وجعلها تتميز عن غيرها

من أجهزة الثقافة الأخرى، لأن الاستماع إلى الكلمة المنطوقة من الراديو لا يحتاج إلى معرفة بأصول القراءة والكتابة كما هو الحال بالنسبة للصحيفة، وإن كانت فئات المجتمع جميعها في حاجة إلى التوعية البيئية فإن الفئة غير المتعلمة تكون من أشد الفئات حاجة إلى هذه التوعية.

– كما أن التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام يزيد من أهمية الوسائل المسموعة في نشر الوعي البيئي، وفي مجال الإعلام المرئي يصبح للتلفاز أهميته في مجال التوعية البيئية، وذلك لانتشار أجهزة التلفاز التي اكتسبت ميزة الصدق لاعتمادها على الصورة التي تتميز عن الكلمة المسموعة بأنها وسيلة اقناعية، ومن خلال هذا نجد أن للبرامج التلفزيونية أهدافا شأنها شأن البرنامج التعليمي، والذي ينبغي أن تتوفر فيه جملة من الشروط، وهذا البرنامج يجب أن تكون له أهدافا مرسومة تسهم في إطار نشر التربية البيئية خاصة إذا تعلق الأمر بالتنمية الثقافية والاجتماعية للجمهور، وهذه الأهداف يمكن حصرها في أهداف عقلية وصحية واجتماعية ونفسية ووجدانية [82]:

1– أهداف عقلية وأهمها:

– توعية الأفراد وتثقيفهم بثقافة عصرية من خلال البرامج الثقافية والفكرية.

– تعريف الأفراد بمستجدات الحياة في الداخل والخارج من خلال البرامج الإخبارية والخاصة بالأحداث.

– تدريب الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة للحياة وتطوير قدراتهم الوظيفية، من خلال برامج الأعمال والمهن العديدة.

– توسيع مدارك الأفراد حول المكتشفات والاختراعات العلمية وأسرار الكون وما فيه من عجائب وآيات.

– تعريفهم بأمور دينهم وتثقيفهم الثقافة التي تعصمهم من الوقوع في الحرام.

2– أهداف صحية وأهمها:

– التثقيف الصحي بأسباب الصحة العامة وطرق المحافظة عليها.

– التعريف بالأمراض والآفات الصحية وأساليب الوقاية منها.

– التوعية بدور العلم وجهود العلماء في مقاومة الأمراض والتصدي لها.

– تنمية الاتجاهات والعادات الصحية مثل: النظافة في الأكل والشرب.

– التحذير من تلوث البيئة ومخاطرها وحوادث الطرق وأسباب السلامة العامة.

3– أهداف اجتماعية وأهمها:

– التعريف بالبيئة المحلية وظروفها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والتحديات التي تواجهها.

– التوعية السياسية اللازمة للمواطنة الصالحة وأهدافها.

– التعريف بالمؤسسات الاجتماعية والمرافق العامة ودورها ونظامها.

– تنمية الاتجاهات الإيجابية والعادات والاجتماعية السليمة مثل: حب العمل والتعاون والخير والإيثار للصالح العام والحس الاجتماعي والانتماء...الخ.

– تقدير دور العاملين في بناء المجتمع من أفراد ومؤسسات.

– التحذير من الآفات والمشكلات الاجتماعية مثل: الفقر، السرقة، الاحتكار... وتجاوز الأنظمة والقوانين المعمول به في المجتمع.

4– أهداف نفسية ووجدانية:

– المساعدة على ترتيب العواطف والمشاعر والأحاسيس الوطنية والدينية، وتنمية التذوق والحس الجمالي للأفراد بالبرامج والأغاني والمعروضات الهادفة.

– المساعدة على التكيف السليم مع الجماعة، وتجنب الانحراف والانعزال ورفاق السوء.

– المساهمة في بناء شخصية المواطن بنفسية مطمئنة ووجدان مرهف، وتخفيف العبء الحياتي عنه بألوان من الترفيه السليم.

– إبراز مواطن القدوة الصالحة الخيرة في كافة المناحي لتمثيلها والسير في طريقها.

– نبذ العنف والجريمة والتخفيف من حدة العدوان والميل له.

– التخفيف من حدة الحروب وآثارها المدمرة على الإنسانية، وفتح قنوات التعاون القائم على التكافؤ والاحترام المتبادل بين الدول والشعوب [83].

– إن برامج التلفزيون تصيب جميع الناس ولذا لابد لها من تقويم تربوي، لأنها تفرز المشاعر وتزرع الأفكار والقيم، وتقدم موادا ذات تأثير واضح على عمليات تفكيرنا الإجمالية بأساليب لا نستطيع حتى الآن قياسها بالطرائق المعروفة في العلوم الاجتماعية، وهذا ما دعا " **كولدسن** " **(Goldsen)** إلى القول أن الخبرة التلفزيونية تقولب الناس إلى حد كبير، وتحدث تغيرات حاسمة في تشكيل النفس الإنسانية وبالتالي في تغيير الوجود الاجتماعي، ومع هذا نلاحظ في السنوات الأخيرة اهتماما واضحا في مسألة تقويم البرامج التلفزيونية وانعكاساتها على سلوك وقيم المشاهدين وذلك بحسب الفئة الاجتماعية المعنية

في البرنامج، فكل برنامج يجب أن يحلل من جوانب ثلاثة:

- ✓ **الجانب المعرفي ومستوى المعارف العلمية المقدمة وموضوعيتها.**
- ✓ **الجانب الوجودي والسعي لكشف القدرات الحقيقية عند الإنسان.**
- ✓ **الجانب القيمي وتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع.**

– ولابد لمقوم البرامج أن يضع في حسبانه النقاط التالية:

- ➢ قدرة البرنامج على إثارة الانتباه وتلبية رغبات المشاهدين.
- ➢ تمكنه من تكوين المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات الصحيحة.
- ➢ مدى تلبيته لواقع البيئة والسعي لحل مشكلاتها.
- ➢ الأصالة والمعاصرة التي يتحلى بها.

– إنه من خلال هذا التقديم النظري لتأثير وسائل الإعلام الجماهيرية خاصة التلفزيون، ندرك مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه، وهو أساسي في مجال ترسيخ التربية البيئية والذي ينهض بها اتجاه الجمهور عامة واتجاه بعض الفئات الاجتماعية خاصة [84]، ويمكن أن يلعب التلفزيون دورا مهما في تكوين الوعي البيئي

على مستوى جماهيري واسع، باعتبار أن البيئة هي المجال العام للحياة، ويتحقق ذلك من خلال البرامج والمسلسلات الهادفة والإعلانات التي تعتمد الرسوم المتحركة وغير ذلك من أدوات يمكن توظيفها للتأثير الإيجابي والمطلوب لبث المعرفة ونشر التوعية المطلوبة حتى نصل إلى الهدف المنشود [85].

– إن التغطية البيئية ليست خبرا بيئيا وإنما هي قصة اقتصادية وتجارية وطبية وعلمية وسياسية ولها أبعاد قانونية واجتماعية، والمطلوب من الإعلاميين أن يأخذوا القيادة في تغيير اتجاهات الناس بالنسبة للتلوث والاستهلاك، وأن يتفهموا الآثار البيئية ويعملوا من هذا المنظور، وأن يتخذوا مواقف ولا يقفوا موقف المتفرج أو يكتفوا بعرض جميع وجهات النظر دون أن يكون لهم موقف محدد [86]، وقد يتعين

على السلطات المختصة أيضا أن تتخذ المبادرات الضرورية لإعداد برامج تربوية (للإذاعة والتلفزيون والصحافة) تتوافق مع غايات التربية البيئية، وفي هذا الإطار أيضا قد يجدر بهذه السلطات أن تجري دراسة منهجية للبرامج التربوية المطبقة في مختلف البلدان حتى يمكن تطويعها للأوضاع الخاصة بالبلد المعني أو الاسترشاد بها في إعداد برامج أصلية [87]، وتتطلب في معدي البرامج مواصفات ومواهب وإذا تعلق الأمر بالبرامج العلمية عامة وبرامج البيئة خاصة فإنه يتطلب قدرات إضافية، وهي توفر المستوى العلمي الجيد لمن يتصدر إعداد وتقديم البرامج البيئية حتى ينعكس هذا الإيمان على أداء هذه المهمة، باعتبارها أكبر من مجرد إعداد أو تقديم برامج في الإذاعة والتلفزيون بل هي رسالة سامية، ومثل هذا الحماس المتولد عن إيمان حقيقي بأهمية الرسالة، يضفي على هذه البرامج إحساسا بالصدق يجعلها ذات تأثير عميق في المستمع والمشاهد [88]، وتتطلب التغطية الإعلامية البيئية تعزيز معلومات المتلقي وإعطائه الحلول والبدائل وليس فقط المشكلات، وتزويده بالمعلومات المفيدة التي تحفزه على العمل

من أجل البيئة، وتتطلب إيصال مفهوم التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الناس على التحكم بأسلوب حياتهم من خلال المشاركة في التنمية، ولابد للإعلام من أن يكون له دور في إحداث هذا التغير ونقل هذا

التحدي لكل فرد في المجتمع، فالناس بحاجة لإطار جديد من القيم والرؤى الأساسية والأهداف، والتحدي الأكبر الذي يواجه الإعلام هو [89]:

- تيسير تفهم المشكلات البيئية للمتلقي، وضمان تدفق المعلومات الموضوعية والصحيحة والتي يمكن استخدامها والاستفادة منها.
- إيصال الرسالة البيئية بشكل يحفز التفكير البعيد المدى ويقنع المتلقي بارتباط المشكلات البيئية العالمية وأثرها عليه، ونشر الوعي لدى الجمهور وصانعي القرار لإحداث تغيير إيجابي في الاتجاهات والسلوك والأنماط المعيشية.
- تحفيز صانعي القرار لاتخاذ القرارات المؤثرة والسليمة بيئيا، وتوليد الإرادة السياسية لإيجاد الحلول للمشكلات البيئية، وتحفيز الجمهور على العمل من أجل البيئة، حيث سيقتضي ذلك في بعض الحالات إجراء تعديلات هامة في المؤسسات القائمة بغية تسهيل الاتصال بين الإداريين والأخصائيين، وكذلك تنسيق أنشطة شتى المرافق العامة والخاصة التي تضطلع بمسؤوليات في مجال الإعلام والتربية.

– ويبدو أن مثل هذه التعديلات أمر لابد منه، نظرا لأن التربية البيئية عن طريق وسائل إعلام الجماهير لا يمكن أن تؤتي كل نتائجها إذا اقتصرت على بضع برامج تربوية، ومن ثم يجب التفكير في إعادة توجيه شاملة للرسائل التي يجرى بثها، ذلك أن التربية البيئية قد تغدو علما عقيما إذا قدمت وسائل إعلام الجماهير معلومات متناقضة أو واهية الترابط، يمكن أن تسهم آثارها التراكمية في خلق البلبلة في مواقف الجمهور وتصرفاته اتجاه البيئة [90].

5- الجمعيات البيئية:

- لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تطوير المجتمعات لا يتم عن طريق السياسات الحكومية وحدها، وإنما أيضا عن طريق عملية توليف بين الأجهزة الحكومية والتنظيمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل قدرتها التعبوية والتطوعية على استقطاب الأفراد وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وخاصة منها البيئية، وفي هذا الإطار تعتبر الجمعيات البيئية أحد تنظيمات المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع، وحسب كل من " **فرانسواز بولودو** " **(Françoise Bulaudot)** و" **ميشال بيسون** " **(Michèle Besson)** فإن الجمعيات الإيكولوجية هي بمثابة ثقل موازي للإدارة، فهي الرقيبة على استعمال الإدارة لوسائل تعسفية ضد البيئة، حيث تعمل هذه الجمعيات على التنديد بالمشاريع الضارة بالبيئة وكذا المطالبة بتعديل أي قرارا لا يتماشى مع مصلحة البيئة ، من خلال اعتمادها على مجموعة من الآليات والميكانيزمات التي يمكن توضيحها فيما يلي[91]:

أ- العمل التطوعي:

- يمثل العمل التطوعي مسلكا اجتماعيا مهما مستمدا من قيم وثقافة أي مجتمع، حيث يكرس من الناحية الاجتماعية قيم التعاون والتكافل والتضامن بين مختلف فئات المجتمع، كما أنه يعتبر مطلبا تنمويا لطالما نادى به الباحثون والمصلحون الاجتماعيون لاعتقادهم بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون المشاركة الواسعة والفاعلة لكافة أفراد المجتمع.

- وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى أن العمل التطوعي هو أحد ركائز المجتمع المدني الحديث، حيث يقوم على المشاركة الإيجابية لمختلف التنظيمات، بما فيها الجمعيات البيئية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة [92] وذلك من خلال: القيام بحملات تطوعية لنظافة وتزيين المحيط، غرس قيم التعاون وإنجاز بعض الأهداف العادية المتكررة بالحياة اليومية للسكان مثل: أعمال النظافة، حيث تخضع مشاركة الأفراد في مثل هذه الأنشطة إلى الضغط المعنوي أو الإحساس بالمسؤولية تجاه

البيئة [93]، وفي هذا الإطار يعتبر " **كلارك** " **(Clark)** أن إسهام القطاع التطوعي في عملية التنمية يتوجه غالبا إلى تقليص الفقر وحماية البيئة وتطوير المشاركة [94]، وبالتالي فإن دور هذه التنظيمات – لاسيما البيئية – تحول من منطق تقديم الخدمات إلى منطق مساعدة الناس على المشاركة التطوعية في عمليات التنمية من خلال المشاركة في حماية البيئة وتحسين جماليات المحيط.

ب– التأثير في سياسات التنمية:

– تلعب الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية دورا مهما – كما سبق وأن أشرنا – في تشكيل وعي بيئي لدى الجميع، والتحسيس بأولوية العمل على تحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية في التمتع ببيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة، ولذلك فهي تتجه للتأثير في سياسات التنمية لاسيما بالمتابعة الميدانية لها، حيث أن جل اهتمامات هذه التنظيمات تتمحور حول ضرورة تحقيق الاستدامة البيئية، ودمج سياسات البيئة في الاعتبارات التنموية، كما اتخذت مواقف أكثر شدة مع النظام الرأسمالي الذي يهدف فقط إلى الربح السريع ولو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية، ولذلك اعتمد تجمع الخضر في أوربا مثلا رؤية اقتصادية وسياسية جديدة من خلال اعتبار أن الغايات البيئية والاجتماعية لسياسة الخضر لا تنسجم مع الاقتصاد الذي توجهه الدولة ولا مع اقتصاد السوق الحر، فالاثنان يقومان على النمو والتوسع غير المحدودين، إذ يجب تطوير نماذج جديدة وتطبيقها، نماذج تركز على أن يكون قيام اقتصاد السوق محكوما بيئيا واجتماعيا [95].

– وفي الدول السائرة في طريق النمو، فإن الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية العاملة في الحقل البيئي، أصبحت هي الأخرى تفرضها متطلبات التنمية المتزايدة، لاسيما وأن الدولة المركزية لا تستطيع بمفردها مواجهة مشكلات التخلف الثقافي والاجتماعي، وكذا الوضع البيئي المتدهور الذي تشهده العديد من هذه الدول، وفي هذا الإطار فقد ظهرت الدعوة ملحة إلى تعاون الجهود والتنظيمات التطوعية والحكومية

في مواجهة متطلبات التنمية، ولذلك فإن جانبا من المسؤولية في حماية البيئة يقع على عاتق الجمعيات والتنظيمات التطوعية غير الحكومية، في كل بلدان العالم النامي وعلى كافة المستويات المحلية والقومية [96].

– على هذه القاعدة الفكرية والتصورية الكبرى برزت أطروحة الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث نموذج الجمعية البيئية على مستوى مدينة عنابة والتي اعتمدت رسميا من قبل السلطة بتاريخ 11 مارس 1990 م، أي بعد صدور قانون 90–31 الخاص بالجمعيات وذلك كجمعية محلية بولاية عنابة، نتيجة لحاجة المنطقة إلى التقليل من التدهور البيئي الناجم عن نفايات المصانع: كأسميدال ومركب الحديد والصلب بالحجار، والضرر المحدق بالصحة العمومية وسلامة المحيط بشكل أخص، لاسيما في ظل قلة الثقافة البيئية لدى السكان عموما، وقد اتخذت مقرا رئيسيا لها ببلدية البوني، ثم استطاعت شيئا فشيئا من أن توسع من دائرة نشاطاتها لترتقي إلى المستوى الوطني وتصبح جمعية وطنية بعد الاعتماد المقدم لها من طرف وزارة الداخلية تحت رقم (106) والصادر بتاريخ 20 جانفي 1996 م، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الطابع الوطني لجمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث مكن من فتح مكاتب ولائية عبر العديد من ولايات الوطن، تمكنت من أن تتوزع عليها وهي: عنابة، تيزي وزو، قسنطينة، سوق أهراس، الأغواط، سكيكدة، بسكرة، سعيدة، المسيلة، باتنة، الجزائر العاصمة.

السنوات / الولاية	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تيـــــزي وزو	–	–	–	–	–	–	–	–	400	433	442	470	494	525	560	590
قسنطينة	–	–	–	–	–	–	402	622	800	867	884	940	990	1051	1120	1180
عنابة	112	198	235	360	405	498	664	896	1040	1120	1150	1221	1285	1366	1457	1534
الأغواط	–	–	–	–	–	–	–	–	320	374	354	376	395	420	448	472
ســـــوق أهراس	–	–	–	–	–	–	215	398	720	780	796	846	890	946	1008	1062
بسكرة	–	–	–	–	–	–	–	–	400	433	442	470	494	525	560	590
سكيكدة	–	–	–	–	–	–	322	477	720	780	796	846	890	946	1008	1062
المسيلة	–	–	–	–	–	–	–	–	400	433	442	470	494	526	560	590
سعيدة	–	–	–	–	–	–	–	–	480	520	531	564	593	631	674	708
الجزائر	–	–	–	–	–	–	745	904	1200	1299	1327	1406	1483	1575	1681	1770
باتنة	–	–	–	–	–	–	306	425	720	786	796	846	890	946	1008	1062
الطارف	–	–	–	–	–	–	396	534	800	876	884	940	989	1051	1120	1180
المجموع	**112**	**198**	**235**	**360**	**405**	**498**	**3050**	**4256**	**8000**	**8656**	**8844**	**9359**	**9887**	**10510**	**11204**	**11800**

الجدول رقم (08) يوضح تطور عدد أعضاء الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث من سنة 1990 م إلى غاية سنة 2005 م [97]

– هذا وقد سطرت الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث جملة من الأهداف البيئية تمثلت في:

- ✓ **حماية البيئة ومكافحة التلوث على شتى أشكاله.**
- ✓ **توعية وتحسيس المواطن والسلطات بضرورة احترام وحماية البيئة.**
- ✓ **البحث وجمع المعلومات قصد تدوينها في بنك معلومات خاص.**
- ✓ **الكشف والتنديد بكل الاعتداءات المرتكبة ضد البيئة.**

– كما تتنوع نشاطاتها تبعا لأهمية القضايا التي تهتم بها، وأيضا وفقا للأهداف المسطرة في البرامج الوطنية، ومن أهم هذه النشاطات نذكر [98]:

– الحمـلات الدوريـة للتحسـيس والإعـلام فـي مجـال المسـاحات الخضـراء، وتسـيير النفايـات المنزليـة والأمراض المتنقلة عن طريق الماء وحفظ الصحة، والتربية البيئية ومكافحة التلوث، بالإضافة

إلى نشاطات أخرى تتمثل في الأيام الدراسية والأبواب المفتوحة والملتقيات التي تهتم بالمواضيع المتعلقة بالبيئة، والقيام بحملات تشجير في إطار برنامجها المسطر سنويا، كما تنجز تحقيقات فجائية بين الحين والآخر، وتسلمها في شكل تقارير إلى السيد الوالي والمسؤولين المعنيين في مجالات تخص نظافة المحيط وحماية البيئة على غرار البلدية، ومن بين هذه التحقيقات نجد:

- التحقيقات الميدانية التي قامت بها حول ظاهرة نهب الرمال من شواطئ البحر التابعة لإقليم بلدية الشط لولاية الطارف وبلدية سيدي سالم لولاية عنابة.
- تحقيقات تخص تدهور الوسط العمراني للولاية.
- تحقيقات تخص فساد مادة الحليب.
- تحقيقات تخص المزبلة العمومية – البركة الزرقاء ببلدية البوني بولاية عنابة –.
- تحقيقات تخص تدهور ميناء الصيد البحري وشاطئ سيدي سالم بعنابة.
- تحقيقات تخص وضعية المبيدات الفلاحية المخزنة غير الصالحة للاستعمال، وحول إعدام المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك.

– كما تقوم الجمعية بإعداد تقارير حول وضعية المحيط ومحاربة جميع مشاكل التلوث للحفاظ على الإطار الحضري، ويتم إرسالها إلى السلطات المعنية، والمرصد الوطني لحقوق الإنسان، ومن بين هذه التقارير نجد: تقرير حول زحف الإسمنت على حساب المساحات الخضراء ببلديتي البوني وسرايدي بولاية عنابة.

– وضمن سلسلة حملات الجمعية التطوعية، نظمت هذه الأخيرة حملة تطوعية بالتعاون مع مفتشية البيئة لولاية عنابة وبالتنسيق مع بلديات: عنابة، البوني، الحجار، سيدي عمار، وبمساهمة بعض المؤسسات

الاقتصادية، وذلك لغرض فتح مسالك مركز القمامة العمومية " البركة الزرقاء " التابعة لبلدية البوني بولاية عنابة، وهذا لتفادي المخاطر المضرة بالصحة العمومية وسلامة المحيط، كما قامت المكاتب الولائية للجمعية في كل من: عنابة، قسنطينة، سكيكدة، ميلة، سوق أهراس، بسكرة، المسيلة، الشلف، باتنة، تيزي وزو، سعيدة، الأغواط، أدرار، ومحافظة الجزائر الكبرى، بحملة تشجير حيث غرست فيها (3700) شجيرة مختلفة الأنواع بمشاركة عدد كبير من المنخرطين، الأساتذة، الطلبة وفرق من الكشافة الإسلامية.

– هذا وتنسق الجمعية جهودها وتعاونها حول تنفيذ المشاريع المبرمجة مع الشركاء الفاعلين في الحقل البيئي، كما هو الحال بالنسبة لمشروع النقاش الوطني الذي تم عقده سابقا لدى وزارة البيئة وتهيئة الإقليم حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، والذي نتجت عنه منظومة تشريعية قانونية متعلقة بحماية البيئة.

– كما تقوم الجمعية أيضا بالتنسيق مع الكشافة الإسلامية الجزائرية وكذا لجان الأحياء على غرار الأيام الدراسية المتعلقة بالتكوين والتحسيس في المجال البيئي طيلة ثلاثة أيام متتالية، بداية من 03 نوفمبر 2010 م إلى غاية 05 نوفمبر من نفس السنة، وذلك على مستوى عدة نقاط في مدينة عنابة بداية من فندق " ميموزا بالاص " بالنسبة للورشات والمحاضرات والجوانب النظرية، حيث تم مناقشة ثلاثة محاور أساسية تمثلت في: التكوين، التربية والتحسيس، باعتبار أن مدينة عنابة تعتبر من أكبر المدن الجزائرية تلوثا رغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال.

5- الحقوق البيئية في الاتفاقيات الدولية والقوانين الجزائرية:

5-1- الحقوق البيئية في الاتفاقيات الدولية:

- لقد اتجه العالم منذ أوائل هذا القرن إلى وضع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبرتوكولات بهدف حشد الجهود الدولية لمعالجة القضايا ذات العلاقة بالبيئة ومواردها، ومن أهم المؤتمرات الدولية التي انعقدت لمناقشة العلاقة بين البيئة والتنمية مايلي:

1- الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض[99]:

- جاءت هذه الاتفاقية بمواردها الخمسة والعشرين نظرا للاستغلال غير العقلاني لموارد البيئة، مثل: استنزاف الأراضي الزراعية، وتردي العديد من أنواع النباتات، والصيد الجائر لكثير من الحيوانات، وبدأ الاهتمام بهذه القضية مع بداية الستينات وبخاصة عام 1963 م، عندما اجتمعت الدول الأعضاء في الصندوق الدولي للمحافظة على الطبيعة (IUCN)، حيث تهدف هذه الاتفاقية بصورة أساسية إلى حماية الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض لحماية المنظومة الكونية لكوكب الأرض، وذلك من خلال مراقبة عمليات الاتجار الدولي في تلك الأنواع أو أي جزء أو مشتق من مشتقات هذه الحيوانات والنباتات، ويشمل الاتجار الدولي على عمليات التصدير أو الاستيراد وإعادة التصدير والادخار من البحر، ومن الحيوانات والنباتات على سبيل المثال: **القرش الأبيض، الدلفين، شجرة الطقوس الصينية: وهي من فصيلة النباتات الصنوبرية المقاومة للسرطان، الأفيال الإفريقية: للقضاء على تجارة العاج المهرب خاصة في بعض البلاد الإفريقية والآسيوية.**

- الهدف من هذه القرارات تمكين الدول من إدارة أعداد الحيوانات الموجودة لديها بطريقة أفضل والاستفادة من العائد المادي، كما تحظر الاتفاقية عمليات الاتجار بالأنواع شديدة الندرة والمدرجة بالملحقين الأول والثاني من الاتفاقية إلا في حالات معينة، كتلك الأنواع الناشئة عن نواتج التربية في الأسر أو نواتج الانتشار الصناعي، وهذا بشرط ألا يترتب على الاتجار والإضرار ببقاء النوع

أو مخالفة القوانين المعمول بها في الدولة الخاصة بحماية الحيوانات والنباتات، أو تجنب خطر الإصابة والأضرار الصحية الناتجة عن عمليات النقل والشحن للحيوانات والنباتات، وترتكز الاتفاقية على أهمية وضع نظام خاص لدى كل دولة طرف في الاتفاق يشتمل على:

- وجود هيئة إدارية مسؤولة عن مراقبة عملية الاتجار الدولي، من خلال إصدار أذونات الاستيراد أو التصدير، أو إعادة التصدير أو الادخار من البحر وفقا للشروط الموضوعة.
- وجود هيئة علمية مختصة بإبداء الرأي الفني بشأن الاتجار في هذه الحيوانات والنباتات، وبالقدر الذي يكفل تجنب مخاطر بقائها.
- التزام الدول الأعضاء بوضع الإجراءات والتشريعات المحلية الكفيلة بالوفاء بأحكام الاتفاقية.

2- المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ستوكهولم 1972 م):

- اجتمع ممثلون من (113) دولة في ستوكهولم بالسويد ما بين 05 و06 جوان 1972 م، إضافة إلى ممثلي عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، هذا المؤتمر الذي كان يسعى إلى تحقيق الانسجام والتكامل بين البيئة والتنمية من منظور اقتصادي وقانوني وإعلامي، نتج عنه ما يسمى ب " تصريح ستوكهولم "، حيث نص المبدأ الأول من هذا التصريح على أن: " **للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف معيشية مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة ورفاهية، وله واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية** " [100].

- هذا وقد مثل مؤتمر ستوكهولم أول محاولة من المجتمع الدولي لمعالجة العلاقات ما بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي، وقد نجح المؤتمر في وضع البيئة في جدول الأعمال العالمي، باعتماده على خطة عمل عالمية بشأن البيئة [101].

– وفي هذا المؤتمر قدمت العديد من دول العالم الصناعية تقارير عن أوضاع البيئة لديها، وبرامج مقترحة للحفاظ عليها، في حين لم تشارك الكثير من الدول النامية في المؤتمر لاعتقادها في ذلك الوقت أن خطط حماية البيئة التي أعلنت عنها الدول المتقدمة سوف تؤدي إلى تعطيل نمو الصناعات في هذه الدول، وأن مشاكل البيئة ماهي إلا قضايا ثانوية وهامشية، حيث كانت تمثل التنمية الصناعية بالنسبة إلى هذه الدول تحديا حقيقيا للتخلص من أسر التبعية الاقتصادية، واستغلال العالم المتقدم لموارد تلك الدول وهي بذلك لم تضع في اعتبارها الآثار السلبية المستقبلية للاهتمام الصناعي المتزايد، وبالتالي لم تتخذ في البداية أية أساليب تكنولوجية مهما كانت بساطتها للحد من التلوث بمختلف أنواعه، ومن بين أهم المبادئ التي أقرها المؤتمر نذكر مايلي [102]:

- ✓ الحاجة إلى الحفاظ – لصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة – على الموارد الطبيعية للأرض، بما في ذلك الهواء والمياه والتربة والحيوانات، وذلك من خلال التخطيط والإدارة الملائمة.
- ✓ الحاجة إلى الإبقاء على قدرة الأرض في إنتاج الموارد الحيوية المتجددة وتجديد هذه القدرة كلما تسنى ذلك.
- ✓ الحاجة إلى لإعطاء حفظ الطبيعة بما في ذلك الأحياء البرية أهمية في عمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد غير المتجددة بما يصونها من النفاذ، ووقف إلقاء المواد السامة وغيرها تجنبا للضرر الخطير بالنظم الايكولوجية.

– وكان من بين النتائج الهامة للمؤتمر ما تم فيم بعد من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، كما بدأ البحث عن مفهوم جديد للتنمية يكون أكثر تنوعا ويتعلق بقاعدة الموارد الطبيعية، حيث تقوم الاعتبارات البيئية فيه بدور مركزي بينما يسنح مع ذلك بفرص للأنشطة البشرية، وأوجد المؤتمر قوة دفع هامة في البلدان وفيم بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بالنسبة للاعتراف بالمشاكل البيئية البازغة والتصدي لها [103]، مؤكدا على ضرورة رسم سياسات توعية بيئية ضمن البرنامج الدولي للتربية البيئية

(IEEP)، والذي يعتمد على الرؤية الشمولية في برنامج التوعية والتثقيف البيئي ضمن المدرسة النظامية وغير النظامية، والاعتماد على وسائل الاتصال الإعلامي المختلفة [104].

– وبذلك فإن قضية نشر الوعي البيئي تم التأكيد عليها في هذا المؤتمر، وذلك في إطار التربية البيئية سواءا كانت مدرسية أو غير مدرسية، كما أنه لإعلان ستوكهولم وما اتخذ على أساسه من مبادرات دولية وإقليمية ووطنية الفضل في تنمية وعي أفضل لطبيعة المشكلات وأساسها، مما حدا بالمتابعين للبيئة وقضاياها لاعتبار مؤتمر ستوكهولم منعطفا تاريخيا، أرسى دعائم فكر بيئي جديد يدعو إلى التعايش مع البيئة والتوقف عن استغلالها، ولعل أبرز التوصيات التي صدرت عن مؤتمر ستوكهولم التوصية رقم (96)، التي تعتبر أساسا منطلقا هاديا للبرامج المتعلقة بالتربية البيئية، وهذه التوصية تطالب بأن تتولى الوكالات التابعة للأمم المتحدة وخاصة اليونسكو وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بعد التشاور والاتفاق المشترك فيما بينها، اتخاذ التدابير اللازمة لوضع برنامج جامع لعدة فروع علمية للتربية البيئية في المؤسسات التعليمية وخارجها، حيث يكون موجها للجميع، شبانا وبالغين بغية تعريفهم بما يمكن النهوض به من جهود بسيطة، وفي حدود الإمكانات المتاحة لهم لإدارة شؤون البيئة وحمايتها [105].

– إن التوصية تدل على أن الذين اجتمعوا في ستوكهولم – وهم على درجة كبيرة من الوعي بالحال المتردي الذي وصلت إليه بيئة الإنسان – قد اقتنعوا بأن التكنولوجيا والتنظيمات التشريعية والاعتمادات المالية .... قد عجزت عن تحقيق الأثر المرجو منها في حماية البيئة وتحسينها، لأنها تفتقد لعملية تربوية وتوعوية ترتبط بهذه الأنشطة ارتباطا وظيفيا.

3– ندوة المكسيك " كوكريوك " حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية 1974 م:

– حددت بموجب ندوة " كوكريوك " حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية التي نظمها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المكسيك عام 1974 م عددا من المفاهيم الرئيسية منها [106]:

- ❖ أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي غالبا المتسبب الرئيسي لتدهور البيئة.
- ❖ يجب سد الحاجات الأساسية للإنسان دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.
- ❖ يجب أن يكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة في الاعتبار، وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة، وأن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة، فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل وحتى بقاؤه.

– ومنه فإن هذه الندوة قامت بتحديد العلاقة بين البيئة والتنمية، بحيث لا تهمل الجوانب البيئية في أي عملية تنموية اقتصادية كانت أم اجتماعية، بالإضافة إلى تجنب الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية خاصة منها غير المتجددة.

4– ندوة بلغراد حول التنمية البيئية 1975 م:

– لقد حددت الندوة التي عقدت في بلغراد في أكتوبر 1975 م بدعوة من اليونسكو، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة غايات وأهداف وخصائص التربية البيئية والمنتفعين بها، بحيث تهدف التربية البيئية وفق ما اتفق عليه في هذه الندوة إلى [107]:

- ✓ إعطاء الإنسان القدرة على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة التفاعل الدائم بين مكونات الاجتماعية والثقافية والبيولوجية والفيزيائية.
- ✓ إمداد الفرد بالوسائل والمفاهيم التي تساعده على استخدام موارد البيئة بمزيد من العقلانية والحيطة، لتلبية حاجاته المادية والروحية في حاضره ومستقبله.
- ✓ إيجاد وعي عالمي بأهمية الحفاظ على البيئة بالنسبة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بحيث يؤدي إلى إشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، بطريقة مسؤولة وفعالة في صياغة القرارات التي تمس نوعية البيئة بكافة مكوناتها.
- ✓ إيجاد وعي بأهمية التكامل البيئي في العالم المعاصر.

– ولتطوير هذه الأهداف حددت الندوة مجموعة من المتطلبات المتمثلة في:

– تأمين المعرفة الخاصة بالعلاقات بين مختلف العوامل الاجتماعية والبيولوجية والفيزيائية التي تتحكم في البيئة، من خلال تطوير مناهج السلوك واستحداث نشاطات مناسبة للبيئة.

– تطوير مواقف ملائمة لتحسين نوعية البيئة عن طريق إحداث تغيير حقيقي في سلوك الناس اتجاه بيئتهم، بحيث يؤدي ذلك إلى إيجاد الشخصية المنضبطة ذاتيا والتي تتصرف في البيئة بروح المسؤولية.

– الاستعانة بأساليب شتى لتزويد الناس بمجموعة متنوعة من الطرق العلمية والتقنية التي تسمح بإجراء أنشطة رشيدة في البيئة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعليم – النظامي وغير النظامي – لاكتساب المعارف المتوفرة عن البيئة.

– وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن ميثاق بلغراد يشكل إطارا علميا للتربية البيئية، أو هو في الواقع ميثاق أخلاقي عالمي يعتبر الأساس لكل عمل مستقبلي في مجال التربية البيئية، وقد تم على إثره عقد ندوات إقليمية خلال عامي 1976 م و1977 م بمناطق مختلفة من العالم على غرار مؤتمر" **تبليسي** " **(Tbilissi)** * الذي جاء فيه التزام اليونسكو والأمم المتحدة بوضع برنامج تربوي عالمي للتعليم في المدرسة وخارجها يتعلق بالبيئة وموجه للجميع [108]، وهكذا فإن مسألة التربية والتثقيف البيئي بدأت تأخذ بعدا آخرا، حيث أكد هذا المؤتمر على أن التربية البيئية هي: " **ذلك النمط من التربية الذي يهدف إلى تكوين جيل واعي ومهتم بالبيئة والمشكلات المرتبطة بها، ولديه من المعارف والقدرات العقلية والشعور بالالتزام بما يتيح له أن يمارس فرديا أو جماعيا حل المشكلات القائمة وأن يحول بينها وبين العودة إلى الظهور مرة أخرى** " [109].

* جاء في التوصية رقم 15 من مؤتمر تبليسي Tbilissi المنعقد في 14 أكتوبر 1977 م بالاتحاد السوفياتي حول التربية البيئية أنه: من الضروري الأخذ بسبل تثقيف الجمهور في جميع الأعمار، والتأكيد على دور وسائل الاتصال الشخصي والجمعيات الأهلية، المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.

5- تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة 1981 م:

- اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عند إقرار برنامج العمل للعقد الإنمائي للثمانينات أن أية إستراتيجية إنمائية دولية جديدة، وأي نظام دولي اقتصادي جديد لا يمكن التوصل إليها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات البيئية في الحسبان، ولذلك وضع برنامج الأمم المتحدة تقريرا صدر عام 1981 م تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، وبحسب هذا التقرير فإن العالم كان يخسر كل عام ما يقارب (15) مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، مع العلم بأن الأراضي الزراعية في العالم لا تتجاوز 11% فقط من مساحة الكرة الأرضية ككل أي (140) مليون كم^2، كما دمر التصحر حوالي (3,8) مليون هكتار من الغابات الاستوائية [110].

- هذا وقد وضع التقرير تعريفا محددا للتنمية المستدامة، وأوضح أهم مقوماتها وشروطها، حيث عرفها بأنها: " **السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة** "، إلى جانب هذا وضمن نفس السياق، نظم البرنامج دورة خاصة لمجلس إدارته في " نيروبي " شارك فيه ممثلو (105) دولة ناقشوا فيها التقرير، وتوصل المؤتمرون إلى إعلان مشترك أعلنوا فيه الحاجة إلى إعادة تقييم النشاط الإنساني في ضوء ما يخلفه من آثار في البيئة الإنسانية، واعتبروا أن العقد الإنمائي الثالث للأمم المتحدة للثمانينات يعطي فرصة مهمة لهذا الغرض، كما أعلنوا أنه لا مجال للموارية، فالتنمية والبيئة مسألتان متداخلتان ومتصلتان في آن واحد بمعدلات النمو السكاني ونمط استغلال الموارد، ودعوا في قرار خاص ملحق بالإعلان إلى تشكيل لجنة دولية خاصة تكون مهمتها اقتراح استراتيجيات بنسبة طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار حتى عام 2000 م [111].

- وقد جاء التأكيد على مسألة الوعي البيئي في هذا الإطار نص على أن التربية البيئية هي العملية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات

والاتجاهات، وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة [112].

6- الميثاق العالمي للطبيعة 1982 م:

- لقد اعتبرت الجمعية العامة للميثاق العالمي للطبيعة في أكتوبر 1982 م بأن الجنس البشري هو جزء من الطبيعة، وأن الحياة تعتمد على العمل المتصل للنظم الطبيعية التي تعد مصدرا للطاقة والمواد الغذائية، وأن جذور الحضارة ممتدة في الطبيعة التي غذّت الثقافة البشرية وأثّرت في جميع الانجازات الفنية والعلمية، كما أكد الميثاق على مجموعة من المسائل الأساسية منها [113]:

- أن تدهور النظم الطبيعية سببه الاستهلاك المفرط وسوء استخدام الموارد الطبيعية.
- أن الإخفاق في وضع نظام اقتصادي مناسب ومتوازن، يؤدي إلى انهيار الهياكل الاقتصادية والسياسية للحضارة الإنسانية.
- يجب توجيه الاهتمام – في تنفيذ وتخطيط أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والدولية – إلى حفظ الطبيعة الذي هو جزء لا يتجزأ من تلك الأنشطة.

- ولتجسيد هذا الاهتمام على أرض الواقع، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983 م تشكيل لجنة دولية نصف أعضائها من الدول النامية وشخصيات مسؤولة في التخطيط والسياسة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، تكون مهمتها الأساسية إعادة النظر في القضايا الحرجة للبيئة والتنمية بغية اقتراح استراتيجيات بيئية بعيدة المدى تحقق تنمية قابلة للاستمرار، وتأخذ في الحسبان ضرورة التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد البيئية والتنمية.

7- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون:

- عرضت هذه الاتفاقية للتوقيع في " فيينا " عام 1985 م، ودخلت حيز التنفيذ في 22 سبتمبر عام 1988 م، وتتضمن هذه الاتفاقية (21) مادة وملحقين، وجاءت هذه الاتفاقية نتيجة لبعض الدراسات التي أظهرت وجود تغيرات في طبقة الأوزون [114].

- وتقدم هذه الاتفاقية إطار عمل يمكن من خلاله تبادل البيانات فيم يتعلق بالأمور الخاصة بطبقة الأوزون، وتقدم أساسا لتحديد إطار عمل قانوني " **بروتوكول مونت**ريال "، إذ تبين مع بداية السبعينات أن هناك بعض المركبات الكيميائية التي تستخدم في أنشطة الإنسان تؤدي إلى تغيير في طبقة الأوزون، وهي الطبقة التي تحمي الكرة الأرضية عن طريق منع وصول الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض، وأهم ما يميز هذه الاتفاقية هو توصل دول العالم ولأول مرة إلى الاتفاق على معالجة هذه المشكلة البيئية قبل ظهور تأثيراتها السلبية أو حتى إثبات تأثيراتها السلبية علميا.

- وتتضمن هذه الاتفاقية العديد من النقاط الهامة، منها التزامات الدول الأعضاء في الاتفاقية وبضرورة إجراءات الأبحاث حول التصرفات الإنسانية التي تضر بطبقة الأوزون وما لذلك من تأثيرات ضارة على صحة الإنسان والبيئة، كذلك عمليات الرصد المنتظمة وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالمواد الكيماوية التي يمكن أن تؤدي لتغيير الخصائص الكيماوية والفيزيائية لطبقة الأوزون.

- مما سبق نجمل النقاط الرئيسية للاتفاقية في الآتي [115]:

- ❖ تعاون الدول الأطراف في إدارة البحث العلمي وتبادل المعلومات الخاصة بحالة طبقة الأوزون الكيماوية والعمليات المؤثرة في طبقة الأوزون.
- ❖ آثار التغيرات في طبقة الأوزون على الصحة والبيئة.
- ❖ تطوير بروتوكولات للاتفاقية وتطوير ونقل التكنولوجيا والمعرفة.

❖ التنسيق بين الخبراء الحكوميين في مجال الأوجه الصحية والبيئية التي تهدف إلى تحسين طبقة الأوزون، والعمل مع منظمة الأرصاد العالمية لمراجعة البحث والرصد الحالية، وذلك للتأكيد على التنسيق بينها وتحديد أي ثغرات يجب معالجتها.

8- تقرير مستقبلنا المشترك 1987 م:

- وهو تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون " **مستقبلنا المشترك** " (المسمى أيضا تقرير بروتلاند تكريما ل " غروهارلم بروتلاند " رئيسة اللجنة)، ويعتبر هذا التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية، بمثابة الولادة الحقيقية للتنمية المستدامة، فهو التقرير الأول من نوعه الذي يعلن فيه أن التنمية المستدامة هي قضية تنموية وبيئية تتطلب اهتمام أجيال الحاضر أفرادا وجماعات ومؤسسات وحكومات الرصيد الطبيعي القادمة، أي باعتبارها جملة من النشاطات التي تستجيب لاحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها [116]، بحيث تقوم على الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام، بالإضافة إلى الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية من منطق أنها أكثر فعالية واقتصادا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة، مع تحديد أهداف سياسات البيئة والتنمية والنابعة من الحاجة إلى التنمية القابلة للاستمرار.

- هذا وعلى ضوء تقرير مستقبلنا المشترك، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحكومات والهيئات الإدارية في المنظمات وأجهزة وبرامج الأمم المتحدة إلى وضع تقارير بحدود شهر سبتمبر من عام 1989 م بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق تنمية قابلة للاستمرار، كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن العديد من المنظمات غير الحكومية والمؤتمرات الدولية التي عقدت في الفترة ما بين عام 1989 م و1990 م، تبنت الأفكار الأساسية التي انبثقت في تقرير مستقبلنا المشترك، كما دعت هيئة الأمم المتحدة في تقريرها النهائي حول مؤتمر الحكومات للتعاون مع اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة، وعند الاقتضاء المنظمات الحكومية الدولية للدعم والنشر والمشاركة في متابعة الأنشطة مثل

المـؤتمرات علـى الأصـعدة الوطنيـة والإقليميـة والعالميـة، وإشـراك المنظمـات غيـر الحكوميـة والقطـاع الصناعي والمجتمع العلمي على نحو أكمل في مختلف الأنشطة سواءا على المستوى الوطني أو العالمي، من دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة [117]، وأكثر من ذلك فقد أعلن المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في " أمستردام " في نوفمبر 1989 م أن التوازن السكاني والموارد، وكذلك حماية البيئة هـي عناصـر أساسـية لنوعيـة الحيـاة وللتنميـة القابلـة للاسـتمرار، وأن وضـع إسـتراتيجية إنمائيـة تعكـس اهتمامات السكان وتربط برامج السكان بالبرامج الصحية والتربوية والوظيفية هي المعيار لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار، وفي جوان 1990 م اعتمد مؤتمر العمل الدولي فكرة التنمية القابلة للاستمرار بمعناها الوارد في تقرير مستقبلنا المشترك كمبدأ توجيهي لكل أنشطة منظمة العمل الدولية، واعتبر في هذا الصدد مؤتمر العمل الدولي أن الأهداف والأنشطة البيئية يجب أن تعرف في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان الحاجة إلى استخدام منسق للموارد والحاجة إلى تحسين وحماية البيئة العالمية [118].

9- بروتوكول مونتريال بشأن الموارد المستنزفة لطبقة الأوزون وتعديلاته:

- نظرا لاستمرار تعرض طبقة الأوزون للاستنزاف الحاد خاصة في منطقة القطب الجنوبي، تكاثف المجتمع الدولي وقام بمفاوضات عديدة نتج عنها بروتوكول مونتريال ملحق بالاتفاقية بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون، ودخل حيز التنفيذ مع بداية يناير 1989 م، ويتضمن هذا البروتوكول (20) مادة، حيث يهدف إلى التخلص التدريجي من بعض المركبات ذات الأثر الضار مثل: مركبات الكلوروفلور كربونية والتي تستخدم في أجهزة التبريد والثلاجات والعوازل الحرارية، والهالونات التي تستخدم في إطفاء الحريق، كما يجب على الدول الأطراف ضبط معدلات استهلاك الكيماويات وإنتاجها السنوي مقارنة بالكميات المحددة على المستوى الوطني، بهدف التقليل أو الحد من إنتاجها واستهلاكها بحلول وقت محدد، وتوجد إطارات ثلاث من الخبراء للقيام بالنصح للدول الأطراف وتتمثل في [119]:

- إطار التقييم العلمي " من الحكومة وخبراء آخرين " الذي يقوم بمراجعة المعلومات العلمية كل أربع سنوات كلما طالبت الأطراف بذلك.
- إطار تقييم التكنولوجيا والاقتصاد " من ممثلي الصناعة والجهات غير الحكومية " الذي يقوم بتقديم الخيارات الفنية واحتياجات الدول النامية، وإتاحتها بالكميات المناسبة، وتكلفة الحلول الفنية المقترحة، وفوائد تقليل استخدام هذه المواد والقضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا.
- إطار تقييم الآثار البيئية " من خبراء غير الحكوميين " فيقدم النصح فيما يتعلق بآثار التغيرات في مستويات طبقة الأوزون على الصحة والبيئة، والآثار الناجمة عن الأشعة فوق البنفسجية على سطح الأرض.

10- اتفاقية بازل بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها:

- تمثل هذه الاتفاقية بحق إرادة المجتمع الدولي في الحد من تأثير النفايات الخطرة والكيماويات السامة وحماية الإنسان والبيئة من كوارث التلوث، حيث ظهرت الحاجة إلى هذه الاتفاقية نظرا لقيام عدد من الدول الصناعية الكبرى باتخاذ إجراءات بيئية مشددة نظرا إلى ارتفاع تكلفة التخلص من النفايات، وفي محاولة منها لخفض هذه التكلفة قامت بتصديرها لعدد من الدول النامية ودول أوروبا الشرقية حيث تم توقيع هذه الاتفاقية في مدينة " بازل " بسويسرا عام 1989 م، وتضم هذه الاتفاقية (29) مادة بالإضافة إلى ستة ملاحق، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تناول ومعالجة المشاكل الناجمة عن النفايات الخطرة والعمل على خفضها والتخلص منها بالقرب من أماكن تولد نقلها عبر الحدود، وتستثني من نطاق الاتفاقية النفايات المشعة والنفايات الناشئة عن العمليات العادية للسفن والتي تنظمها اتفاقية دولية أخرى، وتضم الاتفاقية شروط نقل النفايات الخطرة عبر الحدود بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وكذا شروط النقل عبر الحدود غير الموقعة على الاتفاقية، وكذلك تضم الاتفاقية الاتجار غير المشروع والذي قد يتم دون الحصول على موافقة الدول المعنية، ودون إخطار جميع الدول المعنية أو الحصول على موافقة غير

سليمة (مزورة) من الدول المعنية، أو نتيجة التخلص المتعمد للنفايات الخطرة بما يتناقض مع مبادئ الاتفاقية [120].

– وتتضمن الاتفاقية التعاون الدولي بغرض تحسين الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة وكذا الاتساق مع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المتعلقة بهذا الشأن، كما تتضمن ملاحق الاتفاقية عددا من النقاط الهامة، من تحديد لفئات النفايات الخطرة وتلك التي تتطلب مراعاة خاصة، وتلك المجمعة من المنازل والرواسب الناشئة عن النفايات المنزلية، وكذلك تلك القابلة للانفجار والقابلة للاشتعال عند ملامسة الماء، المؤكسدات والبروكسيدات العضوية والبروكسيدات السامة والمعدية والسامة للبيئة، وكذلك تتضمن الملاحق عمليات التخلص والمعلومات التي يلزم تقديمها بكافة جوانب هذه المخلفات عبر الحدود.

11– مؤتمر قمة الأرض الأول 1992 م أو مؤتمر " ري ودي جانيرو " بالبرازيل:

– توالت العديد من المؤتمرات العالمية التي ركزت على ضرورة إنقاذ البيئة من جميع أشكال التلوث وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وكان مؤتمر " قمة الأرض " الذي عقد عام 1992 م في " ريو دي جانيرو " بالبرازيل من أشهر هذه المؤتمرات التي شاركت فيها (172) حكومة، منها (108) دولة أرسلت رؤساءها أو رؤساء حكوماتها، وحوالي (2400) ممثل لمنظمات غير حكومية و(17000) شخص في المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية الذي عقد موازيا للقمة و أطلق عليه المركز الاستشاري [121]، وكان من الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي، وقد كان أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق إليها هذا المؤتمر أيضا وضع وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة [122]، كما صدر عن المؤتمر إعلان مبادئ تتعلق بالبيئة والتنمية، وقد نص المبدأ الأول من هذا التصريح على أن: " **يحتل البشر مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ولهم الحق في حياة سليمة ومنتجة في انسجام مع الطبيعة [123]**".

– كما صدر عن المؤتمر برنامج عمل تناول الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في القرن الواحد والعشرين، وقد سمي هذا البرنامج " أجندة 21 "، وقد دعت هذه الأجندة إلى وضع خطط ميدانية تعتمدها جميع وزارات الحكومات المركزية وعلى مستوى جميع مستويات الحكم، وذلك لضمان تماسك السياسات والخطط وأدوات السياسة العامة القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والغرض من هذه الاستراتيجيات هو الربط بين الخطط المختلفة ليكون التخطيط شاملا وطويل الأجل ويخدم الأهداف المتعلقة بالبيئة والتنمية، كما تضمن الفصل الثامن من الأجندة المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية والتنمية عند أخذ القرارات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئية والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة، والانسجام الكفء لأدوات الاقتصادية وحوافز السوق، وكذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الاعتبارات.

– كما تم في مؤتمر قمة الأرض اعتماد اتفاقيتين دوليتين هامتين بخصوص البيئة وهما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية واتفاقية التنوع البيولوجي، وقد وقعت معظم دول العالم على العديد من الاتفاقيات حيث بلغت أكثر من (140) اتفاقية من أجل الحفاظ على البيئة، وقد دعت تلك المجموعة من الاتفاقيات والبرامج إلى دمج البعد البيئي ضمن استراتيجيات اقتصادية واجتماعية، مع العمل في نفس الوقت على حفظ قاعدة الموارد والبيئة لصالح أجيال المستقبل وضمان أوسع مشاركة جماهيرية في اتخاذ القرارات [124].

– لقد مثلت قمة الأرض الأولى التي عقدت في " ريو دي جانيرو " عام 1992 م نقطة تحول في الطريقة التي ينظر بها إلى البيئة والتنمية، فقد وافق زعماء العالم على جدول أعمال القرن 21 الذي يعتبر المخطط الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة في القرن 21، كما يقدم جدول القرن 21 برنامج عمل شامل لتحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية بطريقة متكاملة على المستويات

العالمية والقطرية والمحلية، ومن خلال هذا المؤتمر تزايد الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وجماعات المجتمع الرئيسية الأخرى بوصفها ضرورية لانجاز أهداف التنمية المستدامة [125].

12- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ:

- كان هناك ضرورة لهذه الاتفاقية نظرا للتغيرات المناخية الناتجة عن أنشطة الإنسان وضرورة التوصل لآلية عالمية للتعامل مع المشكلات الناشئة عن تغير المناخ، لذا عرضت هذه الاتفاقية للتوقيع في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (قمة الأرض) " ريو دي جانيرو " في البرازيل 1992 م، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1994 م، وتقع هذه الاتفاقية في (26) مادة بالإضافة إلى ملحقين وتتبادل مجموعة من النقاط من بينها [126]:

- ✓ تهدف إلى تثبيت تركيزات غازية تغير النظم الايكولوجية وتحول دون تكييفها بصورة طبيعية مع تغير المناخ.
- ✓ تبنى الدول أطراف الاتفاقية حماية النظام المناخي لمنفعة الأجيال المتعاقبة مع الأخذ في الحسبان احتياجات الدول النامية، واستباقا لأسباب تغير المناخ واتخاذ التدابير اللازمة للوقاية أو التقليل منها، من خلال التعاون في مجال تطوير ونشر التكنولوجيا الحديثة التي تخفف من حدة الانبعاثات البشرية المصدر، وإعداد السياسات الوطنية من اجتماعية واقتصادية وبيئية ذات الصلة بغية التقليل من آثارها السلبية.
- ✓ البحث والرصد المنتظم لهذه الانبعاثات ومصادرها (الغازات الدفينة)، ووضعها في قائمة لكل دولة عضو في الاتفاقية، ودعم جهود البحوث والتطوير وتمويلها وتقديم التوعية والتدريب المكافئ لها.

– وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن هذه الاتفاقية لم تتضمن في ملحقيها الدول النامية، فقد اقتصرت على الدول الحديثة التحول لاقتصاديات السوق (دول أوروبا الشرقية سابقا) بالإضافة إلى الدول المتقدمة، والتابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD).

13– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

– يعتبر عقد هذه الاتفاقية انجاز كبيرا للمجتمع الدولي، بحيث تم التوقيع عليها في جوان 1994 م، ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر عام 1996 م، وجاءت هذه الاتفاقية لشعور المجتمع الدولي بالانهيار الشديد لحالة الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة في أمكان عديدة بالعالم وبخاصة في قارة إفريقيا، وعارضت الدول الصناعية المعاهدة لأنها لا تريد تحمل أي مسؤوليات مالية لإيقاف التصحر الذي لا ينظر إليه كمشكلة عالمية، وبينما كان من المتوقع أن تكلف المجهودات العالمية في مكافحة التصحر خلال (20) عاما ما بين: (10)– (22) مليون دولار أمريكي سنويا، ولم تقدم الدول الممولة إلا واحد مليون دولار للسيطرة على التصحر في نطاق العالم في عام 1991 م، وتتضمن هذه الاتفاقية (40) مادة في ستة أبواب، بالإضافة إلى أربعة مرافق خاصة بإفريقيا وآسيا ومنطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية وإقليم شمال البحر المتوسط، وتتميز هذه الاتفاقية بالآتي [127]:

- أنها تؤكد على مشاركة الدول الأطراف فيها والتي تعاني من التصحر في مواجهة المشكلة، من خلال تحسين التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي وتطوير الموارد المالية والبشرية والتنظيمية والفنية، بالإضافة إلى مشاركة المجتمعات المحلية مع الجهات الحكومية في جهود مكافحة التصحر.
- توظيف ملاحق إقليمية مفصلة في معالجة مشاكل التصحر في أقاليم محددة.

- قيام الدول أطراف الاتفاقية في إعطاء أولوية لمكافحة التصحر وتخفيض آثار الجفاف وتخصيص موارد كافية وفقا لإمكانية كل دولة، ووضع استراتيجيات وأولويات كافية في إطار خطط وسياسات التنمية المستدامة، مع سن التشريعات اللازمة لتحقيق ذلك.

14- مؤتمر " كيوتو " للتغيرات المناخية سنة 1997 م:

- في 08 ديسمبر 1997 م بدأ وزراء البيئة في (160) دولة مناقشتهم الرسمية في مؤتمر عقد في مدينة " كيوتو " اليابانية تحت إشراف الأمم المتحدة، وفي ذلك الوقت الذي حذر فيه العلماء من التراخي في اتخاذ إجراءات حاسمة لخفض الغازات الضارة بالبيئة والذي قد يقود العالم إلى كارثة بيئية خلال القرن 21 [128]، حيث كان الهدف من هذا المؤتمر هو التوصل إلى اتفاقية تاريخية لحماية الكرة الأرضية من الغازات الضارة التي تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، إذ تعد هذه الاتفاقية أول محاولة دولية لفرض قيود قانونية ملزمة على انبعاث الغازات الدفينة من الدول المتقدمة النمو، فضلا عن غاز ثاني أكسيد الكربون وهو الغاز الرئيسي للدفينة [129].

- وقد تم التوصل في هذا المؤتمر إلى اتفاق يتم بمقتضاه خفض انبعاث الغازات الملوثة للبيئة بنسبة (6%)، وذلك من خلال مناقشات استمرت عشرة أيام، بحيث تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بخفض نسبة (7%)، بينما تلتزم اليابان بنسبة خفض قيمتها (8%)، وأن الدول الصناعية سوف تبدأ نسبة هذا الخفض ابتداءا من عام 2008 حتى عام 2012 م، وفي هذا المؤتمر حذر " روبرت واتسون " رئيس اللجنة الدولية المختصة بدراسة التغيرات المناخية والتي تضم (2000) عالم برعاية الأمم المتحدة، من أن العالم سوف يواجه كارثة بيئية محققة خلال القرن 21 إذا لم ينتهز المجتمعون الفرصة للاتفاق، كما ذكر أنه يخشى أن العالم ربما يكرر الخطأ الذي وقع فيه بشأن طبقة الأوزون، وأن ينتظر حدوث كارثة بيئية حتى يتحرك لحماية البيئة، كما أكد " روبرت واتسون " أن انبعاث الغازات الملوثة للبيئة سوف يؤدي إلى

ارتفاع درجة الحرارة في العالم بمقدار (3,5) درجة بحلول عام 2100 م، إذا لم تتم السيطرة على تلك الغازات.

- وقد اقترح المؤتمر عدة نقاط من أجل حل المشكلة منها [130]:

- ❖ إنشاء بنك عالمي لخدمة الدول ومشروعات الأعمال للحد من التلوث.
- ❖ توفير منحة مالية للدول النامية التي لديها موارد بيئية غنية مثل الغابات الاستوائية مقابل الالتزام بالمحافظة عليها.
- ❖ يسمح هذا البنك للشركات والدول التي تنقل الغازات المنبعثة منها على المستوى المطلوب ببيع حصتها إلى شركات أخرى تزيد فيها النسبة الأمر الذي يحقق مصلحة الطرفين.

15- مؤتمر " Rio+5 " (خمس سنوات بعد مؤتمر " ري ودي جانيرو):

- حيث دعت منظمة مجلس الأرض وهي منظمة عالمية غير حكومية إلى مؤتمر " Rio+5 " في " ريو دي جانيرو " في الفترة من 13 إلى 19 مارس 1997 م، وقد بحث هذا المؤتمر مسألة التنمية المستدامة الحقيقية، وأكد أن هذا هو ما دفع من نظموا المؤتمر إلى اختيار شعار من الأجندة إلى الفعل، وقد قصد بذلك بحث أفضل السبل لتحقيق المشاركة الايجابية لكل قطاعات المجتمع الدولي في عملية التنمية، وفي إطار الشعار الذي اتخذه المؤتمر، حرص المنظمون على تنظيم مجموعة من ورش العمل على مدار أيام المؤتمر ناقشت عديدا من القضايا الهامة والتي جاءت متضمنة نتائج مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 م، وقد بحثت هذه الورشات كيفية تحقيق الأجندة على أرض الواقع والسبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة الحقيقية التي تضمن لكل الأجيال القادمة حقها في الموارد الطبيعية لكوكب الأرض [131].

- وكان في مقدمة هذه الورشات ورشة ناقشت دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، وورش ناقشت دور العلوم التكنولوجية والأبحاث وكذلك دور الإدارة في تحقيق التنمية

المستدامة، ودور القيم في هذا النوع من التنمية، وناقشت ورشة أخرى النظم المالية للتنمية المستدامة والطاقة والتنوع الحيوي وعلاقتها بالتنمية المستدامة وإدارة التنمية المستدامة.

16- اتفاقية " روتردام " الخاصة بإجراءات الموافقة على علم مسبق بشأن الكيماويات الخطرة والمبيدات في التجارة الدولية:

- تمت هذه الاتفاقية في ماس 1998 م، حيث تمثل خطوة مهمة في سبيل حماية الإنسانة والبيئة من المخاطر الكيماوية الخطرة والمبيدات التي تؤدي إلى التسمم والموت، وذلك نتيجة استخدام المبيدات السامة وبعض المواد الكيماوية، حيث تؤدي هذه المواد إلى تلوث الموارد المائية كما أنها ذات تأثير سلبي على الحيوان والنبات، وهي مواد يتميز بعضها بعدم القابلية للتحلل مما يؤدي لتراكمها في البيئة لفترة طويلة وتنتقل من دولة إلى أخرى.

- وتتضمن الاتفاقية الإجراءات الخاصة للحصول على توزيع قرارات الدول المستوردة المتعلقة بعمليات الشحن المستقبلية لبعض الكيماويات، والتأكد من التزام الدول المصدرة بهذه القرارات، والنتيجة هي أن جميع الأطراف ملزمون بعدم تصدير (41) نوعا من المبيدات والكيماويات الصناعية التي حددتها الاتفاقية بدون موافقة الدول المستوردة مسبقة العلم، وسيتم إضافة كيماويات أخرى إلى قائمة الاتفاقية في المستقبل عن طريق عملية محددة تقوم فيها " لجنة مراجعة الكيماويات " بتقييم الكيماويات المرشح ضمنها للقائمة، وتهدف هذه الاتفاقية إلى [132]:

- ❖ تشجيع الدول على تحمل المسؤولية.
- ❖ التعاون في مجال التجارة الدولية التي تقوم على المواد الكيماوية الخطرة من أجل حماية الإنسان والبيئة.
- ❖ تبادل المعلومات حول مواصفات هذه المواد وعمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بها وتقع هذه الاتفاقية في (30) مادة.

– وتسري هذه الاتفاقية على المواد الكيماوية المحظورة أو المقيدة بشدة وتركيبات مبيدات الآفات شديدة الخطورة، ولا تسري على العقاقير المخذرة المؤثرة على العقل، المواد المشعة، النفايات، الأسلحة الكيماوية، المستحضرات الصيدلانية بما في ذلك العقاقير الطبية والبشرية والبيطرية، المواد الكيماوية المستخدمة كمضاف للأغذية، المواد الكيماوية المستوردة بكميات لا يحتمل أن تؤثر على الصحة البشرية والبيئية شريطة أن تكون قد استوردت لأغراض البحث أو التحليل أو بواسطة فرد للاستخدام الشخصي بكميات منطقية لذلك الاستخدام، هذا وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 24 فيفري 2004 م، كما وقعت على الاتفاقية (73) دولة وصادقت عليها (100) دولة، ووفقا للاتفاقية فإن المواد التي تشتمل عليها الاتفاقية يجب أن تكون الدولة المستوردة على علم بالتصدير إليها، وهو إجراء لمعرفة رغبة هذه الدولة في استيراد هذه المواد، وذلك للتأكد من تطبيق الإجراءات الخاصة بهذه المواد.

17– مؤتمر قمة الأرض الثاني أو مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002 م أو " مؤتمر جوهانسبوغ ":

– وهو المؤتمر الذي عقد خلال الفترة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 م في جوهانسبوغ بجنوب إفريقيا، وشارك فيه أكثر من (60) ألف شخص (بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات والمندوبين الحكوميين والقادة من المنظمات الغير حكومية ورجال الأعمال...)، وشاركوا في مختلف الاجتماعات والحلقات لتحليل ما أحرز من تقدم منذ مؤتمر قمة " ريو دي جانيرو " عام 1992 م بشأن جدول أعمال القرن 21، وللبحث في السبل الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة [133].

– قبل هذه القمة نظمت الأمم المتحدة مؤتمر " قمة الأرض + 5 " الذي أقيم في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 م، أي أنه تلا مؤتمر قمة الأرض الأول، وذلك لتقييم التقدم في تطبيق التنمية المستدامة، وقد تم الاتفاق في تلك المؤتمرات على أن التقدم كان مخيبا للآمال، فقد زاد الفقر وأصبح الوضع البيئي أسوأ من السابق [134]، لذا فقد استهدف مؤتمر قمة جوهانسبوغ وضع الأساس

لمنهج جديد ذو اتجاه علمي، من خلال تأسيس عدة أهداف وجداول زمنية والتزامات لتشجيع التنمية المستدامة، والفرق الرئيسي بين قمة الأرض الأولى وقمة الأرض الثانية هو أن مؤتمر " ريو " ركز الاهتمام على محاولة تغيير طريقة تفكير الناس في التنمية، في حين سعى مؤتمر جوهانسبوغ إلى تغيير الطريقة التي يتصرف بها الناس، أي أنه يدور حول التنفيذ والخروج بإجراءات تنفيذية.

– ولقد كان من النتائج التي صدرت عن هذا المؤتمر في ختام أعماله إعلان سياسي غير رسمي، تبلور في (69) توصية، يمكن تلخيص أهمها في مايلي [135]:

– يجب أن تعمل مجتمعات العالم على دفع ودعم ثلاثة أقطاب لا يمكن الفصل فيما بينها، تتمثل في حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على كل المستويات المحلية والقومية الإقليمية والعالمية.

– التعهد بتنفيذ برنامج عالمي للتنمية المستدامة يعطي الأولوية المطلقة لتضييق الهوة السّحيقة التي تقسم المجتمع الإنساني إلى أغنياء وفقراء.

– التأكيد على ما جاء في قمة " ريو دي جانيرو " من خلال الاتفاق على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الركائز الثلاث التي لا تتجزأ للتنمية المستدامة، ولتحقيق مثل هذا التطور يلزم تبني البرنامج العالمي " جدول أعمال 21 ".

– التعهد بتحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها عالميا، بما في ذلك تلك المتضمنة في إعلان الألفية والاتفاقيات الدولية المرتبطة به، والتي أبرمت في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت منذ عام 1992 م.

– أن أكثر التحديات التي لا تزال تواجه مجتمعات العالم هي الفقر والتخلف والتدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وداخلها.

– أن القضاء على أنماط الإنتاج والاستهلاك وتغييرها، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هي أهداف أساسية من أجل التنمية المستدامة.

– الإقرار بأن الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات وتحقيق السلام والأمن هي أمور جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.

– التركيز على توفير المتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية، من مياه نظيفة وصرف صحي وأمن غذائي وتنوع بيولوجي، واعتراف بالأهمية المحورية للتكنولوجيا والتعليم والتدريب وإيجاد فرص العمل.

– الحاجة إلى بناء القدرات وتوفير الموارد الكافية لتقليص الفقر والبطالة بحلول سنة 2015 م.

– الالتزام بتطبيق كل الاتفاقيات الدولية لمواجهة الكوارث البيئية مثل: التصحر والأكسدة والتلوث والتغيير البيئي والتغيرات المناخية.

– تتطلب التنمية المستدامة منظورا طويل الأجل ومشاركة واسعة في صوغ السياسة، وصنع القرار والتنفيذ على كل المستويات مع القطاع الخاص والعمال والمجتمع المدني وكل التجمعات الكبيرة.

– التعهد بتقوية وتحسين الإدارة على المستوى المحلي من أجل تنفيذ جدول الأعمال 21 ولأهداف التنمية في الألفية الجديدة.

– الاعتراف بالمكانة المركزية للمرأة في المجتمع الإنساني ودورها في التنمية المستدامة.

– الالتزام والعمل على كل المستويات لحماية الكوكب وتشجيع التنمية الإنسانية، وتحقيق الرفاهية والسلام العالميين.

<u>18– قمة " كوبنهاغن " حول التغيرات المناخية:</u>

– انعقدت القمة في ديسمبر 2009 م بكوبنهاغن بالدانمارك، حيث شاركت فيها نحو (190) دولة بين صناعية كبرى ونامية وفقيرة [136]، حيث تهدف قمة كوبنهاغن إلى حشد الدعم السياسي من أجل التوصل

إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي، وذلك بضرورة خفض الغازات الدفينة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم، ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن والفعالية، ويكون الاتفاق الجديد بديلا أقوى من " بروتوكول كيوتو " الذي انتهت مرحلته الأولى في عام 2012 م، حيث يتعلق بخفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري الذي كانت قد تمت مناقشته عام 1997 م، ودخل حيز التنفيذ في شهر فبراير 2005 م، وهو عبارة عن اتفاقية تعمل بمقتضاها الدول الصناعية على خفض الانبعاثات الغازية بنسبة (5,2%) مقارنة بعام 1990 م، والهدف منها هو خفض إجمالي الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النترات والكبريت، وهي قضية أصبحت تحتل أهمية كبرى تتعلق بمستقبل البشرية وحياة أجيالها في ظل تلوث بيئي متنامي وتغير مناخي، كما تعتبر قضية جيوسياسية أساسية في العصر الحديث لما لها من تأثير على مختلف مناحي الحياة من: صحة الاقتصاد إلى صحة الإنسان، ومن أمن الطاقة إلى الزراعة والثروة المائية والبيئية، وصولا إلى الأمن الدولي برمته [137].

19- مؤتمر مراكش 2013 م [138]:

- دارت أحداث مؤتمر مراكش المغربية حول موضوع: التربية البيئية والرهانات من أجل انسجام أفضل بين المدن والقرى، وذلك بداية من 09 جوان 2013 م إلى غاية 14 جوان من نفس السنة، حيث تمحورت مواضيع الدراسة في النقاط الآتية:

- ❖ تعزيز التربية البيئية.
- ❖ الحوار بين الثقافات.
- ❖ الحركات الاجتماعية وبناء المجتمعات الخضراء.
- ❖ التواصل وتأثير وسائل الإعلام في التربية البيئية.
- ❖ الاقتصاد البيئي الأخضر.

- ❖ الأخلاقيات والفلسفة البيئية.
- ❖ التربية الخضراء.

5-2- الحقوق البيئية في القوانين الجزائرية:

- تعد حماية البيئة والمحافظة عليها من بين القضايا التي بادر إليها المشرع الجزائري، خاصة في الفترة التي تشهد تنامي وتعالي الأصوات المنادية بضرورة إعطاء البيئة أهمية بالغة ضمن مخططات التنمية المختلفة، والعمل على دمجها في هذه المخططات في معظم أنحاء العالم، وهو الأثر الذي نلاحظه من خلال القانون رقم 83-03 لعام 1983 م، والذي أصدره رئيس الجمهورية الجزائرية، وصادق عليه المجلس الشعبي الوطني، إذ صدر هذا القانون بناءا على الدستور الجزائري خاصة المادتين (152) و(154) منه، وبناءا على العديد من الأوامر والمراسيم والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، بحيث يهدف هذه القانون إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة، حيث يمكننا أن نشير في هذه النقطة إلى عدة قضايا أهمها [139]:

- ✓ حماية الموارد الطبيعية وإضفاء القيمة عليها.
- ✓ اتقاء كل شكل من أشكال التلوث والمضار ومكافحته.
- ✓ تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

- إن هذه الأهداف تنطلق من مبادئ عامة وأولها أن حماية البيئة الجزائرية مطلب أساسي من مطالب السياسة الوطنية الجزائرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي تنمية تقتضي تحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان.

- وإذا قمنا بالتفصيل في هذا القانون فإننا سنجده يخص معظم القضايا التي تتصل بالبيئة وحمايتها بصفة عامة، إلا أننا سنذكر ما يهمنا هنا وهو:

– أنه عندما نلاحظ القانون رقم 03–10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1924 هـ الموافق ل 19 يوليو 2003 م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، نجد أن قضية البيئة أخذت بعدا آخرا، ولم تبق مجرد قضية معزولة بعيدة عن مختلف القضايا والمجالات الأخرى، إذ أصبحت تدخل ضمن ما يعرف بالتنمية المستدامة، بل أكثر من هذا إذ أنها أصبحت تعتبر جزءا لا يتجزأ من أي عملية تنموية في إطار التنمية المستدامة.

– أن القانون رقم 03–10 قام بإصداره رئيس الجمهورية بناءا على:

– الدستور الجزائري لاسيما المواد: (119)– (120) و (122)– (19) و(126) منه، وبمقتضى العديد من الأوامر والمراسيم المتضمنة المصادقة على الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر في مجال حماية البيئة والانضمام إليها، وكذلك بمقتضى القوانين الصادرة التي لها علاقة بهذا المجال يتكون هذا القانون من (144) مادة قانونية متضمنة (8) أبواب، وهناك من الأبواب ما ينقسم إلى فصول، وبعض الفصول ما ينقسم إلى فروع، حيث أن الهدف الرئيسي منه هو حماية البيئة والمحافظة عليها من أي خطر يهددها، وهو ما جاء صراحة في الحكم التمهيدي الذي يتضمن المادة الأولى من القانون، بحيث يشير إلى أنه: " **يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** " [(140)].

– أما فيم يخص المواد الأخرى المتبقية فهي مضمنة في أبواب، فالباب الأول يتضمن أحكاما عامة مختلفة، إذ تبين المادة الثانية من القانون الهدف من حماية البيئة، بحيث تنص على:

– تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يأتي [(141)]:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
- إصلاح الأوساط المتضررة.

- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيا الأكثر نقاءا.
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

- وعليه يتأسس هذا القانون على مبادئ عامة نذكر منها:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي الذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.

- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، والذي يجب بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كـ: الهواء والماء والأرض وباطن الأرض، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب أن لا تأخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.

- مبدأ الإعلام والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

- ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن المشرع الجزائري تطرق بصورة مباشرة إلى قضية التحسيس والتوعية البيئية، وذلك من خلال تأكيده على أن هذا القانون جاء ليدعم الإعلام والتحسيس وكذلك مشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة، وهي إشارة إلى أن للبلدية دورا كبيرا في هذا المجال وهو الأمر الذي نصت عليه المادة (02) السابقة الذكر وأكدته المادة (05)، بحيث حددت عدة أدوات لتسيير البيئة وهي [142]:

- ❖ هيئة الإعلام البيئي.
- ❖ تحديد المقاييس البيئية.
- ❖ تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة.
- ❖ نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية.
- ❖ تحديد الأنظمة القانونية الخاصة والهيئات الرقابية.

❖ تدخل الأفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة.

– ومن خلال هذه الأدوات، نلاحظ أن السياسة التي تتبعها الدولة الجزائرية من أجل حماية البيئة مبنية على عدة أمور أهمها مسألة الإعلام البيئي، بحيث ينص على وضع نظام الإعلام البيئي الذي ينشأ ويتضمن حسب المادة السادسة من قانون شبكات جمع المعلومات البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص، وكيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية، بالإضافة إلى قواعد المنظمات حول المعلومات البيئية العامة العلمية والتقنية والإحصائية والمالية والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة، وأيضا كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني والدولي مع إجراءات التكفل بطلبات الحصول على المعلومات [143].

– بالإضافة إلى ضرورة وضع هيئة للإعلام البيئي، كما نص هذا القانون أيضا على الحق العام في الإعلام البيئي وهو الأمر الذي أشارت إليه المادة السابعة، إذ تشير إلى أن: " **لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة الحق في الحصول عليها** "، كما أشارت المادة التاسعة إلى الحق الخاص في الإعلام البيئي، إذ نصت على أن: " **دون الإخلال بالأحكام التشريعية في هذا المجال، للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات عن الأخطار التي يتعرضون لها في بعض مناطق الإقليم، وكذا تدابير الحماية التي تخصهم** " [144].

– وهو ما يشير إلى أنه يحق لكل الأطراف مهما كانت طبيعتها سواءا كانت عامة أو خاصة، كلهم لهم الحق في الإعلام البيئي والاطلاع على أهم القضايا والمعلومات التي تخص البيئة وما تعلق بها.

– أما فيم يتعلق بتدخل الأشخاص والأطراف التي لها علاقة في مجال حماية البيئة، فهنا يبين القانون الأطراف الأخرى التي يجب أن تتدخل في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها خارج الأطر الرسمية، بحيث يعطي الحق القانوني للجمعيات المعتمدة ممارسة أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، كما لها الحق في المساهمة في عمل الهيئات العمومية، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة

وفق التشريع المعمول به، بما في ذلك رفع دعاوي أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، وهذا ما بينته المادتان (35) و(36) من القانون رقم 03-10، حيث يمكن للأطراف المعتمدة قانونا ومنها البلدية ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها، وعليه تشكل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة، وتحسين الإطار المعيشي وحماية الهواء والماء والجو والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث، وهذا بنص المادة (37) من نفس القانون [145].

- كما تضمن القانون أهم مقتضيات الحماية البيئية، بحيث تحمل المادة (39) أهم هذه المقتضيات والتي تتمثل في [146]:

- ✓ التنوع البيولوجي.
- ✓ الهواء والجو.
- ✓ الماء والأوساط المائية.
- ✓ الأرض وباطن الأرض.
- ✓ الأوساط الصحراوية.
- ✓ الإطار المعيشي.

- وقد جاءت مقتضيات الحماية البيئية المذكورة سابقا في المادة (39)، بحيث تناول القانون كل من هذه المقتضيات بصورة منفردة، إذ تناول مقتضيات حماية التنوع البيولوجي، وتناول مقتضيات حماية الهواء والجو، ومقتضيات حماية الماء والأوساط المائية بمختلف أنواعها، من مياه عذبة ومياه البحار وغيرها، ومقتضيات حماية الأرض وباطن الأرض والثروات التي تحتوي عليها بصفتها موارد محدودة قابلة أو غير قابلة للتجديد، بالإضافة إلى ما تضمنته مقتضيات الأوساط الصحراوية والتي تشمل مخططات مكافحة

التصحر والانشغالات البيئية والحفاظ على الأنظمة الايكولوجية والتنوع البيولوجي للأوساط الصحراوية، كما تناول حماية الإطار المعيشي بحيث تصنف الغابات الصغيرة والحدائق العمومية والمساحات الترفيهية وكل مساحة ذات منفعة جماعية تساهم في تحسين الإطار المعيشي، حيث تعتبر هذه المقتضيات المجال الطي يمكن للهيئات المهتمة بحماية البيئة التحرك في إطاره، كالبلدية ولجان الأحياء والجمعيات البيئية... من أجل ضمان فعالية أكبر.

– وقد جاء الباب الرابع من القانون بعنوان الحماية من الأضرار، بحيث تضمن عدة فصول حسب نوع الضرر المستهدف، فالفصل الأول من هذا الباب تناول مقتضيات الحماية من المواد الكيماوية مهما كان نوع هذه المواد والمجال الذي تستعمل في إطاره بما في ذلك المواد المشعة، وتهدف هذه المقتضيات إلى حماية الإنسان وبيئته من الأخطار التي يمكن أن تنجم عن المواد والمستحضرات والمواد الكيماوية، في شكلها الطبيعي أو التي تنتجها الصناعة، سواءا كانت صافية أو مدمجة في المستحضرات وهذا حسب المادة (69) من القانون [147].

– أما الفصل الثاني، فيتعلق بمقتضيات الحماية من الأضرار السمعية والتي تهدف إلى الوقاية أو القضاء أو الحد من انبعاث وانتشار الأصوات أو الذبذبات التي قد تشكل أخطارا تضر بصحة الأشخاص وتسبب لهم اضطرابا مفرطا، أو من شأنها أن تمس البيئة.

– أما الباب الخامس فتضمن أحكاما خاصة تتمثل بصفة عامة في مختلف الحوافز والمكافآت المالية والجمركية، وتخفيضات ضريبية لكل الأشخاص والهيئات والمؤسسات التي تكون أنشطتها مراعية للبيئة ومتلائمة معها، بالإضافة إلى الجوائز الوطنية في مجال حماية البيئة.

– كما جاء الباب السادس متضمنا أحكاما جزائية تتمثل في العقوبات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي، والعقوبات المتعلقة بالمجالات المحمية، والعقوبات المتعلقة بحماية الهواء والجو، والعقوبات المتعلقة بحماية الماء والأوساط المائية، والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات المصنفة، والعقوبات المتعلقة بالحماية

من الأضرار، بالإضافة للعقوبات المتعلقة بحماية الإطار المعيشي، حيث أن معظم هذه العقوبات تتراوح بين الحبس والغرامة المالية في حالة الإخلال بأحكام هذا القانون، أما في حالة معاودة الخطأ فالعقوبة سوف تتضاعف.

– أما فيم يتعلق بالباب السابع فقد جاء تحت عنوان البحث ومعاينة المخالفات، إذ يبين مختلف الجهات والهيئات المؤهلة للقيام بالبحث وبمعاينة مخالفات أحكام القانون، بحيث ذكر إلى جانب ضباط وأعوان الشرطة القضائية مجموعة من الهيئات أهمها: مفتشوا البيئة، وموظفوا الأسلاك التقنية للإدارة المكلفة بالبيئة، ضباط وأعوان الحماية المدنية، متصرفوا الشؤون البحرية وغيرها من الهيئات والمؤسسات التي لها علاقة بالبيئة.

– وقد جاء الباب الثامن والأخير متضمنا أحكاما ختامية مختلفة متعلقة بعدة أمور تخص كيفية إثبات المخالفات وطريقة تنفيذها وغيرها من الأحكام.

– وفي الأخير يمكننا القول أن حماية البيئة في الجزائر من الجانب التشريعي مضمونة من خلال هذا القانون الذي كان شاملا ووافيا لكل مشكلات البيئة وقضاياها، بحيث نجد أن قضية نشر الوعي البيئي مضمونة من خلال هذا القانون، وذلك من خلال مختلف الجهات والهيئات المهتمة والمختصة في حماية البيئة، ومن بينها البلدية وكافة الفاعلين في المجال، حيث أشار إلى أن لها الحق في التدخل والعمل من أجل حماية البيئة ونشر الوعي البيئي وحقها في القيام بنشاطات حول الإعلام البيئي.

مراجع وهوامش الفصل الثالث:

1- عادل مشعان ربيع، التوعية البيئية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص63.

2- سعدون نجم الحلبوسي، مرجع سابق، ص35.

3- أحمد حسين اللقاني، فارعة حسن محمد، مرجع سابق، ص17.

4- نفس المرجع، ص40.

5- ابتسام سعيد الملكاوي، مرجع سابق، ص127.

6- الجبان رياض، البيئة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع البيئة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2006، ص20.

7- أحمد حسين اللقاني، فارعة حسن محمد، مرجع سابق، ص19.

8- أحمد سيد عاشور، مرجع سابق، ص778.

9- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص81.

10- صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي: أسس عملية وتجارب عربية، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص87.

11- أحمد ماهر، السلوك التنظيمي: مدخل بناء المهارات، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1995، ص140.

12- نفس المرجع، ص141.

13- ايريك فروم، الإنسان بين المظهر والجوهر، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص142.

14- Stephen J. Page, Tourism management: Managing for change, Elsevier Butterworth- Heinemann, Second edition, 2007, p72.

15- Ibid, p70.

16- زكرياء عبد العزيز محمد، التلفزيون والقيم الاجتماعية للشباب المراهقين، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2002، ص ص25-26.

17- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1990، ص ص24-29.

18- جمال الدين مرسي، ثابت عبد الرحمن إدريس، نظريات ونماذج وتطبيق لإدارة السلوك في المنظمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص135.

19- عمار الطيب كشرود، معجم مصطلحات علم النفس الصناعي والتنظيمي، ط1، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1994، ص32.

20- محمد سعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص191.

21- نفس المرجع، ص ص191-192.

22- متاح على الموقع الالكتروني: www.Google.com تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28-02-2010، على الساعة 14:30.

23- نفس المرجع.

24- عبد الرحمن توفيق، العملية التدريبية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 1994، ص123.

25- متاح على الموقع الالكتروني: www.Google.com تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28-02-2010، على الساعة 14:30.

26- نفس المرجع.

27- جمال الدين المرسي، ثابت عبد الرحمن إدريس (بتصرف)، مرجع سابق، ص293.

28- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص ص106-107.

29- ناصر محمد العديلي، السلوك الإنساني والتنظيمي: منظور كلي مقارن، الإدارة العامة للبحوث، السعودية، 1995، ص493.

30- Marie Christine Rouault, Droit administratif: Source et principes généraux, L'organisation administrative, Le contrôle de l'administration, Gualino éditeur, Paris, 2005, p84.

31- أحمد المصري، الإدارة المحلية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص32.

32- نفس المرجع، ص33.

33- Loic Blondiaux, L'idée de démocratie participative: enjeux impenses et questions récurrentes, Novembre 2004, Disponible sur le site : www.chaire-mcd.ca, 27-06-2015.

34- Sherri Torjman, Eric leviten- reid, Le rôle social de l'administration locale, Mars 2003, disponible sur le site: www.caledoninst.org, 25-06-2015.

35- Op.cit.

36- Op.cit.

37- Michel Crozier, Etat modeste, Etat moderne: Stratégies pour un autre changement, Edition Fayard, France, 1997, p11.

38- Sherri Torjman, Eric Leviten-Reid, Op.cit.

39- Michel Crozier, Op.cit, pp225- 245.

40- الرضية باب الله متولي، التربية البيئية، مكتبة الرشد، الرياض، 2007، ص164.

41- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، ط3، بيروت، مطبعة لبنان، ص41.

42- عبد الفتاح تركي موسى، البناء الاجتماعي للأسرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، بدون سنة نشر، ص31.

43- محمد يسري إبراهيم دعبس، التربية الأسرية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص27.

44- إبراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995، ص136.

45- نفس المرجع، ص ص136-137.

46- أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص241.

47- إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سابق، ص137.

48- أحمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص242.

49- نفس المرجع، ص243.

50- صبري الدمرداشي، التربية البيئية: النموذج والتحقيق والتقويم، ط2، مكتبة الفلاح، القاهرة، 1994، ص75.

51- سامي عريفج، برامج الطفل ما قبل المدرسة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص47.

52- نفس المرجع، ص47.

53- نفس المرجع، ص47.

54- إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سابق، ص ص555-556.

55- وفاء سلامة، التربية البيئية لطفل الروضة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص55.

56- نفس المرجع، ص56.

57- نفس المرجع، ص60.

58- نفس المرجع، ص 60.

59- نفس المرجع، ص ص61-62.

60- جون ديوي، التربية، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد، دار الفكر، مصر، 1983، ص38.

61- إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سابق، ص138.

62- رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1976، ص177.

63- نفس المرجع، ص177.

64- إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سابق، ص162.

65- عبد الله زكرياء، الثقافة البيئية في مناهج التعليم: الإنسان البيئة والتنمية، الخرطوم، 1972، ص ص148-149.

66- نفس المرجع، ص ص148-149.

67- نفس المرجع، ص ص149-150.

68- نفس المرجع، ص150.

69- اليونسكو، الحاجة والتبرير للتربية البيئية، منهج للتدريب أثناء الخدمة لمعلمي ومشرفي المدارس الابتدائية، سلسلة رقم 06، قسم التعليم العلمي والبيئي، ص14.

70- Lucia Sauvé, courants théoriques et pratiques en éducation relative à l'environnement, essai de cartographie du domaine, université du Québec, Montréal, Canada, 2007, pp31-33.

71- اليونسكو، مرجع سابق، ص ص25-26.

72- نفس المرجع، ص26.

73- إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سابق، ص165.

74- متاح على الموقع الالكتروني:

http://www.semide.dz/ar/news/news_item.asp?News ID=2110220، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-01-2012، على الساعة 21:00.

75- متاح على الموقع الالكتروني:

http://www.semide.dz/ar/news/news_item.asp?News ID=4031320، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-01-2012، على الساعة 21:15.

76- اليونسكو، التربية في مواجهة مشكلات البيئة، مرجع سابق، ص ص24-25.

77- نفس المرجع، ص25.

78- عاطف عدلي العبد، عاطف العبد نهى، الإعلام التنموي والتغيير الاجتماعي، ط5، دار الفكر العربي، 2007، ص103.

79- اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم والتربية، مرجع سابق، ص ص142-143.

80- أحمد يحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 243.

81- نفس المرجع، ص14.

82- صالح ذياب الهندي، مرجع سابق، ص64.

83- نفس المرجع، ص ص663-665.

84- اليونسكو، التربية في مواجهة مشكلات البيئة، مرجع سابق، ص32.

85- حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة: السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000، ص ص151-152.

86- اليونيب، الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في مجال الإعلام المرئي، دمشق، 1995، ص 54.

87- اليونسكو، التربية في مواجهة مشكلات البيئة، مرجع سابق، ص33.

88- أميمة كامل، إعداد برامج البيئة في الإذاعة والتلفزيون، الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في مجال الإعلام المرئي والمسموع، دمشق، 1995، ص204.

89- اليونيب، مرجع سابق، ص ص54-55.

90- اليونسكو، التربية في مواجهة مشكلات البيئة، مرجع سابق، ص 32.

91- Françoise Bulaudot, Michèle Besson, Environnement Urbanisme, Cadre de vie, Edition Montchrestien, Paris, 1979, pp 672-673.

92- رضا هميسي، مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية، المركز الجامعي مولاي الطاهر، سعيدة، 08-09 ديسمبر 2003، ص89.

93- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص22.

94- نبيلة حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 12، نيويورك، طبع الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996، ص47.

95- جورج جحا، البيئة والانتخابات: الأخضر رمز الثورة العالمية الجديدة والبيئة سياسة فوق الخلافات السياسية، مجلة البيئة والتنمية، العدد 27، لبنان، جويلية 2000، ص20.

96- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص224-225.

97- أوهايبية فتيحة، دور الاتصال الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة في ظل الحاكمية، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2008، ص293.

98- مقابلة مع عضو من الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، 31-03-2016، الساعة 14:10.

99- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص405.

100- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، مكتبة لبنان المعرفة، الإسكندرية، 2006، ص20.

101- متاح على الموقع الالكتروني: http ://www.undocuments.net/apht b5.htm ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30-05-2014، على الساعة 20:00.

102- هشام حمدان، الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 185، مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2002، ص52.

103- متاح على الموقع الالكتروني: http ://www.undocuments.net/aphe. b5.htm، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30-05-2014، الساعة 20:55.

104- عادل مشعان ربيع، التوعية البيئية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص63.

105- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص24.

106- سمير قريد، دور الجمعية الوطنية لمكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2006، ص62.

107- نفس المرجع، ص63.

108- اليونسكو، اتجاهات التربية البيئية منذ مؤتمر تبليسي، التقرير الأول لمسح عالمي، قسم تعليم العلوم التقني والبيئي، باريس، فرنسا، 1989، ص6.

109- عادل مشعان ربيع، التوعية البيئية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص63.

110- هشام حمدان، الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 185، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جويلية 2002، ص53.

111- نفس المرجع، ص55.

112- عادل مشعان ربيع، مرجع سابق، ص64.

113- هشام حمدان، مرجع سابق، ص55.

114- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص407.

115- نفس المرجع، ص408.

116- متاح على الموقع الالكتروني: http:// www.un.documents.net/wced-ocf.htm، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 07-07-2014، الساعة 18:40.

117- متاح على الموقع الالكتروني:

http:// www.un.org/documents/ga/res/42/ares41-HTM.187، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 07-07-2014، الساعة 19:39.

118- هشام حمدان، مرجع سابق، ص58.

119- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص409.

120- نفس المرجع، ص411.

121- UN conference of environment and development 1992, Disponible sur le site: http:// www.un.org/geninfo/bp/enviro, 30-05-2013.

122- John Drexhage, Deborah Murphy, Sustainable development- from bruntland to Rio 2012, site web: www.un.org/.../webdav/site/climatechange/shared/gsp/docs/GSP16_Background%20on%20sustainable%20Devt.pdf.

123- أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص30.

124- نفس المرجع، ص32.

125- متاح على الموقع الالكتروني: http:// www.un.org./esa/dsd/agenda21_english، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 09-12-2013، الساعة 15:23.

126- خالد قاسم مصطفى، مرجع سابق، ص415.

127- نفس المرجع، ص417.

128- أحمد حسين اللقاني، فارعة حسن محمد، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1999، ص197.

129- مورد العالم، دليل البيئة العالمية، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام، مصر، 1999، ص174.

130- أحمد حسين اللقاني، فارعة حسن محمد، مرجع سابق، ص197.

131- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص317.

132- نفس المرجع، ص422.

133- أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص32.

134- نفس المرجع، ص32.

135- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، متاح على الموقع الالكتروني:
http:// www.un.org/esa.dsd/csd/csd_csd05.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ:
11-02-2014، الساعة 23:07.

136- Synthesis report from climate change:
www.pikpotsdam.de/news/press.../synthesis-report-web.pdf

137- محمد سعيد، قمة كوبنهاغن تبحث مواجهة التغير المناخي وسط آمال كبيرة باتفاق أقوى من كيوتو وتكهنات بعدم تحققه، جريدة القدس العربي، 06-12-2009، متاح على الموقع الالكتروني:
http:// www.alquds.com/node/218867، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 07-07-2014، الساعة 17:57.

138- متاح على الموقع الالكتروني: http:// www.weec2013.org/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ:
30-03-2013، الساعة 23:00.

139- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من قانون 83-03 المؤرخ في فبراير 1983 المتعلق بحماية البيئة، ص2.

140- المادة 1 من قانون 03-10، مرجع سابق، ص9.

141- المادة 2 من قانون 03-10، مرجع سابق، ص9.

142- المادة 5 من القانون 03-10، مرجع سابق، ص10.

143- المادة 6 من قانون 03-10، مرجع سابق، ص10.

144- المادة 9 من قانون 03-10، مرجع سابق، ص10.

145- المادة 37 من قانون 03-10، مرجع سابق، ص13.

146- المادة 39 من القانون 03-10، مرجع سابق، ص14.

147- المادة 69 من قانون 03-10، مرجع سابق، ص17.

الفصل الرابع

الفـــصل الـــــرابع:

عوائق الاتصال البيئي لبلديات ولاية عنابة في ظل الرهانات البيئية

1- معوقات الاتصال البيئي في بلديات عنابة من الناحية الاقتصادية.

2- معوقات الاتصال البيئي في بلديات عنابة من الناحية الاجتماعية.

3- معوقات الاتصال البيئي في بلديات عنابة من الناحية القانونية.

4- أهم الرهانات البيئية المحلية لبلديات عنابة.

5- انعكاسات الرهانات البيئية على السياحة البيئية في مدينة عنابة.

6- انعكاسات الرهانات البيئية على صحة المواطن والمجتمع العنابي.

*** مراجع وهوامش الفصل (من الصفحة 409 إلى الصفحة 419).**

1- معوقات الاتصال البيئي في بلديات ولاية عنابة من الناحية الاقتصادية:

- إن من بين أهم العوائق التي تواجه البلديات الجزائرية بصفة عامة وبلديات عنابة بصفة خاصة من الناحية الاقتصادية هو ضعف الميزانية أو عدم قدرة التحكم فيها، مع العلم أنه من بين المبادئ الأساسية لهذه الأخيرة مبدأ التوازن، الذي هو عبارة عن مجموع النفقات الذي يساوي مجموع الإيرادات، والذي يجب أن يتحقق على مستوى كل قسم من أقسام مدونة الميزانية، أي نفقات قسم التسيير تساوي إيرادات قسم التسيير، ونفس الشيء ينطبق على قسم التجهيز...الخ، إلا أن الإخلال بهذا المبدأ (إيرادات أقل من النفقات) يعتبر في الواقع عجزا للميزانية، والذي عرف تزايدا كبيرا خاصة مع اتساع المهام الموكلة للبلديات بسبب انعدام الملائمة والتوفيق بين الموارد والنفقات في ظل إجبارية تكفلها بالأعباء من ميزانيتها الخاصة، وهذا لبعض مهامها المتعلقة بصيانة الطرقات والحراسة، مدارس التعليم الأساسي، المراكز الثقافية، المساجد، المراكز الصحية وقاعات العلاج، هياكل الشباب والرياضة...الخ، هذا وقد وصل الأمر ببعض ببلديات عنابة خاصة الفقيرة منها إلى عدم إدراج بعض النفقات الضرورية كنفقات المستخدمين إلا في حدود (06) أشهر، في انتظار تمويل العجز الميزاني لهذه البلديات من خلال الميزانية الإضافية عن طريق المنح الاستثنائية للتوازن، إضافة للإعانات الأخرى والمتمثلة في: إعانات مخططات التنمية للبلدية، ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية، إعانات التجهيز، إعانات التجهيز المخصصة لمواجهة الكوارث، إعانات التوزيع بالتساوي...الخ، لذلك يعتبر العجز المالي أحد المشاكل التي تعانيها البلديات، حيث يمكننا تحديد أسبابه في:

1- الأسباب الداخلية (الذاتية) لتفاقم ظاهرة عجز ميزانية البلديات:

- إن لعدم توازن الميزانية أسبابا داخلية مختلفة يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أ- النمو السريع لنفقات ميزانية البلدية:

- تعتبر ظاهرة النمو السريع لنفقات البلدية من الظواهر العامة التي أضحت كصفة أساسية ملازمة لجميع بلديات الوطن، على اختلاف حجمها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية، وقد يحدث أحيانا أن تتوقف الزيادة السريعة للنفقات أو تتراجع لسبب أو لآخر في بعض السنوات، غير أنها لا تلبث أن تعاود ارتفاعها من جديد بمجرد زوال السبب.

- وترجع ظاهرة النمو المطرد لنفقات ميزانية البلدية بصفة خاصة إلى الوضعية المالية الصعبة التي عرفتها البلدية الجزائرية عامة منذ القوانين الأولى للبلدية والولاية، والتي أظهرت انخفاضا خطيرا في الموارد متبوعا بارتفاع كبير للنفقات الذي فرضته وضعية البلاد آنذاك، حيث كانت في مرحلة بناء وتشييد بعد استرجاع الاستقلال، لتعرف هذه الظاهرة انتشارا آخرا ملفتا للانتباه، وهذا بعد صدور القانون البلدي 90-08، الذي ساهم في ظهور نفقات ضخمة نتجت عن الصلاحيات الكبيرة والمختلفة التي أوكلت للبلدية خاصة في إطار التعددية، ضف إلى ذلك النمو الديمغرافي وتنوع الاحتياجات والمطالب المتزايدة يوميا.

- كما أن تحرير الأسعار وارتفاعها، وزيادة التكاليف نتيجة لذلك، واستقلالية المؤسسات ودخول الجزائر إلى اقتصاد السوق، كلها عوامل ساعدت على تفاقم مشاكل البلديات، والتي يتطلب حلها بالضرورة الزيادة في عملية الإنفاق على حساب إيرادات الميزانية.

ب- ضعف الموارد المالية للبلديات:

- إن كل بلدية تتوفر على مداخيل خاصة عادية تتمثل في نوعين:

❖ **مداخيل جبائية.**

❖ **مداخيل الممتلكات.**

– فبالنسبة للنوع الأول من المداخيل لا يمكن للجماعات الإقليمية حتى المشاركة في تعيين أو تحديد النسبة التي تؤول إلى ميزانية البلدية، لأن هذا من اختصاص المشرع والقانون القائل: " لا ضريبة بدون قانون "، ومن فوائد هذا الإجراء وحدة النظام الجبائي على مستوى الوطن تدعيما للوحدة الوطنية

فمن الناحية السياسية مقبول لحد كبير، غير أنه من الناحية الاقتصادية وبما أن النظام الجبائي هو الدعامة الأساسية للاقتصاد على مستوى العالم، فإن توحيد الجباية وبصفة مطلقة وعلى كل البلديات ينتج عنه آثارا سلبية على البلديات الفقيرة، حيث أن هذه الأخيرة لا يمكن لها أن تستفيد من الشيء الكثير، وبالتالي فإنه لا يمكنها الاعتماد على نفسها، فتبقى هذه البلديات عالة على الدولة وتنتظر إعانة هذه الأخيرة فقط.

– كما أن الدولة في توزيعها للمداخيل الجبائية لا تستند كما هو الحال الآن على معايير موضوعية محددة ومعروفة، بل يتم توزيع الحصيلة وفقا لما يتماشى والمصالح المركزية للدولة، لأن الموضوعية تقتضي مراعاة الحقائق الجغرافية، الكثافة السكانية، الظروف الاقتصادية والاجتماعية...الخ، هذا ويظهر الواقع أن الدولة تحتكر معظم الضرائب المتطورة والمنتجة على حساب الجماعات المحلية خاصة منها البلدية، ما يفرض على هذه الأخيرة أن تبقى دائما في تبعية اتجاه الدولة.

– أما فيما يخص مداخيل الممتلكات فإن البلدية تتمتع بسلطة تقديرية واسعة فيما يخصها، حيث تسمح القوانين والنصوص بتحديد نسبها وأسعارها وكذا طرق تحصيلها، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه ليست كل البلديات تعاني من نقص في الإيرادات، حيث تشير الإحصائيات إلى أن مستوى إيرادات البلديات مختلف بدرجة كبيرة، إذ توجد هناك بلديات غنية جدا وأخرى فقيرة جدا، وذلك تبعا لتصنيف معدل الثراء الآتي [1]:

- بلديات قادرة على تنمية نفسها بإمكانياتها الذاتية.

- بلديات تتطلب دعما، وتعتمد بنسبة أكبر على القطاع الفلاحي للنهوض.
- بلديات تتوفر على فرص ضئيلة للتنمية وتتطلب دعما.

– وفي الحقيقة عندما نتصفح ميزانيات الكثير من البلديات نجد أن النفقات المسجلة أكبر بكثير من الإيرادات الحقيقية المسجلة بالميزانية، مما يضطر هذه البلديات إلى تقديم طلب لمنح الإعانة لإعادة التوازن للميزانية، إذ أن التوازن المالي يقتضي تساوي الإيراد والنفقات، والإخلال بذلك يؤدي إلى عجز مالي، وعندما يتبين عجز الميزانية يتعين على المجلس الشعبي البلدي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لامتصاص وتأمين التوازن الدقيق للميزانية الإضافية، وإذا لم يتخذ المجلس الشعبي البلدي إجراءات الضبط الضرورية، جاز للوالي اتخاذها والإذن بامتصاص العجز على مدى سنتين ماليتين أو أكثر، والأكثر من هذا حيث أن هذا العجز لم يتم امتصاصه على المدى المتوسط، بل أصبح يتطور سنة بعد سنة وعلى المستوى الوطني كافة.

– وعموما يرجع ضعف المصادر المالية للبلدية لمجموعة من الأسباب نذكر منها [2]:

- **جهل الأملاك العمومية:** حيث لم تقم البلديات بجرد جميع أملاكها إبان رحيل المستعمر، الأمر الذي أدى إلى ضياع العديد من الممتلكات ووثائقها، وبالتالي ضياع موارد مالية هامة.
- **انعدام وجود الفهرس العقاري:** ذلك أن معظم البلديات تقريبا تفتقر إلى فهرس عقاري يحصي كل ممتلكاتها بكل أنواعها، حتى البلديات التي تتوفر على هذا الفهرس فهو ناقص ولا يبرز كل الممتلكات.
- **عدم مراجعة أسعار الإيجار:** حيث أن العديد من الممتلكات مستأجرة بأسعار رمزية لا تغطي حتى تكاليف صيانتها، ومنها ما هو مؤجر بدون مقابل، فزيادة الإنفاق العمومي الذي صاحب ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار لم يصاحبه مراجعة في الأسعار الإيجارية للممتلكات.

- **عدم الاستغلال الأمثل للمصالح والمرافق العمومية:** حيث نجد أن الكثير من البلديات تؤدي مجموعة من الخدمات بالمجان، في حين يمكنها أن تحصل على إيرادات من وراء ذلك في حدود ما يسمح به القانون.
- **الارتجال في اتخاذ القرارات غير المبنية على دراسات مسبقة:** بالرغم من أن القانون البلدي لسنة 1990 م يسمح بالتعاقد مع خبراء ومختصين في البحث في أي إشكال يستعصى حله على المسؤولين، إلا أن اللجوء إلى هذا الإجراء هو نادر الحدوث ويحل محل هذا اتخاذ القرارات المنبعثة من صميم التوجهات السياسية لإرضاء جهة معينة، وغالبا ما يكون ذلك على حساب المصلحة العامة والمصلحة الإدارية للبلدية.

– إن لضعف المداخيل الذاتية للبلديات أثرا في كبح نمو ميزانية البلديات التي يشهد محيطها طلبا متزايدا على الخدمات العمومية، وأمام انعدام تصرف وتدخل المسؤولين المحليين في تقدير الجباية المحلية، فإنه يتحتم على الجهاز الإداري المحلي من خلال مسؤوله الأول في البلدية مدعما بأعضاء المجلس البلدي، أن يمارسوا كامل الصلاحيات ويبحثوا في كافة السبل التي من شأنها تثمين المداخيل البلدية.

ج– ضعف التأطير وسوء تسيير مصالح البلدية:

– ويبرز هذا الضعف في سببين أساسين هما:

1– اتساع حجم مهام البلديات:

– حيث أضاف القانون رقم 09– 08 المتعلق بالبلدية عدة مهام وصلاحيات للبلديات الجزائرية معدلا بذلك القوانين السابقة، ويرجع سبب ذلك لكون المشرع الجزائري أحدث نقلة نوعية جديدة في النهج الاقتصادي والسياسي للبلاد، لذلك حاول من خلال القانون رقم 90–08 أن يضع البلديات في نفس التوجه الليبرالي، ووفقا للإصلاحات الاقتصادية للبلاد التي تحتاج إلى تغييرات اجتماعية أيضا، وعليه فقد نص قانون البلدية لسنة 1990 م على أهم المهام الموكلة للبلدية وهي كما يلي [3]:

- ✓ التهيئة والتنمية المحلية.
- ✓ التعمير والهياكل القاعدية.
- ✓ التعليم الأساسي وما قبل المدرسي.
- ✓ الأجهزة الاجتماعية والجماعية.
- ✓ السكن.
- ✓ البيئة، النظافة والصحة.
- ✓ الاستثمارات الاقتصادية.

– بالإضافة إلى ذلك فإن البلدية تقوم بتلبية حاجات تقليدية أخرى للمواطنين من صرف للمياه، رفع القمامة المنزلية، وضع شبكات النقل المدرسي، وغيرها من الحاجات.

– وأمام هذا التطور المذهل لمهام البلديات، فإن مداخيل هذه الأخيرة لم تعرف نموا يفي بالغرض المطلوب، كما لم تعد الموارد المستحدثة تفي بذلك إذا ما استثنينا ما جاءت به بعض قوانين المالية من تخصيص نسب محددة من حصيلة الضرائب تعود للبلديات أو بعض الرسوم، مثلما هو الأمر بالنسبة للمادة 55 من قانون المالية لسنة 2000 م الذي أسس رسما على: رخص العقارات، رخص البناء، رخص تقسيم الأرض، رخص التهديم، شهادة المطابقة والتجزئة والعمران تعود حصيلته للبلديات.

– ومن بين المهام الكثيرة والمتعددة الموكلة للبلديات، ارتأينا أن نتطرق بنوع من التفصيل لبعض المهام الرئيسية، حيث أن القيام بها على نحو مثالي يساهم في توازن الميزانية، أما في حالة إتباع أسلوب العشوائية في ممارسة هذه المهام مثلما هو حاصل على مستوى البلديات مجال الدراسة سيضاعف من حدة عجز ميزانية البلدية، ويمكننا توضيح ذلك فيما يلي [4]:

- المحافظة على الممتلكات:

- لعله من الواقعية على البلدية قبل شروعها في أي إنجاز للمنشآت أن تعمل جاهدة على المحافظة على ممتلكاتها المتواجدة، سواءا تعلق الأمر بإحصائها أو ترميمها أو العمل على الاستفادة منها، أو استغلالها أو استعمالها، أو التصرف فيها بما يخدم مصلحة مواطنيها ويعزز مداخيلها أو يحد من الصرف عليها.

- وعملية المحافظة على ممتلكات البلدية من منشآت إدارية وتربوية وثقافية أو غيرها من المنشآت القاعدية كالطرقات، السدود، الجسور، والشبكات المختلفة والعقارات، كلها تتطلب جهدا في الصيانة والتجديد، والتصليح والحماية من كل عوامل التخريب والفساد والاندثار، وعليه وفي وقت تعرف فيه البلدية ضغوطات مالية فإن عليها أن توجه مواردها نحو المحافظة على ما هو موجود، خير من العمل على إنجاز المنشآت الجديدة، الأمر الذي من شأنه أن يتطلب أموالا ضخمة أضعاف ما يمكن صرفه على ما هو موجود من ممتلكات، فكم من هياكل وعمارات صرفت في إنجازها أموالا كبيرة صارت خرابا؟ لأنها لم تستفد حتى من (02%) من مجموع الغلاف المالي الذي أنجزت به لصيانتها، وكم من طرقات وجسور وشبكات ضاعت بحكم عوامل الطبيعة والتعرية والإنسان والفيضانات والتصدعات والأشغال، ونقص الصيانة والتعزيز والتصليح والتجديد؟، وكم من عتاد وأجهزة وآليات ضاعت في الحظيرة بسبب نقص العناية وصارت مرمية معرضة للتلف والضياع، ولا يتطلب تصليحها سوى قليل من الإدارة والغيرة وقليل من المال؟، وكم من منشآت إنتاجية كمحطات إنتاج الحصى والنجارة والحدادة والبناء تركت للنهب بدون محاولة لا إلى تنظيمها ولا إلى الحد من الضياع والسرقة التي تتعرض لها، ولا لمعرفة الكلفة الحقيقية لسيرها والاستفادة من منتوجاتها؟.

- وعليه فإنه يجب أن تكون أولى أولويات كل بلدية قبل شروعها في التفكير في أي استثمار جديد

أو منشآت جديدة، العمل على التكفل الحقيقي بممتلكاتها، وحفظها من الضياع والفساد والاندثار والاستعمال السيئ، حتى تحافظ على قوتها وتنمي مداخيلها بغية توجيهها إلى أوجه يستفيد منها مواطنوها.

- التجهيز العام:

- يقصد بالتجهيز العام كل المنشآت والمخططات المبرمجة، والتي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات الحيوية التي تمس المواطن في حياته اليومية، كالمدارس والوحدات الصحية والمراكز الثقافية والشبكات المختلفة (المياه، صرف المياه، معالجة المياه) الطرقات والعقارات، وبصفة عامة كل ما يتعلق ب:

- ✓ المنشآت لتقديم الخدمة العامة.
- ✓ المؤسسات الثقافية والتربوية والاجتماعية.
- ✓ النظافة العمومية.
- ✓ القنوات الضرورية للمياه، وصرف المياه، ومعالجتها.
- ✓ الطرقات والنقل والإنارة.

- وتجدر الإشارة إلى أن مبادئ الإصلاح تضع حدا أدنى للنشاط التنموي، فزمان الإنجازات العشوائية قد ولىّ، إذ يجب العمل بالمقاييس العلمية في التخطيط مع مراعاة الجانب المالي، وقدرة المصالح العمومية على ضمان سير هذه المرافق وتسييرها، وضمان مردوديتها، دون التفريط في مهام المرفق العام، ولا الإفراط في النظرة الاقتصادية لكلفة هذا النشاط، فكثيرا ما نشاهد مراكز علاج في مناطق لا يتجاوز عدد سكانها (20) عائلة، وكم سمعنا بمجمعات مدرسية لا يتعدى عدد التلاميذ في كل قسم (06) تلاميذ، وكم شاهدنا أعمدة للإنارة الريفية عددها ليس بالقليل يتم إيصالها إلى قمة جبل حيث لا يوجد سوى عائلة

واحدة، وكم فتحت طرقات ريفية معبدة لتجمعات سكنية قليلة جدا، أين حركة السيارات لا تتعدى سيارة واحدة في اليوم.

– إن الإنجازات التي على البلدية تحملها في هذا الشأن لابد وأن تلبي معايير موضوعية علمية لا شعبوية، ولا لأغراض سياسية انتخابية تؤدي خدمة حقيقية، سواءا في مجال حفظ صحة المواطن أو سلامته أو استفادته من شروط الحياة الضرورية، ولكن في إطار العقلانية والتصرف المحكم والاستغلال الأمثل والمحافظة على الأموال العمومية.

العمران والمحيط:

– إن هدف كل تنمية لابد وأن يتجه نحو ترقية المواطن فكريا واجتماعيا، وهذا بجعل حركة التنمية مرتبة بأصالة الموطن وبماضيه وثقافته واحترام أسلوب عيشه، مع الأخذ بيده نحو العصرنة ومواكبته العصر والاشتراك في الإبداع والعمل على حفظ صحته العقلية والبدنية.

– وأحسن دليل على اهتمام البلدية بهذا الواجب هو محاولتها القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط ك: جمع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء، ومحاربة الأمراض المتنقلة، سواءا عن طريق المياه أو الحيوانات، ومحاربة التلوث وحماية البيئة وتجميل الأحياء باحترام قاعد البناء وتطوير الأشكال العمرانية الأصيلة، والعمل على الاستفادة من المخططات التوجيهية في التعمير والبناء ومساعدة الأفراد على تخطي أزمة السكن، سواءا بتسهيل إجراءات الحصول على رخص البناء، أو بإنشاء التعاونيات العقارية أو إغراءات الاستثمار.

– النشاط الاجتماعي:

– لعل المواطن يدرك قيمة الهيئات البلدية حين تواجهه صعوبات متعلقة بوضعيته الاجتماعية، سواءا تعلق الأمر بطلب سكن أو مأوى في حالة أمر طارئ، أو البحث عن منصب شغل أو مساعدة للبناء

أو حق طلب لمعونة غذائية أو التكفل بمعوق، أو غيرها من النشاطات التي تعبر عن مساعدة الدولة لمواطنيها.

– وسيزداد طلب المواطنين لمساعدة البلدية لهم، خاصة في الظروف التي تعرف تطبيقا للإصلاحات الهيكلية، وما أفرزته من عمال مسرّحين، ومؤسسات تمت تصفيتها، وبطالين وشباب طالب للعمل كثير منهم يحمل شهادات، وغلاء للمعيشة ورفع للدعم وتحريرا للأسعار، وغلاء لمواد البناء ورفعا لتكلفة الإيجار والخدمات، والرجوع إلى دفع مقابل الخدمات الصحية وغلاء الأدوية، ورفع سعر تذاكر النقل والمساهمة في تكاليف تسيير بعض الشبكات ك: المياه والإنارة الريفية والعمومية وصرف المياه ورمي القمامة، والمساهمة في تكاليف التمدرس وغيرها، بحيث تصبح البلدية قبلة للمواطن المتوسط الدخل ناهيك عن عديمي الدخل.

– وعليه فإن تعدد وكثرة المهام والمسؤوليات والصلاحيات التي لا حصر لها والموكلة للبلدية، والمترجمة بطبيعة الحال إلى تكلفة مالية، يعني أن البلدية ملزمة بعملية البحث عن موارد مالية ما أمكن ذلك لتغطية نفقات هذه المهام، إلا أن الواقع يبين لنا عدم توفر الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات الكثيرة، وبالتالي يتحقق العجز المالي لميزانية البلديات، وفي هذا الإطار فإن على البلدية أن تعمل جاهدة على وضع سياسة اجتماعية واقعية، بحيث تستفيد من الإجراءات التي وضعتها السلطات العليا المركزية، كنظام الشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني وتشغيل الشباب، ومساعدة العائلات عديمة الدخل، وغيرها من الإجراءات التي تجعل البلدية تكبر في عين المواطن.

2– ضعف مستوى التأطير:

– إذا كان تطبيق اللامركزية قد ارتبط فكريا ومنذ البداية بقدرة المسؤولين المحليين على ممارسة اختصاصاتهم، فقد بين الواقع أن التدابير التي تحيط بعملية اختيار وتعيين ممثلي وموظفي الجماعات المحلية أصبحت لا تتجاوب إطلاقا مع الواقع، فبالإضافة إلى غياب انتقاء صفات التأهيل والتدبير

في فئة كبيرة من الممثلين المحليين، إلى حد أن بعضهم وحتى إلى وقت ليس ببعيد اشتهروا بجهلهم حتى للقراءة والكتابة، فإن الشروط التي تحيط بعملية تعيين الأعوان الإداريين وجلب الإطارات المؤهلة لازالت محفوفة بكثير من الغموض، خاصة إذا علمنا بأن الإطارات تميل في غالبها إلى العمل على مستوى الإدارات المركزية، أو عدم الممركزة على الأقل (الولاية والدائرة) وتنبذ الالتحاق بالجماعات المحلية، وذلك بسبب انسداد أبواب الترقية وغياب المحفزات التشجيعية، وهذا ما أدى إلى حرمان البلدية من التأهيل اللازم، أي ضعف في مستوى التأطير الناجم عن افتقارها للمستخدمين ذوي الكفاءات المهنية والعلمية والشهادات الجامعية، ولعل الأرقام الموالية تعبر أحسن تعبير على التفاوت الكبير في نسبة التأطير بين الإدارات المركزية واللامركزية [5]:

- **على المستوى الوطني:** نسبة التأطير (12%).
- **على مستوى الإدارات المركزية:** نسبة التأطير (17%).
- **على مستوى الولايات:** نسبة التأطير (11,85%).
- **على مستوى البلديات:** نسبة التأطير (2,06%).

– وبالرغم من أن هذه النسب قد شهدت في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، إلا أنها لم تبلغ بعد الحدود المرجوة، وفيما يخص تركيبة مستخدمي البلديات نجد أنها تتكون من ثلاثة أصناف هي كالتالي:

- **أعوان التنفيذ:** وهم الأعوان الذين يمارسون نشاطات جزئية لا تتطلب أية كفاءة.
- **أعوان التحكم:** وهم الموظفين المؤهلين الحاملين لدرجة المعاونين الإداريين مثل: الكتاب الإداريين والملحقين الإداريين والتقنيين السامين.
- **الإطارات:** وهم جملة الموظفين الحاملين لشهادات جامعية عالية أو ما يعادلها من شهادات الكفاءة، الذين لهم القدرة على التطور وفهم النصوص وتفسيرها.

– ونشير إلى أن أغلب بلديات عنابة على غرار بلديات الوطن تعاني من نقص فادح في الإطارات، وهذا يعود لجملة من الأسباب نذكر منها [6]:

– عدم احترام إجراءات التوظيف، واعتماد طريقة الترقية الداخلية أكثر من التوظيف الخارجي، مما يجعل مناصب كثيرة تشغل من قبل موظفين لهم معارف عملية في حين يفتقدون للمعارف العلمية.

– ضعف الموارد المالية المتاحة لدى البلدية، ما يجعلها تفتقر إلى المحفزات المالية (رواتب جيدة، منح، إعانات...الخ) الكفيلة باستقطاب الكفاءات العلمية وأصحاب الشهادات العالية.

– افتقار معظم البلديات إلى جداول تقديرية خاصة بتسيير الموارد البشرية وغياب سياسة واضحة للتوظيف، إذ نجد أن أغلب الإطارات الجديدة موظفة في إطار تشغيل الشباب أو الشبكة الاجتماعية، أو عقود ما قبل التشغيل، أو عقود الإدماج المهني، ما يعني كبح فعالية الأداء لدى هؤلاء الإطارات لأنهم يفتقدون إلى المسؤولية، وينقصهم الإحساس بأنهم قطعة أساسية في تسيير البلدية، الأمر الذي يمكن أن ينعكس بالسلب على أدائهم لوظائفهم.

– عدم برمجة دورات تكوينية للموظفين العاملين في المجال البيئي باستمرار، وإن وجدت فهي تقتصر على عدد قليل من المستخدمين، ويتجلى ذلك من خلال إلقاء نظرة على الدراسات التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط على مستوى البلديات وهو ما نبينه في النسب الآتية [7]:

<u>– من جملة المسؤولين المحليين نجد:</u>

- (82%) منهم لم يتابعوا دورات تكوينية.
- (18%) من المسؤولين من كان لهم الحظ في متابعة دورات تكوينية في التسيير المالي، الحالة المدنية، الموارد البشرية، الأرشيف والعمران.

– بالنسبة للموظفين الآخرين (أعوان التحكم وأعوان التنفيذ) نجد:

- (90%) منهم لم يستفيدوا من دورات تكوينية.

- (10%) منهم فقط من استفادوا من دورات تكوينية في مجالات التقنيات الإدارية كالإعلام الآلي، العمران، المالية، المنازعات، الأرشيف، الحالة المدنية...الخ.

– والملاحظ في الأخير أن عمليات التعيين والتوظيف والتكوين عبر بلديات عنابة لا تخضع إطلاقا للضوابط التنفيذية المنصوص عليها في القانون، بل تخضع في غالب الأحيان لإعتبارات لا تتماشى والصالح العام، إضافة إلى وجود ارتفاع في عدد المستخدمين على مستوى البلديات دون أي اعتبار للكفاءة ومستوى المستخدمين، الأمر الذي يؤدي إلى استهلاك مستخدمي البلديات لكتلة أجرية مرتفعة حتى تجاوزت هذه الكتلة نسبة (70%) من الإيرادات العادية، وهذا من دون أن تكون هناك مردودية للأداء.

2– الأسباب الموضوعية (الخارجية) لتفاقم عجز ميزانية البلدية:

– من أهم الأسباب الموضوعية التي ساعدت على تفاقم ظاهرة العجز المالي لميزانية البلديات نجد:

أ– عشوائية التقسيم الإداري لسنة 1984 م:

– من بين أهم العناصر التي تجدر الإشارة إليها في التقسيم الإداري لسنة 1984 م للدولة الجزائرية نجد [8]:

1– أن التقسيم الذي طرأ في سنة 1984 م قد أحدث تغييرا عميقا في توزيع البلديات على أساس الكم (عدد السكان).

2– ظهور بلديات صغيرة ذات طبيعة ريفية لا تسمح لها وسائلها الخاصة بالتطور، وفيما يلي سوف نحاول عرض هذه النقاط بنوع من التحليل:

- **عدم مراعاة التقسيم الإقليمي لسنة 1984 م لحجم مختلف البلديات:**

– إذا كان الهدف من هذا التقسيم الأخير هو التأقلم مع الوضع الجديد للبلاد خاصة فيما يخص النمو الديمغرافي الكبير، فإن الواقع يثبت أنه لم يراع التوزيع الأمثل للسكان حسب كل بلدية، وما يمكن قوله هنا

أنه إذا كان أحد أهداف التقسيم الإقليمي لسنة 1984 م الاستجابة لنمو عدد السكان، فإن الواقع يبين أن التقسيم قد تحول بشكل عام نحو البلديات ذات الحجم المنخفض، والجدير بالذكر أن المشرع الجزائري لم يراع عند إنشائه للبلديات الجديدة متطلبات اللامركزية، ذلك أن هذه الأخيرة يتحكم فيها عدد السكان والنطاق الجغرافي [9].

❖ **بروز بلديات صغيرة وفقيرة لا تسمح لها وسائلها الخاصة بالتطور:**

– إن الطبيعة الريفية البحتة للكثير من البلديات سواءا القديمة أو المستحدثة بموجب التقسيم الإداري لسنة 1984 م، تجعلها وباستمرار تنتظر ما توجهه لها الدولة من إعانات، بمعنى أخر انعدام إيرادات ذاتية تساهم في خلق فرص التنمية، وأكثر من هذا فكثير من هذه البلديات تعتبر بمثابة مداشر أو قرى مجمعة لا تمتلك أدنى ملامح المدينة، ما يجعلها تفتقر لأدنى فرص النشاط التجاري أو الصناعي أو حتى إمكانية التوسع.

ب– اختلالات النظام الجبائي الحالي:

– إن النظام الجبائي الحالي تميزه عدة اختلالات تؤثر على السير الحسن للمهام المختلفة للبلديات، وأهم ما يميزه الصبغة المركزية له والتي تظهر من حيث حفظ الطرق والاستفادة منها، الشيء الذي أدى إلى استحواذ الدولة على جل الضرائب المنتجة للمداخيل على حساب الجماعات المحلية خاصة منها البلدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالنظام الجبائي الحالي يعاني من ظاهرة خطيرة أضحت تميز كل بلديات الوطن، وتتمثل في ظاهرة الغش والتهرب الجبائي وهو ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

➢ **ضعف منتوج ضرائب البلدية [10]:**

– كما هو الحال بالنسبة للدولة فالجماعات المحلية ومنها البلدية تتمتع بدورها بامتيازات السلطة العامة التي تسمح لها من تحصيل الضرائب، لكن هذه الحرية التي تمنحها إياها الاستقلالية المالية لا يمكن أن تمارس إلا في حدود معينة، وهذا حتى تتفادى البلدية التعدي على مبدأ " لا ضريبة بدون قانون "، حيث

تنص المادة (79) من القانون 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 م المتضمن قانون المالية بأن سلطة إحداث الضريبة والرسوم تعود إلى البرلمان، وعليه فإنه يمنع منعا باتا تحصيل أو خلق ضريبة غير منصوص عليها في القانون، ولا يمكن للمجالس الشعبية إنشاء أي ضريبة أو التغيير في نسبتها إلا فيما ينص عليه القانون صراحة.

- وعليه فالمستفيد الكبير من الضرائب هو الدولة، ذلك أنها تحتكر الضرائب المنتجة والتي تمتاز بحصيلة ضريبية غزيرة لوحدها مثلما هو الحال بالنسبة للجباية البترولية، والرسم على القيمة المضافة (TVA) هذه الأخيرة التي تعود (80%) منها لخزينة الدولة، في حين أن (20%) المتبقية تتقسم مناصفة بين البلدية والصندوق المشترك للجماعات المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الضرائب التي تتصف بأن حصيلتها متواضعة تعود للبلدية، مثلما هو الحال مع رسم التطهير والرسم على الذبح.

- **<u>سهولة الغش والتهرب الجبائي:</u>**

- ترجع سهولة الغش الجبائي في معظم البلديات إلى القصور الذي يطبع النظام الجبائي الحالي، ولعل السبب في هذا القصور يعود بالدرجة الأولى إلى كون النظام الجبائي الحالي لا يتناسب ومستوى المكلفين بتطبيقه (الكم والنوع) هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن هناك بعض الضرائب والرسوم القديمة، والتي لم يتم تطويرها أو تطوير الأنظمة القانونية التي تحكمها وبالأخص ما يتعلق بكيفية التحصيل، الأمر الذي ساعد على وجود ثغرات عديدة نتيجة للتطور الكبير الحاصل في المعاملات المالية، وهو ما أدى إلى وجود سهولة كبيرة للتحايل والتهرب من دفع الضريبة * من طرف المتعاملين أو الخاضعين للضريبة، وعليه يمكن أن نجمل أسباب التهرب الجبائي في النقاط التالية:

- ❖ كلما ربطت الضريبة بتقديم تقرير عن الأرباح التجارية أو الصناعية فالتهرب يزداد حدة، لأن الممول يخفي بعض الأرباح ولا يدرجها بالإقرار المالي.

* المقصود بالتهرب الضريبي أن يتجنب المكلف القانوني دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم.

- ضعف الوعي الضريبي، ويقصد بالوعي الضريبي شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقى عليها من أعباء [11].
- سوء تسيير النفقات العامة، والذي يؤدي بالأفراد إلى الشعور بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود بالمنفعة العامة، وهو ما يعتبر بمثابة دافع قوي إلى التهرب من دفع الضريبة [12].
- الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.
- يكثر التهرب الضريبي في أوقات الكساد بسبب انعدام القدرة التمويلية.
- قلة الإطارات المكلفين بتحصين الضريبة، مما يجعل البعض يخضع للضريبة دون الآخرين، وهذا يجر إلى اللامساواة التي تفتح بدورها الباب على مصراعيه للتهرب الجبائي.
- ضعف الرقابة الضريبية، حيث أنه بمجرد أن يشعر المكلف بضعف الرقابة الضريبية وعدم وجودها فإنه يزيد ميله للتهرب.
- عدم استقرار التشريع الضريبي، حيث تؤدي التغيرات الدائمة في التشريع الضريبي إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين، كما تؤدي إلى عدم ثقة المكلف بالنظام الضريبي وبالتالي زيادة ميلهم للتهرب الضريبي [13].

– تعتبر هذه النقاط بعضا من جملة الأسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، هذا الأخير الذي يعني بالضرورة انخفاضا في حصيلة الضريبة الموجهة للخزينة، وهو ما من شأنه أن يقلص حجم الإيرادات الضريبية الموجهة إلى ميزانية البلديات، من هنا ونتيجة لنقص الموارد المالية تصبح ميزانية البلدية عاجزة، مما يجعلها في حالة ماسة إلى إعانات من الدولة (إعانات مركزية) الشيء الذي يجعلها تحت رقابة شديدة، ويزيد من سلطة تدخل الدولة وإشرافها عليها، وبغية حل هذه المشكلة والتخفيف

من حدة تبعية المالية المحلية للبلديات للوصاية، لجأت الحكومة الجزائرية إلى رسم جملة من الحلول، حيث جاء على لسان وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق " يزيد زرهوني " أن [14]: الحكومة تعتزم وضع صيغ جديدة لضمان مصادر تمويل للبلديات، ومن بين الصيغ التي درستها الدائرة الوزارية للداخلية، كيفية تمكين المجالس المنتخبة من الحصول على قروض بنكية توجه لتمويل مشاريع التنمية ذات الطابع التجاري، في مقابل تقديم ضمانات عقارية من ممتلكاتها للمؤسسات المالية، ويأتي هذا المقترح من جملة المقترحات المتعلقة بإنعاش موارد البلديات، التي جاءت في سياق مشروع قانون يحدد جباية البلديات وهو بمثابة إطار قانوني يعمل على استحداث موارد مالية جديدة للبلديات تمكنها من تسيير شؤونها، وحسب تصريح وزير الداخلية دائما فإن هذه القروض البنكية ستمكن البلديات من تمويل مشاريع التنمية الجوارية، ويتعلق الأمر بالمشاريع التجارية كبناء دور السينما والأسواق المغطاة، وكذا المرافق الرياضية على اعتبار أن استغلال هذه المشاريع سيوفر مداخيلا للبلديات تمكنها من تسيير شؤونها ومسح ديونها لدى البنوك.

2- معوقات الاتصال البيئي في بلديات ولاية عنابة من الناحية الاجتماعية:

- يعتبر الجانب الاجتماعي من بين أهم العوائق التي تحول دون نجاح الاتصال البيئي في تحقيق أهدافه المرجوة خاصة على المستوى المحلي لمدينة عنابة، حيث يظهر ذلك من خلال:

1- العامل الديمغرافي:

- حيث أن النمو المتزايد للسكان في مدينة عنابة يمثل أحد أهم العوائق التي تواجه الاتصال البيئي للبلدية من الناحية الاجتماعية، وذلك بسبب عدم تكافؤ برامج الاتصال البيئي مع الكثافة المرتفعة للسكان الذين تعددت سلوكاتهم غير البيئية أمام حاجاتهم المتجددة والتي يصعب تلبيتها، وهذه الأخيرة تأتي

في غالب الأحيان على حساب البيئة والتنمية خاصة في ظل قلة الموارد المحلية للولاية، ورغم الدور الذي يلعبه الاتصال البيئي للبلدية في توعية المواطنين على خطورة بعض سلوكاتهم تجاه البيئة وحثهم على بذل المزيد من الجهد لتحقيق ذلك، إلا أنها غالبا ما تتصادم مع الممارسات المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن البسيط، والذي يبحث بشتى الطرق عن توفير لقمة العيش حتى ولو كان ذلك على حساب البيئة، ومن أمثلة ذلك ظاهرة انتشار الأسواق العشوائية ومخلفاتها، البناءات الفوضوية وغير المخططة...الخ (سيتم تناول هذه النقاط بشيء من التفصيل في العناصر الموالية)، وعليه فإن هذا النمو المتجدد للسكان أصبح يشكل عبئا كبيرا على البلدية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية الناجحة من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة.

2- النظم والأبنية الاجتماعية السائدة:

- ومنها نظام الملكية الذي قد يقف أمام تنفيذ بعض المشاريع التنموية، نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الأسس التي تقوم عليها، وكذلك نظام القرابة الذي يركز على الولاء في العائلة ويضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي [15]، مما يولد المحسوبية والمحاباة وغيرها من الظواهر السلبية التي يكون سببها النظم والأبنية الاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي، وهذا ما لاحظناه في إجابات المبحوثين الذين أكدوا تغاظي بعض موظفي البلدية عن الممارسات غير البيئية لبعض أقاربهم ومعارفهم، والتي تكون في حالات كثيرة مضرة بصحة المواطن والبيئة، على غرار الاستغلال الجائر للأراضي دون تخطيط مسبق، إضافة إلى البنايات الفوضوية المنتشرة هنا وهناك، زد على ذلك السماح لهم لممارسة بعض النشاطات الصناعية في الأوساط السكانية.

3- الصراع على السلطة:

- يظهر ذلك خاصة في تولي بعض المناصب الممثلة للمواطن، على غرار لجان الأحياء التي تعتبر الممثل الرسمي للمواطن، إلا أن هذه الأخيرة تشهد صراعات كبيرة خاصة في تنفيذ وتخطيط بعض

مشاريع التنمية، إضافة إلى العقلية السائدة بأنها تعتبر منفذا لتحقيق السلطة والجاه والمال واثبات الذات، مما يؤدي في غالب الأحيان إلى ظهور نوع من النزاع والشقاق الذي يجعلهم يحيدون عن الهدف الرئيسي المتمثل في تنمية المجتمع المحلي وتحسين الحالة البيئية والمعيشية لأفراده [16].

– كما لاحظنا أيضا خلال المقابلات التي أجريناها مع بعض موظفين البلديات وجود العديد من الخلافات بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية، والتي تعود في أحيان كثيرة حسب اعتقادنا واعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف هؤلاء، إلى أسباب كثيرة منها ما يتعلق بشخصية وثقافة الموظفين وقناعتهم، ومنها ما يتعلق بالأخلاق، وهذا من شأنه القضاء على وحدة المجلس وتعاونه في مجال إحداث التنمية، التي تبقى الهدف الأساسي الذي وجدت من أجله، وبالتالي فإن حادت هذه الخلافات عن أهدافها فإنها ستقلل من شأن هذه المجالس أمام الجهات الوصية، مما ينعكس سلبا على طريقة معاملتها لها، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات المالية وحل المشكلات الإدارية العالقة بين هذه المجالس.

4– العوامل الثقافية:

– ومنها التقاليد السائدة في المجتمع المحلي، خاصة تلك التي تشجع على التمسك بالقديم وبكل ما تركه الآباء والأجداد، مما يكوّن اتجاها سلبيا معارضا لكل تغيير أو تجديد أو تحديث، ومن أمثلة ذلك نذكر معارضة بعض أصحاب البنايات القديمة لعمليات الترميم وإعادة التهيئة التي تقتضيها مستلزمات التنمية الحالية والمرتبطة أساسا بنشاطات تزيين المحيط، بالإضافة إلى التصرف الشخصي في واجهة وأشكال هذه البنايات وحتى ألوانها التي دائما ما تكون متناقضة مع مثيلاتها [17]، زد على ذلك الإيمان بالقضاء والقدر من الناحية السلبية، حيث أكدت لنا ملاحظاتنا البسيطة تسليم المواطن العنابي بأن الفوضى العارمة وانتشار القمامة والسلوكات غير البيئية هي قضاء وقدر المواطن الجزائري وعليه أن يعيشها كما هي، وهو الأمر الذي يعيق برامج الاتصال البيئي في محاولة بذل أدنى جهد لتغيير الأوضاع والظروف نحو الأحسن.

5- العوامل النفسية:

- كثيرا ما لاقت مشاريع التنمية بولاية عنابة سواءا في المناطق الحضرية أو الريفية الكثير من الاعتراض والمقاومة، وذلك نتيجة لظهور اتجاهات نفسية أصبحت تدخل ضمن ثقافة المواطن العنابي والتي تتمثل في عدم ثقته في البلدية، لاعتقاده بأنها لا تهتم بمصلحة المواطنين بقدر ما تهتم بتحصيل الضرائب وتحقيق المصالح الشخصية...الخ، يأتي هذا التصور في ظل عدم تحقق النتائج المرجوة من المشاريع التنموية البيئية أو تأخرها في حالات كثيرة، الأمر الذي ولّد إحساسا بفقدان الثقة أو شعورا بعدم الرضا لدى السكان، وهذا ما عبرت عنه نسبة (88,21%) من مجموع المبحوثين سجلت أعلاها ببلديتي الحجار وبرحال على التوالي بنسبة (100%) و(93,33%) (ارجع للملحق رقم (1) جدول رقم (24)).

6- ضعف المشاركة الشعبية:

- إن مشاركة المواطن في التنمية المحلية ومنها البيئية يرتبط أساسا بتحقيق حاجاته الأساسية وتلبية مطالبه المتجددة، فالمشاركة تعتبر حقا لأفراد المجتمع وواجبا عليهم في الوقت نفسه، فهي حق تقتضيه الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان التي تعطي الحق للأفراد في المشاركة والمساهمة بأنفسهم في اتخاذ القرارات المهمة التي تمس حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية...الخ، كما هي من واجبهم أيضا تجاه مجتمعهم للمساهمة في تنميته ومساعدته على حل مشاكله في حدود إمكاناتهم وقدراتهم.

- وبصورة عامة فإن النشاطات البيئية في بلديات عنابة تشهد نسبة مشاركة ضعيفة تصل إلى (67,73%) من المجموع الكلي (ارجع للملحق رقم (1) جدول رقم (3))، يأتي ذلك رغم أن المشرع الجزائري قد أقر بالدور الذي يلعبه هذا الأخير بالموازاة مع الجمعيات في مجال حماية البيئة، حيث خصص فصلا كاملا من الباب الثاني من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لسنة 2003 م لهذا الموضوع، على أساس أن المشاركة الشعبية تعد أحد معايير الحكامة الرشيدة في الوقت الحالي، أين تلعب مشاركة المواطن وحركات المجتمع المدني دورا مهما لنجاح أي جهود تستهدف حماية البيئة [18].

– كما أن المادة (36) من القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نصت على أن: " **تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به** "، كما خولت هذه المادة للجمعيات إمكانية رفع دعوى أمام القضاء المختص عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام، هذا بالإضافة كذلك إلى المواد (37)، (38)، وهنا يتبادر إلى ذهننا سؤال حول بلوغ المواطن والحركات الجمعوية في الجزائر عامة وعلى المستوى المحلي خاصة درجة من الوعي القانوني والحس الجمعوي في ميدان حماية البيئة؟.

– إن طرحنا لهذا السؤال يحيلنا إلى الاعتراف بأن الاهتمام بالبيئة لا يزال يعتبر هامشيا لدى مواطن جزائري منهمك في تلبية حاجاته اليومية أين يبقى في معظم الحالات عند مستوياته الدنيا، وربما في المجالات التي تمس صحته أو حاجاته الاستهلاكية بصفة مباشرة فقط، كتلوث المياه مثلا أو صرف المياه المستعملة، بل إننا نشهد في الواقع غيابا ونوعا من الاستهجان الاجتماعي للسلوكات والانتهاكات البيئية في غالب الأحيان.

– كما أن الحركة الجمعوية البيئية في عنابة لا تزال ضعيفة حسب رأي المبحوثين بنسبة تصل إلى (5,41%) (انظر الملحق رقم (1) جدول رقم (5))، حيث يمكننا إرجاع أسباب هذا الضعف إلى مشاكل التمويل، وضعف الحس التطوعي لدى المواطن والبيروقراطية الإدارية، وهو ما أثر سلبا على فعالية مشاركتها في صنع القرار البيئي، زيادة على التعتيم الذي تمارسه الإدارة البيئية من حيث إتاحة المعلومة البيئية للمواطن عامة وللمهتمين بالبيئة على وجه الخصوص، زد على ذلك الاستغلال السيء للجمعيات بسبب ضغوط التمويل المتأتي من تلك الجماعات المحلية [19].

– كما تؤثر اللامبالاة الموجهة إلى رجل الإدارة المحلية وخاصة منها البلدية على درجة تحفيزه للتدخل

في مجال حماية البيئة وتنبيهها إلى الانتهاكات التي قد تخفى عليها، أو دفعه إلى التدخل في حالة امتناعه عن ممارسة سلطاته الضبطية التي خولها له القانون [20]، هذا بالإضافة إلى ضعف الرقابة على مستوى عمال النظافة الذين يتحرون الفرص لمغادرة المكان المكلفين بتنظيفه، وهذا ما لاحظناه من خلال استقصاءاتنا الميدانية أين يتهرب هذا الأخير من إتمام عمله على أكمل وجه.

3- معوقات الاتصال البيئي في بلديات ولاية عنابة من الناحية القانونية:

- تعتبر البلدية الحلقة الأهم في تنفيذ السياسات العامة البيئية على أرض الواقع، وذلك باستخدام الوسائل والإمكانات المادية والبشرية المتاحة وممارسة صلاحياتها المنصوص عليها في القوانين، ولاشك أن النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة اعترفت لها بصلاحيات ضبطية معتبرة، غير أن ممارسة تلك الصلاحيات لم يبلغ المستوى المرجو منه بسبب عدة مشاكل ومعوقات منها القانونية التي تحول دون ممارسة سلطات الضبط الإداري المحلي على أكمل وجه [21].

- إن هذه المعوقات تتخذ جملة من المشاكل القانونية مع بعضها البعض لتعرقل بشكل أو بآخر المسؤول المحلي للاضطلاع بمهامه على أحسن وجه، وهي على وجه الخصوص تناثر النصوص القانونية وتضخمها أي: نصوص قانونية عامة وسلطة تقديرية واسعة...، كذلك نجد الإحالة المفرطة على النصوص التنظيمية.

- وما يزيد من تعقيد ممارسة البلدية لسلطاتها الضبطية هو تناثر صلاحياتها ضمن ترسانة كبيرة من القواعد القطاعية التي يصعب ضبطها وفهمها حتى من قبل المتخصصين، حيث ومما يلاحظ على التعديل الجديد لقانون البيئة من خلال قانون رقم 03-10، أنه لم يعاود النص على أن الجماعات المحلية ومنها البلدية تمثل المؤسسات الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة، بسبب الانتقال من الإطار المحلي إلى الإطار الجهوي الذي يراعي الامتداد الطبيعي للأوساط، باعتباره أسلوبا حديثا لتسير البيئة

والمحافظة عليها [22]، حيث تم استنتاج ذلك بعد إحصاءنا لأكثر من (16) نصا تشريعيا متعلقا بتنظيم مسائل مختلفة متعلقة بالبيئة وعشرات النصوص التنظيمية [23]، حيث تعالج تلك النصوص مواضيعا متشبعة تتعلق ب: النفايات وتهيئة الإقليم والسياحة واستغلال الشواطئ ومناطق التوسع والمواقع السياحية والتهيئة العمرانية والطاقات المتجددة والوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث والمياه والقانون التوجيهي للمدينة وحماية الأنواع الحيوانية والمساحات الخضراء والصحة...الخ.

– وإذا حاولنا فحص أحكام قانون حماية البيئة لعام 2003 م نجد أن طريقة وضع القواعد المادية * التي توضح سلطات متخذي القرار في مجال حماية البيئة تمت بطريقة مبهمة [24] إذ تضمنت الأحكام الواردة في الباب الأول من هذا القانون جملة من التوجيهات والمبادئ التي تضبط مضمون القرار الإداري البيئي، حيث جاءت التوجيهات بالنص على ترقية وتنمية مستدامة تراعي تحسين الإطار المعيشي ونوعية الحياة والحفاظ على البيئة ووقايتها من كل أشكال التلوث وإصلاح الأوساط المتضررة، إضافة إلى ترقية الاستعمال الايكولوجي والعقلاني للموارد الطبيعية، كما وردت المبادئ التي تحكم القرارات الإدارية في مجال حماية البيئة عامة وخالية من الطابع القانوني، إذ نصت على مراعاة مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي ومبدأ عدم تدهور البيئة الطبيعية...الخ، هذا وتعتبر هذه الأحكام والتوجيهات قواعد مادية تخوّل البلدية سلطات تقديرية واسعة لتحقيق الأهداف المرجوة، وبذلك يميل النظام في هذه الصورة إلى المرونة المطلقة لأنه لا يحدد صيغة لاتخاذ القرارات الملائمة لبلوغ هذه الأهداف [25].

– كما نلاحظ عند تصفحنا لمواد في قانون البلدية مثل المادة: (108)، (109)، (110)، (112)، التي تتعلق بحماية البيئة قد جاءت عامة ويكتنفها الغموض وهي دون تفاصيل [26]، ومنه إذا كان النظام المرن

*القواعد المادية هي القواعد التي تحدد محتوى القرار المتخذ إزاء وضعية معينة.

لممارسة الصلاحيات المحلية ايجابيا من الناحية النظرية، لأنه يستند إلى القدرة على الاجتهاد والإبداع والتأقلم الإداري لمواجهة المشاكل البيئية المستجدة، إلا أن تطبيق هذا النظام المرن لا يخلو من الصعوبات من الناحية الواقعية، والتي منها ما يتعلق بنقص الإطار البشري المتخصص المبدع، وتذبذب المواقف السياسية حول موضوع حماية البيئة [27]، كما أن من الآثار السلبية لهذا النظام عدم المساواة في معالجة مخالفات المنشآت الملوثة، سواءا على المستوى المحلي أو حتى الوطني بالرغم من اتحاد أو تطابق المضار والمخاطر المهددة للبيئة، حيث يتوقف إصدار القرار الإداري الضبطي المحلي على اعتبارات شخصية خاصة بمصدر القرار وأخرى موضوعية تخص الواقعة أو المنشأة محل التدخل [28].

– وعليه فإن السلطة التقديرية الواسعة أصبحت مع عمومية النصوص القانونية وغموضها عبئا ثقيلا على الإدارة المحلية بدلا من أن تكون امتيازا لها يفعل صلاحياتها لحماية البيئة، وكما أشرنا سابقا فإن السلطة التقديرية الواسعة التي منحتها النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة، كان لها تأثيرا سلبيا على مصدر القرار الضبطي المحلي البيئي لمواجهة الأخطار أو المضار البيئية الواقعة منها أو المحتملة، لذلك قام المشرع بوضع صلاحيات مقيدة ضمن هذه القوانين التي لها علاقة بحماية البيئة لتمارس وفق نظام شكلي صارم وجامد، حيث حدد فيه بدقة السلطات وما ينبغي عليها القيام به، ورغم أن هذا النظام يعد أكثر ملائمة للسلطات الإدارية المحلية خاصة منها البلدية في الجزائر عامة ومدينة عنابة خاصة، إلا أن تطبيقه في الحياة العملية لا يسلم من العوائق التي تحد من فعاليته، حيث تحيل الكثير من النصوص القانونية المحددة لصلاحيات الإدارة تفصيل وبيان هذه الصلاحيات على النصوص التنظيمية، وهذا ما يسمى بإشكالية الإحالة حسب الأستاذ رداف أحمد، حيث تناول قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة (31) إحالة، وقانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها (11) إحالة [29].

– إلا أنه وفي غياب النص التنظيمي أو تأخر صدوره لفترة طويلة يتعذر على مصدر القرار الضبطي البيئي المحلي إصدار قراراته الضبطية لمواجهة المخاطر البيئية وهذا ما يحدث في غالب الأحيان، إذ أن تأخر صدور النصوص التنظيمية هي ظاهرة عامة ومقلقة في النظام القانوني الجزائري بصفة عامة أو أن يتحول مصدر القرار المحلي إلى سلطة ناشئة للنص التنظيمي وهو وضع نادر جدا في الممارسة البيئية في الجزائر، وبالتالي فالإحالة تضاعف من متاعب الإدارة المحلية في مجال الضبط الإداري المحلي ويحد بشكل لافت من مبادرتها لحماية البيئة [30].

– ومن خلال استقرائنا لمختلف النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لاختصاصات الإدارة المحلية في مجال حماية البيئة خاصة بما تعلق بقانون البلدية أو بقية النصوص الأخرى، نجد أنها تتعامل كلها مع الأوساط الطبيعية المختلفة والمشاكل البيئية وفق نمط إداري واحد، أي أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تنوع الخصوصيات الجغرافية والطبيعية رغم اختلافها الجوهري من حيث التكوين الفيزيائي والطبيعي وكذا تفاوت مواردها المالية وتركيبتها البشرية المؤهلة لمعالجة المشاكل البيئية [31]، حيث أن تنوع التكوين الطبيعي وخصوصية المشاكل المتعلقة بالبلدية الساحلية والجبلية...الخ تفرض وضع قواعد وبرامج تساهم بفعالية في تطويق المشاكل الخاصة، عوض اعتماد قواعد موحدة لتدخلها.

– ومن خلال ما سبق نستنتج أن القانون البيئي يتسم في معظمه بالطابع التقني والمعقد، مما يستوجب توفير مؤهلات تقنية وبشرية معينة ذات طابع خاص ومعقد، يعتمد بالأساس على خبراء متخصصين وتجهيزات معينة وهو ما لا تتوفر عليه بلديات عنابة خاصة بالنسبة للبلديات النائية والمعزولة، وإن وجدت تلك المؤهلات في بعض المناطق فهي غير موجودة بأخرى، أو أنها توجد عند مستويات متواضعة جدا، ولاشك أن مصدر القرار الإداري الضبطي بحاجة ماسة لمثل هذه الاستشارات التقنية والبشرية التي يبنى عليها قراره، ويترجم هذا التواضع في المؤهلات البشرية والتقنية بكثرة الانتهاكات للقوانين والتنظيمات الحامية للبيئة في العديد من مناطق الوطن على غرار مدينة عنابة ما يؤثر سلبا على تطبيق النصوص

المتعلقة بها [32]، وبالرغم من أن قانون البلدية نص على إمكانية استعانة رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير و/ أو كل ممثل عن جمعية محلية معتمدة قانونا، والذين من شأنهم تقديم مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم [33] إلا أن تجسيد هذا النص في الواقع تواجهه صعوبات تتعلق بدرجة وعي المنتخب المحلي وتقبله لفكرة الاستشارة في حد ذاتها من جهة ومدى توفر هؤلاء المستشارين والخبراء في كل البلديات من جهة أخرى [34].

4- أهم الرهانات البيئية المحلية لبلديات عنابة:

- يخطئ من يعتقد أن البيئة ومواطني المنطقة عندما يتحدثون عن تلوث البيئة يعتبرونها مشكلة محلية أو إقليمية، لأن البيئة لا تخضع لنظام قطري أو إقليمي بل ودولي، ذلك لأنها مفتوحة الآفاق متفاعلة الاتجاهات والعواقب، تؤثر وتتأثر بالنظم البيئية المختلفة في العالم، ومن أنواع التلوث البيئي نجد:

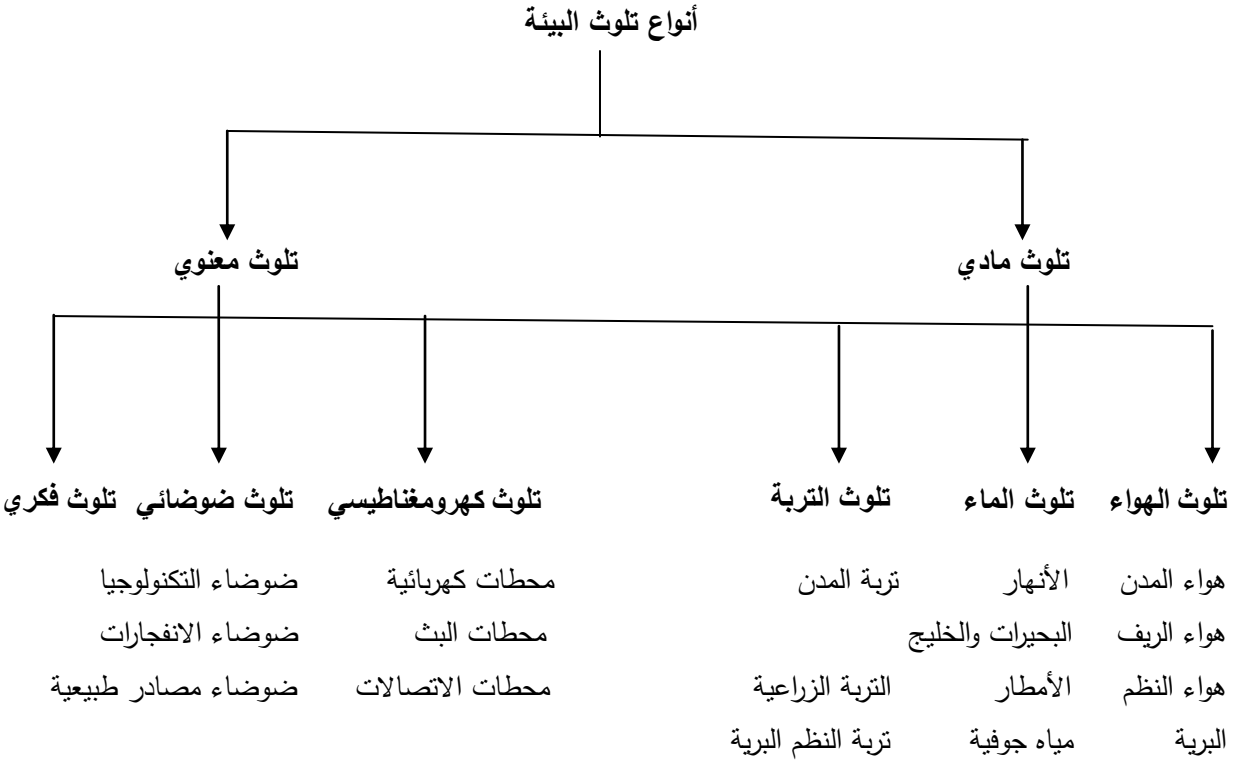

الشكل رقم (12) يوضح: أنواع تلوث البيئة [35]

1- تلوث المياه:

- يعتبر الماء سر الحياة لكل ما يدب على كرتنا الأرضية من كائنات حية (نبات، حيوان وإنسان)، إلا أن تلوثه قد بدأ منذ أن أصبح الإنسان يستخدم مصادر المياه فيحولها إلى ماء ملوث بمياه المجاري والفضلات والأوساخ، وكذا تلوث المياه من الفضاء الذي اختلط بالمواد المشعة والغبار وغازات المصانع من الغيوم والأمطار، فتحولت هذه الملوثات إلى أمطار حمضية ملوثة أثرت على جميع الكائنات الحية.

- هذا ويوجد الماء على صور مختلفة على سطح الكرة الأرضية، فهو يغطي حوالي ثلثي سطحها في صورة محيطات وبحار وأنهار وينابيع ومياه جوفية وجبال جليدية ومناطق قطبية، كما يوجد إما نقيا (ماء المطر قبل أن يذوب مع بعض الأملاح في التربة والغازات الموجودة في الهواء)، وإما مالحا (مياه البحار والمحيطات) وإما عذبا (مياه الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية) [36]، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن البشر يستخدمون حاليا ما يقرب من نصف المياه العذبة المتاحة، حيث تتوزع هذه المياه بشكل متفاوت في أرجاء العالم، كما أصبح ما يقرب من نصف مليار شخص يعانون من ضائقة مائية أو نقص فادح في المياه، في حين يواجه عدد أكبر ضائقة مائية أخف، هذا وتوقع الخبراء والمختصين سنة 2010 م أن يبلغ العجز في الاحتياجات المائية للدول العربية ب (27) مليار متر مكعب، ليرتفع هذا العجز إلى (179) مليار متر مكعب في سنة 2020 م [37]، كما أنه من المحتمل أن يواجه ما يقرب من ثلثي سكان العالم في سنة 2025 م ضائقة مائية تتراوح بين المتوسطة والحادة، هذا ويدخل العديد من الدول التي تواجه نقصا في المياه في طائفة الدول ذات الدخل المنخفض والتي تشهد نموا سكانيا سريعا، وهي غير قادرة عامة على تنفيذ استثمارات باهظة التكاليف في مجال تكنولوجيات حفظ المياه، كما تشير التقديرات إلى أن أكثر من مليار شخص يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة، وأن مليارا ونصف المليار من الأشخاص يفتقرون إلى المرافق الصحية الكافية، لذلك تساهم هذه العوامل في وفاة أكثر من خمسة ملايين شخص، وأكثر من نصفهم هو أطفال [38].

– وبصفة عامة يمكن تصنيف مصادر تلوث المياه في نوعين هما [39]:

- **مصادر التلوث المحددة:** والتي تشمل المصادر التي تصب في المسطحات المائية عن طريق منافذ محددة المواقع، لذلك يسهل التكلم في هذا النوع من المصادر، إذ أنه يمكن قياس كميات المخلفات المتدفقة منها وتحديد خصائصها الكيميائية والحيوية والفيزيائية، وبالتالي تحديد مقدار التلوث الناتج عن ذلك، وتشمل هذه الملوثات أيضا المخلفات الناتجة عن الصرف الصحي.
- **مصادر التلوث غير المحددة:** وتشمل سريان الملوثات التي تنتج عن مصادر منتشرة يصعب التحكم فيها مباشرة، وتشمل هذه المصادر النفايات الناتجة عن النشاط الزراعي، وتلك التي تقذفها مياه السهول وتلقي بها في المسطحات المائية، وخير مثال على هذه الملوثات الحوادث التي تتعرض لها ناقلات النفط، وأنابيب نقل السوائل الخطرة، والتي تؤدي إلى تسرب الملوثات ووصولها إلى المسطحات المائية.

– وبالنسبة لمدينة عنابة مجال الدراسة فإن أهم المياه السطحية هو وادي سيبوس وروافده، والذي يأخذ اتجاه جنوب– شمال ليصب في البحر، كما يمتد على طول (160) كم وهذا انطلاقا من ولاية قالمة، حيث يصرف على مساحة تقدر ب (1082) كم^2، إذ يعتبر ثاني أطول الأودية في الجزائر بقدرة سيلان سنوي تصل (8000) م^3 / السنة، هذا بالإضافة إلى الأودية ك:

- **واد مبعوجة:** يشكل مخرجا لبحيرة فتزارة ويصرف على مساحة تقدر ب (252) كم^2 تقريبا.
- **واد الغسول:** يصرف على مساحة تقدر ب (120) كم^2.
- **واد ملاح:** وهو أحد روافد واد سيبوس، يصرف على مساحة (550) كم^2 ويلعب دورا جامعا للمياه، بالإضافة إلى وجود أودية أخرى مثل: واد العنب وواد زياد وغيرها...

– هذا بالإضافة إلى العديد من الينابيع وحوض البحر الأبيض المتوسط، إلا أن النفايات الصناعية لمركب الحديد والصلب المعروف بمركب الحجار تصب في وادي سيبوس، حيث تحملها مياهه إلى البحر

لتشكل خطورة وتهديدا للحياة في حد ذاتها، كما أن مركب أسميدال أيضا المتخصص في الصناعات الفوسفاتية والأسمدة تصب نفاياته الصناعية في وادي سيبوس مما يزيد من تعقيد المشكلة، هذا ويبلغ مقدار ما يلقيه مركب الحجار للحديد والصلب في ذات الوادي من النفايات الصناعية المنقولة عبر وادي بودمجة مباشرة إلى البحر حوالي (53500) م^3 يوميا، إضافة إلى كمية (400) م^3 من النفايات الصناعية الأخرى، كما أن هذه الوحدات الصناعية تستهلك كميات كبيرة من المياه والتي يتم التزود بها بعدة طرق، إما عن طريق الآبار أو الينابيع أو التنقيبات والخزانات المائية أو عن طريق السدود أو شبكة مياه الشرب، ولا يقف الوضع عند هذا الحد وحسب، بل هناك تلويثا آخرا بمياه الصرف الصحي والآتية من شركة صوجيديا لتصنيع الزيوت المهدرجة والتي تصب مباشرة في البحر على نحو يقرب (317) م^3 يوميا، وهي قريبة من ميناء الصيد البحري لعنابة، ضف إلى ذلك مياه الصرف الحضرية ومياه التبريد المستخدمة في المحطات الحرارية التابعة ل (SONELGAZ) والتي تصب مباشرة في البحر، هذا بالإضافة إلى المياه الساخنة التي تقوم مؤسسة فرتيال بإلقائها مباشرة في البحر، حيث يؤكد التقرير الذي تم عرضه أما والي ولاية عنابة مع بداية سنة 2016 م، أن فرتيال مازالت تمارس سياسة الهروب إلى الأمام والاكتفاء بالوعود، خاصة بشأن الأنبوب الرابط بين المركب والميناء، حيث أن هذا الأخير أعطى صورة سيئة للبيئة والمحيط، في الوقت الذي كان على المؤسسة أن تباشر أشغال الردم للأنبوب لإعادة تأهيل المنطقة سياحيا، علما أن فرتيال (FERTIAL) تتحجج بوجود تماطل في منح الترخيص من الجهات المعنية، في حين يؤكد التقرير أن بعض المسؤولين قد أكدوا بأن المؤسسة لم تستجب إلى الطلبات المتكررة الموجهة لها لمباشرة أشغال ردم الأنبوب المشوه لشاطئ سيبوس [40]، كما أحصى ذات التقرير عدد المؤسسات التي تنشط على ضفاف وادي سيبوس إلى ما يقارب (400) مؤسسة صناعية تنشط في مختلف النشاطات، منها: (09) مؤسسات فلاحية، (122) ورشة للميكانيك والصيانة، (75) مؤسسة للصناعات الحديدية، (37) مؤسسة للصناعات الكيماوية، (28) مؤسسة ناشطة في مجال

البناء والمعادن، (16) مؤسسة للأشغال العمومية، (36) مؤسسة مختصة في الخشب والكرتون، كل هذه المؤسسات جعلت وادي سيبوس في حالة تلوث بسبب تلقيه أزيد من (4500000) م^3 من النفايات السائلة الصناعية، هذا وقد أكدت دراسة للمكتب الفرنسي " سافاج " أن وادي سيبوس يعرف حالة تلوث تتزايد وتيرتها من سنة إلى أخرى، حيث تبقى نسبة التلوث مرتفعة بفعل حركة وادي مبعوجة وبوجيمة المرتبطين بوادي سيبوس، وحسب لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة بالمجلس الشعبي الولائي أن هذه الوضعية سببها سوء تسيير المصانع للنفايات السائلة خاصة المركبات الكبرى والتي تستعمل المياه كأحد نشاطاتها الصناعية [41]، والجدول الموالي يوضح كمية المياه المستهلكة والمطروحة من طرف بعض الوحدات الصناعية في ولاية عنابة:

اسم الوحدة الصناعية	نوع الصناعة	كمية المياه المستهلكة (م ^{3}/ يوم)	كمية المياه المطروحة (م ^{3}/ يوم)	عدد نقاط الصرف	وسط الاستقبال
بروسيدار (PROSIDER)	صناعة الحديد والصلب	85	65	–	قناة التصريف
أسميدال (ASMIDAL)	صناعة كيميائية	1570	1255	04	البحر
مصاحن سيبوس (ERIAD)	صناعة غذائية	604	435	01	واد سيبوس
الديوان الجهوي للحليب (ORELAIT)	صناعة غذائية	456	112	01	واد سيبوس
وحدة الحديد والفوسفات (FERRPHOS)	صناعة الطاقة والمناجم	14	09	01	البحر
المركز الحراري سونالغاز (Centre thermique)	صناعة كيميائية	480300	480000	01	البحر
الديوان الجهوي للدواجن واللحوم (ORAVEST)	صناعة غذائية	03	2.4	01	قناة بوخميرة
تعاونية الطماطم (TOMACOOP)	صناعة غذائية	6000	3120	–	واد سيبوس
م.و. للبناء والأشغال العمومية (EBTP)	صناعة مواد البناء	100	50	–	واد سيبوس
م.و.لإنتاج الغاز الصناعي (ENGI)	صناعة كيميائية	266	20	01	واد سيبوس
المجموع	–	489398	485086.4	11	–

الجدول رقم (09) يوضح:

كمية المياه المستهلكة والمطروحة من طرف بعض الوحدات الصناعية لسنة 2008 [42]

– من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كمية المياه المستهلكة من طرف هذه الوحدات قدرت ب (489398) م^3/ يوم، بالمقابل بلغت كمية المياه المطروحة من نفس الوحدات ب (485086,4) م^3/ يوم، حيث أكبر كمية مستهلكة من طرف المركز الحراري سونالغاز ب (480300) م^3/ يوم والذي يطرح كمية قدرها (480000) م^3/ يوم، وهذه الكمية المطروحة تصب مباشرة في مياه البحر الذي يعتبر أحد أوساط الاستقبال للمياه المطروحة من هذه الوحدات الصناعية أو الموجودة على مستوى الولاية، بالإضافة

إلى الأودية التي تستقبل هي الأخرى كميات من المياه الصناعية المطروحة خاصة منها واد سيبوس الذي يعاني بحدة من مشكل تلوث مياهه أو ترمى هذه المياه بشكل مباشر في الطبيعة دون معالجة، أما التي تصب في قنوات الصرف الصحي فأغلبها غير معالج هو الآخر.

– وبصفة عامة فإن أغلب المياه القذرة الحضرية والصناعية يتم رميها مباشرة ودون معالجة في البحر أو الأودية ثم البحر وهذا كله يهدد مياهه ونوعيتها، وبالتالي تلوث الشواطئ المفتوحة للسباحة مما يؤدي إلى تشويه مناظرها، الأمر الذي ينعكس سلبا على المجال السياحي بالولاية خاصة في فصل الصيف أين تعرف جل شواطئ الولاية إقبالا واسعا للمصطافين والسياح، والجدول الموالي يوضح طبيعة النفايات والأخطار التي تخلفها بعض أهم الوحدات الصناعية بالولاية:

اسم الوحدة الصناعية	أهم المخلفات	وسط الاستقبال	التأثير
SIDER	– غازات – سائلة – صلبة	– الهواء – واد مبعوجة – البحر	– تلويث الأراضي الفلاحية ومياه السقي
ASMIDAL			– أمراض فيزيولوجية على مستوى التجمع السكاني لسيدي سالم، حي سيبوس ببلدية البوني. – تلويث مناطق التوسع السياحي.
Centre thermique	– سائلة – صلبة	– البحر – الهواء	– تلويث مياه الميناء.
EN.FRPHOS			
FERROVIAL	– غازات – سائلة	– الهواء – البحر	– تلوث واد سيبوس
ONAB	– صلبة – سائلة – صلبة	– البحر – الهواء	– تلوث مياه سيبوس وماء السقي
ERIAD			
PROMETAL			– تلوث مياه الساحل
E.N.C.G			
ORELAIT	– سائلة	– البحر	– تلوث مياه سيبوس وماء السقي
E.M.I.B			– تلويث مياه واد بوجمعة، تلويث مياه السقي.

الجدول رقم (10) يوضح:

طبيعة المخلفات وأوساط استقبالها والأخطار الناجمة عنها لبعض الوحدات الصناعية [43]

– أما الينابيع القليلة الباقية في المدينة فأهمها نبع القطارة الذي يتبارك الناس بمائه والذي يصب مباشرة في البحر، وأما بقية الينابيع كعين ياسين فقد خربت بحركة العمران حيث أصبح وضعها شبيها بالمستنقع، كما أن مصب بودمجة تحول إلى مفرخة لأسراب الباعوض، وفي هذا السياق صرح رئيس بلدية عنابة بأن ثمن تنمية المدينة صار باهظا خاصة بالنسبة لبلديات: البوني، سيدي عمار، الحجار وبعض المركبات الصناعية وما يجاورها، فمركب أسميدال لصناعة الأسمدة الفوسفاتية بنفاياته وغازاته قضى على إمكانية تطوير شاطئ سيبوس كمنطقة سياحية كما جمد برامج تنميتها، وهذا التلوث دمر أيضا الغطاء النباتي في المزارع المجاورة، فعن الصناعة تنشأ الملوثات التي تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل مركبات سامة وخطيرة نذكر منها:

أ– أكسيد الفحم:

– حيث ينتج بصفة خاصة عن صناعة الصلب وصناعة تكرير البترول وعربات النقل، ويمكن لهذا الغاز أن يلوث سكان الكرة الأرضية بأكملها.

ب– انهدير وسولفريد:

– وهو دخان المراكز الكهربائية والمصانع ومحركات الديزل والتسخين والزيوت المحتوية في الغالب على حمض الكبريتيك مما يزيد في خطورة أمراض التنفس.

هـ– الفوسفات:

– هذا المركب نجده في مياه الصرف الصحي والمياه الآسنة، ينتج خاصة من المنظفات المنزلية ومركبات تخصيب الأراضي، ومن أماكن تربية المواشي والحيوانات، والفوسفات هو أحد العناصر الأساسية في تلويث الأنهار والبحيرات.

د- الزئبق:

- ينتج كملوثات من استخدام وقود حجري، ومن صناعة الكلور القلوي، ومن مراكز الطاقة الكهربائية، وصناعة الدهانات، واستغلال المناجم والتكرير وصناعة الورق، وهو يلوث البحر وموارده، كما أن تراكمه في الجسم يؤذي الجهاز العصبي.

هـ- الرصاص:

- يعتبر من أهم مصادر تلوث التربة والماء، حيث يأتي من مادة مضادة للصعق تضاف إلى البترول والتي يمكن أن نجدها في البطاريات التي تنتجها المصانع، كما ينتج أيضا نتيجة خروج عوادم السيارات خاصة في الطرق السريعة، وبالتالي يؤدي إلى حدوث التلوث الذي يمس خاصة التربة ومصادر المياه المجاورة لهذه الطرق، ذلك أن ذوبانه في الماء وإسهامه في صناعة المبيدات الحشرية وفي الصناعات الكيميائية يؤدي إلى تلويث المحاصيل الزراعية ومياه الشرب وهذا ما يجعله أوسع انتشارا، وبالتالي إصابة الإنسان بالعديد من الأمراض التي تمس الجهاز العصبي والهضمي والكلية والدم والأنيميا، إضافة إلى أنه يفسد الأنزيمات ويقلل من تكوين الشعيرات، كما أنه يتراكم في الرواسب البحرية وفي مياه الشرب.....

(سيتم تناول هذه النقطة بشيء من التفصيل في العنصر الخاص بالأمراض الناجمة عن التلوث).

و- المبيدات الحشرية:

- إن المبيدات الحشرية بمثابة سموم للقشريات رغم أن تركيزها ضعيف، حيث تجرها مياه الأمطار إلى البحر فتفني كائناته، كما تلوث غذاء الإنسان مما يجعلها تتسبب في العديد من الأمراض على غرار السرطان.

2- تلوث الجو/ الهواء:

- يعتبر الهواء أحد العناصر الأساسية الضرورية لحياة كل كائن حي، ففي كل يوم تستقبل رئة كل منا حوالي 5 كلغ من الهواء الجوي، بينما الجسم لا يمتص سوى (2,5) كلغ من الماء، وأقل من (1,5) كلغ

من الغذاء، هذا ويتكون الغلاف الجوي من مزيج يضم عدة غازات أهمها: الأكسجين الذي يمثل نسبة (20%) من مجموع الغازات المحيطة بالكرة الأرضية، والنيتروجين بنسبة (78%) من وزن الهواء، بالإضافة إلى غازات أخرى مثل ثاني أكسيد الكربون بنسبة (0,04%)، بالإضافة إلى بعض الغازات الخاملة مثل: الهيليوم، النيون، الأرجون والكربتون التي تتواجد بنسب ضئيلة جدا، هذا بالإضافة إلى بخار الماء الذي يتواجد بنسب مختلفة تختلف من منطقة إلى أخرى [44].

– هذا ويحيط الغلاف الجوي تماما بالكرة الأرضية حيث يصل سمك طبقاته من (800) إلى (1000) كم، ويبلغ أقصى ارتفاع له عند خط الاستواء، في حين يكون أدنى مستوى له عند القطبين، ويعتقد العلماء أن الغلاف الجوي يمتد حتى يصل إلى الفضاء الخارجي بسمك يصل إلى (400000) كم، إلا أن ما يقارب (99,9%) من كتلة هذا الغلاف تحيط بالكرة الأرضية حتى ارتفاع أقصاه (50) كم، وتجدر الإشارة إلى أن الغلاف الجوي يلتصق بالكرة الأرضية بفعل قوة الجاذبية التي تقل كثافتها كلما ابتعدنا عن سطح الأرض، كما تتم على مستواه العديد من الظواهر كالرياح والأمطار والسحب والعواصف والأعاصير [45].

– ورغم أهمية الهواء في حياتنا إلا أنه يعاني من عديد الظواهر أهمها التلوث الذي يرجع عمره إلى عمر الحضارات القديمة، حيث بدأت هذه الظاهرة منذ معرفة الإنسان للنار، أي قبل حوالي (50) ألف سنة، إلا أن حجم التلوث آنذاك كان محدودا لا يتعدى كهف الإنسان الأول، إلا أن ظاهرة التلوث الهوائي بدأت تتضح معالمها في العصور الوسطى بسبب زيادة معدلات نمو المدن والصناعة [46].

– هذا ويعتبر توليد الطاقة من المصادر الحفرية (Fossil Fuels) من أهم مصادر تلوث الهواء، حيث يترتب على ذلك تصاعد كميات كبيرة من الغازات الصناعية السامة في الهواء، مثل غاز ثاني أكسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون والرصاص، خاصة منها ثاني أكسيد الكبريت حيث تؤكد بعض الدراسات أن

معدلاتها قد ارتفعت جدا في الغلاف الجوي [47]، هذا بالإضافة إلى بعض الملوثات الطبيعية والتي لا يكون للإنسان فيها دخل مباشر أو غير مباشر، ومن أمثلة ذلك نجد [48]:

- ✓ حبوب اللقاح التي يزداد تواجدها في الجو بنسب عالية خاصة في فصل الربيع، مما يسبب مرض الحساسية الربيعي عند بعض الأشخاص، كما تزيد خطورتها عند بقاء تعلق هذه الحبوب في الجو لفترات طويلة وذلك لدقة وزنها وضآلة حجمها.
- ✓ الجراثيم والبكتيريا التي تنتشر في الجو كنتيجة للنشاط الزائد لنشاط الكائنات الحية الدقيقة المحللة للعضوية (Décomposers).
- ✓ ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو كنتيجة للنشاط الحيوي للكائنات الحية عموما أو للتفاعلات الطبيعية التي تنتج هذا الغاز في الجو، والذي يترتب عنه ارتفاعا ملحوظا في درجات الحرارة التي يختزنها المجال الحيوي، وذلك لقدرة هذا الغاز على امتصاص الأشعة تحت الحمراء التي تصل مع أشعة الشمس، حيث أن هذه الأخيرة لها تأثيرا حراريا في المقام الأول
- ✓ الغبار العالق في الهواء والذي يتراكم فيه كنتيجة لحركة الرياح أو الحرائق، أو كنتيجة لنشاط البراكين أو الغبار الكوني أو غيره...

اسم المركب	الهواء النظيف	الهواء الفاسد
ثاني أكسيد الكبريت	0,001 – 0,01 جزء في المليون	0,02 – 2 جزء في المليون
ثاني أكسيد الكربون (CO_2)	310 – 330 جزء في المليون	300 – 350 جزء في المليون
أول أكسيد الكربون	أقل من 1 جزء في المليون	5 – 200 جزء في المليون
أكسيد النتروجين	0,001 – 0,1 جزء في المليون	0,01 – 0,5 جزء في المليون
الهيدروكربونات	1 جزء في المليون	1 – 20 جزء في المليون
الجزيئات	10 – 20 ملغ / $م^3$	70 – 700 جزء في المليون

الجدول رقم (11) يوضح: مقارنة بين الهواء النقي والهواء الفاسد [49]

– وبناءا على ما سبق يمكننا تفسير التلوث الجوي من خلال تدخل جسيمات عضوية أو غير عضوية إلى الهواء، مما تشكل أضرارا على عناصر البيئة نتيجة التغير الكمي والنوعي الذي يطرأ على تركيب عناصر النظام البيئي، لذلك يعتبر التلوث الهوائي أكثر أشكال التلوث انتشارا، نظرا لسهولة انتقاله من منطقة إلى أخرى في فترة زمنية قصيرة، مما يسبب للإنسان إصابته بأمراض كثيرة، وبالتالي تنخفض كفاءته الإنتاجية والمرتبطة أساسا بزيادة معدلات التلوث الهوائي [50].

– وحسب القانون الجزائري رقم 03–83 المؤرخ في 05–02–1983 م والمتعلق بحماية البيئة فإن المادة (32) منه تعرف التلوث الجوي على أنه: " **كل إفراز للغازات أو الجسيمات الصلبة، السائلة والسامة أو ذات روائح في المحيط الجوي التي من شأنها أن تزعج السكان وتعرض الضرر بالصحة والأمن العام أو تضر بالنباتات أو الإنتاج الفلاحي والمنتجات الغذائية بالحفاظ على النباتات والآثار أو بطابع المواقع** "، إلا أن هذه الملوثات قد يختلف تركيزها في الجو حسب شروط مناخية معينة كالحرارة وسرعة الرياح، وكذلك حركة كتل الضغط الجوي المرتفع والمنخفض والمتعلقة بالطبوغرافية المحلية، وكغيرها من المدن تتعدد مصادر التلوث الجوي في عنابة على غرار التلوث الإشعاعي والملوثات الحضرية والجرثومية... وغيرها، حيث يمكن تقسيم هذه الملوثات إلى قسمين أساسين هما [51]:

- ❖ **مصادر طبيعية:** تتمثل في بخار الماء، الغبار والأتربة، الأملاح الناتجة عن رذاذ البحر، نواتج الاحتراق الطبيعي والمواد المشعة من مصادر طبيعية.
- ❖ **مصادر صناعية:** وتتمثل في نواتج الاحتراق الصناعي، ووسائل النقل والمواصلات والتربة المصاحبة لحركة المرور حيث تبقى مؤثرة في جو المدينة.

– هذا وأكدت نشرية خاصة صادرة عن جمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث بتاريخ: 30–10–1991 م وغيرها من التقارير السنوية الأخرى التي جاءت بعدها، أن مدينة عنابة مغطاة دوما بجو من التلوث،

خاصة وأن هذا التلوث يحتوي على مركبات كيميائية ناجمة عن مركب أسميدال لصناعة الأسمدة، وبتركيز يتجاوز (10) أضعاف التراكيز المقبولة من قبل منظمة الصحة العالمية، واحتوائها خاصة على أكسيد الآزوت، هذا وقد ذكرت الجمعية المذكورة آنفا أن أضرار أسميدال على الزراعة في عنابة تتجاوز ما قيمته (199) مليون دينار جزائري سنويا، فالمصادر متعددة ولكن أسميدال حسب الجمعية أخطرها، وهذا ما جعل جمعية " البيئة ومكافحة التلوث " لولاية عنابة ترفع أول قضية حول حماية البيئة في الجزائر منذ الاستقلال أمام العدالة ضد إدارة " مركب أسميدال " في نهاية عام 1995 م [52]، وفي مايلي عرض لأهم المواد الملوثة لمدينة عنابة:

المواد الملوثة / محطة المراقبة	الغبار الصلب (PS)	ثاني أكسيد الكبريت (SO_2)	ثاني أكسيد النتروجين (NO_2)	الأوزون الأرضي (O_3)	أول أكسيد الكربون (CO)
عنابة وسط	64	–	9	–	1
البوني	84	24	20	–	0.7
سيدي عمار	66	13	22	–	0.5
المطار	31	–	93	93	0.1

الجدول رقم (12) يوضح: أخطر المواد الصناعية الملوثة للهواء في مدينة عنابة [53]

وحدة القياس: mg/m^3 - ميكروجرام/ $م^3$

– هذا وتتميز مدينة عنابة بتعدد وسائل النقل وتنوعها، حيث تبيّن أن هذه الأخيرة تحتل مرتبة الصدارة من حجم التلوث بنسبة (60) إلى (70%)، نظرا لكثرة عدد السيارات وكثافة حركة المرور مقارنة بمساحة الشوارع، وكذا سوء صيانة السيارات وكثرة استعمال السيارات القديمة، وفي ذات السياق فقد أوضحت دراسة أخرى أن معدل تساقط الغبار يتراوح بين (6) و(8) طن في الكيلومتر المربع الواحد يوميا

في بعض المناطق، حيث يحتوي هذا الغبار على نسبة عالية من العناصر الثقيلة والسامة كالرصاص، النيكل وكذا غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يتصاعد من المداخن بعد حرق بعض أصناف الوقود التي تحتوي على نسبة عالية من هذا الغاز [54]، كما تجدر الإشارة أيضا في ذات السياق إلى أن مدينة عنابة قد استفادت من عدة مشاريع في هذا المجال من بينها إنشاء مركز لمراقبة نوعية الهواء في جوان 2002م في إطار شبكة مراقبة نوعية الهواء " **سماء صافية** "، بالإضافة إلى ذلك تقوم هذه المحطات بقياس اتجاه وسرعة الرياح ودرجة الحرارة والرطوبة، كما سمح هذا المشروع في كثير من المرات بإعطاء إنذار إلى المصانع الموجودة في المنطقة لتخفيض انبعاث ملوثات الهواء التي تؤثر على طبيعة المناخ، والجدول الموالي يوضح توزيع هذه المحطات:

المحطة	الملوثات المقاسة	نوع المحطة
عنابة	CO.HCT.NOX.PM.10	قاعدية (BAS)
سيدي عمار	CO.HCT.NOX.SO2.PM	تلوث شديد (fort pollution)
المطار – رابح بيطاط –	CO.HCT.NOX.PM10.O	المرجع (Référence)

الجدول رقم (13) يوضح: محطات مراقبة نوعية الهواء بمدينة عنابة [55]

3- التلوث الذوقي / البصري:

– نقصد بالتلوث الذوقي ذلك الخلل الذي يحدث في تناغم الأجزاء في إطار الكل، والإحساس من حيث الجمال وما ينتج عنه من خلل في التمييز بين الجوانب التي تشكل الجمال المحسوس وتلك التي تؤدي إلى قبحه، وهذا بما يتناسب والأطر الثقافية الرائجة ومع ما هو ثابت لا يتغير بتغير تلك الأطر وتبدلها [56].

– ولأن البيئة بكل أشكالها تؤثر في الجوانب البديعية من الإنسان وتنمّيها، وتؤثر سلبا بها حسب واقعها، فإن جماليات البيئة تعد بالغة الأهمية في تربية الإنسان، بحيث يكون النمط المتبع في ترتيب الأشياء والأدوات والأثاث ذات أثر في تكوين الذوق الجمالي عند الطفل، فالذي يعيش في منزل يوحي بالتناسق وحسن الترتيب والتناسب وتذوّق الجمال وتقديره يحب النظام ويعيشه، ويرهف حسه على خلاف الطفل الذي يعيش غير ذلك في منزله، فالفوضى تسوده والاضطراب يعمه، والتشويش عادته، ثم أنه كثيرا ما ينعكس هذا في سلوكه في صورة قلق وعدم استقرار وفقدان تركيز وسوء اتزان، وهذا كله تأكيد لخطر التلوث الذوقي في سلوكات الفرد والجماعة.

– لقد خص الله سبحانه وتعالى مدينة عنابة بتناغم الجبل الأخضر والبحر والسهل المتعدد الألوان على نحو مدهش لكل من زارها، ولكنها رغم كل ما تتميز به من خصائص جمالية إلا أنه تعاني من التلوث الذوقي المترافق مع أشكال التلوث الأخرى، وفي هذا السياق يمكننا الرجوع إلى الزيارة التي قام بها الوزير الأول بتاريخ: 15 فيفري 1995 م والذي قال فيها:

" هذه المدينة المنارة تعتبر قطبا صناعيا وثقافيا هاما في بلادنا، بل خارج حدودنا، عرفت تقلبات كثيرة اجتماعية واقتصادية، بحيث أصبح من الصعب توجيه كل هذه التقلبات وما يترتب عليها من اختلال في هيكلة عالم الريف والزراعة، ونزوح ريفي مكثف وانتشار المساكن القصديرية، هذا في ظل عدم التحكم في النمو العمراني وفي أدوات عمرانية قديمة بالية، وعدم ملائمة الهياكل الأساسية اللازمة للنمو الاقتصادي والتنمية، وإنشاء مناطق عمرانية عشوائية ومرتجلة، وظهور توسعات فوضوية في النسيج العمراني ".

– كما وصف الوزير الأول البيوت القصديرية بكونها مراكز بؤس وتعاسة، فأغلبية المقيمين بها محرومين يواجهون سوء النظافة وتلوث المياه والفيضانات، وعدم توفر الحد الأدنى من الشروط اللازمة لحياة كريمة لائقة، فثلث سكان عنابة يسكن في منزل غير صحي، كما أن وضعية الأبنية مقلقة فعلا لأنها بالية

وقديمة جدا حيث أن معدل عمرها يقارب ال (50) سنة، كما أن الولاية تحتاج إلى (25000) سكن جديد أي بمعدل (102) مسكن لكل ألف ساكن، في مقابل أن معدل السكن العالمي هو (1000/10) ساكن.

– إنه لمن الصعب حصر واقع التلوث الذوقي لاختلاطه بغيره، فالتلوث الصناعي والحضري قضى على جماليات شاطئ سيبوس كما سلف الذكر، ودمر الغطاء النباتي المحيط بالمدينة، وفي وقت من الأوقات وصلت برامج مكافحة الباعوض بها إلى طريق مسدودة، فالخنادق والأقبية مملوءة بالمياه القذرة، وروائح المدينة لا تسر، وما نسمعه عن شوارعها كثير، وأما نظافة المدينة التي عرفت في المواسم السياحية تغيرا ايجابيا، فإنها مازالت تحتاج إلى جهد كبير، فحتى حديقة التسلية بها صارت محل سخرية الصحافة لكثرة ما بها من أوساخ، حيث لم تجد نداءات رؤساء البلديات إلى النظافة آذانا صاغية.

– وتجدر الإشارة إلى أن أولياء التلاميذ في مداخلة فدراليتهم في وقائع أعمال اليوم الدراسي حول الإخفاق والتسرب المدرسي والذي كان بثانوية القديس أوغستين، انتبهوا إلى خطر التلوث الذوقي فطالبوا بهندسة مدرسية متناسقة مع المعمار المحلي والتراث الجهوي، كما طالبوا بتهوية وإضاءة حدائق وأبنية المؤسسات التعليمية بحيث تبتعد فيها دورات المياه عن قاعات الدراسة، وبخدمات تقضي على أسراب الباعوض، وهو انتباه له ما يبرره من أحوال الواقع.

– وأما عمران المدينة فيفتقد إلى الرؤية الجمالية المتناغمة في إطار الكل، ولا يتناغم في مناظر أبنيتها، ولا يسعى إلى إبراز أصالتها وترسيخ ذاكرتها الحضارية، أما ألوان عماراتها فحافلة بكل ما يخالف الحس الفني والجمالي، وما يحيط بمركزها من طابع عمراني روماني يتناقض مع أصالة عماراتها العربية الإسلامية، حيث لا تكاد تجد بنايتين متجاورتين تتناسق ألوانهما أو تتناغم هندستهما، ومن المؤكد أن هذا ما ينعكس سلبا في شعور المواطنين حسب ما يؤكده علم النفس في مثل هذه الأحوال [57].

4- تلوث الموانئ:

- تعرف ولاية عنابة ديناميكية كبيرة في النشاط الصناعي والتجاري، وهو ما جعل السلطات تسطر برنامجا خاصا للميناء قصد الاستجابة لمختلف الحاجات الخاصة بالاستيراد والتصدير، كون مرافئ عنابة تقدم الخدمات ل (12) ولاية، حيث اهتدت هذه الأخيرة لتطهيره من النفايات وتوسيعه تحسبا لمسايرة نسب النمو الاقتصادية والمشاركة في خلق الثروة ومناصب العمل، وبالموازاة مع ذلك فقد حملت آخر زيارة لوزير الأشغال العمومية " عمار غول " إلى عنابة الوقوف على تقوية مينائي عنابة وشطايبي، من خلال برمجة مشروع ضخم يتضمن تطهيرا لأعماق ميناء عنابة بعد تقلصه بفعل التلوث ومخلفات البواخر وعمليات الشحن والتفريغ، حيث أعطيت إشارة انطلاق العملية من طرف مؤسسة انجاز بلجيكية على مستوى (110) هكتار من المياه وعمق (13) مترا في البحر، لتسفر العملية مع انتهائها بعد (07) أشهر عن التخلص من مليون متر مكعب من مختلف المواد حسب تقديرات المختصين [58].

- هذه العملية الهامة التي يطمح من خلالها المسؤولون بمؤسسة ميناء عنابة من شأنها ترقية إمكانيات ونوعية خدمات هذه المنشأة التجارية الهامة، إضافة إلى رفع طاقات استيعاب السفن التجارية خاصة منها ذات الحجم الكبير، كما أن عمليات الجهر هذه ستمكن أيضا من الاقتصاد في تكاليف نقل وتحويل البضائع بالنسبة للمتعاملين ومستعملي هذا الميناء، من جهة أخرى يتوقع المسؤولون بمؤسسة ميناء عنابة التي استفادت من عملية تجهيز وتأهيل هامة تحسين نوعية الخدمة والتقليص من مدة المعالجة حسب ما تمت الإشارة إليه.

- ويعد ميناء عنابة من الموانئ الوطنية الأربعة الأولى الأكثر نشاطا، فقد سجل في سنة 2012 م ديناميكية كبيرة جدا، من خلال ارتفاع درجة استيعاب الحاويات بمعدل (40%) بما يوازي (131) ألف حاوية، وهي طاقة استيعاب مقبولة جدا، كما أنها مرشحة للارتفاع نظير التوسعات التي شهدتها مختلف المرافئ التجارية، وكذا مختلف الوسائل والإمكانيات المرصودة للقطاع منذ أربع سنوات خلت.

– هذا وعمد مخطط التنمية المعتمد لفائدة ميناء عنابة إلى حل مشكلة الضغط الذي ظل يعاني منه لسنوات طويلة، كما سبق وأن تم تأسيس شركة مختلطة مع مؤسسة ميناء سكيكدة، وفرع النقل الحديدي التابع لمؤسسة النقل باستعمال السكك الحديدية لتسيير الموانئ الجافة بعنابة، وسمح ذلك بإنشاء ميناء جاف على بعد أربعة كيلومترات بمنطقة العلاليق، حيث دخل مرحلة الاستغلال في العام الماضي، حيث يعنى باستقبال الحاويات الفارغة، وفي مرحلة ثانية سيتكفل باستقبال جميع الحاويات، ويصبح ميناءا ثانيا يتوفر على جميع الخدمات، وهو ما أدى إلى تقلص مدة انتظار البواخر في الميناء [59].

– وسبق لميناء عنابة خلال العام الماضي من استرجاع أزيد من (7) هكتارات غير مستغلة واستغلال خمسة مراكز رسو جديدة ليرتفع عدد الحاويات التي بات يستقبلها الميناء من (87) ألف حاوية كانت في العامين 2011 م و2012 م إلى ما يزيد عن (131) ألف حاوية وهو معدل زيادة معتبر جدا، حيث يعكس ارتفاع التعاملات التجارية وعودة قوية للمتعاملين والمستثمرين الاقتصاديين.

– هذا ويغطي ميناء عنابة الذي يعتبر من بين الموانئ التجارية العشر الرئيسية بالوطن بخدماته ل (12) ولاية، خاصة منها التي تتوفر على مناطق صناعية ذات نشاط اقتصادي، كما تكتنز ثروات طبيعية هامة كالحديد والفوسفات والحقول البترولية، لذلك أطلقت حملات جوارية لتنظيف موانئ شطايبي، عنابة مركز وعين بربر اتخذ لها شعار " **من أجل موانئ زرقاء** "، حيث تم تجميع نحو (300) طن من النفايات الصناعية الصلبة والسائلة، بمشاركة فعلية لبلديات عنابة والأشغال العمومية وكذا جمعيات حماية البيئة، إلى جانب مشاركة المواطنين وحتى تلاميذ المدارس، وقد تم تخصيص مختلف الإمكانيات منها: الشاحنات والجرافات لرفع القمامة من الموانئ من أجل تنظيفها، وتهيئتها وتوسيع دائرة النشاط الصيدي، مع تحسين مستوى الثروة السمكية التي تعرف تراجعا رهيبا خلال السنوات الأخيرة بعنابة،

ذلك أن الأسباب تعود إلى عدم الاهتمام بهذه الموانئ التي تستغل من طرف بعض العصابات الخطيرة التي تعمل على سرقة القوارب وبعض التجهيزات الموجودة على مستوى الميناء، منها شطايبي وعين بربر اللذان لا يزالان في خانة الإهمال نظرا لنقص الأمن والمسالك الوعرة [60].

– هذا وقد استحسن الجميع مبادرة تنظيف الموانئ لأنها ستساعد على تحسيس المؤسسات الصناعية بخطورة الوضع، لأن أغلبها يطرح مثل هذه المخلفات الصناعية في الموانئ الأمر الذي يؤدي إلى تراكمها، مما يشكل خطرا على البيئة وحتى على الوضع الصحي للصيادين والمستهلك على حد سواء، خاصة أن الثروة السمكية بعنابة مهددة بالزوال، يحدث هذا في وقت يعرف فيه سوق السمك ارتفاعا كبيرا في الأسعار، خاصة بالنسبة للسمك الأزرق الذي بلغ سقف (300) إلى (400) دينار منذ حلول فصل الصيف، كما أن تقوية وتهيئة ميناء الصيد بشطايبي مشروع كبير للارتقاء بمستوى عائدات الصيد البحري والذي تم إطلاقه في وقت سابق، قد سجل توقفا لمدة تزيد عن (100) يوم بفعل انزلاق التربة وتذبذب عملية توفير مواد البناء، حيث دعا وزير الأشغال العمومية في آخر زيارة قادته إلى الميناء إلى نقل مواد البناء عن طريق البحر ربحا للوقت والجهد والمال، علما أن تكلفة العملية تجاوزت المليار دينار على أن تستكمل نهاية أكتوبر المقبل، مع ضرورة تنفيذ أشغال التهيئة بمقاييس جمالية تضمن مقاييس السياحة والترفيه والنزهة بميناء شطايبي، كما ينتظر من عملية جهر وتقوية ميناء شطايبي للصيد البحري ارتفاع عائدات الصيد البحري إلى ما يقارب النصف، وكذا تنظيم المهنة وتسهيل نشاط الصيادين على مستوى الميناء، الأمر الذي لاقى استحسانا كبيرا من طرف هاته الفئة الاجتماعية [61].

5– نقص الغطاء النباتي:

– تتجسد الحياة النباتية بعنابة في مساحاتها الخضراء وبساتينها، والأراضي العامة المشجرة، إضافة إلى نباتات المنازل والنباتات البحرية، إلا أن الملاحظ هو أن المساحات الخضراء قليلة مقارنة بالمساحة الإجمالية للمدينة وعدد سكانها، وإن وجدت فمعظمها يعاني من تراكم النفايات والقاذورات في ظل غياب

ثقافة الحفاظ على هذه المساحات، والجدير بالذكر أن الثروة النباتية مهددة بالزوال، حيث أن الأسباب تعود إلى:

- أنه يوجد عدوان بشري على الأراضي الزراعية من أجل السكن الفوضوي وغير المرخص به، وبالمناسبة كان السيد رئيس الحكومة الجزائرية قد ألقى خطابا أثناء زيارته لمدينة عنابة أمام جمع من المسؤولين، قال فيها أن السكان ينشؤون مناطق عمرانية وهؤلاء محرومون ويواجهون سوء النظافة وتلوث المياه والفيضانات، كما أن الولاية بحاجة خلال الخمس سنوات التالية إلى بناء (25000) وحدة سكنية جديدة في حين أنه لم يتم انجاز إلا (700) وحدة في السنة.
- أن بعض نباتات المدينة تعاني من عدوانية بعض المواطنين، حيث أن معظم الأشجار تعاني من كسور في الأغصان منزوعة اللحاء مع يبس جزئي أو كلي.

– بالمقابل فإن المتأمل لتاريخ عنابة ونباتاتها يلاحظ غير واقعها اليوم، داخلها وخارجها، فقلد جلب الفينيقيون الأرز من لبنان والذي عرف عند البربر بالبقنون، وكذلك جلبوا الصنوبر وزرعوا بها البردي والقنب، كما زرعوا الرمان...الخ، وكانت عنابة منذ تلك الأزمان تنتج القمح والحبوب والفواكه المختلفة، كما كان المرجان زينة بحرها، كما انتشر في زمن الأغلبي مجموعة الحامض التي نقلت إليها من الأندلس والمغرب وأوروبا، أما في العصر التركي فقد عرفت بها الطماطم وزرعت، وهذا بتأثير الأندلسيين الذين هاجروا إليها، أما في عهد الفرنسيين تم زرع الرمان والنارنج في صحون المساجد زينة وتجميلا، وعندما دخلها المسلمون كانت أراضي عنابة مغطاة بغابات العناب.

– هذا وتبلغ مساحة الغابات المحيطة بعنابة (75424) هكتار، حيث تشكل حوالي (53,60%) من المساحة الإجمالية للولاية، كما تحتوي على أشجار طبيعية أخرى صناعية، ومن أهم الأشجار نجد: الفلين، البلوط، إضافة إلى الصنوبر البحري واليوكاليبتوس والتي تعتبر من أهم نتائج التشجير الاصطناعي، كما تشكل الأدغال حوالي (52,39%) من المساحة الغابية حسب ما توضحه الأرقام

التالية [62]:

النـــبـات	المـســاحـة المـزروعـة مـنه
بلوط الفلين	12659 هكتار
بلوط الفلين والزان مزدوجين	339 هكتار
تشجير اليوكالبتوس	303586 هكتار
تشجير أشجار الصنوبر البحري	5701 هكتار
الأدغال	3899680 هكتار

الجدول رقم (14) يوضح: المساحة الغابية في مدينة عنابة

– هذا وتتضمن المساحة الغابية خطوط النار في المناطق الجبلية، وذلك لوقف انتشار الحرائق والتقليل منها، حيث أن مساحتها الكلية تقدر ب (347) هكتار، وعرض خط النار هو (50) م عموما، كما توجد في المساحات الغابية (13) نقطة ماء معدة لمكافحة الحرائق، إضافة إلى وجود حواجز مائية في كل من: برحال، وادي العنب، تريعات وشطايبي وذلك تشجيعا للفلاحة الجبلية، كما توجد 5 أبراج للمراقبة في كل من: بوخضرة، سرايدي، بوزيدي وسيدي يحي، وبالرغم من كل هذا إلا أن غابات مدينة عنابة مهددة بالحرائق كل عام، على غرار سنة 1993 م حين أتت الحرائق على حوالي (46921) هكتار من الغابات والنباتات وغيرها، حيث تلعب الظروف المناخية والسلوكات البشرية غير الرشيدة والمعادية للبيئة والجفاف إلى اندلاع مثل هذه الحرائق [63].

– وعليه يمكن القول أن الغطاء النباتي داخل مدينة عنابة وخارجها غير مرض، وفي ذات السياق وحسب مداخلة قامت بها جمعية حماية البيئة في جلسة عمل ولائية، فإن حملات التشجير التي نظمت سابقا وأنفقت عليها مبالغ باهظة لم تعط أكلها ولا أثر لأشجارها، ذلك أن الحرائق أتلفت ما سبق تشجيره، كما

أن الحدائق مهددة بالإتلاف وأكثر المساحات الخضراء صارت مرمى للفضلات والنفايات، كما أن بعض ما زرع بها لا يناسبها، لذلك يجب اختيار النبات المناسب والمقاوم للتلوث.

6- مشكلة النقل واختناق حركة المرور :

- يعتبر النقل شريان الحياة الاقتصادية في العالم، وبالنسبة للمدن على وجه الخصوص فإنه يمثل أحد العوامل الرئيسية للنمو وتطور الحركة الاقتصادية واستمراريتها، حيث يعتبر " سكوت جرير " **(S.Greer)** النقل بأنه: " دورة الأفراد والطاقة والبضائع والخدمات، يقوم بها فاعلون اجتماعيون لتحقيق أهداف اجتماعية " [64]، ومنه فإن النقل يسمح بإزالة الفروق المكانية في حياة الناس ويسهل عملية الاتصال والاعتماد المتبادل وتداول الثروات بعد اكتشاف طاقة البخار، فبعد أن كان الإنسان يعتمد على طاقة الحيوان أو استعمال السفن للرياح، أصبح البخار هو مصدر الطاقة الجديد وأمكن استخدام السكك الحديدية ونقل كميات ضخمة من الأفراد والبضائع على مسافات متباعدة وفي مدة محدودة، ثم سرعان ما طغت الآلة البخارية على جميع الأنشطة والصناعات.

- وبعد اكتشاف الكهرباء خلال القرن التاسع عشر ظهر " الترامواي " **(Tramway)** ودخل حيز الخدمة بفرص أرخص للتنقل مع ربط أجزاء كبيرة في المدينة لما لها من كفاءة عالية في ربط المناطق الحضرية بعضها ببعض، ومع حلول القرن العشرين ظهرت محركات الاحتراق الداخلي التي أدت إلى ثورة في النقل وحركة البضائع والأشخاص، وجاءت السيارات والحافلات ووسائل الشحن، وهو ما أدى إلى توسع لا مثيل له في المدينة، حيث ازداد عدد السيارات خاصة مع ازدياد عدد الصانعين، مما أدى إلى توسع الحظائر الوطنية للمركبات، على غرار النموذج الأمريكي **(Model T)** لسيارات هنري فورد **(Henry Ford)** الرخيصة والتي ساهمت في إمكانية امتلاك سيارة للجميع، وهكذا لم تحل سنوات الثلاثينات إلا وقد أصبحت السيارة ميزة من ميزات المدينة والتحضر، كما انعكس هذا التطور على ظهور الضواحي والتي انتقلت إليها المعامل والأنشطة التجارية التي تحتاج إلى مساحات شاغرة للتوسع، ومن جهتها نمت

المساكن والأحياء بصورة مطردة، حيث كان إما بشكل منظم يحترم المخططات العمرانية لشغل الأراضي والتوسع الموجه للمناطق الحضرية، وإما بشكل عشوائي والذي يعرف بالأكواخ القصديرية والأحياء غير المخططة.

– لقد أدى معدل التحضر السريع إلى زيادة الطلب على النقل السريع، وزاد ضغط السيارات على محاور النقل في المدن التي لم تكن صممت بحيث تستوعب هذا الكم من الحركة [65]، كما أصبح اختناق المرور أمرا عاديا، فقد تتوقف حركة السيارات وانسياب السلع مرات عديدة في الساعة الواحدة، وهذا في المدن الكبرى ك: نيويورك وسنغفورة، لندن أو هونكونغ... يعتبر هدرا للوقت والمال والجهد والطاقة، كما أن اختناق المرور في الشوارع يساهم في ارتفاع معدلات التلوث بسبب عوادم السيارات، إضافة إلى تعطل المركبات ذات الوظائف العاجلة كسيارات الإسعاف والشرطة والإطفاء، زد على ذلك تعطل مختلف المصالح، فعادة ما تسد الطرقات أوقات الالتحاق بالعمل وهذا ما يؤثر على عملية الإنتاج، كما تؤدي الزيادة في امتلاك السيارات الخاصة مع السعة غير الكافية للشوارع إلى طول وزيادة ما يعرف بساعات الذروة وهي الأوقات التي يتجه فيها العاملون إلى مناطق العمل صباحا، أو العودة مساءا إلى المناطق السكنية [66].

– أما في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة عنابة بصفة خاصة فقد أدى ارتفاع عدد السيارات إلى ظهور مشكلة النقص في مواقف السيارات، بالإضافة إلى ضيق الطرقات واهتلاك بعضها، حيث أن الملاحظ لمدينة عنابة يجد أن شبكة طرقها الداخلية لم تعد تساير تطور المدينة بحد ذاتها، فزيادة على ضيق الطرقات واهتلاك الأرصفة ونقص المواقف، نجد أيضا قلة المحولات والمحافظة على نفس المداخل والمخارج الموروثة عن الاستعمار، فمدينة مثل عنابة تحتوي على مدخل ومخرج مزدوجين وحيدين، مع العلم أن مقتضيات التطور الحضري تملي تعدد المنافذ في المدينة التي سوف تسمح بتناقص الازدحام، كما أنها لا تحتوي على تراموای ولا قطار للأنفاق رغم أنها كانت ضمن قائمة المشاريع

المبرمجة للولاية غير أنها تعطلت وتم إلغاؤها بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر حاليا والمتعلقة بانخفاض أسعار البترول وتراجع قيمة الدينار الجزائري، كل هذه المشاكل في ظل العدد الهائل من المتوافدين على المدينة يوميا وإلى مختلف البلديات من مختلف الولايات، فمنطقة الحطاب على سبيل الذكر لا الحصر يمر بها حوالي (100) ألف شخص في الساعة يوميا حسب دراسة قام بها مكتب دراسات بالمدينة [67].

7- انتشار المناطق الحضرية المتخلفة:

- لقد ازدهرت الحياة المدنية في الجزائر منذ القديم، فعلى الرغم من أنها لم تحوي مدنا عظيمة كمدن العالم القديم: روما، أثينا، قرطاجة، صيدا وطيبة...، إلا أن الجزائر كونت حواضرا ومدنا عرفت فيم بعد بعراقتها مع مر الأيام، وقد كفل ذلك الموقع الاستراتيجي للجزائر كطريق عبور محوري وسط قارات العالم القديم، احتكاكا دائما بنقاط القوة في المنطقة، وهو ما يفسر تعاقب الدول والحضارات على هذه الربوع وإن كان سببا في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلا أنه حمل معه تنوعا وزخما ثقافيا أصبح مع مرور الزمن طابعا مميزا للمجتمع الجزائري.

- كما ارتبط التحضر الحديث في الجزائر الناتج عن الهجرة والحركة الجغرافية للسكان بفترات تاريخية مميزة شكلت أهم محطاته، وانعكست بمعطياتها على البناء الاجتماعي والايكولوجي للمدن الجزائرية الحديثة، ورغم الشبكة القوية من المدن التي تتمتع بها الجزائر عبر ترابها الوطني، ورغم التحضر السريع الذي عرفته منذ ما يقارب النصف قرن، إلا أنها مازالت تعتبر من البلدان المتوسطة التحضر [68]، ذلك أن الأكواخ القصديرية بدأت في الظهور كمنطقة حضارية متخلفة قبل اندلاع الحرب التحريرية، وبمجرد انتهاء فترة الاحتلال حتى تميزت الجزائر بعمران من نوع خاص، فبالإضافة إلى العمران الاستعماري نجد ظهور ما يعرف بالمحتشدات، الأكواخ الريفية وبيوت الصفيح بمحاذاة المدن وعلى أطرافها، وهكذا تميزت فترة الاستقلال باحتلال جديد للمدينة من طرف سكان الريف من خلال شغلهم للبنايات الشاغرة التي تركها

المعمرون، وبذلك اتخذت المدينة شكلا اجتماعيا جديدا، حيث نجد تموقعا للسكان في الأماكن الشاغرة على أساس علاقات القرابة والأصول الجغرافية الواحدة، وإعادة تشكيل نفس نمط العلاقات الاجتماعية التي سادت في المجتمع الريفي، وبهذا تحولت البنية الاجتماعية الريفية بكل مقوماتها وخصائصها إلى المناطق الحضارية، الأمر الذي أدى إلى الانفجار العمراني الحضري في أقل من عشرية من الزمن [69].

– ومع انطلاق عملية التنمية الصناعية التي عرفتها الأحياء غير المخططة في الجزائر من حيث عددها وتوسعها المفرط، جاء تدخل الدولة واضحا، حيث اتخذت عدة إجراءات هامة في هذا الشأن أهمها الترحيل ولو نسبيا من سكان البيوت القصديرية إلى مناطقهم الأصلية، وإعادة إسكان بعضهم حسب معايير وضعتها السلطات المختصة من أجل ذلك، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التنازل عن أملاك الدولة، توزيع القطع الأرضية للبناء، مشروع البناء الذاتي والقرى النموذجية، إضافة إلى ظهور ما يعرف بالسكن الوظيفي التابع للمؤسسات الناشئة في إطار دورها الوظيفي [70].

– وكغيرها من المدن الجزائرية عرفت مدينة عنابة مناطق حضرية متخلفة في قلبها ومعظم ضواحيها، حيث ظهرت في عنابة أحياء جديدة على الأطراف كحي الصفصاف، الزعفرانية ... الخ كما ظهرت تجمعات حضرية أخرى لا تبعد كثيرا عن مركز المدينة كالبوني، سيدي عمار، برحال...الخ، والتي أعدت للسكن وتلبية طلبات عمال وإطارات المؤسسات الصناعية التي ظهرت مع مشروع التنمية الذي عدت مدينة عنابة من بين أقطابه المختارة، كما اندمجت أحياء حضرية متخلفة مع التوسع الجديد كأحياء سيدي سالم، بوحمرة أو بوخضرة حاليا، الصرول، خرازة...الخ، وبذلك وصل عدد سكان الأحياء الحضرية المتخلفة في عنابة إلى ما يقارب (26969) ساكنا موزعين عبر مختلف بلديات الولاية، أما بالنسبة للبلديات محل الدراسة فقد كانت كالتالي:

البلدية	مساحة البلدية (كم^2)	العدد الإجمالي للسكان	عدد سكان المناطق غير الحضارية
البوني	95.18	138374	825
سيدي عمار	44.90	82467	125
الحجار	64.74	38778	3395
برحال	174.14	22484	2768

الجدول رقم (15) يوضح: توزيع سكان المناطق غير الحضارية عبر بلديات مجال الدراسة [71]

– من خلال الجدول الموضح أعلاه نستنتج أن نمو نسبة الأحياء غير الحضرية قد أثر على حظها من التحضر العمراني فحافظت على تخلفها، كما أن سياسة التطوير الحضري في عنابة اختصت فقط بمهمة انجاز مناطق حضرية جديدة وإهمال ما كان موجودا قبل ذلك، وهو ما ساهم في ديمومة التخلف الحضري الذي يعتبر من بين أهم مشاكل ملف العمران الذي يتميز بالتعقيد، لما يعرفه من صعوبات في التسيير والتحكم [72]، حيث أن هذا الأخير مازال يعاني من مشاكل وصعوبات ناجمة أساسا من غياب ثقافة العمران لدى نسبة كبيرة من المواطنين وحتى لدى بعض القائمين على قطاع التعمير، لذلك تسعى بلديات عنابة إلى التقليل من الأخطاء الجسيمة ومحاولة الارتقاء بأدائها، وهذا يتطلب توفير جو مناسب وعوامل مساعدة لإنجاحها من بينها: اكتساب مستوى جيد من الفهم الدقيق والعميق لطبيعة الأهداف والبرامج والوسائل والأساليب لتحقيق ذلك، إضافة إلى توفير قدر كبير من الانسجام والعمل المنسق بين جميع المتعاملين في مجال العمران، والتخلي عن العقلية المصلحية وخدمة الذات، وتكريس تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، أما بخصوص حصيلة نشاطات قطاع العمران، فتعتبر غير كافية لبلوغ الأهداف المسطرة وتنفيذ البرنامج الطموح الذي تم رسمه، غير أن جملة العمليات التي تم القيام بها تعتبر خطوة إلى الأمام وإضافة ايجابية في هذا المجال وتدارك الضعف الملاحظ واستكمال النقص الحاصل، إلا أن الآفاق المستقبلية للعمران يمكن تلخيصها في أربعة توجهات هي [73]:

- **التوجه الأول:** الوصول إلى المستوى الجيد من التحكم في أدوات التعمير، من خلال المساهمة الفعالة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، إضافة إلى المتابعة الدقيقة لدراسات مخططات شغل الأراضي واستكمال إجراءات المصادقة عليها.
- **التوجه الثاني:** الوصول إلى المستوى اللائق من الخدمة والأداء الجيد للمستخدمين، وذلك بانتهاج سياسة التوظيف للإطارات المتخصصة وتكوين الأعوان الممارسين.
- **التوجه الثالث:** الوصول إلى المستوى الجيد من التحكم في تسيير الملفات وترتيبها وأرشفتها، وذاك بتشكيل شبكة معلوماتية مركزية على مستوى المديرية.
- **التوجه الرابع:** المساهمة في إشاعة العمران بإقامة أيام دراسية وإخراج ملصقات ومطويات متخصصة.

8- انتشار الأسواق العشوائية:

- تعتبر مدينة عنابة قطبا صناعيا واقتصاديا بامتياز، فهي تجلب أعدادا هائلة من طالبي الشغل الذين قد يمارسون نشاطاتهم بطرق غير قانونية في ظل عدم امتلاك سجلات تجارية أو تراخيص من السلطات المعنية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أسواق فوضوية منتشرة هنا وهناك، على غرار منطقة الحطاب التي تعاني من انتشار رهيب للباعة المتجولين بمختلف السلع المتنوعة من ألبسة، أغطية، خضر، فواكه، لحوم وأسماك...الخ والمعروضة تحت أشعة الشمس والغبار والتي ترجع على المواطن بالخطر لصعوبة مراقبتها، لأنها تمس صحته باعتبارها سلعا حساسة وسريعة التلف كالسمك، البيض والحليب ومشتقاته، هذا إضافة إلى الأطنان الهائلة من النفايات والقاذورات والروائح الكريهة التي تتسبب في تشويه جمالية المحيط خاصة وسط المدينة، كما أن هذه الوضعية تتسبب أيضا في ظهور العديد من الحشرات والقوارض والحيوانات والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى ظهور العديد من الأمراض الخطيرة والفتاكة.

– هذا بالإضافة إلى وجود العديد من الأسواق خاصة منها الأسبوعية على غرار سوق الازدهار الأسبوعي بسيدي سالم والسوق الأسبوعي بخرازة والسوق الأسبوعي لسيدي عمار سابقا...الخ، والتي يتم فيها تداول مختلف السلع الغذائية والخضر والفواكه واللحوم والحيوانات والمواشي، مما يجعلها تخلف الكثير من الفضلات والقاذورات، وهذه الأخيرة تعتبر من بين أهم الأطراف المسؤولة عن تلويث البيئة بنسبة (23%) من المجموع الكلي حسب تقييم المبحوثين (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (25))، وما زاد الأمر سوءا المذبح العشوائي للدجاج والغنم الذي شوه المظهر تماما رغم القرار الولائي رقم (475) الصادر بتاريخ 17–05–2003 م والقرار رقم (117) الصادر عن المجلس الشعبي البلدي بتاريخ 30–07–2003 م الذي يمنع بتاتا عرض وبيع هذا النوع من المواد السريعة التلف إلا أنهم لم يكونوا على قدر من المسؤولية، كما يعتبر سوق الليل أيضا من الأسواق العشوائية والفوضوية التي انتشرت ببلدية البوني، مما سبب فوضى غير مألوفة سواءا لسكان الحي من جهة أو للمارة من جهة أخرى نظرا لسوء المعاملة، ضف إلى ذلك الرمي العشوائي للفضلات وللقاذورات في جميع أنحاء الطريق مع انتشار الروائح الكريهة.

9– مشكلة الحرائق:

– تعد الحرائق أكبر خطر يهدد النظام البيئي الغابي وتوازنه بصفة عامة وغابات عنابة بصفة خاصة، ناهيك عن تأثير هذا المشكل على الاقتصاد الإقليمي للولاية التي تعاني من التذبذب في معدل الحرائق، والذي يمكننا تفسيره بالوضع الأمني غير المستقر بالدرجة الأولى خاصة على مستوى البلديات الجبلية المعزولة، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة خاصة في فصل الصيف من جهة ومن جهة أخرى نشوب حرائق بغابات الولايات المجاورة، إضافة إلى تدخل الإنسان في ظل غياب الوعي البيئي للسكان باعتبارهم المصدر الأول لحدوث مثل هذه المشاكل، خاصة مع توفر الظروف المناخية المناسبة ونقصد بذلك الحرارة المرتفعة، وهذا ما يستدعي تظافر الجهود بالموازاة مع المصالح المعنية خاصة منها مصالح

الغابات، الفلاحة والحماية المدنية من أجل خفض نسبة الحرائق من خلال تكثيف عمليات المراقبة للمسالك داخل المجموعات الغابية وإعادة تشجير المناطق المتلفة والمحروقة، ذلك أن ارتفاع عدد الحرائق من سنة لأخرى من شأنه أن يهدد النظام الغابي بولاية عنابة والذي يعتبر أحد أهم المقاصد السياحة.

– وعلى العموم تعتبر الحرائق من المشاكل الخطيرة التي تهدد الثروة الغابية بالولاية، ورغم كل الجهود المبذولة الدائمة للمساحات الغابية خاصة في فصل الصيف الذي يعتبر الفصل الذي تكثر به الحرائق.

10– مشكلة تلوث المراحيض العمومية:

– تشكل المراحيض العمومية المنتشرة عبر شوارع وأحياء مدينة عنابة شكلا آخرا من أشكال التلوث، والتي تعتبر مصدرا دائما لانتشار الأمراض المعدية والطفيليات، إضافة إلى انتشار الروائح الكريهة، الحشرات، الصراصير والذباب...الخ، إلا أن هذه الظاهرة لا تنحصر فقط على مستوى المراحيض العمومية المتواجدة عبر شوارع المدينة، بل تتعداها حتى إلى المساكن العائلية خاصة منها الفوضوية، والتي قد تكون في غالب الأحيان سكنا قصديريا أين تقطنها الطبقات الدنيا من المجتمع، في ظل نقص التزود بالمياه وسوء استعمالها من طرف الأفراد خاصة منهم الأطفال، حيث يعتمد الفرد في ذلك على القليل من المياه الموضوعة في إناء صغير أو علبة صفيح، مما يجعل عملية النظافة تأخذ شكلا سطحيا، وعليه يصبح هذا المكان مرتعا خصبا لتكاثر الحشرات والجراثيم داخل المنزل، مما يسبب أضرارا جسيمة على صحة ساكنيها وخاصة منهم الأطفال لعدم إدراكهم بالمخاطر الناجمة عن ذلك، حيث يقوم العديد منهم بالعزوف عن استعمال دورات المياه بسبب خوفهم منها، ما يجعلهم يقومون باستعمال أي مكان آخر في المنزل، وبالتالي فإن هذه التصرفات تزيد من دائرة وحجم التلوث.

11– مشكلة مخلفات الذبح / المذابح العشوائية:

– تسهم مخلفات وبقايا الذبح بنصيب كبير في مشكلة التلوث بولاية عنابة، حيث تزداد وتيرة ارتفاع هذه الظاهرة خاصة مع اقتراب الأعراس والمناسبات الدينية كعيد الأضحى المبارك، أين يقوم السكان بذبح

الأضاحي على مستوى أحياء وشوارع المدينة خاصة بالنسبة للمقيمين في العمارات، أين لا تسمح مساحة وطبيعة السكن بذبح الأضحية داخلها، وبالتالي فإن عملية الذبح والتخلص من بقاياه تتم بطرق عشوائية مما يشوه جمالية المحيط ويتسبب كذلك في انتشار مختلف ظواهر التلوث التي تعد خطرا على صحة المواطن، كما أن مخلفات الذبح لا تنحصر في المناسبات الدينية والأعراس، بل تتعداها إلى الأسواق الأسبوعية والعشوائية كما سبق الذكر، خاصة وأنها تتم مرة في الأسبوع بعيدا عن أعين الجهات الرقابية على غرار سوق سوق الازدهار بسيدي سالم، سوق خرازة، سوق سيدي عمار سابقا...الخ، وحسب ملاحظاتنا البسيطة للميدان وجدنا أن الجزارين يلجؤون على مستوى هذه الأسواق إلى ذبح الحيوانات (غنم، ماعز، دجاج، بقر...) في أي مكان من السوق، وبمجرد انتهائه من العملية يقوم بوضع ذبيحته فوق طاولة خشبية ثم يبدأ بتقطيعها وبيعها للسكان دون احترام أدنى شروط ومعايير الصحة والنظافة، والجدير بالذكر أن هذه الأسواق تنبعث منها الروائح الكريهة الناجمة عن مخلفات الذبح التي تكون ملقاة على بعد أمتار من مكان البيع، حيث تتصارع عليها القطط والكلاب ويكسوها الذباب، هذا ويزداد المنظر سوءا بعد الانتهاء من عملية البيع، حيث يكون مهيئا لتجمع أكبر عدد من الكلاب والقطط، ثم بعدها يأتي دور الأطفال للعبث واللعب في هذه المخلفات...الخ، إلا أن الغريب في الأمر أن ما تحدثه عملية الذبح من تلوث يعتبر أمرا عاديا ومألوفا للمواطن، الذي يبقى شغله الشاغل الحصول على أفضل ما في الذبيحة، وهكذا تتكون الصورة كل أسبوع مما يجعل هذه الأماكن في حالة تلوث دائم.

12- مشكلة التلوث الضوضائي:

- يعتبر التلوث الضوضائي ظاهرة حضرية صاحبت زيادة الاتجاه نحو التصنيع بصفة خاصة وما ارتبط بالنمو الحضري في استخدام الآلات والمحركات وما شابهها، حيث بلغت المشكلة في هذا العصر حدا من التفاقم مما يتعين على المخططين وصانعي القرار مواجهتها، ولعل من مظاهر المشكلة أن بعض

الشباب يعانون من فقدان دائم للسمع نتيجة الإنصات المستمر لأنواع الموسيقى الصاخبة واستخدام آلات السوبرسونيك بمختلف أشكالها وأغراضها، وقد يعزى بعض الدارسين تلوث الصوت في المدن الكبرى إلى التوسع الصناعي، إلا أن هناك دراسات أجريت على بعض البلدان غير الصناعية في الهند وإفريقيا أوضحت ظاهرة فقدان السمع التدريجي مع تقدم الأفراد في السن، الذي فسر لا بالرجوع إلى البيئة الفيزيولوجية لكبار السن ولا بوجود المصانع وإنما كان نتيجة للبيئة الحضرية المليئة بالضوضاء [74].

– ولهذا تعد الضوضاء مشكلة حضرية في المقام الأول، إذ أن الأذن البشرية تستجيب بطريقة مختلفة للترددات الصوتية المتباينة، فالأصوات العالية يدركها الإنسان على أنها أصوات أعلى من تلك التي تتميز بترددات منخفضة ولو كانت من نفس الكثافة، حيث كشف التحليل المقارن لمعدلات الأصوات في التجمعات السكانية المختلفة عن حقيقة أن المدن والمناطق الحضرية تواجه مشكلة تلوث سمعي، لأن معدلات الضوضاء الناتجة عن مختلف الآلات والمحركات التي تستخدم في أغراض ومجالات شتى في حياة المدينة في ارتفاع مستمر، كما يتبين أن أخطر أنواع التلوث الضوضائي هو الذي يقع أو يحدث على فترات متقطعة أو غير منتظمة، مما يؤثر على قدرة المخ على التكيف مع الضوضاء المستمرة، وهذا ما يجعل ضوضاء المدينة تشكل مشكلة للتلوث السمعي، إلا أنه كثيرا ما يشار إلى اختلاف تأثير الضوضاء باختلاف الظروف المحيطة سواءا بالمدينة أو بمناطقها المجاورة، فمناطق العمل هي الأكثر احتمالا للتعرض للتلوث الضوضائي أكثر من المناطق الترويجية، ولا يقتصر التباين على حدود المكان بل يتعداه أيضا إلى حدود الزمان، ذلك أن مستوى الضوضاء في منطقة وسط المدينة مثلا في فترة الظهيرة والذي قد يصل إلى (80) ديسيبل قد يكون مقبولا في هذا الوقت بالذات، ولكنه في نفس الوقت قد يمثل مشكلة خطيرة، إذا بلغ نفس المعدل في فترات المساء أو أيام الإجازات ونهاية الأسبوع [75].

– وفي مدينة عنابة نجد أن نسبة التلوث الضوضائي وصلت ال (20,31%) من المجموع الكلي، كما كانت جد متقاربة بين بلديات البوني، سيدي عمار، الحجار وبرحال (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (21))، هذا ويمكننا تفسير أهم العوامل التي ساعدت على انتشار الضوضاء في هذه المناطق إلى ضيق بعض شوارع الأحياء وعدم وجود موانع صوتية، إضافة إلى اعتماد مكبرات صوت جد مرتفعة في الحفلات والأعراس، بالإضافة لاستمرار حركة المرور طيلة اليوم، وعدم الاهتمام بإدخال المواد العازلة للصوت في تصميم وتنفيذ المساكن والمنشآت، مما ينتج عن ذلك مشكلة حقيقية تنعكس آثارها على المجتمع الحضري، لذلك فالضوضاء متعددة المصادر يمكن أن نصادفها في كل مكان: في المنزل والشارع والعمل، كما تختلف حدتها من منطقة إلى أخرى، ففي وسط المدينة وقرب الأسواق نجد أن حدة الضوضاء مرتفعة، في حين تقل هذه الأخيرة في الأحياء الراقية، كما أنها تختلف أيضا من وقت إلى آخر، حيث حدة الضوضاء في النهار أكثر منها في الليل، أما عن أهم مصادر التلوث الضوضائي نجد [76]:

أ– وسائل النقل المختلفة:

– حيث تشمل ضوضاء السيارات وأزيز الطائرات لا سيما الطائرات النفاثة والمروحية، والجرارات والقطارات [77].

– ضوضاء العمل والصناعة:

– حيث تنتج عن عمليات البناء والهدم وآلات الحفر الميكانيكية، بالإضافة إلى الأصوات الصادرة عن الصناعات المختلفة، وبذلك فهي متعددة المصادر ك: صناعة الطائرات والسفن، مصانع الحديد والصلب، الصناعات المعدنية، معامل تكرير البترول، واختبار محركات الديزل، صناعة النسيج والزجاج، النجارة الميكانيكية، تقطيع الأخشاب ومصانع الورق [78].

ج- ضوضاء المنازل:

- تنتج هذه الأخيرة عن استخدام الأجهزة المنزلية بمختلف أنواعها مثل: الراديو والتلفزيون وأجهزة التسجيل، المكانس الكهربائية، أجهزة تصفيف الشعر، وآلات الغسيل... وغيرها.

- هذا ولا يخلو بيت من مدينة عنابة من الضجيج الناجم عن استخدام الأجهزة المنزلية المتعددة، ومن هذه الأجهزة لو تم مقارنة مستوياتها مع معيار منظمة الصحة العالمية لمستويات الضوضاء المقبولة داخل المنازل البالغة (45) ديسيبل نهارا / (35) ديسيبل ليلا، للاحظنا أنها مرتفعة أيضا، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن مستويات الضوضاء الناجمة عن الأجهزة المنزلية تختلف وفق إمكانية الفرد أو الأسرة، إذ تكون أعلى مستوياتها في الأسر ذوي الدخل المرتفع، إذ يبلغ المعدل العام لأصوات الأجهزة المنزلية فيها (75,7) ديسيبل لامتلاكها أجهزة منزلية عدة، في حين تقتني أسر ذوي الدخل المتوسط حوالي (60) إلى (70%) من الأجهزة المنزلية حسب تقدير بعض الدراسات، في حين تمتلك الأسر الفقيرة حوالي (30) إلى (40%)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

مصـدر الضـوضـاء	مستوى الصوت بالديسيبل
ثلاجة	40
مروحية	من 38 إلى 70
مجفف الملابس	55
غسالة الملابس	من 47 إلى 78
غسالة الأطباق	من 54 إلى 85
مجفف الشعر	من 59 إلى 80
المكنسة الكهربائية	من 62 إلى 85
ماكينة الخياطة	من 64 إلى 74
ماكينة الحلاقة الكهربائية	75
مطحنة بقايا الطعام الموجودة أسفل حوض المطبخ	من 67 إلى 93
المنبه	80
آلة تسوية العشب الكهربائية	81
الأدوات الموجودة بورشة الهوايات المنزلية	85
آلة جر العشب الذي يعمل بالجازولين	من 87 إلى 92
جرار جز العشب التي تعمل بالجازولين	من 90 إلى 95
آلة دفع أوراق الشجر التي تعمل بالجازولين	100
المنشار المتنقل	100
جهاز الأستريو	حتى 120

الجدول رقم (16) يوضح: مستويات الضوضاء المعتادة في المنزل [79]

– بالإضافة إلى ما سبق لاحظنا كذلك وجود الضوضاء حتى داخل المستشفيات رغم أنه من المفروض أن تكون من الأماكن التي يتطلب فيها الهدوء، باعتبارها مكانا لراحة المريض وعلاجه، إلا أنه مع ذلك فإنها لا تخلو من الضجيج أيضا، والذي يكون ناجما عن مرافقي المرضى من الكبار والصغار أو حتى من المرضى أنفسهم، فضلا عن محادثات الناس بالقرب من أسوارها، زد على ذلك مرور السيارات بالقرب من شوارع المستشفيات، ولبائعي الفواكه والخضر المتنقلين بسياراتهم بين الأحياء السكنية عبر بلديات

عنابة محل الدراسة نصيب من ذلك، مستخدمين مكبرات الصوت التي تولد ضجيجا مزعجا جدا في سبيل الترويج لبضائعهم ولفت انتباه الساكنين إليها، هذا ولا ننسى المفرقعات التي يستخدمها الأطفال في أيام العطل والمناسبات خاصة منها المولد النبوي الشريف كوسيلة للمتعة، إلا أنها في الوقت نفسه تعد مصدرا لإقلاق راحة الجيران، وفي هذا المجال يذكر أن مستويات الضوضاء في الأحياء الشعبية تكون أعلى مقارنة مع الأحياء الراقية نظرا لضيق الشوارع الفاصلة بينها، ومن ثم لعب الأطفال خارج منازلهم فضلا عن كثرة الباعة المتجولين فيها، زد على ذلك أن أغلب أعمال البناء تجري في الشوارع والطرقات ووسط المناطق التجارية والسكنية، وتتمثل الضوضاء الصادرة عنها في أصوات آلات الحفر والجرارات وخلاطات الاسمنت وأصوات المطارق...الخ، وبذلك يتضح لنا أن التلوث الضوضائي يختلف عن غيره من مشكلات تلوث البيئة من عدة نواحي أهمها [80]:

- ✓ أن الضوضاء متعددة المصادر، وتوجد في كل مكان ولا يسهل السيطرة عليها.
- ✓ ينقطع أثر الضوضاء بمجرد توقفها، ولهذا فإن أثرها مؤقت ينتهي بانقطاعها.
- ✓ تختلف الضوضاء عن غيرها من عوامل التلوث في أنها محلية إلى حد كبير، بمعنى أننا لا نحسها إلا بجوار مصدرها فقط، ولا تنتشر آثارها أو ينتقل مفعولها من مكان لآخر كما في حالة تلوث الهواء والماء اللذان قد ينتقلان من منطقة إلى أخرى أو من بلد إلى آخر.

5- انعكاسات الرهانات البيئية على السياحة البيئية في مدينة عنابة

- تعتبر السياحة البيئية من أهم الأنواع السياحية، لأنها تقوم أساسا على التوازن البيئي، وهي ظاهرة جديدة تهدف إلى البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفر الراحة للإنسان، فالميزة التي يتيحها تطبيق السياحة البيئية هي ربط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية وفق معادلة تنموية واحدة، وذلك عن طريق إعداد برامج سياحية، تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئيا، مع التأكيد على ممارسة سلوكات سياحية إبداعية ومسلية دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها، على أساس أن موضوع حماية البيئة والحفاظ على المقومات السياحية الطبيعية التاريخية والأثرية يعد أمرا أساسيا لضمان استمتاع السائح ببيئة متجددة ونظيفة لا تنهار باستنزاف الموارد أو احتكار فوائد السياحة لفئات دون أخرى.

- هذا وقد صنفت الجزائر من قبل المنظمة العالمية للسياحة من بين العشرة دول الأجمل من حيث الموارد السياحية، خاصة وأنها تمتلك أنظف الشواطئ بين دول المتوسط، وأجمل الصحاري في العالم، ومن بين المناطق السياحية والساحلية في الجزائر نجد مدينة عنابة مجال الدراسة والتي تعتبر عينة عن بقية المناطق الساحلية، والتي تتوفر على شواطئ ساحرة ومناظر خلابة، بالإضافة إلى موروثها الحضاري الزاخر الذي خلفه تعاقب الحضارات على المنطقة، مما جعلها قبلة سياحية محلية ودولية لمختلف شرائح المجتمع على اختلاف أعمارهم وأجناسهم ومستوياتهم الاجتماعية [81]، ومن أهم مقومات السياحة البيئية لعنابة نجد:

المعالم الطبيعية والحضارية لمدينة عنابة:

1- المعالم الطبيعية لمدينة عنابة:

- يعد موقع الولاية بوابة انفتاح على النشاط السياحي وإقبال السياح عليها، بل ويعد من أهم العوامل المتحكمة في تنمية هذا القطاع، وولاية عنابة من بين الولايات التي تختص بموقع استراتيجي مهم بحيث

تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يبلغ طوله (80) كم من الجهة الشمالية، أما من الجهة الغربية فيحدها ولاية سكيكدة وجنوبا ولاية قالمة ومن الشرق ولاية الطارف، وتقدر المساحة الكلية للولاية ب (1421) كم^2، وتقع الولاية على بعد مسيرة ساعة جوا عن مدينة مرسيليا وساعة ونصف عن مدينة ليون الفرنسيتين، وتبعد عن مدينة روما الإيطالية بمسيرة ساعتان جوا، وهي نفس المدة التي تبعد بها عن مدينة باريس الفرنسية، وتبعد عن تونس بمسافة (311) كم [82]، وبذلك فهذا الموقع يشكل همزة وصل بين ولايات الوطن ناهيك عن الشريط الساحلي الذي يميزه شريط غابي كثيف، وهذا كله جعل من الولاية ذات مناظر خلابة ومتنوعة المظاهر والأشكال.

– هذا وتزخر ولاية عنابة بمنطقتين ساحليتين للسياحة، منطقة الساحل الشمالي ومنطقة الساحل الجنوبي، غير أن هذه الأخيرة تعاني من مشكلة التلوث لأن المنطقة الصناعية أسميدال **(ASMIDAL)** تعمل على تلويث شواطئها مما أدى إلى غلق بعضها، وبالتالي فهي تشكل عائقا لأي استثمار سياحي، وأمام هذا الوضع الخطير تحتم على السلطات المحلية اختيار منطقة الساحل الشمالي كمنطقة للتوسعات السياحية.

– إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن مهام دراسة وإنجاز هذه المناطق السياحية قد أسندت إلى المؤسسة الوطنية للدراسات **(ENET)** بطلب من الوزارة المعنية، حيث في بداية الأمر اقتصرت الدراسة على منطقة واحدة للتوسع السياحي هي منطقة واد بقرات (جنان الباي) ببلدية سرايدي، لكن وبعد إلحاح السلطات المحلية شملت الدراسة منطقتين أخرتين، الأولى ببلدية شطايبي المعروفة بالخليج الغربي والثانية منطقة الكورنيش ببلدية عنابة، ولأن هذه الأخيرة تعد من وسائل كبح المنشآت العشوائية للمستثمرين الخواص والتي تعمل على تشويه الصبغة السياحية والعمرانية للمنطقة، ذلك رغم أن الاهتمام بتطوير وحماية المناطق السياحية في ولاية عنابة أكدته مختلف النصوص والمواد القانونية والتي حددت فيها مناطق التوسع السياحي المذكورة وكيفية حمايتها.

منطقة التوسع السياحي الكورنيش (ZET la corniche):

– تعتبر هذه المنطقة من أجمل المناطق في ولاية عنابة لما تمتاز به من مؤهلات سياحية طبيعية جبلية وغابية، إضافة إلى المنظر ألفسيفسائي الساحر والذي يطل على البحر، حيث تبعد هذه المنطقة عن التجمع السكاني لمدينة عنابة ب (05) كم، يحدها من الجهة الشمالية البحر الأبيض المتوسط وتبدأ من شاطئ ريزي اعمر باستثناء حظيرة الحيوانات التابعة لمنطقة التوسع السياحي لواد بقرات (جنان الباي)، ويحدها من الجهة الغربية طريق جبلي وسياج الحظيرة الحيوانية ومن الجهة الجنوبية فيحدها منطقة التوسع العمراني، أما الحدود الأخرى فهي طبيعية تسبب البحر في تشكلها ووجودها، وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة (356) هكتار، منها (15,69) هكتار عبارة عن مساحة مهيأة تابعة للقطاع الخاص ممثلة نسبة (4,40%) من المساحة الإجمالية، و (268,69) هكتار تابعة للقطاع العام بنسبة (75,47%)، أما (18,68) هكتار المتبقية فهي عبارة عن منطقة عمرانية بنسبة (5,24%) من المساحة الإجمالية للمنطقة، وقد قدر عدد المشاريع المبرمجة داخل هذه المنطقة بتسعة مشاريع موزعة على مساحة (173617) م [83] .

منطقة التوسع السياحي لواد بقرات (جنان الباي):

– تقع هذه المنطقة ببلدية سرايدي تتربع على مساحة (1375) هكتار، منها (10%) تابع للقطاع العام و(90%) تابع للقطاع الخاص، كما تمتد المنطقة من رأس الحراسة شرقا حتى غربا على طول (12) كم ويصل عمقها إلى (1) كم إبتداءا من البحر، ومن الجهة الشمالية فيحدها البحر الأبيض المتوسط ومن الجهة الشرقية الطريق الولائي الذي يربط رأس الحراسة بمدينة عنابة، ومن الجنوب خط وهمي باتجاه غابات سرايدي وغربا خط وهمي على الحد الجنوبي، كما يبلغ طول شاطئ المنطقة (1000) م ويصل عرضه إلى (60) م، كما يحتوي على حظيرة خاصة بالحيوانات تتربع على مساحة (210) هكتار، وعن أهم البرامج المنجزة في المجال السياحي نجد [84]:

- تجهيزات خاصة بالإيواء أو السكن.
- تجهيزات تجارية وخدمات.
- تجهيزات ثقافية وترفيهية.
- تجهيزات تقنية.
- مساحات خضراء ومشجرة.

منطقة التوسع السياحي للخليج الغربي أو الفتحة الغربية لشطايبي:

– هذه المنطقة تتمتع بمؤهلات طبيعية مكنتها من أن تصنف كأجمل فتحة في العالم، ولهذا وجهت لها مختلف الأنظار، حيث يظهر ذلك من خلال مشاريع التهيئة للمنطقة عن طريق إنجاز المنشآت القاعدية التي لها علاقة مع النشاطات الرياضية وغيرها، وبالتالي يمكن تحقيق ديناميكية وخلق حيوية بهذه المنطقة مع إشراك السكان في هذا المجال.

– وتقع هذه الأخيرة بين قطبين صناعيين كبيرين هما عنابة وسكيكدة حيث تبعد ب (01) كم عن مركز دائرة شطايبي حسب المخطط التوجيهي لبلدية شطايبي (محددة بمسالك ساحلية تربط المدينة بسيدي عكاشة حتى المسلك المؤدي إلى الشمال الغربي لمشتة بوقنطاس)، حيث يقدر طول الساحل بها ب: (31,5) كم، إضافة إلى التجهيزات الخاصة بالإيواء هناك ونجد [85]:

تجهيزات التجارة والخدمات منها:

- ✓ مركز تجاري يتكون من مكتب، قاعة إجتماعات، ورشة عمل، خدمة طبية، مركز للحراسة ووكالة بريدية... وغيرها.
- ✓ محطة لتصفية المياه.
- ✓ خدمات تجارية شاطئية تتمثل في المطاعم التقليدية السريعة، محلات تجارية، قاعة صحية عمومية.

تجهيزات التسلية والترفيه وهي عبارة عن أقطاب حيوية وترفيهية منها:

- ❖ محلات عائلية للترفيه.
- ❖ مركز للصناعات التقليدية.
- ❖ مطاعم وطبخ تقليدي.
- ❖ (Super marché).
- ❖ ميناء للمتعة والملاحة والترفيه.

– وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسة الخاصة بتهيئة منطقة التوسع السياحي للخليج الغربي لشطايبي أسندت مهامها لمكتب الدراسات الإسباني (ARQ-MAQ) ويبقى تحقيق وإنجاز مثل هذه البرامج والمنشآت يتطلب رأس مال كبير.

– وحسب مديرية السياحة لولاية عنابة وفي إطار تنمية وتثمين السياحة الشاطئية بالولاية، ومن أجل تقديم منتوج سياحي مهيمن بالنسبة للطلب الداخلي والخارجي فقد خضعت سبعة (07) شواطئ من أصل (19) شاطئا موجودا بالولاية إلى الاستغلال في إطار عقود حقوق الامتياز، وهي موزعة كمايلي [86]:

- ✓ أربعة مساحات ببلدية عنابة متمثلة في شاطئ رفاس زهوان، شاطئ بلفدار (01) و (02) وشاطئ عين عشير.
- ✓ ثلاثة مساحات موزعة ببلدية سرايدي متمثلة في شاطئ جنان الباي.
- ✓ مساحتان ببلدية شطايبي وهما شاطئ المركز وشاطئ الرمال الذهبية.

– وقد كان من أهم نتائج هذه العملية تثمين وتنشيط الاستثمارات في مجال التهيئة المنسجمة للفضاءات وتعزيز التجهيزات الشاطئية، بالإضافة إلى هذا هنالك مراقبة دائمة لمياه هذه الشواطئ وهي عملية جد مهمة، من شأنها إعطاء نظرة جيدة للسياحة الشاطئية في ولاية عنابة، وفي هذا الإطار وخلال مواسم الاصطياف للسنوات الأخيرة، تم القيام بعدة تحاليل كيميائية لمياه السباحة وصل عددها في أحد المواسم

إلـى (439) عمليـة تحليـل موزعـة علـى (160) عمليـة تحليـل بكترولوجيـة و (354) عمليـة تحليـل فيزيوكيميائية، وقد وصل عدد العمال الذين يشتغلون بهذه الشواطئ إلى (845) عاملا موزعين على التخصصات التالية: أعوان تنظيف، أعوان إغاثة وحراسة، أعوان صحة، أعوان خدمات سياحية، أعوان خدمات فندقية.

– ومقابل (19) شاطئا مسموحا للسباحة هناك خمسة شواطئ ممنوعة عن السباحة، حيث قدرت المساحة الكلية لها ب: (1865000) م^2 ممثلة بذلك نسبة (86%) من المساحة الكلية للشريط الساحلي العنابي، وهذه الشواطئ هي: شاطئ عين بربار ببلدية سرايدي وشاطئي واد العنب وسيدي عكاشة ببلدية شطايبي وشاطئ سيبوس ببلدية عنابة وشاطئ سيدي سالم الجزء الغير محروس منه ببلدية البوني، ليتم فيم بعد إقامة عدة مشاريع لهيكلتها وإعادة ترميمها، وعن أهم الأسباب التي أدت إلى منع السباحة بهذه الشواطئ نجد: التلوث الناتج عن رمي النفايات، عدم التغطية الأمنية للشواطئ البعيدة، انعدام التهيئة، وجود صخور خطيرة .... وغيرها.

– هذا وتشير الإحصائيات الأخيرة لمديرية السياحة أن أكبر توافد للمصطافين سجل على مستوى شاطئ رفاس زهوان بنسبة (19%) من إجمالي المصطافين الكلي لولاية عنابة، ورغم أن هذا الشاطئ يحتل المرتبة السادسة من حيث المساحة إلا أنه يعرف إقبالا واسعا للمصطافين، ثم يأتي في المرتبة الثانية شاطئ ريزي عمر بنسبة (14%) من إجمالي المصطافين، وفي المرتبة الثالثة شاطئ الخروبة بنسبة (12%) من إجمالي المصطافين المتوافدين على الولاية، هذا وعند تدقيقنا الملاحظة في نسبة المصطافين الموزعين على شواطئ عنابة نجد أن أغلب الشواطئ التي تستقبل أكبر عدد من السياح والمصطافين تتواجد ببلدية عنابة، كما أن أكثر من (60%) من الشواطئ المسموحة للسباحة توجد ببلدية شطايبي وهي لا تمثل سوى (25%) من المساحة الإجمالية للشريط الساحلي.

المنطقة الرطبة فتزارة:

– تتكون المناطق الرطبة في الجزائر أساسا من المجاري المائية، السدود والشطوط وهي قوية الإنتاج بسبب تواجد حلقات غذائية متسلسلة، كما تشكل المناطق الرطبة مواقع متميزة لتشتية وعبور وتكاثر آلاف الطيور المهاجرة، ونظرا لما تمتاز به من خصائص فالبعض منها صنف كمناطق عالمية.

– هذا وتوجد في مدينة عنابة أهم منطقة رطبة تتمثل في المنطقة الرطبة فتزارة، والتي صنفت عالميا بداية من 15 أفريل 2002 م وفقا لمعاهدة رامسار (Ramsar)، حيث تعتبر منطقة ذات طابع جمالي جذاب تتميز بتنوع الأحياء والتي تمكنها من أن تكون منطقة جذب سياحي، هذا ويعتبر حوض فتزارة أهم الأحواض في مدينة عنابة حيث تتميز طوبوغرافية حوضها بالبساطة نسبيا، حيث ينقسم هذا الأخير إلى منطقة شرقية عبارة عن مرتفعات جبلية يتعدى طولها (40) م، ومنطقة منبسطة وسط البحيرة يتراوح الارتفاع بها بين: (20)– (40) م، ثم المنطقة السهلية من الحوض والتي يتراوح العلو فيها من: (15)– (20) م، وأخيرا الأراضي المنخفضة أين لا يتعدى الارتفاع بها (10,5) م، وبالرجوع إلى موقع البحيرة نجدها تتواجد على بعد (14) كم عن البحر المتوسط و(18) كم عن جنوب غرب مدينة عنابة، وتنحصر بين جبل الإيدوغ شمالا ومرتفعات بلدية عين الباردة جنوبا، وخطين من أصل كثباني شرقا، وتمتد غربا حتى أراضي مدينة سكيكدة [87].

– ومن ناحية الموقع الإداري فبحيرة فتزارة تابعة لبلدية برحال، حيث يوجد على محيطها عدة تجمعات سكانية أين نجد: من الشمال بلدية برحال، ومن الجنوب التجمع السكاني لواد الحوت التابع لبلدية العلمة، ومن الشرق قريتي القنطرة وواد زياد، هذا ويقطع منخفض فتزارة الطريق الوطني رقم (44) من الشمال باتجاه مدينة قسنطينة، ومن الجهة الغربية الجنوبية الطريق الولائي رقم (13)، ومن الغرب يقطعها الطريق الولائي رقم (108) وخط السكة الحديدية الرابط بين ولاية عنابة وولاية الجزائر العاصمة، كما تبلغ المساحة الكلية لمنخفض فتزارة (20680) هكتار موزعة على امتداد (17) كم طولا من الشرق نحو

الغرب و (13) كم عرضا، ونظرا لأن البحيرة لا تحتوي على مفرغ طبيعي لتصريف مياه الأمطار المتساقطة تكوّن عن ذلك مستنقع مائي واسع تبلغ مساحته (1600) هكتار، والذي يصل منسوب مياهه في الفصل الممطر (1600) م وفي الفصل الجاف ينخفض إلى (1400) م [88].

– وحسب الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث فإن مياه الحوض أخذت في الملوحة تدريجيا بسبب تجمع أملاح مياه الأودية، ونظرا لارتفاع منسوب المياه تم المصادقة على مشروع إنجاز قناة على طول (16) كم من أجل إنزال منسوب المياه إلى (1180) م واسترجاع حوالي (3600) هكتار من أجل استغلالها في مجال الفلاحة، حيث تبدأ هذه القناة من وسط المستنقع أو البحيرة إلى غاية واد مبعوجة غير أن نتائج هذا المشروع لم تكن جيدة، بسبب عدم كفاية شبكة تصريف المياه مما أدى إلى اقتراح توسيع المجرى الرئيسي وتمديده حتى واد سيبوس من خلال حفر قناة واد المالح [89]، وبعد كل هذه العمليات الاستصلاحية التي مرت بها البحيرة فقد أصبح الحجم المائي بها يقدر ب:

(1800) هكتار، وبما أن المنطقة تعد موقعا مائيا مهما، فهي تتميز بالتنوع البيولوجي كوجود الأسماك والنباتات والآلاف من الطيور المهاجرة التي تستقبلها البحيرة كل سنة والمقدرة ب: (70000) طائرا، تشمل حوالي (50) نوعا مختلفا مثل: البط، الإوز الرمادي وغيرها من الطيور النادرة، هذا وصنفت البحيرة كمنطقة رطبة عالميا لمعايير عديدة متمثلة أساسا في: كمية الأمطار المتساقطة، التنوع البيولوجي، الموقع الإستراتيجي والمساحة وأنواع وأصناف الطيور النادرة المتواجدة على مستوى البحيرة [90]:

<u>كمية الأمطار:</u>

– تتميز المنطقة بمناخ رطب ومعتدل في فصل الشتاء وحار جاف في فصل الصيف، حيث يقدر متوسط درجة الحرارة ب: (11°م) وتبلغ (25°م) في الفصل الممطر، أما كمية التساقط والتي تعتبر إحدى المعايير الأساسية في تصنيف المنطقة، فتتراوح بين (600) و(700) ملم منها (80%) تتساقط

في الفصل الممطر والذي يمتد من شهر أكتوبر إلى غاية شهر مارس، وتبلغ الرطوبة النسبية (75%) بمعدل تبخر يقدر ب: (1,377) ملم.

التنوع البيولوجي:

– إن أهمية المنطقة الرطبة فتزارة تكمن في تنوعها البيولوجي بوجود عدد هام من الأسماك والنباتات والآلاف من الطيور المهاجرة والتي تستقبلها البحيرة كل عام، والتي وصل عددها إلى (70000) طائرا موزعين على (50) صنف حسب التحقيقات التي أفضت إليها سنة 2007 م، إلا أن هذا لا ينفي تكثيف الجهود من أجل الحفاظ على الثروة وعلى التنوع الأحيائي وجعل البحيرة منطقة جذب سياحي بامتياز خاصة في مجال السياحة العلمية.

الموقع الإستراتيجي:

– إن تربع البحيرة على المساحة المقدرة ب: (20680) هكتار وخصائصها الأخرى جعل منها منطقة نادرة وفريدة في إقليم البحر الأبيض المتوسط خاصة وأنها قريبة منه، كما تشكل مع المنطقة الرطبة للقالة موقعا إستراتيجيا مهما لوجود وتكاثر عدد كبير من الطيور المهاجرة خاصة منها صنف البط.

– ونظرا لارتفاع منسوب مياه بحيرة أوبيرا وبحيرة تونقا بولاية الطارف، فقد أثر سلبا على مصدر غذاء الطيور المهاجرة مما أدى إلى لجوئها إلى بحيرة فتزارة بحثا عن مصدر للغذاء، وهذا ما يفسر تواجد عدد كبير من الطيور المهاجرة بالمنطقة في الفترة الأخيرة، هذا بالإضافة إلى وجود نوع من الطيور المائية النادرة، لذلك تعتبر البحيرة إحدى المناطق العالمية التي تأوي (1%) من صنف طيور البط، ما جعلها تصنف ضمن المناطق الرطبة العالمية، وعن أهم الأنواع المنتشرة في البحيرة نجد: البط بأنواعه خاصة البط الصافر، الإوز الرمادي...الخ، أما الأنواع الأخرى من الطيور المهاجرة فوجودها متفاوت من سنة لأخرى، كما أن بعضها نادر الوجود، ناهيك عن وجود أنواع أخرى من الطيور غير المعروفة، وعموما

فبحيرة فتزارة تزخر بأنواع مختلفة من الطيور المائية في العالم، وهذه الثروة يجدر بنا المحافظة عليها واستغلالها من الجانب السياحي خاصة إذا تعلق الأمر بالسياحة العلمية والاستكشافية.

– هذا وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث قد أكدت أن التحاليل العلمية للنفايات السائلة الصناعية التي تفرزها إحدى المؤسسات الصناعية الناشطة بمنطقة برحال أثبتت احتوائها على مادة " السيانور " المطروحة في الخندق الذي يمر وسط السكان على طول (2) كم وصولا إلى محمية فتزارة، الأمر الذي أحدث تلوثا في مياه الآبار وانبعاث الروائح الكريهة، كما تسبب في إتلاف مساحات زراعية معتبرة حارما بذلك الفلاحين من استغلالها واستغلال تربية الحيوانات على غرار الأبقار والأغنام والدجاج، لذلك قامت الجمعية بإجراء تحقيقات معمقة بعد أن تلقت العديد من شكاوي مواطني بلدية برحال حول ذات الوضعية، وعليه تم توجيه العديد من الإنذارات إلى مسؤولي المصنع، وإلزامهم بضرورة معالجة هذه النفايات وإزالتها طبقا للقانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كما وجهت ذات الجمعية عدة تقارير إلى الجهات الرسمية المعنية للتدخل سريعا، وإجراء كافة التدابير القانونية اللازمة من أجل وضع حد لهذه السلوكات السلبية حفاظا على صحة المواطن وسلامة البيئة والمحيط.

<u>الغابات:</u>

– الغابات هي عبارة عن نظام بيئي متكامل يستمد استمراره وديمومته من تنوع تشكيلاته النباتية المتعددة مثل: الأحراش، الزان، البلوط، الأوكاليبتوس... الخ، هذا وتعد الغابة أهم المصادر الطبيعية التي احتاج إليها الإنسان في الماضي فقد كانت مصدر الرزق له والمكان الذي يعيش فيه مع العديد من الكائنات الحية، غير أن التطور التكنولوجي وخاصة في المجال الصناعي ساهم بشكل كبير في تدهور حالة الغابات في العالم، بحيث أن استغلالها بشكل عشوائي أدى إلى تقلص حجمها، ناهيك عن مشكل الحرائق والذي ساهم بشكل كبير في تراجع مساحة الغطاء النباتي الغابي، وما نتج عنه من انجراف للتربة وتعريتها ما انعكس سلبا على الثروة الحيوانية هي الأخرى.

– وبالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية للغابة في توفير المادة الأولية من الخشب والفلين خاصة للصناعة الخشبية، فالغابة تحافظ على التوازن البيئي من خلال امتصاص ثاني أكسيد الكربون (CO_2) أي أنها ذات أهمية ايكولوجية من خلال مخزونها النباتي والحيواني، وتعد كذلك من الأماكن المفضلة التي يقصدها الإنسان من أجل الراحة وملء أوقات الفراغ في التنزه والاستجمام، أما من حيث النشاط السياحي فالغابة تعد بمثابة دعامة ومورد أساسي لها في الوقت الحالي خاصة مع ارتفاع نسبة التلوث داخل المدن.

– وبالرجوع إلى ميدان الدراسة فإن ولاية عنابة تعد من بين الولايات التي تتوفر على ثروة غابية كثيفة وغنية، وهذا بحكم موقعها الجغرافي الساحلي وتنوع تضاريسها، مما أدى إلى تواجد غطاء نباتي متنوع يتناسب والمعطيات المناخية وأنواع التربة السائدة في المنطقة، فقد بلغت المساحة الإجمالية للثروة الغابية بالولاية (75424) هكتار وهي تمثل بذلك نسبة (53,41%) من المساحة الكلية للولاية.

– وتعتبر كتلة الإيدوغ أهم مساحة غابية موجودة بالولاية بحيث قدرت مساحتها ب (52402) هكتار بنسبة (37,11%) من المساحة الإجمالية للولاية، وكلما اتجهنا نحو الجنوب قلت المساحة الغابية وانعدم الغطاء النباتي، ومن أهم الأشجار المنتشرة بالمنطقة نجد: البلوط الفليني، الزان، الصنوبر البحري، الأحراش، وأنواع لأخرى، كما أن طول هذه الأشجار يتغير حسب الارتفاع ويخضع للظروف المناخية السائدة، كمية التساقط، درجة الحرارة وغيرها من العوامل المساعدة على النمو، فشجرة الفلين على سبيل المثال يتراوح طولها بين: (05)– (10) م، وشجرة الصنوبر من: (15)– (40) م، أما شجرة الزان فيتراوح طولها بين: (10)– (20) م [(91)].

– أما الفئة الغالبة من حيث المساحة فتشمل كلا من: بلدية برحال بحيث تمثل مساحة الغابة نسبة (61,32%) من إجمالي مساحة البلدية، بلدية البوني بنسبة (57,33%)، بلدية العلمة بنسبة (57,31%) وبلدية عنابة بنسبة (52,78%) من إجمالي مساحة البلدية، إلا أن الملاحظ هنا هو وجود تقارب في نسب أحجام مساحة الغابة التي تعد فيها بلدية برحال أكبر البلديات من حيث المساحة، والتي

يسودها غطاء نباتي جد كثيف بمساحة قدرها (110,50) كم^2، كما أن جزءا من مساحتها يشكل حوض فتزارة والذي يسود فيها مختلف أنواع الأشجار خاصة الأحراش، الفلين والصنوبر... وغيرها [92].

– أما بلدية سيدي عمار فتحتل نسبة (21,03%) وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بالنسب الأخرى وهذا يعود لاستغلال جل مساحاتها في إنجاز المشاريع السكنية والصناعية، زيادة عن وجود الجامعة والأحياء الجامعية وغيرها من الإنجازات والمشاريع الأخرى، وبالنسبة لبلدية عين الباردة رغم أن مساحتها تقدر ب: (136,85) كم^2 إلا أن مساحة الغابة بها لا تمثل سوى (17,17%) بمساحة (23,50) كم^2 وهي بلدية فلاحية بالدرجة الأولى، هذا وتبقى بلدية الحجار البلدية الوحيدة التي تفتقر إلى الغطاء النباتي، وهذا لكون أغلب مساحة المنطقة مخصصة للنشاط الصناعي بالدرجة الأولى كمركب الحجار الذي يحتل مساحة كبيرة ناهيك عن المناطق السكنية التابعة للنشاط [93].

المستنقعات والبحيرات:

– وهي عبارة عن إمتدادات رطبة أو مساحات حرة من المياه تتمثل في منخفضات يرتبط اتساعها بالتساقطات التي تكون متغيرة خلال الفترة الرطبة، بحيث أن جزءا من مياه التساقط ينفذ إلى باطن الأرض، وعندما تبلغ الطبقات أقصى قدرة لها في التخزين فإن المياه تخرج إلى السطح وتركد، وهذا ما يسمى بالمستنقع، حيث تكون المستنقعات على شكل قرعات أو نشعات (انحداراتها منعدمة وارتفاعها أقل من (30) م) تختفي في الفترة الجافة بسبب ظاهرة التبخر العالية، هذا ونميز في منطقة الدراسة القرعات التالية [94]:

- **قرعة المخذة:** حيث تحتل وسط سهل عنابة، بحيث نراها كمنخفض بين الجبل الكثباني لرأس روزا (**Cap Rosa**) والسفوح الشمالية للتل الشمالي القالمي، حيث تبلغ مساحتها (2000) هكتار في الفترة الجافة، وتكون على شكل سهل رطب لتتحول في الفترة الرطبة إلى بحيرة كبيرة تبلغ مساحتها (5648) هكتار، والتصريف العادي للقرعة كانت تضمنه القناة الطبيعية لخليج المخذة،

غير أنه في الوقت الحالي أصبحت مياه الخليج تصب مباشرة في واد سيبوس بفضل قناة التجفيف لواد بوخميرة، وحسب بعض الدراسات فإن هذه القرعة شهدت حركات تيكتونية مستمرة إلى وقتنا الحالي.

- **قرعة الأوكريرا وقرعة القرياط:** هما قرعتان تشكلان في الفترة الرطبة قرعة واحدة، أما في الفترة الجافة فتنفصلان عن بعضهما ويفصل بينهما خط من الرمال ذو ارتفاع بين (35)- (40) م، حيث تصل مساحة قرعة الأوكريرا (9,37) هكتار، أما قرعة القرياط فمساحتها تبلغ (12,50) هكتار وهذا خلال الفترة الجافة، ممثلتان بذلك نسبة (0,15%) و(0,20%) من مساحة الجبل الكثباني على التوالي، أما في الفترة الرطبة فتبلغ مساحتهما (13,50) هكتار و (13,25) هكتار بنسبة (1%) و (1,5%) من المساحة الإجمالية على التوالي.
- **نشعة ريغية:** تقع بين تجمعي ريغية وبريحان، حيث تغطي مساحة (100) هكتار ممثلة بذلك نسبة (1,61%) من المساحة الكلية في الفترة الجافة أما في الفترة الممطرة فهي تمثل نسبة (6%) بمساحة تقدر ب: (371,87) هكتار.
- **قرعة القروبزي:** تبلغ مساحتها (44) هكتار خلال الفترة الجافة ممثلة بذلك نسبة (0,71%) من المساحة الكلية الكثبانية، أما في الفترة الرطبة فتصل مساحتها نسبة (16,25%).
- **قرعة تاشا:** توجد على بعد (3) كم من مدينة برحال من الجهة الشمالية الغربية، تصل مساحتها إلى (20) هكتار في الفترة الرطبة، أما في الفترة الجافة فتكون أقل.
- **نشعة أم العقارب:** مساحتها في الفترة الجافة تقدر ب: (125) هكتار، أما في الفترة الباردة فتصل (412,50) هكتار.

- وبالإضافة إلى هذه القرعات والنشعات المتواجدة بمدينة عنابة فإن هذه الأخيرة تتميز بوجود البحيرات ومنها: بحيرة الملاح، بحيرة أوبيرا، بحيرة الطيور التي تقع غرب بوثلجة ...الخ.

2- المعالم الحضارية لمدينة عنابة:

- عرفت مدينة عنابة وجود الإنسان القديم أين وجدت بها العديد من الأدوات البدائية والحفريات خاصة في منطقة رأس الحراسة وكتلة الإيدوغ وحوض فتزارة، كما شهدت المنطقة تواجد الفينيقيين نهاية القرن الثاني قبل الميلاد، قبل أن تصبح جزءا من مملكة الشمال القسنطيني، لتعرف بإسم " هيبون ريجيوس " سنة 202 قبل الميلاد، كما مثلت المدينة ملتقى طرق مهم خلال الفترة الرومانية يخدم المحميات المتبقية مثل: روسيكادا (سكيكدة)، تونيزا (القالة)، تاغاست (سوق أهراس) وكالاما (قالمة)، وعرفت خلال هذه الفترة تطورا جعل منها مقرا ثقافيا وعاصمة الأسقفية المسيحية خاصة مع قدوم القسيس

" سان اوغستين " (Saint Augustin)، ومع وصول موجة الفتوحات الإسلامية سقط الحكم البيزنطي وحكمت من قبل الأغالبة الذين أعطوها اسم " بونا "، والموحدين الذين أعادوا إحياء المدينة وجعلوا منها أكبر أساطيل المغرب العربي، وصولا إلى العثمانيين الذين أسسوا الدولة الجديدة (الجزائر الحرة) على يد الإخوة " بربروس " والذين قاموا بإدماج عنابة ضمن بايلك الشرق عام 1557 م، وأصبح اسمها " عنابة " أو " مدينة العناب " والتي تعمل وفقا للنظام العثماني، وفي عام 1832 م شهدت مدينة عنابة محاولة دخول الفرق الفرنسية العسكرية بقيادة " أرمندي "، وقاومت بفضل قبائل بن صالح وخرازة وأولاد عطية وثورة سيدي الشيخ الزغدود والحسناوي، ولكن بسقوطها لم يمنع من وضع يد المستعمر على خيراتها الزراعية والمنجمية [95]، ومن أهم المعالم الحضارية لمدينة عنابة والتي تعمل على جذب السياح المحليين والأجانب نجد [96]:

- مسجد أبي مروان الشريف:

- حيث تأسس هذا المعلم قبل أكثر من عشرة قرون مضت، ليؤدي مهمة متميزة توزعت بين العلم ورصد الهجمات الآتية من شمال البحر الأبيض المتوسط وصقلية، حيث ارتبط تاريخه حقبة طويلة بتاريخ المنطقة، بل أنه شكل الكثير من الأحداث وشرع في تأسيس المسجد في أواخر القرن الرابع الهجري، وتم

بناؤه في سنة 425 هـ حيث أشرف على بنائه المهندس الأندلسي أبو الليث البوني، وبذلك اتسم المسجد بطراز أندلسي محض بناؤه قائم على ركائز أسطوانية.

- مسجد سيدي إبراهيم التومي:

- ينسب هذا المسجد إلى إبراهيم التومي الهلالي من قبيلة قرداس في بداية القرن 16 م، حيث قاوم هذا الأخير الإسبان وأخرجهم من مدينة عنابة، كما مكث بالمسجد حتى توفي ودفن فيه، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المسجد متواجد بالقرب من "هيبون" بحي سيدي إبراهيم، والذي أعيد بنائه على يد "علي باي" أحد حكام تونس في عام 1122 هـ الموافق ل 1769 م.

- الآلهة ديان:

- هي تمثال كان يتواجد بساحة الثورة ثم تم نقله إلى مكانه الحالي، حيث ينتمي هذا التمثال إلى مجمع الآلهة اليونانية الرومانية، وتدرج فنيا في المدرسة الأسطورية الكلاسيكية حيث كانت حسب اعتقادهم حامية الصيادين التي منحتهم بركتها حتى يكون صيدهم وفيرا، إلا أن السكان تعاملوا مع التمثال بشكل تلقائي بعد أن أهمل مغزاها الأسطوري حتى أنهم ألقوا عليه اسم الغزالة الذي أخذ الحي المتواجد به اسمه.

- حصن المعذبين:

- هذا الحصن موجود على مستوى أسوار المدينة القديمة، وهو مصنف كمعلم تاريخي منذ سنة 1978 م بالرغم من أنه شهد تصدعات مع مرور الزمن، وهذا نظرا لقدم بنائه، بالإضافة إلى أن الجدار السفلي الذي يرتكز عليه هذا المعلم تعرض هو الآخر إلى تصدعات وشقوق من جهة وإلى تدخل الإنسان من جهة أخرى، مما استوجب ترميمه وتقويم الحائط المرتكز عليه.

- حائط القصبة:

- كان هذا الحائط جزءا من نظام الدفاع أثناء وجود الحماديين وهو يتواجد بالمدينة القديمة يعلوها بارتفاع (07) إلى (08) م من جهة البحر، و (10) م من جهة اليابسة ويصل طوله إلى (1800) م، تم بناؤه

في سنة 1058 م وقد صنف كمعلم تاريخي بداية من سنة 1952 م على يد بن محمد غير أن وضعيته الحالية سيئة نظرا لبداية انهياره.

- القلعة الحفصية:

- شيدت هذه القلعة أثناء تواجد الحفصيين خلال القرن 13 م، حيث كان الهدف منها هو صد الهجمات المحتملة من جهة البحر، وقد تم تصنيف هذا الشاهد كمعلم تاريخي سنة 1978 م، غير أنها في حالة تدهور حاليا، إلا أنه تقرر بداية من سنة 2004 م إعادة الاعتبار لها من طرف المصالح المعنية.

- متحف بونة:

- يمثل هذا المتحف شاهدا تاريخيا دخل التصنيف كمعلم تاريخي سنة 1968 م، حيث أنه في القديم وأثناء التواجد الفينيقي كان يلعب دور المصرف أو المركز التجاري الذي جعل منه النوميديين مدينة بعد انهزام " يوغرطة " (Jugurtha)، حيث كانت هذه المدينة الأكثر ازدهارا أثناء التواجد الروماني في القارة الإفريقية جعل منها " يوغرطة " (Jugurtha) جزءا من إقليم روما، وكان المتحف قديما يلعب دور مركز لنشر المسيحية ومقر القسيس " سان أوغستين " (Saint Augustin)، غير أن الحالة المزرية له تطلبت من السلطات المعنية إعادة ترميمه في سنة 2004 م.

- البازيليك:

- تتواجد هذه الأخيرة على ربوة هيبون المشرفة على المدينة الأثرية، حيث تحمل هذه الكنيسة اسم " سان أوغستين "، إلا أن القسيس " دبيش " سعى إلى تأسيس هذه الكنيسة بتشجيع من أسقف الجزائر " لافيجيري "، كما أحضر بعضا من رفات القسيس " أوغستين " إلى بونا عام 1842 م لتدفن بالمكان المخصص، وتوقف المشروع ثم استطاع أن يبعثه من جديد القسيس" لافيجيري " من خلال شراء الجزء العلوي للربوة بواسطة الثري بول الذي كان يملك معظم حي جوانو (P. Juano)، واستدعى القس المهندس

بـوني لتصـميم الكنيسـة، حيـث انطلـق المشـروع سـنة 1881 م، وفـي عـام 1898 م تـم إنجـاز الواجهـة وسقيفة المدخل والسقف الخشبي ووضعت الزخارف الزجاجية ثم نصب المذبح الرئيسي في المحراب، وفـي عـام 1911 م وضـع أحد جـانبي البازيليك أو الكنيسـة مجسم طريق المسيح إلـى الطلـب، وفـي عـام 1915 م تم وضع تمثال من البرونز للقسيس " سان أوغستين ".

6- انعكاسات الرهانات البيئية على صحة المواطن والمجتمع العنابي:

أهم الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء:

- يمثل الهواء في الكون دعامة من دعائم الحياة، بل بدونه تستحيل الحياة، فلو لم يخلق الله سبحانه وتعالى الهواء، ما كانت هناك رياح ولا أمطار ولا ضباب، وأكثر من ذلك فالسماء تبدو زرقاء في النهار لأن زرقتها ناجمة عن انكسار أشعة الشمس عند اختراقها طبقة الهواء المحيطة بالكرة الأرضية، ولولا وجود الهواء ما أمكن سماع الأصوات، لأن الهواء يعد الوسط الذي يتم من خلاله انتقال الموجات الصوتية من مصادر الصوت إلى عضو السمع وهو الأذن، كما أن الهواء يلطف من درجات الحرارة في النهار إلى الدرجة التي تتحملها طبيعة الإنسان وأجهزته المختلفة، فالهواء يعمل كعازل يقي الأرض من أشعة الشمس الحارقة وهو موزع جيد للحرارة أيضا، وكذلك فالهواء كمظلة تقي سطح الأرض من تساقط الشهب والنيازك [97].

- ورغم كل هذه المميزات التي يحتويها الهواء إلا أن زيادة نسبة تلوثه أصبحت من أوسع المشكلات البيئية التي عرفها الإنسان، والتي يعتبرها علماء البيئة من الظواهر البيئية السلبية الناتجة عن التقدم والتنمية، عدا الضرر البالغ الذي يلحق بالتربة والماء والمواطن نتيجة لتلوث الهواء، والذي يكون على أسوأ حالاته في المناطق الحضرية، نظرا للتركزات السكانية والتي تشكل بصورة مزدوجة مصادرا للتلوث (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) [98]، ومن أهم مصادر تلوث الهواء إحراق مختلف أشكال

الوقود للحصول على الطاقة، كما هو مألوف في العديد من الاستخدامات الصناعية والتجارية والمنزلية، والملوثات المطروحة من قبل مختلف وسائل النقل التي تستخدم البنزين أو الديازال أو الكيروسين، إضافة إلى الفضلات الغازية والغبار والحرارة والرقائق المتطايرة والمواد المشعة وغيرها من العناصر التي تنفث إلى الأجواء، كما يحدث ذلك من مداخن المصانع والمعامل، مثل صناعة الإسمنت وغيرها [99].

– ويؤثر تلوث الهواء في صحة البشر بإحداث أضرار خطيرة من خلال الغازات السامة التي يستنشقها والمحتوية في ذراتها الدقيقة على معادن ثقيلة مثل الرصاص، والتي تؤثر في رئة الإنسان تأثيرا سلبيا، كما يؤدي اختلاط أول أكسيد الكربون المنبعث من السيارات مع دم الإنسان إلى تقليل قدرته

على امتصاص الأوكسجين، ويؤدي التلوث الهوائي أيضا إلى انتشار بعض الأمراض الخطيرة كالحساسية الجلدية والربو وبعض الأمراض العصبية ومرض السرطان، إضافة إلى العديد من الأمراض المفاجئة والقاتلة، حيث أعلن باحثون تايوانيون أن تلوث هواء المدن يمكن أن يزيد من احتمالات إصابة الإنسان بالسكتة الدماغية، وفي ذات السياق كشف العلماء عن وجود علاقة واضحة بين تزايد مستويات الملوثات الشائعة والإصابة بالسكتة الدماغية وخاصة في الأيام الحارة، حيث جمعوا أكثر من (23) ألف مصاب بالسكتة الدماغية بين عامي 1992 م و2000 م في كاوهيسيونغ أكبر المدن في تايوان وأحد المراكز الصناعية بها، لذلك يؤكد العلماء أنع مع زيادة التعرض للجزيئات الملوثة تزيد حالات الإصابة بالسكتة الدماغية [100]، كما يترتب على عملية تلوث الهواء زيادة كبيرة في نسبة تركيز كل من ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين في الجو، حيث يحدث لتلك الغازات بعد فترة زمنية بعض التغيرات الكيماوية لتتحول إلى غازات حمضية، وهذه الغازات تعلق بحبات الأمطار والثلوج والغبار، وعندما تعود

إلى الأرض تعمل على تلويث كل من مياه الأنهار العذبة ومياه البحار والمحيطات، ومن ناحية أخرى نجد أن استمرار تركيز الغازات الحمضية في الجو يعني أن عودتها للأرض ستكون في صورة حبيبات صلبة، مما يؤدي إلى إتلاف وتآكل الغابات والنباتات والأسماك، كما نجد كذلك أن تلوث الماء وتلوث

الهواء غالبا ما لا يظل داخل حدود الدولة، ولكنه ينتقل حتى إلى الدول المجاورة، في ظل ظاهرة اقتلاع الأشجار التي كانت تقوم بامتصاص ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو، خاصة مع ارتفاع درجة الحرارة (الدفيئة) على المستوى العالمي والتي أصبحت تهدد جميع الدول دون استثناء.

– ومن أهم مخاطر التلوث الهوائي نجد ما يسميه العلماء بتآكل طبقة الأوزون، والأوزون هو عبارة عن طبقة من غاز عديم اللون والرائحة، تحيط بالغلاف الجوي للأرض وتحميها من أشعة الشمس فوق البنفسجية، وعنصر الأوزون موجود في طبقات الجو بدرجات تركيز تختلف باختلاف المساحة عن سطح الأرض، وعندما تزداد درجة تركيز الغازات الصناعية بالقرب من سطح الأرض فإن ذلك سيؤدي إلى تدمير تلك الطبقة الرقيقة من الأوزون، ومن ثم تنبعث منها الأشعة فوق البنفسجية، والتي تعرض صحة الإنسان والحيوان والنبات إلى الخطورة الكبيرة، ومن أهم المضار المترتبة على ذلك الإصابة بسرطان الجلد، وانخفاض درجة المناعة الطبيعية عند الإنسان، كما تظهر بعض الدراسات أن مستوى الأوزون الموجود حاليا بالجو يؤدي إلى تناقص إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الهامة وذلك بنسب متفاوتة [101].

– لذا يعتبر الاهتمام بحجم ونتائج التلوث مدخلا طبيعيا لبحث قضايا البيئة على نحو أكثر شمولا وتأصيلا، والتلوث الهوائي ليس في التحليل الأخير إلا فسادا للهواء الذي نستنشقه حين نعامله كمزبلة لرمي المواد الضارة فيه، وعلى من يعترض على مقاومة التلوث بحجة ارتفاع التكلفة، عليه أن يقارنها بتكلفة المرض من علاج ونقص في سنوات العمل وضعف في الإنتاجية [102]، وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى أن مدينة عنابة لوحدها تسجل سنويا حوالي (264) حالة وفاة و(2700) نوبة ربو و(2,9) مليون يوم عمل مقلص نتيجة الأمراض الناجمة عن التلوث الصناعي الناجم عن العديد من المصانع على غرار مصنع مركب الحجار للحديد والصلب، مصنع أسميدال ومصنع الإسمنت

(حجار السود) الواقع بين حدود مدينتي سكيكدة وعنابة (غرب مدينة عنابة) وهذا الأخير حقق نجاحا نسبيا في استعماله لبعض التقنيات الخاصة بالتطهير الكهربائي واستغلال المياه، إلا أن تأثيره يبدو واضحا على البيئة الطبيعية وصحة الإنسان، حيث تم إحصاء حوالي (123) حالة إصابة بأمراض مختلفة سببها ألياف الأميونيت المنبعثة من هذه المصانع والمعروفة بأنها مادة تدخل في تركيب (03) آلاف نوع من التجهيزات المنزلية، حيث أثرت هذه المواد على صحة المواطن، وبذلك سجلت إصابات كثيرة بالأمراض كسرطان الرئة ومنها (13) حالة سرطان بين العمال منذ عام 1984 م، إضافة إلى الأمراض الجلدية ومنها جرب الإسمنت، والتهابات الرئة والربو والأورام الدماغية [103]، وأمام هذه الوضعية منع استعمال الأميونيت في الجزائر منذ عام 1999 م بعدما سجلت (129) حالة ووفاة (13) شخصا، علما بأن تكلفة التكفل بمريض واحد مصاب بالسرطان جراء الأميونيت تتراوح بين (50) و(100) ألف دينار جزائري [104]، كما أن (40%) من الأطفال الأقل من سنة يموتون بسبب الأمراض التنفسية، و15% من الأطفال فوق (05) سنوات يموتون سنويا جراء المضاعفات التنفسية، وأن أكثر من (6000) مريض ربو يعانون بصفة مستمرة، هذا وقد سجلت مديرية الصحة لولاية عنابة (534) حالة سل منها: (136) حالة ببلدية البوني، (75) حالة ببلدية سيدي عمار، (37) حالة ببلدية الحجار و(15) حالة ببلدية برحال [105]، وبذلك تحتل مدينة عنابة المرتبة الأولى وطنيا فيما يخص تلوث الهواء [106]، وفي مايلي أهم الأمراض الناتجة عن تلوث الهواء [107]:

نوع المرض	طرق انتشاره	أعراضه	المضاعفات الناجمة عنه
السل Tuberculose	تسببه الجرثومة السلية Baccille de koch المتنقلة في الهواء من الإنسان المصاب أو الحيوان عبر المجاري التنفسية، ويصيب السل الجهاز التنفسي (الرئة) والسحايا، البطن، العمود الفقري والمفاصل والأغشية التناسلية.	– التهاب الغدد اللمفاوي. – زيادة عدد الكريات البيضاء. – قلة الكريات الحمراء. – فقدان الشهية وعسر الهضم. – فقدان الوزن وفقر الدم، السعال والألم الحاد في الصدر. – بصاق الدم (سل الرئة). – ارتفاع درجة حرارة الجسم من 39°م – 40° م	– إصابة السحايا والكلى. – الالتهاب الرئوي. – همود الرئة. – انتشار الوعاء الرئوي. – انتشار السل في أعضاء أخرى من الجسم المصاب. – الوفاة إذا لم تتم معالجة المصاب.
الحساسية والربو L'Allergie et L'Asthme	هناك حساسية الأنف والربو ومن مسبباتها (غبار الطلع، قشور جلد الحيوانات، البكتيريا، الفطريات الجوية، الغبار، الغازات الصناعية، الأشعة فوق البنفسجية)، تحدث هذه المكونات مشاكل في الشعب الهوائية، وضعفا في الجهاز المناعي للأطفال.	– العطس وضيق التنفس. – رشح شديد ونزيف الأنف. – تضخم اللوزتين وأنسجة الجهاز التنفسي العلوي. – أما أزمات الربو فتبدأ في سن مبكرة عند الأطفال وتكثر هذه الأعراض في الشتاء.	– تزداد مضاعفات الربو عند التدخين.
سرطان الجلد والرئة	سببه الغازات السامة والأشعة فوق البنفسجية، والكيمياء الضوئية بتحول النسيج الجلدي إلى نسيج سرطاني، أما سرطان الرئة فسببه التعرض الشديد للغازات الصناعية والمواد المشعة كما يصيب الحنجرة والفم والمتانة والبلعوم والقولون.	– يصيب سرطان الجلد مختلف أنحاء الجسم أما سرطان الرئة فأعراضه السعال الدائم والمستمر. – ألم في الصدر. – خروج الدم من الصدر.	– يمكن إزالة سرطان الجلد في مراحله الأولى بالجراحة أو بإشاعات الراديو أو أشعة (X) إكس وإذا عجز الطب عن استئصال السرطان يتوفى المصاب.

الجدول (17) يوضح: أهم الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء

أهم الأمراض الناجمة عن تلوث المياه:

– إن تأثير تلوث المياه على الصحة لا يقل خطورة عن تلوث الهواء، فقد أكدت الكثير من الدراسات على أن تلوث المياه بالفضلات وقذارة البالوعات تعد عاملا أساسيا في انتشار أمراض الكوليرا والتيفويد والدوسنتاريا والأمراض المعوية، كما تبين أيضا أن تلوث المياه يؤدي إلى زيادة انتشار الأوبئة بين السكان مثل: التهاب الكبد، شلل الأطفال، الحساسية، أمراض العيون...إلى غير ذلك، ويكفي أن نشير إلى ما تؤكده تقارير أعمال منظمة الصحة العالمية من أن: " مياه الشرب والأغذية غير الصحية هي المسؤولة عن نسب الإصابة العالية على الدوام بكثير من الأمراض المعوية السارية وإلى حد كبير عن وفاة قرابة خمسة ملايين من الأطفال بأمراض الإسهال كل عام [108] ".

– كما أن تلوث المياه بالمعادن الثقيلة كالرصاص، الزرنيخ، الكادميوم...الخ يجعلها غير صالحة للشرب، بل ويؤدي إلى ظهور أعراض التسمم على كل من يتناولها، كذلك يؤدي الكادميوم إلى تلف الكبد وإلى ارتفاع ضغط الدم، أما الزرنيخ فيؤدي إلى حالة من التسمم العام [109].

– كما أن تلوث مياه الشرب بمركبات النثرات يمثل خطورة كبيرة على صحة الإنسان، لأنها تسبب ظهور أعراض كارتفاع ضغط الدم، وظهور بعض أنواع الحساسية، وبالتالي خطورة النثرات في أن جزءا منها يتحول إلى أيون النيتريت الذي يؤدي إلى تسمم الدم مسببا الوفاة.

– ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن تناول الأسماك المصطادة من مجاري مائية ملوثة بالزئبق، يؤدي إلى حدوث أعراض شتى منها: الإحساس بالصداع والدوار، الشعور العام بالتعب والإرهاق في حالات التسمم الخفيفة، أما في حالات التسمم الشديدة، فيحدث تلف في الكليتين، واضطرابات شديدة في الجهاز الهضمي ثم الوفاة.

– وعندما يتعرض الإنسان إلى تركيز زائد لمبيد ال **د.د.ت**، سواءا من الماء أو حتى الغذاء، يؤدي مباشرة إلى حدوث بعض الاضطرابات في وظيفة كل من المعدة والكبد، إضافة إلى فقدان الذاكرة وبعض مظاهر

التلبد والخمول، كما يؤدي أيضا إلى تدمير العوامل الوراثية في الخلايا مما يشوه الأجنة، إضافة إلى قتل الكائنات الموجودة في الماء كالأسماك والطيور بطريقة مباشرة وبالتالي قد ينتقل هذا الضرر حتى إلى الإنسان.

– هذا وتزداد خطورة الماء إذا اختلط بزيت البترول، ليس على الإنسان فقط بل حتى على كل الكائنات الحية، ذلك أن زيت البترول يحتوي على كثير من المركبات العضوية والتي يختلف أثرها من كائن إلى آخر، على سبيل المثال تسبب الهيدروكربونات مثل البنزوبايرين الأورام، هذا وتشير العديد من الدراسات إلى أن ملوحة مياه الري تؤثر سلبا على إنتاج المحاصيل الزراعية، حيث أن تردي نوعية مياه الري غالبا تقف وراء تقلص إنتاجية النباتات الزراعية، إذ تعد أغلب النباتات حساسية للمحتويات العالية من الكلوريدات في الماء، فقد وجدت الدراسات أن تجمع هذه المادة في النبات كفيل بأن يؤدي إلى أعراض سمّيّة كاحتراق الأوراق وتراكم بعض العناصر داخل الأنسجة مثل الكلوريدات والعناصر الثقيلة والمواد السامة الأخرى، وهناك حالة خطر أخرى وهي أن النباتات الطرية (الفواكه والخضروات) يصل محتواها المائي أحيانا إلى (80%)، وإذا كان هذا الماء تستمده النباتات من مجاري الري الملوثة فذلك يعني أن هناك مقاديرا من الملوثات قد تراكمت فيها مما يجعلها خطرا لمن يتناولها [110].

– أما فيم يخص مجال الدراسة فقد احتل تلوث المياه المرتبة الأولى من المجموع الكلي، إلا أن النسب كانت متفاوتة بين بلديات الدراسة، حيث سجلت أعلاها ببلديتي برحال والحجار بنسب جد متقاربة وصلت إلى (23,17%) و (22,42%) على التوالي (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (21))، هذا ما يفسر لنا ما سجلته مديرية الصحة لولاية عنابة حول (09) حالات لمرض التهاب الكبد الفيروسي صنف أ والمنتقلة عبر المياه وتلوث الأغذية منها: (04) حالات ببلدية عنابة، (03) حالات ببلدية البوني وحالة واحدة لكل من بلديتي برحال والباردة [111].

نوع المرض	طرق انتشاره	أعراضه	المضاعفات الناجمة عنه
الكوليرا Cholera	تنتقل عبر المياه والطعام، يسبب أضرارا في التوازن القلوي الحامضي والمائي والالكتروليني.	– التهاب المعدة. – إسهال وارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها. – انخفاض ضغط الدم، وجفاف الأنسجة وضيق في التنفس.	– الالتهاب الرئوي. – التهاب غشاء الفم وقرنية العين والأذن وحويضة الكلية والنكفة. – تخثر الدم.
التيفوئيد Typhoid	أو الحمى التيفية تنتقل عبر المياه والطعام وتتكاثر في الطحال والكبد وتنتشر في الدم والدماغ والعظام.	– صداع ودوار. – آلام في البطن (غازات) – إسهال. – ارتفاع درجة الحرارة حتى 40°م. – تضخم الطحال والكبد.	– نزيف في الجهاز الهضمي. – التهاب في الأحشاء والسمع وعضلة القلب والرئة والمفاصل والمسالك البولية والمرارة. – اختلال الوظائف العقلية وفقر الدم.
البلهارسيا Bilharzias	مرض طفيلي ينتقل في المياه الملوثة عبر الجلد والفم، ينتشر في الدم والقلب والرئتين ثم إلى الكبد ويستقر في الأحشاء والمتانة والرحم.	– صداع وعسر في الهضم. – ارتفاع درجة الحرارة إلى 40°م. – إسهال ونزيف وحريق أثناء التبول، فقر الدم.	————
التهاب الكبد Hépatite	يصيب الكبد وهو نوعان: – التهاب الكبد الحاد والذي يتسبب فيه الفيروس A . – التهاب الكبد المرضي والذي يتسبب فيه الفيروس B، ينتقل عبر المياه والأطعمة الملوثة.	– تغير لون البول إلى اللون القاتم والبراز إلى اللون الأبيض. – ارتفاع درجة حرارة الجسم. – آلام وتضخم في الطحال والتهاب المعي.	————

الجدول رقم (18) يوضح: أهم الأمراض الناجمة عن تلوث المياه [112]

أهم الأمراض الناجم عن تلوث الغذاء:

– الغذاء هو خليط من مواد يتناولها الإنسان في طعامه، وهذه المواد تمد الجسم بالطاقة اللازمة للدفء والحركة والنشاط العضلي والذهني وحركات العضلات اللاإرادية (كالقلب والرئتين وخلافه)، كذلك تمد هذه المواد الجسم بمستلزمات النمو والبناء والوقاية ومقاومة الأمراض، إلا أن الغذاء بحكم طبيعته معرض للتلوث بالكيميائيات المختلفة مثل: المبيدات الحشرية والمعادن، والمركبات السامة الأخرى من: ميكروبات وبكتيريا وفيروسات وفطريات وطفيليات وغير ذلك، مما قد يؤدي إلى الإصابة بالتسمم الغذائي أو الأمراض المختلفة كالتيفود والباراتيفود والكوليرا والدونتاريا بأنواعها، والحمى المالطية والالتهاب الكبدي الوبائي والإسكارس والدودة الشرطية، هذا إلى جانب التلوث الإشعاعي الناجم عن التجارب النووية أو التسرب الإشعاعي من محطات الطاقة أو زيادة الجرعة الإشعاعية التي تتعرض لها الأطعمة في أماكن التعبئة والتصنيع الغذائي بقصد التعقيم والحفظ، وفي بعض الحالات القليلة تكون بعض أنواع الأطعمة التي يتناولها الإنسان مصدرا لإحداث تفاعلات غير متوازنة داخل الجسم، تنتج عنها اضطرابات مختلفة بأعضاء الجسم، وتتراوح درجة خطورتها بين البسيط والحاد نتيجة زيادة حساسية أجهزة الجسم ضد بعض المواد العضوية الموجودة في الغذاء، والتي تعدها دخيلة عليها وغير مرغوب في وجودها، وهنا تبدأ هذه الأجهزة الدفاعية في مطاردتها، محدثة أعراضا مختلفة تعرف بالحساسية للغذاء، ومن هذه الأعراض الغثيان والقيء والإسهال والصداع وطفح الجلد...الخ، كما يمكن أن تظهر هذه الأعراض على المدى القصير أو المدى الطويل، حيث يحدث ذلك نتيجة وجود مواد سامة في الأغذية والتي قد تكون أحد مكوناتها طبيعية أو مادة وصلت إليها أو أضيفت إليها، أو تكونت بها أثناء الإنتاج والإعداد والتخزين، إلا أنه ليس شرطا أن تظهر فقط أعراض التسمم المعروفة من قيء وإسهال وارتفاع في درجة الحرارة وخلاف ذلك والتي تظهر عادة بعد تناول الغذاء بفترة قصيرة، ولكن أيضا الأضرار التي قد تظهر بعد العديد

من السنين، ومنها تلف الكليتين والكبد واختلال وظائف الجهاز الهضمي والدوري والعصبي والأورام الخبيثة وغيرها، والجدير بالذكر أنه لا توجد مادة آمنة أمانا مطلقا وأخرى سامة تحت كل الظروف، فكل المواد لها تأثير سام إذا أخذت بإسراف، فالإسراف في أكل الملح مثلا يعتبر ضارا بالصحة، والجرعة القاتلة من الملح لنصف حيوانات التجارب (الفئران الجائعة) تقدر بحوالي (3,75) غرام لكل كيلوغرام من وزن الحيوانات، وهي تعادل حسابيا حوالي ربع كيلوغرام من الملح للإنسان، لذلك فإن ارتفاع نسبة الملح في الغذاء الشرقي لها أضرارها الصحية على المدى الطويل، فالملح أحد أسباب ارتفاع ضغط الدم واضطراب الدورة الدموية عند كبار السن بالذات، هذا ويوجد نوعان من التسمم الغذائي [113]:

- **التسمم الحاد أو المفاجئ:** هو التسمم الذي يحدث بعد مدة قصيرة نسبيا من تناول الغذاء، والذي يسببه وجود المادة السامة بتركيز مرتفع، وغالبا ما يحدث القيء والإسهال وأعراض أخرى، حيث يتفاعل الجسم مع المادة السامة ويحاول التخلص منها عن طريق القيء أو الإسهال، أو عن طريق تفاعلات خاصة داخل الكبد، وهو المركز المتخصص في التخلص من السموم.
- **التسمم الطويل المدى:** ويقصد به توالي تناول تركيزات منخفضة من السموم على فترات طويلة من الزمن وربما العمر كله، أي أن عبء التخلص من السموم على هذا المدى الطويل عادة ما يرهق الكليتين.

– كما تنقسم المواد الضارة بالصحة في الأغذية على حسب وجودها إلى:

- **سموم توجد طبيعيا في الأغذية:** فكثير من الأغذية اليومية التي نتناولها تحتوي على العديد من المواد التي يمكن أن تكون ضارة بالجسم، والذي يختفي جزء كبير منها أو كلها عند الطبخ والإعداد الجيد للغذاء، فعلي سبيل المثال لا الحصر: النترات في الخضر الورقية، والسولانين في البطاطس، والجوسيبول في بذرة القطن، والمواد السامة في البقوليات، والمواد المسببة للأنيميا في الفول، والبروتينات المسببة للحساسية في البقوليات واللبن والسمك والبيض.

❖ **سموم تصل للغذاء أثناء إعداد وتصنيعه وتخزينه:** وهذه السموم يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات هي:

- ✓ **مواد تستخدم في الإنتاج النباتي مثل:** المبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الحشائش، والإنتاج الحيواني مثل: العقاقير الطبية من مضادات حيوية وهرمونات ومهدئات.
- ✓ **المواد التي تصل للغذاء نتيجة لتلوث البيئة مثل:** المعادن الثقيلة، المبيدات الحشرية، مخلفات المصانع، النظائر المشعة.
- ✓ **المواد التي تضاف للأغذية أثناء تصنيعها مثل:** المواد المضافة من ألوان، مواد حافظة، مكسبات الطعم والقوام وبقايا مواد التعبئة والتغليف.
- ✓ **المواد التي تتكون داخل الغذاء أثناء إعداده وتخزينه مثل:** المواد التي تتكون أثناء تدخين الأسماك واللحوم، والمواد التي تتكون عند إعادة استخدام زيوت التحمير، والمواد التي تتكون عند حفظ الأغذية بالإشعاع.
- ✓ **السموم التي تتكون في الغذاء بفعل الأحياء الدقيقة:** وهي السموم التي تنتجها البكتيريا مثل: السالمونيلا، الشيجلا، الباسلس، التسمم البوتوليني، السموم التي تنتجها الفطريات، سموم الأفلاتوكسين وغيرها، فمثلا: وجد أن التلوث البيئي من أبرز أسباب إصابة كبد الأطفال في مصر، وخصوصا تلوث الغذاء بسموم الأفلاتوكسين، والذي يؤدي إلى ارتفاع ضغط الوريد البابي وبالتالي تليف الكبد، هذا وقد توصل العلماء إلى أن ما يزيد على (250) نوع من الفطريات تفرز سموم الأفلاتوكسين بعضها يؤثر على الكبد وبعضها على الكلى أو الأعصاب، وبعضها لها تأثير يشبه مفعول حبوب منع الحمل وغيرها.

الجرثومة المسببة	العامل الناقل	فترة الحضانة	الأعراض
أنواع السالمونيلا	اللحوم (خاصة الدجاج) والبيض النيء أو غير المطهو جيدا والحليب غير المبستر والماء الملوث.	من 6 إلى 72 سا وعادة من 12 إلى 36 سا	التهاب قولوني حاد وصداع مفاجئ وألم في البطن وإسهال وغثيان واستفراغ وحمى.
المطثيات الحاطمة	اللحوم والفطائر وصلصة مرق اللحم المصنوعة من لحم البقر والديك الرومي والدجاج.	6 سا	ألم حاد في البطن وغثيان وإسهال.
المكورات العنقودية	الفطائر والكاسترد وصلصة السلطة والسندويتشات ومنتوجات اللحم.	0 د إلى 8 سا وعادة من 2 سا إلى 4 ساعات	غثيان حاد مغص واستفراغ وإعياء.
سيريوس العصوية	الأرز والكسترد ومنتجات الحبوب والسجق وفطائر اللحم.	1 – 24 ساعة	غثيان حاد مغص وإسهال.
الإشيرشييا القولونية	الهومبورغر غير المطهو جيدا والحليب غير المبستر.	1 – 3 أيام	يسبب إسهال حاد يصاحبه دم والتهاب نزيفي حاد في القولون، ويمكن أن يسبب فشلا كلويا حادا للأطفال يؤدي إلى الموت يسمى تناذر بولينا الدم الانحلالية.
المطثيات الحيوية (النقانقية)	الأطعمة المعلبة المعالجة بطرق غير سليمة كالخضار والسمك.	2 إلى 36 سا	تسمم عصبي حاد وصعوبة في الرؤية (ازدواجية) وجفاف الفم والتهاب الحلق، وقد يحدث إسهال واستفراغ، ويجب العلاج بشكل مبكر لأنه قد يؤدي إلى الموت.
الكاملوباكتر	اللحم والدجاج غير المطهو والماء الملوث والحليب غير المبستر.	2 إلى 5 أيام	ألم وتوعك في البطن وإسهال وحمى وغثيان واستفراغ.
الليستيرية الجنية	الحليب غير المبستر والجبن	3 إلى 21 يوم	صداع وحمى وغثيان واستفراغ وإجهاض النساء الحوامل وتسمم للأطفال الرضع.

الجدول رقم (19) يوضح: الأنواع الأساسية للجراثيم المسببة للتسمم الغذائي [114]

– وانطلاقا مما سبق، حذرت منظمة الصحة العالمية من أن تناول الطعام الملوث بالجراثيم يؤدي إلى إصابة أكثر من نصف مليار شخص بالأمراض سنويا، وأوضحت أن هذا " التهديد العالمي " مسؤول عن (351) ألف حالة وفاة وقعت في عام 2010 م، ويمكن للأطعمة غير الآمنة على سبيل المثال: اللحوم غير المطهية جيدا أن تسبب (200) مشكلة صحية بدءا من الإسهال وصولا حتى إلى السرطان بحسب قناة ال بي بي سي، إلا أن التغيرات في إنتاج الأغذية يعني أن هناك مزيدا من الفرص لوجود آفات مضرة أو مواد كيميائية في الوجبات بحسب الخبراء، ويمكن للأطعمة غير الآمنة أن تحتوي على أنواع عديدة من البكتيريا الضارة والفيروسات والطفيليات والمواد الكيميائية، وتشمل الأمثلة على هذه الأطعمة اللحوم غير المطهية جيدا والفواكه والخضروات الملوثة بالبراز والمحار الذي يحتوي على سموم بحرية، لذلك أشارت المديرة العامة للمنظمة الدكتورة " مارغريت تشان " في أول تقرير لمنظمة الصحة العالمية حول هذه القضية أن: " مشكلة غذاء محلية يمكن أن تتحول سريعا إلى حالة طوارئ عالمية، إذ أن إنتاج الغذاء أصبح يعالج صناعيا، وتجارته وتوزيعه أصبحت عالميا، كما أن هذه التغييرات توفر فرصا عديدة لتلوث الغذاء بالبكتيريا المضرة والفيروسات والطفيليات أو المواد الكيميائية".

– هذا وتظهر التحليلات التي تستعين بمعلومات علمية من جميع أنحاء العالم أن معظم الوفيات تعزى إلى مسببات الأمراض مثل: السالمونيلا، واي كولاي ونوروفيروس، كما أن معظم هذه الوفيات وقعت في إفريقيا وجنوب شرق آسيا بنسبة (40%) في أقل من خمس سنوات، كما يؤكد الخبراء أن الأمراض الناجمة عن الأغذية الملوثة قد تسبب أضرارا اقتصادية كبيرة، حيث تشير التقديرات إلى أن تفشي فيروس الإيكولاي في ألمانيا عام 2011 م سبب خسائرا تقدر بنحو: (1,3) مليار دولار للمزارعين والصناعة، لذلك دعت منظمة الصحة العالمية الحكومات إلى تعزيز أنظمة سلامة الغذاء بشكل عاجل.

– أما فيم يخص مدينة عنابة مجال الدراسة فإننا نجد أن من أبرز مظاهر تلوث الغذاء مثلا: تداول مادة الخبز التي يتم عرضها على الأرصفة وفي الشوارع بدون تعبئة أو تغطية مما يعرضه للتلوث، سواءا

بالأحياء الدقيقة الملوثة للجو والتراب أو الأيدي والذباب، هذا بالإضافة إلى تلوثه بمعدن الرصاص الناتج عن عوادم السيارات، وفي ذات السياق فقد أثبتت الأبحاث العلمية إمكانية تلوث الخبز أثناء إعداده أو أثناء عرضه للبيع بأحياء دقيقة مسببة التسمم، كما يتم أيضا تداول وبيع الخضر والفواكه وحتى الحلويات في شوارع المدينة دون مراعاة أدنى شروط النظافة والحفظ، مما يجعلها عرضة للتلوث بفعل الرياح والحشرات وتحسس المشترين ولمسهم لها، الأمر الذي يجعل هذه المواد في حالات تلوث شديدة تؤثر على صحة مستهلكيها، هذا بالإضافة إلى مشكلة الإسراف في استخدام المبيدات الحشرية على المحاصيل المختلفة سواءا أثناء زراعتها إنتاجها بالحقل أو عند تخزينها بالمخزن، حيث ترجع خطورة هذه المبيدات الحشرية على صحة الإنسان في أنها تبقى على الغذاء لمدة طويلة، دون أن يحدث لها تحلل، كما أن الحيوان والإنسان يفتقران إلى القدرة على التخلص منها، وبالتالي تبقى كميات كبيرة منها في الدّهن المخزّن في لحم الحيوان والإنسان، علما وأنه يوجد حوالي (500) نوع من المبيدات الحشرية المستخدمة في الإنتاج الزراعي.

– ومن المثير للدهشة أن بعضا من بائعي الأسماك الطازجة والمجمدة في عنابة حسب ملاحظاتنا الشخصية يقومون برش الأسماك بالمبيدات الحشرية لمنع وقوف الذباب عليها، وهذا دليل على عدم وجود وعي بيئي وصحي لدى بائعي الأسماك، وكذلك لدى المستهلكين الذي قد يجهلون مضار هذا السلوك على صحتهم، أو أنهم يعلمون ولكن ليست لديهم الشجاعة الكافية للفت انتباه البائعين إلى ذلك، كما قد يلجأ بعض التجار وبائعي الأسماك إلى طريقة وضع السمك الفاسد الذي يكون لحمه طريا ورائحته جد كريهة في مسحوق الملح والليمون قد إزالة رائحته الكريهة ثم يقومون بوضع مكعبات الثلج فوقه حتى يتماسك قوامه ثم يتم بيعه للمستهلكين، وتجدر الإشارة في ذات السياق إلى أن أحد الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية قام بتجربة تؤكد خطورة التسمم بالمبيدات، حيث غمس الباحث يديه في محلول

الـ د.د.ت ثم ترك المحلول يتبخر من يديه، وبعد عشرة أيام من التجربة ظهرت أعراض التسمم المتمثلة في: إحساسه بثقل في الأطراف ورجفان واعترته حالة من الانحطاط والأرق، حيث استمرت هذه الأعراض إلى عدة شهور، هذا وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن جميع المزارعين يستخدمون المبيدات الكيميائية الحشرية بمختلف أنواعها على الخضر والفواكه، ثم يقطفونها قبل فترة الأمان المسموح بها، حيث وجد أن (50%) من العينات التي درست أن الأثر المتبقي من المبيد أكثر من المسموح به والتي تقدر بحوالي (1) ملغ/ كغ، ومن خلال التجارب العلمية التي أجريت تم التأكد من أن المبيدات الحشرية تعتبر من أهم الملوثات الكيميائية المسببة للسرطان.

– هناك نوع آخر من التلوث للحوم والدواجن المستوردة، فبالإضافة إلى انتهاء مدة صلاحيتها أو سوء تخزينها، فإن هذه المنتجات تأتي مجمدة إلى الجزائر ثم يقوم بائع التجزئة بعرضها في الهواء، وبانتهاء اليوم يقوم بتجميدها ثانية وهذا ما يساعد على انتشار الميكروبات داخل اللحوم ويسرع من فسادها، كما يزيد من تلوثها بالكثير من الميكروبات وغيرها، وبذلك تصل هذه اللحوم إلى المستهك وهي ملوثة مما تسبب العديد من حالات التسمم، وفي ذات السياق فقد أكد المبحوثون في هذه الدراسة إصابتهم بالتسمم نتيجة تناولهم لأغذية غير سليمة بنسبة (12,93%) من المجموع الكلي، كانت أعلاها ببلدية البوني بنسبة (16,25%) تلتها مباشرة بلدية الحجار بنسبة (11,70%) أما بقية البلديات فقد جاءت متفاوتة (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (26))، هذا وتؤكد النسب المذكورة ما سجله قسم الوقاية بمديرية الصحة لولاية عنابة ل (98) حالة تسمم والتي كانت أعلاها ببلدية البوني ب (61) حالة، تلتها بلدية الحجار ب (12) حالة [115].

نوع المرض	طرق انتشاره	أعراضه	المضاعفات الناجمة عنه
السالمونيلا Salmonellose	تتسبب فيه جرثومة السالمونيلا ومصدرها الحيوانات والإنسان والأطعمة الملوثة، تدخل عبر الفم إلى المعي الدقيق ثم إلى الدم ويؤثر على القلب والكلى والنخاع العظمي.	– التقيؤ. – ألم في البطن. – إسهال وجفاف في البول. – انخفاض ضغط الدم. – ارتفاع حرارة الجسم ما بين 38°م – 39°م	– التهاب في: البنكرياس المثانة والقولون.
مرض التعصبات القولونية Colibaci-lose	تتسبب فيه جرثومة Escherichiose colibaci-lose التي تلوث الأغذية خاصة السريعة التلف.	– ارتفاع درجة حرارة الجسم. – تقيؤ وإسهال وآلام في الرأس، ويستمر المرض لمدة 3 و 4 أسابيع.	– التهاب في الأذن النزلي أو القيحي (الصديدي) التهاب الرئة. – التهاب حويضة الكلية.
التسمم الغذائي الناجم عن Proteisme	مرض يسببه ميكروب البروتيوسن الذي يصيب الغذاء فيلوثه، يصيب المعدة والأمعاء.	– تقيء متكرر. – آلام في الرأس والبطن. – إسهال، حرارة عادية أو مرتفعة حتى 37,5°م.	ــــــــــــــ
مرض الزحار Le Dysem-Terie	يصيب الجسم بالتسمم وهو نوعان: Baeillaire s Dysenterie Shigelle والزحار الأميبي وينتقل عبر الأغذية الملوثة والمياه والأيدي الوسخة، ويؤثر على الجهاز العصبي الخارجي والأوعية الدموية والقلب والمعدة.	– الإسهال المتقطع. – غازات في البطن. – آلام في الرأس والعضلات. – انخفاض ضغط الدم وارتفاع درجة الحرارة حتى 40°م. – تباطؤ دقات القلب، فقدان الوعي.	التهاب في: – الرئة والقصبات. – الأذن وغشاء الفم. – الكلى والمتانة. – الذبحة اللوزية. – وأهم المضاعفات عند الأطفال الضعف ونقص الفيتامينات وفقر الدم الأنيميا Anemia

الجدول رقم (20) يوضح: أهم الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء

– إلى جانب جملة الأمراض التي ذكرناها سابقا، فقد أوضحت بعض الدراسات الإحصائية في الطب الوبائي أن هناك تأثيرات حيوية (بيولوجية) ضارة محتملة ناجمة عن تعرض الإنسان للحقول المغناطيسية ذات التردد المنخفض سواءا في المواقع السكنية أو في أماكن العمل، ذلك أنه لوحظت زيادة عامل خطر الإصابة بسرطان الدم (اللوكيميا) عند الأطفال الذين تقع منازلهم بالقرب من خطوط الجهد العالي، كما أن الإصابة بسرطان (اللمفاوي) هو أعلى من المعدل المتوقع لدى العاملين في مجال صناعة الطاقة الكهربائية وبعض الصناعات المشابهة، خاصة وأن تقارير الطب الوبائي تشير إلى أن الموجات الكهرومغناطيسية ملوثة للبيئة ومضرة بالإنسان في آن واحد، بدءا من الترددات المنخفضة والأشعة فوق البنفسجية والأشعة السينية عند التردد 10E15 هرتز، وتؤثر الأشعة السينية مثلا على الروابط الكيميائية بين الجزيئات المكونة لخلايا نسيج العضوية للكائنات الحية أو تفكك الموروثات (الجينات) [116]، هذا وامتدت الدراسات لتشمل احتمالات الإصابة بالأورام الدماغية وأمراض القلب والأوعية والإجهاد المبكر ومرض الزهايمر، إضافة إلى إمكانية الإصابة بالأمراض النفسية كالكآبة والقلق وغير ذلك [117].

– كما أن التلوث الصناعي أصبح يعد أحد أهم مشاكل المجتمعات المعاصرة شأنه في ذلك شأن الجريمة والعنف والإرهاب والتطرف العنصري والإدمان والانتحار والبطالة، ولاشك في أن البيئة تعد العامل المشترك بين هذه المشاكل وبين العديد من العلوم ك: الطب وعلم النفس وعلم الاجتماع ....وغيرها، لذلك كان من الضروري تحسين البيئة بالمسكن المناسب، وتطوير استخدام المياه العذبة النظيفة والتنسيق بين مجالات التطوير الصناعي والاجتماعي حتى لا يحدث خلل في هذا التوازن الذي يؤثر على الإنسان ومجتمعاته [118]، كذلك الاعتماد في التنسيق على أحد فروع علم النفس التطبيقي وهو علم النفس البيئي الذي يهتم بدراسة العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته لجعلها علاقة إيجابية بتعديل سلوك البشر من أجل إنقاذ البيئة والحفاظ عليها [119].

– هذا ويفسر العلماء ظاهرة العنف والانتحار من خلال ارتباطها بدرجة التلوث، حيث يتفاعل هذا الأخير مع المراكز المخية محدثا بذلك تغيرات كيميائية، كلما ازدادت هذه الأخيرة بمراكز الانفعال ازداد الميل إلى التدمير والانتقام والثأر والسلوك الشاذ، وهو ما يسمى بالتسمم الانفعالي [120] .

أهم الأمراض الناجمة عن التلوث الضوضائي:

– يترتب عن التلوث الضوضائي العديد من الآثار الصحية والنفسية والاجتماعية...الخ، حيث دلت العديد من الدراسات الخاصة بمعرفة تأثيرات الضوضاء على الإنسان بأن التعرض لنسب عالية منها يؤثر سلبا على الحالة النفسية له، وعلى الأداء الوظيفي للجسم [121]، حيث تسبب الضوضاء الشعور بالضيق والتوتر العصبي والكآبة واضطرابات في النوم وصعوبة الاستغراق فيه، وتؤثر أيضا على الدورة الدموية وتسبب ارتفاعا في ضغط الدم [122] .

– كما تؤدي الضوضاء إلى كثرة الاضطرابات النفسية والعصبية ومنها التقلب في المزاج، وصعوبة الكلام والاتصال مع الآخرين بصفة عامة، إضافة إلى كثرة الحوادث سواءا في العمل أو الطريق، كما اتضح أيضا أن الضوضاء العالية المفاجئة وغير المتوقعة تسبب حدوث بعض التغيرات في جسم الإنسان، فهي قد تسبب انقباضا في الشرايين والشعيرات الدموية، كما تساهم في زيادة ضربات القلب وسرعة التنفس، وتؤدي أيضا إلى تقلص العضلات المعديّة، ولحسن الحظ أن أغلب هذه التغيرات تكون مؤقتة إلى حد كبير وينتهي أثرها تدريجيا عندما يتعود الإنسان على هذه الضوضاء، كما يمكن أن تسبب الضوضاء الشديدة نوعا من الصمم في بعض الأحيان، وبالتالي تؤدي على المدى الطويل إلى ضعف حاسة السمع أو فقدانه كليا، أو حدوث ما يسمى بطرش الشيخوخة، ويذكر في هذا المجال وفق دراسة على إحدى الجماعات القاطنة في الأماكن الصحراوية إلى أن قوة السمع للشخص بعمر (75) سنة تكاد تعادل سمع الشاب الأمريكي بعمر (25) سنة يعيش في وسط المدينة ب: " لوس انجلوس " أو " نيويورك " مثلا، وسبب ذلك يرجع إلى الهدوء الذي تتمتع به الصحراء أو البيئة الريفية مقارنة مع ضجيج المدن [123].

– هذا وتؤثر الضوضاء حتى على الجنين وهو في بطن أمه مما يجعله يصدر حركات أو ركلات في آخر أيام الحمل كما تزداد معها سرعة دقات قلبه، وفي حال تعرض المرأة الحامل إلى إجهاد ناجم عن ضجيج شدته تزيد عن (65) ديسيبل، فإن ذلك سيؤدي إلى تقلص الأوعية الدموية للرحم الذي يؤمن الغذاء والأوكسجين الكافي للجنين، وبالتالي حدوث التشوهات الخلقية للجنين أو ما يسمى ب:

" النقص الخلقي " [124]، ليس هذا فقط بل إن تعرض المرأة الحامل للضوضاء بصفة مستمرة سيجعلها عرضة لاضطرابات كثيرة، وبالتالي دخولها في حالة عصبية ونفسية غير مستقرة مما يؤثر حتما على جنينها، حيث من المعروف أن المرأة العصبية تنجب أطفالا صغار الحجم أو ناقصي نمو، وأحيانا أخرى يحدث الإجهاض ولا يكتمل الحمل.

– وبالإضافة إلى ما سبق يؤدي التلوث الضوضائي إلى تعقيد الحياة الاجتماعية مما يزيد من معدلات الصراع والعنف، بحيث يؤدي الضجيج الناجم عن وسائل النقل ومختلف الصناعات والأنشطة البشرية إلى ظهور فعل اجتماعي يتسم بالتناقض وعدم الاتساق والاستمرارية، مما يجعل ساكن المدينة يتصرف تصرفا متناقضا مع القيم والمعايير الخاضعة للضبط الاجتماعي، فتخلق اللاعدالة بين أفراد المجتمع ويختل بذلك البناء الاجتماعي الحضري بسبب المؤثرات الخارجية التي يخضع لها الفرد نتيجة لهذا التلوث [125].

– كما يولد التلوث الضوضائي أيضا الضيق والاكتئاب النفسي وفقدان الشهية واضطرابات أثناء العمل، حيث دلت إحدى التجارب أن رفع نسبة الضوضاء ببعض قاعات فرز البريد بمقدار (15) ديسيبل قلل الطاقة الإنتاجية بمقدار الربع، كما زادت الأخطاء أربع مرات عن المعتاد [126]، والجدول الموالي يوضح ذلك:

مستوى الضوضاء	الـــتأثـــير
40 – 50 ديسيبل	حدوث ردود فعل نفسية كالقلق والتوتر.
50 – 80 ديسيبل	حدوث التأثير على الأعصاب.
80 – 110 ديسيبل	حدوث نقص في السمع.
أكثر من 110 ديسيبل	حدوث ألم حاد في الجهاز السمعي، واضطرابات في الجهاز القلبي الوعائي.

الجدول رقم (21) يوضح: مستويات الضوضاء المؤثرة على الإنسان [127]

– أما فيما يخص مجال الدراسة فقد تم تسجيل العديد من الأمراض النفسية، على غرار القلق الذي احتل المرتبة الأولى بنسبة بلغت (31,42%) من المجموع الكلي، كانت بلدية برحال أعلاها بنسبة وصلت (36,84%)، كما تم أيضا تسجيل حالات لتقلب المزاج بنسبة بلغت (27,88%) من المجموع الكلي، كانت أعلاها ببلدية الحجار بنسبة قدرت ب (30,77%)، ثم التوتر بنسبة (23,67%) كانت أعلاها في بلدية برحال بنسبة (26,32%)، فالاكتئاب بنسبة (16,81%) من المجموع الكلي أعلاها ببلدية سيدي عمار بنسبة (18,57%) (ارجع للملحق رقم (1)، جدول رقم (27)).

مراجع وهوامش الفصل الرابع:

1- حلقة دراسية حول: دور الإصلاح والتجديد الإداري في تحقيق التنمية الإقليمية – واقع الجماعات الإقليمية الجزائرية، المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة الثانية والأربعون، الجزائر، 2009، ص82.

2- بن شعيب نصر الدين، إشكالية تمويل البلديات وسبل ترقيتها، مذكرة ماجستير في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2002، ص ص256- 257.

3- العمري بوحيط، البلدية: إصلاحات مهام وأساليب، شركة زاعياش للطاعة والنشر، الجزائر، 1997، ص25.

4- نفس المرجع، ص26.

5- A- Rahmani, Essai D'analyse des finances D'évolution de la gestion du personnel de la fonction publique, Revue IDARA, Volume 7, N°2, Alger, 1997, P18.

6- مقابلة مع ممثل عن مديرية حماية البيئة، مرجع سابق.

7- نفس المرجع.

8- A.Taibe, Fiscalité Ressources et Disparités Régionales en Algérie, Finances Locales et Développement, La revue de (C.E.N.A.P), N°12, Alger, juin 1998, P51.

9- Paul Marie Gaudemet, Précis de finances publiques, édition Monlchrestien, 1970, P314.

10- بدو شعيب، موقع الجباية المحلية من المالية المحلية وكيفية استغلالها لمواجهة العجز المالي، مذكرة نهاية تربص، السنة الرابعة إدارة محلية، المدرسة الوطنية العليا للإدارة، الجزائر، 2000، ص30.

11- محمد مرسي فهمي، سيد لطفي عبد الله، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، القاهرة، 1999، ص307.

12- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2004، ص11.

13- Andrée Margairaiz, la fraude fiscale et ses succédanés, 2éme édition, Suisse, 1977, P175.

14- مقابلة مع ممثل عن مديرية البيئة، مرجع سابق.

15- سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص48.

16- مقابلة مع ممثل عن مديرية البيئة، مرجع سابق.

17- نفس المرجع.

18- يزيد ميهوب، معوقات ممارسة الضبط الإداري المحلي في مجال حماية البيئة، مداخلة في ملتقى وطني حول: دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل قانوني البلدية والولاية الجديدين، 3-4 ديسمبر 2012، مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص11.

19- نفس المرجع، ص12.

20- مقابلة مع أحد عمال النظافة لبلدية البوني، 28-04-2016، الساعة 10:13.

21- يزيد ميهوب، مرجع سابق، ص06.

22- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007، ص ص26-27.

23- لمزيد من التفاصيل أنظر مجموعة النصوص القانونية التالية:

- قانون 11-02 المؤرخ في 2011/02/17 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 13، مؤرخة في 2011/02/28.

- قانون 08-15 المؤرخ في 2008/07/20 يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، ج ر، العدد 44، مؤرخة في 2008/08/03.

- قانون 07-06 المؤرخ في 2007/05/13 تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، ج ر، العدد 31 مؤرخة في 13/05/ 2007.

- قانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر، العدد 15، مؤرخة في 2006/03/12.

- قانون 05-12 المؤرخ في 2005/08/04 المتعلق بالمياه، ج ر، العدد 60، مؤرخة في 2005/09/04.

- قانون 04-20 المؤرخ في 2004/12/25 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 84 مؤرخة في 2004/12/29.

- قانون 04-09 المؤرخ في 2004/08/14 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 52 مؤرخة في 2004/08/18.

- قانون 04-05 المؤرخ في 2004/08/14 يعدل قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر، العدد 51، مؤرخة في 2004/08/15.

- قانون 04-03 المؤرخ في 2004/06/23 متعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 41، مؤرخة في 2004/06/27.

- قانون 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 43، مؤرخة في 2003/07/20.

- قانون 02-08 المؤرخ في 2002/05/08 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، ج ر، العدد 34، مؤرخة في 2002/05/14.

- قانون 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، ج ر، العدد 77، مؤرخة في 2001/12/15.

- قانون 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ج ر، العدد 77، مؤرخة في 2001/12/15.

- قانون 85-05 المؤرخ في 1985/02/16 المتعلق بالصحة المعدل والمتمم، ج ر، العدد 08، مؤرخة في 1985/02/17.

- قانون 99-11 المؤرخ في 1999/12/23 يتضمن قانون المالية لسنة 2000، ج ر، العدد 92، مؤرخة في 1999/12/25.

24- وناس يحي، مرجع سابق، ص27.

25- نفس المرجع، ص28.

26- أنظر المواد: 108، 109، 110، 112 من قانون البلدية 11-10، مرجع سابق.

27- وناس يحي، مرجع سابق، ص28.

28- نفس المرجع، ص ص28-29.

29- نفس المرجع، ص31.

30- يزيد ميهوب، مرجع سابق، ص09.

31- وناس يحي، مرجع سابق، ص32.

32- يزيد ميهوب، مرجع سابق، ص10.

33- المادة 13 من قانون البلدية 11-10، مرجع سابق.

34- يزيد ميهوب، مرجع سابق، ص11.

35- عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة وحمايتها: تلوثها ومخاطرها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص37.

36- وائل إبراهيم فاعوري، محمد عطوة الهروط، البيئة حمايتها وصيانتها، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003، ص72.

37- عبد الله عبد الرزاق عرعر، استخدام المياه للأغراض الزراعية في الوطن العربي، أعمال الندوة العربية الثانية حول مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، 1997، ص302.

38- السكان والبيئة والتنمية، التقرير الموجز للأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص20.

39- سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص73.

40- مقابلة مع موظف من قسم المؤسسات المصنفة بولاية عنابة، 05-05-2016، الساعة 11:22.

41- مرجع سابق.

42- مديرية البيئة لولاية عنابة.

43- مرجع سابق.

44- أحمد عبد الفتاح محمود عبد المجيد، إسلام إبراهيم أحمد أبو السعود، أضواء على التلوث البيئي: بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية، كلية الزراعة سابا باشا، الإسكندرية، 2007، ص32.

45- نفس المرجع، ص32.

46- سامح غرايبية، يحي الفرحان، مدخل إلى علوم البيئة، ط3، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص358.

47- محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص349.

48- أحمد عبد الفتاح محمود عبد المجيد، إسلام إبراهيم أحمد أبو السعود، مرجع سابق، ص34.

49- نمول مسعود، تقييم المخاطر البيئية للمناطق الحضرية مثل: مدينة قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص152.

50- عادل الشيخ حسن، البيئة ومشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص67.

51- مجلة أخبار عنابة، مرجع سابق، ص31.

52- سنوسي خنيش، إستراتيجية إدارة حماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص ص224.

53- Réseau de surveillance de qualité de l'air agglomération d'Algérie, Janvier 2006.

54- مجلة أخبار عنابة، مرجع سابق، ص31.

55- Réseau de Surveillance de l'air agglomération d'Alger, Mai 2002.

56- جبور عبد النور، المعجم الأدبي، ص ص118-119.

57- أوتو كلينبرغ، علم النفس الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالي، الجزء2، دمشق، 1965، ص ص 94-95.

58- متاح على الموقع الالكتروني www.ech-chaab.com/ar، اطلع عليه بتاريخ:

25-04-2016، الساعة 13:18.

59- نفس المرجع.

60- نفس المرجع.

61- نفس المرجع.

62- نقلا عن تقرير محافظة الغابات لولاية عنابة حول اجتماع المندوبية التنفيذية لولاية عنابة، أكتوبر 2003.

63- مقابلة مع عضو من جمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث، مرجع سابق.

64- السيد عبد المعطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص343.

65- حسين رشوان، مشكلات المدينة، مرجع سابق، ص125.

66- نفس المرجع، ص126.

67- مجلة أخبار عنابة، مرجع سابق، ص22.

68- محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص120.

69- نفس المرجع، ص130.

70- علي بوعناقة، الأحياء غير المخططة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1995، ص ص30-58.

71- نفس المرجع.

72- مقابلة مع موظف من بلدية البوني، 11-04- 2016، الساعة 10:05.

73- مقابلة مع موظف من مديرية التعمير والتهيئة العمرانية لولاية عنابة، 03-04-2016، الساعة 10:15.

74- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، الديوان الألماني للتعاون التقني، الجزائر، 2001، ص113.

75- السيد عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص384- 386.

76- محمد السيد عامر، المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، تقديم علي ليلة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص170.

77- صالح محمود وهبي، ابتسام درويش العجي، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2003، ص ص276-277.

78- مصطفى عبد اللطيف عباسي، حماية البيئة من التلوث، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 242.

79- مورس بريتشر، شيرلي لند، منازل صحية في عالم كله سموم: كيف تتخلص من الأخطار الصحية المخبأة داخل منزلك؟، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص253.

80- محمد السيد عامر، مرجع سابق، ص171.

81- خديجة عزوزي، معطي الله خير الدين، واقع النشاط السياحي المستدام في ولاية عنابة من وجهة نظر السياح، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2014، ص164.

82- نقلا عن مديرية السياحة لولاية عنابة، مونوغرافية ولاية عنابة، 2008، ص01.

83- مقابلة مع أحد موظفي مديرية السياحة لولاية عنابة، بتاريخ 06-03-2014، الساعة 10:40.

84- نفس المرجع.

85- نفس المرجع.

86- نفس المرجع.

87- Direction Générale des forets, fiche descriptive sur les zones humides Ramsar, Lac de Fatzara wilaya d'Annaba, Mai 2003, P02.

88- بوهيقل زليخة وآخرون، محاولة انجاز أطلس إقليمي للبيئة لولاية عنابة، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1997، ص31.

89- مجلة البيئة والإنسان، الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث (ANPEP)، العدد 11، جوان 2007، ص12.

90- نفس المرجع، ص ص12-13.

91- بوهيقل زليخة وآخرون، مرجع سابق، ص102.

92- محافظة الغابات لولاية عنابة، مرجع سابق.

93- نفس المرجع.

94- حسن جابر طروب، الأخطار الساحلية على خليج عنابة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص15.

95- DPAT wilaya de Annaba, Aperçu l'historique de la wilaya d'Annaba, Annuaire Statistique, Année 2006, P1.

96- Http//montada.echoroukonline.com/wiki.

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05-12-2015، على الساعة 10:17.

97- أحمد حسن شحاتة، تلوث البيئة: السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2000، ص63.

98- شارلس كولستاد، الاقتصاد البيئي، تعريب أحمد يوسف، جامعة الملك سعود، العربية السعودية، 2005، ص19.

99- حسن السعدي، أساسيات علم البيئة والتلوث، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص302.

100- سيد عاشور أحمد، التلوث البيئي في الوطن العربي، الشركة الدولية للطباعة، 2006، ص26.

101- محمد فوزي أبو سعود وآخرون، مرجع سابق، ص ص351-352.

102- إسماعيل صبري عبد الله، ألفاظ ومعاني التنمية الشاملة، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص ص68-69.

103- مقابلة مع رئيس مصلحة الوقاية بمديرية الصحة لولاية عنابة، 03-05-2016، الساعة 11:00.

104- سنوسي خنيش، مرجع سابق، ص224.

105- مقابلة مع رئيس مصلحة الوقاية بمديرية الصحة لولاية عنابة، مرجع سابق.

106- Réseau se surveillance de qualité de l'air agglomération d'Alger, Janvier 2006.

107- بهاء الدين إبراهيم سلامة، الصحة والتربية الصحية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص206.

108- محمد السيد عامر، مرجع سابق، ص183.

109- السعدي عبد الرحمن، عودة ثناء مليجي السيد، مشكلات بيئية: طبيعتها، أسبابها، أثرها، كيفية مواجهتها، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2007، ص ص55-56.

110- شهاب فاضل أحمد وعيد، فريد مجيد، تلوث التربة، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص197.

111- مقابلة مع رئيس مصلحة الوقاية بمديرية الصحة لولاية عنابة، مرجع سابق.

112- فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، الجزائر، 2003، ص ص145- 149.

113- أحمد عبد الفتاح محمود عبد المجيد، إسلام إبراهيم أحمد أبو السعود، مرجع سابق، ص ص 79-82.

114- سليمان بن عبد العزيز المشعل، الصحة البيئية: الواقع والطموح، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة، الرياض، 2011، ص42.

115- مقابلة مع رئيس مصلحة الوقاية بمديرية الصحة لولاية عنابة، مرجع سابق.

116- حازم صابوني، حتى الكهرباء تلوث البيئة، كتاب العربي، العدد 48، أفريل 2002، ص31-32.

117- نفس المرجع، ص33.

118- عبد العزيز محمد العيسوي، دراسات نفسية حديثة معاصرة في البيئة والصناعة والمهن والأعمال والتدريب، دار المعارف، القاهرة، 1995، ص116.

119- نفس المرجع، ص128.

120- نوال علي محمد حلة، المصادر الصناعية للتلوث في التنمية الصناعية والبيئية، المركز الدولي للبيئة والتنمية، 1996، ص36.

121- سامح غرايبية، يحي الفرحان، مرجع سابق، ص282.

122- محمد السيد عامر، مرجع سابق، ص186.

123- محمد السيد عامر، إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، دار الهدى، عين مليلة، 2005، ص171.

124- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إحصاءات أحوال المعيشة، الباب الخامس عشر: المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، 2007، ص532.

125- محمد السيد عامر، مرجع سابق، ص187.

126- عبد الحليم خضر، الإنسان والبيئة، مكتبة العليقي، القصيم، دون تاريخ، ص328.

127- موسى علي حسن، التلوث البيئي، دار الفكر، سوريا، 2000، ص409.

الفصل الخامس

الفـــصل الـــــخامس:

نـــتائـــــج الـــــــــدراســـة

1- نتـــائج الـدراسة في ضـــوء الـفرضـيات.

2- الـنتائـــج الـــعامـة للـــدراســة.

1- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

- إن أهداف البحث العلمي وخاصة منه الميداني من زاوية منهجية ليس أكثر من اختيار فرضيات البحث بمتغيراتها ومؤشراتها، أو الإجابة على التساؤلات الأساسية التي انطلق منها، بل إنه إذا نجح الباحث في تحقيق هذه الفرضيات أو إبطالها، فإنه في كل هذه الحالات يكون قد حقق أمرا علميا ذا جانبين مهمين هما:

- ❖ أنه ساهم حسب إمكانياته في حقل البحث العلمي في دراسة المشكلات الاجتماعية والاتصالية.
- ❖ أنه قد تعلم من دراسته منهجية بحث أفضل حسّنت من قدراته أكثر مما كانت عليه في بداية البحث.

- ومن هنا يمكننا أن نتساءل عن الحد الذي حققه هذا البحث المتواضع من هذه القضايا، وعليه جاء هذا الفصل للإجابة على هذا التساؤل ومن ثم استخلاص وتقرير عدد من النتائج العامة، وبالتالي تقديم بعض الاقتراحات والآفاق قصد ترقية البحث العلمي في هذا الحقل، وبناءا على ذلك جاءت نتائج هذه الدراسة على ضوء فرضياتها الثلاث كمايلي:

نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى:

" **تستخدم بلديات عنابة الاتصال البيئي بشكل محدود في عملية التنمية المستدامة** "

- من خلال جملة المؤشرات التي جاءت في محاور استمارة الاستبيان والمقابلة والملاحظة البسيطة للميدان، تم إثبات صحة هذه الفرضية والتي تظهر من خلال النتائج التالية:

- اعتماد بلديات عنابة مجال الدراسة على وسائل اتصالية محدودة وغير كافية في المجال البيئي، ذلك أن أغلب الوسائل الاتصالية التي اعتمدتها هذه البلديات تركزت بدرجة كبيرة في الملصقات ولجان الأحياء والإذاعة المحلية لعنابة، في حين أهملت بقية الوسائل ولم تعطها الأهمية الكافية، الأمر الذي

أضعف فعالية هذه الوسائل خاصة في مجال الإعلام ونشر المعلومات البيئية، كما تبين أن أغلب معدي مضامين هذه الملصقات من رسائل وشعارات هم من موظفي البلديات غير المتخصصين في مجال الإعلام والاتصال، إلا أنه في حالات نادرة يتم اللجوء إلى مختصين من خارج البلدية، ما يجعل قيمة الرسائل الاتصالية التي تحتويها هذه الأخيرة ضعيفة وغير فعالة ومؤثرة بالدرجة المطلوب تحقيقها، لأنها تفتقر إلى عنصر الإقناع الذي يعتبر الخطوة الأولى لتغيير الاتجاهات والسلوكات السلبية إلى اتجاهات وسلوكات ايجابية معززة للتنمية البيئية المستدامة.

– كما تبين من خلال ملاحظاتنا الميدانية البسيطة، واستنادا إلى معطيات المبحوثين أثناء تسليم استمارة الاستبيان، أن الملصقات التي تعتمدها هذه البلديات كوسائل أساسية لنشر الوعي البيئي يتم وضعها بشكل عشوائي وفي مواقع غير مدروسة، الأمر الذي يعيق وصول الرسائل الاتصالية للبلدية ومختلف نشاطاتها البيئية لأكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات، إلا أن الملاحظ أن أغلب هذه النشاطات تركزت بدرجة كبيرة على حملات تنظيف الأحياء والشوارع والتي تعتبر من بين الوظائف الروتينية التي تقوم بها هذه الأخيرة، ومع ذلك فقد تم تسجيل نسب ضئيلة لبقية النشاطات البيئية، حيث ورغم العمليات التي تقوم بها فيم يخص تزيين المحيط وتقليم وغرس للأشجار إلا أنها لم تظهر بقوة في إجابات المبحوثين بسبب نقص الوسائل الاتصالية التي تعتمدها هذه الأخيرة والتي تحول دون وصول المعلومات كاملة إلى المواطنين، كما أن الملاحظ أن جل هذه النشاطات تكون مناسباتية بالموازاة مع الاحتفالات البيئية كاليوم العالمي للشجرة، واليوم العالمي للبيئة...الخ، ورغم التطورات التكنولوجية الحاصلة في وسائل الإعلام والاتصال على غرار المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي مازالت البلدية لا تعتمد على هذه الوسائل ولم ترتق بها إلى المستوى المطلوب.

– سجلنا أيضا ضعفا في التنسيق بين البلدية ومختلف الفاعلين في المجال البيئي فيم يخص النشاطات البيئية، على غرار لجان الأحياء التي يتم تنصيبها وفقا للعلاقات الشخصية ودرجة القرابة بدون أي أسس

ومعايير علمية، وبالتالي فإن عمل هذه الأخيرة يكون بصورة شكلية أكثر منه عمل ميداني جدي يعبر عن اهتمامات ومطالب المواطن خاصة منها البيئية على أرض الواقع.

<u>نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية:</u>

" **يتمتع مواطن مدينة عنابة بوعي كبير تجاه أهمية حماية البيئة ضمن عملية التنمية المستدامة** "

– من خلال جملة المؤشرات التي جاءت في محاور استمارة الاستبيان، تم إثبات صحة هذه الفرضية والتي تظهر بوضوح من خلال النتائج التالية:

– أن اهتمام المواطن العنابي بالمواضيع البيئية بلغ نسبة (82,97%)، حيث أن هذه النسبة تترجم وعي المواطن بدوره كفاعل أساسي في إنجاح الوعي البيئي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليه بالأخلاق والسلوكات البيئية الجيدة، هذه الأخيرة التي تعتبر من بين المؤشرات الهامة التي يتأثر بها أفراد العينة أثناء تفاعلهم مع البيئة، حيث يظهر ذلك من خلال النتائج المسجلة أين يتضح أن المبحوثين يتميزون ببعض السلوكات الإيجابية اتجاه البيئة، إذ نجد أن نسبة (34,68%) منهم تقر بأنهم يحافظون على المساحات الخضراء و(30,89%) منهم يحترمون مواعيد رمي القمامة و(23,29%) منهم يتجنبون تبذير الماء وهي كلها سلوكات جيدة تعبر عن تحلي أفراد العينة بقيم بيئية إيجابية كقيمة النظافة وقيمة ترشيد الاستهلاك.

– هذا وتترجم الثقافة البيئية لأفراد العينة من خلال إدراكهم لمخاطر التلوث الصحية والنفسية والاجتماعية والبيئية وحتى الاقتصادية، تم اكتشاف هذا المؤشر من مواقف المبحوثين تجاه الذين يمارسون سلوكات بيئية غير سليمة كالرمي العشوائي للقمامة، أين يقوم المبحوثين بتوضيح خطورة هذا السلوك على صحة الفرد والمجتمع وهذا ما أكدته نسبة (45,85%) من المجموع الكلي، كما أكد المبحوثين التزامهم بالنصائح والإرشادات المتعلقة بالبيئة بنسبة (58,52%)، كما أكد (28,01%) من المبحوثين على أهمية تطبيق

القوانين بصورة صارمة، واعتبر (73,36%) منهم أن موضوع حماية البيئة هو مسؤولية فردية وجماعية معا.

نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة:

" يواجه الاتصال البيئي في بلديات عنابة معوقات اقتصادية واجتماعية وقانونية "

– من خلال جملة المؤشرات التي جاءت في محاور استمارة الاستبيان، المقابلة، الملاحظات البسيطة للميدان وتحليل بعض النصوص القانونية، تم إثبات صحة هذه الفرضية والتي تظهر جليا من خلال النتائج التالية:

– بالنسبة للمعوقات القانونية نجد أن كثرة القوانين من جهة وتداخلها من جهة أخرى قد عقد من ممارسات البلدية لسلطاتها الضبطية في ظل وجود بعض القوانين الفضفاضة والمبهمة في أحيان كثيرة، كما أن نقص الإطار البشري المتخصص وتذبذب المواقف السياسية حول موضوع البيئة، أدى إلى عدم المساواة في معالجة مخالفات الأفراد والمنشآت الملوثة، وهو راجع إلى أسلوب توظيف البلدية غير المؤسس على أطر علمية وقانونية سليمة، حيث أنه يتم توظيف الأفراد بناءا على علاقات القرابة والصداقة دون مراعاة للمستوى العلمي أو جانب التخصص، ما يجعلها تعاني نقصا كبيرا في الكفاءات المؤهلة.

– كما أن عمومية النصوص القانونية وغموضها شكل عبئا ثقيلا للبلدية بسبب السلطة التقديرية الواسعة التي أثرت على مصدر القرار الضبطي البيئي، خاصة أمام اعتماد نمط إداري واحد في التعامل مع كل الأوساط الطبيعية والمشاكل البيئية رغم اختلاف جوهرها وطبيعتها، إضافة إلى غياب جزئي أو كلي لوعي المنتخب المحلي حول ضرورة تطبيق القوانين المتعلقة بالبيئة بطريقة صارمة، حيث يظهر ذلك من خلال اعتماده على المحسوبية والمحاباة وعدم تقبله فكرة الاستشارة في حل هذه المشكلات.

– بالنسبة للمعوقات الاجتماعية نجد أن قلة عمال النظافة أدى إلى تفاقم مشكل التلوث خاصة بالقمامة التي عبر عنها المبحوثين بنسبة تصل إلى (27,93%)، حيث يرجع هذا النقص حسب ملاحظاتنا البسيطة وجملة المقابلات التي تم إجراءها إلى عزوف الشباب عن هذه المهنة لثقافتهم السائدة والسلبية عن ممارس هذه المهنة، إضافة إلى تطلعهم إلى مناصب إدارية مرموقة في المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا النقص ناجم عن عزوف عمال النظافة في حد ذاتهم عن قيامهم بواجباتهم على أكمل وجه، بسبب تعرضهم للتهميش من طرف المسؤولين مع غياب تام للتحفيز والتشجيع والعلاوات، مما جعل عمال النظافة يحسون بعدم الانتماء لتنظيم البلدية، الأمر الذي دفعهم إلى الامتناع عن ممارسة واجبهم على أكمل وجه، واللامبالاة في حالات كثيرة والتهرب من أداء المهمة في حالات أخرى، رغم أن ذلك يتعارض مع أخلاقيات المهنة ومسؤوليتهم الاجتماعية، كل هذه الممارسات ولّدت حالات صراع كبيرة بين عمال النظافة ورؤسائهم، الأمر الذي انعكس على تعطيل بعض المشاريع التنموية وتأخرها، وهو ما أثر سلبا على صورة البلدية وكل ممثليها.

– أن ضعف المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ ومراقبة المشاريع والنشاطات البيئية على مستوى البلديات محل الدراسة راجع إلى تهميش هذه البلديات لدور المواطن كفاعل أساسي في عملية التنمية، وانحصار هذه العلاقات على مستوى لجان الأحياء الذين يتم تعيينهم بناءا على علاقاتهم ومصالحهم الشخصية التي يتم تغليبها على حساب المصلحة العامة، حيث أدت هذه الأخيرة إلى عدم ثقة ورضى المواطن بالبلدية وهذا ما عبر عنه (88,21%) من المبحوثين، خاصة وأن هذه الأخيرة لا تستجيب لحل المشكلات البيئية إلا في الحالات الطارئة.

– اتساع حجم البلديات وارتفاع الكثافة السكانية أدى إلى عدم تحكم البلديات في نشاطاتها البيئية، حيث تركزت هذه الأخيرة في غالب الأحيان على المناطق الحضرية دون إعطاء نفس الأهمية للمناطق المتبقية والتي تصنف المناطق الحضرية المتخلفة كمنطقة وادي النيل، الصرول، خرازة، الشعيبة...الخ، مما أدى

إلى إهمالها وتجاهلها في الجوانب التنموية، وهو الأمر الذي أحدث تفاوتا في مستوى الخدمة في ذات البلديات، وهذه النتيجة تم التوصل إليها بعد تحليل بيانات استمارة الاستبيان والمقابلات وملاحظاتنا البسيطة للميدان.

– انعدام التكوين في المجال البيئي على مستوى البلديات محل الدراسة، حيث أنه وإن وجد فإنه لا يتم تعميمه على الفئات التي لها علاقة مباشرة بالبيئة، بل يتم حصره فقط على طبقات معينة دون أخرى.

– وبالنسبة للمعوقات الاقتصادية فإننا نجد أن ضعف ميزانية هذه البلديات و عدم قدرة التحكم فيها راجع بالأساس إلى تلبية هذه الأخيرة الحاجات التقليدية للمواطنين من صرف للمياه، رفع القمامة المنزلية، وضع شبكات النقل المدرسي، الإنارة العمومية... وغيرها من الحاجات، والتي تتم في بعض الأحيان بأساليب عشوائية، الأمر الذي يضاعف من حدة عجز ميزانية البلدية، وبالتالي تضطر هذه الأخيرة في أغلب الأحيان إلى تقديم طلب لمنح الإعانة لإعادة التوازن لميزانيتها، إلا أن هذا القرار يجعلها في حالة تبعية دائمة.

– كما أن النظام الجبائي الحالي الذي تتعامل به هذه البلديات على غرار باقي بلديات الوطن، تميّزه عدة اختلالات والتي تؤثر بدورها على السير الحسن لمهامها المختلفة، ومن جهة أخرى فالنظام الجبائي الحالي يعاني من ظاهرة خطيرة أضحت تميز كل بلديات الوطن، تتمثل في ظاهرة الغش والتهرب الجبائي، وهذا الأخير يعود بالدرجة الأولى إلى أن النظام الجبائي الحالي لا يتناسب ومستوى المكلفين بتطبيقه (الكم والنوع) هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن هناك بعض الضرائب والرسوم القديمة والتي لم يتم تطوير الأنظمة القانونية التي تحكمها وبالأخص ما يتعلق بكيفية التحصيل، الأمر الذي ساعد على وجود ثغرات عديدة نتيجة للتطور الكبير الحاصل في المعاملات المالية، وهو ما أدى

إلى وجود ثغرات عديدة نتيجة للتطور الكبير الحاصل في المعاملات المالية، وهو ما أدى إلى وجود سهولة كبيرة للتحايل والتهرب من دفع الضريبة من طرف المتعاملين أو الخاضعين للضريبة، وما ساعد

على ذلك هو قلة الإطارات المكلفة بتحصيل الضريبة، مما يجعل البعض يخضع للضريبة دون الآخرين، وهذا يجر إلى اللامساواة التي تفتح بدورها الباب على مصراعيه للتهرب الجبائي.

2- النتائج العامة للدراسة:

- انطلاقا من أهداف الدراسة وفرضياتها والمنهجية المتبعة في البحث، تم التوصل إلى النتائج العامة التالية:

1- قلة النشاطات البيئية لبلديات عنابة واقتصارها فقط على النشاطات المناسباتية كالاحتفال باليوم العالمي للشجرة، واليوم العالمي للبيئة...الخ، حيث شكلت هذه الأخيرة نسبة (49,35%) من المجموع الكلي.

2- رغم اعتماد بلديات عنابة على الوسائل الاتصالية التقليدية، إلا أنها بحاجة ماسة إلى مضاعفة وتعزيز هذه الوسائل وتدعيمها بأخرى حديثة تراعي التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة وضمان حق المواطن في الوصول إلى المعلومات من جهة أخرى.

3- أن اعتماد بلديات عنابة على وسائل اتصالية محددة وإلغائها لأخرى، أنتج نقصا في المعلومات البيئية لدى المبحوثين وجهلهم بمختلف نشاطاتها البيئية، وهذا يعتبر خرقا لحق المواطن في الإعلام الذي نص عليه القانون الجزائري كحق دستوري.

4- غياب تام للحملات التحسيسية البيئية خاصة على مستوى المناطق الحضرية المختلفة كالصرول، خرازة، وادي النيل، الشعيبة...الخ، الأمر الذي أدى إلى نقص وعي سكان هذه المناطق بمخاطر المشكلات البيئية، لاسيما وأن هذه المناطق تعاني من انتشار للقمامة والمزابل الفوضوية، وإهمال

من طرف السلطات المحلية خاصة على مستوى مشاريع التنمية، لذلك اقترح المبحوثين فكرة مضاعفة هذه الحملات لتعميم فوائد التوعية والتحسيس بمخاطر التلوث، من أجل استعادة الوجه الحضاري للمدينة عبر مختلف بلدياتها وأحيائها.

5- أن لبلديات عنابة صورة سلبية في أذهان مواطنيها نتيجة تهميشها لمشاركتهم في عمليات التنمية والتخطيط، إضافة إلى تقاعسها في حل بعض مشاكلهم البيئية خاصة فيم يخص مستوى نظافة الأحياء أين يتهرب عمال النظافة من إتمام واجباتهم على أكمل وجه.

6- أن الاتصال الشخصي يعتبر من بين أهم الأساليب الاتصالية الناجحة والفعالة في عملية التأثير على الاتجاهات والسلوكات البيئية للمواطنين، حيث يظهر أثر ذلك من خلال تأثيره على مشاركة (32,27%) من المبحوثين في النشاطات البيئية خاصة منها حملات تنظيف الأحياء والشوارع وذلك بعد اتصالهم الشخصي بالأصدقاء والجيران الذين كانوا على علم بهذه النشاطات.

7- نقص التنسيق مع وسائل الإعلام والجمعيات البيئية ولجان الأحياء أدى إلى نقص إن لم نقل تعتيم المعلومات البيئية وعدم وصولها إلى المواطنين، الأمر الذي أدى إلى ضعف المشاركة الشعبية

في النشاطات البيئية المناسباتية للبلدية، حيث تم تسجيل هذا النقص من خلال غياب التنسيق مع وسائل الإعلام ببلدية الحجار بنسبة (31,63%)، مع الجمعيات البيئية على مستوى بلدية البوني بنسبة (23,38%)، ولجان الأحياء ببلدية برحال بنسبة (21,28%)، كما اقترح أفراد العينة في ذات السياق ضرورة التنسيق مع وسائل الإعلام بنسبة (24,33%)، مع الجمعيات البيئية بنسبة (23,27%) ومع لجان الأحياء بنسبة (15,99%).

8- أن الصراعات الداخلية لبلديات عنابة قد أثرت سلبا على سياسات ومشاريع التنمية من خلال عمليات التعطيل والتأخير، حيث أن هذه الأخيرة لاقت استهجان المواطنين الذين فقدوا كل ثقتهم فيها.

9- أن اتساع حجم البلديات وارتفاع كثافتها السكانية في ظل نمو أحياء سكنية جديدة غير مخططة أدى إلى عجز القائمين على هذه البلديات في التحكم بنشاطاتهم البيئية والاتصالية.

10- أن عدم تطبيق القوانين البيئية بطريقة صارمة راجع لإعطاء الجرائم البيئة أهمية أقل مقارنة بالجرائم الاجتماعية الأخرى على غرار جرائم القتل والسرقة...الخ، ما دفع بأفراد العينة إلى اقتراح الصرامة في القوانين البيئية كعنصر مهم في القضاء على المشكلات البيئية، حيث يظهر ذلك خاصة على مستوى بلدية الحجار وذلك بنسبة (31,61%).

11- اهتمام المبحوثين بالمواضيع البيئية بنسبة (82,97%) راجع إلى وعيهم بانعكاسات مخاطر التلوث على صحتهم البدنية والنفسية والبيئية والاقتصادية، إضافة إلى دور ثقافتهم البيئية والتي تظهر جليا في إتباعهم للنصائح والإرشادات المتعلقة بحماية البيئة بنسبة (58,52%)، حيث يبرز ذلك من خلال المحافظة على المساحات الخضراء واحترام مواعيد ومي القمامة، كما اقترح هؤلاء المبحوثين ضرورة تكثيف النشاطات البيئية، باعتبارها الأكثر تعبيرا وتجسيدا للوعي البيئي.

12- أن مستوى التعليم يلعب دورا مهما في عملية التوعية البيئية لدى الأفراد، وذلك لتأثيره الايجابي على إدراك الأفراد لحجم وخطورة المشكلات البيئية خاصة منها المحلية، ما أدى إلى انعكاس ذلك على سلوكاتهم ضمن عملية حماية البيئة لضمان استدامتها.

13- أن مشكلة التلوث بالقمامة والنفايات المنزلية تعتبر من أكثر المشكلات البيئية المنتشرة عبر أحياء بلديات البوني، سيدي عمار، الحجار وبرحال، إضافة إلى مشكلة التلوث الضوضائي وتلوث المياه.

14- عدم رضى المبحوثين عن أداء ونشاطات بلدياتهم في المجال البيئي بنسبة (88,11%)، مما يستوجب على السلطات المحلية إعادة النظر في سياساتها التنموية والاتصالية البيئية وتشخيصها.

15- أن المتسبب الرئيسي في المشكلات البيئية حسب رأي المبحوثين على مستوى بلدياتهم يعود بالدرجة الأولى إلى السكان بنسبة (28,57%) تليها الأسواق العشوائية بنسبة (23%) ثم المصانع بنسبة (17,77%).

16- أنه من بين أهم الأمراض العضوية التي تعرض لها المبحوثين نتيجة التلوث البيئي نجد الأمراض التنفسية كالربو والحساسية التنفسية...الخ وذلك بنسبة (35,55%) من المجموع الكلي للمبحوثين، حيث احتلت فيها بلدية الحجار المرتبة الأولى بنسبة (39,36%)، حيث يرجع سبب ارتفاع نسبة الأمراض التنفسية في هذه البلدية دون غيرها إلى أن هذه الأخيرة تعتبر من أقدم البلديات الصناعية التي اشتهرت بمركب الحجار للحديد والصلب، حيث أن هذا الأخير يفرز العديد من الملوثات السامة والمؤثرة خاصة على مستوى الجهاز التنفسي.

17- أنه من بين أهم الأمراض النفسية التي تعرض لها المبحوثين نتيجة التلوث البيئي، نجد القلق الذي احتل المرتبة الأولى بنسبة (31,42%) من المجموع الكلي للمبحوثين، كما أن نسب البلديات في هذه الحالة جاءت متقاربة جدا إلا أن أعلاها سجلت ببلدية برحال بنسبة (36,84%)، هذا وتجدر الإشارة إلى أن القلق يصنف من بين أخطر الأمراض النفسية لما له من مآخذ وأبعاد صحية واجتماعية خطيرة سواءا على بالنسبة للفرد أو المجتمع.

18- إدراك ووعي المبحوثين بالانعكاسات الاقتصادية المنجرة عن التلوث البيئي والمرتبطة خاصة بارتفاع تكاليف علاج الأمراض وتراجع الثروة الحيوانية والسمكية وتراجع نسب السواح في المنطقة.

19- تأكيد المبحوثين بنسبة (48,56%) على أن مساهمتهم في حماية المحيط بالجهد، وتوعية الأفراد بمخاطر التلوث تعتبر أولى الخطوات لحماية البيئة ومواجهة خطر التلوث، على اعتبار أن هذه المسؤولية لا تعني فردا بذاته ولا جماعة بعينها إنما هي مسؤولية مشتركة بين الفرد والمجتمع وهذا ما عبرت عنه نسبة (73,36%) من أفراد العينة.

– وعلى أعقاب هذه النتائج التي توصلنا إليها، يمكن للبلديات محل الدراسة معالجة وتجاوز كل هذه الاختلالات والمشاكل البيئية والتنموية من خلال:

– ضرورة تكثيف النشاطات البيئة خاصة منها حملات التوعية والتحسيس وتعميمها على كافة أحياء البلديات لاسيما منها النائية (غير المخططة)، مع ضرورة التنويع في الوسائل الاتصالية المعتمدة وتحديثها تبعا للتطورات التكنولوجية الحديثة.

– ضرورة إشراك الإعلام المحلي في الحملات التوعوية والتحسيسية والإعلان عن النشاطات البيئية للبلديات لتحسين صورة هذه الأخيرة من جهة، والتعبير عن إرادتها في تقريب المواطنين من مسؤوليهم المحليين لمعالجة انشغالاتهم من جهة أخرى.

– ضرورة إشراك مختلف الجمعيات البيئية الناشطة على المستوى المحلي، مع تكريس ثقافة التشاور بينهم وبين المسؤولين المحليين لتجسيد مبدأ الإدارة الجوارية، حتى يتم التفاعل مع مختلف فئات المجتمع وهو ما يعزز ثقة المواطن في البلدية ويحفزه على العمل التطوعي المنظم.

– ضرورة صياغة منظومة معلوماتية تتضمن جميع الإجراءات البيئية الواردة في مخطط الاتصال البيئي للبلديات، وجعلها مرجعا للمواطن ووسائل الإعلام، وذلك تفاديا لحدوث أي قصور في المعلومات أو تعتيمها، إضافة إلى إقرار حقه في الحصول على المعلومات.

– ضرورة توظيف إطارات جامعية متخصصة في الترشح للمسؤوليات المحلية لتحقيق الكفاءة المهنية، مع برمجة دورات تكوينية متواصلة وتعميمها على مختلف المستويات التي لها علاقة مباشرة بالبيئة، إضافة إلى تقديم حوافز مادية وعلاوات معنوية لتشجيع وتحفيز كل العاملين خاصة على مستوى عمال النظافة.

– ضرورة الاستعانة بالخبراء والمختصين في المجال البيئي لمعالجة وحل المشكلات البيئية المعقدة والتي يصعب حلها في حالات كثيرة، سواءا كانت هذه الاستعانة متعلقة بالكفاءات الجامعية أو الاستفادة

من التجارب الأجنبية في ذات المجال.

– العمل على توفير فرص حقيقية لتنمية مشاركة كافة الأطراف الفاعلة في المجال البيئي خاصة منها المواطن، وذلك من خلال توسيع وتعميق دور المشاركة الشعبية المحلية في وضع خطط التنمية في إطار السياسة العامة للدولة، وإعطاء هذا الأخير الحق في متابعة وتنفيذ خطط ومشاريع التنمية خاصة منها البيئية.

– ترقية تطلعات المواطنين البيئية على المستوى المحلي من خلال إقرار وتكييف البرامج التنموية التي من شأنها أن تحقق هذه التطلعات.

– ضرورة منح البلديات إمكانيات مادية وبشرية كافية لاستعمالها في تنمية البيئة التي يعيش فيها المواطن، مع ضرورة تثمين الموارد والكفاءات المحلية وإشراكها في عملية التسيير لتحقيق التنمية المستدامة على غرار لجان الأحياء والجمعيات البيئية.

– ضرورة تفعيل دور الأجهزة الرقابية على جميع مراحل المشاريع التنموية البيئية، وذلك بتوفير الوسائل المادية الكافية والكفاءات البشرية المؤهلة لهذه الهيئات لتمكينها من القيام بدورها المنوط على أحسن وجه.

– تفعيل الضرائب وترشيد استخدامها، حيث يمكن للدولة أن تتنازل للبلدية عن بعض الضرائب والرسوم أو تعيد النظر في نسبة توزيع هذه الضرائب، مما سيسمح بتحسين الوضعية المالية للبلدية ويخفف من الإعانات التي تقدمها لها الدولة.

– يمكن للبلديات أن تحقق موردا إضافيا لميزانيتها، من خلال استغلال الأنشطة التي تقام على أرصفة الشوارع والطرقات، وإعطائها بعدا قانونيا يسمح للتجار بممارسة نشاطاتهم بناءا على رخصة تمنحها لهم البلدية (رخص الاستفادة)، من خلال فرض ضريبة يتم تحديد قيمتها بناءا على طبيعة النشاط الممارس والمساحة المشغولة.

خـــاتـمة

خـــــاتـــــمـــة:

– ما يمكننا قوله في نهاية هذه الدراسة هو أن الاتصال البيئي ورغم ما يحمله من مؤشرات ايجابية معززة لعملية التنمية المستدامة، إلا أنه مازال لم يرتق إلى المستوى المطلوب الذي تطمح له البلديات محل الدراسة (النظري شيء والواقع شيء آخر)، حيث يظهر ذلك جليا في ضعف مستوى التنسيق

مع الأطراف الفاعلة في المجال على غرار: الجمعيات البيئية، لجان الأحياء ووسائل الإعلام خاصة منها المحلية، وهو ما يستدعي من القائمين على هذه البلديات إعادة النظر في خارطتها، برامجها واستراتيجياتها الاتصالية المنتهجة في المجال، ورغم هذا القصور الذي تم تسجيله على مستوى البلديات محل الدراسة إلا أن المبحوثين بينوا مستوى لا بأس به من الوعي والثقافة البيئية، ومع ذلك تبقى ضرورة التنسيق بين المواطن والبلدية ومختلف الفئات الفاعلة في المجال البيئي تمثل حجر الأساس الذي يقوم عليه الاتصال البيئي لإنجاح أهداف التنمية المستدامة والارتقاء بمعانيها.

– وختاما، فإننا في هذه الدراسة المتواضعة التي تبقى نتائجها بعيدة كل البعد عن التعميم – بسبب خصوصية زمان ومكان الدراسة وعينتها – نكون قد تناولنا جانبا واحدا من جوانب هذا الموضوع الواسع الذي تتعدد وتتفاوت زوايا دراسته حسب إمكانيات كل باحث، وباعتبار أن هذا الموضوع مازال خاما ولم يتم معالجته – في حدود علمنا – بالدراسة والاهتمام الكافيين خاصة على مستوى علوم الإعلام والاتصال في الجزائر، فإننا نأمل أن نكون قد قمنا بإضافة علمية وفتحنا آفاقا مستقبلية للباحثين المهتمين بالبيئة لدراسة هذا الموضوع من أبعاده وزاياه المختلفة.

قائـمة المصادر

والمـراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1- القرآن الكريم (رواية ورش).

2- الحديث النبوي الشريف (صحيح مسلم).

I. الموسوعات:

1- عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1974.

2- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط2، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون سنة نشر.

II. القواميس والمعاجم:

1- إبراهيم مذكور، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مراجعة وإعداد نخبة من الأساتذة من المختصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، يونسكو، بدون سنة نشر.

2- ابن منظور، لسان العرب، فصل الياء، حرف الهمزة، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة نشر.

3- ابن منظور، لسان العرب، ط1، الجزء 15، دار صادر للطبع والنشر، بيروت، 2000.

4- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، ط3، مطبعة لبنان، بيروت.

5- جبران مسعود، رائد الطلاب، دار العلم للملايين، 2000.

6- عمار الطيب كشرود، معجم مصطلحات علم النفس الصناعي والتنظيمي، ط1، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1994.

7- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، الجزء الرابع، دار القلم للملايين، بيروت.

8- المنجد في اللغة والإعلام، ط34، دار المشرق، بيروت، 1994.

9- نبيل غطاس وآخرون، قاموس الإدارة، مكتبة لبنان، بيروت، 1981.

ثانيا: المراجع

المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1- إبراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995.

2- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، مكتبة لبنان للمعرفة، الإسكندرية، 2006.

3- أحمد حسن شحاتة، تلوث البيئة: السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2000.

4- أحمد حسين اللقاني، فارعة حسن محمد، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1999.

5- أحمد عبد الفتاح محمود عبد المجيد، إسلام إبراهيم أحمد أبو السعود، أضواء على التلوث البيئي: بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية، كلية الزراعة سابا باشا، الإسكندرية، 2007.

6- أحمد علي الحاج محمد، أصول التربية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

7- أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.

8- أحمد ماهر، السلوك التنظيمي: مدخل بناء المهارات، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1995.

9- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

10- أحمد المصري، الإدارية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة نشر.

11- أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

12- إسماعيل صبري عبد الله، ألفاظ ومعاني التنمية الشاملة، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

13- أشرف محمد عبد الغني شريت، علم النفس الصناعي: أسسه وتطبيقاته، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.

14- أميمة كامل، إعداد برامج البيئة في الإذاعة والتلفزيون، الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في مجال الإعلام المرئي والمسموع، دمشق، 1995.

15- أمين عز الدين، مدخل في شؤون العمل والعلاقات، مكتبة القاهرة، مصر، 1964.

16- ايريك فروم، الإنسان بين المظهر والجوهر، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة، الكويت، 1989.

17- الأخرس صفوح، علم الاجتماع العام، المطبعة الجديدة، دمشق، 1984.

18- اوتو كلينبرغ، علم النفس الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالي، الجزء 2، دمشق، 1965.

19- بهاء الدين إبراهيم سلامة، الصحة والتربية الصحية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

20- الجبان رياض، البيئة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع البيئة، الإسكندرية، 2006.

21- جمال الدين السيد علي صالح، الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للأبحاث، مصر، 2003.

22- جمال الدين مرسي، ثابت عبد الرحمن إدريس، نظريات ونماذج وتطبيق لإدارة السلوك في المنظمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

23- جمال محمد أبو شنب، أصول الفكر والبحث العلمي، نماذج تطبيقية للتصميم والتنفيذ التجريبي، دار المعرفة الجامعية، 2002.

24- الجندي مصطفى، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970.

25- جون ديوي، التربية، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد، دار الفكر، مصر، 1983.

26- حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة: السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000.

27- حسن السعدي، أساسيات علم البيئة والتلوث، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

28- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط1، الدار المصرية البنانية، القاهرة، 1998.

29- حسين صغير، المالية والمحاسبة العمومية، طباعة دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

30- حسين عادل الشيخ، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

31- حمود أمين عبد الهادي، الإدارة العامة العربية والمعاصرة: أصولها العلمية وتطبيقاتها المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977.

32- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

33- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، 2000.

34- رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1976.

35- راشد أحمد عادل، الإعلان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.

36- رأفت عبد الفتاح، سيكولوجيا التدريب وتنمية الموارد البشرية، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2001.

37- رشاد أحمد عبد اللطيف، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، مصر، 2000.

38- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، الكويت، 1979.

39- الرضية باب الله متولي، التربية البيئية، مكتبة الرشد، الرياض، 2007.

40- زكرياء خضر، النظريات الاجتماعية المعاصرة، مطبوعات جامعة دمشق، دمشق، 1989.

41- زكرياء عبد العزيز محمد، التلفزيون والقيم الاجتماعية للشباب المراهقين، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2002.

42- زهري زينب محمد، إسماعيل محمد قباري، أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي، ط5، المنشأة العامة للنشر والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1985.

43- سامح غرايبية، يحي الفرحان، مدخل إلى علوم البيئة، ط3، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

44- سامي ذبيان، الصحافة اليومية والإعلام، دار المسيرة، بيروت، 1987.

45- سامي عريفج، برامج الطفل ما قبل المدرسة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

46- سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011.

47- سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

48- سليمان بن عبد العزيز المشعل، الصحة البيئية: الواقع والطموح، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة، الرياض، 2011.

49- سيد عاشور أحمد، التلوث البيئي في الوطن العربي، الشركة الدولية للطباعة، 2006.

50- السيد عبد المعطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

51- السيد عبد المعطي السيد، الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

52- شارس كولستاد، الاقتصاد البيئي، ترجمة أحمد يوسف، جامعة الملك سعود، العربية السعودية، 2005.

53- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002.

54- صالح محمود وهبي، ابتسام درويش العجي، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2003.

55- صبري الدمرداشي، التربية البيئية: النموذج والتحقيق والتقويم، ط2، مكتبة الفلاح، القاهرة، 1994.

56- صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي: أسس علمية وتجارب عربية، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

57- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجيا المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

58- طه عبد المعطي نجم، الاتصال الجماهيري في المجتمع العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

59- عادل حرشوش، مؤيد سعيد سالم، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي، دار الكتاب العالمي، 2006.

60- عادل الشيخ حسن، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

61- عادل مشعان ربيع، التوعية البيئية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

62- عاطف عدلي العبد، عاطف العبد نهى، الإعلام التنموي والتغيير الاجتماعي، ط5، دار الفكر العربي، 2007.

63- عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

64- عبد الباسط محمد حسين، قواعد البحث الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، 1974.

65- عبد الحليم خضر، الإنسان والبيئة، مكتبة العليقي، القصيم، بدون سنة نشر.

66- عبد الفتاح أحمد دويدار، أصول علم النفس المهني والصناعي والتنظيمي وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.

67- عبد الفتاح تركي موسى، البناء الاجتماعي للأسرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، بدون سنة نشر.

68- عبد الفتاح ذياب حسين، دور التدريب في تطوير العمل الإداري، مطبعة النيل، مصر، 1997.

69- عبد الرحمن توفيق، العملية التدريبية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 1994.

70- عبد الرحمن محمد العيسوي، علم النفس والإنتاج، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

71- عبد الرحمن محمد العيسوي، دراسات نفسية حديثة معاصرة في البيئة والصناعة والمهن والأعمال والتدريب، دار المعارف، القاهرة، 1995.

72- عد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، ط1، الدار العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2000.

73- عبد العزيز شرابي، خالد بوجعدار، السياسات البيئية وقياس أضرار التلوث الصناعي: البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001.

74- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

75- عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي: النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

76- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء، عمان، 2007.

77- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، ط2، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

71- عمار عوابدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

72- عمر صدوق، دروس في الهيئات المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

73- العمري بوحيط، البلدية: إصلاحات مهام وأساليب، شركة زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.

74- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيميائية في القانون الجزائري، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

75- علي عجوة، الأسس العلمية للعلاقات العامة، ط6، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، 2000.

76- علي محمد حلة، المصادر الصناعية للتلوث في التنمية الصناعية والبيئية، المركز الدولي للبيئة والتنمية، القاهرة، 1996.

77- علي محمد منصور، مبادئ الإدارة: أسس ومفاهيم، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1996.

78- غريب سيد أحمد، علم اجتماع الاتصال والإعلام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

79- غسان عبد المعطي محمد، إدارة التنمية، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، الكويت، 1988.

80- فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، الجزائر، 2003.

81- فضيل دليو، الاتصال: مفاهيمه- نظرياته- وسائله، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

82- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1990.

83- كامل محمد عويضة، علم النفس الصناعي، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1996.

84- لوكيا الهاشمي، محاضرة كمدخل للسلوك التنظيمي، قسم علم النفس، قسنطينة، الجزائر، 2009.

85- المؤمن قيس وآخرون، التنمية الإدارية، عمان، 1999.

86- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية، دار الأمة، الجزائر، 2001.

87- محمد سعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

88- محمد السيد عامر، المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

89- محمد السيد عامر، إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، دار الهدى، عين مليلة، 2005.

90- محمد فوزي أبو سعود وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

91- محمد صافي يوسف، مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئية، دراسة في إطار القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

92- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002.

93- محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.

94- محمد الصغير بعلي، دروس في المؤسسات الإدارية، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، بدون سنة نشر.

95- محمد زيان عمر، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

96- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، 2002.

97- محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعارف الاجتماعية، القاهرة، 1980.

98- محمد علي محمد، مجتمع المصنع: دراسة في علم الاجتماع التنظيمي، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1985.

99- محمد مدني بوساق، الجزاءات الجنائية لحماية البيئة في الشريعة والنظم المعاصرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

100- محمد مرسي فهمي، سيد لطفي عبد الله، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، القاهرة، 1999.

101- محمد منير حجاب، التلوث وحماية البيئة: قضايا البيئة من منظور إسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1999.

102- محمد منير حجاب، مهارات الاتصال للدعاة والتربويين والإعلاميين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

103- محمد يسري إبراهيم دعبس، التربية الأسرية، الإسكندرية، 1996.

104- محمود شمال حسن، الصورة والإقناع: دراسة تحليلية لأثر خطاب الصورة في الإقناع، ط1، دار الآفاق العربية، 2006.

105- محمود السيد أبو النيل، أسس علم النفس الصناعي: بحوث عربية وعالمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1985.

106- مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

107- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

108- مشال لوني، الإعلام الاجتماعي، ترجمة صالح بن حليمة، اقتباس مصطفى المصمودي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1993.

109- مصطفى أبو بكر، الموارد البشرية: الميزة التنافسية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

110- مصطفى القمش، القياس والتقويم في التربية الخاصة، دار الطباعة للفكر والنشر، 2000.

111- مصطفى عبد اللطيف عباسي، حماية البيئة من التلوث، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2004.

112- ملفين دفلر، ساندرا بول روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة كمال عبد الرؤوف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.

113- مهدي حسين زويلف، إدارة الأفراد، ط3، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1998.

114- مهدي صالح السمراني، الحفاظ على البيئة في العصور العربية الإسلامية تشريعا، دار جرير، عمان، بدون سنة نشر.

115- مورد العالم، دليل البيئة العالمية، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام، مصر، 1999.

116- مولود ديدان، نصوص القانون الدستوري الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2008.

117- موري بريتشر، شيرلي لند، منازل صحية في عالم كله سموم: كيف تتخلص من الأخطار الصحية المخبأة داخل منزلك؟، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2001.

118- موسى علي حسن، التلوث البيئي، دار الفكر، سوريا، 2000.

119- ناصر محمد العديلي، السلوك الإنساني والتنظيمي: منظور كلي مقارن، الإدارة العامة للبحوث، السعودية، 1995.

120- ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2004.

121- نوال علي محمد حلة، المصادر الصناعية للتلوث في التنمية الصناعية والبيئية، المركز الدولي للبيئة والتنمية، القاهرة، 1996.

122- هناء بدوي حافظ، الاتصال بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

123- وفاء سلامة، التربية البيئية لطفل الروضة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

124- وائل إبراهيم فاعوري، محمد عطوة الهروط، البيئة حمايتها وصيانتها، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003.

125- لورانس إسسكند، دبلوماسية البيئة: التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية، ترجمة أحمد أمين الجمل، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997.

II. <u>المجلات والدوريات:</u>

1- أحمد بن عزيز، البيئة في الكتاب والسنة والعلم الحديث، مجلة رسالة المسجد، العدد 6، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، فيفري 2008.

2- إسحاق يعقوب القطب، التطوير الإداري للأمة العربية، مجلة المدينة العربية، العدد 10، الكويت، أكتوبر 1983.

3- جورج جحا، البيئة والانتخابات: الأخضر رمز الثورة العالمية الجديدة والبيئة سياسة فوق الخلافات السياسية، مجلة البيئة والتنمية، العدد 27، لبنان، جويلية 2000.

4- حازم صابوني، حتى الكهرباء تلوث البيئة، مجلة العربي، العدد 48، أفريل 2000.

5- خليل بن الدين، الإعلام البيئي في الوطن العربي: التحديات والطموحات، مجلة إذاعة وتلفزيون الخليج، العدد 72، جانفي 2008.

6- رزيق كمال، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، 2002.

7- رزيق كمال، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، ماي 2007.

8- رشيد الحمد، محمد صباريني، البيئة ومشكلاتها، مجلة عالم المعرفة، العدد 22، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر، 1979.

9- عبد الله زكرياء، الثقافة البيئية في مناهج التعليم، الإنسان البيئة والتنمية، الخرطوم، نوفمبر 1972.

10- عبد المعطي عساف، التكيف القانوني للنظام المحلي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القضائية الاقتصادية والسياسية، المجلد xv، العدد 3، الجزائر، سبتمبر 1978.

11- ماجدة أبو زنط، عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، كانون الثاني (جانفي) 2009.

12- مجلة الشؤون العربية، العدد 125، الكويت، 2006.

13- محمد خليل الرفاعي، أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي، مجلة المستقبل العربي، العدد 215، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997.

14- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الشؤون العربية، العدد 125، الكويت، 2006.

15- هشام حمدان، الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 185، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جويلية 2002.

16- اليونسكو، الحاجة والتبرير للتربية البيئية، منهج للتدريب أثناء الخدمة لمعلمي ومشرفي المدارس الابتدائية، سلسلة رقم 06، قسم التعليم العلمي والبيئي.

17- نبيلة حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم 12، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، طبع الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.

III. <u>الرسائل والأطروحات الجامعية:</u>

1- أسماء عبادي، المعالجة الإعلامية للتلوث الصناعي في الصحافة الجزائرية: دراسات تحليلية لجريدة الوطن الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

2- أوهايبية فتيحة، دور الاتصال الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة في ظل الحاكمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة عنابة، الجزائر، 2008.

3- بدو شعيب، موقع الجباية المحلية من المالية المحلية وكيفية استغلالها لمواجهة العجز المالي، مذكرة نهاية تربص، السنة الرابعة إدارة محلية، المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة 34، الجزائر، 2000.

4- بن شعيب نصر الدين، إشكالية تمويل البلديات وسبل ترقيتها، مذكرة ماجستير تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2002.

5- رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

6- سمير قريد، دور الجمعية الوطنية لمكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.

7- سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

8- سهام شباب، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية: دراسة تطبيقية لحالة بلدية بسكرة، مذكرة ماجستير، قسم تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

9- سنونسي خنيش، إستراتيجية إدارة حماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

10- صالح دجال، حماية الحريات ودولة القانون، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.

11- عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر: 1994- 2004، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

12- عبير غمري، إصلاحات الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011.

13- عنصل كمال، مبدأ الحيطة في إنجاز الاستثمار وموقف المشرع الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر، 2007.

14- علي بوعناقة، الأحياء غير المخططة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1995.

15- محمد فائز بوشدوب، التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة ماجستير غير منشورة القانون الدولي والعلاقات الدولية، في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر، 2002.

16- نبيلة بوخبزة، الاتصال الاجتماعي الصحي في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1995.

17- نمول مسعود، تقييم المخاطر البيئية للمناطق الحضرية مثل: مدينة قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003.

18- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007.

IV. الملتقيات والندوات والمؤتمرات العلمية:

1- رضا هميسي، مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية، المركز الجامعي مولاي الطاهر، سعيدة، 08- 09 ديسمبر 2003.

2- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية، 2007.

3- الصانع محمد بن حسين، دراسة تحليلية لكتب التربية الوطنية، مقال في ندوة بناء المناهج والأسس والمنطلقات، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2004.

4- عبد الله عبد الرزاق عرعر، استخدام المياه للأغراض الزراعية في الوطن العربي، أعمال الندوة العربية الثانية حول مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، 1997.

5- يزيد ميهوب، معوقات ممارسة الضبط الإداري المحلي في مجال حماية البيئة، مداخلة في ملتقى وطني حول: دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل قانوني البلدية والولاية الجديدين، مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012.

V. التقارير والوثائق الرسمية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بيان الأسباب لقانون البلدية لسنة 1967، العدد 06.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من قانون 83-03 المؤرخ في فبراير 1983 المتعلق بحماية البيئة.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 85-05 المؤرخ في 1985/02/16 المتعلق بالصحة المعدل والمتمم، العدد 08، مؤرخة في 17 فيفري 1985.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة الأولى من قانون البلدية رقم 90-08 لسنة 1990.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية، العدد 15، مؤرخة في 11 أفريل 1990.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 99-11 المؤرخ في 1999/12/23 يتضمن قانون المالية لسنة 2000، العدد 92، مؤرخة في 25 ديسمبر 1999.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، العدد 77، مؤرخة في 15 ديسمبر 2001.

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01- 19 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، العدد 77، مؤرخة في 15 ديسمبر 2001.

9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 02-08 المؤرخ في 2002/05/08 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، العدد 34، مؤرخة في 14 ماي 2002.

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 4 فقرة 7 من القانون 03- 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، مؤرخة في 19 جويلية 2003.

11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، مؤرخة في 20 جويلية 2003.

12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 04-03 المؤرخ في 2004/06/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، العدد 41، مؤرخة في 27 جوان 2004.

13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 04-05 المؤرخ في 2004/08/14 يعدل قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، العدد 51، مؤرخة في 15 أوت 2004.

14- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 04-09 المؤرخ في 2004/08/14 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، العدد 52، مؤرخة في 18 أوت 2004.

15- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 04-02 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، العدد 84، مؤرخة في 25 ديسمبر 2004.

16- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 05-12 المؤرخ في 2005/08/04 المتعلق بالمياه، العدد 60، مؤرخة في 04 سبتمبر 2005.

17- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، العدد 15، مؤرخة في 12 مارس 2006.

18- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 07-06 المؤرخ في 2007/05/13 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، العدد31، مؤرخة في 13 ماي 2007.

19- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 08-15 المؤرخ في 2008/07/20 يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، العدد 44، مؤرخة في 03 أوت 2008.

20- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 11-02 المؤرخ في 2011/02/17 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، العدد 13، مؤرخة في 28 فيفري 2011.

21- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية (المعدل والمتمم)، العدد 37، مؤرخة في 03 جويلية 2011.

22- مديرية السياحة لولاية عنابة، مونوغرافية ولاية عنابة، 2008.

23- محافظة الغابات، تقرير حول اجتماع المندوبية التنفيذية لولاية عنابة، عنابة، أكتوبر 2003.

24- وزارة تهيئة إقليم البيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، الجزائر، 2001-2002.

VI. <u>الوثائق الغير حكومية:</u>

1- السكان والبيئة والتنمية، التقرير الموجز للأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

2- محمود أبو زيد إبراهيم، مستوى الاتجاهات البيئية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1997.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، طبع نيويورك، الأمم المتحدة، 1998.

4- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إحصاءات أحوال المعيشة، الباب الخامس عشر: المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، 2007.

5- اليونسكو، اتجاهات التربية البيئية منذ مؤتمر تبليسي، التقرير الأول لمسح عالمي، قسم تعليم العلوم التقني والبيئي، باريس، فرنسا، 1989.

6- اليونيب، الدورة التدريبية لمعدي البرامج البيئية في مجال الإعلام المرئي، دمشق، 1995.

VII. المقابلات العلمية:

1- مقابلة مع نائب مختص الاتصال بلديات (البوني- سيدي عمار- الحجار- برجال).

2- مقابلة مع عضو من جمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث.

3- مقابلة مع إذاعة عنابة الجهوية.

4- مقابلة مع رئيس مصلحة الوقاية بمديرية الصحة لولاية عنابة.

5- مقابلة مع موظفة من مديرية الصحة لولاية عنابة.

6- مقابلة مع بعض موظفي بلديات (البوني- سيدي عمار- الحجار- برجال).

7- مقابلة مع موظفة من قسم المؤسسات المصنفة بولاية عنابة.

8- مقابلة مع ممثل عن مديرية حماية البيئة والمحيط.

9- مقابلة مع رئيس قسم الموارد البشرية لبلدية البوني.

10- مقابلة مع بعض عمال النظافة لبلديات (البوني- سيدي عمار- الحجار- برجال).

11- مقابلة مع موظف من مديرية التعمير والتهيئة العمرانية لولاية عنابة.

المراجع باللغة الأجنبية/ الفرنسية:

I. الكتب:

1- A. Ch. Martinet, Stratégie, Libraire vuibert, France, 1983.

2- Andrée Margairaiz, La Fraude Fiscale et ses succédanés, 2eme édition, Suisse, 1977.

3- Alain Vincent, Concevoir le système d'information de l'entreprise, Les éditions d'organisation, Paris, 1993.

4- Assen Slim, Le développement durable, 2eme édition, La cavalière bleue édition, 2007.

5- Boudon Raymond, Les méthodes en sociologie, Série que sais- je ? N°1334, P.U.F, 6 ème édition, Paris, 1984.

6- Dominique Beau, Sylvan daudel, Stratégie d'entreprise et de communication, Dunod, Paris, 1992.

7- Emmanuel Marty, Annette Burguet, Pascal Marchand, La communication environnementale, Des discours de jacques durand, Les formes de la communication, Dunod interférences, Paris, 1981.

8- Emmanuel Arnaud Pateyron, Le management stratégique de l'information, édition Economica, Paris, 1994.

9- Françoise Bulaudot, Michèle Besson, Environnement Urbanisme, Cadre de vie, Edition Montchrestien, Paris, 1979.

10- Général (CR) Gril Fievet, De la stratégie militaire à la stratégie d'entreprise, Inter édition, paris, 1992.

11- Henri Spitzki, La stratégie d'entreprise compétitive et mobilité, Edition Economica, Paris, 1995.

12- Jean Supizet, Le management de la performance durable, Edition d'organisation, France, 2002.

13- Jean Marc Décaudin, La communication Marketing : Concept, Techniques et Stratégies, Edition Economica, Paris, 1995.

14- Jean Marie Choffray, Systèmes intelligent de management : Diagnostic, Analyse et assistance à la décision, Edition Nathan, Paris, 1992.

15- Lahsen Abdelmalki, Patrick Mundler, Economie de l'environnement, Paris, 1997.

16- Larbi Ait Belcasem, Population et environnement, CENEAP, Alger, 1999.

17- Libaert T, La communication Verte : L'écologie au service de l'entreprise, Liaisons coll, Communication/ Innovation, 1992.

18- Lucia Sauvé, Courants théoriques et pratiques en éducation relative à l'environnement, Essai de cartographie du domaine, Université du Québec, Montréal, Canada, 2007.

19- Marie Claude Smouts, Le développement durable, Edition Armand Colin, France, 2005.

20- Marie Christine Rouault, Droit administratif : Source et principes généraux, l'organisation administrative, Le contrôle de l'administration, Gualino éditeur, Paris, 2005.

21- Morineau. M, La construction d'objectifs, Innovation dans la formation des enseignants, MEDRA _ Formation, LP Paris, 1985.

22- M. Muchielli, Le questionnaire dans l'enquête psychosocial, ESF, Paris, France, 1982.

23- Michael Poisson, Que sais- je ? Audit et collectivités territoriales, Presses universitaires de France, Paris, 1989.

24- Marie José, Avenue le pilotage stratégie que dans l'entreprise, Edition de CNRS, Paris, 1988.

25- Michel Crozier, Etat modeste, Etat moderne : Stratégies pour un autre changement, Edition Fayard, France, 1997.

26- Michel Ogrizek, Environnement et communication, Edition Apogée, Paris, 1993.

27- Paul de Backer, Le management vert, Dunod, 2ème édition, Février 1998.

28- Pierre- Marie, Droit international publique, 4ème édition, Dalloz, Paris, 1998.

29- Paul Marie Gaudemet, Précis de finances publiques, Edition Montchrestien, 1970.

30- Pierre Zémor, La communication publique en pratique, Edition d'organisation, Paris, 1998.

31- Raymond Quivy, Lucvan Campenhoudi, Manuel de recherche en sciences sociales, Edition Dunod, Paris, 1988.

32- Raymond Alain Thietart, La stratégie d'entreprise, Edition International, France, 1993.

II. المجلات والدوريات:

1- A- Rahmani, Essai d'analyse des finances d'évolution de la gestion du personnel de la fonction publique, Revue IDARA, Volume 7, N°2, Alger, 1997.
2- A- Taibe, Fiscalité ressources et disparités régionales en Algérie, Finances locales et développement, La revue de C.E.N.E.A.P. N°12, Alger, Juin 1998.
3- Essaid Taib, La démocratie à l'épreuve de la décentralisation : L'exemple de la commune en Algérie, Revue IDARA, L'école nationale d'administration, N°2, V1, Alger, 1991.
4- Martin Bidou, Le principe de précaution en droit international de l'environnement, RGDIP, Octobre – Décembre, N°3, 1999.

III. الرسائل والأطروحات الجامعية

- Girod Julie, Le concept de naturalité en cosmétiques, D'un paradoxe supposé à un nouveau mythe de la nature, Mémoire de dess, Université Paris IV Sorbonne, Celza, 2002.

IV. القواميس

1- Jean Dubois, Larousse dictionnaire (Français/ Arabe), Acadimia International, Lebanon, 1998.
2- Larousse, Edition spécial, Alger, 2001.

V. الندوات والمحاضرات والمؤتمرات:

1- Ahmed Bedjaoui, Pour une stratégie de communication sur l'environnement, Workshop communication et environnement, Université d'Alger, 4 mai 2009.
2- Pillet Gonzague, La fiscalité écologique, Levier du développement durable, Conférence Alger, 8 mars 2005.

VI. الوثائق غير الحكومية

1- Alan Hancock, La planification de la communication au service du développement : Recherche d'un cadre opérationnel, U.N.E.S.C.O, Paris, 1982.

2- CENEAP : Evaluation des besoins en formation des collectivités locales, Rapport d'étape N°2, Alger, Novembre 1999.

3- Réseau de surveillance de l'air agglomération d'Alger, Mai 2002.

4- Réseau de surveillance de qualité de l'air agglomération d'Alger, Janvier 2006.

المراجع باللغة الأجنبية/ الانجليزية:

I. الكتب:

1- Cohen Percy, Modern social theory, Heinemann, London, 1968.

2- William Itelson, Harold Proshonsky, An introduction to environmental psychology, New York, 1974.

المواقع الالكترونية:

1- Www.eeaa.gov.eg/English/ Achivements/ Awarness. Pdf.

2- Www.ao.academy.org.

3- Www.hnoad.org.ae/zoher.htm.

4- Www.shatharat.net.

5- Www.stokholmosforsoket.se.

6- Www.Un.documents.net/ apht b5.htm.

7- Www.un.documents.net/aphe.b5.htm.

8- Www.un.documents.net/wced-ocf.htm.

9- Www.un.org/documents/ga/res/42/ares42-187.HTM.

10- Www.un.org./esa/dsd/agenda21_english.

11- Www.un.org/esa/dsd/csd/csd_csd05.html.

12- Www.alquds.com/node/218867.

13- Www.semide.dz/ar/news/news_item.asp?NewsID=2110220.

14- Www.semide.dz/ar/news/news_item.asp?NewsID=4031320.

15- Www.google.com.

16- Www.weec2013.org/ar.

17- Www.ech-chaab.com/ar.

18- http//sadaa-annaba.com.

19- Loic Blondiaux, L'idée de démocratie participative : enjeux impenses et questions récurrentes, Novembre 2004, Disponible sur le site web : www.chaire-mcd.ca.

20- Sherri Torjman, Eric Leviten-reid, Le rôle social de l'administration locale, Mars 2003, Disponible sur le site web : www.caledoninst.org.

21- Solange Hémery Jauffret, Consultante & Fondatrice de vedaCom communication responsable, P2, Disponible sur le site web : www.vedacom.fr.

22- Stephen J. Page, Tourism Management: Managing for change, Elsevier Butterworth- Heinemann, Second edition, Synthesis report from climate change: www.pik potsdam.de/news/press…/synthesis- report-web.pdf.

23- John Drexhage, Deborah Murphy: Sustainable Development - from Bruntland to Rio 2012:www.un.org/.../webdav/site/climatechange/shared/gsp/docs/GSP16_ Bachground%20on%20sustainable%20Devt.pdf.

24- UN Conference of environment and development 1992: http://www.un.org/geninfo/bp/enviro.

الملاحق

فـــــهـــرس الـمـــلاحـــق:

رقـــم المـــلـحق	عـــنـــوان الـمـــلـــحق
01	قائمة جداول الدراسة الميدانية
02	استمارة الاستبيان
03	دليل المقابلة
04	بعض الصور التوضيحية

ملحق رقم 01:

قائمة جداول

الدراسة الميدانية

الجدول رقم (01) يوضح: مدى قيام بلديات محل الدراسة بتنظيم نشاطات تتعلق بالبيئة:

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	69	%82,14	60	%100	55	%100	27	%90	211	%92,14
لا	15	%17,86	–	–	–	–	03	%10	18	%7,86
المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم (02) يوضح أهم النشاطات التي قامت بها البلديات محل الدراسة حسب المبحوثين

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تنظيف الأحياء والشوارع	57	%36,54	60	%54,55	48	%46,60	37	%50,68	202	%38,40
تنظيف الشواطئ	33	%21,15	15	%13,64	–	–	–	–	48	%9,13
غرس الأشجار	33	%21,15	25	%22,73	28	%27,18	21	%28,77	107	%20,34
تزيين المحيط	18	%11,54	05	%4,54	18	%17,48	12	%16,44	53	%10,08
تنظيم حملات التوعية والتحسيس البيئية	12	%7,69	05	%4,54	9	%8,74	03	%4,11	116	%22,05
المجموع	**156**	**%100**	**110**	**%100**	**103**	**%100**	**73**	**%100**	**526**	**%100**

الجدول رقم (03) يوضح: مدى مشاركة المبحوثين في النشاطات البيئية التي نظمتها بلديتهم

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	36	%42,86	05	%8,33	12	%21,82	27	%90	80	%32,27
لا	48	%57,14	55	%91,67	43	%78,18	03	%10	149	%67,73
المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم (04) يوضح: أهم النشاطات البيئية التي شارك فيها المبحوثين

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تنظيف الأحياء والشوارع	19	%38	05	%100	08	%53,33	10	%27,03	42	%39,25
تنظيف الشواطئ	18	%36	–	–	–	–	–	–	18	%16,82
غرس الأشجار	–	–	–	–	–	–	12	%32,43	12	%11,21
تنظيف الأحياء والشوارع	–	–	–	–	07	%46,67	–	–	07	%6,54
تزيين المحيط	13	%26	–	–	–	–	15	%40,54	28	%26,17
المجموع	**50**	**%100**	**05**	**%100**	**15**	**%100**	**37**	**%100**	**107**	**%100**

الجدول رقم (05) يوضح: الوسائل الاتصالية التي علموا من خلالها بالنشاطات البيئية للبلدية

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عن طريق الصحف	09	%6,25	15	%13,04	–	–	–	–	24	%7,64
عن طريق الإذاعة المحلية	24	%16,67	30	%26,09	05	%22,73	12	%36,36	71	%22,61
عن طريق الإعلانات	27	%18,75	20	%17,39	–	–	08	%24,24	55	%17,52
عن طريق لجنة الحي	18	%12,5	10	%8,70	11	%50	06	%18,18	45	%14,33
عن طريق الجمعيات	15	%10,42	–	–	–	–	02	%6,06	17	%5,41
عن طريق أحد الأصدقاء والجيران	48	%33,33	40	%34,78	06	%27,27	05	%15,15	99	%31,53
عن طريق الصدفة	03	%2,08	–	–	–	–	–	–	03	%0,96
المجموع	**144**	**%100**	**115**	**%100**	**22**	**%100**	**30**	**%100**	**314**	**%100**

الجدول رقم (06) يوضح: طبيعة النشاطات البيئية للبلدية

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نشاطات دائمة	06	%7,14	–	–	10	%18,18	18	%60	34	%14,85
نشاطات مناسباتية	48	%57,14	25	%41,67	31	%56,37	09	%30	113	%49,35
نشاطات ظرفية	30	%35,72	35	%58,33	14	%25,45	03	%10	82	%35,80
المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم (07) يوضح: الوسائل الاتصالية التي تعتمدها البلدية للإعلام عن نشاطاتها البيئية

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الملصقات	18	%12,76	40	%39,60	44	%52,38	15	%25,86	117	%30,47
المطويات	06	%4,26	05	%4,95	–	–	03	%5,17	14	%3,65
الإذاعة المحلية	30	%21,28	12	%11,88	11	%13,10	09	%15,52	62	%16,15
الصحف	12	%8,51	10	%9,90	13	%15,48	06	%10,34	41	%10,68
المعارض	06	%4,26	–	–	–	–	02	%3,45	08	%2,08
لجان الأحياء	36	%25,53	26	%25,74	–	–	18	%31,04	80	%20,83
الأبواب المفتوحة	12	%8,51	–	–	–	–	–	–	12	%3,13
المواقع الالكترونية	18	%12,76	08	%7,92	09	%10,71	05	%8,62	40	%10,42
الجيران	03	%2,13	–	–	–	–	–	–	03	%0,78
لافتات	–	–	–	–	07	%8,33	–	–	07	%1,82
المجموع	**141**	**%100**	**101**	**%100**	**84**	**%100**	**58**	**%100**	**384**	**%100**

الجدول رقم (08) يوضح: رأي المبحوثين عن مدى كفاية الوسائل الاتصالية التي تعتمدها بلديتهم

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
وسائل كافية	21	%25	10	%16,67	22	%40	06	%20	59	%25,76
وسائل غير كافية	63	%75	50	%83,33	33	%60	24	%80	170	%74,24
المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم (09) يوضح تقييم المبحوثين لفعالية الوسائل الاتصالية التي تعتمدها بلديتهم

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
جيدة	–	–	–	–	11	%20	03	%10	14	%6,11
متوسطة	36	%42,85	26	%43,33	30	%54,55	12	%40	104	%45,42
ضعيفة	48	%57,15	34	%56,67	14	%25,45	15	%50	111	%48,47
المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم (10) يوضح: اقتراحات المبحوثين المتعلقة بتفعيل النشاط البيئي لبلديتهم

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
التنسيق مع وسائل الإعلام	51	%22,08	40	%28,57	31	%31,63	15	%15,96	137	%24,33
الاستعانة بالجمعيات البيئية	54	%23,38	35	%25	24	%24,49	18	%19,15	131	%23,27
التنسيق مع لجان الأحياء	45	%19,48	25	%17,86	-	-	20	%21,28	90	%15,99
الاستعانة بالخبرات والشراكات الأجنبية	12	%5,19	10	%7,14	20	%20,41	13	%13,83	55	%9,77
التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث	36	%15,58	10	%7,14	-	-	17	%18,08	63	%11,19
التنسيق مع المؤسسات الوطنية الناشطة في المجال البيئي	33	%14,29	20	%14,29	23	%23,47	11	%11,70	87	%15,45
المجموع	**231**	**%100**	**140**	**%100**	**98**	**%100**	**94**	**%100**	**563**	**%100**

الجدول رقم (11) يوضح: مدى اهتمام المبحوثين بالمواضيع البيئية

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	69	%82,14	39	%65	55	%100	27	%27	190	%82,97
لا	15	%17,86	21	%35	-	-	03	%10	39	%17,03
المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم (12) يوضح: سبب اهتمام المبحوثين بالمواضيع البيئية

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تجنب أخطار التلوث	57	%57,58	30	%56,60	43	%44,79	24	%35,82	154	%48,89
تمتعك بثقافة بيئية	30	%30,30	05	%9,43	31	%32,29	18	%26,87	84	%26,67
أنها موضوعات الساعة	12	%12,12	10	%18,87	22	%22,92	15	%22,39	59	%18,73
كثرة تناولها في وسائل الإعلام	-	-	08	%15,10	-	-	10	%14,92	18	%5,71
المجموع	**99**	**%100**	**53**	**%100**	**96**	**%100**	**67**	**%100**	**315**	**%100**

الجدول رقم (13) يوضح: مدى ملاحظة المبحوثين لسلوكات غير بيئية وتصرفهم تجاههم

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	75	89,28	60	100	55	100	27	90	217	94,76
لا	09	10,72	–	–	–	–	03	10	12	5,24
المجموع	**84**	**%100**	**60**	**100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم(14) يوضح: تصرف المبحوثين تجاه من يقوم بإلقاء القمامة عشوائيا

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تتجاهلونهم	18	%18,75	15	%20	21	%38,18	03	%11,11	57	%22,53
توضحون لهم خطورة السلوك	42	%43,75	25	%33,33	34	%61,82	15	%55,56	116	%45,85
تمنعونهم	30	%31,25	30	%40	–	–	09	%33,33	69	%27,27
تبلغون الجهات المعنية	06	%6,25	05	%6,67	–	–	–	–	11	%4,35
المجموع	**84**	**%100**	**75**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**253**	**%100**

الجدول رقم (15) يوضح: مدى متابعة المبحوثين للنصائح والإرشادات المتعلقة بالبيئة

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
غالبا	39	%46,42	33	%55	44	%80	18	%60	134	%58,52
أحيانا	45	%53,58	27	%45	11	%20	12	%40	95	%41,48
أبدا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم (16) يوضح: أهم النصائح التي اتبعها المبحوثين للحفاظ على البيئة

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
احترام مواعيد رمي القمامة	39	%34,21	15	%21,43	41	%31,78	27	%32,93	122	%30,89
المحافظة على المساحات الخضراء	33	%28,95	30	%42,86	52	%40,32	22	%26,83	137	%34,68
الاقتصاد في الطاقة	15	%13,16	–	–	14	%10,85	15	%18,29	44	%11,14
تجنب تبذير الماء	27	%23,68	25	%35,71	22	%17,05	18	%21,95	92	%23,29
المجموع	**114**	**%100**	**70**	**%100**	**129**	**%100**	**82**	**%100**	**395**	**%100**

الجدول رقم (17) يوضح: اقتراحات المبحوثين لطرق نجاح تنمية الوعي البيئي

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
استخدام تقنيات إعلامية واتصالية جديدة	45	%21,73	35	%26,92	33	%21,29	20	%20,62	133	%22,58
تكثيف النشاطات البيئية	57	%27,54	30	%23,08	42	%27,10	29	%29,90	158	%26,83
إشراك المواطن وتكوينه في المجال البيئي	54	%26,09	25	%19,23	31	%20	23	%23,71	133	%22,58
الصرامة في تطبيق القوانين البيئية	51	%24,64	40	%30,77	49	%31,61	25	%25,77	165	%28,01
المـــــجـــموع	**207**	**%100**	**130**	**%100**	**155**	**%100**	**97**	**%100**	**589**	**%100**

الجدول رقم (18) يوضح: رأي المبحوثين عن الجهة التي ترجع إليها مهمة تنمية الوعي البيئي

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الأسرة	81	%23,68	50	%24,51	45	%29,03	25	%26,88	201	%25,32
المدرسة	54	%15,79	25	%12,25	35	%22,58	13	%13,98	127	%15,99
المسجد	42	%12,28	30	%14,71	21	%13,55	-	-	93	%11,71
الجمعيات البيئية	57	%16,67	37	%18,14	23	%14,84	18	%19,36	135	%17
البلدية	48	%14,04	40	%19,61	13	%8,39	16	%17,20	117	%14,74
وسائل الإعلام	60	%17,64	22	%10,78	18	%11,61	21	%22,58	121	%15,24
المـــجـــموع	**342**	**%100**	**204**	**%100**	**155**	**%100**	**93**	**%100**	**794**	**%100**

الجدول رقم (19) يوضح: السلوكات الأكثر تجسيدا للوعي البيئي حسب رأي المبحوثين

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
رمي النفايات في أماكنها المخصصة	66	%31,88	52	%39,69	33	%34,38	15	%20,27	166	%32,61
المشاركة في حملات التنظيف	42	%20,29	23	%17,56	21	%21,87	23	%31,08	109	%21,42
المحافظة على المساحات الخضراء	48	%23,19	30	%22,90	18	%18,75	10	%13,51	107	%21,02
احترام القوانين المتعلقة بالبيئة	51	%24,64	26	%19,85	24	%25	26	%35,14	127	%24,95
المجموع	**207**	%100	**60**	**%100**	**96**	**%100**	**74**	**%100**	**509**	**%100**

الجدول رقم (20) يوضح: رأي المبحوثين عن مسؤولية حماية البيئة

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مسؤولية فردية	06	%7,14	12	%20	-	-	03	%10	21	%9,17
مسؤولية جماعية	09	%10,71	06	%10	13	%23,64	12	%40	40	%17,47
مسؤولية فردية وجماعية	69	%82,15	42	%70	42	%76,36	15	%50	168	%73,36
المـــــجـــموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم (21) يوضح: أهم المشكلات البيئية الموجودة على مستوى البلدية

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تلوث المياه	45	%15,79	27	%18,37	37	%22,42	19	%23,17	128	%18,05
تلوث الهواء	60	%21,05	23	%15,65	22	%13,33	10	%12,20	115	%16,22
تلوث الغذاء	18	%6,32	11	%7,48	11	%6,67	05	%6,10	45	%06,35
انتشار القمامة والنفايات	78	%27,37	43	%29,25	50	%30,30	27	%32,93	198	%27,93
الضجيج	51	%17,89	21	%14,28	57	%16,36	15	%18,29	144	%20,31
مخلفات الحيوانات	33	%11,58	22	%14,97	18	%10,91	06	%7,31	79	%11.14
المجموع	**285**	**%100**	**147**	**%100**	**165**	**%100**	**82**	**%100**	**709**	**%100**

الجدول رقم (22) يوضح: مدى اتصال المبحوثين ببلدياتهم لحل المشكلات البيئية

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	51	%60,71	33	%55	44	%80	24	%80	152	%66,38
لا	33	%39,29	27	%45	11	%20	06	%20	77	%33,62
المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم (23) رأي المبحوثين عن مدى استجابة بلديتهم لتسوية المشكلات البيئية

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
غالبا	06	%11,76	–	–	–	–	–	–	06	%3,95
أحيانا	45	%88,24	33	%100	27	%61,36	15	%62,5	120	%78,95
أبدا	–	–	–	–	17	%38,64	09	%37,5	26	%17,10
المجموع	**51**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**152**	**%100**

الجدول رقم (24) يوضح: مدى رضى المبحوثين عن بلدياتهم

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
راضون	12	%14,29	13	%21,67	–	–	02	%6,67	27	%11,79
غير راضين	72	%85,71	47	%78,33	55	%100	28	%93,33	202	%88,21
المـــــجـــموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

الجدول رقم (25) يوضح: رأي المبحوثين عن أهم الأطراف المسؤولة عن تدهور البيئة على مستوى بلدياتهم

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
السكان	78	%27,66	56	%30,43	15	%25,86	15	%30	164	%28,57
أصحاب المحلات	39	%13,83	12	% 06,52	–	–	08	%16	59	%10,28
الباعة المتجولون	51	%18,06	28	%15,22	–	–	04	%08	83	%14,46
المصانع	36	%12,77	30	%16,30	24	%41,38	12	%24	102	%17,77
المستشفيات	24	%8,51	10	%5,43	–	–	–	–	34	%5,92
الأسواق العشوائية	54	%19,15	48	%26,09	19	%32,76	11	%22	132	%23
المـــجـــموع	**282**	**%100**	**184**	**%100**	**58**	**%100**	**50**	**%100**	**574**	**%100**

الجدول رقم (26) يوضح: أهم الأمراض العضوية التي تعرض لها المبحوثين نتيجة التلوث

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الحساسية التنفسية	78	%32,50	45	%37,82	37	%39,36	27	%36,97	187	%35,55
الحساسية الجلدية	42	%17,5	38	%31,93	24	%25,53	18	%24,66	122	%23,19
الإسهال	21	%8,75	-	-	-	-	07	%9,59	28	%5,32
التسمم	39	%16,25	12	%10,08	11	%11,70	06	%8,22	68	%12,93
أمراض العيون	60	%25	24	%20,17	22	%23,41	15	%20,56	121	%23,01
المـــجـــموع	**240**	**%100**	**119**	**%100**	**94**	**%100**	**73**	**%100**	**526**	**%100**

الجدول رقم (27) يوضح: أهم الأمراض النفسية التي تعرض لها المبحوثين نتيجة التلوث

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
القلق	57	%32,20	42	%30	22	%28,21	21	%36,84	142	%31,42
الاكتئاب	27	%15,26	26	%18,57	14	%17,95	09	%15,79	76	%16,81
التوتر	42	%23,73	32	%22,86	18	%23,07	15	%2632	107	%23,67
تقلب المزاج	51	%28,81	40	%28,57	24	%30,77	12	%21,05	127	%27,88
المـــجـــموع	**177**	**%100**	**140**	**%100**	**78**	**%100**	**57**	**%100**	**452**	**%100**

الجدول رقم (28) يوضح: أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التلوث البيئي

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ارتفاع تكاليف علاج الأمراض	51	%27,42	43	%35,83	37	%30,33	15	%25	146	%29,92
ارتفاع تكاليف عمليات التنظيف	36	%19,36	17	%14,17	25	%20,49	18	%30	96	%19,67
تراجع نسبة السواح	45	%24,19	27	%22,5	31	%25,41	12	%20	115	%23,57
تراجع الثروة الحيوانية والسمكية	54	%29,03	33	%27,5	29	%23,77	15	%25	131	%26,84
المـــجـــموع	**186**	**%100**	**120**	**%100**	**122**	**%100**	**60**	**%100**	**488**	**%100**

الجدول رقم (29) يوضح: رأي المبحوثين عن دورهم في مواجهة المشكلات البيئية

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المساهمة في نظافة المحيط بالجهد	81	%46,55	53	%63,86	33	%41,77	18	%40	185	%48,56
المساهمة في نظافة المحيط بالمال	27	%15,52	07	%8,43	–	–	09	%20	43	%11,29
المساهمة في توعية الأفراد بمخاطر التلوث	66	%37,93	23	%27,71	46	%58,23	15	%33,33	150	%39,37
ليس لدي مساهمة	–	–	–	–	–	–	03	%6,67	03	%0,78
المـــــجـــموع	**174**	**%100**	**83**	**%100**	**79**	**%100**	**45**	**%100**	**381**	**%100**

الجدول رقم (30) يوضح: اقتراحات المبحوثين حول كيفية المحافظة على البيئة

البلدية / الاقتراحات	البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
التوعية بأهمية حماية البيئة والمحافظة عليها	54	%23,68	31	%22,14	46	%38,98	18	%24	149	%26,56
تجنب حرق النفايات المنزلية والاستشفائية	39	%17,11	39	%27,86	22	%18,65	12	%16	112	%19,97
التخلص من القمامة بطرق علمية	69	%30,26	42	%30	15	%12,71	21	%28	147	%26,20
مضاعفة الحملات التحسيسية والتوعوية البيئية	66	%28,95	28	%20	35	%29,66	24	%32	153	%27,27
المـــجـــموع	**228**	**%100**	**140**	**%100**	**118**	**%100**	**75**	**%100**	**561**	**%100**

الجدول رقم (31) يوضح: البيانات السوسيوديمغرافية للمبحوثين

البلدية / الاقتراحات		البوني		سيدي عمار		الحجار		برحال		المجموع الكلي	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
الجنس	ذكر	45	%53,57	27	%45	29	%52,73	18	%60	119	%51,97
	أنثى	39	%46,43	33	%55	26	%47,27	12	%40	110	%48,04
	المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**
السن	أقل من 18	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	من 18– 28 سنة	30	%35,71	17	%28,33	11	%20	06	%20	64	%27,95
	من 28– 38 سنة	21	%25	15	%25	31	%56,36	09	%30	76	%33,19
	من 38– 48 سنة	18	%21,43	19	%31,67	13	%23,64	12	%40	62	%27,07
	أكثر من 48 سنة	15	%17,86	09	%15	–	–	03	%10	27	%11,79
	المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**
المستوى التعليمي	ابتدائي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	متوسط	21	%25	10	%16,67	13	%23,64	05	%16,67	49	%21,40
	ثانوي	27	%32,14	23	%38,33	18	%32,73	11	%36,67	79	%34,50
	جامعي	36	%42,86	27	%45	24	%43,63	14	%46,66	101	%44,10
	المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**

	أقل من 15000 دج	24	%28,57	25	%41,66	07	%12,73	04	%13,33	60	%26,20
	15000- 20000 دج	21	%25	10	%16,67	27	%49,09	11	%36,67	69	%30,13
المستوى	20000- 25000 دج	12	%14,29	13	%21,67	15	%27,27	06	%20	46	%20,10
الاقتصادي	25000- 30000 دج	15	%17,86	12	%20	04	%7,27	07	%23,33	38	%16,59
	أكثر من 30000 دج	12	%14,28	-	-	02	%3,64	02	%6,67	16	%6,97
	المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**
	مسكن عادي	33	%39,29	24	%40	23	%41,81	18	%60	98	%42,79
	مسكن فوضوي	-	-	-	-	14	%25,45	-	-	14	%6,11
نوع المسكن	مسكن قصديري	12	%14,29	-	-	-	-	-	-	12	%5,24
	مسكن في عمارة	39	%46,42	36	%60	18	%32,73	12	%40	105	%45,85
	المجموع	**84**	**%100**	**60**	**%100**	**55**	**%100**	**30**	**%100**	**229**	**%100**
بـــلـــدية الإقـــامـــة		**84**	**%36,68**	**60**	**%26,20**	**55**	**%24,02**	**30**	**%13,10**		

ملحق رقم02:

استمارة

الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة3

كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري

قسم العلاقات العامة

استمارة بحث لأطروحة دكتوراه بعنوان:

استخدام الإدارة المحلية الجزائرية للاتصال البيئي في التنمية المستدامة

– دراسة ميدانية لعينة من بلديات ولاية عنابة –

انجاز الباحثة:

– طبيب شريفة

إشراف الأستاذ:

أ/ د – اجغيم الطاهر

ملاحظة:

– في إطار البحث العلمي حول موضوع: **استخدام الإدارة المحلية الجزائرية للاتصال البيئي في التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لعينة من بلديات ولاية عنابة –**، فانه يرجى منكم ملأ الاستمارة بدقة من خلال وضع العلامة (x) في الخانة المناسبة مع ملأ الفراغ إذا تطلب ذلك.

– نعدكم بأن المعلومات التي تدلون بها ستكون سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2015-2016

المحور الأول: مظاهر الاتصال البيئي في بلديات عنابة

1- هل سبق وأن قامت بلديتكم بتنظيم نشاطات تتعلق بالبيئة؟ نعم ☐ لا ☐

2- في حالة الإجابة بنعم، فيما تتمثل هذه النشاطات؟

تنظيف الأحياء والشوارع ☐ تنظيف الشواطئ ☐ غرس الأشجار ☐

تزيين المحيط ☐ تنظيم حملات التحسيس والتوعية البيئية ☐

3- هل سبق وأن شاركتم في هذه النشاطات؟ نعم ☐ لا ☐

4- في حالة الإجابة بنعم، ماهي هذه النشاطات:

.....

.....

5- كيف علمتم بهذه النشاطات؟

عن طريق الصحف ☐ عن طريق الإذاعة ☐ عن طريق الإعلانات ☐

عن طريق لجنة الحي ☐ عن طريق أحد الأقارب ☐ عن طريق أحد الأصدقاء والجيران ☐

6- ماهي طبيعة النشاطات البيئية لبلديتكم ؟

نشاطات دائمة ☐ نشاطات مناسباتية ☐ نشاطات ظرفية ☐

7- ماهي الوسائل الاتصالية التي تعتمدها بلديتكم للإعلام عن نشاطاتها البيئية؟

الملصقات ☐ المطويات ☐ الإذاعة المحلية ☐ الصحف ☐

المعارض ☐ لجان الأحياء ☐ الأبواب المفتوحة ☐ المواقع الالكترونية ☐

8- حسب رأيكم، هل هذه الوسائل؟ كافية ☐ غير كافية ☐

9- كيف تقيمون فعالية الوسائل الاتصالية التي تعتمدها بلديتكم في المجال البيئي؟

جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

10- إذا كانت فعالية هذه الوسائل الاتصالية ضعيفة، حسب رأيكم ماهي أحسن الطرق المناسبة لتفعيل النشاط البيئي لبلديتكم؟

التنسيق مع وسائل الإعلام ☐ الاستعانة بالجمعيات البيئية ☐

التنسيق مع لجان الأحياء ☐ الاستعانة بالخبرات والشراكات الأجنبية ☐

التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث ☐ التنسيق مع المؤسسات الوطنية الناشطة في المجال البيئي ☐

<u>المحور الثاني: الوعي البيئي لدى المواطن العنابي</u>

11- هل لديكم اهتمام بالمواضيع البيئية؟ نعم ☐ لا ☐

12- في حالة الإجابة بنعم، هل يرجع سبب اهتمامكم إلى:

تجنب أخطار التلوث ☐ تمتعك بثقافة بيئية ☐

أنها موضوعات الساعة ☐ كثرة تناولها في وسائل الإعلام ☐

13- هل سبق وأن لاحظتم أفرادا يقومون بإلقاء القمامة عشوائيا؟ نعم ☐ لا ☐

14- في حالة الإجابة بنعم، كيف يكون تصرفكم تجاههم؟

تتجاهلونهم ☐ توضحون لهم خطورة السلوك ☐

تمنعونهم ☐ تبلغون الجهات المعنية ☐

15- هل تتبعون النصائح والإرشادات المتعلقة بحماية البيئة؟ غالبا ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

16- في حالة الإجابة ب: غالبا هل يكون ذلك من خلال؟

احترام مواعيد رمي القمامة ☐ المحافظة على المساحات الخضراء ☐

الاقتصاد في الطاقة ☐ تجنب تبذير الماء ☐

17- هل ترون أن نجاح تنمية الوعي البيئي يكون من خلال؟

استخدام تقنيات إعلامية واتصالية جديدة ☐ تكثيف النشاطات البيئية ☐

إشراك المواطن وتكوينه في المجال البيئي ☐ الصرامة في تطبيق القوانين البيئية ☐

18- هل تعتقدون أن تنمية الوعي البيئي هي مهمة؟

الأسرة ☐ المدرسة ☐ الجمعيات البيئية ☐

البلدية ☐ المساجد ☐ وسائل الإعلام ☐

19- برأيكم، ماهي السلوكات الأكثر تجسيدا للوعي البيئي؟

رمي النفايات في أماكنها المخصصة ☐ المشاركة في حملات التنظيف ☐

المحافظة على المساحات الخضراء ☐ احترام القوانين المتعلقة بالبيئة ☐

20- برأيكم، هل حماية البيئة هي مسؤولية؟

فردية ☐ جماعية (بمشاركة الجمعيات- وسائل الإعلام...الخ) ☐ فردية وجماعية ☐

<u>المحور الثالث: الرهانات البيئية لبلديات عنابة</u>

21- ماهي أهم المشكلات البيئية الموجودة على مستوى بلديتكم؟

تلوث المياه ☐ تلوث الهواء ☐ تلوث الغذاء ☐

انتشار القمامة والنفايات ☐ الضجيج ☐ مخلفات الحيوانات ☐

22- هل تتصلون بالبلدية لحل هذه المشكلات؟ نعم ☐ لا ☐

23- في حالة الإجابة بنعم، هل تقوم بلديتكم بتسوية هذه المشكلات؟

غالبا ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

24- في حالة عدم استجابة البلدية، كيف تفسرون ذلك؟

.....

.....

25- هل أنتم راضون عن أداء بلديتكم في المجال البيئي؟ راضون ☐ غير راضين ☐

26- في حالة عدم الرضا، لماذا؟

.....

.....

27- برأيكم، ماهي الشرائح المسؤولة بدرجة أكبر عن تدهور البيئة في بلديتكم؟

السكان ☐ أصحاب المحلات ☐ الباعة المتجولون ☐

المصانع ☐ المستشفيات ☐ الأسواق العشوائية ☐

28- ماهي أهم الأمراض العضوية التي تعرضتم لها نتيجة التلوث البيئي؟

الحساسية التنفسية ☐ الحساسية الجلدية ☐ الإسهال ☐ التسمم ☐ أمراض العيون ☐

29- ماهي أهم الأمراض النفسية التي تعرضتم لها نتيجة التلوث البيئي؟

القلق ☐ الاكتئاب ☐ التوتر ☐ تقلب المزاج ☐

30- حسب رأيكم، ماهي الآثار الاقتصادية الناجمة عن التلوث البيئي؟

ارتفاع تكاليف علاج الأمراض ☐ ارتفاع التكاليف الخاصة بعمليات التنظيف ☐

تراجع نسبة السواح ☐ تراجع الثروة الحيوانية والسمكية ☐

31- ماهو دوركم في مواجهة مشكلات التلوث البيئي؟

المساهمة في نظافة المحيط بالجهد ☐ المساهمة في حماية المحيط بالمال ☐

المساهمة في توعية الأفراد بمخاطر التلوث ☐ ليس لدي مساهمة ☐

32- ماهي الاقتراحات التي ترونها مناسبة للحفاظ على البيئة؟

التوعية بأهمية حماية البيئة والمحافظة عليها ☐

تجنب حرق النفايات المنزلية والاستشفائية ☐

التخلص من القمامة بطرق علمية ☐

مضاعفة الحملات التحسيسية والتوعية البيئية ☐

المحور الرابع: البيانات السوسيوديمغرافية

33- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

34- السن:

أقل من 18 سنة ☐ من 18- 28 سنة ☐ من 28- 38 سنة ☐

من 38- 48 سنة ☐ أكثر من 48 سنة ☐

35- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

36- المستوى الاقتصادي:

أقل من 15000 دج ☐ من 15000- 20000 دج ☐ من 20000-25000 دج ☐

من 25000- 30000 دج ☐ أكثر من 30000 دج ☐

37- بلدية الإقامة: البوني ☐ الحجار ☐ سيدي عمار ☐ برحال ☐

38- نوع السكن:

مسكن عادي ☐

مسكن فوضوي ☐

مسكن قصديري ☐

مسكن في عمارة ☐

نشكر لكم تعاونكم معنا

ملحق رقم03:

دليل المقابلة

رقم المقابلة	شخصيات المقابلة	نص المقابلة	مدة المقابلة
01	نائب مختص الاتصال	– هل سبق وأن قمتم بنشاطات اتصالية تهدف لتنمية الوعي البيئي على مستوى بلديتكم؟ – فيم تكمن هذه النشاطات؟ – ماهي أهم الوسائل الاتصالية التي تعتمدونها للإعلام عن هذه النشاطات؟ – ماهي أهم الاستراتيجيات الاتصالية والتوعوية البيئية المطبقة على مستوى بلديتكم؟ – ماهي أهم العوائق التي تواجهونها في مجال الاتصال البيئي؟	2 سا
02	قسم الموارد البشرية / مصلحة المستخدمين والتكوين	– على أي أساس يتم اختيار الموظفين والعمال على مستوى مصالح بلديتكم؟ – هل سبق وأن قمتم بدورات تكوينية لفائدة العمال الذين لهم علاقة مباشرة بالبيئة؟ – من هي الفئات المستهدفة من التكوين؟ وما مدته؟	1سا 30 د
03	مكتب حفظ الصحة	– ماهي أهم التدخلات التي قمتم بها على مستوى بلديتكم والتي تمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة صحة المواطن والبيئة؟ – ماهي الاستراتيجيات التي قمتم بها لردع مثل هذه السلوكات؟	1سا و 30 د

04	مصلحة التنشيط البلدي	– ماهي أهم الرسوم والجبايات البيئية المطبقة على مستوى بلديتكم؟ – هل تعاني بلديتكم من ديون أو عجز مالي؟ وما سبب ذلك؟ – ماهي أهم مصادر التمويل الخاصة ببلديتكم؟	1سا و 30 د
05	ممثل عن جمعية حماية البيئة	– هل سبق وأن شاركتم بنشاطات بيئية رفقة بلديات عنابة: (البوني– سيدي عمار– الحجار– برحال)؟ – فيم تكمن أهم هذه النشاطات؟ – ماهي أهم العوائق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تعترض دوركم كفاعلين في المجال البيئي. – حسب رأيكم ماهي أخطر المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع العنابي بصفة عامة؟	1سا و 30 د

ملحق رقم 04:

بعض الصور التوضيحية

صور توضح أهم الوسائل الاتصالية المعتمدة في المجال البيئي

الأدوات البيداغوجية التي تستعمل في التربية البيئية

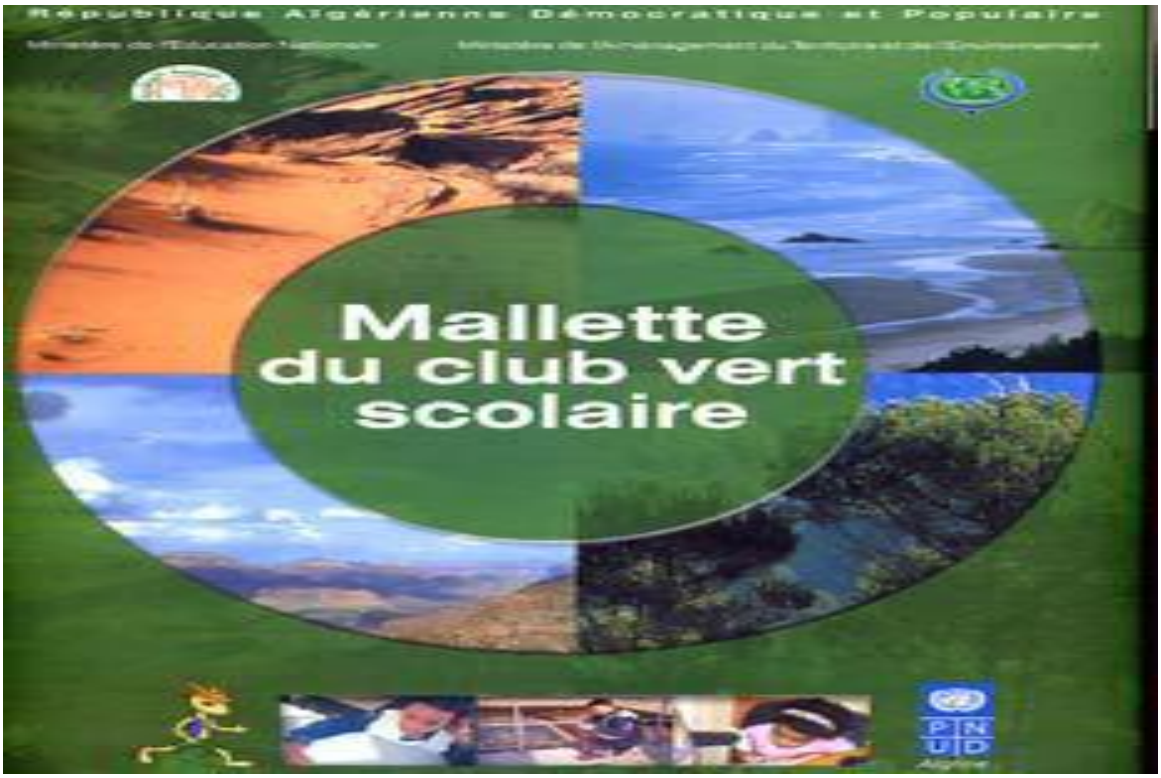

حقيبة النادي الاخضر المدرسي ودليل المربي في التربية البيئة

نماذج لتلاميذ النادي البيئي المدرسي

صور توضح: بعض مظاهر تنمية الوعي البيئي في المجتمع

الكتيب الذي يوزع على الائمة بعنوان دور المسجد في التربية البيئية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE
ET POPULAIRE

Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement

DEBAT NATIONAL SUR L'ETAT ET L'AVENIR DE L'ENVIRONNEMENT

La pollution Industrielle

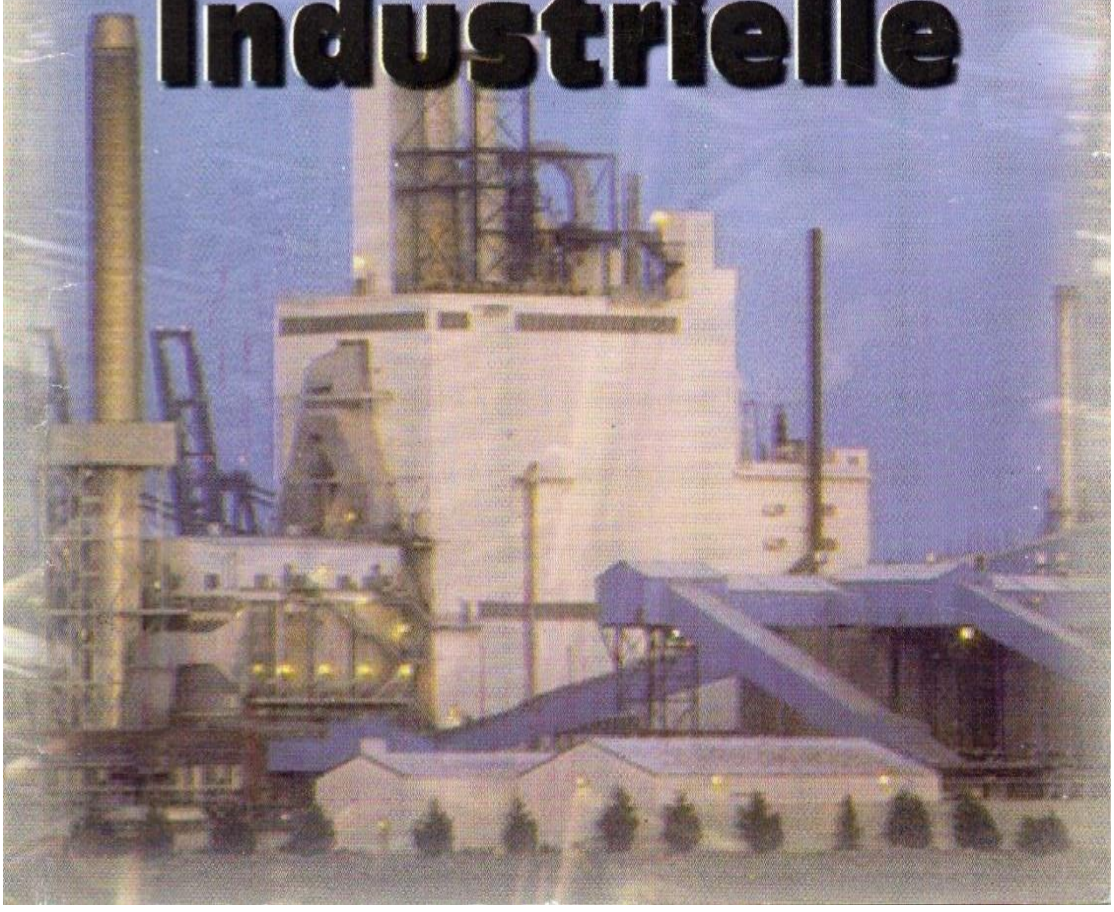

حافظوا على نظافة المحيط
PRESERVONS NOTRE CADRE DE VIE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بلدية عنابة

مديرية حماية البيئة و المحيط

الكيس المائي مرض خطير يصيب الإنسان و خاصة الأطفال!

كيف ينتقل المرض ؟

و لكي نحمي أنفسنا من هذا المرض يجب أن نمتنع عن تقديم الأحشاء للكلب

لا !

نعم

الكلب هو المسبب الرئيسي في إنتقال المرض

إصابات الإنسان بالكيس المائي

من أجل سلامتكم و سلامة الآخرين إلتزموا بالإرشادات!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بلدية عنابة

مديرية حماية البيئة و المحيط

الكيس المائي مرض خطير يصيب الإنسان و خاصة الأطفال!

كيف ينتقل المرض ؟

من أجل سلامتكم و سلامة الآخرين!

صور توضح مظاهر التلوث البيئي في عنابة

فوضى عمرانية

انتشار المزابل الفوضوية وانتشار الحيوانات التي تقتات عليها

صور توضح: أحياء قصديرية ومناطق حضارية غير مخططة منتشرة عبر بلديات محل الدراسة

تشويه العمارات بالهوائيات والغسيل

صورة رقم : تلوث بمختلف أنواعه على مستوى شواطئ الولاية

صورة رقم : نفايات سائلة لمركب اسميدال
تصب مباشرة بواد سيبوس

صورة توضح رعي الابقار في مكبات القمامة ببوزعرورة بلدية البوني

صورة توضح تراكم النفايات بسببقلة سعة الحاويات

صورة توضح تفريغ الشاحنات للقمامة في مكب النفايات البركة الزرقاء

صور توضح أهم المؤهلات السياحية البيئية في عنابة

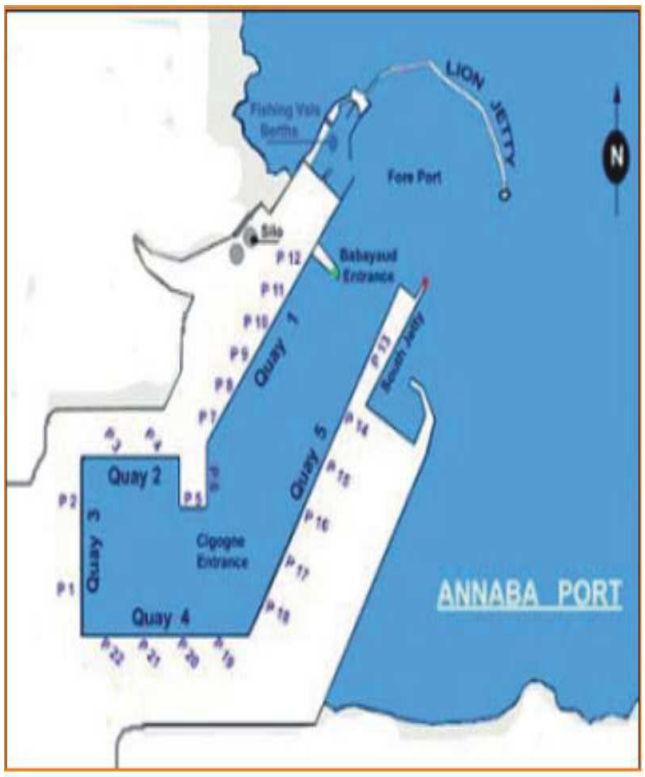

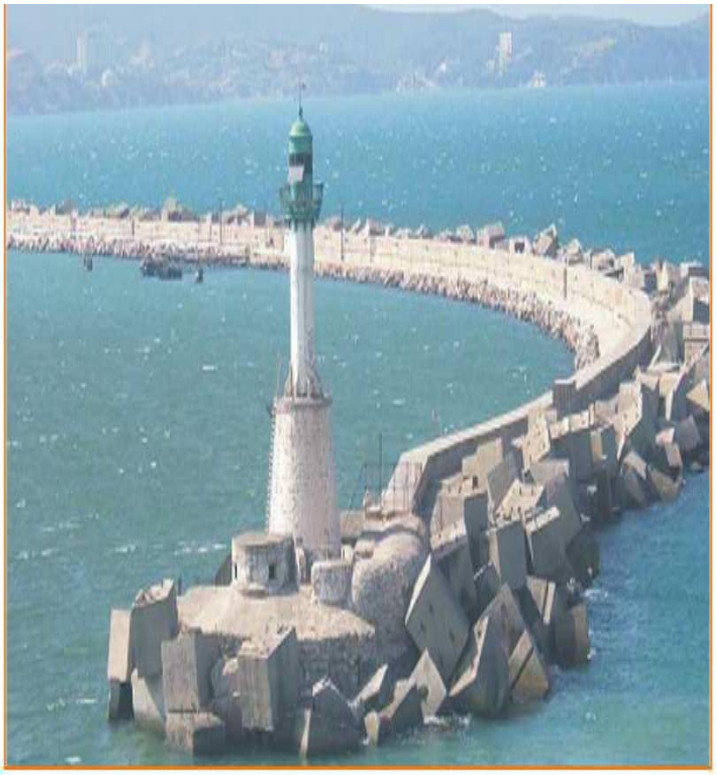

صورة رقم : ميناء عنابـــــــــــة

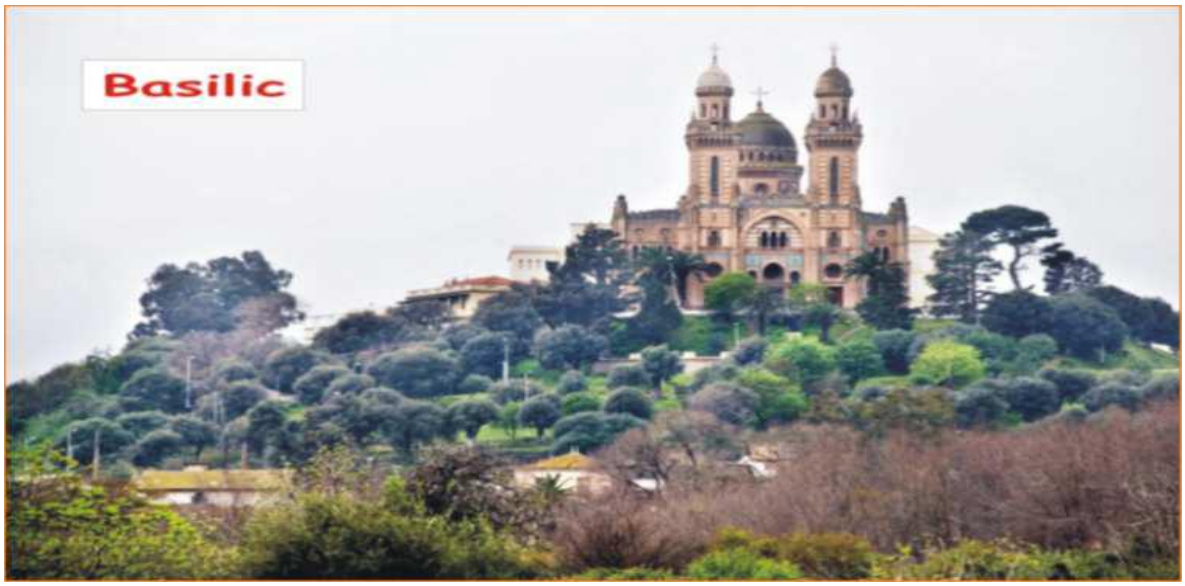
Basilic

مسجد سيدي ابراهيم التومي

القصبـــة

آثار الحقبة الرومانية

ضريح Saint augustin

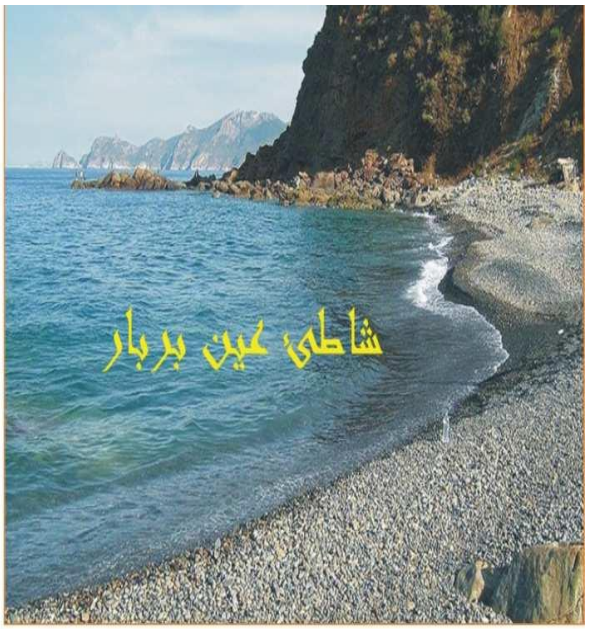

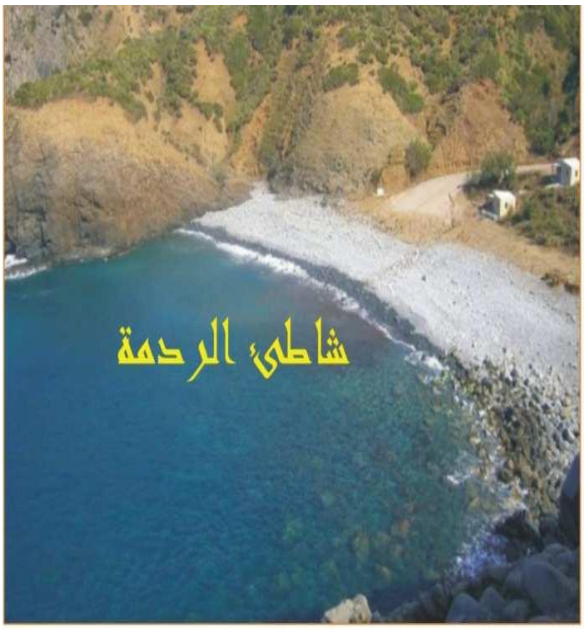

صورة رقم : بعض شواطئ ولاية عنابة الخلابة

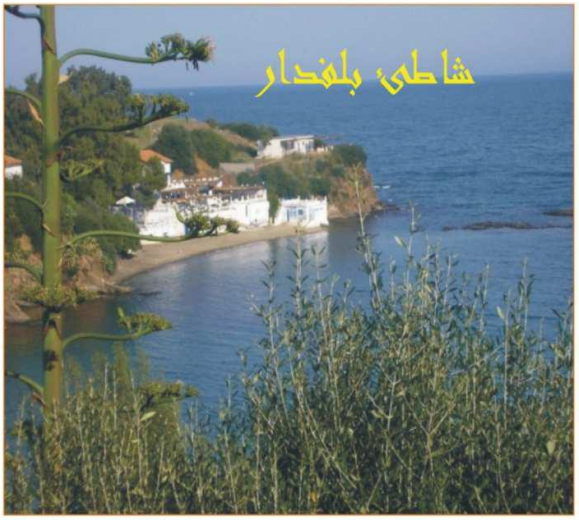

صورة رقم : بعض شواطئ ولاية عنابة الخلابة

بعض الخرائط التوضيحية

سرايدي
بوعزيزي
بوقنطاس
برحال
بليليطة
فتزارة

خريطة رقم(01)

ولاية عنابة :
التقسيم الإداري الحالي (1984) .

مقر الولاية — حدود الدوائر

مقر دائرة — حدودالولاية

مقر بلدية — حدود ساحلية

حدود البلديات

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية عنابة.

خريطة رقم( )

ولاية عنابة : خريطة المؤهلات الطبيعية .

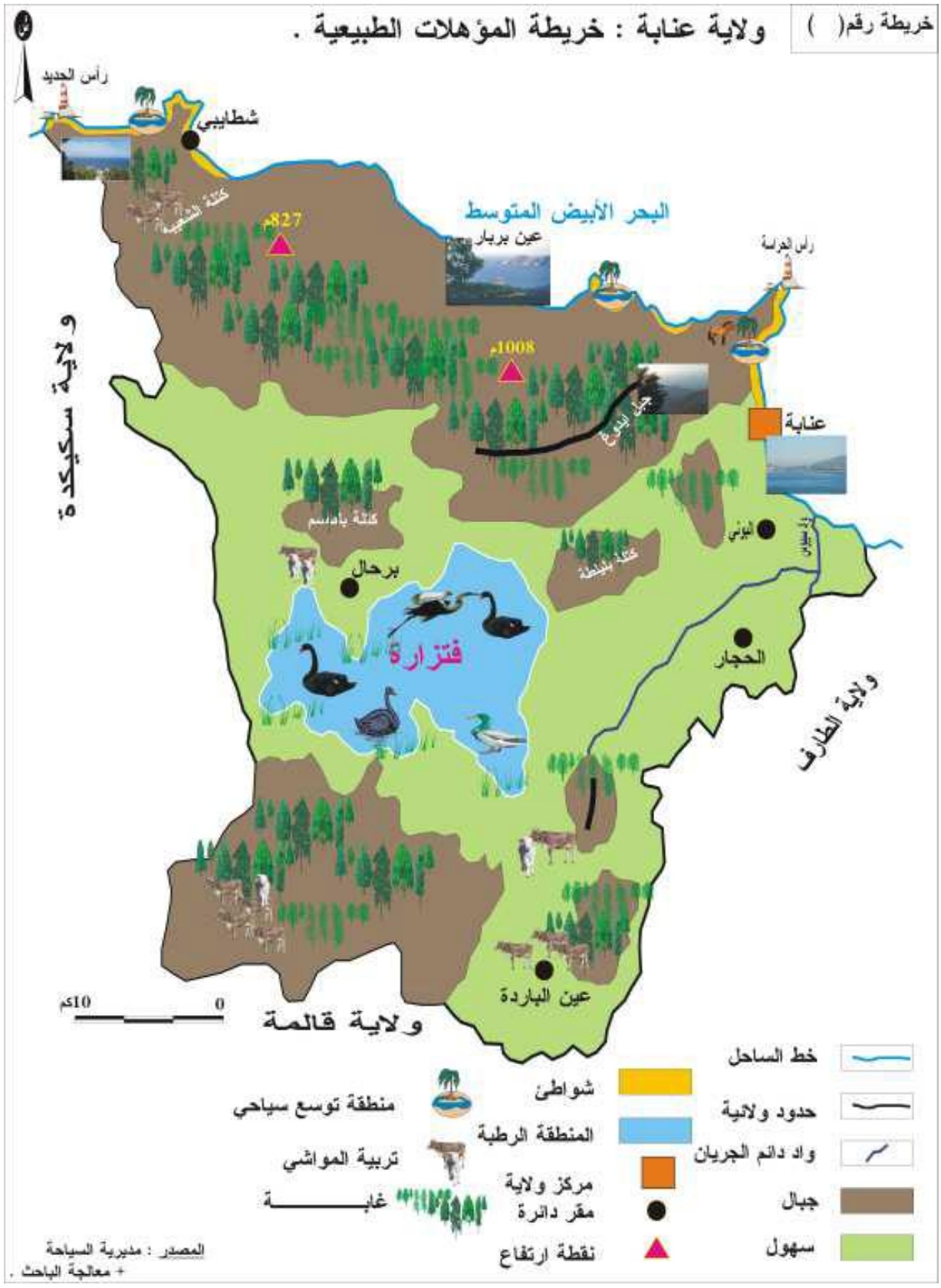

المصدر : مديرية السياحة
+ معالجة الباحث .